

الملك فيصل بن الحسين

مبارك في المحكمة الإدارية العليا وفناوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

في

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية
والإدارية والعمومية والأحوال الشخصية والمرافعات
المدنية والأجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

“ الجزء ٢٩ ”

ويضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تمت اشراف

الأستاذ حسن الحكمانى

الدكتور نعيم عليه
الحاميان أستاذ محكمى النقض والإدارة العليا

(١٩٩٥ - ١٩٩٤)

مصدر: الدار المصرية للمسوعات (حسن الحكمانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدل - ت. ٢٠٠٦٦٣٦٦٣٠ ص. ٧ : ٥٤٣



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

R
342.62

P
1995
V26

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وقضايا

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والمستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمعاملات

المدنية والاجراءات الجنائية وبالقى فروع القانون
الهيئة العامة للكتاب

لحم المصروف

« الجزء ٢٦ »

رقم المصنف : ١٥٠٢١

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

شريك قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

أصدر : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى مَا يُوعَدُونَ

فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَمَلُ الْمُجْرِمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ •

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) •

وحاليا اقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا ... وفد تضمين هذا

(و)

القسم أحكام المحكمة الإدارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية
السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ فى سبتمبر ١٩٩٣) •

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره •
- ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ••
- أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع •

حسن الفكاهي

محام امام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربى
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة فى اول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الأول ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه فى عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ •

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيباً أبجدياً موضوعياً مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع •

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الأخص نسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلداً ، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى ولجراءات مدنية وتجارية وجنائية •

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحضيف المتأنى فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصان السنين اسهامات جديدة ، ينوبها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى افراد من اثناء الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساهماته . عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صمودا لمدارج التصويى والتقسيم والارساء ، حتى يجىء الرصيد ثريا وبقيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاكل فى أداء مهامهم . موغرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول المتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم . أو يسروا عليه فى بحوثهم النقيية والجامعية . وكهم سنعنا من اطالعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتاييخ الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٤/١٩٩٣ التى هى السنة التى دفع بعدها الى

(ط)

المطبعة بالأصدار الثاني « الموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارئ بين يده حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى غرستها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الأول « الموسوعة الادارية الحديثة » وللإصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

واننا نرجو بذلك أن نكون قد قدمنا - بكل فخر وتواضع - انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة - تغنى فى أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الرأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وانه لحق على أن اعترف فى هذا المقام بفضل زملائى اعضاء مجلس الدولة الذين اشتملت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنين وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفئا « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٤٦/١٩٩٢) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير حسن الفكهانى المحامى امام محكمة النقض لتحمسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى إصدارها الأول أو إصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى إصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى . كما لا يفوتنى أن أنوه بالجهد الذى أبداه كل من الأستاذين / عبد المنعم يومى وطارق محمد حسن المحامين بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكهانى

(ى)

المحامىة بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاساتذة / منى رمزى المحامىة
فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من 'عسائ' دوفعت
بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يدي القارىء على هذا النحو المردسبن
انذى بدت عليه •

وخناما ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
ارافاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد
نزيه تناغو فواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار
حاليا بالمحكمة الدستورية العليا والاساتذ حسن هند عضو القسم
الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه
من عوئ فى سبيل انجازها •

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية
المحامى امام محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

اول فبراير ١٩٩٤

(ك)

فهرس تفصیلی

ادارة قانونية بالمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام

الصفحة

الموضوع

- ٥ الفصل الأول : النظام القانوني للعاملين بالادارات القانونية
أولا : أعضاء الإدارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، واللائحة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨
- ٥ ثانيا : سريان النظام القانوني للعاملين بالإدارات القانونية على أعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام
- ١٣ ثالثا : سريان أحكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الى حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيهم شروط شغل وظائف الإدارات القانونية
- ١٥ الفصل الثاني : اختصاص الإدارات القانونية
- ٢٠ الفصل الثالث : الإشراف على أعضاء الإدارات القانونية
- ٢٤ الفصل الرابع : مدى استقلال الإدارة القانونية عن السلطة الرئاسية
- ٣٢ الفصل الخامس : علاقة لجنة شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالسلطة المختصة ، واختصاص تلك اللجنة
- ٣٥ الفصل السادس : شرط مزاوله أعضاء الإدارات القانونية للمهام
- ٤٤ الفصل السابع : القيد بنقابة المحامين وتحمل المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام رسوم القيد والدفعة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها
- ٥٢ الفصل الثامن : الدعاوى المرفوعة من أعضاء الإدارات القانونية أو قسدهم
- ٦١ الفصل التاسع : تعيين أعضاء الإدارات القانونية
- ٦٣ الفصل العاشر : أقدمية أعضاء الإدارات القانونية
- ٦٧ الفصل الحادي عشر : شرط الصلاحية لشغل وظائف الإدارات القانونية
- ٧٢ الفصل الثاني عشر : قياس كفاءة الأداء
- ٧٩ الفصل الثالث عشر : ترقية أعضاء الإدارات القانونية
- ٨٥ أولا : المدد المشترطة للترقية
- ٩٤

١٠١	الفصل الرابع عشر : ندب أعضاء الإدارات القانونية
١٠٧	الفصل الخامس عشر : نقل أعضاء الإدارات القانونية
١١٢	الفصل السادس عشر : بدلات أعضاء الإدارات القانونية
١١٢	الفروع الأول : بدل تفرغ وبدل مخاطر - بدلات طبيعة العمل
١٢٠	الفروع الثاني : بدل التفرغ
١٢٠	- مناهط استحقاق أعضاء الإدارة القانونية لبدل التفرغ
١٢٢	الفصل السابع عشر : علاوة تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية
١٣٨	الفصل الثامن عشر : تأديب أعضاء الإدارات القانونية
١٣٨	أولا : لائحة نظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية
١٤٣	ثانيا : الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء ومندري الإدارات القانونية
١٥٠	ثالثا : حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار والخصم من المرتب إلا بحكم تديبى
١٥٤	رابعا : ضمانات التأديب لأعضاء ومندري الإدارات القانونية
١٦٥	الفصل التاسع عشر : مسائل متنوعة

أداة مطبوعة

١٧٥	الفصل الأول : الوحدات المحلية
	اختصاص الوحدات المحلية
١٨١	١ - قواعد توزيع مواد البناء
١٨٣	٢ - إنشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم
١٨٨	٣ - إزالة التعدي على أملاك الدولة
١٩٠	٤ - تراخيص المحال الصناعية والتجارية وغيرها
١٩٢	٥ - الإشراف على أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية
١٩٥	٦ - الأراضي التي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات مع الدول التي خضعت أموال رعاياها للحراسة أو نتيجة حكم من محكمة القيم
١٩٧	الفصل الثاني : المحافظ
١٩٧	١ - ما يدخل فى اختصاصه وما يخرج عنه
٢١٠	٢ - جواز التفويض فى بعض اختصاصاته
٢١٢	الفصل الثالث : رسوم محلية
٢٤٩	الفصل الرابع : العاملون بالإدارة المحلية
٢٤٩	١ - ترقية العاملين بالإدارة المحلية
٢٥٣	٢ - تأديب العاملين بالإدارة المحلية
٢٧١	الفصل الخامس : مسائل متنوعة
٢٧١	١ - الوحدات السكنية الاقتصادية
٢٧٧	٢ - طلب الراى من إدارة الفتوى المختصة

الصفحة

الموضوع

- ٢٨٠ ٣ - انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.
- ٢٨٦ ٤ - عدم اختصاص وحدات الإدارة المحلية بالمرافق ذات الطبيعة الخاصة
- ٢٨٩ ٥ - إنشاء الصناديق الفرعية للإعانات وتشكيل مجالس إدارتها

إذاعة وتليفزيون

- ٢٩٣ ١ - بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالإذاعة ، ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما
- ٣٠٠ ٢ - أحقية المتقولين الى اتحاد الإذاعة والتليفزيون وفقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى الحصول على المزايا الأكبر التى تقررت بالاتحاد بعد النقل اليه
- ٣٠٣ ٣ - نقل العامل الذى يحصل على مؤهل عالى أثناء الخدمة الى مجموعة الوظائف التخصصية يدخل فى البلطة التقديرية لجهة الإدارة
- ٣٠٧ ٤ - خضوع الترقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة بلائحة العاملين به ، فالاتحاد ليس منشأة طبية
- ٣٠٩ ٥ - عدم خضوع مقابل الاحاديث الدينية للشيخ متولى الشعراوى للضريبة

الأزهر

- ٣١٥ الباب الأول : هيئة الأزهر
- ٣١٥ - الأزهر الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى
- ٣٢٠ الباب الثانى : جامعة الأزهر
- ٣٢٠ الفصل الأول : أعضاء هيئة التدريس
- ٣٢٠ الفرع الأول : مجلس الجامعة
- ٣٢٠ أولا : التفويض فى الاختصاصات
- ٣٢٣ ثانيا : منح الدرجات العلمية
- ٣٤٠ الفرع الثانى : التعيين
- ٣٤٠ - التعيين فى وظيفة مدرس بجامعة الأزهر
- الفرع الثالث : الإشراف على رسبائل الدكتوراه
- ٣٤٦ (العالمية)
- الفرع الرابع : التقبل
- ٣٤٩ - النقل من جامعة الأزهر الى جامعة أخرى
- الفرع الخامس : الاجازات
- ٣٥٢ - اجازة لمرافقة الزوج
- ٣٥٢

الموضوع

٣٥٩	الفرع السادس : التأديب
٣٥٩	أولا : التحقيق مع عضو هيئة التدريس
٣٦٢	ثانيا : عقوبة تأخير العلاءة
٣٦٧	ثالثا : عقوبة العزل
٣٦٨	الفرع السابع : انتهاء الخدمة
٣٦٨	- استقالة ضمنية
٣٧٤	- انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل
٣٧٨	الفصل الثاني : طلبة الأزهر
٣٧٨	الفرع الأول : قبول الطلاب بالجامعة
٣٧٨	أولا : إلغاء الاستثناءات
٣٨١	ثانيا : اجتياز الامتحان التأهيلي
٣٨٥	ثالثا : طلب التحويل
٣٨٨	الفرع الثاني : اللوائح الداخلية لكليات
٣٨٨	أولا : اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون
٣٨٨	- رسائل درجة العالمية (الدكتوراه)
٣٩٤	ثانيا : اللائحة الداخلية لكلية الطب
٣٩٤	- مدة الدراسة بكلية الطب
٤٠٠	ثالثا : اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات
٤٠١	رابعا : اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة
٤٠٨	الفرع الثالث : دخول الامتحانات واجتيازها
٤٠٨	أولا : الدراسات الدينية والدراسات العلمية
٤٠٨	- التخلف في امتحان المواد الدينية
٤١١	ثانيا : التخلف عن دخول الامتحان لعذر قهري
٤١٣	ثالثا : شرط نقل الطالب من سنة دراسية الى أخرى
٤١٧	للفرع الرابع : قواعد التيسير لطلاب الجامعة
٤١٧	أولا : عدم جواز الجمع بين قواعد التيسير السابقة
٤١٧	على قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ وقواعد التيسير التي تضمنها هذا القرار (رفع الدرجات بنسبة معينة)
٤١٧	ثانيا : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشعلها - مذكرة رئيس الجامعة في ١٩٨٨/١/٢٧ الى امام الاكبر شيخ الأزهر - عدد الفرص المتاحة للطلاب الراغبين في التقدم الى الامتحان بكليات الأزهر
٤٢١	ثالثا : القرار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٩١ الصادر من مجلس جامعة الأزهر بشأن الراغبين
٤٢٨	مقرر أو مقررين

(س)

الصفحة

الموضوع

- ٤٥٠ الفرع الخامس : تأديب الطلاب
٤٥٠ أولا : ضمانات التأديب
٤٥٦ ثانيا : ما يعتبر مخالفة تأديبية
٤٦٠ ثالثا : تناسب المخالفة والجزاء
٤٦١ الباب الثالث : مسائل متنوعة
٤٦١ الفصل الأول : العلماء خريجو الأزهر
٤٧٤ الفصل الثاني : المعاهد الأزهرية

استثمار المال المصري والأجنبي

والنطاق الحرة

- ٤٨١ الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والنطاق الحرة
٤٨١ أولا - منح تراخيص المشروعات الاستثمارية والفاؤها
ثانيا - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة
٤٩٦ في تمثيلها أمام القضاء أو الغير
٥٠٠ ثالثا - النقل إلى الهيئة أو العكس
٥٠٤ الفصل الثاني : المعاملة القانونية للاستثمار
أولا - بنوك الاستثمار : مدى مشروعية الترخيص لها بالقيام
٥٠٤ بمخطات أرتهان الحال التجارية
٥١٣ ثانيا - مدى خضوع المشروع الاستثماري للتسعر الجبري
٥١٩ ثالثا - الإعفاءات الضريبية
رابعا - عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين
٥٦٢ بشركات الاستثمار
٥٦٥ خامسا - محاذير على شركات الاستثمار
٥٦٧ الفصل الثالث : المناطق الحرة
٥٦٧ أولا - تكييف المنطقة الحرة
٥٧١ ثانيا - الأنشطة المسموح بها داخل المناطق الحرة
ثالثا - مدى الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها مشروعات
٥٨٣ المناطق الحرة
٥٩٢ الفصل الرابع : مسائل متنوعة

استيراد وتصدير

- ١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات
٦٠١ الاستيراد والتصدير
٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التي تخضع للرقابة
٦٠٥ النوعية على الصادرات والواردات
٣ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد اذا
٦٠٧ تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا

- ٤ - كيفية تحديد سعر السلعة المستوردة لمعرفة هامش الربح المفررة . ٦١٠
٥ - مناهج افادة المستورد من التخفيضات الجمركية ٦٢٩
٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها ٦٣٤
٧ - استيراد الدهون الحيوانية ٦٣٥

استيلاء

- الفصل الأول : ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد ومبرراته ، والاختصاص به ، والظمن فيه بالانفاء
١ - ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد (النفقة بين الاستيلاء الوقت والدائم) ٦٤١
٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد ٦٥٤
٣ - الاختصاص باصدار قرارات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد ٦٥٧
٤ - وجوب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد الظمن فيه بالانفاء ٦٦٦
الفصل الثاني : الاستيلاء على العقارات اللازمة لمرفق التعليم
١ - مفهوم خلو العقار ٦٧٠
٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية المساهمة في رسالة التعليم ولو بمصروفات ٦٧٠
الفصل الثالث : الاستيلاء على العقارات اللازمة لضمان تمويل البلاد
١ - سلطة وزير التموين ٦٩٧
٢ - مناهج الاستيلاء لاعتبارات التمويل ٦٩٧
٣ - موافقة لجنة التمويل العليا شرط شكلي جوهري لصحة قرار الاستيلاء ٧٠١
٤ - الاستيلاء لضمان تمويل البلاد يجوز لصالح الشركات التموينية بالقطاع. الصام التي تسهم مع وزارة التموين في مهامها ٧٠٤
٧٠٧

اصابة عمل

- الفصل الأول : شرط اعتبار الاصابة الناتجة عن الازهاق او الاجهاد
اصابة عمل ٧١١
الفصل الثاني : الانتكاسات والمضاعفات والوفاة الناشئة عن اصابة العمل تعتبر في حكم الاصابة ذاتها ٧٣٣
الفصل الثالث : تأمين اصابة العمل لا يرتبط بسن معين ٧٣٥
الفصل الرابع : اصابة العامل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله او عودته منه اصابة عمل بشرط مراعاة مواعيد العمل الرسمية ٧٤١
الفصل الخامس : الحادث الذي يقع للعامل وهو في طريق العودة لا يعتبر اصابة عمل ٧٤٧

ادارة قانونية

(بالمؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام)

الفصل الأول : النظام القانوني للعاملين بالادارات القانونية .

اولا : اعضاء الادارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣

بشان الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة

والوحدات التابعة لها ، واللائحة الصادرة بقرار وزير العدل

رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ .

ثانيا : سريان النظام القانوني للعاملين بالادارات القانونية على اعضاء

الادارات القانونية بهيئات القطاع العام .

ثالثا : سريان احكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين

بالدولة ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الى

حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيهم

شروط شغل وظائف الادارات القانونية .

الفصل الثاني : اختصاص الادارات القانونية .

الفصل الثالث : الاشراف على اعضاء الادارات القانونية .

الفصل الرابع : مدى استقلال الادارة القانونية عن السلطة الرئاسية .

الفصل الخامس : علاقة لجنة شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالسلطة المختصة ، واختصاص تلك اللجنة .

الفصل السادس : شرط مراولة أعضاء الإدارات القانونية للمحاماة .

الفصل السابع : القيد بنقابة المحامين وتحمل المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام رسوم القيد والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

الفصل الثامن : الدعاوى المرفوعة من أعضاء الإدارات القانونية أو ضدهم .

الفصل التاسع : تعيين أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل العاشر : أقدمية أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الحادي عشر : شرط الصلاحية لشغل وظائف الإدارات القانونية .

الفصل الثاني عشر : قياس كفاءة الأداء .

الفصل الثالث عشر : ترقية أعضاء الإدارات القانونية .

أولا : المدد المشترطة للترقية .

الفصل الرابع عشر : ندب أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الخامس عشر : نقل أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل السادس عشر : بدلات أعضاء الإدارات القانونية .

الفرع الأول : بدل تفرغ وبدل مخاطر — بدلات طبيعة العمل .

الفرع الثاني : بدل التعرغ .

— مناصب استحقاق أعضاء الإدارة القانونية لبدل التفرغ .

الفصل السابع عشر : علاوة تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الثامن عشر : تأديب أعضاء الإدارات القانونية .

أولا : لائحة نظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية .

ثانيا : الجزاءات التي يجوز توقيعها على أعضاء ومديرى الإدارات القانونية .

ثالثا : حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار والخصم من المرتب إلا بحكم تأديبى .

رابعا : ضمانات التأديب لأعضاء ومديرى الإدارات القانونية .

الفصل التاسع عشر : مسائل متنوعة .

الفصل الأول

النظام القانوني للعاملين بالإدارات القانونية

أولاً : أعضاء الإدارات القانونية يخضعون للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، واللائحة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

تطبق الجهة الإدارية أحكام الترقية الواردة بالقانون ١٩٧٨/٤٧ ما اقتضته عن أحكام القانون ١٩٧٣/٤٧ استناداً إلى أنه لم يتم اعتماد الهياكل الوظيفية للإدارة القانونية - خطأ في تطبيق أحكام القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن تسري أحكام القانون الواقعة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، ومفاد ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجهات المشار إليها بحيث تنطبق عنيمة أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة الافية ، فإت هذا القانون من أحكام أو ما اقتضت الضرورة من تطبيقه من أحكام قوانين التوظيف ذلك لأنه لا يجوز إهدار أحكام القانون الخاص بذريعة أعمال أحكام القوانين العامة لما في ذلك من منافاة صريحة للعرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

ومن حيث أن المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ : ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام والذي صدر استنادا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد نظمت أحكام تعيين وترقية أعضاء الادارات القانونية تنظيما شاملا بما لا يجوز معه القول بنطبق أحكام التعيين والترقية الواردة في نظم التوظيف العامة الا فيما فات هذه النصوص من أحكام وافضت الضرورة تطبيقه وبالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام قانون الادارات القانونية .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الجهة الادارية عندما أصدرت بقرار المطعون فيه قد طبقت أحكام الترقية الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة ملتفتة عن أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه استنادا الى أنه لم يتم اعتماد الهياكل الوظيفية للادارة القانونية بها .

ومن حيث أن الجهة الادارية بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق أحكام القانون ذلك أنه وإن كان اجراء ترقية أعضاء الادارات القانونية قبل اعتماد الهياكل الوظيفية قد اقتضته الضرورة حتى لا تتجمد أوضاعهم الوظيفية نحين تمام الاجراء المشار اليه ، فإن هذه الضرورة يتعين أن تقدر بفدرها وليس مؤداها اهدار أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتعطيل أحكامه حتى يتم اعتماد هذه الهياكل ، وانما يتعين تطبيق هذه الأحكام عند التعيين أو الترقية في الوظائف المبينة بالجدول المرافق له دون أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

١ - مفاد المادة الأولى من القانون ١٩٧٣/٤٧ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - أن يسرى أحكام القانون المرافق على مديري - وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - القانون هو الأساس في تنظيم شئون هؤلاء . تطبق عليهم أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة - إلا ما لم ينص عليه هذا القانون - واقتضت الضرورة تطبيقه - لا يجوز إصدار أحكام قانون خاص - وأعمال أحكام قانون عام - لأنافاته لمتن نص تشريعه .

٢ - المادة ١٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لم تؤثر من القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين على القيد أمام محكمة الاستئناف وانقضى على اشتغاله بالحاماة أربع عشرة سنة بالترقية إلى وظيفة مدير إدارة قانونية بل سادت بينهما في الحكم ومن ثم فإن القيد بالنقض لمدة سنتين لا يصلح أن يكون عنصراً للمفاضلة بين المرشحين لشغل وظيفة مدير إدارة قانونية الذين يتوافرون في شأنتهم لشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ المذكورة - تكون المفاضلة بينهم على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية عند التساوي في مرتبة الكفاية .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » ومفاد ذلك أن هذا القانون هو الأساس في تنظيم شئون هؤلاء فتطبق عليهم أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة ، إلا ما فات هذا القانون النص عليه : واقتضت الضرورة

تطبيقه منها . اذ لا يجوز اصدار أحكام قانون خاص وأعمال أحكام قانون عام ، لمنافاته لمقتضى نثره ، وأن المواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد وتعيين وترقية ونقل وتدريب واعارة مديري وأعضاء الادارات انفائويه بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ، الصادر تنفيذًا للتفويض الوارد بنص المادة الثامنة من القانون المذكور ، نظمت أحكام تعيين وترقية هؤلاء تنظيمًا شاملاً بما لا يجوز معه استدعاء أحكام التعيين والترقية المنصوص عليها في أنظمة التوظيف العامة ، الا ما فات تنظيمه منها واقتضت الضرورة الرجوع فيه الى أحكام نظم التوظيف العامة ، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون الادارات القانونية .

ومن حيث ان المادة ١١ من هذا القانون تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية .. » ، وتنص المادة (١٣) منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها ، وذلك على النحو التالي :

مدير ادارة قانونية : القيد أمام محكمة التقض لمدة سنتين أو التقيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقاً لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتعيين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام ، وتنص المادة ١٤ على أن « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين في وظائف الادارات القانونية في درجة محام ثالث فيما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية » ، وتنص المادة الثانية من اللائحة الصادرة بقرار وزير العدل

رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، المشار إليها ، على أن « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام (ح) أن يكون مقيدا بجدول المحامين وألا يعين الا في الوظيفة التي تؤهلها لها درجة ومدة قيده في الجدول ومع حساب مدته الاشتغال بالمحاماة أو الاعمال القانونية النظرية ، وذلك طبقا للاحكام المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧١ ٠٠٠ » ، وتنص المادة (٥) من ذات القرار على أن « تتوافر الكفاية اللازمة لترقية مدير الادارة القانونية الى وظيفة مدير عام ادارة قانونية بحصوله في آخر تقرير سابق على الترقية من ادارة التفتيش الفني المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون على تقدير الكفاية بدرجة جيد على الأقل ، وتتوافر الكفاية اللازمة لترقية عضو الادارة القانونية في الوظائف الأدنى بحصوله على آخر تقرير من ادارة التفتيش بتقدير كفايته بدرجة متوسط على الأقل » وتنص المادة (٦) من ذات القرار على أن « تتحدد الأقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها . ما لم يحددها القرار بتاريخ آخر ، وتتحدد الأقدمية فيما بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسماؤهم فيه . ويراعى في تحديد الأقدمية القواعد التالية : (١) اذا كان التعيين متفصلا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة » ، وتنص المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ : ببيان الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٨١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، على أن « تعتبر الأعمال المبينة فيما يلي من الأعمال القضائية والفنية المنصوص عليها في المادتين ٥١ و ٨١ من قانون المحاماة المشار اليه : (١) أعمال التحقيق والاقتضاء وابداء الرأي في المسائل القانونية وأعداد العقود ومراجعتها ، والقيام بالبحوث القانونية ، وأعداد مشروعات القوانين واللوائح ، والقرارات ذات الطابع التنظيمي التي يقوم بها الموظفون بالهيئات القضائية وبالجهاز الإداري للدولة ومجلس الشعب والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ٠٠ » ،

ونص المادة (٢) من ذات القرار على أنه « يجب أن يكون الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على أجازة الحقوق أو ما يعادلها » .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المدعى (المطعون ضده) حصل على ائتمانية العامة القسم العلمى ، سنة ١٩٥٤ ، ثم حصل على ليسانس فى الحقوق سنة ١٩٦٣ ، وصدر قرار وزير الصناعة رقم ١٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٤ ، بتعيينه على الدرجة السادسة العالية بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، اعتبارا من ١٦/١٢/١٩٦٣ ، ثم صدر القرار رقم ١١٤ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٤ ، الذى أسند اليه رئاسة قسم التظلمات والدعاوى بمرافعة شئون الأفراد . ثم صدر القرار رقم ٢١٥ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٢ بنقله الى مراقبة الشئون القانونية بوظيفة أخصائى قانونى على أن يتولى بالإضافة الى عمله الأعمال المتعلقة بقسم الدعاوى والتظلمات والشكاوى بمراقبة الأفراد - وفيد بالجدول العام بنقابة المحامين بتاريخ ١/٤/١٩٧٣ ، وقبل لمرافعة أمام المحاكم الابتدائية بتاريخ ٣٠/٦/١٩٧٤ ، وأمام محاكم الاستئناف بتاريخ ٢/١١/١٩٧٧ . وبجلسة ١٣/٢/١٩٧٩ قررت لجنة قبول المحامين احتساب المدة من ٢٦/١١/١٩٦٤ حتى تاريخ الفيد بالجدول مدة عمل نظير ، وحصل على الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٨/١٩٧١ ، وقدرت كفايته ، طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على ١٩٧٨ و ١٩٨١ ، بجيد ، أما المطعون على ترفيته (عبد الستار فرج خليل) فقد حصل على ليسانس فى الحقوق سنة ١٩٦٥ . وعين به اعتبارا من ١/١/١٩٦٦ بمراقبة الشئون القانونية بالهيئة ، وقيد بالجدول العام بنقابة المحامين ، وقبل للمرافعة أمام الاستئناف بتاريخ ٢/١٢/١٩٧١ ، وأمام النقض بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٨ وحصل على الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ وقدرت كفايته ، طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ : عام ١٩٧٨ ، بتقدير جيد ، ثم رقى بالقرار المطعون فيه رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٢ ، اعتبارا من ٢١/١٠/١٩٨٢ الى وظيفة مدير ادارة التحقيقات

من الدرجة الأولى التخصصية بجموعة وظائف القانون استنادا الى أنه أفضل المرشحين لشغل هذه الوظيفة . لأن المادة (١٣) من قانون الادارات القانونية نشترط لشغل وظيفة مدير ادارة قانونية القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف واقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة ، وطبقا لهذا النص فإن القيد أمام محكمة النقض جاء سابقا للقيد أمام محاكم الاستئناف مما يفصح عن نية المشرع من أن الأفضلية لمن قيد أمام محكمة النقض أكثر من سنتين ، وهو ما توافر لدى المطعون على ترقيته دون زملائه المرشحين للترقية المقيدين أمام محاكم الاستئناف فقط ، ومنهم المدعى .

ومن حيث ان هذا الذى قام عليه القرار المطعون فيه لا يتفق وحكم القانون ، لأن المادة (١٣) من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، المشار اليها ، لم تؤثر المقيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين على المقيد أمام محاكم الاستئناف واقضى على اشتغاله بالمحاماة أربع عشرة سنة ، بنزقية الى وظيفه مدير ادارة قانونية . بل ساوت بينهما فى الحكم ، ومن ثم فإن القيد بالنقض لمدة سنتين لا يصلح أن يكون عنصرا للمفاضلة بين المرشحين لشغل وظيفة مدير ادارة قانونية الذين يتوافر فى شأنهم الشرط المنصوص عليه فى المادة ١٣ المذكورة وانما تكون المفاضلة بينهم على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية عند التساوى فى مرتبة كفاية وبناء على ذلك ولما كان الثابت أن المدعى (المطعون ضده) قيد للمرافعة أمام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢ ، وبجلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ قررت لجنة قبول المحامين احتساب المدة من ١٩٦٤/١١/٢٣ - لتاريخ الذى أسند اليه فيه رئاسة قسم التظلمات والدعاوى بمراقبة شئون الأفراد - حتى ١٩٧٣/٤/١ ، تاريخ انقبد بالجدول . مدة عمل نظير ، واستوفى بذلك والمطعون على ترقيته الشرط المنصوص عليه فى المادة (١٣) ، آفة الذكر ، وتساويا كذلك فى مرتبة كفاية ، اذ حصل كل منهما على تقدير كفاية بمرتبة جيد ، من ادارة انتفتيش الفنى بوزارة العدل ، وهو الذى يعول عليه عند ترقية أعضاء

الادارات القانونية ، دون التقارير التى كانت توضع طبقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وبالتالي فلا محيص من اجراء المفاضلة بينهما على اساس الاقدمية فى الفئة الوظيفيه السابقة ، واذ كان المدعى شغل الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، اعتبارا من ١/٨/١٩٧١ فى حين شغلها انطعون على ترقيته اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، فان المدعى يكون أحق من المطعون على ترقيته بالترقية الى وظيفة مدير ادارة قانونية ، ويكون القرار المطعون فيه ، فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية ، قد وقع مخالفا للقانون حقيقيا بالقضاء بالفائه ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك ، فانه يتعين القضاء برفض الطعن والزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات علا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٩٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٩)

**ثانياً : سريان النظام القانوني المياملين بالادارات القانونية
على أعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام**

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بهيئات القطاع العام - التوصية بتعديل التشريع .

الفتوى :

وفد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وتبين لها أن المادة الأولى من قانون إصداره نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . وأن قانون هيئات القطاع العام وشركائه رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ينص في المادة (١) على أن « تقوم هيئات القطاع العام في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التي تشرف عليها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي بالعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقاً للسياسة العامة للدولة وخططها » وفي المادة (٢) على أن يكون لهيئة القطاع العام الشخصية الاعتبارية باعتبارها من أشخاص القانون العام » .

كما استعرضت الجمعية فتاها السابقة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٢٠ الميلقة لوزير الكهرباء والطاقة في ١٩٨٧/٦/٩ بعدم اعتبار الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التبعين والترقية للأسباب التي بنيت عليه والتي مجملها أن هيئات القطاع العام هي من أشخاص القانون العام طبةً؛ لصرح نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولكنها ليست جملها للمؤسسات العامة ولا تعد من الهيئات العامة ، وأن القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أشار الى وظائف مديري وأعضاء الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة وليس فيه نص صريح بالنسبة لهيئات القطاع العام لعدم وجودها عند العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي لا تخضع الادارات القانونية لهيئات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ورأت الجمعية بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر ١٩٨٩ أنه لما كانت هيئات القطاع العام تباشر ذات النشاط الذي كانت تباشره المؤسسات العامة قبل الغائها وتشرف على مجموعة من شركات القطاع العام وتقوم بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي من خلال هذه الشركات ويتكون رأس مانها من رؤوس أموال شركات القطاع العام التي تشرف عليها والمملوكة للدولة ملكية كاملة وأصبحت الدولة في رؤوس أموال هذه الشركات (مادة ٣ من قانون هيئات القطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ويسرى على العاملين بها قانون نظام العاملين بالقطاع العام مادة ١٦) وكان من غير السائق أن يخضع أعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ولا يخضع له أعضاء هذه الادارات بهيئات القطاع العام التي تشرف عليها رغم اتفاق طبيعة عملهم فقد انتهى رأى الجمعية من ذلك الى سريان اتفاق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على مديري وأعضاء الادارات القانونية وهيئات القطاع العام ، وأن كان الاوفق أن يعدل التشريع بحيث يتضمن نصا صريحا بسريان القانون السالف الذكر على هذه الفئة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الادارات القانونية بهيئات القطاع العام والتوصية بتعديل التشريع ليتضمن نصا صريحا بذلك .

ثالثا : سريان احكام القانونين ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة و ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام
الى حين صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر
فيهم شروط شغل وظائف الادارات القانونية

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تطبق في شان الادارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ والعاملين فيها كمرحلة انتقالية ذات النظم المعمول بها قبل صدور
القانون اى القواعد والنظم المنصوص عليها في القانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١
نظام العاملين بالقوة و ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الى ان
تتحدد اوضاعهم بصور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لم تتوافر فيهم
شروط شغل وظائف الادارات القانونية خلال المدة المنصوص عليها في المادة
٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وهى ستة اشهر من تاريخ العمل به والتي
مدت بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر يونيه سنة ١٩٧٥ .

للحكمة :

يدور النزاع حول مدى صحة القرار الصادر بالغاء نذب المدعى فى
ضوء أحكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الذى نص فى
المادة ١٧ منه على تشكيل لجنة يكون من اختصاصها ابداء الرأى فى
انهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالنسبة للادارات القانونية
وفى التعيينات والترقيات والملاوات والانتدابات والتنقلات والاعارات
وتقارير الكفاية الخاصة بىديرى وأعضاء الادارات القانونية .

ومن حيث أن الحكم محل الطعن ذهب الى وجوب اعمال نصوص
قانون الادارات القانونية باعتبار أن الأصل فى القوانين هو نفاذها بأثر
فورى ومباشر منذ التاريخ الذى يحدده المشرع أو وفقا للقاعدة الدستورية

التي تقضى بأن العمل بالقانون يتم بعد شهر من نشره ما لم ينص على خلاف ذلك ، وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لم يرد به نص يعطل أحكامه ومن ثم فإن إلغاء نيب المدعى يعد مخالفا للقانون لعدم عرضه على اللجنة المختصة التي نصت عليها المادة ١٧ من القانون في حين تنعيب الطاعة الى أن القرار سليم تأسيسا على أن اللجنة التي أشار اليها القانون لم تكن مشكلة وقت صدور القرار وما كان في الامكان أن توجد هذه اللجنة قبل اكتمال تشكيل الادارات القانونية بعد ثبوت صلاحية أعضائها وقد حدد القانون مدة ستة أشهر لفحص صلاحيات العاملين بالادارات القانونية امتدت سنة أخرى حتى يونيو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة السابعة من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي : ... » وتنص لمادة الثامنة من القانون ذاته على أن « تختص لجنة شئون الادارات القانونية بالتنسيق العام بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي : (أولا) ثانيا : وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون في جميع الادارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها : ذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ... » وتنص المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ونقل من لم تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه

الادارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم ٠٠٠ » وتنص المادة ٢٨ على أن « تستر الادارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها ٠٠٠ وذلك كله حتى تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون » وتنص المادة ٢٩ على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل وجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » .

ومن حيث أن تنفيذا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ (أى بعد صدور القرار محل الطعن الذي صدر بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٣) بنقل من لا تتوافر فيه الكفاية والصلاحيات من شاغلي الوظائف الآتية بالادارات القانونية الى وظائف أخرى تتناسب وحالتهم .

وبجلسة ١٩٧٥/١٠/١٠ و ١٩٧٥/١٢/٢٤ أصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكله وفقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قرارا نص على أنه « حتى يتم اعتماد الهياكل الوظيفية الجديدة يجوز للجهات الادارية الاستمرار في اجراء ما تراه من تعيينات ورققيات في كل وحدة على حده دون التقيد بأحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ » كما أجازت تلك اللجنة بجلستها المنعقدة في ١٩٧٩/٤/٣٠ للهيئات الادارية ادراج وظائف جديدة في الادارات القانونية أو إعادة تقييم الوظائف الحالية بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها في قانوني العاملين رقم ٤٧/٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك دون انتظار

اعتماد الهياكل الوظيفية المنصوص عليها فى قانون الادارات القانونية وفقرت اللجنة فى تلك الجلسة تطبيق أحكام قوانين الرسوب والاصلاح الوظيفى على أعضاء الادارات القانونية .

ومن حيث أنه يستفاد من جماع نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أن المشرع فاطم بلجنة ادارات الشئون القانونية المشكلة وفقا لنص المادة السابعة من القانون المشار اليه سلطة وضع القواعد العامة التى تتبع فى تعيين وترقية أعضاء الادارة القانونية وخول رئيس مجلس الوزراء سلطة اصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيه شروط شغل وظائف الادارات القانونية وقرر استمرار العاملين بها فى مباشرة أعمالهم طبقا للنظم والقواعد السارية الى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار اليها .

ومن حيث أنه وقت صدور القرار الطعن لم يكن قد صدر انقرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة المنصوص عليها فى المادة اسابعه عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وما كان من المحكمة قانونا صدور مثل هذا القرار قبل ثبوت صلاحية أعضاء الادارات القانونية طبقا للمادة ٢٥ من القانون المشار اليه لىتم تشكيل اللجنة من بين من تثبت صلاحيته منهم كما أن مباشرة لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية لاختصاصاتها مرهون باكمال تشكيل هذه الادارات أى بعد انتهاء اللجنة المشكلة بوزارة المدل طبقا للمادة السابعة من القانون وصدور قرارات من رئيس مجلس الوزراء خلال المدة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وهى ستة أشهر من تاريخ العمل به والتى مدت بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٥ أما فى الفترة السابقة على ذلك فيطبق فى شأنها الأحكام الانتقالية وهى أن تستمر الادارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون كما يستمر

العاملون فيها في مباشرة أعمالهم طبقا للقواعد والنظم المعمول بها أى
يظلون خاضعين لنفس النظم السابقة على صدور القانون الى أن تتحدد
أوضاعهم .

ومن حيث أن القرار محل الطعن صدر بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٤ من
رئيس مجلس ادارة مؤسسة مصر للطيران قبل انتهاء المدة المنصوص عليها
فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أى خلال المدة التى يباشر
فيها أعضاء الادارات القانونية أعمالهم طبقا للقواعد والنظم السابقة على
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أى القواعد المنصوص عليها فى القانونين
رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة و ٦١ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين بالقطاع العام ومن ثم يكون قد صدر صحيحا مطابقا
للقانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب قد خالف
صحيح حكم القانون .

(طعن ٤٦٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٣)

الفصل الثانى اختصاص الادارات القانونية

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

اختصاص الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يغل باختصاص ادارة قضايا الحكومة بأن تنوب عن الجهات المنصوب عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فيما يرفع من هذه الجهات او عليها لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون باختصاص قضائيا

الحكمة :

« من حيث انه عن الدفع الذى اثاره المطعون ضده بعدم قبول الطعن المقام من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لرفعه من غير صفة هذا الدفع مردود ذلك ان نص المادة الأولى من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها لصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يقضى بأن تنولى الادارة القانونية فى الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية .

أولا : المرافعة ومباشرة الدعوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائى — وتنص المادة الثالثة على انه « لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسة انعاما تكليف ادارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الادارات القانونية

للوحدات التابعة لها بسبب أهمية أو ظروفه كما يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح دارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى أو المنازعات التي تكون المؤسسة والهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة تضايا الحكومة لمباشرتها •

كما تفضى المادة الثانية من إصدار هذا القانون على أنه لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الإخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة فى قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة •

وتقضى المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة تضايا الحكومة بأن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من تضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصاً قضائياً •

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص السابقة أن اختصاص الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات لتابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يخل باختصاص إدارة تضايا الحكومة بأن تنوب على الجهات المنصوص عليها فى المادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون باختصاص قضائياً ، ولما كان الأمر كما تقدم وكان إدارة تضايا الحكومة مختصة بنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بأن تنوب عن الهيئات العامة التى تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية ومن ثم تكون هذه الإدارة مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات فيما يرفع منها أو عليها لدى المحاكم

على اختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل دعوى أو طعن ومن ثم يكون الطعن المائل قد رفع ممن يملك رفعه عن الهيئة ويكون الدفع تلبدي عن المطعون ضده في هذا الشأن قائما على غير أساس متعينا
رفضه » •

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الإدارات القانونية لم تسلب الإدارة القانونية حقها الأصلي في مباشرة الدعاوى والنزاعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة عن الهيئة أو الشركة والمقرر لها بمقتضى المادة الأولى من القانون المذكور - ولا تعتبر الاجراءات التي تتخذها الإدارة القانونية في الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ نيابة عن الهيئة أو الشركة باطلة اذ انه طبقا للمادة (٢) من قانون المرافعات لا يكون الاجراء باطلا الا اذا نص القانون صراحة على ذلك أو شابه عيب لم يتحقق بسبب الغاية من الاجراء •

الحكمة :

» من حيث ان المطعون ضده يدفع بعدم قبول الطعن المقام من هيئة كهرباء مصر استنادا الى المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الإدارات القانونية •

ومن حيث ان المادة ١٢ المشار اليها تقضى بأن يعرض مدير الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع عليها من أحد أعضاء الإدارة القانونية أو منها ضد أحدهم لتقرير إحالتها الى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها •

ومن حيث ان النص المشار اليه لم يسلب الادارة القانونية حقها
الأسيل في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة
عن الهيئة أو الشركة والمقرر لها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وانما بغير هذا النص بمثابة توجيه لرئيس مجلس
الادارة لاحالة المنازعات المشار اليها فى المادة ٢٠ سائلة الذكر الى ادارة
قضايا الحكومة لمباشرتها وذلك فى اطار ما نص عليه فى المادة الثالثة من
اتفاقون المشار اليه والتي تخول مجلس الادارة احالة بعض الدعاوى
والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة طرفا فيها الى ادارة قضايا
الحكومة لمباشرتها وعلى هذا الاساس فان الاجراءات التى تتخذها الادارة
القانونية فى الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القرار الوزارى
المشار اليه نيابة عن الهيئة أو الشركة لا تكون باطلة اذ أنه طبقا للمادة ٢
من قانون المرافعات لا يكون الاجراء باطلا الا اذا نص القانون صراحة
على ذلك أو شابه عيب لم يتحقق بسبب الغاية من الاجراء •

ومن حيث انه لما تقدم يكون دفع المطعون عليه بعدم قبول هذا
نظمن على غير أساس من القانون بتعين رفضه والحكم بقبوله شكلا •
(طعنان ٢١٧٦ و ١٦٨٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

الفصل الثالث

الإشراف على أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

المواد ٦ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - استقلال الإدارات القانونية بالجهات المنشأة بها هو استقلال فني ينصرف الى الأعمال التي تخضع للتفتيش بمعرفة إدارة التفتيش الفني بوزارة العدل - هذا الاستقلال في العمل الفني الذي تقوم به الإدارات القانونية لا يخل سلطة الجهة المنشأة فيها في الإشراف والمتابعة لسرعة إنجاز العمل - سلطة الإشراف على أعضاء الإدارة القانونية يندرج فيها متابعة حضور إدارة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال أعضاء الإدارة القانونية يندرج فيها متابعة حضور إدارة التفتيش الفني بالتفتيش على أعمال أعضاء الإدارات القانونية لا يمتد الى المخالفات الإدارية او المسلكية الا اذا قدمت شكوى اليها ضد العضو - في الحالة الأخيرة يقتصر دور إدارة التفتيش الفني على مجرد فحص الشكوى - يبقى الاختصاص بتوقيع الجزاء بشأنها للجهة التي تتبعها العضو او المحكمة التأديبية حسب الأحوال - عدم صدور لائحة بنظام نأديب أعضاء الإدارات القانونية من شأنه الاستمرار في تطبيق القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مع تطبيق القواعد المنظمة للعاملين المدنيين بالدولة او القطاع العام على حسب الأحوال فيما لم يرد فيه نص بالقانون المذكور - مؤدى ذلك : - الالتزام بالمقوبات المقررة بالمادة (٢٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مع تطبيق القواعد المنظمة للعاملين المدنيين بالدولة او القطاع العام على حسب الأحوال فيما لم يرد فيه نص بالقانون المذكور - مؤدى ذلك : - الالتزام بالمقوبات المقررة بالمادة (٢٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وفقا للاجراءات التي حددها المشرع .

المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون
للاسباب الآتية : ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين
بانقطاع العام لا ينطبق على أعضاء الادارات القانونية وانما يتعين تطبيق
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الادارات القانونية للقطاع العام ،
ومن ناحية أخرى فانه على فرض انطباق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ فانه يتعين التحقيق مع الطاعن اعمالا للقانون المشار اليه قبل توقيع
الجزاء عليه ، وفضلا عن ذلك فان القرار المطعون فيه لا يستند الى سبب
حسب كان الطاعن فى يوم ٢٧/١٠/١٩٨٣ يؤدى واجبه أمام محكمة
الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٧٦ وبالتالي لم
يرتكب أية مخالفة تبرر صدور القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن على مدى انطباق
أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الادارات القانونية بالمؤسسات
العامّة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، فان المادة (٦) من هذا
القانون تنص على أن « تمارس الادارات القانونية اختصاصاتها الفنية فى
استقلال ... ولا يخضع مديرو وأعضاء هذه الادارات فى مباشرتهم
لأعمالهم الفنية الا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام هذا القانون ، ولا يخل
ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة المنشأة فيها الادارة القانونية فى
الاشراف والمتابعة ، بسره انجاز الأعمال المحالة اليها وفى تقرير استمرار
لسيادة الدعاوى والصلح فيها والتنازل عنها وممارسة اختصاصاته الأخرى
طبقا للقواعد المقررة فى القانون » وتنص المادة (٩) من هذا القانون
أيضا على أن « تشكل ادارة التفتيش الفنى على أعمال الادارات القانونية
وعلى نشاط مديريها وأعضائها ... وتكون تابعة لوزير العدل » كما تنص
المادة (١٠) على أن « تخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية كافة مديرى

وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاغلي وظيفة مدير عام إدارة قانونية. ويجب أن يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ، ومفاد هذه النصوص أن المشرع قد جعل للإدارة القانونية داخل الجهة المنشأة بها استقلال مباشرتها لاختصاصاتها الفنية التي حددها هذا القانون كما أنه خول لإدارة التفتيش الفنى المشار إليها فى المادة (٩) سلطة التفتيش على أعضاء الإدارة القانونية الذين حددتهم المادة (١٠) من هذا القانون وبينت المدة المقررة لأجرائه ، وظهر هذه النصوص أن هذا الاستقلال ينصرف فقط الى الأعمال الفنية التى تخضع للتفتيش المشار اليه . ولذلك حرص المشرع على النص فى عجز المادة (٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أنه لا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية فى الإشراف والمتابعة لسرعة انجاز الأعمال المحالة اليها . وليس من شك الى سلطة رئيس مجلس الإدارة فى الإشراف والمتابعة تشمل الإشراف على الإدارة القانونية من الناحية الإدارية بما يندرج فيها من متابعة حضور وانصراف أعضائها الى مقر العمل والجدية فى ممارسة اختصاصاتهم بما يحقق مصلحة الجهة ويكفل كسب قضاياها وأداء باقى الاختصاصات الفنية الأخرى الموكولة اليهم بالكيفية وفى الحدود والتنظيم المعمول بها داخل هذه الجهة ولا يخل بذلك ما تنص عليه اللائحة بالتفتيش الفنى على الإدارات القانونية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ حيث أنه وكما سبق البيان فإن اختصاص اللجنة المشار إليها فى المادة (١٢) من هذه اللائحة بنصب فقط على الأعمال الفنية التى يباشرها أعضاء الإدارة القانونية فقط أما المخالفات الإدارية أو المسلكية التى تنسب الى أعضاء هذه الإدارة فانها لا تنحصر بواسطة اللجنة المشار إليها الا اذا قدمت اليها شكوى فى العضو المنسوبة اليه المخالفة ، وبقتصر دورها عند حد فحصها وتحقيقها ويظل الاختصاص فى توقيع الجزاء عنها

للجهة المختصة سواء داخل الجهة التي يتبعها العضو أو بواسطة المحكمة التأديبية بحسب الأحوال طبقاً لما تنص عليه المادة (٢٠) من اللائحة المشار إليها .

ومن حيث أنه عن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية فقد نصت المادة (٢٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليها على أن تنظيم الأحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبي لمديرى الإدارات القانونية وبأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع من مديرى الإدارات القانونية وبأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل ، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بياناً بالمخالفات الفنية والإدارية التى تقع من مديرى الإدارات القانونية وأعضائها ، والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ، والثابت أن اللائحة المشار إليها لم تصدر بعد ومن ثم فإن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية لتطبق فى شأنها القواعد الواردة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادتان ٢٢ ، ٢٣ ، وفيما لم يزد بشأنه نص فى هذا القانون يعمل بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال وكذلك باللوائح والتنظيمات المعمول بها فى الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية وذلك بالتطبيق لنص المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها .

ومن حيث أن المادة (٢٣) من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز

توقيع أى عقوبة على شاغلى وظائف مدير عام ومدير ادارة قانونية ، الا بحكم تأديبي ، وفيما عدا عقوبتى الانذار والخصم من المرتب ، لا يجوز ترميع ايه عقوبة على شاغلى الوظائف الأخرى الا بحكم تأديبي ، ومع ذلك يجوز فى جميع الأحوال لرئيس مجلس الادارة المختص ، التنبيه كتابة على مديرى وأعضاء الادارات القانونية ، كما يجوز لمدير الادارة القانونية المختص التنبيه على أعضاء الادارة بمراعة حسن أداء واجباتهم ... ومفاد هذا النص أن السلطة المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية التى حددتها المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على مدير عام ومدير ادارة قانونية هى للمحكمة التأديبية المختصة والنسبة لأعضاء الادارة القانونية من شاغلى الوظائف الأخرى فان الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية المشار انيا فى هذه المادة أيضا بصفة عامة للمحكمة التأديبية فيما عدا عقوبتى الانذار والخصم من المرتب فان توقيع أى منها يكون للسلطة المختصة بالجهة المنشأة بها الادارة القانونية طالما لم تصدر بعد اللائحة المشار اليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، ومن ثم وفى ضوء هذا الوضع تتحدد هذه السلطة طبقا لقواعد نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة لواقعة الطعن المائل . وقد بينت المادة (٨٢) من هذا القانون الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين فى السنة ، كما حددت المادة (٨٤) من هذا القانون السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية فجعلت الاختصاص بتوقيع أى من الجزاءات الواردة فى المادة (٨٢) منه لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلى وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمختارين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية .

ومن حيث أن الطاعن يشغل الدرجة الثانية وقد صدر القرار المطعون

عليه بمجازاته بخصم يومين من أجره وأن يصدر هذا القرار هو المندوب المفوض لإدارة الشركة الذى خول سلطات مجلس الإدارة بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ فمن ثم يكون قرار الجزاء قد صدر ضد الطاعن ممن يملك إصداره وطبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

(طعن ٢٧٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣)

قائمة رقم (٨)

المبدأ :

الإدارات القانونية لا تخضع فى الرقابة عليها لغير السلطات التى خولها القانون هذه الصلاحية وهى إدارات التفتيش الفلى بوزارة العدل - هذه الرقابة المأذونة لتلك السلطة لا تمنع أى مواطن من الإبلاغ عن أى خطأ يتبين له من خلال ممارسة الإدارات القانونية لاختصاصها .

المحكمة :

من حيث إن مقطع النزاع فى الطعن المائل يتحصل فى تقييم ما أورده المطعون ضده فى شكواه ضد أعضاء الإدارة القانونية وتوصيف الوقائع التى وردت بشكاوى المطعون ضده .

وما إذا كانت تنطوى على تجاوز لحق الشكوى وحق الإبلاغ عن واقعات محددة وذلك توصلا لرقابة القرار الذى صدر بمجازاة المطعون ضده والوقوف على ما إذا كان هذا القرار التأديبى قد قام على سبب يبرره وما إذا كانت النتيجة التى أسفرت عن مجازاة المطعون ضده مستخلصة استخلاصا سائعا من أصول تبيحتها ماديًا وقانونيًا .

ومن حيث أنه بإعمال ذلك على ما ورد بشكاوى المطعون ضده ضد العاملين بإدارة القانونية فإنها لم تتضمن أية عبارة أو إشارة تفيد تمدى

الطاعن بالقول على مدير الشؤون القانونية أو أعضائها وانها لا تعدو أن تكون مجرد تظلم لرئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها من قرار يخص حافزه الشهري أو الابلاغ عن واقعة شطب الاستئناف المنظور بجلسة ١٩/٤/١٩٨٧ المقام من الشركة ضد الشركة المصرية لتصنيع اللحوم امام محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٣٣ مدنى ولم تخرج عن الحدود المقررة قانونا لحق الابلاغ عن المخالفات التى تصل لعلم أحد العاملين ويعتبر ممارسته ليس فقط حق للمطعون ضده وانما واجب عليه الأمر الذى يفدو معه قرار مجازاة المطعون ضده فاقدًا لسيبه خليقًا بالانهاء .

واذ قضى الحكم المطعون ضده بإلغاء قرار مجازاة المطعون ضده ، فان فضاءه هذا يكون قائمًا على سند صحيح من القانون .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا الفهم ما أوردته عريضة الطعن من أن الادارات القانونية لا نخضع فى الرقابة عليها لغير السلطات التى خولها القانون هذه الصلاحية وهى ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل اذ أن هذه الرقابة المنوطة لتلك السلطة لا تمنع أى مواطن من الابلاغ عن أى خلل يتبين له من خلال ممارسة الادارات القانونية لاختصاصاتها خاصة وأن بعض ما ابلغ المطعون ضده من واقعات أخذ طريقه للتحقيق فى النيابة الادارية لشركات المال والاقتصاد فى القضية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٧ والتى خلصت الى التوصية باحالة مدير عام الشؤون القانونية بشركة المحارث والهيئة وبعض أعضاء تلك الادارة الى المحاكمة التأديبية وبارسال صورة من مذكرة النيابة الادارية المشار اليها الى ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل لاعمال شئونها حيال احالة المخالفين من الأول الى السادس الى المحاكمة التأديبية وهى المذكرة التى وافق عليها المستشار الوكيل العام

النيابة الادارية وأشر بعرضها على « الأستاذ الوكيل الأول المختص بهذه
النيابة بالمكتب الفنى للنظر طبقا للتعليمات » (حافظة مستندات المطعون
ضده بجلسة ١٩٨٩/٥/٢ امام المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم) .

ومن حيث متى كان ذلك كذلك فإن الطعن على الحكم المطعون فيه
يكون على غير سند صحيح من الواقع أو القانون خليقا بالرفض .
اطعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٢

الفصل الرابع

مدى استقلال الادارة القانونية عن السلطة الرئاسية

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها . جمل الشرع للادارة القانونية استقلالاً فى ممارسة اختصاصاتها داخل الجهة المنشأة بها - حول الشرع ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل الاختصاص بالتفتيش على اعضاء الادارات القانونية - استقلال الادارة القانونية عن الجهة التى انشئت بها يتعلق بالاعمال الفنية التى تخضع للتفتيش بمعرفة الجهة المذكورة - هذا الاستقلال لا يخل بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة الادارية فى الاشراف على الادارة القانونية التابعة له ومتابعة سرعة انجاز الاعمال المطالة اليها - سلطة رئيس مجلس الادارة فى الاشراف والمتابعة تمتد لتشمل الاشراف على الادارة القانونية من الناحية الادارية ومتابعة حضور وانصراف اعضاءها الى مقر العمل ومدى الجدية فى ممارسة اختصاصها بما يحقق مصلحة جهة الادارية فى كسب لقضاياها .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن الذى يتمثل فى مخالفة الحكم المطعون فيه لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الادارات القانونية للقطاع العام ، فانه بالرجوع الى أحكام هذا القانون تبين أن المادة ٦ منه تنص على أن « تمارس الادارات القانونية اختصاصاتها الفنية فى استقلال .. ولا يخضع مديرو وأعضاء هذه الادارات فى مباشرتهم للأعمال الفنية الا

لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام هذا القانون . ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة المنشأة فيها الادارة القانونية فى الاشراف والمتابعة لسرعة انجاز الأعمال المحالة اليها وفى تقرير استمرار السير فى الدعاوى والصالح فيها والتنازل عنها وممارسة اختصاصاته الأخرى طبقا للقواعد المقررة فى هذا القانون » . وتقضى المادة ٢ من القانون المذكور على أن : تشكل ادارة للتفتيش الفنى على أعمال الادارات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها . . وتكون تابعة لوزير العدل . كما تنص المادة ١٠ على أن يخضع لنظام التفتيش وتقارير الكفاية كافة مديري وأعضاء الادارات القانونية فيما عدا شاغلى وظيفه مدير عام ادارة قانونية ، ويجب أن يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين . ومفاد هذه النصوص جميعا أن المشرع جعل للادارة القانونية داخل جهة القطاع العام المنشأة بها استقلالا فى ممارستها لاختصاصاتها الفنية التى حددها القانون ، كما أنه حول لادارة التفتيش الفنى المشار اليها فى المادة ٩ سلطة التفتيش على أعضاء الادارة القانونية الذين حددتهم المادة ١٠ من هذا القانون وبينت المدة المقررة لاجرائه وظاهر من هذه النصوص جميعا ان هذا الاستقلال ينصرف فقط الى الأعمال الفنية التى تخضع للتفتيش المشار اليه ، ولذلك حرص المشرع على النص فى عجز المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر على أنه لا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة المنشأة فيها الادارة القانونية فى الاشراف والمتابعة لسرعة انجاز الأعمال المحالة اليها . ومن البدهى ان سلطة رئيس مجلس الادارة فى الاشراف والمتابعة تشتمل الاشراف على الادارة القانونية من الناحية الادارية بما يندرج فيها من متابعة حضور وانصراف أعضائها الى مقر العمل والجدية فى ممارسة اختصاصاتهم بما يحقق مصلحة الجهة وكيف كسب قضاياها واداء باقى الاختصاصات الفنية الأخرى الموكولة اليهم بالكيفية وفى الحدود والتنظيم (٢ م - ج ٢)

المعمول بها داخل هذه الجهة ولا يخل بذلك ما تنص عليه اللائحة الخاصة بالتفتيش الفنى على الادارات القانونية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٧ حيث أنه وكما سبق البيان فإن اختصاص اللجنة المشار إليها فى المادة ١٢ من تلك اللائحة ينصب فقط على الأعمال الفنية التى يباشرها أعضاء الإدارة القانونية فقط ، أما المخالفات الادارية أو المسلكية التى تنسب الى أعضاء هذه الإدارة فانها لا تفحص بواسطة اللجنة المشار إليها الا اذا قدمت إليها شكوى فى العضو المنسوبة اليه المخالفة ويقصر دورها عند حد فحصها وتحقيقها ويظل الاختصاص فى توقيع الجزاء عنها للجنة المختصة سواء داخل الجهة التى يتبعها العضو أو بواسطة المحكمة التأديبية بحسب الأحوال طبقا لما تنص عليها المادة ٢٠ من اللائحة المشار إليها .

(طعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦ / ١٢ / ٢)

الفصل الخامس
علاقة لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية
بالسلطة المختصة واختصاص تلك اللجنة

قائمة رقم (١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة المشرع اناط بلجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اداء الرأى فى ترقيةات أعضاء الإدارات - رأى هذه اللجنة ليس ملزما للسلطة المختصة - اذا رأت السلطة المختصة وجهة نظر مخالفة عليها ان تعرض الامر على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٧) والمشكلة برئاسة وزير العدل - على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٧) ان تنظر التوصيات واصدار قرار نهائى ملزم فى شأنها - اغفال عرض التوصيات وانفراد السلطة المختصة بالفصل فيها - اثره - بطلان القرار - اساس ذلك : العرض على اللجنة اجراء جوهرى يتختم اجراؤه - اساس ذلك : عدم الاخلال بضمائم الأعضاء ومصالحهم .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ باسم الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه لا تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزاره من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديري وأعضاء الادارات القانونية تابعهات التابعة للوزارة .

وختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون بإبداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفى التعيينات والترقيات والعلاوات والانتدابات والتنقلات

والاعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديرى وأعضاء الادارات القانونية اننى تضعها ادارة التفتيش الفنى المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون على أن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية •

وتنص المادة ١٨ من القانون المشار اليه على أنه « تبلغ توصيات لجنة مديرى وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة السابقة الى وكيل الادارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يعترض عليها كلها وفى هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا •

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أن المشرع ناط بلجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية اختصاصات معينة منها ابداء الرأى فى ترقيات أعضاء الادارات القانونية ورأى هذه اللجنة وان لم يكن ملزما للسلطة المختصة الا أنه لا يجوز لها أن تطرح رأيا جانبا وأن يتعين عليها أن اتجهت الى رأى مخالف أن تعترض على توصياتها وتنتظر اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل والمنصوص عليها فى المادة (٧) من القانون المشار اليه توصيات تلك اللجنة • ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا ويترتب على ذلك أن اغفال عرض القرارات الصادرة فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على تلك اللجنة وانفراد السلطة المختصة باصدار القرار بىطلان ذلك القرار باعتبار أن اغفال هذا الاجراء الجوهري قد يترتب عليه اخلال لضمانات وتقويت لصالح ذوى الشأن التى عنى المشرع بأن يكفلها لهم •

ومن حيث أن الجهة المطعون ضدها قد أقرت في المذكرة المقدمة منها
إلى المحكمة بجلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٤ أنه لم يعرض القرار المطعون
فيه على لجنة الإدارات القانونية بوزارة الصناعة استنادا إلى أن رأى هذه
اللجنة غير ملزم له ، وإذ كان ذلك على خلاف ما يقضى به القانون حسبما
سلف إيضاحه ومن ثم يكون القرار المطعون فيه والحالة هذه قد صدر
مخالفا للقانون متعين الإلغاء وإذ كان هذا الإلغاء يعدم القرار المطعون فيه
ويجعله لا وجود له قانونا فإن إجراء المفاضلة بين الطاعن والمطعون على
ترقيته أمر تستقل به قانونا السلطة المختصة بالترقية فالعيب الذى اعتور
هذا انقراض يؤدي إلى انقائه إلغاء مجردا .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ذلك
فيكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا
وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بقبول الدعوى شكلا
وبالإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء كلياً والزام الجهة الإدارية المصروفات .
(طعن ٩٧٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - ناطق بالشرع
بلجنة شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اختصاصات معينة منها إبداء
الرأى فى ترقيات أعضاء الإدارات القانونية - اغفال عرض القرارات الصادرة
فى هذا الشأن على تلك اللجنة وانفراد السلطة المختصة بالقرار يؤدي إلى
بطلان هذا القرار أساس ذلك : - أن العرض على تلك اللجنة هو إجراء
جوهرى يؤدي اغفاله هذا الإخلال بالضمانات المقررة لأعضاء الإدارات القانونية
ونفوت مصالح ذوى الشأن التى كفلها الشارع لهم .

الحكمة :

وحيث أن المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديري أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة لها » .

ونختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون بإبداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفى التعيينات والترقيات والملاوات والانتدابات والتنقلات والإعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الإدارات القانونية التى تضعها إدارة التفتيش الفنى المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون على أن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف، بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

ونصت المادة (١١) على أن « تبلغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها فى المادة السابقة على وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويميدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها وفى هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا » .

وحيث أن المبين من هذه النصوص أن الشارع ناط بلجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية اختصاصات معينة منها إبداء الرأى فى ترقيات أعضاء الإدارات القانونية ، ومن ثم فإن اغفال عرض القرارات

الصادرة فى المسائل المنصوص عليها فى المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على تلك اللجنة واتخاذ السلطة المختصة بإصدار القرار يؤدى الى البطالان باعتبار أن اغفال هذا الاجراء الجوهري من شأنه الاخلال بالاضمانات المقررة لأعضاء الادارات القانونية وتعميت مصالح ذوى الشأن التى عنى الشارع بكفالتها لهم .

وحيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ومن مطالعة القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٨ المطعون فيه أنه لم يراع عرض أمر الترقية الخاصة بأعضاء الادارات القانونية بالبنك على اللجنة المختصة المنصوص عليها فى المادة (١٧) من القانون المشار اليه وهو أمر من شأنه أن يؤدى الى بطلان القرار فى شقه الخاص بالترقيات التى جرت لأعضاء الادارات القانونية لمخالفتها اجراء جوهريا نص عليه القانون مما يوجب الغاء القرار فى هذا الشق الغاء مجردا .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف القانون وشابه الخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لطلب الغاء القرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٨ وبالغاء هذا القرار الغاء مجردا فى شقه الخاص بالترقيات التى تمت لأعضاء الادارة القانونية بالبنك المدعى عليه والزام الجهة الادارية المصروفات .
(طعن ١٩٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية اوجب المشرع على الجهة الادارية قبل اجراءات الترقية او التعمين او غير ذلك مما نصت عليه المادة (١٧) بالنسبة للمعنى واعضاء الادارات القانونية

ان تستطلع رأى لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى نطاق الوزارة التى تتبعها هذه الجهة التى عليها ان تبلغ توصياتها فى شأنها الى وكيل الوزارة المختص خلال الميعاد المحدد قانونا — اخذ رأى لجنة الإدارات القانونية فى نطاق الوزارة هو جراء جوهرى يمثل ضمانة هامة واساسية لمديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى مواجهة الجهات التى يعملون بها .

المادة ١٧ ، ١٨ من القانون المشار اليه مفادهما وجوب اخذ رأى لجنة الإدارات القانونية فى الوزارة قبل إصدار القرار بحيث يقع القرار باطلا إذا لم تسلك الجهة الادارية هذا السبيل فى حينه ولا يصححه استيفاء لاحق .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية المشار اليه تنص على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديرى أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة » وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون بابداء رأى فى الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفى تعيينات والترقيات والملاوات والانتدابات والتنقلات والاعارات وتقارير لكفاية الخاصة بمديرى وأعضاء الإدارات القانونية التى تضعها ادارة انتفيش الفنى المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون « . . . » وأن المادة (١٨) من ذات القانون تنص على أن تبلغ توصيات لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها فى المادة السابقة الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ دورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة اليه أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويميدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها . وفى هذه الحالة تعرض

توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا « ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب على الجهة الادارية قبل اجراء أية ترفيات أو تعيينات أو غير ذلك مما نصت عليه المادة (١٧) بالنسبة لمديرى وأعضاء الادارات القانونية أن تستطلع رأى لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية فى نطاق الوزارة التى تتبعها هذه الجهة التى عليها أن تبذل توصياتها فى شأنها الى وكيل الوزارة المختص خلال الميعاد المحدد قانونا ولهذا الأخير أن يعترض كتابه على التوصيات كلها أو بعضها ويميدها انى اللجنة لمرضاها مع رأى وكيل الوزارة على لجنة الادارات القانونية بوزارة العدل لتصدر فيها قرار نهائيا ملزما ، وينبنى على ذلك أن أخذ رأى لجنة الادارات القانونية فى نطاق الوزارة هو اجراء جوهري يسئل ضمانة هامة وأساسية لمديرى وأعضاء الادارات القانونية فى مواجهة الجهات التى يعملون بها وبالتالى فلا تملك هذه الجهات الترخص فى مباشرة هذا الاجراء أو التحلل منه خاصة وأن أخذ رأى على الوجه المتقدم تتبعه سلسلة من الاجراءات تتسئل وفق ما سلف بيانه فى عرض التوصيات على وكيل الوزارة المختص فاذا اعترض عليها كتابة أعادها الى اللجنة نظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها وفى هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة مشفوعة برأى وكيل الوزارة على لجنة شئون الادارات القانونية بوزارة العدل لتفصل فيها بقرار نهائى ملزم وعليه فان هذه الاجراءات فى مجموعها تمثل ضمانة أساسية لا غنى عنها لمديرى وأعضاء الادارات القانونية من شأنها الا تستقل الجهة الادارية أو تنفرد وحدها بكل ما يتعلق بأمورهم الوظيفية وانما تشاركها فى ذلك لجنة الادارات القانونية فى نطاق الوزارة ولجنة شئون الادارات القانونية بوزارة العدل واليى فى ذلك أن القانون كفل اشتراك كل من اللجنتين فى اصدار القرارات المتعلقة بالأمور المشار

اليها على نحو يوفر الحماية والضمان لأعضاء الإدارات القانونية في مواجهة الجهات الإدارية التابعين لها وبالتالي يكون عدم عرض الترقيات وغيرها مما نصت عليه المادة (١٧) على لجنة شئون أعضاء الإدارات القانونية في نطاق الوزارة — بما يستتبعه ذلك من عدم العرض على لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة العدل صاحبة القرار النهائي عند الاختلاف في الرأي بين لجنة الوزارة ووكيل الوزارة — يكون ذلك — مبطلا للقرار بغير حاجة الى نص يقضى بذلك • وغنى عن البيان أن هذا البطلان لا يقبله أو يصححه العرض اللاحق على لجنة الوزارة بعد اصدار القرار لأن أحكام المادتين ١٧ و ١٨ فيما نصت عليه من اجراءات متتابعة ومتصلة في هذا الشأن تقتضى وجوب أخذ رأى لجنة الإدارات القانونية في الوزارة قبل اصدار القرار بحيث يقع القرار باطلا اذا لم تسلك الجهة الادارية هذا السبيل في حينه ومن ثم فلا يصححه استفاء لاحق لأن هذا الاجراء هو — كما سلف البيان — بداية لسلسلة متصلة من الاجراءات الأخرى التى قد تنتهى خارج نطاق الجهة الادارية بقرار نهائى ملزم « من لجنة الإدارات القانونية بوزارة العدل المشكلة برئاسة وزير العدل » •

ومن حيث أن النابت من الأوراق أن القرار الطعين رقم ١٧٢٠ لسنة ١٩٨٥ صدر من رئيس مجلس ادارة الهيئة المدعى عليها بتاريخ ٨٥/٢/٧ وهى فى خامسا منه على — أنه اعتبارا من ٩١٨٥/١/١٥ — بتاريخ اعتماد محضر لجنة شئون العاملين — يرقى السادة المذكورين وعددهم خمسة هم سوسن محمد عبد الله ابراهيم (الطاعنة) ومحمود محمد أحمد صالح وأحمد أحمد شريف وفؤاد الدمرداش سليمان بدر ومحمد محمد أحمد بللة (المتدخلين) بالاختيار الى وظيفة مدير ادارة بالدرجة الأولى (٢٠٨٨/١٢٨٤) بمجموعة الوظائف التخصصية قانون وقد صدر هذا القرار حسبما يبين من ديباجته دون العرض على لجنة شئون مديري

وأعضاء الإدارات القانونية بوزارة المواصلات والتي لم يمرض عليها الا بجلستها رقم ٢٩ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٦ حسبما هو ثابت بمحضر تلك الجلسة المودع صورته من الجهة الادارية بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٩ حيث وافقت اللجنة على الترقيات التي أجريت بالقرار الطعين . وقد مثل الهيئة المدعى عليها في اجتماع تلك اللجنة السيدة / سوسن محمد عبد الله ابراهيم (الطاعنة) . ومن ثم يكون القرار الطعين وقد صدر دون أخذ رأى لجنة شئون الادارات القانونية بوزارة المواصلات وقع باطلا لا يصححه عرض هذا القرار بعد صدوره بأكثر من عام ونصف على تلك اللجنة يقرن بذلك جميعا أن الذى مثل الهيئة فى اجتماع اللجنة هى السيدة سوسن محمد عبد الله (الطاعنة) وكان حضورها فى هذا الاجتماع بعد رفع الدعوى يطلب الغاء هذا القرار وبالتالي فقد تعلقت مصلحتها فى الابقاء على القرار الطعين وكان الأجدر بها الا تحضر اجتماع لجنة شئون الادارات القانونية بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٦ لدى نظر القرار الطعين — اذ أن حضورها على هذا الوجه يفقد اللجنة حيدها ويصلح بذاته سببا كافيا نوصم القرار الصادر عن اللجنة فى هذا الشأن بالبطلان ، بحسبان أنه وبحسب الأصل لا يتأتى للموظف العام أن يصدر قرارا لنفسه أو يشارك فى اصدار مثل هذا القرار ضمن لجنة ما على أى وجه .

الفصل السادس

شرط مزاوله اعضاء الادارات القانونية للمحاماة

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

حظر المشرع على محامى الادارات القانونية مزاوله المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها فيما عدا القضايا الخاصة بهم وبازواجهم والقاربهم حتى الدرجة الثالثة - بشرط الا تكون القضايا الاخيرة متعلقة بالجهة التى يعملون بها - رتب المشرع البطلان على مخالفة هذا الحظر - اثر هذا البطلان : الحكم ببطلان العمل المزاول على وجه المخالفة او بعدم القبول بحسب الاحوال - اساس ذلك : نص المادة (٧٦) من قانون المحاماة - وكالة محامى آخر جائزة بشرط أن يكون العمل الموكل فيه جائزة بالنسبة للاصيل والوكيل - مؤدى ذلك : لا يجوز لمحامى بالادارة القانونية توكيل زميل له فى قضية خاصة تتعلق بالجهة التى يعملون بها •

الحكمة :

« من حيث أن الثابت من صحيفة الدعوى أمام محكمة النقضاء ،لادارى أن الدعوى رفعت فى ٣١/١٢/١٩٨٤ من المدعين من الأول الى الحادى عشر بصفتهم أعضاء مجلس ادارة الصندوق كذلك بصفتهم ومعهم باقى المدعين أعضاء مؤسسين بالصندوق وجميعهم من العاملين بالشركة المدعى عليها الثانية ويشغلون من الأول الى الحادى عشر أعمالا مختلفة بالشركة أما من الثانى عشر الى الخامس عشر فهم محامون بالادارة القانونية بالشركة • وقد وقع على صحيفة الدعوى السادة و و وهم فى ذات الوقت المدعون من الثالث عشر الى الخامس عشر باعتبارهم محامين عن أنفسهم وعن باقى المدعين • منهم المدعى الثانى عشر الأستاذ وأربعة أعضاء فى الادارة

القانونية بالشركة ، ووكالتهم عن المدعين من الأول الى الحادى عشر ثابتة بتوكيل رسمى رقم أ ٧٢٤٩ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٤ صادر لثلاثة منهم والأستاذ مجتمعين ومنفردين . وقد اتخذ جميع المدعين الخمسة عشر فى صحيفة الدعوى محلا مختارا لهم مقر الادارة القانونية للشركة المدعى عليها الثانية ، وحررت صحيفة الدعوى على الأوراق المطبوعة للشركة المدعى عليها الثانية . أما صحيفة الطعن فمودعة فى ١٣/٨/١٩٨٦ باسم الأستاذين و عن جميع الطاعنين (وهم المدعون أمام القضاء الادارى) وهما من بينهم (رقم ١٢ و ١٣) بتوكيل عام رقم ٣١٣٩ لسنة ١٩٨٤ مكتب توثيق محرم بك ورقم ٤١٩ أ لسنة ١٩٨٥ مكتب توثيق محرم بك . ووقع على صحيفة الطعن الأستاذ وحده الطاعن رقم ١١ وسبق توقيمه على صحيفة الدعوى أمام القضاء الادارى وحررت صحيفة الطعن كذلك على الأوراق المطبوعة للادارة العامة للشئون القانونية بالشركة المطعون عليها الثانية . واذ تنص المادة ٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٣ اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ٣١/٣/١٩٨٣ طبقا للمادة السادسة من قانون الاصدار ، معدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المعمول به من ١٩/١٠/١٩٨٤ اليوم التالى لتاريخ نشره طبقا للمادة الخامسة من قانون الاصدار على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا . كما لا يجوز للمحامى فى هذه الادارات القانونية الحضور أمام المحاكم الجنائية الا فى الادعاء بالحق المدنى فى الدعاوى التى تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفا فيها

وكذلك الدعاوى التى ترفع على مديرها أو العاملين بها بسبب أعمال وظائفهم ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم - بأقاربهم حتى الدرجة الثالثة وذلك فى غير القضايا المتعلقة بالجهات التى التى يعملون بها • وقد استحدث هذا التعديل الوارد فى الفقرة الثالثة رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ هذا الاستثناء والقيود عليه • وبذلك يكون محظورا على معامى الادارات القانونية مزاولة المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا ، فيما عدا القضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة باستثناء القضايا المتعلقة بالجهات التى يعملون بها ، فلا يجوز لهم ذلك رجوعا الى أصل الحظر • فلا يجوز لهم فى القضايا الخاصة بالجهات التى يعملون بها مزاولة المحاماة عن أنفسهم أو أقاربهم ولو حتى الدرجة الثالثة • واذ قررت هذه المادة بطلان أعمال المحاماة التى تتم مزاومتها خلافا لهذا الحظر ، فقد أوضحت المادة ٧٦ من قانون المحاماة أثر هذا البطلان فنصت على أنه « لا يجوز للمحامى التوقيع على صحف الدعاوى والطمعون وسائر أوراق المحضرين والعقود المقدمة للشهر العقارى والحضور والمرافعة بالمخالفة لأحكام ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها فى هذا القانون والا حكم بعدم القبول أو البطلان بحسب الأحوال وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المحامى طبقا لأحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من أضر به الاجراء المخالف » بذلك فان البطلان المقرر فى المادة ٨ من القانون المذكور على مخالفة أحكامها بقيام محامى القطاع العام بمزاولة أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعمل بها ومزاولة الأعمال المذكورة فى قضية ولو خاصة به أو بأحد أقاربه حتى الدرجة الثالثة تتعلق بالجهة التى يعمل بها ، يستوجب الحكم ببطلان العمل المزاوول على وجه المخالفة أو بعدم القبول بحسب الأحوال • واذ كان الثابت من صحيفة

الطعن أن الطعن مودع باسم الاستاذين و وموقع عليه من أولهما وهو الذى قام بإيداع الصحيفة كما هو ثابت من محضر الإيداع .

وبذلك فإن مزاولة المحاماة بالتوقيع على صحيفة الطعن وإيداعها مسكرتارية المحكمة تكون قد تمت بالمخالفة لأحكام المادة ١/٨ من قانون المحاماة ويسرى فى شأنها حكم البطلان المقرر فى هذه المادة ثم الأثر المقرر فى المادة ٧٦ من القانون المذكور . ويترتب على ذلك بطلان التوقيع على صحيفة الطعن وإيداعها بالنسبة لهؤلاء الطاعنين . ولا يقدر فى ذلك بالنسبة الى الطاعنين من الثالث عشر الى الخامس عشر ما تنص عليه المادة ٧٨ من قانون المرافعات من جواز وكالة المحامى عن غيره من المحامين ان لم يكن ممنوعا من الاثابة صراحة فى التوكيل والمادة ٥٦ من قانون المحاماة التى تقضى بأن للمحامى سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا فى دعوى أن ينيب عنه فى الحضور أو فى المرافعات أو فى غير ذلك من اجراءات التقاضى محاميا آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع من ذلك . ذلك أن الوكالة تقتضى أن يكون العمل الموكل فيه جائزا بالنسبة الى كل من الأصيل والوكيل ، فاذا كان توكيل المحامى غيره من المحامين ممنوعا فى سند التوكيل على ما أوضحه النص فيكون غير جائز . وإذا كان العمل الموكل فيه غير جائز بالنسبة لكل من الأصيل والوكيل باعتبار كل منهما محاميا بالقطاع العام يخضع لحكم المادة ٨ من قانون المحاماة التى تحظر قيامه بأعمال المحاماة لغير الجهة التى يعمل بها وتحظر عليه القيام بها ولو فى شأن نفسه أو أقاربه الى الدرجة الثالثة فى أمر يتعلق بالجهة التى يعمل بها فيكون الحظر ساريا فى حق كل من الموكل والوكيل الخاضعين لحكم النص المذكور ، وبذلك يكون توقيع الموقع على صحيفة الطعن عن الطاعنين الثالث عشر وما بعده باطلا كذلك . وبذلك تكون صحيفة الطعن بالنسبة الى الطاعنين من الأول الى الحادى عشر ومن الثانى

عشر الى ائفامس عشر عفر موقعه من محام فتكون باطلة طبقا للمادة ٤٤/٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مما يستوجب الحكم بطلانها بالنسبة اليهم . أما بالنسبة الى الطاعن الثانى عشر والثالث عشر والطن مودع باسمهما وموقع عليه من أولهما وهو الذى قام بالايداع وذلك فى قضية لهم ضد الشركة التى يعملون بها وهى المطعون عليه الثانى فتكون صحيفة الطعن بالنسبة اليهما باطلة فى مواجهة المطعون ضده الثانى ويتمين الحكم بطلانها على هذا الوجه . أما طعنهما فى قضية خاصة بهما فى مواجهة المطعون ضده الأول فتكون مقبولة طبقا للمادة ٨/٣ من قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه . وبذلك يتمين الحكم بطلان صحيفة الطعن بالنسبة الى الطاعنين من الأول الى الحادى عشر والرابع عشر والخامس عشر وبالنسبة الى الطاعنين الثانى عشر والثالث عشر فى مواجهة المطعون ضده الثانى مما يستتبع الحكم بعدم قبول الطعن فى حقهم . وبذلك يتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة الى الطاعنين من الأول الى الحادى عشر والرابع عشر والخامس عشر وعدم قبوله من الطاعنين الثانى عشر والثالث عشر فى مواجهة المطعون ضده الثانى وقبوله بالنسبة اليهما فقط فى مواجهة المطعون ضده الأول » .

١ طعن ٣٤٢١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٧

قاعدة رقم (١٤)

المسدا :

نص القانون على اتباع شكل محدد وقرر البطلان صراحة جزاء مخالفة ذلك - مرتب البطلان لأعمال محامى الإدارات القانونية اذا زاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها استثنى من ذلك - القضايا الخاصة ببؤلاء المحامين وازواجهم واقاربهم حتى الدرجة الثالثة حدود الاستثناء - الا تكون الجهة الادارية التى يعملون بها طرف فى هذه القضايا لا ينال من

ذلك ما يشهده تقرير الطعن من ان البطلان فيه مصادرة لحق التقاضى لا يخرج
الحظر عن كونه منقلاً اجرائياً يتعلق بصحيفة الدعوى ولا يمس الاصل
الموضوعى من حق المحامى اقامة ما يشاء من دعوى ضد جهة عمله شريطة
اقامتها بالاجراءات التى ينص عليها القانون .

الحكمة :

« ومن حيث ان مبنى الطعن على ذلك الحكم هو مخالفة القانون
والخطأ فى تطبيقه وتأويله والقصور فى التسبيب وفساد الاستدلال ذلك
ان الطاعن محام ومواطن تظله قوانين الدولة ومن بينها الدستور الذى كفل
حق التقاضى وحق الدفاع بالوكالة أو بالاصالة والا كانت وظيفة المحامى
سبباً لانتقاص حقه الدستورى فى الدفاع والمطالبة بحقوقه وان العلة التى
من أجلها قرر الحظر الذى تناوله الحكم الطعين هو ما قد يشار من فعله
أثناء ممارسة العمل وبالنسبة للطاعن وهو صاحب حق قبل جهة الادارة وهى
طرف قوى ندافع عنها كافة أجهزة الدولة وفى قستها هيئة قضايا الدولة
ولا نطاق لصاحب حق سوى الحصول على حقه كائى مواطن تظله قوانين
الدولة ومن قمتها الدستور الذى كفل له الالتجاء الى القضاء ولا يتأتى ان
يسمح للسواطين بأن ينجأوا الى القضاء ولا يسمح للمدعى بصفة محام
المطالبة بحقه قبل جهة الادارة واتمى الطاعن الى طلب الحكم له بطلانه
سابقة انبيان .

وخلال تداول الطعن بالجلسات امام دائرة فحص الطعون بالمحكمة
قدم الطاعن بجلسة ١١/٥/١٩٩٢ حافظة مستندات ومذكرة دفاع صمم
فيها على طلباته وبذات الجلسة قدم الحاضر عن المطعون ضدها حافظة
مستندات حوت على تفويض من الجامعة لهيئة قضايا الدولة بمباشرة الطعن
واثناء حجز الطعن للحكم امام دائرة فحص الطعون ضده مذكرة دفاع طلبت
فى ختامها رفض الطعن وبجلسة ٢٦/١٢/١٩٩٢ قدم الطاعن مذكرة دفاع
مؤيذا بها طعنه وصورة من احدى صفحات مجلة العلوم الادارية .

ومن حيث أن المادة (٢٠) من قانون المرافعات تنص على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه » وتنص المادة (٨) من القانون رقم ١٩٨٤/٢٢٧ بتعديل بعض أحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع عدم الاخلال بحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز لمحامى الادارات القانونية للمهيات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية ان يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها والا كان العمل باطلا ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة وذلك فى غير القضايا المتعلقة بالجهات التى يعملون بها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع فى المادة (٢٠) المشار اليها تناول تنظيم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التى تصيب الاجراءات ومن هذه الحالات البطلان الذى يقرره القانون بعبارة صريحة وحالة عدم النص عليه : فاذا نص القانون على وجوب اتباع شكل محدد أو فرض حصر على عمل معين وقرر البطلان صراحة جزاء مخالفة ذلك فان الاجراء المخالف يقع باطلا .

ومن حيث ان المادة (٨) من قانون المحاماة المشار اليها حظرت على محامى الادارات القانونية مزاوله أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها . ورتبت جزاء البطلان على مخالفة هذا الحظر واذا كان المشرع قد استثنى من هذا الحظر القضايا الخاصة بمؤلاء المحامين وبأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة فان هذا الاستثناء يجد حذم بصريح النص فى الات تكون الجهات الادارية التى يعملون بها طرفا فى هذه القضايا فى مخالفة ذلك رتب البطلان حتما فيما لا اجتهاد معه لاو منازعة فيه مع صراحة النص عليه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان صحيفة افتتاح الدعوى النى قيدت فى جدول محكمة القضاء الادارى بالقاهرة برقم ٤١٥١ لسنة ٣٩ ق قد تم التوقيع عليها من المدعى نفسه (٠٠٠٠٠٠٠٠) موصوفا بأنه محام بالادارة القانونية بجامعة حلوان المدعى عليها واختصم فيها رئيس الجامعة طالبا الغاء القرار الصادر منه برقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ والحكم له بطلاناته المبينة بصحيفة الدعوى فانها تكن قد وقعت باطلا لمخالفة ذلك لأحكام قانون المحاماة .

ولا ينال من ذلك ما يثيره تقرير الطعن من أن البطلان فيه مصادرة لحق التقاضى لهذه الفئة من المحامين الذى كفله الدستور أصالة أو بالوكالة ذلك لأن البطلان فى هذه الحالة لا ينطوى على مصادرة للحق فى الانتجاع الى القضاء اذ ان الانتجاع الى القضاء حق دستورى مكفول للجميع طبقا للاحكام والاجراءات والمنصوص عليها فى القوانين المختلفة والتي يجب مراعاتها عند استعمال هذا الحق والحظر المشار اليه والذى رتب القانون على مخالفة البطلان لا يخرج عن كونه تنظيما اجرائيا يتعلق بصحة صحيفة الدعوى ولا يمس أصل الحق الموضوعى المطالب به حيث لم يرتب القانون حرمان محامى الادارات القانونية من المطالبة بحقوقهم قبل الجهات الادارية التى يعملون بها فيكون من حق المدعى اقامة ما يشاء من دعاوى ضد جهة عمله للمطالبة بحقوقه لديها شريطة ان تقام الدعاوى بالاجراءات السليمة وفقا لما ينص عليه القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فانه يكون قد اصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن فيه قائما على غير سند من صحيح القانون ومن ثم حريا بالرفض مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

الفصل السابع

القيد فى نقابة المحامين وتحمل المؤسسات والهيئات العامة
وشركات القطاع العام رسوم القيد والدمغة والاشتراكات
الخاصة بالمحامين العاملين بها

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

المادة ٧٢ من قانون المحاماة السابق - رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمادة (١٧٢) من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - ألزم المشرع الجهات المنصوص عليها قانون المحاماة تحمل رسوم القيد والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها - وردت هذه القاعدة بصيغة الأمر والالتزام على وجه تنتفى معه أية سلطة تقديرية لجهة الإدارة فى هذا الصدد - مبادرة بعض المحامين بهذه الإدارات الى أداء المبالغ المطلوبة للنقابة لا يسقط التزام جهة الإدارة بها ويتعين فى هذه الحالة رد تلك المبالغ - تراخى جهة الإدارة فى اجراءات القيد لا يصلح ذريعة لتفويت الدور فى الترقية او تجبها عن مستحقها .

الحكمة :

وحيث ان مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله لأن أمر تعديل قيد المحامين فى جدول النقابة فى تطبيق حكم المادة (١٧٢) من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٥ متروك لمطلق السلطة لتقديمهم للجهة الادارية وفق حاجة العمل بها وما يقوم لديها من الدواعى التى ترى على مقتضاها اجراء تعديل قيد المحامين الذين يعملون لديها من عدمه ولا يسوغ لهؤلاء القيام من تلقاء أنفسهم بتعديل قيدهم بالجدول دون الرجوع اليها تقدير مدى حاجة العمل وصالحه لاجراء ذلك التعديل

وانه ما دام ان الهيئة الطاعة لم يسبق لها الموافقة على تعديل قيدهم بالجدول على النحو المشار اليه فلا الزام عليها بسداد الرسوم التى قاموا بسدادها فى هذه الصدد .

وحيث ان المادة ١٧٢ من قانون المحاماة السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ نصت على ان تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ونمفات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها ونصت المادة ١٧٣ من قانون المحاماة الحالى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ان تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين فى اداراتها القانونية المرخص لهم بذلك طبقا لأحكام القانون فى حين ينص القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارة القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فى المادة (١٣) منه على انه يشترط فيسن يشغل الوظائف الفنية بالادارة القانونية ان يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة الميئة قربن كل وظيفة منها وذلك على النحو التالى . : — محام ثان : القيد امام محاكم الاستئناف أو اقضاء ثلاث سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية

محام أول : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات

محام ممتاز : القيد امام محاكم الاستئناف لمدة سنة سنوات

مدير ادارة قانونية : القيد امام محكمة النقض لمدة ستين

وينص فى المادة (١٤) منه على ان مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المادة التالية يكون التعيين فى وظائف الادارات القانونية فى درجة محام ثالثا فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة على اساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوى فى الكفاية .

وحيث ان البين من مطالعة هذه النصوص ان المادة (١٧٢) من القانون الأول و ١٧٣ من القانون الثاني قد اوجبت كلتاها على الجهات المنصوص عليها فيها عمل رسوم القيد والدمغة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها وقد وردت القاعدة بصيغة الأمر والالزام على وجه ينتفى معه اية سلطة تقديرية للجهة الادارية في هذا الصدد ومن ثم يغدو اعمال هذا الحكم وجوبا لا خيار فيه لتلك الجهة والتي يتعين عليها بالتالى أداء الرسوم والاشتراكات المشار اليها للمحامين العاملين بها متى توافر فى شأنهم شروط القيد بالجداول الخاصة بمختلف درجات المحاكم وليس فى مبادرة بعض المحامين الى اداء هذه المبالغ للنقابة ما يسقط الزام الجهة الادارية بها أوبـ مـوغ لها التحلل منه وانما يتعين عليها لزاما رد تلك المبالغ انهم نزولا عند مقتضى التزامها القانونى فى هذا الشأن وهذا النظر يتوافق وما نصت عليه كل من المادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه اللتين اشترطتا لشغل وظائف المحامين بالادارات القانونية بالتعيين أو الترقية توافر القيد بالجداول الخاصة بمختلف درجات المحاكم بحسب الوظيفة المراد شغلها ، ومن ثم فان تراخى القيد لا يصلح ذريعة لتفويت الدور فى الترقية أو حجبا عن مستحقها •

وحيث انه على هذا المقتضى تكون الهيئة الطاعنة ملتزمة باداء رسوم القيد والدمغة والاشتراكات التى قام بسدادها المطعون ضدهم واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد وافق حكم صحيح القانون وتعين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الهيئة انطاعة المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة •

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القيـد في جـدول المـحامـين شـرط من شـروط عـضـوية الإـدارات القـانونية بالهيئات العامة - يتعين أن يكون العامل شاغلا لأحدى وظائف الإدارة القانونية بالإدارة المقررة قانونا للتعين على إحدى هذه الوظائف - في هذه الحالة تلتزم الهيئة بقيد هذا العضو في جدول المحامين - وتؤدي عنه رسوم القيد والاشتراكات المقررة .

المحكمة :

« أن المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالإدارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين ٠٠٠٠

وتنص المادة ١٧٣ على أن تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

ومن حيث أن مؤدى النصين المتقدمين أن القيد في جدول المحامين شرط من شروط عضوية الإدارات القانونية بالهيئات العامة . ولكي يستمع العامل بهذا الوصف يتعين أن يكون شاغلا لأحدى وظائف الإدارة القانونية بالإدارة المقررة قانونا للتعين على إحدى هذه الوظائف وفي هذه الحالة تلتزم الهيئة بقيد هذا العضو في جدول المحامين وتؤدي عنه رسوم القيد والاشتراكات المقررة .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أن المدعى لم يشغل إحدى وظائف الإدارة القانونية بالهيئة المدعى عليها منذ نقله منها في

١٣/٦/١٩٦٨ وبالتالي فلم يكون عضوا بهذه الادارة عند العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى ١٣/١١/١٩٦١ - تاريخ نشر هذا القانون وظل على هذا الوضع ابان سريان أحكام هذا القانون ، فمن ثم فلا يكون له أصل حق فى مطالبة الهيئة بسداد رسوم القيد بجدول المحامين أو الاشتراكات المستحقة للنقابة نيابة عنه وتبعا لذلك تكون دعواه على غير أساس خليفة بالرفض .

(طعن ٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

طبقا لاحكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا يعد محاميا عاملا فى تلك الادارات الا من كان مقيما بنقابة المحامين وشاغلا لاحدى الوظائف القانونية المحددة به على سبيل الحصر - التزام الهيئات العامة سداد رسوم القيد والاشتراكات ينصرف فقط الى اعضاء الادارات القانونية بها دون سواهم .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١/١١/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تمارس الادارات القانونية اختصاصاتها الفنية فى استقلال ... ولا يخضع مدير وأعضاء هذه

الادارات فى مباشرتهم لاعمالهم الفنية الا - لرؤسائهم المتدرجين وفقا
لأحكام هذا القانون ، ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس ادارة الجهة
المنشأ فيها الادارة القانونية فى الاشراف والمتابعة ٠٠٠ » وتنص المادة ١٩
على أن « تكون الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون
على الوجه التالى : - مدير عام ادارة قانونية ، مدير ادارة قانونية ، محام
مستاز . محام أول ، محام ثان ، محام ثالث ، محام رابع ٠٠٠ » .

وتنص المادة ١٢ على انه يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف
الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة فى نظام العاملين
المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الاحوال وأن يكون مقيدا
بجدول المحامين المشتغلين ٠٠٠

وتنص المادة ١٣ على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية
بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة
قرين كل وظيفة ٠٠٠ » وأخيرا تنص المادة ١٧٣ من قانون المحاماة رقم ١٧
لسنة ١٩٨٣ على أن « تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام ٠٠٠
برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين فى ادارتها القانونية
المرخص لها بذلك طبقا لأحكام هذا القانون » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار قد حدد على
سبيل الحصر الوظائف الفنية التى يعين فيها أعضاء الادارات القانونية
المخاطبين بأحكامه والتى تبدأ بدرجة محام رابع وتنتهى بدرجة مدير عام
ادارة قانونية واشترط فى المرشح لشغل احدى هذه الوظائف أن يكون
مقيدا بجدول المحامين المشتغلين بنقابة المحامين وأن يكون قد مضى على
قيده بالنقابة المدة المحددة بالقانون قرين كل وظيفة هذا وقد قضى القانون
المشار انيه أيضا باستقلال أعضاء هذه الادارة فى مباشرتهم لاعمالهم الفنية

وعدم خضوعهم فى ممارستها الا لرؤسائهم المتدرجين طبقا لأحكامه وذلك دون أخلال بسلطة رئيس الجهة فى الاشراف والمتابعة لاعمال تلك
'الادارات' .

ولما كان قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد انزم الهيئات العامة وشركات القطاع العام بتحمل رسوم قيد واشتراكات المحامين العاملين بأدارتها القانونية وانه طبقا لأحكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعد محاميا عاملا فى تلك الادارات الا من كان مقيدا بنقابة المحامين وشاغلا لاحدى الوظائف القانونية المحددة به عنى سبيل الحصر ومن ثم فان التزام الهيئات العامة بسداد الرسوم والاشتراكات المشار اليها ينصرف فقط الى أعضاء الادارات القانونية بها دون سواهم وترتبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن العامل المعروضة حالته لم يكن يعد وفقا للمفهوم المتقدم - فى تاريخ قيده بالنقابة أمام محكمه النقض - عضوا بالادارة القانونية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما كان منتدبا فقط للاشراف عليها الى لممارسة ذلك الاختصاص المقرر لرئيس مجلس الادارة فى هذا الشأن وليس منتدبا لشغل احدى وظائفها ، ومن ثم فانه يخرج من نطاق المخاطبين بحكم المادة ١٧٣ من قانون المحاماة ويكون تحصل الهيئة برسوم قيده بالنقابة غير قائم على أساس من القانون ويتعين عليها استرداد قيمة تلك الرسوم منه .

النتيجة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تحمل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة برسوم قيد الدكتور /
بنقابة المحامين أمام محكمة النقض .

(ملف رقم ٢٧/٢/٢٨٩ فى ١/١١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

يتعين الاعتداد بمدة القيد بجدول المشتغلين بالمحاماة وذلك عند الترقية الى وظيفة محام ثان طالما لم يصدر قرار من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة يؤثر في صحة قيده بجدول المحامين المشتغلين بالمحاماة .

الحكمة :

المشرع في قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين على سبيل احصر الوظائف الفنية في الادارات القانونية واشترط فيمن يشغل إحدى هذه الوظائف أن تتوافر فيه الشروط المقررة للتعين في قانوني نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام حسب الاحوال وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار اليها في المادة (١٣) من القانون سالف البيان - القيد في أحد جداول المحامين المشتغلين يفيد الاشتغال بالمحاماة طالما لم تتم بالمحامى إحدى الحالات التى تقتضى نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما تقرره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . - ما لم يصدر قرار من هذه اللجنة يؤثر في صحة قيد المحامى بأحد الجداول فانه يتعين الاعتداد بهذا القيد - لا مظنة للقول بأن العبرة ليست باقضاء مدد على القيد بأحد جداول المحامين المشتغلين وانما بممارسة المهنة ممارسة فعلية طوال كل مدة من المدد المشار اليها في المادة ١٣ المشار اليها اذ لا سند في ذلك من نصوص القانون فضلا عن تعارضه مع

واقع ما هو ثابت بجدول نقابة المحامين — مؤدى ذلك : يتعين الاعتداد بمدة
القيـد بجدول المشتغلين بالمحاماة وذلك عند الترقية الى وظيفة محام ثان
مثالاً نـم يـد ر قرار من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة ١٦
من قانون المحاماة يؤثر فى صحة قيده بجدول المحامين المشتغلين •

(ملف رقم : ٨٤٧/٣/٨٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٣)

الفصل الثامن الدعاوى المرفوعة من أعضاء الإدارات القانونية أو ضدهم

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

المادة (١٢) من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم الإدارات القانونية أوضحت بأن يعرض مدير الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع من أحد أعضاء الإدارة القانونية أو من الهيئة ضد أحدهم لتقرير حالتها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها - هذا النص لم يسلب الإدارة القانونية حقها الأصلي في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة عن الهيئة أو الشركة وإنما يعتبر بمثابة توجيه لرئيس مجلس الإدارة لحالة المنازعات إلى إدارة قضايا الحكومة - عدم مراعاة العرض على رئيس مجلس إدارة لا يرتب البطلان - أساس ذلك : - عدم وجود نص يقرر هذا البطلان - نص المادة (٢٠) من قانون المرافعات لا يكون الاجراء باطلا الا اذا نص القانون صراحة على ذلك أو شابه عيب لم يتحقق بسببه الفاية من الاجراء .

الحكمة :

من حيث أن المطعون ضده يدفع بعدم قبول الطعن المقام من هيئة كهرباء مصر استنادا إلى المادة ١٢ من قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم لإدارات القانونية .

ومن حيث أن المادة ١٢ المشار إليها تقضى بأن يعرض مدير الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي يعمل بها

الدعوى التى ترفع عليها من أحد أعضاء الادارة القانونية أو منها ضد أحدهم نقرر إحالتها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها •

ومن حيث ان النص المشار اليه لم يسلب الادارة القانونية حقها لأصيل فى مباشرة الدعوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم نيابة عن الهيئة أو الشركة والمقرر لها بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وانما يعتبر هذا النص بمثابة توجيه لرئيس مجلس الاداره لاحالة المنازعات المشار اليها فى المادة ٢٠ سالفة الذكر الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها وذلك فى اطار ما نص عليه فى المادة الثالثة من 'لقانون المشار اليه والتى تخول مجلس الادارة احالة بعض الدعوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة طرفا فيها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها وعلى هذا الأساس فإن الاجراءات التى تتخذها الادارة القانونية فى الدعوى المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القرار لوزارى المشار اليه نيابة عن الهيئة أو الشركة لا تكون باطلة اذ انه طبقا للمادة ٢ من قانون المرافعات لا يكون الاجراء باطلا الا اذا نص القانون صراحة على ذلك أو شابه عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء •

(طعنان ١٦٨٣ و ٢١٧٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

الفصل التاسع

تعيين اعضاء الادارات القانونية

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يشترط فيمن يتعين في وظيفة محام ممتاز القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات او انقضاء ست سنوات على القيد امام المحاكم الابتدائية - للتعيين في وظيفة محام يكتفى بالقيد بجدول المحامين المشتغلين .

الفتوى :

المشرع عين على سبيل الحصر الوظائف الفنية في الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها واشترط فيمن يشغل احدى هذه الوظائف ان تتوافر فيه الشروط المقررة للتعيين في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام حسب الاحوال وان يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمحددات المنبثقة من كل وظيفة من الوظائف المشار اليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وقد ادمج المشرع وظيفتي محام اول ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وعادلها بالدرجة الثانية من درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة او الجدول المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام كما ادمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وعادلها بالدرجة الثالثة من درجات الجدولين المرافقين للقانونين سالفى البيان - المشرع وحد من شروط شغل هذه الوظائف ممثلة في الشروط المقررة

لشغل اوظيفة الأدنى من الوظائف المدمجة مع بعضها البعض — مؤدى ذلك انه يشترط فيمن يعين فى وظيفة محام ممتاز القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية فى حين يكتفى للتعين فى وظيفة محام بالقيد بجدول المحامين المشتغلين بالمحاماة •

(ملف ٨٦/٣/٨٢٩ جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

(وملف ٨٦/٣/٨٤٠ جلسة ١٩٩٢/٢/١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

شروط التعيين بوظيفة محام ممتاز بالإدارات القانونية هى ذاتها شروط التعيين بوظيفة محام اول — وقد ادمجت الوظيفتان فى وظيفة واحدة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ •

الفتوى :

يكتفى للتعين فى وظيفة محام ممتاز فى مقصود قانون الادارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بشروط شغل وظيفة محام أول التى ادمجت فى تلك الوظيفة — شروط التعيين فى الوظيفتين المدمجتين بوظيفة محام ممتاز ومحام أول هى الشروط المتطلبه بذى قبل لشغل أدنى هاتين الوظيفتين وتعتبر الشروط التى يجب نوافرها فيمن يشغل وظيفة محام ممتاز وفق القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ هى عين الشروط التى كان يتعين نوافرها لشغل وظيفة محام أول بذى قبل واتساقا مع هذا الفهم قرر المشرع فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون المشار اليه أن يكون ترتيب الاقدمية بين المنقولين أى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة •

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٤١ — جلسة ١٩٩٢/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

التعيين فى وظائف أعضاء الإدارات القانونية يشترط التقيـد بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة ، واعتد المشرع فى هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرة طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدة المشترطة للتعيين - لا وجه لحساب أى مدة خبرة مكتسبة علميا نتيجة الحصول على دبلومات الدراسات العليا فى القانون .

الحكمة :

عدم إفادة أعضاء الإدارات القانونية من أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن ضم مدة الخبرة المكتسبة علميا - أساس ذلك : ان المشرع تحقيق منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم فى أداء عملهم أفرد تنظيميا قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة - وعين المشرع هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فـيـن يشغلها فوق الشروط المقررة للتعيين فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار اليها فى المادة ١٢ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والتي تختلف من وظيفة الى أخرى واعتد فى هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرة طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدة المشترطة للتعيين فى هذه الوظائف ولم يجعل المشرع من مدة الخبرة المكتسبة علميا ما يشر اثرا على المدد المتطلبـة قانونا لشغل أى من هذه الوظائف يؤكد ذلك ان قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يرتب فى

(٢٠ - ٥ ج)

المادة ٢٤ منه من أثر للحصول على دبلوماسيين من دبلومات الدراسات العليا في القانون سوى انقاص مدة التمرين الى سنة بدلا من سنتين دون ان ينسب ذلك على المدد اللازمة للقيود بجدول المحامين ذاته الامر الذى يتعين معه الوقوف عند ارادة المشرع فى هذا الشأن اذ نظم الشؤون الوظيفية لهذه الفئة بأحكام خاصة لا يسوغ معها استدعاء الأحكام التى ترصدها أنظمة التوظيف العامة والقول بغير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق أخذها فى الاعتبار لدى تعيين العامل فى الوظيفة التى يشغلها .

(ملف رقم : ٨٦/٣/٨٦ - جلسة ٨/٩/١٩٩٢)

نفس المعنى (ملف رقم ٨٦/٣/٨٦ - جلسة ٢/٢٣/١٩٩٢)

الفصل العاشر

الجمعية أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المواد ١ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارة القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام - القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه هو الأساس في تنظيم شؤون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - تطبق على هؤلاء أحكام هذا القانون المشار اليه دون أحكام قوانين التوظيف العامة إلا ما فات هذا القانون النص عليه واقتضت الضرورة تطبيقه منها - لا تجوز إصدار أحكام قانون خاص وأعمال أحكام قانون عام .

المبرة في الأقدمية كمعصر مفاضلة للترقية الى الوظائف الأعلى عند التساوى في الكفاية هي بالأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة وذلك بالنسبة الى قرارات الترقية الصادرة في ظل العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار اليه .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن - مخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله اذ أن صريح نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنه هو الأساس في تنظيم شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجهات المشار اليها فيه ، فتطبق عليهم أحكامه دون أحكام قوانين التوظيف العامة إلا ما فاده أو اقتضت الضرورة تطبيقه منها ، وهو

ما جرت به أحكام المحكمة الادارية العليا ، وأن هذا الخطأ أدى بالحكم الطعين الى جعل ضابط المفاضلة هو الأسبقية في أقدمية الدرجة المالبة عند التساوى في الكفاية ، وطرح ضابط أسبقية الاشتغال بالعمل القانوني الواجب التطبيق ، دون ضابط أسبقية الدرجة المالية أو الالتحاق بالخدمة وإلى ذلك ذهبت محكمة النقض والقواعد التي وضعتها لجنة مديري وأعضاء الادارات القانونية بوزارة العدل بجلستها المعقودة في ١٩٨٤/٧/٧ • وأن اعتبار قيد المطعون ضدها أمام محكمة النقض دون الطاعن الثاني وجه أفضلية عليه يخالف ما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، في خصوص اشتراطات شغل وظيفة مدير ادارة قانونية ، ومن التسوية بين من قيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين وبين من قيد أمام محكمة الاستئناف ونص على اشتغاله بالمحاماة ١٤ سنة • وأن مجموع مدة عمل كل من الطاعنين بأعمال نظيرة لأعمال المحاماة ومدة الفيد في جداول النقابة تزيد على مدة عمل المطعون ضدها الأولى ، فيكون لهما الأفضلية في التقدم عليها لشغل الوظيفة الأولى ، وهو ما نحت اليه لجنة مديري وأعضاء الادارات القانونية ، حيث نظرت الترقية محل الطعن وحسمت التنازع عليها بتقديم الطاعنين •

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تسري أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » ومفاد ذلك أن هذا القانون هو الأساس في تنظيم شئون هؤلاء فتطبق عليهم أحكام قوانين التوظيف العامة ، الا ما فات هذا القانون النص عليه وقضت الضرورة تطبيقه منها ، اذ لا يجوز اهدار أحكام قانون خاص ، وأعمال أحكام قانون عام ، لمنافاته لمقتضى تشريعه •

وأن المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .
وقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ .
بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل
وندى واعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات
المقطاع العام ، الصادر تنفيذا للتفويض التشريعي الوارد بنص المادة الثامنة
من القانون المذكور ، نظمت أحكام تعيين وترقية هؤلاء تنظيما شاملا بما
لا يجوز معه استدعاء أحكام التعيين والترقية المنصوص عليها في أنظمة
التوظيف العامة ، الا ما فات تنظيمه منها واقتضت الضرورة الرجوع فيه
الى أحكام نظم التوظيف العامة ، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون
الادارات القانونية .

ومن حيث أن المادة ١١ من هذا القانون تنص على أن « تكون
الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه
الآتي : مدير عام ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية » .

وتنص المادة ١٣ منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية
بالادارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة
المبينة مدين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : مدير ادارة قانونية :
القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين ، أو القيد أمام محاكم الاستئناف
والقضاء اربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة ٠٠ » وتنص المادة ١٤
على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين
في وظائف الادارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها بطريق
الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية ، مع
مراعاة الإقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية » وتنص المادة
السابعة من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه على أن
« تحدد الإقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها ،
ما لم يحددها القرار بتاريخ اخر ، وتحدد الإقدمية فيما بين المعينين بقرار

واحد بترتيب أسمائهم فيه ، ويراعى فى تحديد الأقدمية القواعد التالية (١) إذا كان التعين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى الفئة السابقة » وطبقا لصريح حكم هذا النص ، فإن العبرة فى الأقدمية كمنصر مفاضلة للترقية الى الوظائف الاعلى عند التساوى فى الكفاية ما هى بالأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة ، وذلك بالنسبة الى قرارات الترقية الصادرة فى ظل العمل بأحكام قرار وزير العدل المشار اليه .

ومن حيث انه متى كان الثابت أن السيد / حاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٣ وعين فى ١٤/٩/١٩٦٣ . وقيد بالجدول العام فى ٢٠/٧/١٩٦٧ ، وبالإستئناف فى ٧/٣/١٩٧١ وبالنقض فى ٢٩/١٢/١٩٧٤ وأن السيد : ليسانس الحقوق عام ١٩٦٣ وعين فى ١٦/١٢/١٩٦٣ وقيد بالجدول العام فى ٥/٢/١٩٧٠ وبالإستئناف فى ١/٤/١٩٧٣ وأن المطعون ضدها الأولى حصلت على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٦ وعينت فى ١٥/٤/١٩٦٧ وقيدت بالجدول العام فى ٥/٢/١٩٧٠ وبالإستئناف فى ١٠/١٢/١٩٧٢ وبالنقض فى ٢٩/١٢/١٩٧٩ ، فقد استوفوا جميعا عدد القيد المتطلب قانونا للترقية لو وظيفة مدير إدارة قانونية — طبقا لنص المادة ١٢ من قانون الادارات القانونية المشار اليه — وتساوا جميعا فى مرتبة الكفاية ، وبالتالي فلا محيص من اجراء المفاضلة بينهم على أساس الأقدمية فى الفئة الوظيفية السابقة . واذا كانت المطعون ضدها تشغل الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٥/١٩٧٤ ، فى حين شغلها الطاعنان اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧٤ ، فانها تكون أحق منهما بالترقية الى وظيفة مدير إدارة قانونية ، ويكون القرار المطعون فيه ، فيما تخطيها فى الترقية الى هذه الوظيفة قد وقع مخالفا للقانون حقيقا للقضاء بالخائه . ولا وجه للاحتجاج بأن لجنة مديري وأعضاء الادارات القانونية بوزارة العدل قررت بجلستها المعقودة فى

١٩٨٤/٧/٧ الاعتداد بأقدمية العمل القانوني وليس بأقدمية الدرجة المالية أو أسبقية الالتحاق بالخدمة : وأن تحدد الأقدمية بين الاعضاء القانونيين بالادارات القانونية على أساس أسبقية تاريخ القيد بالجدول العام أو ما يتلو ذلك من تسلسل القيد أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض .. دون أسبقية الدرجة العالية أو الالتحاق بالخدمة .. وذلك أن القرار المظنون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٩ في تاريخ سابق على تاريخ صدور مدة القواعد فلا تسرى في شأنه . واذ انتهى الحكم الطعين الى ذلك ، فانه يضمن القضاء برفض الطعن والزام الطاعنين المصروفات » .
(طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٣٤ ق - بجلطة ١٧/١٢/١٩٨٩)

الفصل الحادى عشر شرط الصلاحية لشغل وظائف الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

المواد ٧ و ٢٥ و ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - أوجب المشرع دراسة حالات شاغلى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بمعرفة لجان تشكل لهذا الغرض طبقاً للقواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بشرط الكفاية والصلاحية التى تضمها لجنة شئون الإدارات القانونية - تصدر قرارات من رئيس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيه الصلاحية أو الكفاية الى وظائف أخرى - من لم تشملهم قرارات النقل المشار إليها من شاغلى الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية يعتبرون شاغليين للوظائف المحددة فى الجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والتى تعادل فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم مع احتيئهم فى بدل التفرغ المقرر اعتباراً من التاريخ المحدد لذلك قانوناً - المناط فى سريان الأحكام المتقدمة على العامل أن يكون من شاغلى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بمعنى أن يكون ممينا على فئة مخصصة لهذه الوظيفة سواء عين عليها ابتداء أو تم نقله إليها بإداة قانونية سليمة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها نصت على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وأن المادة (٥٢) منه نصت على أن « تضم اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من

هذا القانون القواعد والمعايير والاجراءات الخاصة بشروط انصلاحيية والكفاية لأعضاء الادارات القانونية ٠٠٠ وتتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلى الوظائف الفنية بالادارات القانونية الخاضعة لهذا انقانون ٠٠٠ واعداد فوائى بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحيية أو الكفاية ٠٠ « كما نصت المادة ٢٦ من ذات القانون على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء ٠٠٠ بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحيية أو الكفاية من شاغلى الوظائف الفنية بهذه الادارات الى وظائف أخرى ٠٠٠ » كذلك فقد نصت المادة ٢٧ من القانون المذكور على أن « يعتبر شاغلو الوظائف الفنية فى الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار إليها فى المادة السابقة شاغلى للوظائف المحددة فى الجدول المرافق التى تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مراتبهم ٠٠٠ » كما تنص الفقرة الثانية من جدول مراتب الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق بالقانون على أن « يمنح شاغلو الوظائف الفنية الميىنة بهذا الجدول بدل تنفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ٠٠٠ » .

ومن حيث أن المستفاد مما تقدم أن المشرع أوجب دراسة حالات شاغلى الوظائف الفنية بالادارة القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بمعرفة لجان تشكل لهذا الغرض وطبقا للقواعد والمعايير والاجراءات الخاصة بشروط الكفاية والصلاحيية التى تضعها لجنة شئون الادارات القانونية ، وتصدر قرارات من رئيس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحيية أو الكفاية الى وظائف أخرى ، ويعتبر من لا تشملهم قرارات النقل المذكورة شاغلى للوظائف المحددة فى الجدول المرفق للقانون آتف الذكر التى تعادل فئاته فئاتهم الوظيفية وبذات مراتبهم وفقا للصوابط التى نص عليها القانون مع استحقاقهم لبدل التنفرغ المقرر اضبارا من التاريخ المحدد لذلك قانونا ، وقد تمت دراسة حالات شاغلى

الوظائف الفنية بالادارات القانونية وصدرت قرارات بنقل من لا تتوافر
فهم الصلاحية أو الكفاية الى وظائف أخرى وأجاز القانون لهؤلاء العاملين
الطعن فى هذه القرارات أمام القضاء .

ومن حيث أن المناط فى سريان الأحكام المتقدمة على العامل هو أن
يكون من شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية أى أن يكون معيناً على
فئة مخصصة لهذه الوظيفة سواء عين عملها ابتداء أو تم نقله اليها بأداة
قانونية سليمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين عام ١٩٦٢ على
الاعتماد المنشأ بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ لتعيين خريجي
الجامعات بوظيفة ادارية بإدارة المخازن والمشتريات ، وأن وظيفته الحالية
رئيس قسم ادارى بموازنة الوحدات المتحركة ، وأنه لم يشغل فى أى
وقت من الاوقات وظيفة فنية بالادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها وهى
محددة درجاتها ووظائفها بموازنة رئاسة الهيئة ومن ثم يكون المدعى من
غير المخاضين بأحكام النصوص المتقدمة فاقدا لشرط الافادة منها ومن ثم
يكون دعواه غير قائمة على سند من الواقع أو القانون خليقة بالرفض .
ومن حيث أنه لا يغير من ذلك صدور أحكام قضائية نهائية لصالح المدعى
فى الدعوى رقم ٥٤٧٦ لسنة ١٩٧٥ محكمة شمال القاهرة الابتدائية الدائرة
٢٢ مدنى والدعوى رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
الدائرة (٤) مدنى مستأنف والصادر بتأييد حكم محكمة عابدين الجزئية
(دائرة الأرباء المدنية) فى الدعوى رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٧٨ وهى جميعها
صادرة لصالح المدعى وتقضى بالزام الهيئة المدعى عليها بدفع مبالغ للمدعى
عبرة عن رسوم القيد والاشتراك له بنقابة المحامين بالاستئناف والنقض ،
وذلك استنادا لما ثبت من المستندات التى قدمها المدعى ولم تجددها
الهيئة من أنه عضو شئون قانونية — ولا حجية لهذه الأحكام فى خصوص

'ندعوى الراهنة اذ أن القول الفصل فى اعتبار المدعى شاغلا لوظيفة فنية بالاعارة العامة للشئون القانونية بالهيئة من عدمه ليس مناطه أن يكون مقيدا بجدول المحامين من عدمه بل هو من المسائل المتعلقة بتعيين أو نقل موظف عام وهى فيما تختص بها محاكم مجلس الدولة دون غيرها طبقا للمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والثابت من الأوراق ان المدعى لم يكن عضوا بادارة الشئون القانونية بالهيئة ولم يصدر قرار بتعيينه عضوا بها ولا حجة كذلك فيما قدمه المدعى من مستندات منسوب صدورها الى بعض المسؤولين بالهيئة (مدير عام انورش بالهندسة الكهربائية ومفتش عام الهندسة الكهربائية » وهى كلها لا تفيد سوى عيام المدعى بأعمال قانونية خارج الادارة القانونية دون أن يكون شاغلا لوظيفة فنية بالادارة القانونية وهو أمر تسلم به جهة الادارة ذاتها بدليل قيامها حسبما ينطبق به المستند المقدم منها — بمرض حالة المدعى بصفته من المشتغلين بأعمال قانونية على اللجنة الخمسية المنبثقة عن لجنة الادارات القانونية والتى أوصت فى تقريرها الذى عرض على لجنة الادارات القانونية بجلسة ٢٩/٦/١٩٧٦ بعدم صلاحية المدعى للعمل فى الادارة القانونية وجاء فى المستخرج المنسوب صدوره الى الادارة العامة لشئون الادارات القانونية والمقدم من المدعى أن السبب فى استبعاده هو عدم صلاحيته لحصوله على ثلاث تقارير بدرجة متوسط عن أعوام ٧٢ و ٧٣ و ١٩٧٤ •

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما يزعمه المدعى من وجود ملف له بلجنة الادارات القانونية برقم (٤١٨١) وأن الهيئة أبلغت اسمه الى هذه اللجنة لصدور حكم من محكمة شمال القاهرة بدفع رسوم القيد وأن ادراج اسمه تم لهذا السبب فقط لتخلف شرط الصلاحية فيه على نحو ما جاء بالمستخرج المنسوب صدوره الى الادارة العامة لشئون الادارات القانونية

المشار اليه فانه بفرض حصول ذلك لم يثبت صدور قرار لاحق من جهة مختصة بتعين المدعى عضوا بالادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها .

ومن حيث انه ترتيبا على ما سبق يباين واذ ثبت أن المدعى لم يكن :اغلا لوظيفة فنية بالادارة القانونية بالهيئة القومية لسكك حديد مصر ، كما لم يصدر قرار لاحق بتعيينه في هذه الادارة باعتباره من المشتغلين بأعمال قانونية خارج الادارة القانونية لعدم ثبوت صلاحتيه ومن ثم فان طلبة تخوية حالته على درجة مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية «هيئة المدعى عليها وما يتفرع على ذلك من استحقاقه لبدل التفرغ المقرر وما يترتب على ذلك يكون غير قائم على سند من الواقع والقانون وتكون دعواه متعينة الرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض الدعوى يكون قد أصاب صحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٠٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥)

نلبسما :

تختص اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٧) من قانون الادارات القانونية بوضع القواعد والاجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفاية لشغل وظائف الاعضاء بالادارات القانونية - يمتد اختصاص هذه اللجنة ليشمل الصلاحية في الاستمرار في تلك الوظائف او نقل من تثبت عدم صلاحيته الي وظيفة اخرى .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن : « تضع اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا

القانون المواعيد والمعايير والاعجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفاية لأعضاء الإدارات القانونية، وبشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والاعجراءات لجنة أو أكثر على النحو التالي :

« وتتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارة القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة واعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفاية ، بعد سماع أقوالهم ، وتعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص لابتداء ملاحظاته عليها واحالتها الى هذه اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بها » .

وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أن :

« تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ، بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالاتهم وتعادل فئات وظائفهم وبذات مرتباتهم اما في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الإداري للدولة أو بالقطاع العام » .

وتنص المادة السابعة من القانون ذاته على أن .

« يعتبر شاغلو الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار إليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرفق التي تعادل فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم ... »

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة تختص بوضع القواعد والاعجراءات الخاصة بشروط

الصلاحية والكفاية لشغل وظائف الأعضاء بالادارات القانونية ، وهى فى ذلك انما تبأشر اختصاصا يتعلق بمدى صلاحية شاغلى الوظائف الفنية فى الادارات القانونية ، فى الاستمرار فى وظائفهم الفنية أو نقلهم الى وظائف أخرى •

ومن حيث أن اللجنة المشار إليها استلزمت ضمن المعايير والاجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفاية ، ضرورة حصول العضو على تقريرين بتقدير جيد على الأقل فى سنتين من السنوات ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ ، وهو الأمر الذى يتفق مع القانون حيث تستمد اللجنة اختصاصها فى وضعها لتلك القواعد من نصوص القانون •

ومن حيث أن المدعى حصل فى عامى ٧١/٧٢ و ٧٢/٧٣ على تقريرين بدرجة متوسط وبهذا لا يتوافر فى حقه شرط الصلاحية فى شغل وظيفة فنية بالادارات القانونية ، وأعمالا لنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليها ، تم نقله الى وظيفة أخرى تناسب حالته وتعادل فئته ، وبالتالي يكون فرار النقل متفقا مع القانون •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فانه يكون قد صادف وجه الحق ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا •

(طعن ٧٥٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٠)

الفصل الثانى عشر

قياس كفاية الأداء

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

يعتمد بتقارير الكفاية الموضوعة عن أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة بواسطة إدارة التفتيش الفنى بوزارة العدل عند النظر فى ترقيةاتهم — ذلك طبقا لأحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — ولو لم يتم اعتماد الهياكل الوظيفية للإدارات القانونية طالما ان الترقيات تبنى الى الوظائف المسماة فى القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٧ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٩ التى اتهمت — للأسباب الواردة فيها — الى استمرار معاملة مديرى وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لقوانين العاملين بجهاتهم الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . كما استعرضت الجمعية أحكام القانون المذكور المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ ، وتبين لها ان المادة ٩ منه تنص على ان « تشكل إدارة التفتيش الفنى على أعمال الإدارات القانونية

وعلى نشاط مديريها وأعضائها من عدد كاف من المفتشين يندبون من بين أعضاء الهيئات القضائية »

ونصت المادة ١٠ من ذات القانون على أن « يخضع لنظام التفتيش ونقارير الكفاية كافة مديري وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاعلى وظيفه مدير عام ادارة قانونية ويجب ان يتم التفتيش مرة على الأقل كل سنتين . وتقدير الكفاية باحدى الدرجات الآتية : « ممتاز — جيد — متوسط — دون متوسط — ضعيف » . ونصت المادة ١٤ على انه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المادة التالية يكون التعيين فى وظائف الادارات القانونية فى درجة محام ثالث فما يعلوها ، بطريق الترقيه من الوظيفة التى تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدسية بين المرشحين عند التساوى فى الكفاية » .

كما استعرضت الجمعية قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة فواعد تعيين وترقية وندب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية الذى نصت مادته رقم ٥ على أن « تتوافر الكفاية اللازمة لترقية مدير الاداره القانونية الى وظيفه مدير عام ادارة قانونية بحصوله فى اخر تقرير سابق على الترقيه من ادارة التفتيش الفنى المنصوص عليها فى المادة ٩ من القانون على تقدير لكفايته بدرجة جيد على الأقل . وتتوافر الكفاية اللازمة لترقية عضو الادارات القانونية فى الوظائف الأدنى بحصوله على تقرير من ادارة التفتيش بتقدير كفايته بدرجة متوسط على الأقل » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام . وضمانا لحيدتهم فى أداء أعمالهم وضع تنظيما قانونيا خاصا يحدد المعاملة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين كما خصهم بجدول مستقل للأجور يتفق ومسئوليات وظائفهم والفرص من تقرير هذا التنظيم ولم يجز الرجوع الى أحكام قانونى

العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام باعتبارهما الشريحة العامة وفقا لنص المادة ٢٤ من قانون الادارات القانونية الا فى المسائل التى لم يتنازلها بالتنظيم وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفى المستقبل .

ولما كان البادى من استقراء أحكام هذا النظام الوظيفى أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نظم أحكام تعيين وترقية وتقدير كفاية شاغلى الوظائف القانونية فى الادارات المذكورة وتقدير كفايتهم بجهة مستقلة عن السلطات الرئاسية للجهات التى يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير هذا النظام الخاص ، واذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى أعقاب صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقبل تمام تطبيق أحكامه .ام القانون المذكور وتشكيل وممارسة ادارة التفتيش الفنى المنصوص عليها فى المادة ٩ سائلة البيان لنشاطها قد انتهت بحكم الضرورة الى استمرار معاملة مديرى وأعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين العاملين بجهاتهم الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية لهذه الادارات حتى لا تتجمد أوضاعهم الوظيفية ، الا انه وقد انتهت هذه الضرورة بتمام تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبممارسة ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل لاختصاصها فى التفتيش على أعضاء الادارات القانونية وتقدير كفايتهم ، فلا مناص من الاعتداد بهذه التقارير دون التقارير التى تضعها الجهات الادارية عند اجراء الترقيات وغير ذلك من الآثار المترتبة عليها ولو لم يتم اعتماد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية طالما ان هذه الترقيات تتم الى الوظائف المسماة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان » وطبقا الشروط الواردة به .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بتقارير الكفاية الموضوعة عن أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة
(٦ م - ج ٢)

بواسطة ادارة التفتيش الفنى بوزارة العدل عند النظر فى ترقيةهم وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(ملف ٣٧٩/٦/٨٦ - جلسة ٨٧/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

عدم خضوع شاغلى وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالهيئات العامة ووزارات القطاع العام لنظام قياس كفاية الاداء المنصوص عليه بالمادة ٢٨ ق قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٤/١٠/١٩٨٧ فاستعرضت المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها ... »

ويكون قياس كفاية الاداء بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم ، واخضع شاغلى الوظائف العليا لنظام قياس الكفاية وجعل تحديد كفاءتهم تتم على أساس ما يديه الرؤساء منهم من بيانات تعتمد من السلطة المختصة ووفقا للضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية . ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « ترى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ... » .

وتنص المادة ٩ من ذات القانون على أن « تشكل ادارة التفتيش الفنى على أعمال الادارات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها من عدد كاف من المفتشين يندوبون من بين أعضاء الهيئات القضائية ... ومن بين المديرين العاملين والمديرين بالادارات القانونية وتكون تابعة لوزارة العدن ... » .

وتنص المادة ١٠ على أن يخضع لنظام التفتيش وتقارير انكفاية كافة مديري وأعضاء الادارات القانونية فيما عدا شاغلى وظيفه مدير عام ادارة قانونية ... » .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على ان « يعمل فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدينين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الاحوال ... » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام وضمانا لجديتهم فى اداء أعمالهم وعدم خضوعهم لأى تأثير من قبل السلطات الرأسية بالجهات التى يعملون بها وضع تنظيما قانونيا خاصا يحدد للمعاملة الوظيفية لهذه الفئة من انعاملين وكيفية التفتيش على أعمالهم والوظائف الخاضعة لهذا التفتيش ولم يجز الرجوع الى أحكام قانون نظام العاملين المدينين بالدولة أو القطاع انعام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفى المستقل .

وحيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد خص شاغلى وظائف الادارات القانونية بنظام مستقل للتفتيش على أعمالهم فمناط هذا التفتيش بجهة مستقلة عن السلطات الرأسية بالجهات التى يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير هذا النظام يجعلهم بمنأى عن أى تأثير من قبل هذه السلطات . واخضع جميع شاغلى هذه الوظائف لنظام التفتيش وذلك فيما عدا وظيفه مدير عام الادارات القانونية التى تستثنى شاغليها بنص

خاص من الخضوع لنظام التفتيش ، ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الأساس
فى تحديد أحكام العلاقة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين .

وترنيبا على ما تقدم ولما كان الثابت أن تطبيق حكم المادة ٢٨ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن
خضوع شاعلى وظائف الادارة العليا لنظام قياس كفاية الاداء على شاعلى
وظيفة مدير عام ادارة قانونية باعتبارهم من شاعلى الوظائف العليا يتعرض
مع أحكام النظام الوظيفى لأعضاء الادارات القانونية الذى نص صراحة على
استثناء شاعلى الوظيفة المشار اليها من الخضوع لنظام التفتيش . ومن ثم
فلا يسرى نص المادة ٢٨ المشار اليه على مديرى الادارات القانونية
بالمهيات والمؤسسات العامة ولا يسوغ القول بأن المادة ٢٤ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد أجازت الرجوع الى أحكام التشريعات السارية فى
شأن انعامين المدنيين بالدولة والقطاع العام فيما لم يرد به نص ذلك أن
تطبيق هذه التشريعات على العاملين بنظم وظيفية خاصة لا يتم بصورة
ملقائية بل لابد أن يكون هذا التطبيق متفقا والنصوص القانونية التى تنظم
ملك النظم الخاصة وطبيعة الوظائف التى تحكمها والغاية من تقرير النظام
الخاص وبشرطه الا تصطدم بنص صريح مغاير وهو ما لم يتحقق فى الحالة
المعروضة ازاء صراحة نص المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
المشار اليهما .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع
شاعلى وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالمهيات العامة وشركات القطاع العام
لنظام قياس كفاية الاداء للنصوص عليه بالمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

الفصل الثالث عشر

ترقية أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٨)

المبسطة :

المواد ٧ و ٨ و ١٦ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قرارات لجنة شئون الإدارات القانونية بجلساتها المنعقدة في ١٠/١٠/١٩٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥ و ٣٠/٤/١٩٧٩ بإجراء الترقيات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واعتبار وظائف الإدارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة يتوقف على اعداد هياكل توصيف تلك الوظائف - صدور قرار من رئيس الوزراء في ٣٠/٦/١٩٧٥ طبقا للمادة (٢٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية لا يكفي لأعمال احكام الترقيات الواردة بالقانون - اثر ذلك : - انه لحين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان ترقية أعضاء الإدارات القانونية تتم وفقا لاحكام القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام - قبل اعتماد الهياكل الوظيفية لأعضاء الإدارات القانونية يتم تسوية حالاتهم طبقا لقوانين الرسوب الوظيفي وتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

المحكمة :

ومن حيث أن المستفاد من أحكام المواد ٧ و ٨ و ١٦ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وما قرره لجنة شئون

الادارات القانونية بمقتضى الاختصاص المخول لها بالمادة (٨) من القانون
امشار اليه وذلك بجلستها المنعقدة فى ١٠/١٠/٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥
و ٣٠/٤/١٩٧٩ « ن اجراء الترقية فى نطاق الوظائف المدرجة بالجدول
الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آنف الذكر واعتبار وظائف الادارات
انقانونية فى كل جهة وحدة واحدة انما يتوقف على اعداد هياكل وجداول
توصيف تلك الوظائف وبالتالي فان صدور قرار من رئيس الوزراء فى
٣٠/٦/١٩٧٥ طبقا للمادة ٢٦ من ذلك القانون بنقل من لم تتوافر فيه
شروط الصلاحية ليس بكاف فى حد ذاته لاعمال احكام الترقية المنصوص
عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وانه الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية
طبقا للقانون المذكور فان ترقية أعضاء الادارات القانونية تتم وفقا لاحكام
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم
٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ومن بعدهما القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال ، كما يتم تسوية حالاتهم
طبقا لقوانين الرسوب الوظيفى وتصحيح أوضاع العاملين المدنيين باندولة
والقطاع العام .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما سلف بيانه فانه وان كان المدعى من
أعضاء الادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها ويشغل وظيفة مراقب الشؤون
التاانونية بالمنشآت الداخلية من ٣/٤/١٩٧٥ الا أنه لما كان الهيكل
الوظيفى للادارة القانونية لم يعتمد حتى تاريخ اجراء الترقية المطعون
عليها فان ترقية المدعى تكون محكومة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
اسالف الاشارة اليه وانذى صدر القرار المطعون فيه وقت نفاذه .

ومن حيث أن المادة (١٥) من القانون سالف الذكر تنص على أن
« ... تكون الترقية الى الوظائف التى يبدأ ربطها بمبلغ ٨٧٦ جنيهها
سنويا وما يعلوها من وظائف بالاختيار » وبالنسبة لشاغلى

الوظائف التى يبدأ رتبها بمبلغ ٨٧٦ جنيه سنويا وما يعلوها يستهدى فى تحديد مرتبة كفايتهم عند الترقية بما ورد بملف خدمتهم وما يبيده الرؤساء عنهم ٠٠٠٠ » وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن الترقية بالاحتياز نجد حدها الطبيعى فى هذا المبدأ العادل وهو أنه لا يجوز تحطى الأقدم الى الأحدث الا اذا كان هذا الأخير أكفاً وعند التساوى فى الكفاية يرفى الأقدم ويغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكم والأهواء وهذا يسرى حتى بالنسبة للموظفين انذين يخضعون لنظام التقارير السنوية فيجب اتباعه عند الترقية للوظائف العليا •

ومن حيث ان القرار المطعون فيه رقم ٨١٠ لسنة ١٩٧٧ نص فى مادته الاولى على تعيين أربعين عاملا فى وظيفة مدير عام بالفترة ذات الربط العالى (١٢٠٠ - ١٨٠٠) جنيه سنويا اعتبارا من تاريخ صدوره فى ٢٧/٨/١٩٧٧ ومن ثم تكون الترقية قد تست الى فئات مالية وليس الى وظائف وتكون محكومة بالقاعدة الواردة بالمادة (١٥) منلقة البيان ، ولا يغير من ذلك ما تسوقه الهيئة المدعى عليها من أن هناك تخصيصا للدرجات بالهيئة اذ ورد بميزانية عام ١٩٧٧ (توزيع الاعتماد الاجماني المدرج بالبَاب الأول مجموعة (١) أجور نقدية وبدلات الآتى : بند (١) الوظائف الدائمة رفع عدد ٥٢ من الفترة ٨٧٦/١٤٤٠ جنيه عدد (٤١) من مجموعة الوظائف التنظيمية والادارية (٩) الى وظيفة مدير عام بالفترة (١٢٠٠/١٨٠٠) وانشاء عدد (٢) فئة ١٢٠٠/١٨٠٠ بوظيفة مدير عام ، وهى جميعها خاصة بوظائف الادارين ولما كان القرار المطعون فيه صدر بالترقية الى فئات مالية وليس الى وظائف كما سلف البيان وكان المدعى يشغل وظيفة بالفترة الثانية ذات الربط (٨٧٦/١٤٤٠) بمجموعة الوظائف الادارية والتنظيمية وان من بين الفئات التى تم رفعها فى ميزانية عام ١٩٧٧ المشار اليها عدد (١١) من الفترة ٨٧٦/١٤٤٠ من مجموعة الوظائف

الادارية والتنظيمية وان من بين المرقين بالقرار المطعون فيه من تنتظمهم مع المدعى مجموعة وظيفية واحدة ومن ثم يحق للمدعى أن يزاحم المرقين فى الترقية المطعون فيها •

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى يشغل الفئة الثالثة من ١٣/٦/١٩٦٦ والفئة الثانية من ٣١/٢/١٩٤٧ بينما يشغل السيد : توفيق منصور أحد المرقين بالقرار المطعون فيه الفئة الثالثة من ١/٩/١٩٦٦ وهو تاريخ لاحق على تاريخ شغل المدعى لهذه الفئة ويتساوى فى تاريخ شغل الفئة الثانية ومن ثم فان المدعى استصحابا لأقدميته فى الفئة يعتبر أسبق فى أقدمية الفئة الثانية من المذكور •

ومن حيث أن جهة الادارة لم تشكك فى كفاية المدعى أو تهون منها ولم تنف ما ذكره فى صحيفة دعواه من أن تقاريره كانت ممتازة وانما أقرت بامتياز وخلو ملف خدمته مما يشينه ، واستندت فى اصدارها القرار المطعون فيه الى عدم أحقيته فى مزاحمة المرقين فى الترقية حيث أنه يشغل احدى وظائف الادارة القانونية وان سلطتها فى الاختيار هى سلطة مطلقة لا تتقيد بالأقدمية عند التساوى فى مرتبة الكفاية وانها راعت فى اختيار المرقين صلاحيتهم وشغلهم للوظائف المرقين اليها ، واذ كان من المقرر أن شغل العامل للوظيفة لا يكسبه حقا فى الترقية اليها ومن ثم فان المدعى يكون متساويا فى الكفاية مع السيد توفيق منصور وتوفيق وأقدم منه فى الفئة الثانية استصحابا بالأقدمية فى الفئة الثالثة كما سلف البيان ومن ثم فان القرار المطعون فيه وقد تخطى المدعى فى الترقية الى فئة مدير عام يكون مخالفا للقانون مما يستوجب الحكم بالغائه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى هذه الفئة •

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ولما كان الحكم المطعون فيه وقد

أخذ بهذا النظر فيكون قد صادف صحيح حكم القانون الأمر الذي يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام جهة الادارة المصروفات .

(طعن ٤٢٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالثبوتة - الواد ١٣ ، ١٤ ، ٧ ، ٨ ، رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية مغادهم - يلزم للترقية الى وظيفة مدير ادارة قانونية والتي تقابل الدرجة الاولى من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ان تكون الترقية من بين شاغلي وظيفة محام ممتاز والتي تقابل الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - وان يكون المطلوب ترقيته قد توافرت فيه الشروط التي تتطلبها المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - وهذه الشروط هي : - القيد امام محكمة النقض لمدة سنتين او القيد امام محاكم الاستئناف وانقضاء مدة ١٤ سنة على الاشتغال بالمحاماة - يشترط في المطلوب ترقيته شرط الحصول على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية - اذا لم يوجد يرقى الحاصل على مرتبة جيد - عند التساوي في مرتبة الكفاية يرقى الاقدم في ذات مرتبة الكفاية - اذا كانت الدرجات الشاغرة التي تلم الترقية اليها تستغرق الحاصلين على مرتبة ممتاز وكذلك الحاصلين على مرتبة جيد فان كل هؤلاء يعتبرون مرقين ما دام شغلهم قرار ترقية واحد - ما دام توافرت درجة الكفاية اللازمة للترقية في حقهم جميعا - في هذه الحالة يرتب المرقون في القرار الواحد وفقا للائقمية في الدرجة المرقى منها - لا يجوز ان تكون مرتبة الكفاية سببا لتعديل الاقمية بحيث يسبق الاعلى مرتبة الحاصل على مرتبة ادنى طالما توافرت في الجميع الشروط اللازمة للترقية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فإن المادة الأولى من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ورد النص بها على الاتسري أحكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيسأ نصت عليه هذه القوانين والقرارات . ونصت المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية على أنه يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : - محام ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة من القيد أمام محاكم الاستئناف .

مدير إدارة قانونية : - القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو التقيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة .

وتنص المادة ١٤ من ذات القانون على أنه (مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية يكون التعيين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية) .

وحتى لا يضار أعضاء الإدارات القانونية من جراء التراخي في اعتماد الهياكل الوظيفية لأعضاء الإدارات القانونية . والتي علق عليها المشرع نفاذ أحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالترقية ، قررت لجنة الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون المذكور وبموجب السلطة المخولة بنص المادة ٨ من ذات القانون في وضع

الفواعد العامة التى تنبع فى التعيين والترقية والنقل والنسب والاعارة بالنسبة لشاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لأحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - اجراء الترقيات فيما بين أعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين انتوظف العامة وعلى أن يراعى فى ذلك الشروط والاجراءات ومسميات الوظائف المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واجراء التقابل بين وظائف هذا القانون وبين الفئات المدرجة بالجدولين الملحقين بنظامى العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ومن حيث أنه وعلى أساس ما تقدم فانه يلزم للترقية الى وظيفة مدير ادارة قانونية والتى تقابل الدرجة الأولى من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، أن تكون الترقية من بين شاغلى وظيفة محام ممتاز والتى تقابل الدرجة الثانية من درجات القانون المذكور وأن يكون المطلوب ترقيته قد توافرت فيه الشروط التى تتطلبها المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية : وهى القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد امام محاكم الاستئناف واقضاء مدة أربع عشرة سنة الاشتغال بالمحاماة ، وأن يتوافر فى المطلوب ترقيته شرط الحصول على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية ، فاذا لم يوجد يرقى الحاصل على مرتبة جيد ، وعند التساوى فى مرتبة الكفاية يرقى الأقدم فى ذات مرتبة الكفاية وهو ما نصت عليه المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي يطبق فى الحالة المعروضة طالما لم تعتمد الهياكل الوظيفية للادارات القانونية ومن عدم التعارض مع قانون الادارات القانونية .

ومن حيث أن الثابت أن الهيكل الوظيفى للادارة القانونية بالهيئة الطاعنة لم يكن قد اعتمد بعد عند صدور القرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه ، وأن الطاعن توافرت فيه شروط الترقية حيث ثبت قيده امام محاكم الاستئناف من ١٩٧٧/١/٢٥ ويشغل بالمحاماة من ١٩٦٧/٤/٤

فانه يكون قد توافرت في شأنه شروط الترقية لو وظيفة مدير ادارة قانونية
المعادلة للدرجة الأولى من درجات القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث انه للترقية لهذه الوظيفة فانه يتعين التفرقة بين تحديد من
تتوافر فيهم شروط الترقية - ويتحدد عددهم بالقدر الذي أفصحت عنه
الادارة عند اصدار قرار الترقية - وبين ترتيب أقدمية المرقين في القرار
انواحد ، حيث يعطى الحاصل على مرتبة ممتاز أفضلية في الترقية على
الحاصل على مرتبة جيد في تقرير الكفاية ، أما اذا استوعب العدد المطلوب
ترقيته الحاصل على مرتبة ممتاز وكذلك الحاصل على مرتبة جيد في حالة
عدم وجود الحاصلين على مرتبة ممتاز ، فان الجميع يستحقون الترقية
فاذا ما صدر قرار بترقيتهم شملهم جميعا فانهم يكونون مرقين بسوجب
هذا القرار - ويكون ترتيبهم في هذا القرار وفقا لترتيب أقدميتهم في
الدرجة السابقة حيث جرى قضاء هذه المحكمة على أنه اذا كانت الدرجات
السائرة التي تتم الترقية بها تستغرق الحاصلين على مرتبة ممتاز وكذلك
الحاصلين على مرتبة جيد فان كل هؤلاء يعتبرون مرقين ما دام شملهم قرار
ترقية واحد بحسبان أن درجة الصلاحية أو الكفاية اللازم للترقية قد
توفرت في حق الجميع - وفي هذه الحالة يرتب المرقون في القرار الواحد
وفقا للأقدمية في الدرجة المرقى منها ، ولا يجوز أن يكون مرتبة الكفاية
سببا لتعديل الأقدمية بحيث يسبق الأعلى مرتبة الحاصل على مرتبة أدنى
طالما توافرت في الجميع الشروط اللازمة للترقية . وهو ما أكدته
المادة ٦ من قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٩ بلائحة قواعد تعيين
وترقية وقفا ، وندب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية حيث نصت
على أنه (اذا كان التعيين متفردا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس
الأقدمية في الفئة الوظيفية السابقة) .

ومن حيث أنه يطبق ذلك على الحالة محل الطعن فانه بين أن

المطعون ضده وقد توافرت فيه شروط الترقية لو وظيفة مدير ادارة قانونية على النحو السابق تحديده فانه وقد حصل على مرتبة ممتاز يفضل فى الترقية الى هذه الوظيفة ولو كان الأحدث ، ومن ثم يكون القرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية لهذه الوظيفة وفع مخالفا للقانون ، ويتعين القضاء بارجاع أقدميته فى هذه الوظيفة الى تاريخ القرار المذكور حيث ثبت نرقيته اليها بقرار لاحق وهو ما ذهب اليه الحكم فى هذا الشق — على خلاف فى التسبيب — اما بالنسبة للشق الثانى ، وهو ما ذهب اليه الحكم من اعطائه أولوية فى الترتيب بين المرقين فى القرار المذكور بحيث يسبق الحاصلين منهم على مرتبة جيد وذلك بسبب حصوله على مرتبة ممتاز ، فان الحكم فى هذه الخصوصية يكون مخالفا لنقانون .

ومن حيث أنه متى كان ذلك يتعين تعديل الحكم ليكون يرد أقدمية المطعون ضده فى وظيفة مدير ادارة قانونية الى تاريخ القرار ٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ من وضعه فى ترتيب المرقين بهذا القرار وفقا لأقدميته بالدرجة السابقة » .

(طعن ٣٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩١)

أولا : المدد المشتركة لترقية

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

عدم الاعتماد بمدة الاجازة الخاصة سواء لرافقة الزوج فى الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مديرى واعضاء الادارة القانونية وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها .

الفنوسى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٨٦ فاستظهرت من نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ معدلا بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها أن المشرع اشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة فى نظام العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الاحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين كما تبينت أن المشرع اشترط فى المادة ٣١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن المحاماة لقيد المحامى فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أن يكون قد أمضى دون اقطاع فترة التمرين المنصوص عليها فى المادة ٢٤ وقدرها سنتان . كما اشترط فى المادة ٣٥ لقيد المحامى أمام محاكم الاستئناف أن يكون قد اشتغل بالمحاماة ، فعلا خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية . ثم اشترط فى المادة ٣٩ لقيد المحامى

امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا والمحكمة الدستورية العليا
أن يكون من المحامين المقبولين امام محاكم الاستئناف الذين مضى على
اشتغالهم بالحاماة فعلا امام هذه المحاكم عشر سنوات على الاقل وكانت
نهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة . وبذلك فقد أفصح
المشرع عن ارادته فى اشتراطه للترقية الى الوظائف الفنية بالادارات
القانونية اشتغالا فعليا بالحاماة المدد التى حددها للترقية الى كل وظيفة ،
لأن الاشتغال الفعلى خلال المدة المقررة هو الكفيل وحده بتوفير الخبرة
اللازمة قانونا للترقية والتى جعل مضى المدة دليلا على توافرها ، وهو ما
لا يتحقق الا بالاشتغال الفعلى . ولما كانت مدة الاجازات الخاصة لمرافقة
الزوج فى الخارج أو لرعاية الطفل لا يتم خلالها ممارسة المهنة على وجه
فعلى مكسب للخبرة اللازمة للترقية وبذلك فلا تدخل فى حساب المدد
المذكورة . اذ العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد بفض النظر عن ممارسة
المهنة خلالها وانما بممارسة المهنة طوال كل مدة من المدد المذكورة . فاذا
قام دليل من القانون على تعذر ممارسة المهنة خلال مرافقة الزوج فى
الخارج أو أثناء رعاية الطفل وذلك خلال الاجازة الخاصة المقررة لذلك
فوجب الاعتداد بهذا الدليل القانونى المقرر ولا يجوز اهداره وغنى النظر
عنه وادخال تلك المدد فى المدد الواجب ممارسة المهنة خلالها للترقية .
لهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز الاعتداد بمدد الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل ضمن
المدد المشترطة لترقية مديرى وأعضاء الادارات القانونية تطبيقا لأحكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الاعتداد
بمدد الاجازة الخاصة سواء لمرافقة الزوج فى الخارج أو لرعاية الطفل

ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء الادارة القانونية وفقا للقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ •

(ملف ٣٣١/٦/٨٦ - جلسة ١٩/٢/٨٦)

توقيب :

راجع فتوى الجمعية فى ذات الملف بجلسة ١٩٨٩/١/٤ حيث عدت
الجمعية فيها عن الفتوى الحالية •

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الاعتداد بمدد الاجازة الخاصة لمرافقة الزوج فى الخارج او لرعاية
الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء الادارات القانونية •

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فاستعرضت فتاوها الصادرة بتاريخ
١٩٨٦/٣/١٩ ملف رقم ٣٣١/٦/٨٦ التى انتهت - للأسباب الواردة
فيها - الى عدم الاعتداد بمدد الاجازة الخاصة سواء لمرافقة الزوج فى
الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المشتركة لترقية مديري وأعضاء
الادارات القانونية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، كما
استعرضت أحكام قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣
الذى حل محل قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الملغى ، وتبينت منه
أن المشرع عهد فى المادة ١٢ من القانون المذكور الى لجنة قبول المحامين
المنصوص عليها فى المادة ١٦ تولى مسئولية مراجعة الجداول العام
والجداول المنصوص عليها فى المادة ١٠ سنويا والتثبت من مطابقة
البيانات الواردة بها لقرارات لجان القبول وبحث حالات المقبدن بها
الذين تقتضى حالاتهم نقل اسمائهم الى جداول غير المشتغلين واصدار

القرار اللازم فى هذا الشأن ، كما استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ وتبينت ان المشرع اشترط فى المادة ١٢ من هذا القانون فيمن يعين فى إحدى الوظائف بالإدارات القانونية التى تسرى عليها أحكامه ، ان تتوافر فيه الشروط المقررة فى نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة فى المادة ١٣ وان تتوافر فيه الشروط الأخرى التى تقرها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من ذات القانون ، واستعرضت الجمعية المادة ١٣ من القانون المذكور التى نصت على انه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة الميئة قرين كل وظيفة وذلك على النحو التالى :

محام ثالث : القيد أمام المحاكم الابتدائية •

محام ثان : القيد أمام محاكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية •

محام أول : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية •

محام ممتاز : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء احدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محاكم الاستئناف •

مدير ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة •

مدير عام ادارة قانونية : القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات (٧ - ج ٢)

أو القيد أمام محاكم الاستئناف وإقضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال.
بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقض .

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا.
لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتميين فى الوظائف الخاضعة لهذا
النظام . ونصت المادة ١٤ من ذات القانون على انه « مع مراعاة
ما هو منصوص عليه فى المادة التالية يكون التمييز فى وظائف الإدارات
القانونية فى درجة محام ثالث يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التى
تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين
عند التساوى فى الكفاية .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن التمييز فى وظائف الإدارات
القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان فى
درجة محام ثالث فما يعلوها يتم عن طريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها
مباشرة على أساس مرتبة الكفاية وشروط شغل وظائف الإدارات القانونية
الواردة فى المادة ١٣ سائلة البيان ولما كان المشرع فى هذه الشروط
قد اكتفى بالنسبة لبعض الوظائف بمجرد القيد فى إحدى جداول نقابة
المحامين وبالنسبة للبعض الآخر منها اشترط فضلا عن هذا القيد ضرورة
فترة زمنية على القيد فى الجدول الأدنى مباشرة ، وبالنسبة لبعض الوظائف
اشترط اما القيد فى إحدى الجداول لمدة معينة أو إقضاء مدد اشتغال
بالمحاماة ، وعلى ذلك فتمت استكمال عضو الإدارة القانونية مدد القيد
أو مدد الاشتغال بالمحاماة الواردة فى المادة ١٣ سائلة البيان فانه يكون
قد استوفى شروط الترقية طالما توافرت فى حقه باقى الشروط التى
تطلبها المشرع ، ولما كان القيد فى أحد جداول المحامين المشتغلين يفيد
الاشتغال بالمحاماة طالما لم تقم بالمهام إحدى الحالات التى تقتضى هزل
انتمه الى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما يقرره لجنة قبول المحامين .

المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة سالف البيان ، ومن ثم فظالمًا لم يصدر قرار عن إحدى اللجان المختصة المشكلة وفقًا لقانون المحاماة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحدى الجداول فإنه يتعين الاعتداد بها ، ولا وجه للقول في هذا الشأن بأن العبرة ليست بانقضاء مدد على الفيد بغض النظر عن ممارسة المهنة خلالها وإنما بممارسة المهنة فعليًا طوال كل مدة من المدد المذكورة في المادة ١٣ سالف البيان ، إذ إن هذا القول لا يجد له سندًا من نصوص القانون فضلًا عن تعارضه مع ما هو ثابت بجداول نقابة المحامين وبالتالي فإن حصول العامل عضو الإدارة القانونية على إجازة خاصة سواء المرافقة الزوج أو لرعاية الطفل لا يؤدي إلى انقضاء الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ومن ثم يتعين الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المستمرة لترقيته وفقًا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك :

إنتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى الاعتداد بمدد الإجازة لمرافقة الزوج في الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدد المستمرة لترقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية -

(ملف رقم ٣٣١/٦/٨٦ في ١٩/٤/١٩٨٩)

تعقيب :

راجع فتوى الجمعية ملف ٣٣١/٦/٨٦ بجلسته ١٩/٣/١٩٨٦ وقد كان لها رأى آخر عدلت عنه بالفتوى الحالية .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

مدة الإجازة الخاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل تحسب في المدد المستمرة لترقية .

نقشوي :

حصول عضو الادارة القانونية على اجازة خاصة سواء لمرافقة الزوج أو رعاية الطفل لا يشر انقصاص الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ويتعين ومن ثم الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشترطة للترقية وفقا لأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اساس ذلك : ان القيد في أحد جداول المحامين المشتغلين يفيد الاشتغال بالمحاماة طالما لم تقم بالمحامى احدى الحالات التي تقتضى نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما تقدره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة ١٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم ما لم يصدر قرار من هذه اللجنة يؤثر فى صحة قيد المحامى بأحد الجداول فانه يتعين الاعتداد بهذا القيد — لا مظنة للقول بان العبرة ليست بانقضاء مدد على القيد بأحد جداول المحامين المشتغلين وانما بممارسة المهنة ممارسة فعلية طوال كل مدة من المدد المشار اليها فى المادة ١٣ من قانون الادارات القانونية سالف البيان لا سند فى ذلك من نصوص القانون فضلا عن تعارضه مع واقع ما هو ثابت بجدول نقابة المحامين •

(جلسة ١٢/٤/١٩٩٢ ملف رقم : ٤٦/١/٥٨)

نقيب :

بهذا الرأى كانت الجمعية قد سبق ان اقرت ملف ٤٤١/٦/٨٦ جلسة

١/٤/١٩٨٩ •

الفصل الرابع عشر نائب أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة - حظر المشرع نقل المحامي من الإدارة القانونية بغير موافقته الكتابية - لم يعالج المشرع امر الندب - مؤدى ذلك : الرجوع للقواعد العامة التى تقضى بان الندب تترخص فيه جهة الادارة بما لها من سلطة تقديرية ولا تعطيب عليها طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة - من صور اساءة استعمال السلطة : تعديل قرار النقل الى ندب ثم الفاء الندب ثم اعادته وصور تلك القرارات فى وقت قصير نسبيا بعد ان اصبحت الادارة من قصدها فى ان الغرض من ذلك هو توقيع الجزاء التأديبى .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الموضوع فانه وان كان الأصل أن الندب من وظيفة الى أخرى أمر تترخص فى ممارسته جهة الادارة بما لها من سلطة تقديرية بمراعاة حاجة العمل فى الوظيفة الأصلية وأن الندب مؤقت بطبيعته الا أنه يتعين على جهة الادارة عند استعمال سلطتها التقديرية فى هذا الشأن ألا تسيء استعمال هذه السلطة .

ومن حيث أنه ولئن كان القراران اللذان تضمنتا ندب المدعية من وظيفتها كعضو بالادارة القانونية بالهيئة المدعى عليها للعمل بادارة شئون العاملين بذات الهيئة قد صدرا فى ابريل وديسمبر سنة ١٩٧١ أى قبل العمل بقانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت المادة ١٠٥ من قانون

المحكمة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذى تم نذب المدعية فى ظل العمل بها فـد اقتصر ت على حظر نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية دون أن تتناول النذب مما جعل أمر النذب فى ظل هذه المادة باقيا على أصله وهو الاباحة على النحو الذى كانت تقرره المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى كان معمولاً به فى ذلك الحين الا أن الثابت من ظروف وملابسات اصدار القرارين المشار اليهما وهما القرار رقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧١ والقرار رقم ٨٠٨ بتاريخ ٣٠/١٢/٧١ الصادرين بنذب المدعية وتاريخ اصدار كل منهما أن قرار صدر فى البداية فى ٢٠/٤/٧١ بنقل المدعية من وظيفتها كعضو بالأدارة القانونية للعمل بإدارة شؤون العاملين ولما تبينت الادارة مخالفة ذلك للسادة ١٠٥ من قانون المحاماة سالف الذكر بعد أن تظلمت المدعية من القرار عدل النقل الى النذب وذلك بالقرار رقم ٢٣٨ الصادر فى ٢٦/٤/١٩٧١ ، ثم الغى النذب بالقرار رقم ٦٢٤ الصادر فى ٢٩/٩/١٩٧١ ثم صدر بعد ذلك القرار رقم ٨٠٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧١ باعادة نذب المدعية مرة أخرى للعمل بإدارة شؤون العاملين ، ولا شك أن مسلك الادارة على هذا النحو والمتمثل فى نقل المدعية من وظيفتها كعضو بالأدارة القانونية ثم تعديل النقل الى نذب ثم الغاء النذب ثم اعادته مرة أخرى وقد صدرت كل هذه القرارات فى وقت قصير نسبيا وعلى نحو مخاف للقانون سواء بالنسبة للنقل الذى لم تؤخذ فيه موافقة المدعية الكتابية على نحو ما نصت عليه المادة ١٠٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أو بالنسبة للنذب الذى صدر مطلقا دون تعيد بمدة زمنية طبقا لما نصت عليه المادة ٤٣ من قانون العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هذا فضلا عما سبق هذه القرارات وما صاحبها من ظروف وملابسات وما أفصحت عنه الادارة دون مواربة من أن هذه القرارات قصد بها توقيع

جزاء تأديبي على المدعية ومن ثم تكون الإدارة قد أساءت استعمال سلطاتها باستخدام رخصة النذب في غير ما شرعت له ومن ثم فإن ركن الخطأ في جانب الإدارة يكون متحققا .

ومن حيث ان خطأ الإدارة على النحو السالف يبانه ألحق أصرارا مادة وادية بالمدعية تمثل في ازدرائها والاعضاء من شأنها بين زملائها وحرمانها من المزايا المادية التي كانت تحصل عليها وهي تباشر عملها الأصلي بالإدارة القانونية ومن ثم تكون قد تكملت أركان المسؤولية الموجبة للتعويض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بالتزام الإدارة بأن تدفع للمدعية تعويضا مقداره مائة جنيه قد أعمل صحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام جهة الإدارة المصروفات .

(طعن ٢٣٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات والوحدات التابعة لها - القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة - نذب شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى وظيفة أخرى ذات طابع قانوني ليس من شأنه زوال صفة من تقرر نذبه كمحام - أساس ذلك : - ان النذب مؤقت بطبيعته ويختلف عن النقل الذي يترتب عليه انتهاء العلاقة القائمة بين المنقول ووظيفته في الجهة المنقول منها - هناك تلازم بين شغل الوظائف الفنية بالإدارة القانونية وبين القيد في السجل الخاص بشاغلي تلك الوظائف في نقابة المحامين - في حالة النذب للقيام بعمل قانوني آخر خارج الإدارة القانونية ينقل اسم المنتدب الى جدول غير المشتغلين - اذا انتهت مدة النذب او الفنى لسبب آخر خارج الإدارة القانونية ينقل اسم المنتدب الى

جدول غير المشتغلين - اذا انتهت مدة النذب او لفى لسبب آخر وعاد واستالم عمله الاصلى بطلب اعادة قيد اسمه فى جدول المشتغلين - مؤدى ذلك : - عدم استقرار القيد اذا تكررت مرات النذب - لا وجه للقول بعدم انطباق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على من يتقرر نذبه لفترة مؤقتة للقيام باى عمل قانونى آخر .

المحكمة :

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة - حسبما يبين من الأوراق - تحصل فى ان النيابة الادارية قد طلبت محاكمة الطاعن تأديبيا لما نسبت اليه من انه خرج على مقتضى الواجب الوظيفى ولم يحافظ على أموال الجهة التى يعمل بها بأن تدخل خصصا منضما فى الدعوى رقم ٩١ لسنة ٨٠ عالى كلى جنوب القاهرة وكذا فى الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٤ ق أمام المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة (وهى ذات الدعوى الأولى التى كان قد صدر فيها حكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها واحالتها الى المحكمة التأديبية ، وهى المرفوعة من السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ ضد الشركة التى يعمل بها الطاعن حالة كونه قائما بالعمل مستشارا قانونيا بالأمانة الفنية لقطاع التعدين لوزارة الصناعة من الدرجة الأولى بالمخالفة لحكم المواد ٧٦/٥ و ١/٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وبجلسة ١٣/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة التأديبية أولا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها . ثانيا : بقبول تدخل قيب محامين القاهرة خصصا منضما فى الدعوى ورفض دفعه بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها . ثالثا بمجازاة الطاعن بالانذار وأقامت المحكمة قضاءها على أساس ان الطاعن كان قد فصل من عمله كمحام عن غير الطريق التأديبى ، وقد طعن فى هذا القرار ففضى ببطالته وتنفيذا لهذا الحكم فقد أعيد للعمل بالشركة وبمقتضى القرار رقم ٧٢٠ لسنة ١٩٧٧ فقد كلف بالعمل مستشارا قانونيا

لرئيس مجلس الادارة ثم صدر بعد ذلك القرار رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٨ بدبه العمل بالأمانة الفنية لقطاع الصناعات المعدنية بوزارة الصناعة . وعلى ذلك فانه وقد كان منتديا خارج الادارة القانونية فمن ثم فانه لا سرى فى شأنه نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وانتهت من ذلك الى ان الدفع بعدم القبول يكون ولا أساس له ، كما وانه لا يكون للدفع بعدم الاختصاص سند من القانون . وبالنسبة للموضوع فقد انتهت المحكمة الى صحة ما أسند للطاعن من اتهام ومن حيث ان الطاعن قد نعى على هذا الحكم مخالفته للقانون واستند فى ذلك الى انه بوصفه محاميا فان الذى يختص بمحاكمته تأديبيا هو نقابة المحامين وذلك لأن الواقعة المسندة اليه مهنية ، وانه كذلك ما كان يجوز اقامه الدعوى التأديبية ضده الا ببناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى وكذلك بناء على طلب من الوزير المختص ، وهذا ما تقضى به المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن كان يعمل محاميا بالادارة القانونية بالشركة المطعون ضدها وقد صدر قرار من رئيس الجمهورية بفصله من الخدمة بغير الطريق التأديبى ، وقد طعن فى هذا القرار قضى ببطالانه ، وتنفيذا لهذا الحكم فقد أعيد الطاعن للخدمة . وعقب ذلك صدر قرار برقم ٧٢٠ لسنة ١٩٧٧ بتكليفه بالعمل مستشارا قانونيا لرئيس مجلس ادارة الشركة ، ثم صدر قرار بعد ذلك برقم ٥٨٠ لسنة ١٩٧٨ بدبه للعمل بالأمانة الفنية لقطاع الصناعات المعدنية لمدة ستة أشهر . وانه طوال مدة عمله خارج الادارة القانونية كان الطاعن مقيدا بجدول المحامين بالقطاع العام بنقابة المحامين وكانت الشركة تقوم بسداد الاشتراكات المستحقة عليه للنقابة .

ومن حيث ان ندب شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الى وظيفة أخرى ذات طابع قانوني ليس من شأنه زوال صفة من يتقرر ندبه كمحام . ذلك ان الندب مؤقت بطبيعته وهو يختلف في طبيعته هذه عن النقل حيث يترتب على النقل انتهاء العلاقة القائمة بين المنقول وبين وظيفته الفنية بالادارة القانونية ، في حين ان الندب لا ينهي هذه العلاقة بصفة نهائية وطبقا لأحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فان هناك ثمة تلازم بين شغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية وبين المقيد بالسجل الخاص بشاغلي هذه الوظائف بنقابة المحامين ، وهو الأمر الذي يتصور معه في كل حالة يتم ندب أحد هؤلاء لفترة مؤقتة للقيام بأى عمل قانوني آخر خارج الادارة القانونية ان يطلب نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين فاذا ما انتهت مدة الندب أو الفى بسبب آخر وعاد واستلم عمله الأصلي كإن عليه أن يطلب اعادة قيد اسمه فى جدول المشتغلين مما يترتب عليه عدم استقرار قيده سيما اذا ما تكررت وتعددت مرات ندبه .

وعلى هذا فلا سند للقول بعدم انطباق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على من يتقرر ندبه لفترة مؤقتة للقيام بأى عمل قانوني آخر . وعلى ذلك واذا كان الطاعن قد صدر قرار بندبه للعمل خارج الادارة القانونية لمدة ستة أشهر على نحو ما سلف البيان فان ذلك لا يسوغ القول بزوال صفته كمحام وبالتالي عدم انطباق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عليه .

(طعن ٨٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٦)

الفصل الخامس عشر نقل أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - لا يجوز نقل مديري وأعضاء الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية التي يجب ان تعاصر قرار النقل او تسبقه - تنفيذ العضو قرار النقل دون اعتراض لمدة خمس سنوات يقضى عن تلك الموافقة السابقة ويقوم مقامها .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن المدعى علم بالقرار المطعون فيه حال صدوره في ١٦/٦/١٩٧٤ عندما تسلم عمله تنفيذا لهذا القرار وبقرص أنه لم يعلم به الا في ١٦/٦/١٩٧٥ فانه تقلم منه في ٢٤/٧/١٩٧٥ ولم ينهض انى رفع دعواه الا بتاريخ ٥/٦/١٩٧٩ أى بعد أربع سنوات من تاريخ نظلمه ومن أجل ذلك فان دعواه تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد .

ومن حيث أن المادة ١٩ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ نصت على أنه لا يجوز نقل أو ندب مديري وأعضاء الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية .

على أنه اذا قدرت كفاية أحدهم بدرجة دون المتوسط فى ستين متواليتين جاز نقله الى عمل يتلاءم مع استعداده فى نطاق الوزارة أو خارجها بفتته ومرتبته فيها . فاذا قدم عنه ثلاث تقارير بدرجة ضعيف جاء

نهاء خدمته مع حفظ حقه فى المعاش أو المكافأة وذلك كله بعد موافقة
الجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون .

ومن حيث أنه ولئن كان من غير المستساغ قانونا نقل مديرى
وأعضاء الإدارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية
والتي يجب بحكم الأصل أن تعاصر قرار النقل أو تسبقه ، الا أنه فى قيام
المدعى بتنفيذ قرار النقل الطعين والاستجابة لمقتضياته بغير أن ينهض الى
رفع دعواه الا بتاريخ ١٩٧٩/٦/٥ الى بعد قرابة الخمس سنوات من هذا
التاريخ ما يبنى عن تلك الموافقة ويقوم مقامها ويأتى بالقرار الطعين من
دائرة الاعداد على وجه تفرد معه دعواه غير مقبولة شكلا لعزوف رافعها
عن اقامتها خلال ميعادها المقرر .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فانه يكون
قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يضمن معه الحكم بقبول
الطعن شكلا وفى الموضوع بالنقض الحكم المطعون فيه وبمدم قبول
الدعوى شكلا والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٩٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤)

الفصل رقم (٣٦)

البند :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالولايات
العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - يضمن عند نقل مديرى
وأعضاء الإدارات القانونية بصفة عامة عرض لهم النقل على اللجنة المشكلة
طبقا للمادة (١٧) من قانون الإدارات القانونية لتبدي رأيها فيه - العرض
على اللجان الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون لا يبنى عن رأى اللجنة
أشار إليها - العرض على هذه اللجنة اجراء جوهري يترتب على اغفاله
البطلان .

الحكومة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن المرسوم على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ليس اجراء جوهريا وبالتالي فلا يترتب على اغفاله بطلان قرار النقل لأنها لجنة توصيات ولا تصدر قرارات نهائية .

ومن حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الادارات القانونية والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي : وتنص المادة ١٧ على أن تشكل بقرار من وزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة من وتختص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها بأبداء الرأي في وفي تعيينات والترقيات والملاوات والتنقلات والاعارات وتقارير الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الادارات القانونية وتنص المادة ١٨ على أن تبلغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابقة الى وكيل الوزارة المختص خلال اسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيات اللجنة به أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويميدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها وتنص المادة ٢٠ على أن يكون نقل أو نذب شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون بقرار من الوزير المختص اذا كان النقل أو النذب لاحدى الادارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة للوزارة . ويشترط موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون في النقل أو النذب الذي تزيد مدته أو مجموع مدده خلال سنة كاملة على ستة شهور بالنسبة

مديرى الادارات القانونية أو اذا ترتب على النقل تغيير فى المدينة التى بها مقر عمل المنقول وذلك كله ما لم يكن النقل أو الندب بموافقة صاحب الشأن .

هذا وقد أصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكلة طبقاً لنص المادة ٧ عدة توصيات وقرارات بجلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ من بينها وجوب عرض طلبات الندب أو النقل الخاضعة لأحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٧ من القانون قبل أن تبدى لجنة شئون الادارات القانونية رأى فى شأنها .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة من أنه يتعين عند نقل مديرى وأعضاء الادارات القانونية بصفة عامة عرض أمر هذا النقل على اللجنة المشكلة طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لتبدى رأيا فيه ، كما يتعين بالإضافة الى ذلك الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من ذات القانون اذا تعلق النقل بأحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ منه وبديهي أن العرض على اللجنة المشار اليها فى أى من هذه الحالات لا يعنى عن وجوب الحصول سلفاً على رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٧ - وفقاً لصريح نصوص القانون - لأن العرض على هذه اللجنة يعد اجراء جوهرياً يترتب على اغفاله البطلان يؤيد ذلك أن المشرع لم يترك لوكيل الوزارة المختص سلطة الأخذ برأى هذه اللجنة أو طرحه جانباً وانما ألزمه عند اعتراضه على توصيات اللجنة أن يعيدها اليها لنظرها . فاذا احتدم الخلاف بينه وبين اللجنة ، فإن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ هى التى تحسمه بقرارها .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن الجهة الادارية المدعى عليها لم تعرض أمر نقل المدعى السيد / على اللجنة المشكلة طبقاً لنص

المادة ٢٧ تنبئ رأيا فيه اكتفاء بالحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ ، فحينئذ فان الحكم المظنون فيه • وقد قضى بالقضاء قرار النقل المظنون عليه لاغفاله اجزاء جوهريا استلزمه المشرع — يكون قد صدر صحيحا ومطابقا لأحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس مما يبتين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات •

(طعن ٣٠٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

الفصل السادس عشر
بدلات اعضاء الادارات القانونية

الفرع الأول
بدل تفرغ وبدل مخاطر — بدل طبيعة العمل

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في البند الثاني من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يشمل بصريح النص بدل المخاطر — مؤدى ذلك : أن بدل المخاطر في مفهوم هذا النص هو نوع من بدلات طبيعة العمل التي يتسع مدلولها ليشمل البدلات التي تستهدف تعويض العاملين عما يواجهونه في سبيل اداء أعمال وظائفهم من مشاق وصعوبات سواء تعلقت بنوعية العمل او الظروف المصاحبة له — حظر الشرع الجمع بين بدل التفرغ المقرر لأعضاء الادارات القانونية وبدل المخاطر بوصفه من قبيل بدلات طبيعة العمل — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظم البدلات دون أن يورد بينها بدلات طبيعة العمل — لا يؤثر ذلك من الطبيعة القانونية لبذل المخاطر ويستمر الحظر المشار اليه .

الحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها ينص في الفقرة الثانية

من القواعد الملحقة بالجدول المرافق لذلك القانون على أنه « يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره (٣٠٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين » .

ونصت الفقرة الثالثة من تلك القواعد على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

وهت المادة (٢١) من نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقا للقواعد المبينة قرين كل منها (١) بدل تمثيل للوظائف الرئيسية بحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة المقرر لها البدل ٠٠٠ (٢) بدلا تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل . (٣) بدلات اقامة للعاملين بمناطق تتطلب ظروف الحياة فيها منح هذا البدل أثناء اقامتهم بهذه المناطق . (٤) بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم عن ١٠٠٪ من الأجر الأساسى » .

ونصت المادة (٤٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالى الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة ٠٠ » .

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وبراعة ما يلي :

(١) بدلات تقضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة •

(٢) بدل اقامة للعاملين في مناطق تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البدل أثناء اقامتهم في هذه المناطق ولا يخضع هذا البدل للضرائب •

(٣) بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها تستلزم منع شغلها من مزاولة المهنة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المخصصة بالموازنة •

ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يصرف للعامل طبقا لما تقدم على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي ونصت المادة (٤٩) من لائحة شئون العاملين بهيئة ميناء القاهرة الجوية الصادر بقرار وزير السياحة رقم ١٠٠/١ طلسنة ١٩٨١ على أن « يمنح العاملون بالهيئة من شاغلي الوظائف (الهندسية - تأمين سلامة الطيران - الزراعيين - الفنيين - الحرفيين) التي يحددها مجلس الادارة بدل طبيعة عمل مقابل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسب متدرجة حسب درجة تعرضها للظروف والمخاطر الواجة لتقرير البدل بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الربط كما يمنح شاغلو الوظائف الأخرى التي يحددها مجلس الادارة هذا البدل بنسب متدرجة حسب درجة تعرضها للظروف والمخاطر الواجة لتقرير هذا البدل بحد أقصى ٣٠٪ من بداية الربط •

وقضت المادة ٥٠ من اللائحة على أن يمنح بدل طبيعة العمل ناشار اليه في المادة السابقة بالاضافة الى أية بدلات أخرى مقرر في هذه اللائحة •

وتنفذا لحكم المادة ٤٩ من اللائحة المشار اليها وافق مجلس ادارة هيئة ميناء القاهرة الجوية مذكرة عرضت عليه بجلسته ٢٣/٤/١٩٨١ تنظيم منح البدل المشار اليه جاء بها أنه بعد الدراسة المستفيضة رأى صرف بدل طبيعة عمل للعاملين بالهيئة على الوجه الآتى :

(أ) ٤٠٪ لشاغلي الوظائف (الهندسية ، تأمين سلامة الطيران ، الزراعيين ، الفنيين والحرفيين) وذلك لتعرض جميع العاملين فى هذه المجموعات لعناصر المخاطر للالتزام بمسئوليات جسيمة والتعرض للاشعاعات والعمل فى ضوء شديد وخافت وعوامل جوية مختلفة •

(ب) ٣٠٪ لشاغلي الوظائف (الادارة العليا ، الفنيين ، الاعلام ، الاقتصاد ، التجارة ، التمويل والمحاسبة ، التنمية الادارية ، الأمن ، المكتبة ، الخدمات المعاونة) وذلك لتعرض جميع العاملين فى هذه المجموعات لنفس الظروف والمخاطر بنسبة أقل ولقد ثبت بالدراسة أن هذا البدل بتكلف ما قيمته مائة ألف جنيه تم بالفعل درج جميع التكاليف فى مشروع موازنة الهيئة لعام ١٩٨٢/٨١ •

وحيث أن البين من مطالعة هذه النصوص أن المادة (٢١) من نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان تنظم أربعة أنواع من البدلات التى يجوز منحها للعاملين فى البنود من (١) الى (٤) أولها بدل التمثيل والثانى بدلات طبيعة العمل والثالث بدلات الإقامة والرابع بدلات مهنية للحاصلين على مؤهلات معينة أو بسبب أداء مهنة معينة وأن البند الثانى من تلك المادة عرف بدلات طبيعة العمل بأنها بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها سائر الوظائف وقد أعاد المشرع تنظيم البدلات فى قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فأورد فى المادة (٤٢) أربعة

أنواع من البدلات هي بدلات التمثيل وبدلات تقتضيها ظروف ومخاطر الوظيفة وبدلات اقامه وبدلات وظيفية تتطلب من شاعلمها عدم مزاوله امانة (بدلات تفرغ) وأنه بامعان النظر فى تنظيم البدلات فى هذين القانونين يبين أن بدل طبيعة العمل المنصوص عليه فى البند الثانى من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة السابق كان يشمل بصريح النص بدل المخاطر مما مؤداه أن بدل المخاطر فى مفهوم ذلك النص هو نوع من بدلات طبيعة العمل التى يتسع مدلولها دون ما شك ليشمل البدلات التى تستهدف تعويض العاملين عما يواجهونه فى سبيل أداء أعمال وظائفهم من مشاق وصعوبات سواء كانت منبثقة من نوعية العمل ذاته كأداء العمل تحت ضغط أو صعوبة معينة أو كانت وبينة لظروفه، المحيطة به أو المصاحبة لأداء العمل والتى يتعرض معها العاملون لمخاطر معينة ولما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد صدر فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فان مؤدى ذلك أن الشارع حين حظر الجمع بين بدل التفرغ المقرر لأعضاء الادارات القانونية وأى بدل طبيعة عمل آخر انما اتجهت ارادته الى أن يشمل ذلك الحظر بدل المخاطر بوصفه من قبيل بدلات طبيعة العمل طبقا لصريح نص المادة (٢١) المشار اليها خاصة وأن استخدام الشارع لعبارة (أى بدل طبيعة عمل آخر) يفيد انصراف قصده لجميع البدلات التى تدخل فى مدلول بدلات طبيعة العمل وفيها بدل المخاطر واذا كانت المادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد أعادت تنظيم البدلات التى يجوز منحها للعاملين دون أن تورد بينها بدلات طبيعة العمل فان ذلك لا يغير من الطبيعة القانونية لبدل المخاطر من حيث أنه يندرج فى مفهوم بدلات طبيعة العمل المحظور الجمع بينها وبدل التفرغ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ولا وجه لما أثير حول تعرض أعضاء الادارة القانونية

بالمهينة المدعى عليها لذات الظروف والمخاطر التي يتعرض لها سائر العاملين بالمهينة أو أن أساس منح بدل المخاطر المقرر بلائحة شئون العاملين بالمهينة منبت الصلة بعله منح بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لأن تقدير ذلك كله هو من عمل الشارع وليس القاضي وأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لم يربط خط الجمع بين البدلات المشار اليها بالأساس الذي قام عليه منحها وانما جعل المناط في ذلك هو بنوع البدلات المراد الجمع بينها وبدل التفرغ والعكس صحيح والقاعدة الأصولية أنه لا اجتهاد في موضع النص الصريح كما لا يجوز للقياس فيما يتصل بالنصوص التي تحدد حقوق العاملين في الرواتب والبدلات والمقررات والمزايا الأخرى التي تترتب بالتالى أعباء مالية على الجهة الادارية .

وحيث أنه لا وجه كذلك لما أثير من أن بدل المخاطر المقرر فى لائحة شئون العاملين بالمهينة لا يعدو فى حقيقة الأمر أن يكون زيادة فى الراتب مقررة لجميع العاملين يستهدف بها تعويضهم عن الظروف والمخاطر آتفة الذكر فذلك مردود عليه بأن قانون العاملين المدنيين بالدولة قد حدد الرواتب المقررة لمختلف درجات الوظائف والبدلات التي يجوز منحها ولم يشمل بصوصا تجيز منح زيادات فى الراتب أو بدلات تخرج عن الاطار الذى رسمه القانون وأن لائحة شئون العاملين بالمهينة المدعى عليها لم تتضمن بدورها ثمة بصوصا تجيز منح تلك الزيادات مما ينتفى معه أى أساس لقول بأن البديل المشار اليه هو من قبيل الزيادة فى الراتب التي قررت لجميع العاملين بالمهينة ومن ثم يضحى الطلب الأصلى للمدعين بالجمع بين البديل المشار اليه وبدل التفرغ قائما على حجة داحضة حقيقا يرفضه .

وحيث أنه عما يطليه المدعون احتياطيا من منحهم بدل المخاطر بنسبة ٤٠٪ من الراتب دون الجمع بينه وبدل التفرغ فان ذلك الطلب لا يحيد

له كذلك سنداً من النصوص المنظمة لمنح بدل المخاطر فى لائحة شئون العاملين بانهيئة المدعى عليها وقرار مجلس ادارتها المشار اليها للذين نظماً منح ذلك البديل على أساس أن يكون بنسبة ٤٠٪ للوظائف التى يقوم شغلها بالعمل الميدانى فى ميناء القاهرة الجوى والمحددة على سبيل الحصر بذلك القرار بينما قرر منح البديل بنسبة ٣٠٪ لباقي الوظائف الأخرى وليس ثمة صلة تربط بين الأعمال الموكولة لأعضاء الادارة التقاونه والوظائف المقرر لها البديل بنسبة ٤٠٪ تبرر منحهم تلك النسبة من البديل الأمر الذى يضحى معه ذلك الطلب بدوره مقتضراً لسندهم متعيناً رفضه .

وحيث أن الحكم المطعون قد أخذ نظر مغاير يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وشابه الخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى موضوعاً والزام المدعين المصروفات .
(طعن ٢٩٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

لا يتعارض أداء الحوافز لأعضاء الإدارة القانونية بحصولهم على بدل التفريغ المقرر لهم ، يجوز الجمع بينهما .

الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى الأول من ديسمبر ١٩٩١ فاستبان لها أن الحوافز التى يطالب بها أعضاء الادارة القانونية بالجهاز المركزى للكتب المدرسية والوسائل التعليمية والمنصوص عليها فى لائحة نظام الحوافز للعاملين بالجهاز المعمول بها اعتباراً من ١٠/١/١٩٨٥ ترتبط بمباشرة العمل وريادة الاناج فيه . وانه لئن كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن

لادارات القانونية والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لم يتضمن نصا صريحا بمنح أعضاء الادارات القانونية مثل هذه الحوافز فان هذا المنح يجد مصدره فيما تنص عليه المادة (٢٤) من هذا القانون من أنه « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال ، وكذلك باللوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الادارات القانونية » . وليس في أداء حوافز لأعضاء الادارة القانونية بالجهاز اسوة ببقية العاملين به ما يتصادم مع نصوص قانون الادارات القانونية اذ أن استحقاق هذه الحوافز رهين بقيام سببها ماثلا في مباشرة العمل وزيادة معدلات الأداء فيه ، وبهذه المثابة لا تعد هذه الحوافز من ملحقات الأجر الدائمة اذ ليس لها صفة الثبات والاستقرار ومن ثم ليس هناك ما يحول دون الجمع بينها وبين بدل التفرغ المقرر لأعضاء الادارات القانونية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه . اضافة الى أن منح هذه الحوافز لا يرتبط بتقارير الكفاية وانما يرتهن بمعدلات الأداء . وعليه لا يستقيم سبب لحرمان أعضاء الادارة القانونية بالجهاز المركزي للكتب المدرسية والوسائل التعليمية منها طالما توافرت لهم شروط استحقاقها الأمر الذي يكشف عنه القرار الصادر من رئيس الجهاز بمنحهم هذه الحوافز عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ حتى ١١ ديسمبر سنة ١٩٨٧ والذي عدم كفاية المصرى المالى دون استثناء مبلغها كاملا فى حينه .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية أعضاء الادارة القانونية بالجهاز المركزي للكتب المدرسية والوسائل التعليمية فى الحوافز عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٨٥ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ .
(فتوى ١٢٢٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٢/١)

الفرع الثاني : بدل تفرغ
مناط استحقاق عضو الإدارة القانونية لبديل التفرغ

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة . مناط استحقاق البدلات بصفة عامة ان يكون العامل شاغلا للوظيفة المقرر لها هذا البديل بالأداة المقررة قانونا وان يكون مباشرا لأعمال هذه الوظيفة - يشترط لاستحقاق بدل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يكون العامل شاغلا لأحدى الوظائف الفنية بالإدارة القانونية وهي التي يخضع شاغلوها لأحكام هذا القانون بمعنى أن يكون مركزه الوظيفي مستمدا من أحكام هذا القانون - شغل العامل الدرجة الثانية تخصصية قانون اعتبارا من سنة ١٩٨٢ وتسلمه العمل بالإدارة القانونية اعتبارا من سنة ١٩٨٥ - استحقاقه بدل طبيعة العمل المقررة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من التاريخ الأخير سنة ١٩٨٥ .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الثابت من الأوراق أن المدعى لا يشغل وظيفة تخصصية قانونية بموازنة الهيئة .
ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعى أنه عين ابتداء بخدمة الهيئة بتاريخ ١٩٥٨/٩/٦ على الدرجة الثامنة بمؤهل الثانوية العامة ثم حصل على ليسانس الحقوق في نوفمبر سنة ١٩٦٥ وسويت حالته وذلك بوضعه على المرتبة الرابعة بالكادر الإداري بالإدارة المالية واعتبرت أقدميته فيها من ١٩٦٦/٢/١ ثم نقل الى الدرجة السابعة الإدارية وردت أقدميته فيها الى ١٩٦٥/١١/٢٤ . وندب للعمل بإدارة هندسة المسكة اعتبارا من ١٩٦٥/٥/٦٨ ثم نقل الى هذه الإدارة اعتبارا من ١٩٦٨/٦/٢٥ ، ورفق الى الدرجة السادسة الإدارية اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ وترب على تسوية حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ١٣٥ لسنة

١٩٨٠ منحه الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بسجسوعة الوظائف التنظيمية والإدارية في وظيفة رئيس قسم إداري بإدارة هندسة السكة • ثم صدر قرار الهيئة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٣ ينقله من هذه الإدارة إلى رئاسة الهيئة على درجة ثانية تخصصية قانون اعتباراً من ٣٠/٤/١٩٨٣ وسلم عمله بالإدارة العامة للشؤون القانونية اعتباراً من ١٦/٣/١٩٨٥ •

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن منطاد استحقاق البدلات بصفة عامة أن يكون العامل شاغلاً للوظيفة المقرر لها هذا الدل بإعادة المقررة قانوناً ومباشراً لأعمال هذه الوظيفة • وفي خصوص بدل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه يشترط لاستحقاق هذا البديل أن يكون العامل شاغلاً لأحدى الوظائف الفنية بالإدارة القانونية وهي التي يخضع شاغلها لأحكام هذا القانون بمعنى أن يكون مركزه الوظيفي مستمداً من أحكام هذا القانون وخاضعاً له •

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى على التفصيل السابق إضاحه أنه لم يعين في وظيفة فنية بالإدارة القانونية بالهيئة المدعى عليها إلا في سنة ١٩٨٣ ولم يباشِر أعمال هذه الوظيفة فعلاً إلا اعتباراً من ١١/٣/١٩٨٥ فمن ثم فلا يكون له أصل حق في المطالبة ببديل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عن الفترة السابقة على هذا التاريخ وتبعاً لذلك تكون دعواه على غير سند من أحكام القانون خالية بالرفض •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله واجب الإنهاء بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات •

(لمن ١٣٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧)

الفصل السابع عشر

علاوة تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قانون الإدارات القانونية هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية - تنطبق أحكامه على هؤلاء الأعضاء سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات التي تنظم شئون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - أساس ذلك - أعمال القاعدة الأصولية التي تقضى بان الخاص يقيد العام - اثر ذلك - عدم افادة أعضاء الإدارات القانونية من أحكام العلاوة الشجعية المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك ان الجهة الادارية قد أصدرت القرار رقم ٧٧٥/٥ فى ١١ من مايو سنة ١٩٨١ بمنح المطعون ضده علاوة تشجيعية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨١ . ومن ثم يكون منح المدعى مكافأة تشجيعية نقادا للحكم المطعون فيه اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٩ مخالفا لنص البند ٢ من المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ والتي تنص بأنه لا يجوز منح هذه العلاوة للعامل أكثر من مرة كل سنتين .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات

التابعة لها يبين أنه نظم شئون أعضاء الادارات القانونية تنظيما شاملا فتتظيم أمور تعيينهم المادة ١٢ وما بعدها . كما نظمت المادتين ١٩ ، ٢٠ ، تقامهم وندبهم كما نظمت المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ : التحقيق معهم ومسائلتهم تأديبيا كما تنظم جدول المرتبات ، ومراتبهم وبدلاتهم والعلاوات المستحقة لهم .

ومن حيث المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بالا تسرى أحكام النظام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تنص عليه هذه القوانين أو القرارات .

كما تقضى المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بأن يعمل فيما لم يرد به نص في هذه الأحكام بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الاحوال وكذلك بالوائح والنظم المعمول بها فى الجهات المنشأة بها الادارات القانونية . ومن حيث ان المستفاد من ذلك ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس فى تنظيم شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية بحيث تنطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام ومن ثم لا يجوز كقاعدة عامة اصدار نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ باعتباره قانونا خاصا والرجوع الى أحكام القانون العام فى كل ما فات القانون الخاص من أحكام لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، والقول بغير ذلك مؤداه ان يجمع من تنطبق عليهم قوانين خاصة من العاملين بين ما تضمنته هذه القوانين من أحكام راعى فيها المشرع نوعية مؤهلاتهم وتخصصاتهم والمهام المسندة اليهم ومن أحكام القوانين العامة التى تنطبق على سائر العاملين المدنيين بالدولة ومن

ثم يتعين انقول بالا تسرى احكام القوانين العامة فيما تنص عليه أو تنظمه القوانين الخاصة من أحكام •

ومن حيث أنه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يبين ان المشرع نظم الحقوق المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات للعاملين بالادارات القانونية قبل الجهات التي يعملون بها ومن ثم فلا يجوز انرجوع الى أحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فيما نظمه القانون المشار اليه ، واذ كان هذا القانون قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الادارات القانونية لحدود قدرها وقواعد منحها ، فلا يجوز استعارة أنواع أخرى من العلاوات وردت في نظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام •

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإحقية المطعون ضده وهو من العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في علاوة تشجيعية سنة ١٩٧٩ واذ كانت هذه العلاوة لا يجب فيها احكام القانون سالف الذكر - من ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات •

(طعن ٨٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

عدم جواز منح شافلي وظائف الادارات القانونية بشركات القطاع العام
العلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام
٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

النتوى :

ومن حيث أن البادى من استقراء أحكام هذا النظام الوظيفى أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد المعاملة المالية لشاغلى الوظائف القانونية من مرتبات وعلاوات بجدول مستقل ونظم استحقاقهم بدلات لتفرغ بحكم خاص وناظ تقدير كفايتهم بجهة مستقلة عن السلطات الرئاسية للجهات التى يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية فى تقرير هذا النظام الخاص ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الأساس فى تحديد معاملاتهم المالية بحيث ينطبق عليهم أحكامه سواء كانت أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالتشريعات المنظمة لأوضاع العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ولا يجوز كقاعدة عامة اهدار أحكام هذا النظام الخاص والرجوع الى القانون العام فى كل ما سكت القانون الخاص عن تنظيمه لما فى ذلك من مجافاة صريحة للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص واعتلا لأحكام قانون قصد المشرع استبعاد تطبيق أحكامه على هذه الفئة من العاملين .

وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن العلاوات التشجيعية المقررة وفقا لحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هى أثر من آثار تقدير الكفاية الذى يخضع لرقابة وتقدير السلطات الرئاسية فى الجهات لجانبة بأحكام هذا القانون والذى حرص المشرع على استبعادها بالنسبة لشاغلى وظائف الإدارات القانونية ومن ثم فانه يتعين استبعاد تطبيق أحكام هذه العلاوة على هذه الفئة من العاملين ويسوغ القول بأن المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد أجاز الرجوع الى أحكام التشريعات السارية فى شأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام فيما لم يرد به نص خاص ذلك أن تطبيق هذه التشريعات على العاملين بنظم وظيفة خاصة لا يتم بصورة تلقائية بل لابد أن يكون هذا التطبيق متفقا والنصوص

القانونية التي تنظم تلك النظم وطبيعة الوظائف التي تحكمها. والفاية من تقرير النظام الخاص وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة اذ ان الثابت وفقا لما تقدم ان هناك تعارضا بين تحقيق استقلال أعضاء الادارات القانونية من ناحية وبين حصولهم على العلاوات التشجيعية المقررة وفقا لأحكام الشريعات العامة من ناحية أخرى وهو ما قضت المحكمة الادارية العليا بجلاسة ٢٩/٣/١٩٨٧ في الطعن رقم ٨٦٢ قضائية ٢٨ ق .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح شاغلى وظائف الادارات القانونية بشركات القطاع العام للعلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(الملف ٨٦/٤/١٩٨٠ - جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

نظم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها العلاوات المستحقة لأعضاء الادارات القانونية فحدد قدرها وقواعد منحها ومن ثم لا يجوز استعارة أنواع أخرى من العلاوات الوارد ذكرها فى نظم العاملين بالدولة والقطاع العام بما يضمن معه استبعاد منحهم علاوات تشجيعية ، باعتبار ان النظام المالى المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من العلاوات .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ فاستعرضت فتاها السابقة بجلسة ١٥/٤/١٩٨٧ « ملف رقم ٨٦/٤/١٠٨٠ م التى انتهت فيها ت

للاسباب الواردة بها - الى عدم جواز منح شاغلى وظائف الادارات
لقانونية شركات القطاع العام العلاوات التشجيعية المنصوص عليها بقانون
نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ •

كما استعرضت المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بأن « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل
قياس كفاية الأداء الواجب تحقيقه ويقتصر وضع تقارير الكفاية
على العاملين الشاغلين لوظائف من الدرجة الأولى فما دونها • ويكون
قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا على أساس ما يديه
الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة »
والمادة ٥٢ من ذات القانون التى تقضى بأنه « يجوز للسلطة المختصة منح
عامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوات الدورية المقررة حتى ولو كان قد
تجاوز نهاية الأجر المقررة للوظيفة وذلك طبقا للاوضاع التى تقرها
وبمراعاة ما يأتى :

١ - أن تكون كفاية العامل قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين
الأخبرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا أو حقق اقتصادا فى النفقات
أو رفعا لمستوى الأداء » وتبينت الجمعية أن المادة (١) من مواد
'صدار قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تسرى أحكام
القانون المرافق على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة (٢) من ذات
القانون على أن «تشكل ادارة للتفتيش الفنى على أعمال الادارات القانونية
وعلى نشاط مديريها وأعضائها ، من عدد كاف من المفتشين يندبون
من بين أعضاء الهيئات القضائية وبين المديرين العاملين والمديرين
بالادارات القانونية ، وتكون تابعة لوزارة العدل » وتنص المادة (١١)

من القانون المذكور على أن « تكون الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية الحاضنة لهذا القانون على الوجه التالى وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا القانون » .

وتنص المادة (٢٤) منه على أن « يعمل فيما لم يرد نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال » .

وقد جاء بالقواعد الملحقه بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية كالتالى : « يستحق من يبلغ نهاية مربوط الفئة ، العلاوة الدورية المقرره للفئة الأعلى مباشرة فى نطاق ذات المستوى ...

— ينح شاغلو الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية .

— لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرره بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

وأخيرا تنص المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أن « يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ويستمر العمل بالقواعد الملحقه بهذا الجدول » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وضع نظاما قانونيا خاصا بمديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى الهيئات العامة وشركات القطاع العام ، ليكفل لهم الاستقلال الفنى والحدة عند مباشرتهم لمهام وظائفهم بهذه الجهات . ومن بين الأحكام الخاصة التى تضمنها القانون المذكور ، أن التفتيش على أعمالهم وتقدير

كما يتهم الفنية يتم عن طريق ادارة مستقلة عن الجهات التي يعملون بها وتتبع وزارة العدل . كما أن تحديد مستحقاتهم المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات يكون في اطار ما جاء بجدول الأجور والقواعد الخاصة الملحقه به ، المرفق بهذا القانون سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة في التشريعات السارية بشأن العاملين بالدولة أو القطاع العام . ولما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الادارات القانونية فحدد قدرها وقواعد منحها وثم فلا يجوز استمارة أنواع أخرى من العلاوات الوارد ذكرها في نظم العاملين بالدولة والقطاع العام بما يتعين معه استبعاد منحهم علاوات تشجيعية ، باعتبار أن النظام المالي المقرر لهم لا يعرف هذا النوع من العلاوات .

ولا يحتاج في هذا الصدد بأن المادة ٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧١ اجازت الرجوع فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون الى أحكام التشريعات السارية على العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، ذلك لأنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص بما لا يتعارض مع طبيعته والغرض من وضعه .

وترتيا على ما تقدم فانه لا يجوز منح السيد / المحامي بالادارة القانونية بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية علاوة تشجيعية طبقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح المروضة حالته علاوة تشجيعية طبقا لحكم المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١١٧ في ١٩/١١/١٩٨٨)
(٢٢ - ج ٢)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة - علاوة تشجيعية - قانون الإدارات القانونية هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية - تنطبق أحكامه عليهم سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام - لا يجوز أهدار الإدارات قانونا خاصا أحكام القانون العام في كل ما فات القانون الخاص من قواعد أو غنى اغفاله من أحكام لما في ذلك من مفاجأة صريحة للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص - القول بغير ذلك مؤداه أن يجمع من تنطبق عليهم قوانين خاصة من العاملين بين ما تضمنته هذه القوانين من أحكام راعى فيها المشرع نوعية مؤهلاتهم وتخصصاتهم وطبيعة المهام المسندة اليهم وبين أحكام القوانين العامة التى تنطبق على سائر العاملين المدنيين بالدولة - أثر ذلك : عدم سريان أحكام القوانين العامة فيما تنص عليه أو تنظمه القوانين الخاصة من أحكام تتكامل فيما بينها على وجه مغاير لما تنظمه القواعد العامة - إذا كان قانون الإدارات القانونية قد نظم الحقوق المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات وحدد قدرها وقواعد منحها فلا يجوز استعادة أنواع أخرى من المكافأة والعلاوة مما ورد بالقواعد العامة فى نظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام شأن العلاوة التشجيعية .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أن منح العلاوة التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٥٢ المشار إليها يعد أمرا جوازا لجهة الإدارة يدخل فى نطاق السلطة التقديرية التى منحها إياها المشرع كما أن الذين رشحوا وحصلوا

على العلاوة أقدم من المدعى فى الدرجة وبالتالى يكون الحكم المطعون فيه قد خالف صحيح القانون وواقع الحال •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى يعمل اعتباراً من ١٩٧١/١/٦ وحتى إقامة دعواه بإدارة الشؤون القانونية بجامعة المنصورة رئيساً لقسم الشؤون القانونية فى كلية الصيدلة •

ومن حيث أنه بالإطلاع على أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يبين أنه نظم شؤون أعضاء الإدارات القانونية تنظيمًا شاملاً إذ تناول أمور تعيينهم فى المادة ١٢ وما بعدها ، كما نظمت المادتان ١٩ ، ٢٠ منه قواعد نقلهم وندبهم ونظمت المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ التحقيق معهم ومساءلتهم تأديبياً فى حين أبان جدول المرتبات مرتباتهم وبدلاتهم والعلوات المستحقة لهم •

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى ألا تسرى أحكام هذا النظام على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما تقضى به هذه القوانين أو القرارات ، كما تقضى المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بأن يعمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وكذلك اللوائح والنظم المعمول بها فى الجهات المنشأ بها الإدارات القانونية •

ومن حيث أن المستفاد من ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الأساس فى تنظيم شؤون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بحيث تنطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر أو أقل سخاء من تلك الواردة بالتشريعات السارية بشأن العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام ومن ثم لا يجوز كقاعدة عامة إهدار فصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ باعتباره قانوناً خاصاً

والرجوع الى أحكام القانون العام فى كل ما فات القانون الخاص من قواعد او عنى اغفاله من أحكام لما فى ذلك من مفاجأة صريحة للعرض الذى من أجله وضع القانون الخاص ، والقول بغير ذلك مؤداه أن بجمع من تنطبق عليهم قوانين خاصة من العاملين بين ما تضمنه هذه القوانين من أحكام راعى فيها المشرع نوعية مؤهلاتهم وتخصصاتهم وطبيعة المهام المسندة اليهم - وبين أحكام القوانين العامة التى تنطبق على سائر العاملين المدنيين باندولة ومن ثم تعين القبول بعدم سرى أن أحكام القوانين العامة فيما تنص عليه أو تنظمه القوانين الخاصة من أحكام تتكامل فيما بينها على وجه مغاير لما تنظمه القوانين العامة من قواعد .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يبين أن المشرع نظم الحقوق المالية من مرتبات وعلاوات وبدلات للعاملين بالادارات القانونية قبل الجهات التى يعملون بها ومن ثم فلا يسوغ الرجوع الى أحكام قوانين العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام فيما نظمه القانون المشار اليه ، وإذا كان هذا القانون قد نظم العلاوات المستحقة لأعضاء الادارات القانونية فأبان قدرها وقواعد منحها ، فلا يجوز استعادة أنواع أخرى من المكافأة والعلاوة مما ورد فى نظم العاملين المدنيين باندولة أو القطاع العام ، شأن العلاوة التشجيعية .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده وهو من العاملين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى علاوة تشجيعية سنة ١٩٧٩ ، وكانت هذه العلاوة مما لا تعرفه أحكام القانون سالف البيان ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٣٥٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

لا يجوز منح علاوات تشجيعية لأعضاء الإدارات القانونية وعدم تحصن
انقرارات الادارية الصادرة بمنحهم تلك العلاوات .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٧
من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان ما اتهمته اليه بجلستها المعقودة في
١٥/٤/١٩٨٧ وايدته بجلستها المعقودة في ٨/٦/١٩٨٨ من عدم جواز منح
مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع العام العلاوات
التشجيعية المنصوص عليها بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ (المادة ٥٠) أو بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة (المادة ٥٢) يقوم على ما بينه فى أسباب فتواها رقم
٨٦/٤/١٠٨٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٧ وفتواها رقم ٨٦/٤/١٢٢٤ بتاريخ
٥/٧/١٩٨٨ وتخلص فى ان المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات
القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام وضمانا لحيدتهم فى أداء
أعمالهم وضع تنظيما قانونيا خاصا يحدد المعاملة الوظيفية لهذه الفئة من
العاملين خصهم بجدول مستقل للأجور والمرتبات ومسميات وظائفهم
والغرض من تقرير هذا النظام ولم يجز الرجوع الى أحكام قانونى العاملين
المدنيين باندولة أو القطاع العام الا فى المسائل التى يتناولها بالتنظيم وذلك
نبما لا يتعارض مع طبيعته نظامهم الوظيفى المستقل ويبين من استقراء
أحكام هذا النظام الوظيفى ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد حدد المعاملة
المالية لشاغلى الوظائف القانونية من مرتبات وعلاوات بجدول مستقل
ونظم استحقاقهم بدلات التفرغ بحكم خاص وناط كعائتهم بجدول مستقل
عن الملطات الرئاسية للجهات التى يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير

هذا النظام الخاص ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الاساس فى تحديد معاملاتهم المالية بحيث ينطبق عليهم أحكامه سواء كانت أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالتشريعات المنظمة لوضع العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ولا يجوز كقاعدة عامة اصدار أحكام هذا النظام الخاص والرجوع الى القانون العام فى كل ما سكت القانون الخاص عن تنظيمه لما فى ذلك من مجافاة صريحة للغرض الذى من اجله وضع القانون الخاص واعمال لأحكام قانون قصد المشرع استبعاد تطبيق أحكامه على هذه الفئة من العاملين ، وترتبا على ما تقدم ولما كان الثابت ان العلوات التشجيعية المقررة بحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هى أثر من آثار تقدير الكفاية الذى يخضع لرقابة وتقدير السلطات الرئاسية فى الجهات المناسبة بأحكام هذا القانون والذى حرص المشرع على استبعادها بالنسبة لشاغلي وظائف الادارات القانونية ومن ثم فانه يتعين استبعاد تطبيق أحكام هذه العلوة على هذه الفئة من العاملين ولا يسوغ القول بان المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد اجازت الرجوع الى أحكام التشريعات السارية فى شأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع انعام مما لم يرد به نص خاص ذلك ان تطبيق هذه التشريعات على العاملين بنظم وظيفة خاصة لا يتم بصورة تلقائية بل لابد ان يكون هذا التطبيق متفقا والنصوص القانونية التى تنظم تلك النظم الخاصة وطبيعة الوظائف التى تحكمها والغاية من تقرير النظام الخاص وهو ما لم يتحقق فى الحالة المروسة اذ ان الثابت وفقا لما تقدم ان هناك تعارضا بين تحقيق استقلال أعضاء الادارات القانونية من ناحية وبين حصولهم على العلوات التشجيعية المقررة وفقا لأحكام التشريعات العامة من ناحية أخرى وهو ما قضت به المحكمة الادارية العليا بجلسته ٢٩/٣/١٩٨٧ فى الطعن رقم ٨٦٢ لسنة

ومن حيث ان هذا الرأى فى محله للأسباب التى بنى عليها وتأخذ بها هذه الجمعية ولا ينان من سلامته فى شىء وأن قيل بأن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل جداول مرتبات الكادرات الخاصة لم يشر الى كادر أعضاء الادارات القانونية ، مما يفيد انه لا يعتبر منها ، ذلك لانه لم يقصد به تحديد الهيئات والفتات التى تخضع لنظم وظيفية خاصة ، وتخرج تبعا لذلك ، وعلى ما نص عليه فى المادة الأولى من كل من القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعاملين المدنيين بالدولة وبالقطاع العام ، من جملة المخاطبين بأحكامهما ومنها حكم المادة ٥٢ من اولهما والمادة ٥٠ من ثانيهما . وما تضمنه القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فى الجداول الملحقه به ، ليس على سبيل الحصر للكادرات الخاصة ، ولم يكن ثم من وجه لادراج أعضاء الادارات القانونية ضمن هؤلاء ، لأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المنظم لشؤونهم الوظيفية استعار جدول المرتبات والدرجات الملحق به من جدول المرتبات والعلوات والدرجات المالية الملحق بالقانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما فجاء مطابقا لهما ، لم يكن ثم من حاجة الى ذلك المعادلة التى اشتمل عليها القانون ٣٣ لسنة ١٩٨٣ . أما احكامه فى مختلف موادها ، فهى فى جملتها وتفصيلها ظاهرة فى تقرير افرادهم بنظام وظيفى خاص متكامل ولا يصح الاضافة اليها بتقرير جواز منح أى منهم تلك العلوة التشجيعية المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لبعدها احكامها الواردة فى هاتين المادتين عن احكام نظامهم الوظيفى الخاص بهم ، اذ تختلف من حيث سلطة تقريرها وشروط منحها ، مما يعتمد أساسا على الاحكام الخاصة بالتقارير السنوية وقواعد تقدير الكفاية ودرجاتها وهى غير ذلك تلك المقررة فى قانون أعضاء الادارات القانونية والجهاز المنوط به ذلك فيه ، كما انه يرتبط جوازا بالحصول على مؤهل أعلى من

لبسائس الحقوق . وهو ما لا يعول عليه فى شأن وظائف هذه الادارات وشروط شغلها وقواعد الترقية من وظيفة الى ما فوفها مما يرتبط اساسا على درجات القيد فى جداول قيد المحامين بنقابتهم التى اعتبر هؤلاء اعضاء فيها بحكم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بالمحاماة .

ومن حيث انه لا حجة كذلك فى الاستشهاد بحكم محكمة النقض فى الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق بجلسته ١٧/١/١٩٨٥ لأن المبدأ الذى قرره مقصور على محله : وهو افادة هؤلاء من أحكام قانون الاصلاح الوظيفى الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة أو المرتبة عليه لتحديد درجاتهم المالية التى يستحقونها من تاريخ تعيينهم حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ التاريخ المحدد فى المادة (٩) منه للعمل بأحكامه التى انعطفت بآثارها الى تاريخ التعيين : لاعادة تسوية حالاتهم اعتبارا منه بمرعاة مؤهلاتهم والدرجات المقررة لها فى حينه : ولم يكن حق موجب لعدم افادتهم منه لمجرد خضوعهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لنظام وظيفى خاص استعار هذه الدرجات ذاتها وابقاهم فيها حتى بعد تاريخ العمل به . لتعلق التسوية باوضاع سابقة عليه أصلا : وانعطافها بآثرها الى تاريخ التعيين ، كما سبق ايضا ، وأحكام محكمة النقض بعد ذلك وقبلما عداه ، تنج الى ما اتجهت اليه الجمعية العمومية وأحكام المحكمة الادارية العليا السالف الاشارة اليهما ومن ذلك حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ ق بجلسته ٢١/٤/١٩٨٥ الذى قرر أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو الاساس فى تنظيم شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام بحيث تطبق عليهم أحكامه سواء كانت أكثر سخاء أو أقل من تلك الواردة بتشريعات العاملين بالقطاع العام وانه لا يجوز اصدار القانون الخاص بذريعة اعمال قاعدة لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص وهو ما من مقتضاه عدم جواز منح علاوات تشجيعية لهؤلاء ، اذ لم يتضمنها القانون الخاص مما مؤداه

استبعاد لها على ما سبق إرادته تفصيلا في فتاوى الجمعية العمومية في هذه المسألة . وغنى عن البيان انه ، كما ورد في حكم محكمة النقص المشار اليه فان ما تصدره لجنة شئون الادارات القانونية في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون مجرد اقتراحات أو آراء ليس لها صفة التشريع ولا يمكن ان تعدل أحكام هذا القانون لأن ذلك لا يكون الا بقانون وهو ما استظهرته اللجنة ذاتها في هذا الخصوص اذا اتجهت على ما تقدم ذكره الى التوسية بتعديل لاجازة منح هذه العلاوة ان كان ثم مقتضى .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان كل ما ذكر لتبرير منح أعضاء الادارات القانونية العلاوة التشجيعية وفقا للبادء (١٥٢) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ غير صحيح ولا تنال في شيء من صحة ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية من عدم جواز منحهم تلك العلاوة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الاوامر الصادرة من مستسقى الحسين الجامعى بسنح أعضاء الادارات القانونية علاوة تشجيعية وفقا للبادء ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تكون مشوبة بعيب عدم المشروعية لمخالفتها للقانون مخالفة جسيمة تنحدر بها الى درجة الانعدام اذ لا يمكن اعتبارها تطبيقا لاي نص في القانون أو مستند اليه فلا تلحقها حصانة ولا يتقيد سحبها ببيعاد ومن ثم الجهاز المركزى للحسابات على حق فيما طلبه من سحبها .
لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية الى عدم جواز منح علاوات تشجيعية لأعضاء الادارات القانونية وعدم تحصن القرارات الادارية الصادرة بمنحهم تلك العلاوات .

(ملف رقم ٨٦/٤/١١٧٧ فى ١١/١١/٩١٩١)

ملحوظة : فى نفس المعنى ٨٦/٤/١١٧٦ فى ٧/١١/١٩٩٠ ،

(٨٦/٤/١٠٨٠ فى ٧/١١/١٩٩٠)

الفصل الثامن عشر

تأديب أعضاء الإدارات القانونية

أولا : لائحة نظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

أحكام التحقيق ونظام التأديب لأعضاء الإدارات القانونية يصدر بها لائحة بقرار من وزير العدل بعد موافقة الجهة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . يجوز أن تتضمن اللائحة بيانا بالمخالفات الغنبة والإدارية التي تقع من مديري الإدارات القانونية وأعضائها والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها - متى ثبت عدم صدور اللائحة فإنه تطبق في شأن أحكام التأديب القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - فيما لم يرد بشأنه نص في القانون المشار اليه يعمل بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام حسب الأحوال وذلك وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في الجهات المنشأ بها إدارات قانونية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية فقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أن تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبي لمديري الإدارات القانونية وأعضائها وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بيانا بالمخالفات الغنبية والإدارية التي تقع من مديري الإدارات القانونية وأعضائها ،

والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها . والثابت أن اللائحة المشار إليها لم تصدر بعد ومن ثم فإن أحكام التحقيق ونظام تأديب أعضاء الإدارات القانونية تطبق في شأنها القواعد الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ (المادتان ٢٢ ، ٢٣) وفيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون يعمل بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال ولذلك بالقواعد والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات والوحدات التابعة لها .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالفه الذكر تنص على أنه : « لا يجوز توقيع أى عقوبة على شاغلي وظائف مدير عام ومدير إدارة قانونية ، إلا بحكم تأديبي ، وفيما عدا عقوبتي الانذار والخصم من المرب ، لا يجوز توقيع أية عقوبة على شاغلي الوظائف الأخرى إلا بحكم تأديبي ومع ذلك يجوز فى جميع الأحوال لرئيس مجلس الإدارة المختص التنبيه كتابة على مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، كما يجوز لمدير الإدارة القانونية المختص التنبيه كتابة على أعضاء الإدارة برعاية حسن أداء واجباتهم . ومفاد هذا النص أن السلطة المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية التى حددتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على مدير عام ومدير الإدارة القانونية هى المحكمة التأديبية المختصة وبالنسبة لأعضاء الإدارة القانونية من شاغلي الوظائف الأخرى فإن الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية المشار إليها فى هذه المادة أيضا هو بصفة عامة للمحكمة التأديبية أيضا فيما عدا عقوبتي الانذار والخصم من المرب فان توقيع أى منهما يكون للسلطة المختصة بالجهة المنشأة بها الإدارة القانونية طالما لم تصدر بعد اللائحة المشار إليها فى المادة ٢١ من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، ومن ثم وفي ضوء هذا الوضع تتحدد هذه السلطة طبقا لقواعد نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقد بينت المادة ٨٢ من هذا القانون الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ومن بينها الخصم من الاجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة ، كما حددت المادة ٨٤ من هذا القانون السلطات المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية فجعلت الاختصاص بتوقيع أى من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ منه لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها معا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمختارين وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقيية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق في الطعن المائل أن الطاعن يشغل الدرجة الثانية وقد صدر القرار المطعون فيه بمجازاته بالانذار وبخصم نصف يوم من راتبه وأن مصدر هذا القرار هو المندوب المفوض لادارة الشركة والذي خول سلطات مجلس الادارة بمقتضى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم يكون قرار الجزاء قد صدر ضد الطاعن ممن يملك اصداره وطبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن مما يتعين معه الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

ومن حيث أنه عما ينهه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يعون على اجراء تحقيق مع الطاعن وأخذ بدفاع الشركة الغير مؤيد بدليل فاته باستمراض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام نبين أن المادة ٨١ من هذا القانون تنص على انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا ومع ذلك يجوز بالنسبة الى جزائي الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ثلاثة أيام والوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق فيها

شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى الجزء . ومفاد هذا النص أن المشرع لم يعف الشركة مطلقا من اجراء الاستجواب أو التحقيق مع العامل اذا نزلت بالعقوبة الموقعة عليه الى الانذار أو الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام وانما اكتفى بأن يكون التحقيق معه شفاهة على أن يثبت مضمونه في المحضر المدعى يحوى الجزء ، هذا واثبات مضمون التحقيق في هذه الحالة يعنى اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب في شأن ثبوت الذنب الادارى قبل العامل باعتبار أن هذا الذنب الادارى هو الذى يكون ركن السبب فى الفرار التأديبي مما يمكن السلطة القضائية من بسط رقابتها القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني . ان المستقر عليه وفقا لقضاء المحكمة الادارية لائنيا أنه اذا خلا القرار التأديبي من أية اشارة تعيد اجراء أى تحقيق ولم تقدم الادارة ما يدل على حصول تحقيق شفهي أو كتابي فان القرار الصادر في هذا الشأن يعتبر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء لتخلف اجراء جوهري يتعلق بتوفير الضمانات اللازمة للاطمئنان الى صحة الوقائع الموجبة للجزاء بما يمكن القضاء من تسليط رقابته على قيامها وعلى مدى سلامة تقدير الادارة لها وبالتالي فانه يبنى على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار التأديبي .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذ لم يضم فى أوراق الطعن المائل ما يفيد أن الشركة المطعون ضدها قبل اصدارها القرار التأديبي رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد أجرت ثمة تحقيق كتابي أو شفهي مع الطاعن بشأن ما هو منسوب اليه ، كما أن الشركة المذكورة لم تقدم ما يفيد أنها قد اعلنت الطاعن لاستجوابه وأنه (الطاعن) قد تقاعس عن حضور التحقيق أو امتنع عن الاجابة أو تمسك بطلب احالة التحقيق الى جهة أخرى ، ومن ثم فانه لا يكون ثمة مجال للتعويل على ما جاء بمذكرة دفاع الشركة

المشار إليها من أنه قد سبق لها أن دعت الطاعن للاستجواب بصدد كل مخالفة يرتكبها إلا أنه كان على مدار أربع سنوات لا يهتم بالرد مما أدى بالشركة أنى انزال حكم القانون ومجازاته بالجزاءين المطعون فيهما وبالتالي يكون القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه وقد صدر غير تحقيق مع الطاعن قد جاء على نحو مخالف للقانون مما يتعين معه الحكم بانقائه واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قائماً على غير سند جديراً بالالغاء •

(طعن ٢٧٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢)

ثانيا : الجزاءات التى يجوز توقيعها على أعضاء ومديرى الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٤٦)

البدء :

حدد المشرع الجزاءات التى يجوز توقيعها على مديرى وأعضاء الإدارة القانونية - تندرج هذه الجزاءات من الإنذار الى العزل من الوظيفة - لا يجوز اعتبار أى قرار أيا كان الأثر المترتب عليه من قبيل الجزاءات التأديبية طالما ان المشرع لم ينص على اعتباره كذلك - لا وجه للاخذ بفكرة الجزاء المقتنع - أساس ذلك - ان العبرة بالجزاءات التى حددها المشرع على سبيل الحصر - عدم الأخذ بفكرة الجزاء المقتنع مؤداه عدم اعتبار النقل سواء المكانى أو النوعى وكذلك التنب أو أى قرار آخر أيا ما كانت الظروف التى لا يست انفاده من قبيل الجزاء التأديبى - نتيجة ذلك : لا يجوز اعتبار التنبيه من الجزاءات التأديبية - التكيف الصحيح للتنبيه انه نوع من ابداء الملاحظات من جانب مصدره بما له من سلطة الإشراف والمتابعة .

الحكمه :

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد نص فى المادة ٢٢ منه على أن :

١ - العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على شاغلى الوظائف
اتقنية الخاصة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هي .

(١) الإنذار .

(٢) اللوم .

(٣) العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع عليهم العقوبات الآتية :

(١) الانذار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما فى السنة

الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة فى المرة الواحدة على خمسة أيام .

(٣) تأجيل موعد العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

(٤) الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .

(٥) الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين .

(٦) الغزل من الوظيفة .

ونص فى المادة ٢٣ منه على أنه « لا يجوز توقيع أية عقوبة على

شعلى وظائف مدير عام ومدير ادارة قانونية الا بحكم تأديبى .

وفى ما عدا عقوبتى الانذار أو الخصم من المرتب ، لا يجوز توقيع أية

عقوبة أخرى على شاغلى الوظائف الأخرى الا بحكم تأديبى .

ومع ذلك يجوز فى جميع الأحوال لرئيس مجلس الادارة المختص

التنبيه كتابة على مديرى وأعضاء الادارات القانونية ، كما يجوز لمدير

الادارة القانونية المختص التنبيه على أعضاء الادارة بمراعاة حسن اداء

واجابهم .

ويبلغ التنبيه الكتابى الى الادارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة

الامامة والى التفتيش الفنى ، ويجوز التظلم من القرار الصادر بالتنبيه الى

اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون ، ويكون قرار اللجنة

بالفصل فى التظلم نهائيا .

ومن حيث أن يبين مما تقدم بأن المشرع قد حدد على سبيل الحصر

فى المادة ٢٢ من هذا القانون الجزاءات التى يجوز توقيعها على مديرى

وأعضاء الادارة القانونية وهذه العقوبات تندرج من الانذار الى الغزل

من الوظيفة ، وقد جاء فى تحديده لهذه العقوبات قاطع الدلالة بما لا يدع

مجالا للاجتهاد فى تكييف أى قرار أيا ما كان الأثر القانونى الذى يترتب

عليه من قبيل العقوبة التأديبية من عدمه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم جواز اعتبار أى قرار أيا كان الأثر الذى يترتب عليه من قبيل الجزاءات التأديبية ما دام أن المشرع لم ينص على اعتباره كذلك . وبالتالي فقد انتهت هذه المحكمة الى عدم اعتبار النقل سواء المكانى أو النوعى وكذلك النذب أو أى قرار آخر أيا ما كانت الظروف التى لا يستتبعها من قبيل اجزاء التأديبى ورفضت الأخذ بفكرة الجزاء المقنع وافامت قضاءها على أصل مؤداه أن العقوبات التأديبية ان هى الا تلك التى حددها المشرع حصرا .

وعلى هذا الوجه ، واذا كان التنبيه لم يرد ضمن العقوبات التى حددها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على سبيل الحصر فى المادة ٢٢ منه ، لذلك فانه لا يجوز اعتباره من قبيل العقوبة التأديبية .

هذا وإذا كانت المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر قد اجازت لرئيس مجلس الادارة التنبيه على مديرى وأعضاء الادارات القانونية ، واجازت لمدير الادارة القانونية التنبيه على أعضائها بمراعاة حسن أداء واجباتهم ، واجازت كذلك لمن وجه اليه التنبيه التظلم منه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ، فان هذا ليس من شأنه اعتبار التنبيه من قبيل الجزاءات التأديبية اذ لو شاء المشرع اعتباره كذلك لنص على ذلك صراحة فى تمدها للعقوبات التأديبية ، واتخاذ مثل هذا القرار من له سلطة اتخاذه وتوجيهه الى الادارة القانونية فى مجموعها حيث يملك رئيس مجلس الادارة ذلك أو توجيهه الى فرد بذاته ، لا يعدو أن يكون من قبيل ابداء الملاحظات من جانب مصدره بما له من سلطة الاشراف والمتابعة دون سبق اجراء التحقيق قبل اتخاذه ، ولو قصد المشرع الى اعتبار التنبيه عقوبة لما اجاز لمن لا يملك أصلا توقيع أى جزاء وهو مدير الادارة القانونية سلطة توقيعه .

ومن حيث أنه لما تقدم ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار التنبيه عقوبة تأديبية لذلك فانه والحالة هذه يكون قد جاء مخالفا للقانون .

واد كان اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعون منوطا بوجود الجزاء التأديبي ، لذلك فان المحكمة التأديبية تكون غير مختصة بنظر هذا الطعن .

(طعن ٣٥٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٩/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

حدد المشرع العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية وهي ١ - الانذار . ٢ - اللوم . ٣ - الغزل - حرص المشرع على ان يحصل لرئيس مجلس الادارة في سبيل تحقيق الانضباط اللازم توافره لسير العمل القانوني ان يقوم بالتنبيه كتابة على مديري واعضاء الادارات القانونية - لا يعتبر التنبيه عقوبة تأديبية فهو مجرد اجراء قانوني قصد به حث اعضاء الادارة القانونية على الالتزام باداء واجبهم الوظيفي دون تهاون - اساس ذلك : رغبة المشرع في التوفيق بين استقلال الادارة القانونية ومسئولية رئيس مجلس الادارة عن حسن سير العمل وحماية اموال الوحدة وتحقيق سيادة القانون - ينفي على السلطات التأديبية مراعاة الجزاءات التي حددها المشرع عملا بمبدأ شرعية العقوبة المنصوص عليه في الدستور والذي ينطبق كذلك على المجال التأديبي .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ناقش الاتهامات السبعة التي نسبتها النيابة الادارية الى الطاعن واتهمت بداءة الى عدم جواز اقامة

الدعوى التأديبية عليه بالنسبة للمخالفات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ، ثم اتهمت الى عدم ثبوت المخالفة الثالثة فى حقه لعدم كفاية التحقيقات فى التوصل الى الصاق المخالفة بالطاعن ، ثم توصلت الى ادانة الطاعن عن المخالفتين الأولى والثانية المنسوبتين اليه وهما الممثلتين فى استعماله السيارة المسلمة له والمملوكة لجهة الادارة فى أغراضه الخاصة مع مخالفة شروط التصريح الممنوح له بقيادتها لأعمال الطوارئ .

ومن حيث أنه من الواضح أن ما أبداه الطاعن من أعذار تمثل فروفا شخصية صارئة تتعلق بالطاعن وعائلته وتدعو الى سرعة انتقاله لهذه الطوارئ الشخصية ولكن هذه الظروف لا تتحول معها السيارة التى استخدمها الى وسيلة انتقال يجوز له استخدامها لشخصه لطوارئ طوفه الخاصة درن الطوارئ المتعلقة بالعمل المرخص له باستخدامها فيها .

ومن حيث أن المحكمة قد بنت ادانتها للطاعن عن هاتين المخالفتين على ما ثبت فى التحقيقات من اعترافه بارتكابها وبعد أن ناقشت ما أبداه من أوجه دفاع فى هذا الشأن فانه لا يكون ثمة وجه للنعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى من خلال ثبوت المخالفين الأولى والثانية فى حق الطاعن الى مجازاته بعقوبة التنبيه .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة ، والوحدات التابعة لها قد نص فى المادة (٢٢) منه على أن « العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على ضاعلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية هى :

١ - الانذار . ٢ - اللوم . ٣ - المزل » .

وقد نص ذات القانون فى المادة (٢٣) منه على أنه « يجوز فى جميع الأحوال لرئيس مجلس الادارة المخضض التنبيه كتابة على مديرى

وأعضاء الإدارات القانونية بمراعاة حسن أداء واجباتهم وبلغ التنبيه الكتابي الى الإدارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة والى إدارة انتفتيش نقنى ويجوز التظلم من القرار الصادر بالتنبيه الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٧) من هذا القانون وبطلان قرار اللجنة بالتظلم فى انظلم نهائيا » •

ومن هذين النصين يبين أن المشرع قد قصر العقوبات التأديبية التى يجوز نوقيعها على شاغلى الوظائف الفنية الخاضعة للنظام التأديبى الخاص بأعضاء الإدارات القانونية من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية فى عقوبات ثلاث حددها على سبيل الحصر هى الانذرا واللوم والعزل •• وقد حرص المشرع على أن يجعل لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة أو الوحدة التابعة لها - فى سبيل تحقيق الانضباط اللازم توافره فى سير وأداء العمل القانونى - أن يقوم بالتنبيه كتابة على مديرى وأعضاء الإدارات القانونية • وهذا التنبيه لا يعتبر عقوبة تأديبية وإنما مجرد اجراء قانونى فصد به حث مديرى وأعضاء الإدارات القانونية على الالتزام بأداء واجبهن الوظيفى فيما يختص به هذه الإدارات دون توان أو تهاون ، وذلك كما هو مستفاد من أحكام مواد هذا القانون وأعماله التنفيذية من تمسك المشرع السوفيق بين المبدأ الأساسى الذى قام عليه استقلال تلك الإدارات فى قانون تنظيمها وأداء واجباتها فى حماية المال العام ورعاية صانح القانون فى الوحدات التى تشابه دون تأثير من السلطات الادارية المختصة وبين مسئولية رئيس مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بصفة عامة عن حسن سير العمل بالوحدة من حيث الانتاج أو الإدارة الاقتصادية أو المالية أو مباشرة الأعمال القانونية اللازمة لحماية أموال الوحدة منها وتحقيق رعاية سيادة القانون •

(ضمن ٣١٠١ لسنة ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

عقوبة اللوم لا يجوز توقيعها الا على شاغلي الوظائف من درجة مدير عام او مديري الادارات القانونية .

المحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها نص في المادة ٢٢ منه على ان العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية هي :

١ - الانذار ٢ - اللوم ٣ - العزل

أما شاغلوا الوظائف الأخرى فيجوز ان توقع عليهم العقوبات الآتية :
١ - الانذار .

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة

٣ - تأجيل وعد الملاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

٤ - الحرمان من الملاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر .

٥ - الحرمان من الترقية لمدة لا تجاوز سنتين .

٦ - العزل من الوظيفة .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان عقوبة اللوم لا يجوز توقيعها الا على شاغل الوظائف من درجة مدير عام او مديري الادارات القانونية ولما كان الثابت ان المطعون ضده عند صدور الحكم المطعون فيه كان يشغل وظيفة محام من الدرجة الثانية وقد حدد القانون العقوبات التي يجوز توقيعها عليه وليس من بينها عقوبة اللوم لذلك فان الحكم المطعون فيه واذ قصى بمجازاته بعقوبة اللوم فانه يكون قد خالف القانون .

(طعن ٢٨٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢١)

ثالثا : حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار
والخصم من المرتب الا بحكم تاديبى

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - حظر المشرع توقيع أى جزاء على مدير عام ومدير الإدارة القانونية الا بحكم تاديبى - حظر توقيع أى عقوبة خلاف الإنذار أو الخصم من المرتب على الأعضاء الآخرين الا بحكم تاديبى - لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد الأعضاء الا بناء على طلب الوزير المختص وبناء على تحقيق تتولاه إدارة التفتيش الفنى بوزارة العدل - لم يشترط المشرع عند توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب على أعضاء الإدارة القانونية من غير المدير العام ومدير الإدارة القانونية أن يكون ذلك بناء على تحقيق يجريه التفتيش الفنى بوزارة العدل - مؤدى ذلك : أنه يكفى الأخذ بالاصول العامة فى التحقيق والتاديب - أساس ذلك أن اللائحة الخاصة بالتحقيق والتاديب لمديرى الإدارات القانونية وأعضائها لم تصدر بعد - .

الحكمة :

ومن حيث أن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف اتفاقا وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ، اذ لم يشر الحكم الى الوقائع التى اعترفت بها الادارة ، ولم يشر الى لحالة الطاعن الى التحقيق بمعرفة النيابة الادارية وهى جهة مختصة ، فالمختص بالتحقيق مع الطاعن فى المخالفات الفنية والادارية المنسوبة اليه هى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من اتفاق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صادف صواب القانون والواقع فيما انتهى اليه من رفض دعوى الطاعن للأسباب السائفة التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة واطمأنت إليها في مقام الرد على أوجه الطعن أنه لا حاجة فيما ذهب اليه الطاعن من عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق معه ، وان اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هي وحدها المختصة بالتحقيق مع أعضاء الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها — شأن الطاعن — لا حاجة في هذا القول ذلك إن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه تنص على أنه تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديرى الادارات القانونية وأعضائها ، وباجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة بصدرها وزير العدل بمد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ويجوز أن تتعين هذه اللائحة بياناً بالمخالفة الفنية والادارية التي تقع من مديرى الادارات القانونية وأعضائها ، والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها ولا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الأحوال الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى .

وتنص المادة (٢٢) منه على أن العقوبات التأديبية التي يجوز توميعها على شاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير ادارة قانونية هي :

- ١ - الانذار . ٢ - اللوم . ٣ - العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع عليهم العقوبات الآتية :

- ١ - الانذار .

- ٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة
• انواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة على خمسة أيام •
- ٣ - تأجيل مواعيد العلاوة الدورية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور •
- ٤ - الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر •
- ٥ - الحرمان من الترقية لمدة لا تتجاوز سنتين •
- ٦ - العزل من الوظيفة •

وتنص المادة (٢٣) من القانون على أنه لا يجوز توقيع أية عقوبة على شاغلي وظائف مدير عام ومدير ادارة قانونية الا بحكم تأديبي •
وفيما عدا عقوبتي الانذار والخصم من المرتب لا يجوز توقيع أية عقوبة أخرى على شاغلي الوظائف الأخرى الا بحكم تأديبي •

ومع ذلك يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الادارة المختص التنبيه كتابة على مديري وأعضاء الادارات القانونية — كما يجوز لمدير الادارة القانونية المختص التنبيه كفاية على أعضاء الادارة بمرعاة حسن أداء واجباتهم •

هذا ولم تصدر بعد اللائحة الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديري الادارات القانونية وأعضائها والمستفاد من هذه النصوص ان المشرع قد نظر توقيع أى جزاء على مدير عام الادارة ومدير الادارة القانونية الا بحكم تأديبي ، كما حظر توقيع أى عقوبة خلاف الانذار أو الخصم من المرتب على الأعضاء الآخرين الا بحكم تأديبي — وفي هذه الحالة لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية ضد الأعضاء الا بناء على طلب الوزير المختص وبناء على تحقيق تتولاه ادارة التفتيش الفني بوزارة العدل •

أما توقيع عقوبة الانذار أو الخصم من المرتب على الأعضاء من غير المدير العام ومدير الادارة القانونية فلم يشترط القانون على الجهة الادارية

عند ازال هاتين العقوبتين ان يكون ذلك بناء على تحقيق يقوم به التفيش
الفنى بوزارة العدل - ومن ثم فانه يكفى فى هذا الشأن - الأخذ
بالأصول العامة فى التحقيق والتأديب حيث لم تصدر بعد اللائحة الخاصة
بالتحقيق والتأديب لمديرى الادارات القانونية وأعضائها فلما ما سلف بيانه
- يكون توقيع هاتين العقوبتين بناء على تحقيق تجريه النيابة الادارية -
شأن انقرار محل الطعن المائل •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الطعن على الحكم المشار
اليه غير قائم على اساس سليم من القانون مما يتعين رفضه •
ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى
الموضوع برفضه •

(طعن ٦٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٦)

رابعاً - ضمانات التأديب لأعضاء ومدير الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

اختلاف الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية - طبيعة النظام الإداري
تتبعكس على النظام التأديبي - النظام الإداري لا يحدد الجريمة التأديبية على النحو
المستقر والتميز في الجريمة الجنائية - أساس ذلك : تعدد وتنوع واجبات
الوظائف وتعدد أساليب العاملين ومخالفة الواجبات وتحقيق الروتة للسلطة
الرئاسية أو المحكمة التأديبية لتقدير صورة ومساحة المخالفة وتقدير
الجزاء المناسب - لا يجوز للسلطة الرئاسية أو القضائية أن تفسى على إجراء
وصف الجزاء ما لم يكن موصوفا صراحة بأنه عقوبة تأديبية بنص القانون -
مجازاة الطاعن بعقوبة التنبيه التي لم ترد بنص القانون - حكم المحكمة
الإدارية العليا بإلغاء الحكم ومجازاته بعقوبة الإنذار المنصوص عليها قانوناً -
لا يعارض بين قضاء المحكمة وقاعدة ألا يفسار الطاعن بطعنه - أساس ذلك :
أن محكمة أول درجة عاقبت المخالف بأخف العقوبات بما أسسته خطأ التنبيه -
ما أجرته المحكمة الإدارية العليا هو تصحيح قانوني لما حكمت به محكمة
أول درجة بمجازاته بأقل الجزاءات المقررة قانوناً وهي الإنذار .

الحكمة :

ومن حيث أن الأصل أن لا عقوبة ولا جريمة إلا بناء على قانون ،
وهذا الأصل الذي نصت عليه المادة (٦٦) من الدستور يشمل المجال
الجنائي وأيضاً المجال التأديبي ، ولطبيعة النظام الإداري التي تتعكس حتماً
على النظام التأديبي بأن هذا النظام لا يحدد الجريمة التأديبية على النحو
المستقر والتميز الذي تحدّد بمقتضاء الجريمة الجنائية وذلك حتى يواجه
النظام التأديبي تعدد وتنوع واجبات الوظائف العامة وتعدد أساليب

العاملين ومخالفة هذه الواجبات واثبات أفعال تعارض مع مقتضياتها ولتحقق المرونة للسلطة التأديبية سواء كانت السلطة الرئاسية أو المحاكمة التأديبية لوزن وتقدير صورة ومساحة المخالفة والجريمة التأديبية التي يتعين أن تدخل أصلا بحسب تكييفها في الوصف العام الذي يحدده المشرع في القانون والذي يحقق الشرعية بالنسبة لكل الأفعال والموازن التي ينطبق عليها ويحقق بالتالي شرعية انجريمه التأديبية - إلا أن النظام التأديبي يتفق مع النظام الجنائي في انهما نظامان عقايان ، ويتعين أن يتحدد بالقانون على وجه الدقة العقوبة في كل منهما بدقة ، ولا تملك سلطة سوى المشرع اساعه الشرعية على عقاب تأديبي ، كما أنه لا يملك سوى القانون تحديد أبة عقوبة جنائية في النظام الجنائي . ومن حيث أن ذلك هو الذي تلزمه بكل دقة أنظمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ويلتزمه المشرع في انقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ آتف الذكر باعتباره نظاما خاصا للمحامين بالإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والتزمنه بدقة وصراحة المادة (١٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة التي نصت على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ومن ثم فان السلطة التأديبية وهى دى سبيل مؤاخذه المتهم عما يشب في حقه من اتهام ينبغي أن تجازيه باحدى العقوبات التأديبية التي حددها المشرع على سبيل الحصر ولا يجوز لهذه السلطة سواء كانت رئاسية أم قضائية أن تضى على اجراء وصف الجزاء ما لم يكن ذلك الاجراء موصوفا صراحة بأنه عقوبة تأديبية بنص القانون والا كان القرار أو الحكم التأديبي مخالفا للقانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب في حيثياته الى أن المحكمة ترى الاكتفاء في مجازاة الطاعن بعقوبة التنبيه فان معنى ذلك أن المحكمة قد انمقد عزمها على الاكتفاء بمجازاة الطاعن بعقوبة تصور الحكم

المطعون فيه أنها أدنى العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على الطاعن قانونا لما ثبت في حقه من مخالفات تأديبية .

ومن حيث أنه وإن كان الحكم الطعن قد أخطأ في تحديد العقوبة التأديبية من بين الجزاءات التي حددها المشرع لأن أدنى العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على الطاعن — باعتباره مدير عام شئون قانونية — هي عقوبة (الانذار) طبقا للمادة (٢٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ ومن ثم فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه خطأ من النص على مجازاة انطاعن بالتنبيه وهو امر يحتمه مبدأ شرعية العقوبة المتعلق بالنظام العام نزولا على سيادة الدستور والقانون مع الحكم بمجازاة الطاعن بعقوبة الانذار أدنى العقوبات المقررة قانونا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أنه لا تعارض بين هذا الذي تنتهي اليه هذه المحكمة وقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه لأن هذه القاعدة تقوم على عدم المساس بالمرکز القانوني للطاعن وفقا لما حدده الحكم المطعون فيه والعبرة في هذا الشأن بالمعاني وليس بالألفاظ وبمراعاة ما هو لا خلاف عليه في الحكم المطعون فيه فإن المحكمة قضت بعقاب الطاعن بأدنى عقوبة مقررة وأسماها الحكم عفوية التنبيه خطأ ومن ثم فإنه يكون ما أجرته هذه المحكمة من تصحيح قانوني لما انتهى اليه الحكم المطعون فيه أمر لا يضار به الطاعن نتيجة لطعنه وفقا للفهم السليم للقانون لأن هذا التصحيح لا ينحدر به مركزه القانوني بحسب حقيقة ما انطوى اليه ذلك الحكم من عقابه بأقل الجزاءات الى مركز اسوأ قانونا من ذلك .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة (١٨٤) مرافعات الا ان هذا الطعن يعفى من الرسوم القضائية بصریح نص المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ٣١٠١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

الضمانات المقررة لمديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى مجال التأديب مقصورة على ما يقع منهم من مخالفات فى أداء أعمالهم الفنية - مؤدى ذلك : انحسار هذه الضمانات عند قيامهم بأعمال الإدارة التنفيذية التى تسند إليهم خارج نطاق العمل الفنى - تختلف هذه الضمانات عن تلك المقررة لرجال القضاء فالضمانات الأخيرة عامة ومطلقة وتجد مصدرها فى الدستور والقوانين المنظمة للهيئات القضائية ككفالة استقلال القاضى فى أداء واجبه حماية للمدالة من التدخل والتأثير فيها بالترغيب أو التهريب - مؤدى ذلك : - أن الحصانة التى يتمتع بها القاضى هى حصانة دائمة دوام ولاية القضاء ولصيقة بصفة القاضى وشخصه سواء فى مجلس القضاء أو خارج مجلس القضاء وسواء فى نطاق الأعمال القضائية أو فى غيرها .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المقام من المتهم الثانى السيد /
أن الحكم المطعون فيه مشوب بخطأ فى الإجراءات ، وفساد فى الاستدلال ، ومخالفة لنقانون . وذلك على النحو الآتى :

١ - فى شأن خطأ الإجراءات ، ذلك أن قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة (٧٩) منه على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة » والواقع أنه لم يتم التحقيق مع الطاعن ولا علم له بما جرى من تحقيقات ، الأمر الذى يفيد بطلان إجراءات محاكمة الطاعن أمام المحكمة التأديبية التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

٢ - فى شأن فساد الاستدلال ، فإن الطاعن كان يعمل فى الفترة من ١٩٧٦/٧/١ حتى ١٩٧٩/٨/٣١ مديراً لمكتب تأمينات الاسماعيلية بجانب

عمله الاصلى كرئيس للشئون القانونية ، وهذا المكتب به أكثر من عشرة اقسام من بينها قسم التأمر الشامل . وأنه وفقا للقرار رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٧٥ يكون للطاعن الاشراف الادارى فقط على المكتب فى حين كان الاشراف الفنى يمس زميله المتهم الأول ، وطالما ان ما وقع من مخالفة كان فى نطاق العمل الفنى فان الطاعن صاحب الاشراف الادارى — لا يسأل عنه .

٣- فى شأن مخالفة القانون ، فان الطاعن رجل قانون ، فهو محام أول بادارة التأمينات الاجتماعية ، وهو الذى اكتشف الخطأ الذى يسأل عنه الآخرون الذين ارتكبوه ولا يسأل عنه الطاعن الذى اكتشفه .

هذا فضلا عن ان نص المادة (٢١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية تجعل للمساءلة التأديبية لاعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة اجراءات خاصة فضلا عن انها لا تجزى ان تقام الدعوى التأديبية قبل هؤلاء الاعضاء الا بناء على طلب الوزير المختص . . وهذه الاجراءات لم تتبع مع الطاعن على نحو تبطل معه اجراءات محاكمته التأديبية المنتهية بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ان النيابة الادارية قد نسبت للطاعن السيد / مدير الشئون القانونية بمكتب التأمينات بالتل الكبير — انه خلال الفترة من ١٩٧٦/٧/١ حتى ١٩٧٩/٨٨/٣١ لم يتحر الدقة فى فحص طلبات المواطنين المستفيدين بالفانوز رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ومطابقتها على المستندات المقدمة اليهم الذى ترتب عليه صرف مبلغ يزيد على ٣٩ الف جنيه دون وجه حق لاصحاب المعاشات .

ومن حيث انه يتعين بداءة تدارس القانون الواجب التطبيق فى مجال مساءلة الطاعن وما اذا كانت قواعد واحكام المسؤولية التأديبية المنظمة

وفما لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، ام قواعد واحكام المسئولية التأديبية المنظمة وفقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ينص فى المادة (٢١) منه على ان تنظم الاحكام الخاصة بالتحقيق والنظام التأديبى لمديرى الادارات القانونية واعضاؤها • وباجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات ، لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون ، ويجوز ان تتضمن هذه اللائحة بيانات بالمخالفات الفنية والادارية التى تقع من مديرى الادارات القانونية واعضاؤها ، والجزاءات المقررة لكل منها والسلطة المختصة بتوقيعها • ولا يجوز ان تقام الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى فى جميع الاحوال الا بناء على تحقيق يتولاه احد اعضاء التفتيش الفنى » •

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان المشرع قد اراد ان يحىى مديرى الادارات القانونية واعضاؤها فى مجال ممارستهم لاعمالهم القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بحيث يمارسون اعمالهم القانونية فى مجال الدعاوى والفتاوى والتحقيقات باستقلال عن الرئاسة الادارية ، لانهم يمارسون من خلال هذه المهام وظيفة رئاسية فى خدمة سيادة القانون بالنسبة لجهة الادارة وهو ما يقضى تمتعهم فى هذا النطاق باستقلالية يحميها المشرع بتنظيم املوب خاص بمساءلتهم يتضمن من الضمانات ما يحىى لهم استقلالهم فى مواجهة جهة الادارة التنفيذية العاملة غير ان هذه الضمانات التى قررها المشرع لمديرى واعضاء الادارات القانونية ان يتمتع بها هؤلاء عند مباشرتهم لمهام اعمالهم القانونية فى مجال

الدعوى والفتاوى والتحقيقات ، فإذا ما اسند الى هؤلاء عمل ادارى خارج اطار انهام القانونية فان هذا الاسناد يكون فى ذاته غير موافق لمقتضيات اصول التنظيم والادارة لانه يربط الجمع بين العمل الرقابى القانونى الذى يباشره أحد رجال الادارات القانونية والذى كان الأساس المستهدف من افرادهم بتنظيم قانونى خاص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبين العمل التنفيذى الذى يسند اليهم على هذا النحو غير السديد الذى يتعارض مع اهداف وغايات هذا القانون وعندئذ لا تسرى على هؤلاء — اما كانت ادارة اسناد مكتب الاعمال التنفيذية الخارجة على اختصاص الادارات القانونية — الاحكام لمنظمة بالتحقيق والنظام التأديبى لاعضاء الادارات القانونية اذ ان ذلك منوط حسب صريح احكام القانون الخاص بهم رقم ٤٧ لسنة ٧٣ باعمال وظائفهم فى الادارات القانونية وحدها ومن ثم ترتفع عن هؤلاء فى مجال العمل التنفيذى المسند اليهم الحصانة المقررة لمديرى واعضاء الادارات القانونية فى مجال مباشرتهم لاعمالهم الفنية من دعوى وفتاوى لعدم تحقق مناطها أو الحكمة المقررة تلك الحصانات الخاصة من اجلها .

ومن حيث انه يعنى عن البيان ان الضمانات التى قررها المشرع لمديرى واعضاء الادارات القانونية تختلف عن الضمانات التى قررها المشرع لرجال القضاء ، اذ ان الضمانات المقررة لمديرى واعضاء الادارات القانونية فى مجال التأديب مصدرها القانون وهى بحسب طبيعة وظائفهم والغاية المرجوة من تقرير هذه الضمانات مقصورة على ما يقع منهم من مخالفات بوصفهم من مديرى واعضاء الادارات القانونية فى أداء اعمالهم الفنية أو غيرها والمربطة بهيئة الادارات ولا تمتد الى ما يقع من هؤلاء بوصفهم من رجال الادارة التنفيذية العمدة اذا ما اسند اليهم عمل من هذا القبيل ، اما الضمانات المقررة لرجال القضاء فانها ضمانات عامة ومطلقة مصدرها الدستور والقوانين المنظمة لهيئات القضائية لكفالة استقلال القاضى فى

أدلة لواجبه في الفصل في المنازعات التي تتولاها المحاكم بصفة خاصة ونحماية شئون العدالة من أى تدخل أو تأثير بالترغيب أو التهيب لشخص انفاضى المنوط به مسئولية الفصل في المنازعات بين المواطنين ولذلك فهي حصانة دائمة دوام ولاية القضاء ولصيقة بصفة القاضي وشخصيته لحماية استقلاله وحرية في الحسم والفصل في القضايا والمنازعات واقامة العدالة سواء في مجلس القضاء أو خارج مجلس القضاء وفى الاعمال القضائية او فى غير ذلك واذا فهو تحوطه هذه الحصانة فى شأن اية مخالفة قد تنسب اليه وذلك ما أكدته صراحة نص المادة (٩٨) من قانون اسلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣ •

ومن حيث ان الثابت بالاوراق ان الطاعن وهو مدير الشئون القانونية بكتب التأمينات الاجتماعية بالتل الكبير قد تولى مباشرة العمل فى ذات انوقت مديرا لهذا المكتب ومن ثم فان الطاعن استنادا لما تقدم يسأل تأديبيا فيما يخص عمله المنوط بوظيفة الادارة القانونية وفقا لاجراءات المسائلة التأديبية المقررة لمديرى واعضاء الادارات القانونية فى حين يسأل تأديبيا فيما يخص عمله الادارى وكمدبر للمكتب وفقا لاجراءات وقواعد المسئولية التأديبية المقررة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن انما وقعت منه خلال عمله كمدبر لمكتب التأمينات الاجتماعية بالتل الكبير وليس خلال عمله كمدبر للشئون اتقانونية بالمكتب المشار اليه وبالتالى فان القاعدة التى تطبق فى شأنه هى وجوب مساءلته وفقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد صدر من هذه الزاوية صحيحا لا مطعن عليه •

ومن حيث انه عما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه من انه قد صدر بإدانة الطاعن رغم انه لم يتم التحقيق معه ولا علم له بما أجرى من تحقیقات ، فان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة (٧٩) منه على انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه . . . الا ان هذا القانون لم ينص على تحديد لمن يتولى اجراء هذا التحقيق ، وترك ذلك للنصوص المنظمة للاختصاص بالتحقيق فى القوانين المختلفة المنظمة لذلك والمبادئ القانونية العامة التى تنظم اجراءات التحقيق بما يكفل بلوغ الحقيقة وتجميع ادلتها الصحيحة وتحقيق دفاع كل متهم .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية ينص فى المادة (١٨) منه على انه فى التبليغات والشكاوى التى يرى احالتها الى النيابة العامة بعد التحقيق لانطوائها على جريمة جنائية وفقا لنص المادة (١٧) من القانون ، يجب على عضو النيابة الادارية المحقق تحديد المسؤولية الادارية المالية وأبنت فيها دون انتظار التصرف النهائى فى الدعوى الجنائية كلما كان ذلك ممكنا . أما التبليغات والشكاوى التى ابلت عنها النيابة العامة دون تحقيق تفسىلى من النيابة الادارية ، فيتم تحديد المسؤولية الادارية والمالية فيها على ضوء ما يسفر عنها تحقيق النيابة العامة .

ومن حيث ان مؤدى ذلك انه يجوز للنيابة الادارية ان تحدد المسؤولية الادارية والمالية للمتهم على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة اذا ما تم تحقيق النيابة العامة بناء على بلاغ أو شكوى قبل اجراء النيابة الادارية تحقيقها .

ومن حيث ان الثابت فى شأن الواقعة المسائلة انه وان لم تسمع اقوال الطاعن امام النيابة الادارية الا انه قد سمعت أقواله ووجه بالاتهام المنسوب

اليه أمام النيابة العامة ، وذلك حسبما هو ثابت بتحقيق النيابة العامة المرفق بالاوراق ، فى صفحة (٨٧) وما بعدها من اوراق التحقيق ، وهو الاساس الذى اسند اليه قرار الاتهام الذى حددت بموجبه مسؤوليته التأديبية بمعرفة انيابة الادارية •

ومن حيث انه عن مدى مسؤولية الطاعن عن المخالفة المنسوبة اليه وهى عدم نحرى الدقة فى فحص طلبات المواطنين المستفيدين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ومطابقتها على المستندات المقدمة الى المكتب ، فانه وان كان الثابت ان قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (٤١٨) لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة الثانية منه على ان تنشأ بكل مكتب نظى للتأمينات الاجتماعية وحدة للتأمين على فئات العاملين المشار اليهم بالمادة اسابقة (أى الخاضعين للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥) ونخضع هذه الوحدة اداريا للاشراف المباشر لمدير المكتب وفنيا لرئيس القسم المناظر بالمنطقة المختصة الا ان هذا النص لا يفيد انتفاء مسؤولية الطاعن وكمدبر التأمينات الاجتماعية - عن الخطأ الذى يقع من موظفى وحدة التأمين على الموظفين الخاضعين للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ لأن هؤلاء الموظفين وان كانوا يخضعون فنيا لاشراف رئيس القسم المناظر لهذه الوحدة على مستوى المنظمة التى تضم عدة مكاتب الا ان هؤلاء الموظفين بتلك الوحدة يخضعون اداريا للاشراف المباشر للطاعن باعتباره مديرا للمكتب الذى يعملون به •

ومن حيث ان الاشراف الادارى هو أهم اختصاصات السلطة الرئاسية يعنى الاشراف الشامل لمختلف عناصر الادارة بمفهومها العلمى وهى التخطيط ، والتنظيم ، والقيادة ، والتنسيق ، والرقابة وذلك فى الحدود التى فدرها القوانين واللوائح لكل مستوى من مستويات السلطة الرئاسية فان مسؤولية الرئيس الادارى لا تقتصر على متابعة حضور الموظفين التابعين له وانصرافهم ، وانما تتسع لتشمل التحقق بصفة فردية وبصفة عامة

ولو بصفة دورية — من حسن اداتهم جميعا لاعمالهم ولعل هذا المفهوم كان مستترا في ذهن الطاعن — باعتباره رجلا قانون — حين رفع مذكرته المؤرخة ١٩٧٩/٨/٢١ الى مدير المنظمة المختص يفيد فيها انه قام بتشكيل لجنة خاصة لبحث ما تم من ربط معاشات بقسم التأمين الشامل اسفر عن كشف عدة مخالفات وكان حريا به ان يقوم بتشكيل اللجنة التي شكلها للقيام بعملها ولو مرة واحدة في كل عام ، ذلك انه لو كان فعل ذلك لتكشفت له المخالفات التي ونمت منذ ١٩٧٦/٧/١ أى قبل تشكيل اللجنة المشار اليها بأكثر من ثلاث سنوات اما وانه قد تقاعس عن اداء هذا الواجب الوظيفي في مراقبة اعمال مرءوسيه وهو ما توجه عليه وظيفته التنفيذية التي يقوم باعبائها بحسب مبادئ الادارة الحسنة فانه يكون بذلك لم يتحر الدقة في فحص طلبات المواطنين المستفيدين بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ على النحو المنسوب اليه في تقرير الاتهام .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى تلك النتيجة فانه يكون قد صدر صحيحا موافقا لصحيح حكم القانون على نحو لا محل معه للطعن عليه الامر الذي يستوجب القضاء برفض الطعن .

ومن حيث ان هذا الطعن مغنى عن الرسوم القضائية وفقا لحكم نص المادة (٩٠) من نظام المدينين بالدولة ، الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك باعتباره الشريعة العامة للوظائف انعاما من جهة ، ولأن الحكم المنطعون فيه من احكام المحاكم التأديبية من جهة أخرى .

(طعن ٣٣٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٧)

الفصل التاسع عشر مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

عدم اعتبار الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع
الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الشركات التابعة لها من حيث التعيين
 والترقية .

الفتوى :

ان الموضوع عوض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٧ فاستعرضت نص المادة الأولى من
مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي قضت بأن
« تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » واستعرضت
كذلك المادة ١٦ من القانون المذكور التي نصت على أن « تعتبر وظائف
مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع
الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة
في التعيين والترقية » . واستعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٣ في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ، وتبين لها أن هيئات القطاع
العام تعتبر بصريح نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من
اشخاص ا قانون العام ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتباشر ذات النشاط
الذي كانت تباشره ، المؤسسات العامة ولكنها ليست خلفا للمؤسسات

العامة بل تعد من المرافق العامة ذات الشخصية المعنوية التي تتوافر لها مقومات الهيئة العامة . بيد أنها لا تعد من الهيئات العامة لعدم خضوعها لحكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة وبذلك يكون المشرع قد اتبع مسلكا جديدا فى انشاء هيئات القطاع العام بعد إلغاء المؤسسات العامة واذا كان الأمر كذلك وكان المشرع فى المادة ١٦ من اتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ اعتبر وظائف مديرى وأعضاء الادارات القانونية فى المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مع الوظائف الفنية بالادارات القانونية فى الوحدات التابعة لها وحدة واحدة فى التعيين والترقية ؛ فان هيئات القطاع العام ولئن كان يتبعها مجموعة من الوحدات الاقتصادية الا انه لا يجوز اعتبار وظائفها القانونية وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالادارات القانونية فى الوحدات التابعة لها لعدم وجود نص صريح يقضى بذلك ولا وجه للقول بأن المشرع لم يدرج هيئات القطاع العام ضمن الجهات المشار اليها فى المادة ١٦ سالفة البيان لعدم وجودها عند العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اذا كان بوسع تدارك ذلك عند تعديل القانون المذكور بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الأمر الذى يؤكد انجاه نية المشرع الى عدم اعتبار الوظائف القانونية بهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالادارات القانونية فى الوحدات التابعة لها .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اعتبار الوظائف القانونية لهيئة القطاع العام وحدة واحدة مع الوظائف الفنية بالادارات القانونية فى الشركات التابعة لها من حيث التعيين والترقية .

قاعدة رقم (٥٣)

البدا :

المعاملون بالادارات القانونية الخاضعون لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يعتبرون من المعاملين بكادر خاص يتعين تبعا لذلك اعمال ما يترتب على ذلك من آثار .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ فاستعرضت اقتاءها بجلستها المعقودة فى ١٧/٤/١٩٨٥ الذى حدد مدلول الكادرين العام والخاص ، كما استعرضت اقتاءها الذى انتهى الى عدم جواز منح أعضاء الادارات القانونية علاوة التشجيعية للامتياز وتلك المقررة لمن يحصل على مؤهل علمى أعلى من الدرجة الجامعية الأولى وكذلك فتواها التى انتهت الى اشتراط الاعلان عن الوظائف الشاغرة بالادارات القانونية وتبين لها ان المادة (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وأن المادة ٢٤ من ذات القانون تنص على أن « يعمل فيما لم يرد فيه نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدينين بالدولة أو القطاع العام على حسب الاحوال » . واستظهرت الجمعية ان المشرع تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام وضمانا لحيدتهم فى أداء أعمالهم وضع تنظيما قانونيا خاصا يحدد المعاملة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين كما خصهم بجدول مستقل للأجور والمرتبات يتفق وتسميات وظائفهم والفرص من هذا

النظام ولم يجز الرجوع الى أحكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة وانقطاع العام إلا فى المسائل التى يتناولها بالتنظيم وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفى المستقل •

ولما كان البادى من استقراء أحكام هذا النظام الوظيفى أنه قد تضمن تحديد المعاملة المالية لشاغلى الوظائف القانونية من مرتبات وسلاوات ونظم استحقاقهم بدل التفرغ بحكم خاص وناط تقدر كمائتهم بجهة مستغلة عن السلطات الرئاسية للجهات التى يعملون بها وذلك تحقيقا للغاية من تقرير هذا النظام الخاص ومن ثم يعتبر هذا النظام هو الأساس فى تحديد معاملتهم المالية وشؤونهم الوظيفية سواء كانت أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالترميزات المنظمة لوضع العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ولا يجوز كقاعدة عامة اهدار أحكام هذا النظام الخاص والرجوع الى القانون العام فى كل ما سكت القانون الخاص عن تنظيمه لما فى ذلك من مفاجأة صريحة للفرض الذى من أجله وضع القانون الخاص واعمال لاحكام قانون قصد المشرع استبعاد تطبيق أحكامه بصمة أصلية على هذه الفئة من العاملين ، وبالتالى فان الرجوع الى احكام القانون العام لا يكون الا فى المسائل التى لم يتناولها القانون الخاص بالتنظيم وفيما لا يتعارض مع طبيعة النظام الوظيفى لهذه الفئة من العاملين •

ولما كان التنظيم الخاص الذى يصد عن طبيعة عمل الوظيفة هو الذى يكشف عن طبيعته الخاصة للكادر فيفرض طبيعته وآثاره على تنظيمها انشائى فان التنظيم الخاص الذى تضمنه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه يدخل فى مدلول الكادر الخاص ويتعين تبعا لذلك اعمال ما يترتب على ذلك من آثار •

لذلك :

اتهمت الجمعية الموسية لقسمى التتوى والتشريع الى تأيد ما سبق
ان انتهت اليه من اعتبار المحامين بالادارات القانونية الخاضعين لاحكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من العاملين بكادر خاص ويتمين تبعا لذلك
اعمال ما ترتب على ذلك من آثار .

(ملف ٨٦/٤/١١٢٤ جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - المشرع تحقيقا منه
لاستقلال اعضاء الادارات القانونية وضمانا لحيدتهم فى اداء اعمالهم افراد
تنظيما قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة اذ عين هذه الوظائف
على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فوق الشروط المقررة للتميين فى
قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان يكون مقيما بجدول
العاملين المشتغلين طبقا للقواعد والمدد الميئة قرين كل وظيفة من الوظائف
الشار اليها فى المادة ١٣ من القانون والتي تختلف من وظيفة الى اخرى
واعتمد فى هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية
طبقا لقانون المحاماة وقرر حسابها ضمن المدة المشترطة للتميين فى هذه
الوظائف - مدة الاشتغال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقابة المحامين
وكذلك مدة القيام بالاعمال القانونية النظرية تؤخذ فى الاعتبار عند التميمين
فى احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ومن ثم فلا وجه لاعادة حسابها
ثانية كمدة خبرة عملية على سند من نص المادة ٢/٢٣ من قانون نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - القول بغير
ذلك من شأنه اضافة مدة سبق اخذها فى الاعتبار عند تعيين الوظيفة التى
يشغلها العامل اضافة الى ان قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة
والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انما ينظم احكاما وظيفية خاصة
لا يجوز معها استدعاء الاحكام التى ترصدها أنظمة التوظيف العامة حين تقدم
تعارض بين الاحكام فى الحالين شأن واقع الحال المعروض .

الفتوى :

ونفيد بان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها ان المادة (١٢) من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، المشار اليه ، تنص على انه « يشترط فيمن يعين فى لحدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان تتوافر فيه لشروط المقررة فى نظام اساملين المدينين بالدولة أو القطاع العام ، حسب الاحوال وان يكون مقيدا بجدول المحامين المستغنين طبقا للقواعد الواردة فى المادة التالية ، وان تتوافر فيه الشروط الأخرى التى تقررها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون » فى حين تنص المادة (١٣) من ذات القانون على انه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالادارات القانونية ان تكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة الميينة قرين كل وظيفة منها على النحو التالى ٠٠٠ وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتميين فى الوظائف الخاضعة لهذا النظام » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع — تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، وضمانا لحيدتهم فى أداء اعمالهم — افرد تنظيميا قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة : اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر ، واشترط فيمن يشغلها — فوق الشروط المقررة للتميين فى قانونى اساملين امدينين بالدولة والقطاع العام — ان يكون مقيدا بجدول المحامين

المشتغلين طبقا للقواعد والمدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المسار إليها في المادة (١٣) والتي تختلف من وظيفة الى أخرى واعتد - في هذا انصدد - بمدة الاشتغال بعمل من الاعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ، وقرر حسابها ضمن المدة المشترطة للتعين في هذه الوظائف •

ولما كانت مدة الاشتغال بالمحاماة محسوبة من تاريخ القيد بنقابة المحامين وكذلك مدة القيام بالاعمال القانونية النظرية تؤخذ ، كما سلف ، في الاعتبار عند التعيين في احدى الوظائف الفنية بالادارات القانونية ، فمن ثم لا وجه لاعادة حسابها ثانية كمدة خبرة عليا على سند من نص المادة ٢٣/٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على انه « كما بضع مجلس الادارة القواعد التي تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة وذلك في الحالات التي يتوافر فيها لشاغل الوظيفة مدة خبرة ترفع من مستوى الأداء » والقول بعير ذلك من شأنه اضافة مدة سبق اخذها في الاعتبار عند تعيين الوظيفة التي يشغلها العامل ، اضافة الى ان قانون الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انما ينتظم احكاما وظيفية خاصة لا يجوز معها استدعاء الاحكام التي ترصدها انظمة التوظيف العامة حين يقوم تعارض بين الاحكام في الحالين شأن واقع الحال المعروض •

وخلصت الجمعية ما تقدم الى عدم جواز حساب مدة الخبرة العملية للسيد / الذي يشغل وظيفة محام ثالث بالادارة القانونية بالشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف ضمن مدة خدمته وما يترتب على ذلك من منحه علاوات تجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة •

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية تقضى القضى والتشريع الى عدم جواز
حساب مدة خبرة عملية للسيد / الذى يشغل وظيفة محام ثالث
بالادارة القانونية بالشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف •
فى نفس المعنى فتوى •

(ملف ٨٦ / ٤ / ٨٦٣ - جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)

(ملف رقم : ١٢٣٢ / ٤ / ٨٦ فى ١٩٩٣ / ١ / ٣)

ادارة محليّة

الفصل الاول : الوحدات المحلية .

اختصاص الوحدات المحلية

- ١ - قواعد توزيع مواد البناء .
- ٢ - انشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم .
- ٣ - ازالة التمدي على املاك الدولة .
- ٤ - تراخيص المحال الصناعية والتجارية وغيرها .
- ٥ - الاشراف على اراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية .
- ٦ - الاراضي التي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات مع الدول التي خضعت اموال وعاباها للحراسة او نتيجة حكم من محكمة القيم .

الفصل الثاني : المحافظ .

- ١ - ما يدخل في اختصاصه وما يخرج عنه .
- ٢ - جواز التفويض في بعض اختصاصاته .

الفصل الثالث : رسوم محلية .

الفصل الرابع : العاملون بالادارة المحلية .

- ١ - ترقية العاملين بالادارة المحلية .
- ٢ - تأديب العاملين بالادارة المحلية .

الفصل الخامس : مسائل متنوعة .

- ١ - الوحدات السكنية الاقتصادية .
- ٢ - طلب الرأى من ادارة الفتوى المختصة .
- ٣ - انتخاب اعضاء المجالس الشعبية المحلية .
- ٤ - عدم اختصاص وحدات الادارة المحلية بالمرافق ذات الطبيعة الخاصة .
- ٥ - انشاء الصناديق الفرعية للاعانات وتشكيل مجالس ادارتها .

الفصل الأول

الوحدات المحلية

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المحافظ له سلطة الوزير المختص بالنسبة الى جميع العاملين في نطاق المحافظة ومنهم العاملون بالرفاق التي نقلت اختصاصاتها للمحليات وكذلك بالنسبة للعاملين بالدواوين العامة لوحدات المحلية ، كما نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المصادق ١ ، ٢ تقضى بأن المحافظ يعتبر السلطة المختصة والوزير المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي وهي الوحدات الموجودة في نطاق المحافظة التي يرأسها .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن النمي على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ اذ رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه على غير ذي صفة فان 'لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلي . معدلا بالقانونين رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ ينص في مادته الأولى على أن « وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية .. » وينص في المادة الرابعة منه على أن « يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها وذلك امام القضاء وفي مواجهة الغير » وينص في المادة ٤٤ منه على إن « يكون لكل مركز رئيس هو رئيس المدينة عاصمة المركز » .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة أن كل وحدة من وحدات الحكم المحلي . وهي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى — تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ويمثلها في المنازعات القضائية رئيسها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن قرار الجزاء الذى طعن فيه امام المحكمه التأديبيه لرئاسة والحكم المحلى ٠ رقم ٣٧١ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٢ ٠ صدر من رئيس مركز ومدينة بنى سويف واذا اختصم المظعون ضدهما رئيس المركز مصدر القرار فان الطعن التأديبى يكون قد رفع على ذى صفة الا أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة (٤) منه على أن « يمثل المحافظة محافظها كمن يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الاخر رئيسها وذلك امام القضاء ونفى مواجهة الغير كما نص المادة ٣٧ من القانون المذكور على أن يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين فى نطاق المحافظة فى الجهات التى تقل اختصاصاتها منها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التى لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية فيما عدا نهيات القضائية والجهات المعاونة لها بما يأتى :

(١) ٠ ٠ ٠ (ب) ٠ ٠ ٠ (ج) ٠ ٠

الاحاله الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبيه فى الحدود المقررة لوزير ٠ ٠ ٠ الخ وفى المادة (٥٥) على أن يكون لكل مدينة رئيس له سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة موازنة المدينة على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ٠ ٠ ٠ الخ كما نص فى المادة (١٤٣) على أن « تسرى فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون الاحكام والقواعد الخاصة بالعاملين المدنيين فى ائدولة على العاملين المدنيين بوحداث الحكم المحلى » ٠

وحيث أنه طبقا لاحكام المواد (٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤) من اللائحة التنفيذية لقانون المذكور فانه تصع كل محافظة هياكل تنظيمية بمراعاة أن يكون لكل

مديرية هيكل مستقل وتضع جداول لوظائف وحدات الحكم المحلى بها وذلك فيما يتعلق بالاقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المحافظ له سلطة الوزير بالنسبة الى جميع العاملين فى نطاق المحافظة ومنهم العاملون بالمرافق التى نقلت اختصاصاتها للمحليات وكذلك بالنسبة للعاملين بالدواوين العامة للوحدات المحلية . ومن حيث أنه طبقا لاحكام المادتين (١ - ٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة فإن المحافظ يعتبر السلطة المختصة والوزير المختص فى مواد هذا القانون بالنسبة لوحدات الحكم المحلى وهى بداهة الوحدات الموجودة فى نطاق لمحافظة التى يرأسها » .

(طعن ٣١٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٨/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٥٦)

المبسطة :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٢ معدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ الوحدة المحلية للقرية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن المدينة - لرئيس الوحدة صلاحيات رئيس المصلحة فى المسائل الادارية والمادية - لا يملك رئيس المدينة سلطة تخوله فرض أو اجبار رئيس القرية على اتخاذ اجراء معين .

التحكمة :

» ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف اواقع والقانون للأدب .باب الآتية :

أولا - كان الطاعن يشغل وظيفة مدير الزراعة المساعد للتقاوى بمحافظة انغريية واختير للعمل بالحكم المحلى فى ١٥/٥/١٩٨١ فعين رئيسا لمركز مدينة سنورس بالقيوم ، ثم نقل فى ١/٤/١٩٨٢ رئيسا لمركز (١٢٢ - ج ٢)

مدينة البدرشين بالجيزة بتاريخ ١٩٨٢/٩/١ نقل لمركز مدينة لمدينة ومدينة أوسيم ، وكان الذعن يقيم باستراحة مدينة البدرشين ، وقام بإحلالها بعد نقله وكان ينزل فى ضيافة أقاربه فى القاهرة وحلوان والجيزة . وقد أشار عليه رئيس المدينة السابق بالإقامة فى الاستراحة المخصصة لرئيس قرية البراجيل والذي يقيم فى مسكنه الخاص بهذه القرية ، وأنه عرض الأمر على سكرتير عام المحافظة فصدر كتابا لمن يمه الامر بخصوص خطوط سير السيارة الحكومية التى تعمل مع الطاعن والاذن بعدم تحرير خطوط سير لها وأن يكون ايواء السيارة بالجراج المالحق بالاستراحة الحكومية بالوحدة المحلية بالبراجيل حيث مقر اقامته . وقد تولى السيد / (المتهم الأول) رئيس قرية البراجيل اعداد الاستراحة بناء على أمر سكرتير عام المحافظة .

وبتاريخ ١٩٨٣/٨/١ نقل الطاعن رئيسا لمركز مدينة الصف ، وفوجيء بتاريخ ١٩٨٣/١١/٦ بسؤاله من مندوب الرقابة الادارية فيما نسب الى رئيس قرية البراجيل من مخالفات خاصة باجراء الترميمات والاصلاحات بالاسنراحه بالمخالفة للتعليمات واللوائح ، وقرر الطاعن فى المحضر بأن هذه الاجراءات تتم بمعرفة المسؤولين عنها وأن الذى قام بالتوقيع على المستخلصات نائب رئيس المركز وأنه لا يعلم أى شئ عن المقايستين الخاصتين بهذا الموضوع .

وعند احالة المخالفات للنياابة الادارية ، قرر الطاعن بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ فى التحقيق ما سبق أن قرره امام الرقابة الادارية ونفى ما حاول المتهم الأول الصاقه به ، وعند سؤاله عن تجهيز الاستراحة بأدوات تخص الادارة الصحية أجاب الطاعن بأن هذه الاصناف كانت عمدة العامل وبعد نقله قام بردها الى الادارة الصحية .

وقد جاء بمذكرة النيابة الادارية بشأن الواقعة أنه « .. ولئن كانت

الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعن قد أصدر تعليقاته كتابة بصرف المبلغ محل التحقيق إلى المتهم رئيس قرية البراجيل ، إلا أن الثابت من أحوال المذكور أنه قد أقام في الامتراحة المخصصة لرئيس قرية البراجيل بعد اعدادها لذلك ، فضلا عن استخدامه فيها الأذوات الخاصة بالوحدة الصحية بالبراجيل والتي صرفت لهذا الغرض بالأذن رقم ٩٩٧٧٥٥ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٢ مما تطمئن معه هذه النيابة إلى أنه كان ضالعا مع باقي المتهمين في الموافقة على ما دار من أعمال تزوير في المستندات وتسهيل استيلاء المتهم على مبالغ المستخلصين رقمي ٧١٥٣/٧١٥٤ في ٣٠/٦/١٩٨٣ مما ترى معه حالته للمحاكمة التأديبية مع توجيه الجهة المختصة بأعمال شئونها نحو تحصيل مقابل الإقامة في مسكن حكومي من المذكور وفقا للقواعد المالية المقررة في هذا الشأن .

وقدم الطاعن حافظة مستندات ومذكرة دفاع امام المحكمة التأديبية أشار فيها إلى التحقيق في القضية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٤ وأنه كان يتعين على المحكمة ضهما ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط . وقد أرضحت النيابة الإدارية في مذكرتها في القضية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٤ جيزة وجبه ارتباطها بالقضية الراهنة لأنها تتعلق بوجود تلاعب بإجراء عمليات وهمية بحساب الخدمات والتنمية بالوحدة المحلية بالبراجيل بعمل مستخلصات وهمية للصرف على تحسين استراحة رئيس مدينة أوسيم .

وجاء بأقوال أن ما سبق أن ادلى به من أقوال في القضية رقم ٢٤٥ لسنة ٨٣ كان مخالفا للحقيقة ونتيجة للضغوط التي تعرض لها من رئيس المدينة الحالي ونائبه .

ويستطرد الطاعن أنه رغم تمسكه بما جاء بمذكرة النيابة الإدارية في القضية رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٨٤ ووجود ارتباط بينها وبين القضية المنظورة فإن المحكمة التأديبية غضت الطرف عن هذا الدفاع وقضت بمجازاته على الوجه الباليق يائه في الحكم المطعون فيه .

ثانياً — ان الحكم المطعون فيه لم يستخلص استخلاصاً سائفاً من
التحقيقات •

فقد أقامت المحكمة فضاءها على ثبوت المخالفات من أقوال المتهم
الثاني • • • و • • • •

واذ كانت المخالفات المنسوبة الى الطاعن تقوم على سببين :
أولهما : انه اسفل سلطة وظيفته في الحصول على منفعة لنفسه
بأن طلب من المتهم الاول اعداد استراحة رئيس قرية البراجيل لتكون سكنا
له دون اتباع الاجراءات القانونية السليمة وسهل له لاستيلاء على لمبلغ
المين في التحقيقات فظير ذلك على النحو المبين بالأوراق •

ثانيهما : انه استولى بدون وجه حق وبغير نية التملك على الأصناف
المدونة بالأذن رقم ٩٩٧٧٥٥ في ٢٤/١٠/١٩٨٢ والمملوكة للادارة المحلية
بأوسيم • • • الخ •

ويتضح من أقوال هؤلاء الشهود أنه لم يتبين للمحكمة أن الطاعن قام
باستغلال وظيفته في الحصول على منفعة لنفسه ، وأنه وفقا لقانون الحكم
المحلي الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ فان الوحدة المحلبة القرية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن المدينة
ولرئيس انوحدة صلاحيات رئيس المصلحة في المسائل الادارية والمالية ،
وبالتالي فلا يملك رئيس المدينة سلطة تخوله فرض أو اجبار رئيس القرية
على اتخاذ اجراء معين ، وأن اعداد الاستراحة كان أمرا استلزمه حسن سير
العمل الذي يقضى بضرورة اقامة الطاعن في المكان الذي يقع فيه مقر عمله ،
كما لا يجوز الاستناد الى احوال أحد المتهمين في الشهادة على المتهم
الآخر •

(طعن ١٥٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١/١٩٩٢)

اختصاصى الوحدات المحلية

١ - قواعد توزيع مواد البناء

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

المواد ١٢ ، ٢٣ ، ٤١ ، ٤٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمادة (٧) من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ - تختص الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها بتقرير احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ووضع قواعد توزيعها .

للحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فانه يبين أن المادة ١٢ من هذا القانون خولت المجلس الشعبى المحلى للمحافظة عدة اختصاصات من بينها اقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير فى كافة المجالات ، كما خولت المادة ٣٣ من القانون المجلس التنفيذى للمحافظة وضع القواعد التى تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية والتنفيذية بالمحافظة كذلك خولت المادة ٤١ من القانون المجلس الشعبى المحلى للمركز الموافقة على القواعد العامة لتنظيم تعامل أجهزة المركز مع الجماهير فى كافة المجالات ، وانطت المادة ٤٦ من القانون بالمجلس التنفيذى للمركز وضع القواعد التى تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية والتنفيذية على مستوى المركز ، كما نصت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن
« نباشر الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية : تقرير
احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ، ووضع قواعد توزيعها ، ومفاد
ما تقدم أن الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها ، تختص بتقرير
احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ووضع قواعد توزيعها •

(طعن ٢١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥)

٢ - انشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لا تعد من المعاهد الأزهرية وبالتالي تخضع في انشائها وإدارتها لأحكام قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

الفتوى :

وفد أعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى انقوى والنشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستعرضت احكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها الذى نصت المادة ٤ منه على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الاسلام ، وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية فى الأزهر وهيئاته ، كما نصت المادة ٨٣ بأن « تلحق بالأزهر المعاهد الأزهرية المذكورة فى اللائحة التنفيذية ، ويجوز ان تنشأ معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الاعلى للأزهر ثم استعرضت نص المادة ٤٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بأن تتبع المعاهد الأزهرية الادارة العامة للمعاهد الأزهرية وهى نوعان :

١ - المعاهد الأزهرية العامة : وهى معاهد التعليم العام وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم العام الثلاثة التى تهدف الى تزويد تلاميذها بالقدرة الكافية من الثقافة الاسلامية والعربية ، والى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى .

٢ - المعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل : (أ) معهد البحوث الإسلامية

ومعهد الديني للطلاب الوافدين لتلقى العلوم الدينية والعربية •

(ب) معاهد القراءات وهي التي تعد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه •

ونصت المادة ٤٦ من ذات اللائحة على أن « تعتبر مدارس تحفيظ

القرآن التابعة للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية الموجودة حالياً ، والتي

تضم مستقبلاً معاهد ابتدائية أزهرية تؤهل للمعاهد الإعدادية للأزهر » •

كما نصت المادة ٤٧ من اللائحة المذكورة على أن « تعامل مدارس

ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التي لم تضم بعد إلى الأزهر معاملة

المعاهد الخاصة إذا استوفت الشروط التي يصدر بها قرار من وزير شؤون

الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبناء

على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية » •

ونصت المادة ٨٩ من اللائحة سائلة الذكر على أن « تحدد انظمة

الملحقة بهذه اللائحة بيان المعاهد الابتدائية والإعدادية والثانوية

بنوعها » • كما نصت المادة ٩٠ من اللائحة المشار إليها على أن « تخضع

المعاهد الخاصة للإشراف ونفسي للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية » •

ونصت المادة ٩٣ من اللائحة آتفة البيان على أنه « لا يجوز فتح

معهد خاص أو التوسع فيه إلا بترخيص سابق » •

وتبينت الجمعية : أن المادة ٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩

باصدار : قانون نظام الحكم المحلي قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة

١٩٨١ كانت تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة

جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في

نطاق اختصاصها وفي حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة مباشرة

جميع الاختصاصات التي تولوها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح

المعمول بها وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقاً

قوميا » ، وقد ألحق تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الى المرافق القومية المرافق ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، كما نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ثم نصت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ فى ٢٥/٧/١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تتولى المحافظة انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الدينية الأزهرية الثانوية • كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهرية الاعدادية والابتدائية وكذلك مكاتب تحفيظ القرآن الكريم •

واستقرت الجمعية فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ واتى انتهت فيها الى أنه لما كانت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر سالف البيان قد بينت على سبيل الحصر أنواع المعاهد الأزهرية بمستوياتها المختلفة العامة والخاصة ، ولم يشمل هذا الحصر فصول أو مكاتب تحفيظ القرآن باعتبارها مقصورة على مجرد تحفيظ القرآن الكريم للراغبين فى ذلك ولا تمنح أية شهادات علمية ، وهى فى ذلك تختلف عن معاهد القراءات الأزهرية المندرجة تحت المعاهد الأزهرية واتى نعتد حفاظ القرآن الكريم لاجادة ادائه والتى اختص المشرع الأزهر الشريف بتنظيمها والاشراف عليها ، ومن ثم تخرج فصول ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم من حيث ادائها والاشراف والموافقة على انشائها عن اختصاص الأزهر الشريف وتدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى ، باعتبار أن المشرع فى قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية قد فاط بها

انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، وبذلك يكون قرار
محافظ الدقهلية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان قد أصاب صحيح
حكم القامور ولا ملعن عليه .

ومن حيث أنه لا يغير من الرأى المتقدم ما نصت عليه المادة ٤ من
قانون إعادة تنظيم الأزهر من أن شيخ الأزهر يعد هو صاحب الرأى فى
كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن الكريم ، باعتبار أن نص
هذه المادة ورد عاما دون أن يسند الى شيخ ازأهر اختصاصات محددة
فى مجال انشاء وإدارة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ، كما أن القول بأن
مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لا يجوز فتحها أو التوسع فيها الا بترخيص
سابق يصدر من الأزهر كما أنها تخضع للإشراف الفنى للإدارة المركزية
للمساجد الأزهرية قياسا على المعاهد الأزهرية الخاصة وذلك وفقا لأحكام
المادتان ٩٠ ، ٩٣ لقانون إعادة تنظيم الأزهر على اعتبار أن مكاتب تحفيظ
القرآن الكريم تعامل وفقا لحكم المادة ٤٧ من هذه اللائحة معاملة للمعاهد
الأزهرية انخاصة هذا القول مردود عليه بأن المقصود بمكاتب تحفيظ
القرآن الكريم الخاصة التى لم تضم بعد الى الأزهر والتى تعامل معاملة
المعاهد الأزهرية الخاصة وفقا لحكم المادة ٤٧ من اللائحة المذكورة هى
تلك التى تؤهل للمعاهد الاعدادية الأزهرية ومن ثم سرى المشرع عليها
الأحكام التى تخضع لها المعهد الأزهرية الخاصة ، وهو ما لا يصدق
على فصول ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم التى عناها قرار محافظ
الدقهية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها مقصورة على مجرد تحفيظ القرآن
الكريم للراغبين فى ذلك ولا تمنح أية شهادات علمية .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى القسوى والتشريع الى تأييد ما
اتتهت اليه بفتواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ من
أز مكاتب تحفيظ القرآن 'كريم لا تعد من المعاهد الأزهرية وبالتانى
تحضع فى انشائها وإدارتها لأحكام قانون الحكم المحلى ولائحته
التفبذية •

(ملف ٣٠١/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

٢ - ازالة التمدي على املاك الدولة

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

الاختصاص المقرر للوزراء المختصين بموجب المادة ٩٧٠ من القانون المدني بإزالة التمدي على املاك الأوقاف الخيرية آل الى وحدات الحكم المحلي بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٩٧٠) من القانون المدني تنص على أنه «لا يجوز تملك الأملاك الخاصة بالدولة ... والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى على هذه الأموال بالتقادم ولا يجوز التمدي على الأموال المشار إليها بالقررة السابقة . وفى حالة حصول التمدي يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا » . ونصت المادة (٢) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ على أن « سولى وحدات الحكم المحلي فى حدود السياسة العامة والخططة العامة للدولة انشاء وإدارة المرافق العامة ... كما تتولى هذه الوحدات فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها .. كما تبين اللائحة ما تبشره كل من المحافظات وباقى الوحدات من الاختصاصات المنصوص عليها فى هذه المادة .. » ونصت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه فى المادة (٢٥) منها على أن « تتولى الوحدات المحلية كل فى حدود اختصاصها بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ما يأتى ... صيانة أموال الأوقاف وحمايتها .. » وعلى ذلك فإن الاختصاص المقرر بموجب المادة (٩٧٠) من القانون المدني

لنوزراء المخصنين بإزالة التعدي على أملاك الأوقاف الخيرية يكون قد
آل الى وحدات الحكم المحلي على الوجه المبين بالقانون رقم ٤٣ سنة
١٩٧٩ المشار اليه ولائحته التنفيذية . ويكون لرئيس مدينة ومركز طنطا
أن يصدر قرارا بإزالة التعدي على بعض أملاك وقف خيرى بعد أن طلبت
ذلك هيئة الأوقاف المصرية — منطقة طنطا — بكتاب مؤرخ ٢٤ من مايو
سنة ١٩٨٢ ، وهو وقف خيرى أنشئ بحجة شرعية مؤرخة ١٤ من ديسمبر
سنة ١٩٠٧ ومودعة بمحكمة طنطا الكلية الشرعية وصادرة من كل من
عبد الحميد العبد وآخر ، وتشمل ٤ س ١٤ ط ١٠ ف بناحية شبرا النملة
وغيرها بمركز طنطا غربية ، ولم يقدم المطعون ضدهم ما يفيد أن المساحة
التي بنوا عليها لا تدخل فى نطاق أملاك الوقف المبينة الحدود والمعالم
بتلك الحجة . وعليه فإن القرار المطعون عليه اذ أزال تعديهم على تلك
المساحة يكون قد صدر من مختص قائما على سببه .

(طعن ٣٠٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٨)

٤ - تراخيص الحال الصناعية والتجارية وغيرها

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

اختصاص الادارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية المقرر بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الحال الصناعية والتجارية وغيرها من الحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - المعدل بالقوانين ارقام ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ و ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ و ١٧٧ لسنة ١٩٨١ - هذا الاختصاص آل الى وحدات الادارة المحلية تنفيذا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية (الحكم المحلى) الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - ليس ثمة ما يحول قانونا من مباشرة المحافظ المختص الاختصاص المقرر بالمادة ١٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

الحكمة :

اختصاص الادارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية واتقرره المقرر بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ قد آل الى وحدات الادارة المحلية تنفيذا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية (الحكم المحلى) الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ وقد نصت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ سنه ١٩٨٢ على أن تتولى وحدات الادارة المحلية (الحكم المحلى) فى نطاق السياسة العامة للدولة اثناء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها وذلك عدا ما يعتبر بقرار رئيس مجلس الوزراء مرفقا قوميا كما نصت المادة (٧) من اللائحة المشار اليها على أن تباشر الوحدات المحلية

الأمر الاتية « تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص الملاهي وانحال العامة والصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والباعة الجائلين » . فعلى ذلك فإن الاختصاص المقرر قانونا للإدارة العامة للرخص التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية يكون قد آت الى وحدات الإدارة المحلية مما لا يكون معه ثمة ما يحول قانونا من أن يباشر المحافظ المختص ، الاختصاص المقرر بالمادة (١٢) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . وبالترتيب على ما تقدم واذا كان البادى أن الأمر قد صدر فى ضوء ما كشفت عنه نتائج تحاليل العينات المأخوذة من المحل من وجود مادة شديدة السمية بها . مستهدفا إيقاف إدارة المحل كليا بقلقه ، فإنه يكون قد صدر ، بحسب الظاهر ، متفقا مع حكم القانون مما لا يكون معه ثمة وجه للاستجابة الى طلب وقف تنفيذه لانتفاء ركن الجدة فى هذا الطلب . واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير هذا اسطر فيكون قد جانب صحيح حكم القانون فى قضائه مما يتعين معه الحكم بالنائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ٣٦٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

٥ - الإشراف على أراضي طرح النهر المقام عليها
منشآت سياحية

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

أراضي طرح النهر التي لم تستغل في الزراعة وأقيم عليها منشآت سياحية لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .
أحقية الوحدة المحطة لمدينة الجيزة في الإشراف على أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة وتحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب الدولة .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى وانتشرع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٨ فاستعرضت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ التي تنص على أن (تسرى أحكام هذا القانون على العقارات الداخلة في ملكية الدولة الخاصة عدا ما يأتي :

١ - الأراضى انتصاء المملوكة للدولة الواقعة فى نطاق كردون المدن والقرى عدا ما يكون لازماً منها لتنفيذ مشروعات الاستصلاح والتعمير والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق ، بعد أخذ رأى مجلس المحافظ المختص) . وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن (تنقسم الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الى ما يأتى :

(أ) الأراضى الزراعية : وهى الأراضى الواقعة داخل الزمام والأراضى المتاخمة الممتدة خارج حد الزمام الى مسافة كيلو مترين التى تكون مزروعة

بالفعل وكذلك أراضي طرح النهر وهى الأراضي الواقعة بين جسرى نهر
النيل وفرعيه التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر
التي ستكون فى مجراه •

(ب) الأراضي البور ٥٥٥٥ (ج) ٥٥٥٥ (كما تنص المادة (١١)
من القانون المذكور على أن (يكون طرح النهر من الاملاك الخاصة للدولة
وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حصر مقدار طرح النهر وأكله فى
كل سنة وذلك بعد عمل المساحة بالاشتراك مع الجهات الادارية ٥٥) •
وكذلك استعرضت المادة (٢٨) من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ التى تنص على أنه (يجوز
للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وفى حدود القواعد
العامه التى يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف فى الأراضي
المعدة لبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة) •
ومفاد ما تقدم ان المشرع وضع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤
تنظيما عاما للتصرف فى الأراضي المملوكة ملكية خاصة والاشراف عليها
عدا تلك التى أخرجها من نطاق تطبيق أحكامه كالأراضي الفضاء المملوكة
للدولة الواقعة فى نطاق المدن والقرى باستثناء ما يكون لازما منها
لمشروعات الاستصلاح والتعمير • وقد قسم المشرع الأراضي الخاضعة
لأحكام هذا القانون الى عدة أنواع من بينها الأراضي الزراعية : وهى
التي تقع داخل الزمام وبعمده لمسافة كيلو مترين والتى تكون مزروعة
بالفعل ، وكذلك أراضي طرح النهر الواقعة بين جسرى نهر النيل وفرعيه
والتي يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التى تتكون فى
مجره • وجميع الأراضي هذا النوع أسند الاشراف عليها والتصرف فيها
كأصل عام - الى وزارة الزراعة (الهيئة العامة للإصلاح الزراعى) •
الا أنه بالنسبة لأراضي طرح النهر التى تستغل فى الزراعة وانما رؤى
استغلالها لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة ، فانها
(م ١٢ - ج ٢)

تخرج من نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بعد أن أصبحت من الأراضي الفضاء وتم البناء عليها ومن ثم ينحصر عن هذه الأراضي التنظيم الموارد في القانون المذكور وتخضع لتنظيم خاص بموجب حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، حيث تتولى وحدات الحكم المحلي الاشراف عليها وادارتها طبقا للقواعد التي يقرها المحافظ المختص للتصرف في الأراضي المصددة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي ، بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء . ومما يؤكد هذا النظر أن اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ قد أوصت بإسناد تبعية أراضي طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية لوحدات الحكم المحلي لتديرها وتحصل مقابل الاتفاغ منها لحساب الدولة .

ولما كانت بعض أراضي طرح النهر الواقعة داخل كردون مدينة الجيزة في الحالة المعروضة — لم تستغل في الزراعة وأقيم عليها منشآت سياحية ، فانها لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويكون للوحدة المحلية لمدينة الجيزة الاشراف عليها وتحصيل مقابل الاتفاغ بها لحساب الدولة وذلك في ضوء القواعد التي يقرها محافظ الجيزة في هذا الخصوص ، وشريطة أن تكون الأراضي المذكورة قد استعملت لأغراض التعمير والسياحة بترخيص من الجهات المختصة .

لذلك :

!تتمى رأى الجمعية انعمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الوحدة المحلية لمدينة الجيزة في الاشراف على أراضي طرح النهر المقام خلبها منشآت سياحية والواقعة داخل كردون هذه المدينة ، وكذا تحصيل مقابل الاتفاغ بها لحساب الدولة ، وذلك بمراعاة القيود سائلة البيان .

(ملف ١١٣/٢/٧ بجلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

٦ - الأراضي التي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات
مع الدول التي خصصت اموال رعاياها للحراسة او نتيجة حكم
من محكمة القيم .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

اختصاص وحدات الادارة المحلية في اطار من القواعد التي صدر بها
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام المتعلقة باملاك الدولة
الخاصة بالتصرف في الاراضي المدة للبناء والاراضي القابلة للاستزراع داخل
زام هذه الوحدات والتي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات الدول
التي خصصت اموال رعاياها للحراسة او نتيجة صدور حكم من محكمة
القيم .

الفتوى :

ن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في الاول من مارس سنة ١٩٩٢ فاستبان بها ان
المادة انراصة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الاحكام المتعلقة
بأمالك الدولة الخاصة تنص على أنه : « تتولى وحدات الادارة المحلية
كل في نطاق اختصاصها ادارة واستغلال والتصرف في الأراضي المدة
لبناء المملوكة لها أو للدونة ، والأراضي القابلة للاستزراع داخل الزام .
ويضم المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي للمحافظة وطبقا للقواعد العامة
التي يقررها مجلس الوزراء قواعد التصرف في هذه الأراضي ٠٠ » وقد
أسند المشرع بمقتضى هذا النص وبعبارات واضحة في معناها لا تبين
تأويل أو تخصيصا للوحدات الادارية المحلية كل في نطاق اختصاصها
التصرف في الأراضي المدة للبناء والأراضي القابلة للاستزراع داخل
الزام المملوكة للدولة أي ما كان سند ملكيتها لهذه الأراضي اذ جاء

حكمه في هذا الصدد جامعا لكل الأراضي المعدة للبناء أو القابلة للاستزراع المملوكة للدولة ومنها بطبيعة الحال ما آل الى الدولة من تلك الأراضي. بموجب اتفاقية دولية طالما أن هذه الاتفاقية لم تتضمن نصوصها اسناد هذا الاختصاص الى جهة أخرى • كما يجرى ذات الحكم أيضا على مثل هذه الأراضي التي يصدر حكم من محكمة القيم والمحكمة العليا للقيم بمصادرتها لصالح الشعب ، كل ذلك طالما أنه لا ينهض تنظيم خاص بسند قانوني صحيح بين يقصى الى غير ذلك • وهو ما لا يستقيم عليه دليل في الحال المعروض •

لذلك :

تتهد الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص وحدات الادارة المحلية في اطار من القواعد التي صدر بها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة بالنصرف في الأراضي المعدة للبناء والأراضي القابلة للاستزراع داخل زمام هذه الوحدات والتي آلت ملكيتها الى الدولة بموجب اتفاقيات مع الدول التي خضعت رعاياها للحراسة - أو نتيجة صدور حكم بالمصادرة من محكمة التقييم •

(فتوى ١٣٢/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

الفصل الثانى

المحافظ

١ - ما يدخل فى اختصاصه وما يخرج عنه .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القرار الصادر من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم للشوارع فى محافظته يشترط سبق موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على تعديل خطوط التنظيم المعتمدة - انما لم تحدث هذه الموافقة السابقة يكون قرار المحافظ تظف عنه ركن جوهرى ، ينحدر بالقرار الى الاندماج .

المحكمة :

ان المادة (١٣) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن « يصدر باعتماد خطوط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص » وتنص المادة الثامنة من مواد إصدار قانون نظام الحكم المحلى على ان يستبدل بعبارة « المجلس المحلى » والمجالس المحلية « أينما وردتا فى القوانين واللوائح » عبارة « المجلس الشعبى المحلى » « والمجالس الشعبية المحلية » فان الاختصاص بتعديل خطوط التنظيم يكون مرده لقرار يصدر فى هذا الشأن من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية فاذا كان ذلك وكات الأوراق خلوا مما يفيد موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية على تعديل خطوط التنظيم المعتمدة فان القرار الصادر من المحافظ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٩ يكون قد تخلف فى شأنه ركن جوهرى لا قيام له بدونه وهو موافقة المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية فانه يكون معيبا بعيب جسيم ينحدر به الى درجة الاندماج .

(طعن ١٨٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١/٣١)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

اصدار اللوائح المنفذة لقانون تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر يخرج عن اختصاص المحافظ - حدد الشرع على سبيل الحصر الجهات التى تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية او من يفوضه فى ذلك او من يعينه القانون لاصدارها بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقع عمله اللاتى مخالفا لنص الدستور - متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصداره - المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اختصاص وزير الاسكان بعد احكام الباب الاول كلها او بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة - مؤدى ذلك عدم مشروعية قرار المحافظ بعد سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر لدخول ذلك فى اختصاص وزير الاسكان والتعمير .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون اذ اغفل الفصل فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه على وجه الاستعجال كما لم تعرض الدعوى على هيئة مفوضى الدونة . قبل الحكم بعدم قبولها شكلا وان القرار المطعون فيه صدر معدوما لا اثر له لانعدام سلطة وصفه المحافظ فى اصداره وان الطعن على هذا القرار لا يتغبد بمعياد وان القرار الجمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ لم يصدر بناء على تفويض شرعى من مجلس الشعب وليس له قوة القانون ولا تقوى . كلاًفة - على تعديل حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد

الجهة المختصة وزير الاسكان — بد نطاق هذا القانون الى القرى التى لم يكن يشملها ومنها قرية فيديسين بمحافظة الفيوم •

ومن حيث إنه فى مدى سلطة المحكمة عند بحث الشق المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى فان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفائه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنبؤ قد يعذر بداركها ومفاد ذلك ان الخصومة القضائية تنعقد فى الدعوى بشقها المستعجل والموضوعى برفعها الى المحكمة وان الفصل فى طلب المدعى وقف تنفيذ القرار محل الطعن يتضمن فيما سبق بحث ما اذا كانت المحكمة مختصة قانونا بنظر الدعوى بشقيها ومدى توافر شروط قبول الدعوى شكلا ونظرا لدواعى الاستعجال فى هذا الطلب فانه لا يترتب على المحكمة وهى بصدد الفصل فيه ان تتجاوز عن طلب تحضيره لدى هيئة مفوضى الدولة أو تقديم رأى مسبب فيه لما يترتب عليه من استقالة امد الفصل فى هذا الشق العاجل فتضيق المصلحة من تقريره كاستثناء على خلاف الأصل •

ومن حيث أنه عما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد القانونى استنادا الى ان قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ قد صدر من سلطة مختصة وفى حدود القانون ولا يلحقه أى عيب أو انعدام ، فان المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسته ٦ من يونيه سنة ١٩٨٧ فى القضية رقم ٩ لسنة ٨ قضائية دستورية بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ استنادا الى ان نص المادة ١٤٤ من الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التى تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من

بموضه فى ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها بحيث يمتنع على من عداهم مدرسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقع عليه اللائحى مخالفا لنص الدستور كما انه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصداره ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ نص على أنه يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعير مد نطاق سريان أحكام الباب الأول منه . كلها أو بعضها على اقتراح المجلس المحلى للحافظة وطبقا لهذا النص وأعماله للمادة ١٤٤ من الدستور يكون وزير الاسكان والتعير هو المختص دون غيره باصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويكون قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ تنص على مد نطاق وسريان مواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى قرية فيديين بمحافظة الفيوم قد صدر مشوبا بعيب دستورى لصدوره من سلطه غير مختصة باصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٢٤ من الدستور ، ولما كانت الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية الملها بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ وباعتباره لائحة تنفيذية فانه يأتى فى مجال تدرج القواعد الثانوية فى مرتبة ادنى من القانون العادى وتكون مخالفته للدستور وهو القانون الاسمى والأعلى من النوائين العادية مما يصمه بعيب جسيم يترتب عليه الانعدام ولا تلحقه حصانة قانونية بمعنى مواعيد الطعن بالالغاء على القرارات الادارية المشوبة بعيب عدم الاختصاص واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه بتعين الحكم بالغائه وقبول الدعوى شكلا .

ومن حيث ان قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ وان صدر

بجيب جسيم يصل به الى الانعدام الا ان هذا القرار كلائحة تنفيذية تفسن حكما عاما بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الى قرية فيديمين وبمس مراكز قانونية متعددة منها المركز القانوني للطاعن كسؤجر كما انه يأتى فى مرتبة اعلى من القرارات التنفيذية الصادرة تطبيقا له مسا تؤكد وجود مصلحة قانونية وعملية للطاعن فى الغاء هذا القرار واعلان ذلك بحكم له حجية فى دعواه سالفة الذكر دون الاكتفاء بتقرير انتهاء الخصومة خاصة وان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٨٧٩ تنص بان يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تعليقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، ومما يعنى عدم المساس باختصاص محاكم مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية غير المشروعة (لعدم دستورتها) خلال الفترة من تاريخ صدورها حتى تاريخ انحكم بعدم دستورتها وما يترتب عليها من اثار .

وحيث ان اقرار محل الطعن صدر بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وعمل به من هذا التاريخ وحكم بعدم دستوريته بتاريخ ٦ من يوية ١٩٨٧ (دون الغائه) ونكشف بذلك عدم مشروعيته من تاريخ صدره فمن ثم ينعين الحكم بالغائه وما يترتب عليه من اثار والزام محافظة القيرم بصفته بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٥٧٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ - المادة الاولى مبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - انشاء القرى وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغائها يكون بقرار من المحافظ بنسأ على اقتراح المجلس المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة - اذا كان قرار

انشاء القرية الجديدة لم يتم في الواقع وان كان قد استكمل قانونا ،
وصدر بالفعل من مختص باصداره ، الا ان الادارة ولقد استبان لها ان ثمة
محاذير امنية تترتب عن اخراجه الى حيز الوجود المادي ، وانطلاقا من واجبها
في حماية المصلحة العامة ولما قد ينطوي عليه تنفيذ القرار من تأثير
مباشر ، في ضوء ما تباشره وحدات الحكم المحلي من اختصاصات على مدى
تسيير المرافق العامة وضمان سلامتها وانتظامها قدرت لذلك ان الامر يقتضي
الابقاء على الوضع الحالي للقرية وعدم فصل جزء منها وانشاء قرية جديدة ،
لان قرارها هذا جاء سليما قائما على اسبابه التي تهدف الى تحقيق
الصالح العام — لا يكون لاحد وجهه في التمسك بضرورة انشاء القرية
الجديدة للاعتبارات التي اوردها والتي يتعلق تحقيقها بتصميم اختصاص
جهة الادارة في انشاء وحدات الحكم المحلي ، والتي استبان انها لم تخرج
في مباشرتها على حكم القانون واستهدفت فعلا تحقيق الصالح العام .

الحكمة :

ومن حيث ان مبني الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فقد أغفل الحكم تناول الموقف السلبي
لجهة الادارة من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار رقم ٣٩٦ لسنة
١٩٨٣ وفضلا عن ذلك فقد تبني الحكم ما ذهبت اليه الادارة من تبريرات
لعدم تنفيذ القرار ولم يراعي هذه الأسباب ومدى صحتها الامر الذي
يعيب الحكم بالقصور ، وأخطأ الحكم في تأويل القانون ذلك ان انقرار
رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ لم يأخذ الشكل القانوني لاصداره اذ ان الاقتراح
المقدم من سكرتير عام المحافظة بالغاء انشاء قرية منشأة السلام قدم ممن
لا يملكه قانونا فضلا عن ان اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي المحلي
للمحافظة تختص فيما بين ادوار الانعقاد المادي بحالات الضرورة وليس
في الاقتراح المذكور ما يدعو الى المجلة وكان يتعين عرضه على المجلس ،
وان قرار اللجنة الدائمة لم يعرض على المجلس طبقا للقانون في اول اجتماع
له ، وان انقرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ صدر مفتقدا ركن المصلحة العامة .

ومن حيث ان المادة الأولى من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على ان « وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والأحياء و لقرى • ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية — ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغاؤها على النحو التالى :

(أ) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية — ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة •

(ب) المراكز والمدن والأحياء : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة •

(ج) القرى : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة •

• • • • •

وبين من هذا النص ان انشاء القرى وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغاؤها يكون بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وقد تم اتخاذ هذه الاجراءات وصدر قرار محافظ الجيزة رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ بانشاء قرية مستقلة قائمة بذاتها تسمى قرية منشأة السلام وذلك بفصل قرية البرغوتى البحرى عن زمام قرية البرغوتى مركز العياط. ونصت المادة الثالثة من القرار على تنفيذه اعتبارا من أول يناير ١٩٨٤ ، ولم يتم تنفيذ هذا القرار فعلا وحتى صدر قرار محافظ الجيزة رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٢٤ من سبتمبر ١٩٨٤ بالغاء القرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ وذلك استنادا الى تقرير من ادارة البحث الجنائى وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة •

ومن حيث ان القرارات التى تصدر من الادارة بشأن واحدة الحكم المحلى وان كانت فى التفسير والتكييف السليم قرارات ادارية تخضع

لرعاية القضاء الادارى ، الا ان الادارة وهى بسبيل اصدارها تتمتع فى هذا المجال بسلطة تقديرية تستهدف تحقيق المصلحة العامة ولا يحدها سوى عيب الانحراف أو اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه فى محض الطعن المائل فان المشرع وان كان بالنسبة لانشاء القرى أو الغائها قد رسم وحدد ما يتبع فى هذ الصدد من اجراءات بدأ باقتراح من المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة و انتهاء بصدر القرار من المحافظ المختص . فان البحث فى مدى تحقق تلك الاجراءات الشكلية السابقة على صدور القرار يتعين ان يجرى فى ضوء ما يبين ويستخلصه القضاء الادارى من ظروف الحال ومدى تحقق المصلحة العامة من عدمه . فاذا كان الثابت ان قرار انشاء القرية الجديدة لم يتم فى الواقع وان كان قد استكمل قانونه وصدر بالفعل من مختص باصداره ، الا ان الادارة وقد استبان لها ان ثمة محاذير أمنية تترض اخراجه الى حيز الوجود المادى ، وانطلاقا من واجبها فى حماية المصلحة العامة ولما قد ينطوى عليه تنفيذ القرار من تاثير مباشر ، فى ضوء ما تبشره وحدات الحكم المحلى من اختصاصات ، على مدى تسيير المرافق العامة وضمان سلامتها وانتظامها قدرت لذلك أن الأمر يقتضى الابقاء على الوضع الحالى لقرية البرغوى وعدم فصل جزء منها وانشاء قرية جديدة ، فان قرارها هذا وفى ضوء ما استبان من الأوراق قد جاء سليما قائما على أسبابه التى تهدف الى تحقيق الصالح العام ولا يكون للطاعين وجه فى التمسك بضرورة انشاء القرية الجديدة للاعتبارات التى أوردوها والتى يتعلق تحقيقها بصميم اختصاص جهة الادارة فى انشاء وحدات الحكم المحلى والتى استبان أنها لم تخرج فى مباشرها على حكم القانون واستهدفت فعلا تحقيق الصالح العام . فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليما ولا مطن عليه .

ومن حيث أنه لا وجه لما أثاره الطاعنون من أن القرار رقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٤ لم تتبع بشأنه الاجراءات التي اتبعت في شأن القرار رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٣ بفصل القرّتين ، ذلك أن اقتراح المجلس الشعبي المحلي لمركز لحياط كان بلا شك امام السلطات المختصة وهي بصدد اتخاذ القرار الجديد وليس ثمة ما يلزم باعادة عرض الأمر على المجلس المحلي المذكور ورأيه قائم ومعلوم ، ولا وجه كذلك لما أثاره الطاعنون من ان اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة لا تختص ببحث الموضوع وأن قرارها لم يعرض على المجلس المذكور في أول اجتماع له ذلك أن الثابت من الأوراق ان اللجنة الدائمة اتخذت قرارها بجلسة ٨٣/١٠/١٥ في غياب المجلس بعدم الموافقة على الفصل وعرضت قراراتها على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في دور الانعقاد الأول بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٣ وقرر التصديق عليها وعلى ذلك فان المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يكون قد وافق على عدم فصل القرّتين .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى يكون قد أصاب وجه الحق وصدر سليما متفقا وأحكام القانون .

(ضمن ١٧٨٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

يجوز للمحافظ المختص في حدود من المادة ٢٧ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وفيما لا يخل بالاختصاصات الأخرى المسندة الى الوزراء الأمر بالاستيلاء المؤقت في الأحوال الطارئة أو المستعجلة على المقارنات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو

غيرها والتي يتعين المبادرة الى مواجهتها - ذلك خشية استفحال نتائجها وفقدان التحكم فى آثارها - ذلك وفقا للشروط والاوضاع المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى .
والتشريع بجلستها المنعقدة فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المدد (١٤) من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة تنص على أن « يكون للجهة الطالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التى تقرر نزعها للمنفعة العامة وذلك بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه » ينشر فى الجريدة الرسمية ويشمل بياناً اجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الاشارة الى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة ٠٠٠ ويترتب على نشر قرار الاستيلاء اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة ويكون لذى الشأن الحق فى تعويض مقابل عدم الانتفاع بالعقار من تاريخ الاستيلاء الفعلى الى حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ٠٠٠ وأن المادة (١٥) من ذات القانون تنص على: أن « للوزير المختص بناء على طلب الجهة المختصة فى حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء ، وسائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبى الجهة المختصة من اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها دون حاجة لاتخاذ اجراءات أخرى .

واستظهرت الجمعية مما تقدم جميعا أن المشرع ، حرصا منه على اقامة التوازن بين صون الملكية الخاصة وتنفيذ مشروعات المنفعة العامة ، نظم الاستيلاء المؤقت على العقارات فأجاز له عن العقارات التى تقرر لزومها

للمنفعة العامة ، بطريق التنفيذ المباشر بموجب قرار من رئيس الجمهورية — أو من يفوضه في ذلك — بنية أن ينأى بالمصالح العامة عن انتظار المواعيد التي حددها القانون لاجراء قتل الملكية للمنفعة العامة وحتى يتسنى تنفيذ وتشغيل المشروعات ذات النفع العام في المواعيد المقررة لها لتؤتي في الحين ثمارها المرجوة . مع تعويض الملاك مقابل حرمانهم من الانفايع بمقاراتهم من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها الى حين استثناء التعويضات المستحقة عنها حيث ينتهى بذلك الاستيلاء المؤقت الواقع على العقار كاجراء من اجراءات التنفيذ المباشر باستقرار حيازته وملكيته للمنفعة العامة . ومن ناحية أجاز المشرع للوزير المختص — بناء على طلب من الجهة المختصة — الاستيلاء على العقارات بصفة مؤقتة لدرء خطر داهم كحصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء أو حدوث زلزال وذلك لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها . وهى أسباب يجمعها أصل واحد هو الحالة الطارئة أو المستعجلة التي يعمين المبادرة الى مواجهتها خشية استفحال نتائجها وفقدان التحكم في آثارها . ومن ثم فان سلطة الوزير المختص في الاستيلاء على العقارات تقتصر على الاستيلاء المؤقت في الأحوال الطارئة أو المستعجلة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو نحوها ، بدون خلط بينها وبين حالات الاستيلاء المؤقت على العقار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك ، في ظل من أحكام المادة ١٤ آتفة البيان .

ومن حيث ان المادة (٢٦) من قانون الادارة المحلية المشار اليه تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية بالمحافظة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الخدمات والانتاج في نطاق المحافظة . ويكون مسئولاً عن كفالة الأمن الغذائي ورفع كفاءة الانتاج الزراعى والصناعى والنهوض به ، وله أن يتخذ كافة الاجراءات الكفيلة

بتحقيق ذلك فى حدود القوانين واللوائح • كما يكون مسئولاً عن الأمن والاخلاق والقيم العامة بالمحافظة • « وتنص المادة (٢٧) على أن « بولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الادارة المحلية وفقاً لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الاجهزة والمرافق المحلية • • • » كما تنص المادة (٢٩ مكرراً) من ذات القانون على أن « يكون المحافظ مسؤولاً امام رئيس مجلس الوزراء عن مباشرته لاختصاصاته المنصوص عليها فى هذا القانون • • • » •

ومن حيث ان مفاد ما تقدم أن المشرع ناط بالمحافظ - فى دائرة محافظته - اختصاصات واسعة ، وخوله - فى سبيل الاضطلاع بها وبالنسبة الى جميع المرافق التى تدخل فى اختصاص وحدات الادارة المحلية - سلطه تنفيذية كاملة تكفل له اتخاذ جميع القرارات على مستوى الاقليم دون الرجوع الى السلطة المركزية بالعاصمة ، فنقل اليه السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح وجعله رئيساً لجميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص محافظته ، وأقام مسئوليته امام رئيس مجلس الوزراء عن مباشرته لاختصاصاته فى مناحى الأنشطة المختلفة التى تزاولها المحافظة •

ومن حيث ان طبيعة الأحوال الطارئة أو المستعجلة التى يقتضى لها الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه فى المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ سالف البيان من حصول غرق أو قطع جسر أو تشق بىء تمنى التصدى لها بسلطات تنفيذية تستوجب اتخاذ اجراء عاجل يتأبى الرجوع الى الادارة المركزية لاستصدار قرارات بالاستيلاء المؤقت على المقارنات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية فى شئون تتصل بمرافق محلية.

مما آت الاختصاص فيها الى الادارة المحلية بمقتضى المادة (٢٧) من قانون الادارة المحلية أنه البيان التي اوردت حكما عاما قاطعا فى دلالة على دخول الاختصاصات والسلطات التنفيذية المقررة للوزراء فى نطاق اختصاص المحافظين ، ومن ثم وفى ظل كل أحكامها يتولى كل محافظ - فى نطاق محافظته - الاختصاص المعقود للوزير المختص بالمادة (١٥) .
بالفة البيان ، دون مساس بالاختصاصات المنبثقة للوزراء بصريح نك المادة فى شئون المرافق التى لم ينقل الاختصاص فيها الى الادارة المحلية وما فنت من صميم الاختصاص الثابت للوزراء الذى لم يجد سبيله بعد الى لايولة للادارة المحلية .

لذلك :

اتنت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للمحافظ المختص فى حدود من المادة ٢٧ من قانون الادارة المحلية الصادر بانقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وفيما لا يخل بالاختصاصات الأخرى المسندة الى الوزراء ، الأمر بالاستيلاء المؤقت فى الأحوال الطارئة أو المستعجلة على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها وذلك وفق الشروط والاوضاع المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

(ملف رقم ١٠٠/١/٧٧ فى ١٩٩٣/١١/١)

٢ - جواز التفويض فى بعض اختصاصاته

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

يجوز للمحافظ تفويض بعض اختصاصاته المقررة بقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية الى سكرتير المحافظة ورؤساء المصالح والمراكز والمدن والاحياء .

التسوى :

جواز تفويض المحافظ بعض اختصاصاته المقررة بقانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الى سكرتير عام المحافظة ورؤساء المصالح والمراكز والمدن والاحياء - ينبى أن يحدد فرار التفويض السلطات والاختصاصات المفوضة بصيغة لا تحتمل التأويل أو التفسير ولا تترك مجالا لعمال التقدير - أساس ذلك : القاعدة التى أخذ بها الفقه واستقر عليها القضاء بانه اذا ما نيط بسلطة من السلطات الادارية اختصاص معين بمقتضى المبادئ الدستورية أو القوانين أو اللوائح فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه سلطة أو حجة أخرى لأن مباشرة الاختصاص عندئذ يكون واجبا قانونيا عليها وليس حقا لها يجوز أن نعهد به لسواها الا انه يجوز التفويض استثناء اذا تضمن القانون نصا يأذن به وفى هذه الحالة ينبى أن يكون قرار التفويض محددا بموضوعات معينة بحيث لا يفرط به صاحب السلطة فى جميع الاختصاصات التى منحه القانون اياها تطبيقا لقاعدة ان الاختصاص يمارس ولا يتأزل عنه « نص المادة ٣١ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ اذت للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته

واختصاصاته — لا تشرب عليه ان عهد ببعض اختصاصاته وسلطاته المخصوص عليها في قانون الادارة المحلية أو غيره من القوانين الى الاشخاص الذبن عينهم النص — لا محل للقول بتقييد الاذن وقصره على الاختصاصات والسلطات النابعة من قانون الادارة المحلية اذ جاء النص المشار اليه عاما ومطلقا في اباحة التفويض فالعام كأصل مقرر يؤخذ على عموميه والمطلق بجري على اطلاقه طالما لم يرد نص خاص يقيده منه ويحد من اطلاقه — يجب أن يأني قرار التفويض واضحا ومحددا بحيث لا يترك للسلطة المفوضة مجالا للتقدير عند اعمال الاختصاصات المفوضة اليها على مثل الحالة المعروضة .

(ملف رقم : ١/٥٤ / ٣٠٩ جلسة ١٩٩٢ / ٥ / ٣٢)

الفصل الثالث رسوم مطية

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

مناط فرض الرسوم الواردة بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٧٦/٢٢١ هو أن تشار الجهات المشار إليها فيه والواقعة في دائرة كل وحدة مطية نشاطا تجاريا أو صناعيا مما يهدف إلى تحقيق أرباح تجارية وصناعية ، لا يكفي ممارسة النشاط في ذاته إذا لم يكن الهدف منه تحقيق تلك الأرباح - إذا كان الهدف من النشاط تقديم خدمات اجتماعية وثقافية أو غذائية فلا يسوغ في هذه الحالة فرض رسوم مطية عليه - تعطيل أحكام القرار المشار إليه بالنسبة للهيئات العامة التي لا تهدف أساسا لتحقيق الربح وليس من طبيعة نشاطها مثل هذا الربح .

الفتوى :

وفد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من ديسمبر ١٩٨٦ ، فاستعرضت القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حيث تنص المادة الرابعة من مواد إداره على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة في القانون المرافق ولا يجوز زيادة الرسوم المشار إليها بما يتجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها في القرار المشار إليه » . وتنص المادة (١٢) من هذا القانون على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق

والاعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ويختص في اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبراعة القوانين واللوائح بما يأتي :

• • • • •

٦ - اقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلي .

٧ - فرض الرسوم ذات الطابع المحلي - وفقا لاحكام هذا القانون -
و تعديلها أو تقصير اجل سريانها والاعفاء منها أو الغاؤها بعد موافقة مجلس
انوزراء » • وتنص المادة (٥١) من ذات القانون على أن « تشمل موارد
المدينة ما يأتي : ••••• (سادسا) الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي
المحلي للمدينة في نطاقه في حدود القوانين واللوائح على ما يأتي :

٩ - استهلاك المياه والتيار الكهربائي والغاز في حدود ١/١ من قيمة
الاستهلاك اذا لم يتولى المجلس استغلال هذه المرافق بنفسه » •
كما استعرضت الجمعية العمومية قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩
لسنة ١٩٧١ حيث نصت المادة الاولى منه على أن « تفرض الرسوم
المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجدول المرفقة
أو اتباع القواعد الواردة بها التي تتفق وظروفها المحلية السائدة بدرة
اختصاصه ••• » •

ونضمن الجدول الثاني من هذا القرار فرض رسوم محلية على الاندية
والروابط والاتحادات والهيئات الخاصة وفقا للفئات الواردة بالقرار •
كما نضمن الجدول الثالث (المجموعة الثالثة) من ذات القرار فرض
رسوم محنية على المخازن • في حين تضمنت المجموعة الاولى من هذا
الجدول فرض رسم محلي بواقع ٠٠٩ر عن الكيلوات من انتاج الكهرباء
بحملها المنتج •

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦
بإنشاء هيئة كهرباء مصر حيث تنص المادة (١) منه على أن تنشأ هيئة

عامة تسمى هيئة كهرباء مصر تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الكهرباء ويكون مركزها مدينة القاهرة وتخضع هذه الهيئة للاحكام الواردة فى هذا القانون » • وتنص المادة (٢) من هذا القانون على أن « تختص الهيئة دون غيرها بما يلى (أ) • • • • • (ب) ادارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها وتنظيم حركة الاحمال على الشبكات الرئيسية فى انحاء الجمهورية •

(ج) توزيع القوى الكهربائية وبيعها فى انحاء الجمهورية » • وتنص المادة (٩) من ذات القانون على أن « يعفى ما تستورده الهيئة من الادوات والاجزة والمواد اللازمة لمشروعاتها من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، ••••• وتعفى من كافة الضرائب وفوائد القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية التى تمقدها الهيئة » •

ومن حيث أن مناط فرض الرسوم الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٧١/٢٣١ المشار اليه ، هو أن تباشر الجهات المشار اليها فيه والواقعة فى دائرة كل وحدة محلية نشاطا تجاريا أو صناعيا مما يهدف الى تحقيق أرباح تجارية وصناعية ، فلا يكفى ممارسة النشاط فى ذاته اذا لم يكن الهدف منه تحقيق تلك الارباح ، فاذا كان الهدف من النشاط تقديم خدمات اجتماعية أو ثقافية أو غذائية فلا يسوغ فى هذه الحالة فرض رسوم محلية عليه ومما يؤكد هذا المعنى أن اللجنة الوزارية للحكم المحلى قررت بجلستها المنعقدة فى ٩/٢/٧٣ تعطيل احكام قرار وزير الادارة المحلية المشار اليه فيما يتعلق بشركات القطاع العام لأن فرض الرسوم المحلية على منتجات شركات القطاع العام والتى تهدف الى تحقيق الربح — من شأنه ان يؤثر على اقتصاديات هذه الشركات ومن ثم فان تعطيل احكام القرار المشار اليه بالنسبة لهيئات العامة التى لا تهدف اساسا الى تحقيق

الربح وليس من طبيعة نشاطها تحقيق مثل هذا الربح يكون من باب أولى •
كما هو الحال بالنسبة لهيئة كهرباء مصر •

ومن حيث انه بنطبق ما تقدم على اللجنة المعروضة، فانه لما كان اننا
أن المخبر المطلوب فرض رسم محلي عليه يتبع محطة كهرباء طلخا
التي تعد ضمن المرافق العامة لهيئة كهرباء مصر ، وأن العاملين به من عمال
هذه المحطة وتصرف لهم أجورهم أسوة بباقي العاملين بقطاع الكهرباء ومن
ثم فانه لا يباشر نشاطا تجاريا • كما أن الفرض من انشاء النادي للعاملين
بمحطة كهرباء طلخا هو رفع المستوى الثقافى والاجتماعى للعاملين بالمحطة
وعائلاتهم فقط المقيمين بمساكن المنطقة ، ومن ثم فهو ليس ناديا اجتماعيا
بالمعنى المقصود فى مفهوم تطبيق القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه
على النحو الوارد بالجدول الثانى منه • كما انه لا يسوغ فرض رسم
اضافى قدره ١٪ من قيمة استهلاك التيار الكهربائى على محطة كهرباء طلخا
استنادا الى أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن اتهمت
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ الى اعفاء شركة كهرباء الوجه
البحرى من الرسم المذكور استنادا الى قرار اللجنة الوزارية للحكم المحلى
بجلسة ١٩٧٣/٢/٩ والسالف الاشارة اليه بتمطيل احكام قرار وزير الادارة
المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم يمكن القول بريان الاعفاء من هذا
الرسم بالنسبة لمنطقة كهرباء الوجه البحرى (محطة كهرباء طلخا) اذ
لا يستقيم القول باعفاء الشركة من هذا الرسم وخضوع الهيئة التى تتبعها
هذه اشركات لذات الرسم •

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أخقية
الوحدة المحلية لمركز ومدينة طلخا فى المطالبة بالرسوم المشار اليها •

(ملف ٣٧/٢/٣٢٢ - جلسة ١٧/١٢/٨٦)

قاعده رقم (٦٩)

المبدأ :

اختصاص الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فى تحصيل مقابل
استغلال المسطحات المائية - لا اختصاص للمطيات فى فرض الرسوم *

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٧٨ فتمين لها أن المادة (٢)
من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٣ المعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلى
فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة اثناء وادارة جميع المرافق
العامة الموافقة فى دائرتها »

كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع
الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول
بها ، وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها
قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى
المحافظات اثناءها وادارتها والمرافق التى تقوم باثناءها وادارتها الوحدات
الاحرى للحكم المحلى ٠٠٠٠ » وتنص المادة ٥١ من ذات القانون على أن
« تشمل موارد المدينة ما يأتى : - أولا ٠٠٠٠٠ (سادسا) الرسوم التى
يفرضها المجلس الشعبى المحلى للمدينة فى نطاقه فى حدود القوانين
واللوائح وتشتمل على ما يأتى : (١) ٠٠٠٠٠٠ (٦) المراكب التجارية
ومركب الصيد ٠٠٠٠٠ (١٠) الاتساع بالشواطىء والسواحل أو
استغلالها ٠٠٠ » وتنص المادة (٨٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى
على انه « مع مراعاة احكام قانون الملاحة الداخلية والرسوم فى المياه

الداخلية يكون تحديد الرسوم على المراكب التجارية ومراكب انصيد والزهة ومعديات النيل والعائمات على حسب نوع كل منها ، ويراعى فى تقدير فئات تلك الرسوم حمولة المركب أو عدد بخارتها أو قوتها المحركة » • وتنص المادة ٨٣ من هذه اللائحة على أن يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطىء والسواحل على أساس المساحة المشغولة ومدة الاشغال ، مع مراعاة الموقع والتحسينات التى تطرأ عليه » •

لما تنص المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على انه « للهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من اعمال ولها على الاخص :

(١) العمل على تنمية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوانين انصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التى يصدر بتحديد بها قرار رئيس الجمهورية • • • • •

(٢) تنظيم استغلال مناطق الصيد والمرايى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية المشار اليها فى البند رقم (١) من هذه المادة ، واصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والعمل على صيانتها وتنميتها وتطهير فتحاتها ومنافذها وازالة التمديات والمخالفات الواقعة عليها أو على شواطئها بالطريق الادارى • • • • • » وقد صدر نفاذا لذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التى تتولى الهيئة لخدمة لتنمية الثروة السمكية وتنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد بها • كما تنص المادة (١٢) من القرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على ان « يكون للهيئة موازنة خاصة تتكون مواردها من :

— ما يخص للهيئة فى الموازنة العامة للدولة سنويا •
— حصيله الرسوم والغرامات التى تستحقها الهيئة وفقا لأحكام القانون •

— حصيلة استغلال المسطحات المائية المنصوص عليها في البند

(١) من المادة (٢) من هذا القرار »

وتنص المادة (٢) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون صيد 'لاسماك المائية على أن « تكون الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية هي الجهة الادارية المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون ، وتبع هذه الهيئة وزير الزراعة » . وتنص المادة (٢٣) من قانون الصيد المشار اليه على أن « لا يجوز بغير ترخيص استعمال أى مركب فى الصيد كما لا يجوز لأى صياد أن يزاول الصيد الا اذا كان حاصلا على بطاقة صيد »

وتنص المادة (٤٢) من هذا القانون على أن « تكون رسوم تراخيص الصيد وتحديداتها حسب الفئات الآتية » . كما تنص المادة (٤٣) من ذات القانون على أن « يجوز بقرار من وزير الزراعة طبقا لظروف الإنتاج الخاصة بالصيد تعديل الرسوم المفروضة فى مناطق الصيد كلها أو بعضها بحيث لا يجاوز التخصيص ربع هذه الرسوم ولا يجاوز انزيادة ضعفها » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨٤ على أن « تؤول حصيلة استغلال المسطحات المائية التى تشرف على تنميتها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والمودعة فى حسابات أو صناديق خاصة بالمحافظات المختلفة الى الحساب الخاص بالهيئة المشار اليها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع أنشأ بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ مرفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعهد اليها بموجب القرار المذكور وبموجب قانون الصيد الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ العمل على تنمية الثروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية ، وبذلك يكون المشرع قد ألغى النصوص المنظمة لمثل هذا الاختصاص الواردة فى

قانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية والمقررة للمحليات وانحصر الاختصاص باستغلال المسطحات المائية عن المحافظات وغيرها من وحدات الحكم المحلي وانتقل الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، ومن ثم أصبحت حصيلة مقابل استغلال المسطحات المائية تؤول الى الهيئة المذكورة وحدها أيا كانت الجهة التي قامت فعلا بفرض وتحصيل هذا المقابل قبل انشاء الهيئة كالمحليات ويؤكد ذلك أن المشرع في القرار الجمهوري رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٤ نص صراحة على ان تؤول حصيلة استغلال المسطحات المائية التي تشرف على تنميتها الهيئة العامة لتنمية ثروة السمكية والمودعة في حسابات أو صناديق خاصة بالمحافظات المختلفة الى الحساب الخاص بالهيئة المشار اليها وأيا كان المسمى الذي يأخذه هذا المقابل كما لو اطلق عليه « رسم » كالرسوم التي تفرضها وتحصلها المحافظات على مراكب الصيد والاتاج السمكي لأن مناط فرض الرسوم المحلية هو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمحليات باعتبار أن الرسم هو مقابل خدمة ، ومن ثم فإن ما تفرضه وتحصله المحليات من رسوم « القرش السنّي » أو غيره من الرسوم على مراكب الصيد والمصيد من الأسماك هو في حقيقته مقابل استغلال المسطحات المائية مما يؤول الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية باعتبار أن المشرع قد خصها وحدها بالاشتراك على استغلال المسطحات المائية وبالتالي تحصيل مقابل هذا الاستغلال .

اسدك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص الهيئة وحدها بحصيلة الرسوم ولا اختصاص للمحليات فى فرض الرسوم .

(ملف ٣٧/٢/٣٣٥ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

عدم خضوع السيارات للرسوم المحلية المقررة على المحال الصناعية والنشاط الحرفي المقررة على أساس القوى المحركة والآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المنقلة ذات التشغيل المباشر المقررة بقرار وزير الحكم المحلى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ .

التسوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١١/١١/١٩٨٧ فاستظهرت حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلى وتنص على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للاحكام الواردة فى القانون المرافق » . وتنص المادة الأولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية على أن « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجداول المرافقة ٠٠ » وقد تضمن الجدول الثالث المرافق لهذا القرار تحت عنوان الرسوم على المحال الصناعية والنشاط الحرفي النص على الآتى « يحدد الرسم المحلى على المحال الصناعية والنشاط الحرفي باحدى الوسائل الآتية ٠٠٠ » المجموعة الثابتة : الرسوم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب بند ٢ : ١ جنيه عن كل حصان على الآلات ذات الاحتراق الداخلى والتجارية ثابتة أو منقلة ذات التشغيل المباشر » .

ومفاد ما تقدم أنه طبقاً لحكم المادة الرابعة من مواد اصدار قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه يستمر العمل بأحكام قرار

وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى يتم تحديد الموارد والرسوم المحلية طبقا للاحكام الواردة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وبمقتضى الاحكام الواردة بالجدول الملحق بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تحدد الرسوم المستحقة على المحال الصناعية والنشاط الحرفى على أساس اقوى المحركة وعدد الدواليب وذلك بواقع جنيه عن كل حصان على الآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المتنقلة ذات التشغيل المباشر • وبذلك فوعاء الرسم هو المحال الصناعية والنشاط الحرفى مناطه القوى المحركة وعدد الدواليب وتقاس بقوة حصان على الآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المتنقلة ذات التشغيل المباشر واذا كانت السيارة ليست بذاتها محالا صناعية دلا بمثل نشاطا حرفيا فتخرج بذلك عن وعاء الرسم المذكور •

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع السيارات لرسوم المحلية المقررة على المحال الصناعية والنشاط الحرفى المقررة على أساس القوى المحركة والآلات ذات الاحتراق الداخلى الثابتة أو المتنقلة ذات التشغيل المباشر المقررة بقرار وزير الحكم المحلى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه •

(ملف ٣٧/٢/٢٦٠ جلسة ١١/١١/٨٧)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

مدى جواز استمرار العمل بقرار محافظة الاسكندرية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسوم على بعض الصادرات فى ظل العمل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية •

الفتوى :

نصت المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن « تشمل موارد المحافظات ما يأتى :

- اولا : الموارد المشتركة مع سائر المحافظات وتتضمن ما يأتى :
- (أ) نصيب المحافظة فى الضريبة الاضافية على الصادرات والواردات التى تقع فى دائرتها ، ويحدد القانون سعر هذه الضريبة وتختص المحافظة بنصف حصيلتها ويودع النصف الآخر فى رصيد الموارد المشتركة
- ثانيا : الموارد الخاصة بالمحافظة وتتضمن ما يأتى :
- (د) الضرائب وانرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح المحافظة

كما استعرضت الجمعية أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بإلغاء الضرائب والرسوم الملحقه بالضرائب الجمركية .
التي نص: مادته الأولى على أن « تلغى الضرائب والرسوم الآتية :

١ - الضريبة الاضافية على الصادر والوارد المفروضة بموجب قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . . . (مادته الثانية) .

وتحدد بقرار من وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص نسبة من حصيلة الضريبة الجمركية تخصص للجهات التى كانت تؤول اليها الضريبة الاضافيه المقررة بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ورسم المعيم البحرى المقرر بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما . »
وقد نعت المادة الثالثة بإلغاء كل ما يخالف هذا القرار من أحكام وقد عمل بهذا القرار وفقا لمادته الرابعة اعتبارا من ٢٢ أغسطس ١٩٨٦ اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ومفاد ما تقدم أن المشرع — لاعتبارات قدرها — قرر إلغاء بعض الضرائب والرسوم الإضافية على الصادرات والواردات ، وحظر على وحدات الحكم المحلي وغيرها من الجهات الحكومية فرض ضرائب أو رسوم مماثلة للضرائب الجمركية أو اضافية عليها .

ومؤدى ذلك أن المشرع قد قصد بإصدار القرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ الى إلغاء الضريبة الإضافية على الصادر والوارد المفروضة بمقتضى قانون نظام الحكم المحلى المشار اليه وذلك سواء كانت هذه الضريبة الإضافية قد فرضت مباشرة بقانون نظام الحكم المحلى أو بقرار صادر من السلطة المحلية استنادا الى هذا القانون ومما يؤكد هذا القصد ان القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ بعد أن قرر فى مادته الأولى إلغاء الضريبة الإضافية على الصادر والوارد وفقا لما سلف ذكره حظر فى مادته الثابتة على وحدات الحكم المحلى أو غيرها من الجهات الحكومية أن تفرض فى المستقبل ضرائب مماثلة للضرائب الجمركية أو اضافية عليها .

ولما كان قرار محافظة الاسكندرية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ قد تضمن فرض رسوم على بعض الصادرات ، وهى فى حقيقتها تحمل طابع الضرائب الإضافية على الصادرات التى اتخذتها وعاء لها ، فإن هذا القرار يكون قد ألغى فيما تضمنه من فرض هذه الرسوم وذلك من تاريخ العمل بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ يكون قد ألغى قرار محافظة الاسكندرية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من فرض رسوم على بعض الصادرات .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٦١ جلسة ١٩٨٨/١/٦)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

عدم احقية اى من محافظتى القاهرة او الجيزة فى مباشرة عمليات الوزن • تحصيل الرسوم — ذلك بالنسبة للاقماح التى ترد او تعرف من صوامع الفلال بالشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين •

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٣/٤/١٩٨٨ فتبينت أن المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٤ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء الهيئة العامة لشئون التخزين نص على أن « تنشأ مؤسسة عامة تسمى الهيئة العامة لشئون التخزين » ملحق بوزارة التموين ويكون مركزها مدينة القاهرة وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن « تتولى الهيئة أمور التخزين بأنواعه ورسائله المختلفة وإنشاء الصوامع والمخازن والمستودعات والثلاجات وإدارة هذه المنشآت واستغلالها لحساب الأفراد والهيئات والمصالح الحكومية والإشراف على تنفيذ سياسة التخزين فى المدى القصير والطويل وتنسيق عملياتها المتعددة وتوجيهها الوجهة الصحيحة ولها فى سبيل ذلك القيام بالأعمال الآتية :

(ب) القيام بإنشاء الصوامع والمخازن والمستودعات والثلاجات بمعرفتها أو عن طريق الغير •••

(هـ) إدارة هذه المنشآت واستغلالها ••••• وتنص المادة ١٠ على أن « تزول للهيئة المنشأة وفقا لأحكام هذا القرار الصوامع التى تقوم بإنشائها حالياً وزارة الأشغال العمومية •• » وتنص المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات التى يشرف

عليها وزير التموين على أن « تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه كل من المؤسسات العامة الآتية : (ب) المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين ٠٠٠ » وتنص المادة ١٢ من ذات القرار على أن « تحل المؤسسات العامة الآتية محل الهيئات والمؤسسات العامة الموضحة قرين كل منها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل موظفوها وعمالها بأوضاعهم الحالية الى المؤسسات الجديدة : المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين وتحل محل الهيئة العامة أنشئون التخزين ٠ » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تنظيم المؤسسات العامة التموينية على أن « تلتحق المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين وتوزع شركاتها ونشاطها في المؤسسات التموينية الأخرى ٠٠ » وتنص المادة اثناية على أن يعدل اسم المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز والمخابز انى المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخابز ٠٠ » وتنص المادة السادسة على أن « يعاد توزيع الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى يشرف عليها وزير التموين والتجارة الداخلية طبقاً للكشوف المرفقة » وقد تضمن الكشف رقم ١ بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخابز الشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين وبدمج فيها شركة مخازن البوند المصرية ٠

وتنص المادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن أسواق الجملة والحبوب بمحافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن انجيزة ورشيد والمحمودية على أن « يخصص للتعامل بالجملة فى الحبوب المبيته بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ فى محافظتى القاهرة والاسكندرية ومدن الجيزة ورشيد والمحمودية الاماكن المبيته بعد :

(١) محافظة القاهرة : (١) سوق جنوب روض الفرج وهو عبارة عن
المباني المنشأة بجهة روض الفرج وحدودها

(ج) محافظة الجيزة : سوق جنوب الجيزة ويحدد من الناحية
البحرية بشارع الاهرام من كوبرى عباس الى حوش الامام والمدور قبلى
بلدة كفر طهرمس يزمام الطالبيه ومن الناحية الغربية بخط يبدأ
من مأخذ رعة الزمر الى شارع الاهرام بالطالبيه ومن الناحية الشرقية
مجرى النيل من كوبرى عباس الى مصرف والى ناحية جزيرة الذهب «
وتنص المادة ٢٢ على أن تحدد رسوم الوزن فى الأسواق على الوجه
الآتى وتخص هذه الرسوم كاملة من صاحب الأصناف الموزونة الا
فى حانه البيع فتحصل مناصفة من المشتري والبائع ولمصلحة التسويق
الدخلى عند الاقتضاء أن تحصل الرسوم كاملة من أحد الطرفين .. »
وتنص المادة (١) من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٨
لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣
على أن « نعدل حدود سوق الجيوب بروض الفرج على الوجه الآتى :
الحد الغربى — شارع كوريش النيل من مقابلة قاذى ادارة الكهرباء
ولتقائه جنوبا من ترعة الاسماعيليه شمالا ، الحد الشرقى — شارع جسر
البحر من مستشفى الزمد حتى التقائه بشارع شبرا حتى المظلات شمالا ،
الحد البحرى — التقاء شارع شبرا بترعة الاسماعيليه حتى كوريش
النيل غربا ، الحد القبلى — جابا بشارع عبد القادر طه من مستشفى الزمد
شرقا حتى كوريش النيل غربا .

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أنشأ بالقرار رقم ٨١٤ لسنة
١٩٥٦ المشار اليه الهيئة انعاما لشئون التخزين وناط بها اقيام بشئون
لتخزين دوائيه ووسائله المختلفة وكذا انشاء الصوامع والمخازن والثلاجات
والقيام على ادارتها كما نقل اليها ملكية الصوامع التى تقوم بإنشائها.

وزارة الاشغال العمومية فى تاريخ العمل بهذا القرار وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه حلت المؤسسة المصرية العامة لتخزين محل الهيئة العامة لشئون التخزين وأصبحت مؤسسة اقتصادية تابعة لوزير التموين ونقل اليها جميع حقوق والتزامات الهيئة المذكورة ثم ألغيت هذه المؤسسة بالقرار رقم ٨٧١ لسنة ١٩٦٧ ووزعت شركاتها على المؤسسات التموينية الأخرى ، فأصبحت شئون الصوامع من اختصاص المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والتخزين واعتبرت الشركة المصرية العامة للتخزين المدمج فيها مخازن البوند المصرية من الشركات التابعة لهذه المؤسسة الأحيرة والتي يتولى عن طريقها ادارة صوامع التخزين . وبانزال ما تقدم على صوامع الفلال بامابة المشار اليها فى الحالة المعروضة تبين أن هذه الصوامع آلت أثناء انشائها بمعرفة وزارة الاشغال العمومية الى الهيئة العامة لشئون التخزين المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٧ لسنة ١٩٥٦ وتولت هذه الهيئة ادارتها الى أن حلت محلها المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين وبالفاء هذه الأخيرة بالقرار رقم ٨٧١ لسنة ١٩٦٧ وقيام المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والصوامع والمخازن بأعمال المؤسسة الملغاة المتعلقة بالصوامع انتقلت ملكية الصوامع المشار اليها الى الشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين باعتبارها احدى الشركات التابعة للمؤسسة الأخيرة وبذلك تبين أن هذه الصوامع لم تكن تابعة للمؤسسة المصرية العامة لأسواق الجملة وبالتالي لم تنقل ادارتها الى المحليات بالفاء المؤسسة الأخيرة ، وانما هى مملوكة حاليا للشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين ويتم ادارتها بمعرفة هذه المؤسسة .

ومن حيث أو صوامع الفلال هو منشأة فى الأصل

كمخازن للاقماح التى تستوردها بهدف الاحتفاظ برصيد استراتيجى من هذه السببة الغذائية يكفى حاجة البلاد لمدة معينة وتحقيق سرعة سحب الاقماح المستوردة من البواخر الناقلة لها تلافيا لأداء ما قد يستتبع من غرامات تأخير نتيجة التأخير فى تفريغ السفن المشار اليها وأيضاً لتسهيل عملية توزيع هذه الاقماح على المطاحن المختلفة بالجمهورية وأن التعامل مع هذه الصوامع قاصر على جهات ثلاثة هى هيئة السكة الحديد وشركات القطاع اىام الناقلة ومطاحن القطاع العام المختلفة وأن وزن الاقماح الواردة انيها والمنصرغة فيها تم بموازينها ولا يسمح لأحد — من غير تلك الجهات — بالدخول فيها أو التعامل معها ولا يتم فيها عمليات بيع أو شراء لهذه لأقماح ، ومن ثم فاتها لا تعد من أسواق الحبوب ولا يسرى عليها قرار وزير التموين رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الرسوم المستحقة على عمليات الوزن ، ذلك ان استحقاق هذه الرسوم منوط بأن يكون ثمة سوق لنحبوب وأن تجرى فيه عمليات تداول بالبيع والشراء وهو ما لا يتحقق فى صوامع الغلال المشار اليها باعتبارها مخازن معدة لتشوين السلع الاستراتيجية التى يقتصر استيرادها على الدولة ، هذا فضلاً عن أن هذه الصوامع تخرج من النطاق الاقليمى المحدد مثل سوق حبوب روض العرج وفقاً للتحديد الوارد بقرارى وزير التموين رقمى ٤٣ لسنة ١٩٦٣ ، ٨٨ لسنة ١٩٦٨ ولم تكن فى يوم ما تابعة لأى من هذين السوقين فهى محارن للتشوين وليست سوقاً وبذلك تكون رسوم الوزن التى تسأديها محافظة القاهرة من الشركة المصرية العامة للصوامع والتخزين غير قائمة على أساس من القانون وليس لأى من محافظتى القاهرة أو الجيزة أن تبشر عمليات الوزن بهذه الصوامع أو أن تحصل على رسوم الوزن على الاقماح التى ترد إليها أو تصرف منها .

لهذا :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أخقية
أى من محافظتى القاهرة أو الجيزة فى مباشرة عمليات الوزن وتحصيل
الرسوم بالنسبة للاقماح التى ترد أو تصرف من صوامع العلال المشار
اليها .

(ملف ٣٧/٢/٣٤٨ جلسة ١٣/٤/١٩٨٨)

قاعده رقم (٧٣)

المبدأ :

المادة (٤) من قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ - استمرار
العمل بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكمله له
بشان الوارد المالية والرسوم المحلية حتى يتم تحديد هذه الوارد والرسوم
المحلية طبقا لاحكام الواردة فى هذا القانون - اللجنة الوزارية للحكم
المحلى قررت عدم سريان الرسوم المحلية المقررة بالقرار ٢٢٩ لسنة ١٩٧١
المسار اليه على شركات القطاع العام تحقيقا للمصالح العام - ماقررت اللجنة
الوزارية للحكم المحلى بعد من القرارات المكمله لاحكام القرار ٢٢٩.
لسنة ١٩٧١ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨ فتبينت أن المادة
الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى
المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يعمل بأحكام قرار
وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكمله له بشأن
المواد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم
طبقا لاحكام الواردة فى القانون المرفق . ولا يجوز زيادة الرسوم المشار

اليها بما يتجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها في القرار المشار إليه وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على أن « يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة ... ويختص في إطار الخدمة العامة والموازنة المعتمدة وبراعة القوانين واللوائح بما يأتي :

... .. (٧) فرض الرسوم ذات الطابع المحلي - وفقا لاحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ... » وتنص المادة ٥١ من القانون المذكور على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتي : سادسا الرسوم التي يفرصها المجلس الشعبي المحلي للمدينة في نطاقه في حدود القوانين والوائح على ما يأتي : (٩) استهلاك المياه والتيار الكهربائي والغاز في حدود ١٪ من قيمة الاستهلاك اذا لم يتول المجلس استغلال هذه المرافق بنفسه ... » وأخيرا تنص المادة ٥٣ منه على أنه لا يكون قرار المجلس في شأن فرض الرسوم المنصوص عليها في المادة (٥١) نافذا 'لا بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمركز والمحافظة ... » كما استعرضت الجمعية المادة الأولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية التي تنص على أن « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجداول المرفقة أو اتباع القواعد الواردة بها التي تتفق وظروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصها ، وتوافق المحافظات ووزارة الادارة المحلية بدارات المجالس المحلية بدائرة المحافظة بفئات الرسوم المحلية التي تقررها تمهيدا لاستصدار القرارات الوزارية اللازمة في هذا الشأن » . وتضمن الجدول الثالث من هذا القرار (المجموعة الثانية) الرسوم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب ، ومن بينها رسم قدره ١٠٠٠ر مليم عن كل الكيلو وات / ساعة من الكهرباء المستهلكة في

تشغيل القوى المحركة فى المصانع والورش والمستمدة من الشبكات العامة .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع قرر فى المادة الرابعة من موافق إصدار قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ استمرار العمل بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى يتم تحديد هذه الموارد والرسوم المحلية طبقا للاحكام الواردة فى هذا القانون . وقد قررت اللجنة الوزارية للحكم المحلى بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/٢/١ و ١٩٧٦/٧/٥ عدم سريان الرسوم المحلية المقررة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على شركات القطاع العام تحقيقا للصالح العام . وبعد ما قرره اللجنة الوزارية فى هذا الشأن من القرارات المكملة لاحكام اقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ولما كان الثابت أن السلطة المختصة بفرض الرسوم المحلية لم تقم بعد بتحديد الموارد والرسوم المحلية وفقا لاحكام قانون الحكم المحلى المشار اليه ، كما انها لم تلغ الاعفاء المقرر لشركات القطاع العام من الخضوع للرسوم المحلية المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ . فانه لا يجوز للوحدة المحلية لمركز كفر الدوار مطالبة شركة مواد الصباغة والكيماويات - وهى إحدى شركات القطاع العام - بسداد مبلغ ٨٩٩٠٩٠٥٢ قيمة الرسم المحلى المقرر على استهلاك الكهرباء المستخدمة فى تشغيل القوى المحركة فى المصانع والورش طبقا للقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ .

لذلك :

اتممت رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الوحدة المحلية لمركز كفر الدوار فى مطالبة شركة مواد الصباغة والكيماويات بأداء مبلغ ٨٩٩٠٩٠٥٢ .

(ملف ٣٧/٢/٣٥٦ جلسة ١١/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧٤)

البدا .

١ - المشرع حدد على سبيل الحصر موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة وبين أوجه استخدامها - من بين هذه الموارد والرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي لصالح ذلك الحساب - اشترط المشرع لفرضها موافقة مجلس الوزراء - اذا لم تلم هذه الموافقة فان ما يفرضه المجلس لا يعد رسوما محلية بالمعنى المقصود - لا يؤول بالتالى الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة .

٢ - دعم جواز ايلولة الزيادة فى مقابل الانتفاع ورسم الخدمات التي فرضها المجلس الشعبى المحلى لمحافظة بورسعيد بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٥ الى حساب الخدمات والتنمية المحلية ودخولها فى الموارد العامة للمحافظة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ فتبين لها ان قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ يقضى فى المادة ١٢ منه على اختصاص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض « الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لاحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء » . وفى المادة ٣٥ ثانيا ج بأن تشتمل موارد المحافظات « حصيلة استثمار أموال المحافظة وإيرادات المرافق التى تقوم بإدارتها » : وتنص المادة ٣٧ منه على أن « ينشئ المجلس الشعبى المحلى للمحافظة حسابا للخدمات والتنمية المحلية تتكون موارد ، من : ١ - الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى لصالح هذا الحساب ٢ - أرباح المشروعات الانتاجية التى يمولها الحساب المذكور ٣ - التبرعات والهبات والوصايا التى يوافق المجلس الشعبى

المحلى للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب ٤ - ٥٠, من الزيادة
انتي تتحقق فى الموارد المحلية للمحافظة عن الربط المقدر فى الموازنة » .
وتنص المادة ٣٨ على أن « تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية
بالمحافظة وفقا لما يقرره المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى الاغراض
الاتية : ١ - تمويل المشروعات الاتاجية والخدمات المحلية وفقا لخطة
محلية يتم توزيعها واعتمادها فى اطار الخطة العامة للدولة ٢ - استكمال
المشروعات الواردة فى الخطة العامة التى لا تكفى الاعتمادات المالية
المدرجة لها فى موازنة المحافظة لاتمامها وانشاء المشروعات التى تقام
بالجهود الذاتية ٣ - رفع مستوى أداء الخدمة العامة المحلية .
٤ - الصرف على الخدمات العامة الحيوية العاجلة ... ويصدر بتنظيم
حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص .. وتعامل أموال
هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون
المقربات ، وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة ولا يؤول فائض
هذا الحساب الى الخزنة العامة .

والمستفاد من ذلك أن المشرع حدد على سبيل الحصر موارد حساب
الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة ، وبين أوجه استخدامها ، ومن بين هذه
الموارد والرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى لصالح ذلك
انحساب ، والتى اشترط المشرع لقرضاها موافقة مجلس الوزراء ، وهذا نم
تم هذه الموافقة فان ما يفرضه المجلس لا يعد رسوما محلية بالمعنى
المقصود ، ولا يؤول بالتالى الى حساب الخدمات والتنمية المحلية
بالمحافظة ، ولا يعد فى الحالة المعروضة وأن يكون زيادة ارتضى المنتفعون
بالكباين دفعها بالاضافة الى مقابل الاتفاع الاصلى ، وبهذه المثابة فانها
تدخل فى الموارد العامة للمحافظة وذلك طبقا لنص البند ج ثانيا من
المادة ٣٥ سالفة الاشارة التى تدخل فى هذه الموارد حصيلة استثمار

أموال المحافظة وإيرادات المرافق التي تقوم بإدارتها ومنها الكبائن ، وتبعا لذلك لا يجوز بحال ادخال هذا المورد ضمن موارد حساب الخدمات التي حددتها المادة ٣٧ ، أو الصرف من حصيلته في غير ما تقرر لذلك من المادة ٣٧ من قانون نظام الحكم المحلي .

ولما كان ذلك ، وكان اثبات من الاوراق ان مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ جنيه النى خصصا المجلس الشعبي المحلي لمحافظة بورسعيد لاعمال التجديد والتعمير وصيانة وحدات المصيف تدرج في أغراض الحساب ، وان الزيادة النى فرضها المجلس فى هذا الخصوص لا تعد رسوما محلية بل مجرد اضافة لمقابل الانتفاع ، فانه تبعا لذلك لا يجوز ان تؤول هذه الزيادة الى حساب الخدمات ، ولكن يجب ان تدخل فى الموارد العامة للمحافظة ولا ينال من ذلك القول بأن عدم أبولة حصيلة الزيادة الى حساب الخدمات من شأنه عدم سداد ما سبق صرفه من هذا الحساب ، ذلك ان المشرع - فى المادة ٣٨ سائلة الاشارة - جعل من بين استخدامات موارد الحساب استكمال المشروعات الواردة فى الخطة العامة اتى لا تكفى الاعتمادات المالية المدرجة لها فى موازنة المحافظة لانماها وهو ما ينصرف الى أعمال الترميم والصيانة اللازمة للكبائن باعتبارها من المرافق التى تديرها المحافظة ويدخل عائدها ضمن مواردها الخاصة .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز أبولة الزيادة فى مقابل الانتفاع ورسم الخدمات التى فرضها المجلس الشعبى المحلي لمحافظة بورسعيد بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥ الى حساب الخدمات والتنمية المحلية ودخولها فى الموارد العامة للمحافظة .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٧٥ فى ١٨/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

١ - القانون ١٩٧٩/٤٣ - ناط بالمحافظ المخصص سلطة وضع قواعد التصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة - ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي ضوء القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء .

٢ - تحصيل مقابل الانتفاع بالأراضي المعدة للبناء في نطاق محافظة الاسكندرية المستغلة في المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والمباني السكنية عدا تلك المباني المقامة في المناطق الشمسية عند بيعها لحائزيها وفقا للنسبة المحددة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ في شأن قواعد تسوية اوضاع الحائزين لأراضي الدولة ووحدات الحكم المحلي المعدة للبناء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر بجلستها المنعقدة في ١٥/١١/١٩٨٩ تبينت أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ بنظام الحكم المحلي المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقر قواعد التصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي المتاخمة ولمتدة لمسافة كيلو مترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأي وزارة استصلاح الأراضي على أن تعطى أولوية في هذا التصرف لآبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها وتنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم

٣٣٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « تسرى الاحكام والقواعد المرافقة على الحائزين الاراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة حتى تاريخ ١٤/١/١٩٨٢ وتسرى أوضاعهم وفقا لهذه الاحكام وتنص المادة (١) من قواعد تسوية اوضاع الحائزين للاراضى المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق محافظة الاسكندرية حتى ٢٤/١/١٩٨٢ الصادر بها قرار المحافظ رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٢ على أنه « يجوز لرأبى الشراء من الحائزين لاراضى الدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة الذين يثبت حيازتهم لتلك الاراضى حتى ٢٤/١/١٩٨٢ أن يتقدموا بطلبات الشراء على الاستمارة المعدة لذلك الى جهاز حماية املاك المحافظة خلال المواعيد التى يحددها الجهاز ٠٠٠ » وتنص المادة (٦) من ذات القواعد على أن « تختص لجان بحث طلبات الشراء بما يلى ٠٠٠ (ب) وضع التقدير المبدئى لقيمة الارض المطلوب شراؤها بالاضافة الى تحديد مقابل الاتفاع المستحق عن الفترة السابقة على التقدم بطلب الشراء بما لا يحاوز خمس سنوات وذلك بالنسبة للمباني السكنية بالمناطق الشعبية أو ذات الطابع الشعبى الاقتصادى ٠ وتنص المادة (٧) على أن « يعرض تقرير لجنة بحث طلبات الشراء ٠٠٠٠٠ على اللجنة الاشرافية التى تقوم بمراقبة التقرير وفى حالة الموافقة على البيع يحال أمر تقدير ثمن البيع الى اللجنة المختصة بتقدير اثمان وفئات ايجار اراضى الدولة والمحافظة ٠٠٠٠ » وتنص المادة (٩) على أن « يضاف الى ثمن بيع الاراضى التى سيتم التعاقد على بيعها طبقا لاحكام هذا القرار مقابل الاتفاع عن مدة الحيازة السابقة على البيع بما لا يحاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والاستثمارية وذلك فيما عدا المباني السكنية بالمناطق الشعبية وفقا لقرار المجلس الشعبى المحلى للمحافظة المختار: بجلسة ١٧/٣/١٩٨٢ « ٠

وأخيراً تنص المادة الأولى من قرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ على أن « تعدل القواعد المرافقة لقرار السيد المحافظ رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ ٠٠٠٠ على النحو التالي : تضاف فقرة جديدة الى المادة التاسعة تقضى بأن يكون مقابل الارتفاع فى جميع الحالات — عن المساكن الشعبية بـ ١٪ من الثمن المقدّر بمعرفة لجان التقدير المختصة عند تسوية اوضاع الحائزين للأراضي المعدة للبناء طبقاً لهذا القرار .

ومفاد ما تقدم أن قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه «ط» بالمحافظ المختص سلطة وضع قواعد التصرف فى الأراضي المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الحكم المحلى فى نطاق المحافظة وذلك بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وفى ضوء القواعد العامة التى يضعها مجلس الوزراء ٠٠٠٠ وانه تنفيذاً لأحكام هذا القانون اصدر السيد محافظ الاسكندرية القرارين رقمى ٣٢٤ لسنة ١٩٨٢ و ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ بقواعد تسوية اوضاع الحائزين لأراضي الدولة ووحدات الحكم المحلى المعدة للبناء فأجاز بمقتضى هذه القواعد بيع تلك الأراضي لراغبين فى شرائها من واضعى اليد عليها الذين ثبت حيازتهم لها حتى ١٤/١/١٩٨٢ وذلك وفقاً للثمن الذى تقدره اللجنة المختصة بالإضافة الى مقابل ارتفاع عن مدة الحيازة السابقة بما لا يجاوز خمس سنوات سابقة على تاريخ البيع بواقع ١٪ من قيمة الثمن الذى تقدره اللجنة المختصة وذلك بالنسبة للمباني السكنية والمشروعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عدا المباني السكنية فى المناطق الشعبية واذ كان الثابت مما تقدم أن تنظيم مقابل الارتفاع المشار اليه يمد جزءاً لا يتجزأ من قواعد التصرف فى الأراضي المعدة للبناء المستفلة فى المباني السكنية والمشروعات المشار اليه وهى تلك القواعد التى فوض المحافظ فى إصدارها بمقتضى حكم المادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى — سالف

الذكر ومن ثم يعتبر هذا القرار صادرا من السلطة المختصة باصداره. ويتعين نبع لذلك التقيد بقيمة مقابل الانتفاع المحددة به عند بيع تلك الاراضى لوضع اليد عليها ولا يغير من ذلك ان كتاب دورى الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة بوزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ قد حدد مقابل الانتفاع لاطيان المنافع العمومية المستغلة فى الزراعة أو المبانى السكنية بواقع ٥٪ من قيمتها السوقية ذلك أن هذا الكتاب الدورى لا يبدو أن يكون مجرد توجيهات غير ملزمة للاسترشاد بها عند تحديد مقابل الانتفاع عند التصرف فى الاراضى المشار إليها . ذلك ان المحافظ لا يراعى وفقا للمادة ٢٨ من قانون الحكم المحلى عند اصداره القواعد السالفة ذكرها الا ما يصدره مجلس الوزراء من قواعد فى هذا الشأن وليس فى الاوراق ما يشير الى صدور هذه القواعد .

لذلك :

اتم، رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تحصيل مقابل الانتفاع بالاراضى المعدة للبناء فى نطاق محافظة الاسكندرية المستغلة فى المشروعات الصناعية والتجارية والاستثمارية والمبانى السكنية عدا تلك المبانى المقامة فى المناطق الشعبية عند بيعها لحائزها ينم وفقا للنسبة المحددة بقرار محافظ الاسكندرية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه .

(ملف رقم ٧/٢/١٣٤ فى ١٥/١١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

ايرادات استغلال الفنادق والمنشآت السياحية ومقابل الانتفاع بها وحصيلة استثمار المرافق العامة من حدائق ومتنزهات هى من الإيرادات العامة للدولة والى خزانتها يؤول الفائض منها .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩١/١/٢ فرأت ما يأتى :

(١) أن قانون نظام الحكم المحلى الصادر به القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ يبين فى الفصل الثانى من الباب الثالث منه الموارد المالية للمراكز بما نص عليه فى المادة ٤٣ من أنه « تشمل الموارد المالية للمركز :

- ١ - ما يخصصه المجلس المحلى للمحافظة من موارده لصالح المركز .
- ٢ - حصة استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التى يديرها .
- ٣ - الإعانة الحكومية .

٤ - التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية .

٥ - القروض التى يعقدها المركز وينشئ المجلس الشسمى المحلى حسابا للخدمات والتنمية للمركز ، ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من وزير الحكم المحلى ، وتعتبر أموال هذا الحساب أموالا عامة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف ، ولا يؤول فائض هذا الحساب الى الخزانة العامة » . وعُدل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٩ هذه المادة فى الشق الخاص من فقرتها الأخيرة المتعلق بأدلة الحكم المحلى للمركز لصالح هذا الحساب على الاوعية وفى حدود الفئات الواردة به .

أرباح المشروعات الانشائية التى يمولها الحساب المذكور .
التبرعات والهبات والوصايا التى يوافق على تخصيصها لمجلس المحلى للمركز ، وموارد المدينة بأنها : (١) الرسوم التى يفرضها المجلس المحلى لصالح هذا الحساب على الاوعية فى حدود الفئات الواردة بالجدول المرافق .

(ب) أرباح المشروعات الانتاجية والتي يمولها الحساب المذكور .

(ج) التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق على تخصيصها المجلس المحلي .

(د) ايجارات المباني السكنية والمرافق التي يتولى الحساب انشاءها .

(هـ) حصة الخدمات الاجتماعية من ارباح الجمعيات التعاونية في نطاق المدينة » .

٦ - وهذا التنظيم في جملته ، وهو من اللوائح التنفيذية للقانون ، بمقتضى النصوص سادئة البيان ، لا يخالف أحكام القانون المتعلقة بأصل المسألة التي تناولها ، فهو لا يضيف الى ما ورد بها من موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية للمركز الا ما يفرض من رسوم لصالح هذا الحساب . وأرباح المشروعات الانتاجية التي يمولها والايجارات والتبرعات التي وافق المجلس المحلي للمركز على تخصيصها ، والحال كذلك بالنسبة الى حساب المدينة فهو لا يجعل من موارده الا الرسوم التي يفرضها المجلس المعنى للمدينة لصالحه علي الأوعية وفي الحدود الواردة بالجدول المرافق له والتبرعات والهبات التي يوافق المجلس المحلي للمدينة على قبولها له ، وايجارات المباني السكنية والمرافق التي ينشئها هذا الحساب من موارده وحصة الخدمات الاجتماعية من ارباح الجمعيات التعاونية .

وعلى ذلك - فان حصيلة استثمار أموال المراكز وإيرادات الاموال والمرفق اسي يديرها وحصيلة المدينة من المقابل الذي يفرض على الاستغلال أو الاقتناع بالمرافق المثالية للمدينة أو تديرها اجهزتها التنفيذية . أو من استغلال الاملاك العامة التي تديرها المدينة ، وحصيلة الحكومة من ايجار المباني والاراضي القضاء الداخلة في املاك الدولة الخاصة ومن

ايرادات استثمار اموال المدينة والمرافق التي تتولاها — تكون من اموال العامة للمركز أو المدينة بحسب الاحوال وتؤول الى الموارد العامة للدولة ، وهو ما يوافق القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن هذه الموازنة • ومن ثم لا يكون من اساس في القانون لضم شيء من حصيلة ما ذكر الى موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية للمركز أو للمدينة أو الفائض منه اذ ليس له الا حصيلة استثمار امواله ومخصصاته الوارد بيانها في قرار وزير الحكم المحلي رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ ، وليست تلك منها ، وليس لهذا الحساب — من مقابل استثمار اموال المركز والمدينة ، مما ذكر بالقانون واعاد ترديد ، قرار وزير الحكم المحلي المشار اليه — على نحو ما سبق ايضاحه — شيء — وكل ماله هو حصيلة استثمار موارد الذاتية عما يرد من مبان ومرافق ينشئها أو مشروعات ينميها ويمولها ، بالاضافة الى ما يخصص له من تبرعات وهبات ووصايا يوافق عليها المجلس المحلي المختص أو من حصة الخدمات الاجتماعية في ارباح الجمعيات التعاونية وليس قرار المحافظ رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ بتنظيم هذا الحساب ما يقتضى خلاف ذلك ، وما ينبغي له ، وهو قد حدد موارد حساب المركز والمدينة بما جاء في قرار وزير الحكم المحلي ، وهي في الخصوص — ارباح المشروعات الانتاجية أو الخدمية التي يمولها الحساب من موارده أو من ايجارات المباني السكنية والمرافق التي يتولى انشاءها ويتم تحويلها من موارده الذاتية ، بالاضافة الى الرسوم وحصة الخدمات في ارباح الجمعيات التعاونية • ولم يضاف اليها شيئاً مما هو من موارد المركز أو المدينة المجددة نصاً في القانون واللائحة التنفيذية ، مما يختص بها وتعتبر من الإيرادات العامة للدولة ، والى الخزانة العامة للدولة ، يؤول فائضها •

٤ — لما كان ذلك ، وكان الواضح من الوقائع ان الفساد والكابنوهات المشار اليها فيها هي من اموال المركز والمدينة ، وان ايا (١٦ م — ج ٢)

منها لم ينته حساب الخدمات والتنمية المحلية لكليهما من موارده الذاتية ، وإن الحدائق والمنتزهات التابعة للمدينة هي كذلك من أموالها ومرافقها ، فإن حصيلة استغلال تلك الفنادق والاتفاع بها وفقا لمقود الترخيص الخاصة بذلك أو استثمار تلك الحدائق والمنتزهات ومقابل دخولها والاتفاع بها ، يكون من موارد المدينة طبقا لقانون نظام الحكم المحلى ولوائح التنفيذ ، وقرار وزير الحكم المحلى وقرار المحافظ الساف الانتارة اليهما ، فليس شئ من هذه مما يعتبر من أموال ومخصصات حساب صندوق التنمية ، ولا من المشروعات التى اقامها ومولها من موارده الذاتية . ومن ثم فلا اساس لضمها الى هذا الحساب : وعدم ضمها الى الايرادات العامة للدولة وايلولة الفائض منها الى الخزنة العامة .

ولا عبرة بما ذكر من انه استخدم فى بعض تلك بعض أموال المدينة أو ما هو مودع لديها من تأمينات الانارة والمياه ، لأن مقابل استثمار تلك الامانات بفرض جواز استخدامها على الوجه المذكور وبصرف النظر عن الاداة التى يصح تمامه بها - يؤول الى ايرادات المدينة فهو من الموارد العامة لها وبما فهو من الموارد العامة للموازنة العامة للدولة ولم يخصص له بعد ما يجب من ايلولتها الى الخزنة العامة شئ منها فى موازنة المركز أو المندبنة من مجموع ايرادات تلك الموازنة العامة أو من اعتمادات مصروفاتها . اما ما ذكر من انه يستعان بهذه الحصيلة للصرف منها فى الاغراض المشار اليها فى كتاب رئيس مركز ومدينة طنطا ، لزيادة مقدار الاعتمادات المدرجة فى ميزانيتها لهذه الاغراض ، لعدم كفايتها أو للصرف منها على ما لم يخصص له فى تلك الاعتمادات فى موازنة السنوات المالية المختصة » . فهو مما لا يصح اذ لا يجوز الصرف على مشروع أو قرض نم يدرج فى الميزانية أو يخصص له فيها اعتماد مالى للصرف

منه ، كما لا يجوز الصرف بأكثر من مقدار اعتمادات المالية التي فررت لها ورد بها من مشروعات ونفقات ٠٠٠ وفي كلا الأمرين مخالفة للدستور والقانون ، مما لا يحنّج به ، ولا يجوز وقوعه أصلا .

٥ - ولكل ما سبق ، فلا أساس لاضافة الإيرادات المشار اليها لصندوق الخدمات والتنمية المحلية لمركز ومدينة طنطا ، فهي ليست من موارده المالية ، ولا هي حصيلة استغلال لمشروعات اقامها أو مولها منها ، وهي كلها من موارد المركز أو المدينة بنص القانون ولوائحه التنفيذية ، فتضاف الى إيرادات الدولة منها وتؤول الى الموازنة العامة فائض تلك الإيرادات . ومن ثم فان معارضة الجهاز المركزي للحسابات على ما وقع من مخالفة لذلك عند مراجعة الحساب الختامي لها عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ مما ايدته فيه ادارة الفتوى المختصة يكون في محله ، ويتعين تنفيذ مقصاة وتصحيح ذلك على النحو الذي بينه ، وهو الصحيح قانونا .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان إيرادات استغلال الفنادق والمنشآت السياحية المشار اليها ومقابل الانتفاع بها وحصيلة استثمار المرافق العامة من حدائق ومنتزهات - هي من الإيرادات العامة للدولة ، والى خزائنها يؤول الفائض منها على الوجه المبين تفصيلا فى الاسباب .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٨٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٣)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية اجتزب للسلطات المحلية فرض رسوم لحساب خدمات التنمية المحلية .

الحكمة :

ومن حيث انه لا خلاف بين طرفي النزاع على أن المبالغ التي تم خصمها من المطعون ضدهما موضوع الدعوى والظن المائلين هي ٢٥٧٩ جنيتها وهو المبلغ الذي قضى به الحكم المطعون فيه للمطعون ضدهما كما انه لا خلاف بينهما على ان هذه المبالغ هي التي خصمت لصالح مكتب توفير مواد البناء بمحافظة اسيوط .

ومن حيث انه مهما يكن اساس تقرير تلك المبالغ وبصرف النظر عن سند شرعيتها فان المحقق ان يتحفل بها منوط بقيام الترد بالتعامل مع المكتب واستلام الحديد أو الاسمنت في مدينة اسيوط ، يستوى في ذلك ان تعتبر تلك المبالغ مصاريف ادارية أو مقابل نفقات نقل الحديد والاسمنت من القاهرة الى اسيوط .

ومن حيث ومن ناحية اخرى فانه وان كانت المادة ٣٧ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد اجازت للسلطات المحلية فرض رسوم لحساب خدمات اتسمة المحلية ، وباقتراض ان مكتب توفير مواد البناء باسيوط مشروع يقوم بخدمة محلية لما يجوز معه فرض رسوم لصالحه بمناسبة اداء هذه الخدمة فان الاوراق قد خلت تماما لما يفيد ان الرسوم المقررة لصالح هذا المكتب والتي تم خصمها من مستحقات المطعون ضدهما قد تقررت بموجب السلطة التي ناط بها القانون فرض مثل هذه الرسوم وهي المجلس الشعبي المحلي لمحافظة اسيوط في الحالة الراهنة ، وفضلا عن ذلك فقد خلت الاوراق ايضا مما يفيد نشر القرار الذي تضمن من هذه الرسوم باعتباره منظويا على قواعد قانونية بالمعنى العام بالطريقة التي حددها القانون حتى يمكن اقتراض علم الكفاية به وثبوت صفة الالتزام له ، ومن ثم لا يمكن اعتبار ما ورد بنظام المكتب من فرض المبالغ المشار اليها على العاملين معه من قبيل اللائحة الواجبة النفاذ

فى مواجهة الكافة لافتقار هذا النظام لمقومات وجود اللائحة الامر الذى ينتفى معه التزام المطعون ضدهما بهذه المبالغ على ذلك الاساس » .
(طعن ٢٣٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الساده (١) من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ تقضى بان تفرض الرسوم المحلية بدائرة الجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجداول المرفقة - يجوز لكل من الجالس المحلية تحديد بعض الفئات المبينة بالجداول المرفقة او اتباع القواعد الواردة بها التى تتفق وظروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصه - الجبول الثامن الرضى بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تضمن فرض رسم محلى على الاسواق المرخص فى ادارتها للأفراد او الشركات - مناطق خضوع السوق للرسم هو ان يكون مرخصا فى ادارتها لفرد او شركة - ذلك دون اعتبار للكية ارض السوق وما اذا كانت للدولة او للأفراد - يستحق على السوق ايا كان مالك الأرض طالما انه مرخص فى ادارتها لفرد او شركة ومهما تكن صيغة هذا الترخيص او تكييفه .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت بالأوراق ان محافظ الشرقية أصدر قراره رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٣ فى ٢٦/٦/١٩٧٣ بمنح التزام سوق ههيا العمومى للنسبد / ٠٠٠٠٠٠ بمبلغ ٢٤٠٨ جنيه سنويا ولمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٠/٧/١٩٧٣ وتنتهى فى ٣٠/٦/١٩٧٦ وفقا لأحكام القوانين واللوائح والقرارات وشروط مزايده تأجير الأسواق الحكومية المعمول بها - وتنازى ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ (المطعون ضده) عن التزام السوق بموجب تنازل موثق

بالشهر ، لغفارى ومؤرخ ١٩٧٣/٧/١ ووافقت جهة الادارة على هذا التنازل — واستمر الأخير فى ادارة السوق ودفع الأقساط المستحقة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ونظرا لتقاعسه فى سداد الأقساط بعد هذا التاريخ فقد قامت جهة الادارة لسحب الالتزام منه اعتبارا من ١٩٧٦/١/٢٤ ونول ادارة السوق بمعرفتها ونقد نجم عن ادارتها للسوق فى الفترة من ١٩٧٦/١/٢٤ حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ عجز فى قيمة الايرادات مقداره ٥٩١٨٤٨ جنيها فقامت جهة الادارة بمطالبة الملتزم بهذا المبلغ مع اساس انه يمثل الفرق بين قيمة الايجار المستحق على الملتزم عن مدة الستة أشهر الأخبة وبين الايراد المحقق خلال هذه الفترة — بالاضافة الى مبلغ ٣١٤٨٣٠٠ جنيها كرسوم محلية طوال مدة العقد .

ومن حيث أن قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بنص فى مادته الأولى على أن « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجدول المرفقة ويجوز لكل من المجالس المحلية تحديد بعض الفئات المبينة بالجدول المرفقة أو اتباع انواعها الواردة بها التى تتفق وظروفها المحلية السائدة بدائرة اختصاصه ... وتطبيقا لذلك صدر قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض الرسوم المحلية بدائرة محافظة الشرقية ونص فى مادته الأولى على أن « تفرض الرسوم المحلية فى دائرة مجالس المدن والقرى بالمحافظة وفقا للفئات والاعوية الموضحة بالجدول المرفقة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ .

وحيت أنه بمطالعة الجدول الثامن المرفق بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يبين أنه تضمن فرض رسم على الأسواق المرخص فى ادارتها للأفراد أو الشركات مقداره ٣٥ مليما عن كل متر مربع من مساحة السوق — ويسدو من ذلك أن كل المناط فى .

خضوع السوق للرسم هو أن يكون مرخصا في ادارتها لفرد أو شركة وذلك دون اعتبار للملكية أرض السوق وما اذا كانت للدولة أو للأفراد إذ لم ترد بأحكام فرض الرسم اشارة أو دلالة تسمح بالأحكام الى هذا الاعتبار كمعيار أو شرط الفرض للرسم ، ومن ثم فانه يستحق على السوق ايا كان أرضها طائفا أنه مرخص في ادارتها لفرد أو شركة ، ومهما تكن صيغة هذا الترخيص أو تكييفه . وبتطبيق ما تقدم على واقعات الطمس المثل يبين أنه بموجب قرار محافظ الشرقية رقم ٥١٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٦/٦/١٩٧٣ تم منح التزام سوق هيا العمومي للسيد عبد الله انور غير الذي تنازل عنه الى السيد (جابر ابراهيم سلو) المطمون ضده لمدة ثلاث سنوات وهذا الالتزام يشكل ترخيصا لفرد فن ادارة السوق . وبالتالي فانه يخضع لأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ويستحق عليه رسم محلي مقداره ٣٥ مليما عن كل متر مربع من مساحة السوق طوال مدة الالتزام - وليس صحيحا ما ذهبت اليه المحكمة في قضائها المطمون عليه من عدم أحقية الجهة الادارية في استثناء هذا الرسم استنادا الى التفرقة التي أقامتها بين الأسواق الحكومية والأسواق الأهلية المملوكة للأفراد ونصت الرسوم المحلية على النوع الثاني فقط - ذلك لأن هذه التفرقة لا تقوم على سند من القانون - اذ وردت عبارات وأنفاظ قرار وزير الادارة المحلية مطلقة لا تحمل في طياتها هذه التفرقة ، الأمر الذي يجعل ما اتهمت اليه المحكمة في قضائها المطمون عليه مخالفا حكم القانون .

وحيث أنه متى كان ما تقدم يكون الحكم المطمون مخالفا حكم القانون جديرا بالالغاء في هذا الخصوص مسح الزام المطمون ضده المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(ملن ١٣٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٣)

قاصدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الأسواق العامة في نطاق المدن تكون إيراداتها من الموارد المالية للمدن وإيلولة تلك الإيرادات الى الموازنة العامة للدولة .

التسوى :

سوق الخضار والفاكهة بمدينة الفيوم لا يبدو أن يكون أحد الأسواق العامة انشئ أساسا من قبل الوحدة المحلية بمدينة الفيوم وتؤول إيراداته الى مواردها دون حساب الخدمات والتنمية المحلية بها وتدخل تبعاً في الموازنة العامة للدولة .

وأساس ذلك في ان نص المادة ٥١ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و١٤٥ لسنة ١٩٨٨ .

وقد اعتبر المشرع إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن مورداً من مواردها المالية تقسم بتحصيلها وتؤول الى موازنتها وموازنة المحافظة شاملة بموازانات الوحدات المحلية الواقعة في نطاقها جزءاً من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها ولا معنى تبعاً لذلك من إيلولة تلك الإيرادات بهذا الوصف اني الموازنة العامة للدولة .

(ملف رقم ٢٧٢/١/٥٤ في ١٧/٥/١٩٩٢)

الفصل الرابع العاملون بالإدارة المحلية

١ - ترقية العاملين بالإدارة المحلية

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية - وظائف مديري
وكلاء المديرية وأردت بموازنة الوزارة المختصة وداخلة في تعداد وظائفها
- تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات المحافظة
المختصة كمصرف مالي فقط - تكون الترقية إلى هذه الوظائف من بين
العاملين بالوزارة فقط - باعتبارها وحدة واحدة في مجال الترقية .

الحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع يتحدد فيما إذا كانت وظيفة وكيل مديرية
الشباب والرياضة بمحافظة الجيزة المرقى إليها بالقرار المطعون عليه رقم
١٤٤ لسنة ٨٢ وقف صدور هذا القرار تابعة للمجلس الأعلى للشباب
والرياضة أم لمحافظة الجيزة .

ومن حيث أن المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧
لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ينص
على (يكون شغل وظائف مديري وكلاء المديرية بقرار من الوزير
المختص بالاتفاق مع المحافظ وتدرج وظائفهم بموازنة الوزارة المختصة
على سبيل التذكير على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم
بموازنات وحدات الحكم المحلي المختصة ولا يجوز نقل أي من هؤلاء
أو ترقية إلا بعد أخذ رأي المحافظ المختص) .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص ولازمه أن وظائف مديري ووكلاء المديرين واردة بموازنة الوزارة المختصة وداخله في تعداد وظائفها . على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات المحافظة المختصة كمصرف مالى فقط ، وتكون الترقية الى هذه الوظائف من بين العاملين بالوزارة فقط باعتبارها وحدة واحدة في مجال الترقية وعليه فإن وظائف مديري ووكلاء مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات مدرجة بموازنة الجهة المركزية التى يتبعونها وهى المجلس الأعلى للشباب والرياضة فيسرى عليها ما يسرى على وكلاء ومديري المديريات ويكون شاغلوا هاتين الوظيفتين تابعين للمجلس الأعلى للشباب والرياضة مدرجين فى عداد العاملين به باعتباره الوحدة التى تنظم وظائفهم . ويكون الترقية الى هاتين الوظيفتين من العاملين بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة ولا يتزامم عليها العاملون بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة الجيزة باعتبار ان وظائفهم مدرجة فى ميزانية وحدة أخرى ٠٠ (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستى ١٩٨٥/٥/٢٩ و ١٢/٦/٨٥) ومن حيث أنه منى كان ذلك فإن الطاعن وقد ثبت انه من العاملين الشاغلين للدرجة الثانية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة الجيزة فإن الترقية الى وظيفة وكيل مديرية الشباب والرياضة بهذه المحافظة بالقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢ تكون قد تمت فى وحدة أخرى غير الوحدة التى ينتمى اليها ، ولا يكون له ثمة حق فى المطالبة بهذه الترقية ولا يعتبر من ذلك ما قدمه الطاعن من مستندات للتدليل على أن الدرجة محل الترقية من اندرجات المدرجة بميزان المحافظة وليس المجلس الأعلى للشباب اذ أن تلك المستندات لا تدل على ذلك وانما فقط تثبت أن المصرف المالى بهذه الدرجة ومخصصاتها مدرجة بموازنة الوحدة المختص بالادارة المحلية وهى ما يتفق مع حكم المادة ٩٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون متفقا مع صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من القانون خليقا بالرفض .

(طعن ١٩٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٣١)

نفس المعنى الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩
باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
مفادها - وظائف مديري ووكلاء المديرية والدرجات المقابلة لهذه الوظائف
لبست من وظائف المديرية وانما تسدرج بموازنات الوزارات المختصة -
- يكون شغلها بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع المحافظ - يتنافس
على شغلها العاملون الشاعلون لدرجات ادنى من الدرجة المقررة للتوظيف
المطلوب الترقية اليها في الوزارة المدرج بها هذه الوظائف - لا يكون للعاملين
بالمديرية لمة مصلحة في الطعن على القرارات الصادرة بشغل هذه
الوظائف - حيث يتمتع في هذه الحالة التأثير على مصالح هؤلاء العاملين
لوجود وظائفهم ودرجاتهم في موازنة مستقلة عن الموازنة التي حدث فيها
التسفل لهذين الوظيفتين .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٦ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧
لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن (يكون شغل وظائف مديري ووكلاء
المديرية بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ ، وتدرج وظائفهم

بموازنة الوزارة المختصة على سبيل التذكار على أن تدرج الاعتمادات اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات وحدات الحكم المحلي المختصة ولا يجوز نقل أى من هؤلاء أو ترقيته الا بعد أخذ رأى المحافظ المختص) .

ومن حيث أن مفاد هذا النص ان وظائف مديرى وكلاء المديرات والدرجات المقابلة لهذه الوظائف ليست من وظائف المديريات وانما ندرج بموازنات انوزارات المختصة ويكون شغلها بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع المحافظ ويتنافس على شغلها العاملون الشاغلون لدرجات أدنى من الدرجة المقرره للوظيفة المطلوب الترقية إليها فى الوزارة المدرج بها هذه الوظائف ، ولا يكون للعاملين بالمديريات ثمة مصلحة فى لطن على اقرارات الصادرة بشغل هذه الوظائف حيث يمنع فى هذه الحالة التأثير على مصالح هؤلاء العاملين لوجود وظائفهم ودرجاتهم فى موازنة مستقلة عن الموازنة التى حدث فيها الشغل لهاتينوظيفتين .

ومن حيث ان الوظيفة التى شغلت بالقرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ تقع فى موازنة المجلس الأعلى للشباب والرياضة والذى شغلها بموجب هذا القرار وظيفته ودرجته مدرجة فى هذا المجلس ، فان المدعى (المطعون ضده) والذى ينتمى الى مديرية الشباب والرياضة يرسى مطروح وتكون وظيفته ودرجته بهذه المديرية وتنتمى بذلك الى ميزانية منفصلة عن ميزانية المجلس الأعلى للشباب والرياضة لا تكون له ثمة مصلحة فى لطن على القرار سالف الذكر ، وتكون دعواه بهذه المثابة غير مقبولة لانتفاء شرط المصلحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه قد أخذ غير هذا النظر فانه يكون قد خالف اتفاقون مما يتعين معه الغائه والقضاء بما تقدم .

(لطن ١٠٣٤ ، ١٠٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١/٤ / ١٩٩٢)

٢ - تأديب العاملين بالإدارة المحلية

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة (٩١) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون تنظيم الحكم المحلي مملا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - تطلب المشرع اخطار المجلس الشعبي المحلي بالاجراءات التأديبية التي تتخذ في مواجهة احد اعضائه من العاملين بالجهاز الادارى للدولة او القطاع العام او الخاص قبل مباشرة تلك الاجراءات - استهدف المشرع بذلك احاطة المجلس الشعبي المحلي علما بما سوف يتخذ من اجراءات حيال العضو - لم يعلق المشرع السير في هذه الاجراءات على ارادة المجلس الشعبي المحلي كما هو الشأن عند نقل احد اعضائه من وظيفته - لم يرتب المشرع اى جزاء فى حالة عدم اخطار المجلس الشعبي بان ثمة اجراءات تأديبية سيتم اتخاذها قبل العضو - مؤدى ذلك : - ان اجراء اخطار المجلس الشعبي المحلي باجراءات التأديب لا تتعلق بالنظام العام ولا يرقى إلى مرتبة الاجراء الجوهرى الذى يترتب على افعاله البطلان .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز مباشرة الاجراءات التأديبية قبل الطاعن . لا بعد اخطار المجلس الشعبي لمركز تلا باعتباره عضوا به فانه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون تنظيم الحكم المحلي يبين ان المادة ٩١ منه ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ جرى نصها كالآتى : « لا يسأل عضو المجلس الشعبي المحلي عما يبيده من آراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجانه » .

ويجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبي المحلي بما

يتخذ من اجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ انفاذ هذه الاجراءات ؛ كما يتعين اخطاره قبل مباشره أية اجراءات تأديبية ضدهم اذ كانوا من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص ، وفى جسيع الحالات يبلغ بنتيجة التحقيق ويتعين أخذ موافقة المجلس الشعبى قبل تنفيذ نقل أحد أعضاء المجلس من وظيفته الا اذا كان النقل بناء على طلبه وعلى الجهة التى يعمل بها عضو المجلس الشعبى المحلى ان تيسر له اداء واجبات العضوية وذلك طبقاً للقواعد والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية والى من أحكام هذا النص ان المشرع ولئن كان تطلب أن يخطر المجلس الشعبى المحلى بالاجراءات التأديبية التى قد يقرر اتخاذها نحو أحد العاملين المنزه عنهم فى النص قبل مباشرة تلك الاجراءات مستهدفاً بذلك مجرد أن يحاط هذا المجلس علماً بما سيتخذ من اجراءات حيال العضو الا أنه لم يعلق السير فى هذه الاجراءات على ارادة المجلس كما هو الشأن عند نقل أحد أعضاء المجلس من وظيفته الذى اشترط بشأنه وجوب أخذ موافقة المجلس عليه حسبما يقرره النص صراحة ، كما ان النص لم يقرر صراحة أى جزاء فى حالة عدم اخطار المجلس الشعبى بأن ثمة اجراءات تأديبية سيتم اتخاذها قبل أحد الأعضاء وعلى هذا النحو فان هذا الاجراء لا يمكن اعتباره من النظام العام ولا يرقى الى مرتبة الاجراء الجوهري الذى يترتب على اغفاله البطالان .

(طعن ٢٨٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٦)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩

— يجب اخطار المجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة اية اجراءات تأديبيه ضد أى من أعضائه متى كان من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام — هذا الاخطار منوط بالسلطة القائمة على التحقيق واتخاذ الاجراءات التأديبية — لا الزام على جهة التحقيق بالاخطار متى خفى عليها صفة المحال كعضو بالمجلس الشعبى المحلى .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من أوجه الطعن الذى يتعلق ببطلان اجراءات التحقيق والاحالة لعدم اخطار المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية باعتبار أن الطاعن عضو به فانه بالرجوع الى نص المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ يتبين ان المادة ٣٤ المذكورة وان كانت تستلزم اخطار المجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أية اجراءات تأديبية ضد أى من أعضائه دا كان من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام أو القطاع الخاص فان هذا الاجراء منوط بأن تكون السلطة القائمة على التحقيق واتخاذ الاجراءات التأديبية على بينة من أن المحال اليها أحد أعضاء المجلس الشعبى حتى تتخذ مثل هذا الاجراء — فاذا خفى عليها ذلك فانه لا يتصور بداهة الزام النيابة الادارية باتخاذ هذا الاجراء ، واذا كان الثابت من الأوراق فى الطعن المائن ان الطاعن لم يثر أمام النيابة الادارية فى أية مرحلة من مراحل التحقيق مسألة عضويته فى المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية فانه بالتالى لا يسوغ اتمسك بأنه كان على النيابة الادارية مثل هذا الاخطار . هذا فضلا عن أنه بافتراض علم النيابة الادارية بصفة الطاعن فى عضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية فان قيامها بواجب الاخطار قد شرع لمصلحة هذه المجالس الشعبية وحدها تمكينها من متابعة تصرفات أعضائها بما يتفق وصالح العمل فى تلك المجالس وحتى

يتمنى لها اتخاذ اجراءات اسقاط العضوية عن أى من هؤلاء الأعضاء .
طبقا لحكم المادة ٥٢ من قانون نظام الحكم المحلى متى كان موضوع
التحقيق الذى تجريه النيابة الادارية مما يفقده الثقة والاعتبار كعضو من
أعضاء المجلس ومن انبدهى أن هذا المجال يفاير المجال الوظيفى محل
التحقيق ويستقل عنه وبالتالي فان هذا الاخطار لا يعد من الشروط
الجوهرية لسلامة التحقيق .

(طعن ٢٣٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

عدم اختصاص رؤساء الوحدات المحلية فى تأديب العاملين بفروع
الوزارات الواقعة داخل نطاقها الاقليمى وعدم جواز تفويضهم فى ذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريم بجلستها المنعقدة فى ٦/٥/١٩٨٧ فاستعرضت فتواها الصادرة
بجلسة ٤/٢/١٩٨٧ التى انتهت للأسباب الواردة فيها - الى عدم جوار
تفويض رؤساء الوحدات المحلية فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين
بفروع الوزارات فى النطاق الاقليمى لهذه الوحدات وتبين لها أن المادة
(٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالدولة المعدل بالقانون
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :
١ - (أ) بالوحدة : (ب) كل وحدة من وحدات

الحكم المحلى .

٢ - بالسلطة المختصة : (١) الوزير المختص .

(ب) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلى .

وتنص المادة ٨٢ من ذات القانون على أن « يكون الاختصاص في انتصرف في التحقيق كما يلي :

المسئله المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٦ من الفقرة الأولى من المادة (٨٠) ..

كما تبين لها أن المادة ٢٧ مكررا / ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي تقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير » .

وبختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التي لم يعمل اختصاصها الى الوحدات المحلية ... بما يأتي :

(ج) (الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة لنوزير » وتنص المادة ٣١ من قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، المشار اليه على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه أو الى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير المساعد أو الى رؤساء المصالح أو رؤساء الوحدات المحلية الأخرى » .

وتنص المادة ٥٤ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي المعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه وله أن يفوض بعض هذه السلطات والاختصاصات الى سكرتير عام المحافظة والسكرتير المساعد بالنسبة لديوان عام المحافظة أو رؤساء المصالح والهيئات العامة بالمحافظة بالنسبة لشئون المرافق والهيئات التي يشرفون عليها أو الى رؤساء المراكز والمدن والاحياء والقرى بالنسبة الى الوحدات المحلية التي يرأسونها » .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد ناط بالمحافظ باعتباره السلطة المختصة بالنسبة للعاملين ب وحدات الحكم المحلي الاختصاص بالتصرف فى التحقيق وتوقيع الجزاءات فى الحدود المقررة به وأن قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد اعتبر المحافظ رئيسا لجميع العاملين بالجهات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم وخوله جميع السلطات التأديبية المقررة بالنسبة لجميع العاملين فى نطاق المحافظة سواء فى ذلك العاملين بالجهات التى نقلت أو لم تنقل بمعد اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلي كما أجاز له أن يفوض بعض اختصاصاته وسلطاته الى نوابه أو السكرتير العام أو السكرتير المساعد أو رؤساء الوحدات المحلية •

ومن حيث أن القاعدة فى مجال القانون العام انه اذا ناط القانون بسلطة معينة اختصاصا ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه الا اذا أجاز لها القانون ذلك لأن هذه الاختصاصات ليست أعمالا خاصة يملك المنوط به التصرف فيها انما هى أعمال الدولة وقد عينت القوانين واللوائح السلطات المختصة بها ونظمت طريقة أدائها •

ومن حيث أن التأديب فى مجال الوظيفة العامة يرتبط — فضلا عما تقدم — بحق الاشراف والرقابة على الموظف الخاضع له وأن ولاية اناديب معقدة أصلا للجهات. الرأسية للموظف بمقتضى حقها فى الاشراف والرقابة على أعماله انشرافا بتيح لها الاحاطة بعمله وتقديره فى ضوء ملبسه ، وظروفه الخاصة وانه لا يجوز تبعا لذلك لمن كانت له سلطة تأديبية معينة أن يفوض غيره فى مزاولتها الا بنص قانونى يجيز له التفويض فى ممارسة هذا الاختصاص بالذات وذلك لما للسلطة التأديبية من طبيعة خاصة حدث بالمشرع الى قصر مزاولتها على سلطات معينة يمنع فيها التفويض الا بنص خاص •

ومن حيث أنه ولئن كان قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه قد حمل المحافظ سلطة تأديبية على جميع العاملين بفروع الوزارات والمصالح داخل النطاق الاقليمى للمحافظة كما أجاز له تفويض بعض سلطاته واختصاصاته الى رؤساء الوحدات المحلية الا انه لما كانت انلاحة التنفيذ لهذا القانون قد عثت بتحديد نطاق هذا التفويض وقصرته على شئون الوحدات المحلية ومن ثم فانه لا يجوز للمحافظ تفويض رؤساء الوحدات المحلية فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بفروع الوزارات والمصالح الواقعة فى النطاق الاقليمى لهذه الوحدات اد أنهم غير مؤسسين لرؤساء الوحدات المحلية من ناحية ولأن التفويض فى مجال التأديب لا يجوز — كما سلف البيان — الا بنص خاص وهو ما خلا منه قانون الحكم المحلى الذى منح المحافظ اختصاصا أصيلا لتأديب العاملين فى نطاق المحافظة ولم يجر له التفويض فيه .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأيد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٧/٢/٤ من عدم اختصاص رؤساء الوحدات المحلية فى تأديب العاملين بفروع الوزارات الواقعة داخل نطاقها الاقليمى وعدم جواز تفويضهم فى ذلك .

(ملف ٣٨/١/٥٨ — جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المادة ٩١ من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ الاخطار المعين توجيهه من السلطة المحلية للمجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة اى اجراءات تأديبية ضد عضو المجلس من العاملين بالجهاز الادارى للدولة او القطاع العام او الخاص — لا تكشف عن محض اجراء تنظيمى

بل هو في واقعہ وعلى ما تفرصہ طبيعة اختصاصات المجلس الشعبى .
المحلى ضيقة لأعضائه من العاملين بالدولة أو القطاع الخاص - عدم
الاختار يترتب عليه بطلان التحقيق وما يتأتى عليه من قرارات .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول للنمى على الحكم بمخالفته أحكام
قانون نظام الحكم المحلى ، فان حافظة مستندات الطاعن والمقدمة أمام
المحكمة التأديبية بالاسكندرية بجلسة ١٩٨٦/٦/٢١ تضمنت كتاب رئيس
المجلس الشعبى المحلى لمحافظة البحيرة المؤرخ ١٩٨٦/٤/٣ والذي جاء
به أنه طبع لنص المادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٩ فان على الجهة التى يعمل بها عضو المجلس المحلى ان
تيسر له إداء واجبات العضوية بما فى ذلك حضور الجلسات بالمجلس
المحلى ولجانه والقيام بالزيارات والمأموريات التى يكلفه المجلس بها وفى
جميع الأحوال يعتبر عضو المجلس أثناء تأدية واجبات العضوية قائماً
بعمله الرسمى . واذاف الكتاب المذكور ان السيد العضو عبد السلام
محمد ابراهيم موسى عضواً بمجلس محلى المحافظة اعتباراً من نوفمبر
١٩٧٥ حتى الآن وعلى مدى ثلاث دورات وكان وكيلاً للمجلس ورئيساً
للجنة النقل والمواصلات وعضو اللجنة الدائمة بالمجلس وعضواً لثلاث
لجان بالمجلس وعضواً لمجلس ادارة مشروع المحاجر ممثلاً لمجلس محلى
المحافظة به ، وانه يحضر اجتماع المجالس المحلية الأدنى طبقاً لنص القانون .
بخلاف ما كان يكلفه به المجلس من مهمات ومأموريات رسمية .

ومن حيث أن النائب من الأوراق ان الطاعن الأول لم يسبق انذاره
بالانقطاع عن العمل وفقاً لتطلبه المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ سالف الذكر ، وهو الاجراء الذى تطلبه كذلك المشرع بالمادة .
١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع

العام وأصدرت المحكمة التأديبية حكمها بمجازاته بتغريمه بقية اجمالى آخر أجر تقاضاه فى الشهر بناء على التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية بما يعنى اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الطاعن الأول اتهمت الى مجازاته تأديبيا .

ومن حيث أن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على الآتى « لا يسأل عضو المجلس الشعبى المحلى عما يديه من اراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجانه .

ويجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبى المحلى بما يتخذ من اجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ هذه الاجراءات ، كما يتعين اخطاره قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضده اذا كانوا من العاملين بالجهاز الادارى بالدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص ، وفى جميع الحالات يبلغ المجلس بنتيجة التحقيق ونعين أخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى قبل تنفيذ نقل أحد أعضاء المجلس من وظيفته الا اذا كان النقل بناء على طلبه ، وعلى الجهة التى يعمل بها عضو المجلس الشعبى المحلى ان تيسر له أداء واجبات العضوية وذلك طبقا للقواعد والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية » .

ومن حيث ان تحقيق السبب الأول للطعن على الحكم مناطه تبيان ما اذا كان الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٩١ سائلة الذكر والموجب لاطهار المجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضد أى من أعضائه اذا كانوا من العاملين بالجهاز الادارى للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص - ما اذا كان هذا الاجراء هو محض اجراء تنظيمى لمجرد احاطة المجلس الشعبى بما يتخذ من اجراءات تنفيذية ضد أحد أعضائه - الأمر الذى لا يترتب على اغفاله أى بطلان للاجراءات التأديبية

المنخضة ، أم ان هذا الاجراء من الاجراءات الجوهرية التى تمثل ضمانة من ضمانات عضو المجلس الشعبى المحلى الذى يرتبط بملاقة عمل باحدى الجهات العامة أو الخاصة ، وهو ما يترتب على اغفاله بطلان الاجراءات التأديبية المتخذة .

ومن حيث أن المشرع قد اناط فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية الصادره بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ بالمجالس الشعبية المحلية اختصاصات تتبلور فى الرقابة على مختلف المرافق المحلية بما يتضمنه ذلك من حق تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة وتوجيه الاستجوابات وبما يعنيه ذلك من مساءلة القادة الاداريين المحليين .

ومن حيث أنه استهدف لضمان ممارسة أعضاء المجالس الشعبية المحلية لأعمالهم والمبتغى بها تحقيق صالح الجماعة المحلية - فقد قرر المشرع ضمانات لأعضاء المجالس الشعبية المحلية تكفل لهم القدر اللازم من الحماية فى ممارستهم واجباتهم التى اناطها بهم القانون .

ومن حيث أنه بصدد تنظيم هذه الضمانات بالمادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد نص على أنه « وبجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبى المحلى بما يتخذ من اجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ اتخاذ هذه الاجراءات كما يتعين اخطاره حين مباشرة أى اجراءات تأديبية ضدهم اذا كانوا من العاملين بالجهاز الادارى بالدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص » .

ومن حيث أنه بين مر ذلك ان الاخطار المتعين توجيهه من السلطة المختصة للمجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضد عضو المجلس - لا يكشف عن محض اجراء تنظيمى ، بل هو فى واقعه

وعلى ما تعرضه طبيعة اختصاصات المجلس الشعبى المحلى ضمانه لأعضائه من العاملين بالدولة أو القطاع الخاص . وحتى لا يخضع العامل لأكراه مادي أو تأثير ادبي من جهة عمله وهو يمارس اعباء النيابة بما تضمنته من رقابة للسلطات الادارية ذاتها والتي منها وسائل ذات وطأة على الجهات الادارية تصل غاياتها بتقديم الاستجابات وتقرير مسئولية القادة الاداريين المحليين ، ويكون من ثم اخطار السلطة المختصة للمجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أى اجراء تأديبي ضد عضو هذا المجلس من العاملين بالدولة مبتغيا تحقيق ضمانه أساسية لهذا العضو فى ممارسته لاختصاصاته ، وحتى يستطيع المجلس الشعبى المحلى ان يتصدى - فى ضوء سلطاته القانونية لما قد يراه ماسا بعضو المجلس فى ممارسته لاختصاصات النيابة المحالية .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم فإن عدم اخطار السلطات المختصة للمجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة أى اجراءات تأديبية ضد أحد أعضاء المجلس من العاملين بالجهات الادارى للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص يترتب عليه بطلان التحقيق وما ينبنى عليه من قرارات .

ومن حيث ان الثابت أن الطاعن الأول وهو عضو بالمجلس الشعبى المحلى لمحافظة البحيرة قد اتخذ ضده اجراءات تأديبية وفقا لما سلف من بيان ولم تخطر السلطة المختصة بالمجلس الشعبى المحلى قبل مباشرة الاجراءات التأديبية ضده ، فمن ثم يكون قد لحق بالتحقيق الذى أجرى معه بطلان يهدد معه القرار التأديبى الذى بنى عليه ، ويكون الحكم المطعون فيه واذا لم يلتزم بهذا النظر قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يوجب الغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عديم جواز اقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن الأول ومجازاته بتغريمه بقيمة اجمالى آخر أجر تقاضاه فى الشهر .

ومن حيث ان هذا القضاء لا يعنى تبرئة الطاعن الأول مما هو منسوب اليه اذ ان مبنى هذا الحكم هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بأهدار اجراء جوهري يمثل ضمانة لعضو المجلس الشعبى المحلى ودون التعرض لموضوع المسألة التأديبية ، ومن ثم فان الجهة الادارية وشأها فى اتخاذ ما تراه من اجراءات تأديبية بعد اتباع اجراء الاخطار المنصوص عليه بالمادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر .

ومن حيث ان ضمن الطاعن الثانى يستند الى أسباب تخلص فى الخطأ فى تطبيق القانون لعدم صحة الوقائع التى استند اليها القرار التأديبى اد الثابت من الأوراق والمستندات المقدمة ان المخالف الأول عبد السلام محمد ابراهيم لم ينقطع عن عمله مطلقا وان اتهمه بصرف الحوافز للمخالف الأول رغم انقطاعه يتنافى مع ما هو ثابت بالأوراق طبقا لما انتهت اليه الادارة القاوئية بدمهور فى مذكرتها فى القضية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ حصر تحقيقات وان عدم وجود سجلات حضور وانصراف عن الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ لا يعتبر دليلا على عدم قيام المخالف الأول بعمله ، وعن اصدايه الأمر المكتبى المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢٤ فان تبريره أن خط المشترك رقم ٤٩٧ كان معطل عطلا وقتيا لم يستمر ٢٤ ساعة وهو خاص بشركة الشاى بايناي البارود وأعمالها تستلزم سرعة اصلاح التليفونات فى حين انه يوجد خط ٤٩٦ تقدم أصحابه بنقله وانه بذلك تم تحويل مكالمات شركة اشاى على هذا الخط لمدة ٢٤ ساعة لحين الاصلاح وان هذه المكالمات يتم الحاسبة عليها على حساب الرقم الأصلى وهو ٤٩٧ وليس الرقم المستدل .

ومن حيث أنه عن الاتهام الأول والثانى الذى نسب للطاعن الثانى فانهما بخلصان فى التستر على المخالف الأول (الطاعن الأول) طوال فترة انقطاعه دون اتخاذ الاجراءات اللازمة مما ترتب عليه استيلاء الأول على

مرتبته دون وجه حق ، وإدراج اسم المخالف الأول بكشف صرف الحوافز رغم علمه بانقطاعه عن العمل وهو ما رأت معه المحكمة ثبوت ادانته عن المخالفتين المذكورتين ومجازاته بناء على ذلك فإن هذين الاتهامين يرتبطان بقيامهما بثبوت مخالفة المحال الأول بانقطاعه عن عمله واستيلائه على مرتبه شاملا الحوافز خلال المدد المبينة بالاتهام دون حق ، وذلك يعنى أن المخالفة المنسوبة للطاعن الثانى تابعه فى منشأتها لثبوت مخالفة الطاعن الأول فلا تنشأ مسؤولية المشرف الا بثبوت مخالفة العامل الخاضع للإشراف .
الرأى .

ومن حيث أنه وقد انتهى هذا الحكم الى بطلان اجراءات التحقيق التى تمت مع المحال الأول مما لا تكون معه مسؤوليته عما نسب اليه قد ثبتت قانونا فى حقه ، ومن ثم فإن مسؤولية المحال الثانى (الطاعن الثانى) لا تكون بدورها قد ثبتت فى حقه لبطلان التحقيق بسبب عدم اتباع اجراء جوهري نطلبها القانون لسلامة التحقيق ، وعليه فإن الاتهام الأول والثانى للمحال اثباتى (الطاعن الثانى) لا يكونا قد ثبتا فى حقه ويكون الحكم وقد انتهى الى مجازاته على أساس ثبوت هاتين المخالفتين فى حقه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأوبله مما ينعين معه الفأؤه فى هذا الخصوص .

ومن حيث ان هذا انتقضاء لا يعنى ثبوت براءة الطاعن الثانى من الاتهامين المذكورين - اذ أن مبنى الحكم هو بطلان التحقيقات لعدم اتباع اجراء جوهري تطلبه القانون بالنسبة للطاعن الأول ، ومن ثم فإن الجهة الادارية وشأها فى اتخاذ ما تراه من اجراءات تأديبية بعد اتباع اجراء الاخطار المنصوص عليه بالمادة ٩١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ سائف الذكر .

ومن حيث أنه عن الاتهام الثالث المنسوب للطاعن الثانى والذى يخلص فى اصداره أمرا مكتيبا مؤرخا ١٩٨٣/٦/٢٤ يجوز بحمل

المخابرات التليفونية للمشارك رقم ٤٩٧ على المشترك رقم ٤٩٦ بالمخالفة للتعليمات ، فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى انه وعلى عرض صحة وجود عطل للمشارك الأول فلا يجوز تشغيل رقم مشترك اصيب بالمعطّل على رقم آخر لمخالفة ذلك لتعليمات الهيئة فان يكون قد اصاب وجه الحق فيما انتهى اليه ، ويكون التعليل الذى قال به الطاعن الثانى من ان سبب اصدار تعليمات كتابية فى ١٩٨٣/٦/٢٤ هو ان خط المشترك ٤٩٧ كان معطلا عطلا وقتيا لم يستمر أربع وعشرون ساعة وهو خاص بشركة انشأى بايتاى البارود وأعمالها تستلزم سرعة اصلاح التليفونات — هذا التعليل غير سائق أساسه اذ لا يجوز ان يحرم صاحب خط تليفونى من الخدمة المتعاقد عليها بالنظر لتعطّل خط آخر وتقدير المشرفين على المرفق لأولوية من لحق بخطه عطل على صاحب خط تليفونى آخر يعمل بانتظام ، وهو ما يخالف الأصول الواجبه الاتباع فى ادارة المرافق العامة ويخلق أفضلية فى الاتفاقات بخدمات المرافق العامة على خلاف الأصول العامة للقانون .

ومن حيث أنه لا يبعد الطاعن الثانى ما ذهب اليه ان صاحب الخط رقم ٤٩٦ تقدم بنقله — ففضلا عن انه لم يقدم سنده فى ذلك موضعا على وجه الخصوص تاريخ طلب النقل فان الأصل ان مجرد طلب نقل الخط التليفونى لا يؤدى بذاته الى حرمان صاحبه من استمرار الحرارة بالخط والاتفاقات به لحين توفير الخط البديل بالجهة المنقول اليها — وطالما انه لا توجد تعليمات من المشترك برفع الحرارة من الخط التليفونى وهو الأمر الذى اذا كان قد صدر عن المشترك فقد كان الطاعن سيسارع الى تقديمه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الاتهام الثالث — وهو منبت الصلة بالاتهامين السابقين — يكون ثابتا فى حق الطاعن مما يوجب مساءلته عنه وهو ما تقدر له لمحكمة جزاء الخصم من الأجر لمدة شهر .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم فانه يتعين انهاء الحكم المطعون فيه ، والحكم بمجازاة الطاعن الثانى بالخصم من الأجر لمدة شهر .

ومن حيث أن هذين الطعنين معفيان من الرسوم لما تقضى به المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من اعفاء الطعون التى تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية من الرسوم .

(طعنين ٢٥٦٢ ، ٢٥٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

١ - ان المشرع وفقا لنص المادة ٢٧ مكرر من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ٧٩ المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ناط بالمحافظ جميع الاختصاصات المقررة للوزير فيما يختص بالعاملين المدنيين فى نطاق المحافظة فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية - اما العاملين بالجهات التى لم تنقل اختصاصاتها الى هذه الوحدات - ذلك فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها فقد اختصه المشرع بجملة اختصاصات من بينها الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية فى الحدود المقررة للوزارة وهى الحدود التى عينتها المادة ٨٢ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

٢ - للمحافظ المختص توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين شاغلى الدرجات المختلفة بمديرىات الأوقاف الاقليمية التى لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فى الحدود المقررة للوزارة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع غرض على الجمعية العمومية لتتسمى القنوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٦/١٢/١٩٩٢ استبان لها ان المادة ٨١ من

قانون انعامين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ نصت على أنه يكون الاختصاص في التصرف في التحقق كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يتجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوما ، ولرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يتجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام . وللسلطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها أيضا إذا ألفت الجزاء أن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار .

٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٦ في الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا يجوز ان تزيد مدة الخصم من الأجر في السنة الواحدة على ستين يوما سواء تم توقيع الجزاء دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك الجزاءين الواردين في البندين (٢٤١) من الفقرة الثانية من المادة المشار اليها .

٣ - كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة (٨٠) وذلك في المخالفات الجسيمة التي تحددها لائحة الجزاءات .

٤ - تختص المحكمة التأديبية بـ « » واستعرضت الجمعية ما نصت عليه المادة ٢٧ مكررا (١) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن « يكون

المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي تقل اختصاصاتها الى الوحدة المحلية ، ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير . ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع انوزارات والجهات التي لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية - فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها - بما يأتي :

(أ) ... (ج) الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة للوزارة .

(د) ... ويجب أن يخطر المحافظ السلطة المختصة بما اتخذ من اجراء أو أصدره من قرارات في الأحوال السابقة خلال سبعة أيام من تاريخ اتخاذه لها

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع فاط بالمحافظ جميع الاختصاصات المقررة للوزير فيما يختص بالعاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ، أما بالنسبة الى العاملين بالجهات التي تنقل اختصاصاتها الى هذه الوحدات فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ، فقد اختصه المشرع بجملة اختصاصات من بينها الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة للوزارة ، وهي الحدود التي عينتها تفصيلا المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه ، ومثل هذا الاختصاص التأديبي المقرر للمحافظ اما يجب - ولا ريب - الاختصاص التأديبي للسلطات الرئاسية لهؤلاء العاملين في وزاراتهم في هذا الشأن بحسبان أن الاختصاص مقرر على من عقد له يأبى التعدد ما لم يفرضه نص صريح يقضى به والا شب ازدواج في الاختصاص وتشابك في مجالاته يتنافر مع المصلحة العامة وتآباه طبائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري المليم ، فضلا عن مخالفته من حيث الأصل صريح النص الذي يؤكد استقلال المحافظ بهذا الاختصاص وتفرده به .

وخلصت الجمعية من ذلك جميعا الى ان للمحافظ المختص توقيع
الجزاءات التأديبية على العاملين شاغلي الدرجات المختلفة بمديرية
الأوقاف الاقليمية التي لم تنتقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية - ومنهم
الشيخ سيد عبده زهران - مدير أوقاف دمياط - في الحدود المقررة
للوزارة •

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن للمحافظ
المختص توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين شاغلي الدرجات المختلفة
بمديرية الأوقاف الاقليمية التي لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية
في الحدود المقررة للوزارة •

(ملف رقم ٢٢٦/٢/٨٦ في ١٢/١٢/١٩٩٢)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

١ - الوحدات السكنية الاقتصادية

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

اقساط وفوائد القروض التي تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء المساكن الاقتصادية تندرج ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتي يتحمل بها المشترون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجنستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فاستعرضت المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على ان « تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون - نظير أجره تقل عن الأجرة القانونية ، الى مستأجرها على أساس سداد الأجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » ، كما استعرضت المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بشأن تملك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها : وتقييمها المحافظات التى تنص على أنه « ٠٠٠ ثانيا : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ ، يكون تملكها طبقا للقواعد

والشروط والأوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار « .
وقد جاء بالملحق رقم (٢) من هذا القرار ما يلي « هـ : نسب التوزيع :
..... يتم تسليم المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس
تكلفة المباني بدون الأرض .. وتقسط القيمة على ٣٠ سنة بدون فوائد
خامسا : حالات التأخير في السداد .. وأحكام أخرى :

في حالة تأخر المشتري عن سداد أى قسط فى المواعيد المحددة له ،
نرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ
الاستحقاق الى تاريخ السداد .

يتضمن عقد البيع نصا يقضى بأن يحظر التصرف بالبيع أو انتازله
أو تغيير التخصيص للوحدات المباعة الا بعد موافقة المحافظة وفى
حالة الحصول على الموافقة على التصرف بالبيع أو الانتازل أو تغيير
التخصيص تسدد كامل الأقساط المتبقية بالإضافة الى فوائد القروض عن
راس المال لمدة التقسيط .

تؤول حصيلة البيع مقابل الارتفاع « ومساكن الايواء » الى صندوق
تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على أن يتحمل الصندوق بقيمة
أقساط القروض والفوائد التى استخدمت فى بناء هذه الوحدات .. « .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع فى المادة ٧٢ من قانون
تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ ناط برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المساكن
اشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات ، الى مستأجريا
وذلك بالنسبة للوحدات التى تم شغلها قبل العمل بهذا القانون فى
٩/٩/١٩٧٧ . وتنفيذا لهذا التفويض - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار اليها التى

اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ وتلك التى اقامتها أو تقيمها بعد هذا التاريخ .

وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التى تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ — حسبما جاء بالجدول الثانى المرفق بالقرار المذكور — فانها تقضى بان تقوم المحافظات ببيع تلك الوحدات على أساس تكلفه المباني بدون الأرض ، وتقسيم القيمة على ثلاثين عاما بدون فوائد . فاذا ما تأخر المشتري عن سداد أى قسط فى المواعيد المحددة له ، تسرى على الأقساط المتأخر سدادها فوائد تأخير بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد . واذ لم يتطرق هذا القرار الى أقساط وفوائد القروض التى تحصل عليها المحافظات لتمويل بناء تلك النوعية من المساكن ومن ثم فهى تندرج بطبيعة الحال ضمن العناصر اللازمة لحساب تكلفة بناء هذه المساكن والتى يتحمل بها المشترون . وذلك على خلاف الوضع بالنسبة « لمساكن الايواء » حيث نص القرار المذكور صراحة على أن القروض وفوائدها التى استخدمت فى بناء تلك المساكن يتحمل بها صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى .

ولا يحاح فى هذا الصدد بعدم مشروعية قرار رئيس الوزراء سالف الذكر فيما تضمنه من تحديد لقواعد تملك المساكن التى تقيمها المحافظات وتشغل بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، لتجاوز القرار حدود التفويض المقرر فى هذا القانون ، وبالتالي فيتعين استبعاد أقساط القروض وفوائدها المستخدمة فى بناء المساكن الاقتصادية من تكلفة البناء . ذلك أنه إما ما كان رأى فى مشروعية القرار المذكور ، والتزامه حدود التفويض ، فالثابت أن أحكامه لم تتعرض لهذه الأقساط وفوائدها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أقساط القروض وفوائدها التى حصلت عليها محافظة البحيرة لبناء وحدات سكنية اقتصادية وتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/١ يتحمل بها المشترون لتلك الوحدات.

(ملف رقم ١٢٠/٣/٧ فى ١٩٨٩/٢/١)

نفس المعنى (ملف ١٢٨/٢/٧ فى ١٩٨٩/١/٤)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

لا يجوز حساب مصاريف ادارية ضمن التكلفة الفعلية التى يتحمل بها المشترون للوحدات السكنية الاقتصادية التى اقامتها او تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/١/٣ فاستعرضت المادة رقم ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على أن « تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجرة تقل عن الاجرة القانونية ، الى مستأجرها على أساس سداد الاجرة المخفضة لمدة خمس عشر سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والالوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء » . كما استعرضت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ (وتعديلاته) التى تنص على أنه « ٠٠٠٠ تأيى : بالنسبة لوحدات المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها او تقيمها المحافظات

ويتم شغلها بعد ١٩٧٧/٩/٩ يكون تملكها طبقا للقواعد والشروط والالوضاع الموضحة بالملحق رقم (٢) المرافق لهذا القرار » • وقد جاء بالملحق رقم (٢) المرافق للقرار المذكور ما يلي : أولا : نسب التوزيع تتم تملك المساكن الاقتصادية التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفة المباني بدون الأرض وتقط القيمة على ٣٠ سنة بدون فائدة خامسا : ويتحمل المشتري جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بتسجيل الوحدة السكنية موضوع البيع بمصلحة الشهر العقاري » وكذلك استعرضت المادة رقم ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن « تضاف مصاريف ادارية بواقع ١٠٪ الى تكاليف الخدمات متى كانت احدى الجهتين المتعاملتين خارجة عن الموازنة العامة للدولة • ويستثنى من ذلك الجهة التي تؤدي خدمات عامة عن طريق الالزام التشريعى اذا كانت تلك الخدمات مدرج بها اعتمادات فى موازنة الجهة المستفيدة تقابل تكاليفها بالكامل » •

واستبانت الجسيعه مما تقدم أن المشرع فى المادة ٧٢ من قانون تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، نأخذ برئيس مجلس الوزراء وضع قواعد وشروط تملك المساكن الشعبية والاقتصادية والمتوسطة التى اقامتها المحافظات الى مستأجرها وذلك بالنسبة للوحدات التى تم شغلها قبل العمل بهذا القانون فى ١٩٧٧/٩/٧٧ وتنفيذا لهذا التفويض صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ وتناول قواعد تملك المساكن المشار اليها التى اقامتها المحافظات وشغلت قبل ١٩٧٧/٩/٩ — كما تناول ذات القرار قواعد تملك المساكن من نفس النوعية المذكورة التى اقامتها أو تقيمها المحافظات ويتم شغلها بعد التاريخ المشار اليه • وبالنسبة لقواعد تملك الوحدات السكنية الاقتصادية التى تشغل بعد ١٩٧٧/٩/٩ — وأيما كان الرأى فى مدى

مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر فيما تضمنه من وضع قواعد لتمليك هذه الوحدات فإن الثابت من مطالعة الجدول الثاني المرفق بالقرار المذكور أن المحافظات تقوم بتحديد ثمن بيع الوحدات السكنية الاقتصادية على أساس تكلفة المباني دون حساب قيمة الأرض ، ويتحمل المشترون لها برسوم ومصاريف تسجيل عقود البيع بمصلحة الشهر العقاري . ولم يتضمن هذا القرار تحميل المشتريين بأى مبالغ أخرى خلاف ما ذكر . وعليه فلا وجه للقول بأن تكلفة المباني الفعلية تشمل ما يسمى « بمصاريف إدارية » تحسب بنسبة ١٠ من قيمة المباني استنادا لنص المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، إذ أن تلك المصاريف ليس لها مدلول محدد أو عناصر ثابتة تقطع بأنها تندرج — فى جميع الأحوال — ضمن التكلفة الفعلية للمباني ، فضلا عن أن نص المادة ٥١٧ المشار إليه لا علاقة له بقواعد تمليك المساكن المشار إليها .

لذلك :

اتتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز حساب مصاريف إدارية ضمن التكلفة الفعلية التى يتحمل بها المشترون لوحدات السكنية الاقتصادية فى الحالة المعروضة .

(ملف رقم ١٣٧/٢/٧ فى ١٩٩٠/١/٣)

٢ - طلب الرأى من إدارة الفتوى المختصة

قاعدة رقم (٨٩)

اللبدا :

عدم اختصاص رئيس المجلس الشعبى المحلى بطلب الرأى من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة فى المسائل القانونية غير المتعلقة مباشرة بالمجالس الشعبية المحلية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٩٠/١١/٧ فاستبان لها ان المادة ١٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ بنظام الادارة المحلية المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على انه « يتولى مجلس الدولة الافتاء فى الموضوعات القانونية المتعلقة بوحداث الادارة المحلية ٥٠٠ كما تتولى هيئة قضايا الدولة مباشرة الدعاوى التى تكون هذه الوحداث طرفا فيها . وتتم احالة الموضوعات القانونية المشار اليها من رئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو من المحافظ المختص أو من ينيبه بحسب الاحوال » .

ومن حيث انه يتعين تفسير هذا النص فى ضوء ما استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومنها الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ ملف ١٠٠/١/٦٧ - من ان الفتوى ليست مجرد بحث نظرى ، وانما يتعين ان تكون مستندة الى طلب من جهة قادرة على تنفيذها وهو ما يقتضى ان تكون صاحبة اختصاص بشأها وبناء على ذلك فانه اذا كان المشرع جعل لمجلس الدولة مهمة ابداء الرأى فى الموضوعات القانونية المتعلقة بوحداث الادارة المحلية فان مناط ذلك وشرطه ان يكون

طلب الرأى موجها من رئيس الجهة صاحبة الشأن المتصلة مباشرة بالمسألة محل الطلب ليم في ضوء الفتوى ما يقتضى الامر اتخاذ التصرف الصحيح من جانبها ، ومن ثم فانه ليس لرئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ان يطلب الى ادارة الفتوى المختصة الرأى الا بالنسبة للمسائل القانونية التى تتعلق مباشرة بالمجالس الشعبية المحلية فيما تختص به كجهة ادارة وليس كجهة رقابية أى بمناسبه الاعمال التى تعرض لها بمناسبة تسيير أعمالها الادارية ، اذ أن هذه المسائل وحدها هى التى تتصل بعملها ولها ان تستفتى ادارة الفتوى فى خصوصها اما المسائل القانونية التى تعرض للمجالس الشعبية بمناسبة ممارسة سلطتها الرقابية فانه وان صح ان لها بمقتضى سلطة الرقابة على اعمال الوحدات الادارية المحلية ان يستبق من جانبها مرحلة بحثها من جانب الوحدة المحلية ويطلب الرأى ابتداء فى ان تراجعها فى الرأى الذى انتهت اليه الا انه ليس لرئيس المجلس الشعبى المحلى شأنها من ادارة الفتوى المختصة اذ أن ذلك يرجع أمر طلبه الى تلك الجهة ان رأت ذلك لتصرف فيما تختص به على مقتضى ما انتهى اليه رأى ادارة الفتوى وحتى لا تفاجأ تلك الجهة بفتوى تتناول شئونها بغير ان تطلبها وتبين وقائعها وأوراقها •

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكافت المسألة التى بشيرها طلب المجلس الشعبى المحلى الرأى الى ادارة الفتوى المختصة تتعلق بشكوى قدمت اليه من واضح اليد عنى قطعة الأرض مما أخذت به الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر شكر من تحديد مقابل لاتتفاع بهذه الأرض ولم يتوجه بها الشاكى الى الجهة الادارية المختصة كما هو الواجب وانما توجه بها الى رئيس المجلس الشعبى المحلى وأراد أن يستعين به لمراجعة تصرف الوحدة المحلية فى الخصوص وقبل ان يتبين وقائعها ووجهة نظرها فى شأنها وهى تتعلق بمسألة من مسائل الواقع فى شأن هذه الارض وقينتها والتصرف

فبها من شأن تلك الجهة الادارية ، ومآلها — الى المحكمة المختصة ، وهذه المسألة تخرج عن الاختصاص المباشر لرئيس المجلس الشعبى المحلى بوصفه سلطة ادارية ومن ثم فانه لا يحق له ان يستفتى مجلس الدولة بشأنها وانما يكون ذلك للمحافظ باعتباره الرئيس الادارى للوحدة المحلية التى تدخل اصل المسألة مثار الشكوى فى اختصاصها مباشرة وهى التى تقرر ما تراه فى شأنها •

ومن حيث انه لكل ذلك فان ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات لم تخطئ فيما انتهى اليه رأياها من عدم قبول طلب المجلس الشعبى المحلى اليها ابداء الرأى فى شأن صحة طلب الشاكى اعادة تحديد مقابل الانتفاع بأرضه ان كان لذلك مقتضى •

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص رئيس المجلس الشعبى لمحافظة القليوبية بطلب الرأى من ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة فى المسائل القانونية غير المتعلقة مباشرة بالمجالس الشعبية المحلية على النحو المبين بالاسباب •

(ملف رقم ٧٥/١/٧ فى ١١/٧/١٩٩٠)

٢ - انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ممدداً بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ -
اختيار المشرع نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية لشغل مقاعد المجلس الشعبي
للقرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان
المادة (٦٦) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة
١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على انه « يشكل مئ
كل قرية مجلس محلى من عشرين عضوا على أن يكون احدهم بالانتخاب
الفردى ، فاذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى
متجاورة تمثل عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية القرية التى فيها مقبـ
المجلس بعضوين على الاقل وباقى القرى بعضو واحد لكل منها على ان
سكون المجموع الكلى لعدد أعضاء المجلس زوجيا » . وتنص المادة ٧٥
مكررا من ذات القانون على ان « يكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية
المحلية على اختلاف مستوياتها عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم
الحزبية ونظام الانتخاب الفردى ويكون لكل حزب قائمة خاصة ... »

ويجب ان تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا بعدد الأعضاء
الممثلين - للمجلس الشعبى المحلى فأقصا واحدا ، وعدد من الاحتياطيين
قدر بنصف عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم على الاقل على ان يكون
نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الاقل من العمال والفلاحين .. » .

هذا وتقضى المادة ٩٧ من القانون المشار اليه على انه « مع مراعاة
انسبة المقررة للعمال والفلاحين اذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس من بين
المنتخبين بالقائمة قبل انتهاء مدة عضويته حل محله العضو الاحتياطي من
ذات الصفة بالقائمة المنتخبة طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطيا . »

واستظهرت الجمعية العمومية من هذه الدور ان المشرع تخير
لا انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية للقرى نظاما قوامه ان يكون اختيار
أغلب الأعضاء مبنيًا على المناظلة بين ما يمثلونه من اتجاهات ومبادئ
وأفكار ينظر فيها الى تحقيق المصلحة العامة للوحدة المحلية للقرية بأكملها
ولا تقف عند حدود المصلحة الضيقة للقرية التي ينتمى اليها عضو المجلس
فتخير تحقيقا لهذا الغرض — نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية لشغل اغلبية
مقاعد المجلس الشعبي المحلي للقرية وهو نظام لا تتجلى فيه الصلة التي
لا تنقسم بين العضو والقرية التي ينتمى اليها . وعلى الرغم مما يحققه هذا
النظام الانتخابي من مزايا في هذا الخصوص فان المشرع لم يشأ ان يتجاهل
كالية واقع الانتخابات في القرى ورغبة الناس عند هذا المستوى في طرح
شكاواهم وأمانهم عن طريق ممثلهم في المجالس الشعبية المحلية لذلك
اشترط القانون أن يمثل القرية التي يقع فيها مقر المجلس بعضوين على
الأقل وباقي القرى التي تقع في نطاق الوحدة المحلية للقرية بعضو واحد
لكل منها . واذا كان تمثيل القرية على النحو السالف بأحد ابنائها يمكن
تحقيقه بالنسبة للأعضاء الأصليين فان الامر يختلف عند حلول أحد
الأعضاء الاحتياطيين محل أحد الأعضاء الأصليين اذ قد لا يتأتى بالنظر الى
أن عدد الأعضاء الاحتياطيين لا يزيد على نصف الأعضاء الأصليين كقاعدة
تمثيل كل القرى الداخلة في نطاق الوحدة المحلية في قائمة الاحتياطى كما
أن استلزام القانون ان يحل محل العضو الأصلي عضو من قائمة الاحتياطى
ممن يحمل ذات الصفة وفقا لاولوية ترتيبه في هذه القائمة دون ما نظر الى

القرية التى كان ينتمى إليها العضو الأصلى ، يجعل من الجائز ان تمثل هذه القرية الاخيرة بعضو من غير ابناءها وهى نتيجة لا تتأتى مع الاخذ بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ، بل وتتلاقى مع القاعدة السائدة فى نظام النيابى من أن العضو المنتخب بمجرد انتخابه إنما يمثل جمهوره الناخبين فى المجلس المنتخب له دون الوقوف عند دائرة معينة •

لما كان ذلك فان شغل السيد / عضوية المجلس الشعبى المحلى لقرية قلندول خلما للمرحوم / وبصفته ممثلا لقرية الشيخ عبادة وهو ليس من ابناءها لا يتصادم ونصوص القانون التى لم تفرض قبدا على خلاف ذلك على ما تقدم البيان •

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سلامة قرار محافظ المنيا رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٠ الصادر فى الأول من مارس سنة ١٩٩٠ فأعلان انتخاب السيد / عضوا بالمجلس الشعبى لقرية قلندول فى الموقع الذى خلا بوفاة •

(فتوى ٥٤ / ١ / ٢٨٢ بجلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

قانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ قد وضع شروط وضوابط موضوعية للمرشحين من فئات معينة — حظر على هذه الفئات التقدم لترشيح فى نطاق الوحدات التى يعملون بوظائف قيادية أو رئاسية فيها — هذا القيد يمثل مراعاة من الشارع لتأكيد تحقيق الصالح العام •

الحكمة :

ومن حيث انه عن الدفع بانعدام الحكم المطعون فيه لعدم تصديره باسم الشعب وهو بيان جوهري يترتب على اغفاله انعدام الحكم عملاً بأحكام الدستور •

ومن حيث ان المادة ٧٣ من الدستور تنص على انه (تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب) ...

ومن حيث ان اثبات من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد تصدر باسم الشعب ويوقع عليه من رئيس المحكمة وسكرتيرها واستوفى سائر الاجراءات الشكلية التي تتطلبها القانون لصحته — فانه يكون والحال هذه قد صدر متفقاً وصحيح أحكام الدستور والقانون ويكون النعى عليه بلا مقدم قد جاء على غير سند من القانون حرياً بالالتفات عنه •

ومن حيث ان المادة ٧٥ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلاً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على انه لا يجوز للعمداء أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح أو رؤساء الاجهزة التنفيذية في نطاق هذه الوحدات الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية للوحدات المحلية التي تدخل في نطاق وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها •

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع حرص على حسن سير المرافعة العامة بانتظام واضطراد في الوقت الذي عنى فيه الدستور على النص في المادة (٦٢) الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح والانتخاب باعتبارها من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتهما وتمكين

المواطنين من ممارستها واعتبارها واجبا وطنيا لاتصانها بالسيادة الشعبية وانه لا تقوم للحياة النيابية قائمة بدونهما ولا تتحقق للسيادة الشعبية اعتبارا اذ هما افرغا من المضمون الذى يكفل جدية وفاعلية ممارستها •

وفى هذه الممارسة حرص الدستور فى المادة (٤٠) منه على تأكيد مبدأ المساواة القانونية وجعلها رهينة بشروطها الموضوعية التى تترتب الى طبيعة الحق الذى يكون محلا له وما تقتضيه ممارسته من متطلبات ومن ثم توافرت سلطة المشرع التقديرية لمقتضيات الصالح العام فى وضع الشروط الموضوعية التى تتحدد بها اراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام انقانون بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم ممارسة هذه الحقوق وراعى المشرع هذه القواعد عند تنظيمه للحقوق السياسية بحيث يتعين الا تودى الى مصادرتها أو الانتقاص منها أو التمييز فى اسس مباشرتها أو التعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص لمن تتماثل مراكزهم القانونية •

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان القانون وقد وضع شروط وضوابط موضوعية للمرشحين من فئات معينة وحظر على هذه الفئات التقدم للترشيح فى نطاق الوحدات التى يعملون بوظائف قيادية أو رئاسية فيها فان هذا القيد انما يمثل مراعاة من انشاع لتأكيد تحقيق الصالح العام •

ومن حيث ان الظاهر من الاوراق ان الطاعن يشغل وظيفة مدير عام مكتب التأمينات لمركز مطاى وقام بترشيح نفسه لعضوية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فمن ثم يخضع لاحكام المادة ٧٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من قانون الادارة المحلية والتى تحظر على من يشغل وظيفة

العمد والمشايع أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح — قبل تقديم استقالتهم ولم يتقدم باستقالته قبل تقدمه للترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنيا أو يكون قد اقتقد احد الشروط الموضوعية التى تطلبها القانون فى المرشح • ولا ينال من ذلك انه يعمل مديرا لمكتب تأمينات مركز مطاى أو ان الحكمة من النفي والتفسير الصحيح له انه رعاية للصالح العام يحول بين انعامين ذوى السلطات الرئاسية وبين تولى المناصب السياسية فى دوائر عملهم وذات الحكمة محققة فى الطعن المائل • اذ ان عضويه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة تتضمن امتداد الاشراف والرقابة على اجهزة الادارة المحلية للوحدات لتابعة لها ومن وحدت المراكز والاقسام ومن ثم تسرى عليها الضوابط والشروط المشار اليها فى المادة (٧٥) سألته الذكر لتحقيق الحكمة منها •

(طعن ٢٨١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

٤ - عدم اختصاص وحدات الإدارة المحلية بالمرافق ذات الطبيعة الخاصة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة الى المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدنا قرار من رئيس الجمهورية وحققها في الاشراف والرقابة مقصور على المرافق ذات الطابع المحلي وفيما يتعلق باموال الدولة الخاصة والعامة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التمديات وهذا الحق يجد نفاذه في الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وما تحوزها وما هو مخصص لها من مجال اشراف الوحدات المحلية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١١/١٩٩١ فاستبان لها ان المادة (١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر تنص على ان « تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق السكك الحديدية تسمى « سكك حديد مصر » وتنص المادة (٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن « تتولى وحدات الإدارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها » كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة

التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشاءها وادارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وادارتها الوحدات الاخرى للادارات المحلية » وتنص المادة (٦١) من القانون ذاته على ان « يتولى المجلس الشعبى المحلى للحى فى نطاق السياسة العامة للمدينة الرقابة والاشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى فى نطاق الحى ٠٠٠ » كما تنص المادة (٢) من اللائحة التنفيذية لنظام الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بقرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية فى نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين فى هذه اللائحة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية وكذلك ما يصدر من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة ٠٠٠ وتنص المادة (٧) من ذات اللائحة على أن « ٠٠٠٠ تباشر الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها الامور الآتية : ٠٠٠٠٠ للمحافظة وفقا لأحكام القانون على املاك الدولة العامة والخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف ومنع التعدييات عليها ٠٠

واستظهرت الجمعية من تلك النصوص ان وحدات الادارة المحلية لا تملك ثمة اختصاص بالنسبة الى المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ، وان حقها فى الاشراف والرقابة مقصور على المرافق ذات الطابع المحلى ٠ وفيما يتعلق باموال الدولة الخاصة والعامة فانها تلتزم بالمحافظة عليها وحمايتها من التعدييات وهذا الحق يجد نفاذه فى الاملاك غير المخصصة للمرافق القومية التي تخرج برمتها وما تحوزه وما هو مخصص لها من مجال اشراف انوحدات المحلية ٠ ولما كان ذلك وكانت هيئة سكك حديد مصر تعد من

المرفق القومية فانه ليس لأى من حى السويس أو حى الاربعين أن يدعى
حقا على الاراضى المخصصة لها ، ومن ثم فان تعديه على أراضى هذا
المرفق القومى على النحو المشار اليه بصدد الوقائع يعد تعديا على املاك
مخصصة للغير لا يكسبه حقاً عليها وبالتالي يتعين الزامه برد تلك الأراضى
الى الهيئة باعتبارها داخلة فى نطاق مرفق السكك الحديدية .

لذلك :

اتتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة
المحلية - حى الاربعين وحى السويس - برد الأرض الداخلة فى نطاق
مرفق السكك الحديدية الى الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

(فتوى ٣٣/٢/١٨٨٥ جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

٥ - انشاء الصناديق الفرعية للاعانات
وتشكيل مجالس ادارتها

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

تختص المحافظات دون غيرها بتطبيق احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات والجمعيات الخاصة ومن بينها انشاء الصناديق الفرعية للاعانات وتشكيل مجالس ادارتها وكذلك شهرها .

الفتوى :

ولئن كانت مدينة الاقصر لطابعها الاثرى والحضارى العريق انشئت بقرار من رئيس الجمهورية على غرار ما يجرى به انشاء المحافظات عبقا لنمادة ١/أ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ ولرئيس المدينة ذات الاختصاصات التى وسدت للمحافظين بمقتضى أحكام المواد من ٢٥ الى ٢٩ من ذات القانون الا أن قرار انشاءها لم يشأ رغم ذلك أن يضمن عليها وصف المحافظة وهو ما تجلى صراحة حينما ألزم القرار رئيس المدينة بتقديم تقارير دورية الى وزير الادارة المحلية عن نتائج الاعمال فى مختلف الانشطة التى تزاولها المدينة وأية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع المحافظة التابعة لها المدينة - صحيح الأمر بالنسبة الى هذه المدينة انها لا تمدو أن تكون مدينة ذات طابع خاص منح المشرع رئيسها للاعتبارات المشار اليها اختصاصات مماثل اختصاصات المحافظين بيد أن المشرع لم يسبغ عليها وصف المحافظة - مؤدى ذلك انه ما كان بجوز لرئيس المدينة أن يصدر قراره باشاء صندوق فرعى بمدينة الاقصر خاص باعانات (٢ م - ١٩ ج ٢)

الجمعيات الخاصة المشهرة بمدينة الأقصر على سند من أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات والجمعيات الخاصة ذلك أن الاختصاص بتطبيق أحكام هذا القانون ومن بينها إنشاء الصناديق التعزية للإعانات وتشكيل مجالس إدارتها وكذلك شهرها إنما ينمق للمحافظات دون غيرها كما أنه ليس للإدارة الاجتماعية بالمدينة أدنى اختصاص في هذا الخصوص فلا يجوز بها لذلك معاملتها ذات المعاملة المقررة لمديرية الشؤون الاجتماعية بمحافظة قنا إذ المدينة ما انفكت تابعة لمحافظة قنا لم تنفصل عنها — عدم صحة هذا القرار لعدم استقامة سنده قانوناً .

(فتوى رقم ٦٥١ بتاريخ ٨/٨/١٩٩٣ ملف رقم : ٥٨/١/٥٧)

اذاعة وتليفزيون

١ - بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالاذاعة ، ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما

٢ - احقية المتقولين الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى الحصول على الزايا الاكبر التى تقررت بالاتحاد بعد النقل اليه

٣ - نقل العامل الذى يحصل على مؤهل على انشاء الخدمة الى مجموعة الوظائف التخصصية يدخل فى السلطة التقديرية لجهة الادارة

٤ - خضوع الترقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة بلانحة العاملين به ، فالاتحاد ليس منشأة طبية

٥ - عدم خضوع مقابل الاحاديث النينية للشيخ متولى الشعراوى للمعربة

قاعة رقم (٩٤)

المبحث :

١ - بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص العاملين بالإذاعة ولا ينطبق على العاملين بقطاع السينما .

بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ يخص طائفة العاملين بالإذاعة - أثر ذلك : - أعمال حكمة على هؤلاء العاملين دون غيرهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة - الفرار المشار اليه لا ينطبق على العاملين بقطاع السينما - لا يغير من ذلك ادماج قطاع السينما في مؤسسة الإذاعة والتليفزيون أساس ذلك : - ان ما كان مطبقا من قواعد خاصة في هيئة الإذاعة لفئة بذاتها يبقى على حاله ولا يمتد ليشمل جميع افراد المؤسسة الجديد - .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الاستثناء الذي أورده قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ بحسب ما يبين من أصل تقريره من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ يخص العاملين في الإذاعة فحكمه مقصور عليهم دون من عداهم وهو من ناحية أخرى مقيد بالشرط الذي جعله القرار موجبا له ككفاة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه في القرارات الجمهورية المتعاقبة بتنظيم المؤسسة العامة للسينما والإذاعة والتليفزيون من استمرار العمل بالقواعد السارية في هيئة الإذاعة بالنسبة الى الشؤون المالية والإدارية وشئون الموظفين لأن ما كان مخصصا من القواعد المطبقة في هيئة الإذاعة لفئة بذاتها يبقى على حاله

ولا يستد ليشمل جميع أفراد المؤسسة الجديدة • و انتهت المحكمة الى أن المطالبة بهذا البذل من جاب المدعين على غير سند من القانون •

ومن حيث أن على مقتضى ما تقدم يكون الطعان فى محلها ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعين شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات •

(طعان ١٣٩٩ و ١٤٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

نفس المعنى (طعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٩٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٨)

(طعن رقم ٣٢٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

عدم وجود اعتماد مالى لصرف بدل طبيعة عمل بموجب القرار
الجمهورى ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ - عدم جواز المطالبة بالبذل •

المحكمة :

« ومن حيث أن الطعن يقوم على أسباب حاصلها ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون لأنه وفقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية انعليا فان القرار الادارى اذا كاذ من شأنه ترتيب آثار مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فانه لا يتولد اثره حالا ومباشرة الا اذا كان ممكنا وجائزا قانونا بوجود الاعضاء المالى الذى يستلزمه تنفيذه لمواجهة هذه الأعباء ونظرا لعدم وجود اعتماد مالى لتنفيذ القرار الجمهورى رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ فانه لا يكون من حق المدعية المطالبة ببذل طبيعة العمل المشار اليه •

ومن حيث أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا كان القرار

الادارى من شأنه ترتيب اعباء مالية جديدة على عاتق الخزانة العامة فان اثره لا يتولد حالا ومباشرة الا اذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ويصبح كذلك بوجود الاعتماد المالى اللازم لتنفيذه فاذا لم يوجد هذا الاعتماد اصلا كان القرار غير ممكن تنفيذه .

حيث ان من الثابت على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى قضايا مماثلة انه لم يرد بالميزانية الاعتمادات اللازمة لصرف بدل طبيعة العمل المطالب به وذلك حتى تاريخ رفع الدعوى ومن ثم فان افعال حكم الاحالة المشار اليها على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ لا يمكن تنفيذه لعدم وجود الاعتماد المالى واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى تقرير هذا البديل للمدعين فانه يكون قد خالف القانون جديرا بالالفاء وتكون الدعوى غير قائمة على سند من القانون خليقة بالرفض مع الزلم المدعين بالمصروفات » .

(طعن ١٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

(طعن ١٥٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

(طعن ١٦٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

قائمة رقم (٩٦)

البيضاء :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الاذاعة المصرية مصلا بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ بادماج هيئة السرح والسينما - البدل المقر للممثلين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم - مناه هذا البديل هو اعتماد العمل بالاذاعة الى غير ساعات العمل الرسمية فى الحكومة - بقاء

هذا البديل رغم تحويل الإذاعة الى مؤسسة عامة للإذاعة والتليفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة - اثر ذلك : - عدم احقية العاملين فى مؤسسة السينما للبديل المقرر للعاملين بالإذاعة - لا وجه للقول بأن ميزانية مؤسسة السرح وأنسينما ضمت الى ميزانية هيئة الإذاعة اعتبارا من السنة المالية ٦٤ - ١٩٦٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ - اساس ذلك : أن ضم الميزانية للهيأتين المسار اليهما قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالى وسهولة الاشراف والرقابة - لا يتعدى ذلك الى توحيد القواعد المطبقة على العاملين بكلتا الجهتين هيئتا السرح والسينما - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ ادمج الهيأتين معا - لم يقرر المشرع منح البديل المقرر للعاملين بالإذاعة للعاملين بالهيئة الجديدة - لم يدرج الاعتماد المالى اللازم بالميزانية - اثر ذلك : - عدم احقية العاملين بهيئة السرح والسينما البديل المقرر للعاملين بالإذاعة - .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يفوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ذلك أن تقرير هذا البديل وغيره من البدلات المالية أيا كان نوعها انما يتطلب ضرورة توافر الاعتماد المالى الذى يتم الصرف منه وقد تعذر على الجهة الادارية توفير هذا الاعتماد الخاص بذلك النوع من البدلات لمن نلقوا فى تاريخ لاحق على بدء تقريره حال صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ حيث كان الاعتماد متوافرا بالنسبة الى العاملين الاصليين الموجودين حال تقريره بداءة ، ومن ثم فان من نقلوا من جهات أخرى كالعاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسينما فى تاريخ لاحق على هذا التاريخ ومنهم المدعون لا يحق لهم تقاضى ذلك البديل طالما لم يتوافر الاعتماد المالى اللازم .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر بمقتضى السلطة المقررة فى المادة ٣ من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ بأدخال بعض التعديلات فى التشريعات القائمة والتى تقضى بأن تأخذ النصوص الواردة فى القوانين فى شأن ترتيب المصالح العامة حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية فى هذا الشأن الى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها بقرارات منه هو تعديل لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الإذاعة المصرية ، وهو النص الذى ظل قائما بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم إذاعة الجمهورية العربية بمقتضى المادة ٢٢ منه ، وكان يقضى بأن :

١ - تسرى فى شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها فى نظام موضى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين .

٢ - واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية فى الحكومة » واقتصر هذا التعديل على البند (٢) اد تغير لنظر الأجر الإضافى الى بدل طبيعة عمل فأصبح النص يجرى كالآتى :

٣ - واستثناء مما تقدم ينقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية وهذا الاستثناء بحسب ما يبين من أصل

تقريره من تاريخ العمل بالعدون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ انما يخص العاملين في الاذاعة فحكمه مقصور عليهم دون ما عداهم ، وهو من ناحية أخرى مفيد بالشرط الذي جعله انفرار موجبا له كمكافأة نظير ما يقومون به من نمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية في الحكومة ، وقد بقى هذا الحكم قائما بعد تحويل الاذاعة الى مؤسسة عامة للاذاعة والتليفزيون بدقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة •

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ يربط ميزانية الخدمات للسنة المالية ١٩٦٥/٦٤ قد تعين التأشير في الميزانية على ضم ميزانية مؤسسة فنون المسرح والموسيقى الى ميزانية هيئة الاذاعة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ •

ومن حيث أن الضم قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالي وسهولة الاشراف والرقابة ويقف اثر قرار ربط الميزانية عند حد اقرار تقدير ايرادات الدولة في عام واحد دون أن يتعداها الى القول بادماج المؤسستين أو توحيد القواعد التي تحكم العاملين في كل منها واستفادة كل من الميزات المقررة للاخرين • ولا يغير من الحكم المتقدم في شيء اعادة تنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٦٦ والنص في المادة ١٥ منه على أن يعمل بالقواعد السارية في هيئة الاذاعة بالنسبة الى الشؤون المالية والادارية وشئون العاملين الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة •

ومن حيث أن ادماج هيتى المسرح والسينما بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ لا يغير من الوضع فى شىء خاصة وأنه لم يصدر قرار رئيس الجمهورية بمنح هذا البديل للعاملين بمؤسسة فنون المسرح قبل وبعد ادماجها ولم يدرج الاعتماد المالى اللازم له بالميزانية وحتى صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الضعن المائل فى محله ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه فيما قضى به من استجابة لطلبات المدعين ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا «بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعين المصروفات .

(طعن ٧١٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

٢ - احقية النقولين الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفقا
للقانون ١١١/١٩٧٥ فى الحصول على المزايا الاكبر التى تقررت
بالاتحاد بعد النقل اليه

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

احقية العاملين المنقولين من المؤسسات المملوكة الى اتحاد الاذاعة
والتليفزيون وفقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى الحصول على
المزايا الاكبر التى قررت بالاتحاد بعد نقلهم اليه ، وعدم جواز الجمع بينها
وبين تلك المزايا المماثلة السابق الاحتفاظ بها لهم عند النقل .

التفسير :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/٥/٦ فاستقرت المادة (٨)
من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بمضى الاحكام الخاصة بشركات القطاع
انعام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التى تنص على أن « تسمى
المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها ويستمر العاملون
بهذه المؤسسات فى تقاضى أجورهم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير
المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بأقدمياتهم الى الشركات
العامة أو جهات حكومية كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا
يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز
ومكافآت وأرباح وايه مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥
وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من
مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له أيضا
أكبر ... » واستبان لها أن المشرع تجنباً منه للاضرار بالعامل المنقول

نتيجة لالغاء المؤسسة المنقول منها قرر له الاحتفاظ بمتوسط المزايا التي كان يتقاضاها قبل نقله دونما قيد سوى عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظه بالميزة الأكبر ونو أدى ذلك الى زيادة مرتبة بالجهة المنقول اليها من مرتبات نظرائه من العاملين بهذه الجهة .

ومن حيث أنه في تحديد المزايا التي يحق للعامل المنقول الاحتفاظ بها بصفة شخصية لم ينظر المشرع الى مجموع المكافآت والحوافز والأرباح وغيرها من المزايا المادية أو العينية التي كان يتقاضاها من المؤسسة المُلغاة اما استلزم النظر الى كل ميزة على حده ومقارنتها بمثلتها بالجهة المنقول اليها بحيث لا يحتفظ العامل بالميزة التي كان يتقاضاها قبل النقل الا اذا كانت هذه الميزة أكبر من مثلتها المقررة بالجهة المنقول اليها أو لم يكن لها مثيل بهذه الجهة وفي كلتا الحالتين لا تندمج الميزة المحتفظ بها في الرتب ولا تعد عنصرا من عناصره وانما تظل متمتعة بذاتيتها وتميزها عنه وهو الامر الذي يقتضى اجراء مقارنة جديدة كلما قررت ميزة مماثلة في العهدة المنقول اليها لتحديد الميزة الأكبر التي يحق للعامل المنقول الحصول عليها وذلك باعتبار أن اجراء المقارنة حكم مستمر وليس حكما مؤقتا ويؤيد ذلك ما سبق أن اتهمت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٣/١٠/١٩٧٩ في حالة النقل التالي للاحتفاظ بالمزايا السابقة من أنه اذا كان مؤدى احتفاظ العامل بالمزايا بصفة شخصية وما قصد اليه المشرع من عدم الاضرار به نتيجة لالغاء المؤسسة الا بتأثر احتفاظه بالمزايا نو حالة النقل التالي فيظل محتفظا بها غير أنه بتعين نزولا على حكم النص اجراء مقارنة جديدة بين المزايا المحتفظ له بها وتلك المقررة بالجهة التي نقل اليها للمرة الثانية لتحديد ما يحتفظ به منها خاصة وأن المشرع لم يشترط عدم تكرار النقل لاستمرار الاحتفاظ بالمزايا المشار اليها ومما يؤكد هذا النظر ايضا ان المشرع لم يهدف من تقرير هذا الاحتفاظ تميز العامل المنقول

عن زملائه بالجهة المنقول اليها انما قصد فقط عدم الاضرار به وذلك بالحفاظ على مستوى معيشته ويترتب على ذلك القول بعدم جواز الجمع بين المزايا المحتفظ بها وتلك المماثلة لها التي تقرر بعد النقل لأن هذا الجمع يجاوز الغاية التي استهدفها المشرع من هذا الاحتفاظ ويؤدي الى تمييز التعامل المنقول عن سائر زملائه بالجهة المنقول اليها وهو ما لم يقصده المشرع أو تنجه اليه ارادته وترتبطا على ما تقدم فان قرار رئيس مجلس ائماء اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢١٦ لسنة ٨٦ فيما تضمنه من منح العاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة في الحالة المعروضة للحوافز الأكبر التي قررت بهذه الجهة في تاريخ لاحق عن قتلهم اليها والغاء احتفاظهم بالمزايا المماثلة السابق الاحتفاظ بها لهم عند النقل يعتبر قرارا سليما يتفق وأحكام القانون ويكون التظلم منه غير قائم على سند من القانون وحقن بالرفض .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة الى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفقا لأحكام لقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في الحصول على المزايا الأكبر التي قررت بالاتحاد بعد قتلهم اليه وعدم جواز الجمع بينها وبين تلك المزايا المماثلة السابق الاحتفاظ بها لهم عند النقل .

(ملف ٨٦/٤/١٠٩٠ - جلسة ٨٧/٥/٢١)

٣ - نقل العامل الذى يحصل على مؤهل عالى أثناء الخدمة الى
مجموعة الوظائف التخصصية يدخل فى السلطة التقديرية
لجهة الإدارة

قاعدة رقم (٩٨)

الكيسا :

نقل العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة بمرجسته من
مجموعة الوظائف الفنية الى مجموعة الوظائف التخصصية لا يستمد من
القانون مباشرة وإنما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لجهة الإدارة
بمراعاة الضوابط الموضوعية لصالح العمل وحسن سير المرفق - الاجراء
الذى تتخذه الإدارة فى هذا الشأن يعتبر مجرد اقتراح يتوقف نفاذه على
موافقة السلطة المختصة باعتماد الميزانية .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطمون ضده حصل على دبلوم
المدارس الثانوية الصناعية فى عام ١٩٦٢ والتحق بالخدمة بوظيفة مساعد
فنى بالفئة الثامنة الفنية المترتبة اعتبارا من ٢١/٤/١٩٦٣ وسويت حاله
طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حيث رقى
الى الفئة الخامسة بالرسوب من ٣١/١٢/١٩٧٦ ثم نقل الى الدرجة الثالثة
الفنية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأقدمية فى الدرجة السابعة
الفنية من ١/٥/١٩٦٨ وقد حصل أثناء الخدمة على درجة الاجازة العالية
(البكالوريوس) دور نوفمبر سنة ١٩٧٧ شعبة كهرباء اتصالات من كلية
الهندسة جامعة الأزهر ، وتقدم فى ١٧/١/١٩٧٨ مع آخرين من شاغلى
مجموعة الوظائف الفنية المساعدة الذين يشغلون فئات أعلى من الفئة
السابعة (فئة بداية التميز للحاصلين على مؤهلات عليا) بطلبات لشغل

وظائف مهندسين بمجموعة انوظائف التخصصية بذات فئاتهم اسي وصلوا
انها بالمجموعة الفنية المساعدة وهي مجموعة ادنى من المجموعة التخصصية ،
ونظرا لأن جداول تقسيم وربيب وظائف قطاع الهندسة الاذاعية لم يكن
قد تم اعتمادها بعد وتنعيدا لمنشور وزارة المالية بشأن اعداد الموازنة
العامة للدولة لعام ١٩٧٨ الذى نص على أنه « يمكن للادارات ووحدات
الحكم المحلى والهيئات الحكومية والاقتصادية أن تتقدم ضمن مشروع
موازنتها للسنة المالية ١٩٧٨ باقتراح قتل بعض الوظائف من مجموعة
وظيفية الى أخرى وذلك تصويبا لاوزاع هذه الوظائف ٠٠٠ ومراعاة
القواعد التالية (أ) يجوز قتل العامل بفته المالية من المجموعة المكتبية
والفنية الى المجموعتين التنظيمية والادارية أو التخصصية اذا كان حاصلا
على مؤهل عالى يشغل فئة أعلى من فئة التعيين ٠٠٠٠ (د) يراعى فى جميع
احوال نقل الفئة من مجموعة وظيفية الى أخرى الا يؤدى النقل الى
تخلخل الفئات الواردة بموازنة الوحدة بحيث يكون متسقا مع التسلسل
الهرمى المناسب داخل كل مجموعة وظيفية ٠٠٠٠ » فقد عرضت طلبات
هؤلاء العاملين مع بيان الحالة الوظيفية لكل منهم على لجنة مديرى ادارات
قطاع الهندسة الاذاعية بجندستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ بالتطبيق
لنص المادة (٢٠) من لائحة نظام شئون العاملين بالاتحاد فقررت أن
يكون نقل العاملين الى مجموعة الوظائف العالية (التخصصية أو التنظيمية
والادارية) حسب المؤهل وبعد دراسة تجريبيا لجنة فنية طبقا للمعايير
والضوابط الآتية : ١ - أن يكون المطلوب نقله يشغل فئة أعلى من فئة بداية
التعيين بالمجموعة العاليه طبقا للفقرة (أ) من البند (١٠) من منشور وزارة
المالية بقواعد اعداد الموازنة العامة للدولة ٢ - احتياج العمل للتخصص
والمستوى الذى سينقل اليه مقدم الطلب ٣ - وجود وظيفة شاغرة فى
نفس المستوى ونفس التخصص بالمجموعة العاليه ٤ - أن يؤخذ نفي

الاعتبار السلوك الوظيفي لمقدم الطلب وتقارير كفاية السنة السابقة .
٥ - أن لا يترتب على نقل مقدم الطلب الى وظيفة بالمجموعة المالية عجز في العمالة من ذات تخصصه بالمجموعة المتوسطة بالجهة الاحلية التي يعمل بها .
٦ - أن تتأكد اللجنة من المستوى العلمى والخبرة لدى المتقدم وصلاحيته لشغل الوظيفة المطلوب النقل اليها فى المجموعة العالية بالفئة التى وصل اليها بالمجموعة المتوسطة ، وقد صدر تنفيذًا لذلك القرار رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ بتشكيل لجنة لدراسة طلبات المتقدمين من شاغلى مجموعة الوظائف المتوسطة (فنية وكتابية) الذين حصلوا أثناء اخدمة على مؤهلات هندسية عانة لشغل وظائف مهندسين بالمجموعة التخصصية حيث اجتمعت اللجنة أيام ١١/٩/١٩٧٨ و ١٥/١٠/٧٨ ، ٩/١٢/١٩٧٨ ولم يحضر المظنون ضده المقابلة رغم التنبيه عليه بموعد المقابلة ، وقد وافقت لجنة مديرى القطاع بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥ على ما انتهت اليه اللجنة وبالتالي فلم ينقل المدعى الى احدى الوظائف التى تقدم بطلب شغلها .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن نقل العامل الذى يحصل على مؤهل أثناء الخدمة بدرجة من مجموعة الوظائف الفنية الى مجموعة الوظائف التخصصية لا يستمد حقه فيه بقوة القانون مباشرة وانما تجر به الادارة بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن فى اطار الضوابط المشار اليها ضامنا لصالح العمل ولحسن سير المرفق العام وبمراعاة ان الاجراء الذى تتخذه الادارة فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون اقتراحا يتوقف تعاقده على موافقة السلطة المختصة باعتماد الميزانية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده رفض الحضور لمقابلة اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ لدراسة طلبات المتقدمين من شاغلى مجموعة الوظائف المتوسطة (فنية وكتابية) الذين حصلوا أثناء الخدمة على مؤهلات هندسية لشغل وظائف مهندسين
(٢٠ - ج ٢)

بالمجموعة التخصصية رغم انتنبيه عليه بموعد انعقادها معلا ذلك بأن هذا الاجراء من قبل الادارة يحض معنى عدم المساواة بينه وبين زملائه والنيل من قدراته وكفاءته المشهود بها والثابتة فى تقاريره الفنية ومن ثم يكون المطعون ضده ، قد أخل بالأوضاع والاجراءات التى تقرر لدراسة طلبات نقل العاملين طبقا لما سلف بهانه ومن ثم تكون دعواه غير قائمة على سند من القانون خلية بالرفض ولا يغير من ذلك ادعاءه بصدر قرارات سابقة بنقل بعض العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عالية أثناء الخدمة دون أن تضع الادارة ضوابط مثل التى قررته مؤخرا ، اذ من المقرر ان النقل فى هذه الحالة وكما سبق البيان لا يتم بقوة القانون وانما هو سلطة تقديرية للادارة تجربها لصالح العمل وحسن سير المرفق العام ودون أن يترتب عليه تداخل فى الفئات الواردة بموازنة الوحدة بحيث يكون متسقا مع التسلسل الهرمى المناسب ولذلك فلا تشرب على الادارة ان هى وضعت من الضوابط ما يلزم لضمان تنفيذ ذلك . أما الادعاء بأن الادارة خالفت فيما بعد الضوابط المشار اليها بالنسبة لاثنتين من العاملين فانه ودون التعرض لبحث شرعية اقرارات التى صدرت بذلك فان من المقرر أن الخطأ لا يبرر الخطأ ولا يربط للمطعون ضده حقا أما فيما يتعلق بما أثاره المطعون ضده بشأن صدور فتوى من المستشار القانونى للاتحاد تؤيد طلباته والادعاء بموافقة الوزير عليها فانه أبا كان الأمر فى هذا الشأن فذلك لا يكسب المطعون ضده حقا على خلاف القانون .

ومن حيث أنه رنينا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

٤ - خضوع الترقية للوظائف الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة
בלائحة العاملين به بالاتحاد ليس منشأة طبية

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية لا ينطبق على
الترقيات الى الوظائف الطبية باتحاد الاذاعة والتليفزيون - اساس ذلك :
ان الاتحاد المذكور ليس منشأة طبية - مؤدى ذلك : خضوع الترقية للوظائف
الطبية بالاتحاد للقواعد الواردة بلائحة العاملين به - .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن التدخل الانضمامى فقد جرى قضاء المحكمة
الادارية العليا على قبول التدخل الانضمامى الى أحد الخصوم طالما
لا يطلب التدخل لنفسه أكثر مما يطلبه الخصم المنضم وهو الأمر الذى
أنوافر فى شأن التدخل الانضمامى المائل ، حيث أن الخصم المتدخل
انضماميا لا يطلب أكثر مما قام عليه طعن جهة الادارة ، وهو رفض دعوى
المدعى ، ومن ثم يقبل هذا التدخل ، ولا سبيل الى اطراحه .

ومن حيث أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ينأى
بمجالات تطبيقه عن أن يكون قانونا منظما للترقية الى الوظائف الطبية
باتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وانما المرد فى تلك الترقية الى لائحة العاملين
بالاتحاد دون القانون المشار اليه والذى تنصرف أحكامه الى الميادات
الخاصة والمفتركة والمستشفيات الخاصة ودور النقاهة بحيث لا يعتبر اتحاد
الاذاعة والتليفزيون منشأة طبية فى مفهوم أحكامه .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من لائحة العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون
المعدلة بقرار رئيس مجلس الامناء رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٣ من
أبريل سنة ١٩٨٤ تنص على أن :

» تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش واستحقاق العلاوة والترقية ، ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية يقدرها رئيس مجلس الامناء ترقية العامل الى وظائف من درجة مدير عام فأعلى قبل مضي سنة على الأقل على عودته من الاعارة كما لا يجوز اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة واحدة على الأقل من تاريخ شغلها .

ومن حيث أن النائب أن المدعى الدكتور تمت اعارته اعتبارا من ٢٢/٩/١٩٧٧ وانتهى في ٢١/٥/١٩٨٤ ، في حين صدر القرار المطعون عليه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٥ بترقية المطعون على ترقيتها الدكتور الى وظيفة مدير عام الرعاية الطبية باتحاد الاذاعة والتليفزيون . ومفاد ذلك أن القرار الطعين انما صدر في ظل العمل بالمادة ٤٣ من لائحة العاملين بالاتحاد المشار اليه ، ومن ثم يخضع لما ورد به من أحكام تخطى الترقية الى وظيفة من درجة مدير عام فأعلى قبل مضي سنة على الأقل على العودة من الاعارة اعمالا لقاعدة الأثر المباشر لسريان القاعدة القانونية ، وتزولا عند طبيعة العلاقة التنظيمية التي تربط بين الموظف والدولة وادراكا لأن المدعى لم يتحقق له مركز قانوني ذاتي لدى بدء اعارته ، سوغ له ترقية في تاريخ معين أو وفق قاعدة بذاتها ، فإن ما ترتب له محض أمل في تلك الترقية لا يحول دون نفاذ القاعدة القانونية المستحدثة بأثرها الفوري المباشر من تاريخ العمل على وجه تخصيص حكم المادة ٤٣ المشار اليها دون مخصص القضاء منه دون سند .

ومن حيث أن انحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وقبول التدخل الانضمامي للدكتورة ، والقاء الحكم المطعون فيه ، ورفض الدعوى ، والزام المدعى المصروفات .

(من ٢٣٨ لسنة ٣٤ في جلسة ٢١/٥/١٩٨٨)

٥ - عدم خضوع مقابل الاحاديث الدينية
للشيخ متولى الشعراوى للضريبة

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

عدم خضوع المقابل الذى يحصل عليه فضيلة الشيخ متولى الشعراوى
عن حقايق احاديث الجمعة لقاء كل حلقة مع تنازله لاتحاد الانذاعة
والتليفزيون عن حق تسجيلها وتصويرها واذاعتها وعرضها واستغلالها
للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

الفتوى :

أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة فى ٣ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أن المادة (١٣)
من قانون الضرائب على اندخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
تنص على أنه « تفرض ضريبة سنوية على صافى أرباح أصحاب المهن
والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينها منشآت المناجم والمهاجر والبترو
ل وغيرها أو المتعاقبة بالحرف بغير استثناء الا ما ينص عليه القانون » .

كما تسرى هذه الضريبة على صافى الارباح التى تتحقق خلال السنة
من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة ، وتبين
اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق
أحكام هذه المادة » .

ومن حيث انه اذا كان لا خلاف فى أن استغلال الانتاج العلمى
والفكرى والادبى يعد عملا مدنيا وأن ما يحصل اصحاب هذا الانتاج من
مائله فى مقابل هذا الانتاج الذهنى هو من قبيل الاجور ولبس من قبيل
الارباح فلا يخضع من ثم لضريبة الارباح التجارية والصناعية ، فان ما اتار

الشك فى خضوع الحالة المعروضة لهذه الضريبة أن العقد المبرم بين اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى قد تضمن تقاضى فضيلته ما يعادل ٦٠٪ من عائد تسويق احاديثه والتي تنازل للاتحاد عن حق تسجيلها وتصويرها واذاعتها وعرضها واستغلالها فى داخل البلاد وخارجها ، وما كان لهذا الشك أن يثور اذا نظر الى هذا العائد على وجهه الصحيح وهو أنه جزء من الاجر الذى يحصل عليه فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى نظير اتناجه الفكرى وليس ربعا فاتجا عن عملية التسويق . وقد طبق القضاء منذ أمد بعيد بهذا الفهم فلم يخضع لهذه الضريبة المقابل الذى يحصل عليه المخترع مقابل التنازل عن حق الاختراع حتى ولو كان هذا المبلغ فى صورة نسبة من ثمن المبيعات خلال فترة معينة . كما نسجت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ذات المنوال بفتاوها الصادرة بجلسة ٨/٣/١٩٧٢ فلم تروجها لاختضاع المبلغ الذى تقاضاه أحد السادة المقرئين مقابل حق الاداء العلنى فى تسجيل تربيته القرآن الكريم للضريبة على الارباح التجارية والصناعية واكتفت باختضاع لضريبة المهن غير التجارية والضريبة العامة على الابراد .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع لمقابل الذى يحصل عليه فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى عن حلقات احاديث يوم الجمعة لقاء كل حلقة مع تنازله لاتحاد الاذاعة والتليفزيون عن حق تسجيلها وتصويرها واذاعتها وعرضها واستغلالها للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

(ملف رقم : ٣٧/٢/٤٥٠ فى ١٩٩٣/١/٣)

الأزهر

الباب الأول : هيئة الأزهر

— الأزهر الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى

الباب الثاني : جامعة الأزهر

الفصل الأول : أعضاء هيئة التدريس

الفرع الأول : مجلس الجامعة

أولا : التفويض في الاختصاصات

ثانيا : منح الدرجات العلمية

الفرع الثاني : التعيين

— التعيين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر

الفرع الثالث : الإشراف على رسائل الدكتوراه (العالية)

الفرع الرابع : النقل

— النقل من جامعة الأزهر إلى جامعة أخرى

الفرع الخامس : الإجازات

— إجازة لمرافقة الزوج

الفرع السادس : التسايب

أولا : التحقيق مع عضو هيئة التدريس

ثانيا : عقوبة تأخير العلاوة

ثالثا : عقوبة الفصل

الفرع السابع : انتهاء الضعة

— استقالة ضمنية

— انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل

الفصل الثانى : طلبية الأزهر

الفرع الأول : قبول الطلاب بالجامعة

أولا : الفاء الاستثنائات

— ثانيا : اجتياز الامتحان التأهيلي

ثالثا : طلب التحويل

الفرع الثانى : اللوائح الداخلية للكليات

أولا : اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون

— رسائل درجة العالمية (الدكتوراه)

ثانيا : اللائحة الداخلية لكلية الطب

— مدة الدراسة بكلية الطب

ثالثا : اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات

رابعا : اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة

الفرع الثالث : دخول الامتحانات واجتيازها

أولا : الدراسات الدينية والدراسات العلمية

— التخلف فى امتحان المواد الدينية

ثانيا التخلف عن دخول الامتحان لعذر قهرى

ثالثا : شرط نقل الطالب من سنة دراسية الى أخرى

الفرع الرابع : قواعد التيسير لطلاب الجامعة

أولاً : عدم جواز الجمع بين قواعد التيسير السابقة على قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ وقواعد التيسير التي تضمنها هذا القرار (رفع الدرجات بنسبة معينة)

ثانياً : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - مذكرة رئيس الجامعة في ١٩٨٨/١/٢٧ الى الامام الاكبر شيخ الأزهر - عند الفرص المتاحة للطلاب الراغبين في التقدم الى الامتحان بكليات الأزهر

ثالثاً : القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩١ الصادر من مجلس جامعة الأزهر بشأن الراغبين في مقرر او مقررين

الفرع الخامس : تأديب الطلاب

أولاً : ضمانات التأديب

ثانياً : ما يعتبر مخالفة تأديبية .

ثالثاً : تناسب المخالفة والجزاء

الباب الثالث : مسائل متنوعة

الفصل الأول : العلماء خريجو الأزهر

الفصل الثاني : المعاهد الأزهرية

الباب الأول - هيئة الأزهر

الأزهر الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

المادتان ٨ ، ٢٥ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى يرأسه الإمام الأكبر شيخ الأزهر صاحب الراى فى كل ما يتصل بشئون الإسلام وعلومه - ويمارس شيخ الأزهر صلاحيته عن طريق هيئاته المختلفة وإداراته ومن بينها مجمع البحوث الإسلامية الذى يقوم بتنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى - حددت اللائحة التنفيذية المشار اليها الحالات التى يختص فيها الأزهر بإصدار قرارات بالتصريح بالطبع والحالات التى يتعين عليها أن يبدى رأيه فيها بالموافقة أو القبول على النشر أو التداول أو العرض - يشمل ذلك المؤلفات التى تتعرض للإسلام بالإضافة الى مراجعة الترجمات القائمة لمعانى القرآن الكريم واختيار أحسنها ولغت انظار المسلمين للانتفاع بها - غير ذلك فإن ما يصدر من الأزهر من آراء وفتاوى وتوجيه لا يمدو فى كل الأحوال أن يكون رأيا فقهيا بديهى فى مجال الدعوة والإرشاد والتوجيه ونشر الثقافة الإسلامية .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فقد أفاد الطاعن بأن الله سبحانه ونعالى قد أنزل القرآن الكريم على رسوله « محمد صلى الله عليه وسلم » معجزة قلما ومعنى ، وهو مستعصى على أى مخلوق وقد اختلف

علماء المسلمين فى تحديد بعض المعانى المقصودة فى العديد من الآيات عند تفسيره منذ نزوله حتى الآن ، وقد استقر لدى علماء المسلمين أن ترجمة القرآن الكريم تكون بالمعنى لا باللفظ ، لأن ترجمة القرآن لا يجوز اعتبارها قرآناً ، وإنما هى تقريب لمعانيه واجتهاد فى تفصيل هذه المعانى التى غير الناطقين باللغة العربية ، وأنه يستعصى ترجمة القرآن ترجمة حرفية أى لفظية ، ولا تخلو أى ترجمة لمعانى القرآن من أخطاء انساقا مع بشرية هؤلاء المترجمين ، ولصعوبة هذه المهمة ونظرا للخلاف فى تحديد المعانى من قبل علماء المسلمين عند تفسير القرآن الكريم فإنه يسمح بنشر وتداول أقرب تلك الترجمات الى المعانى المقصودة من الآيات للدعوة والتعريف بالاسلام من خلال ترجمة معانى القرآن الكريم ، وإن فى استحالة العصاة من الخطأ نظرا لأن الخلاف البشرى فى الفهم يتسع ليشمل جميع جوانب الحياة بما فيها التفسير والترجمة ، لهو أمر يحول دون القول بحجب الجهد الفكرى البشرى عن النشر على ضوء ما يقره العلماء المتخصصون أو يسمحوا بنشره وتداوله ، ومن هنا فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه يتنافى مع تحقيق مناط الفهم الشرعى المطابق للواقع ، وهذا الامر يتماثل مع منح الدرجات العلمية من ماجستير ودكتوراه بل وأكثر جهدا فى المراجعة والبحث للوصول الى نتيجة ، ويدهى أن الدرجات العلمية التى يتم الحصول عليها على ضوء النتائج العلمية التى توصل اليها الباحث قد لا تخلو من أخطاء أو مع ذلك يقدر العلماء عدم خطورتها ويتم مع قيامها التصريح بالنشر والتداول شأنها شأن أبحاث الترقيات الجامعية خاصة ما يتعلق منها بالدراسات الاسلامية والعربية بما فى ذلك أحيانا تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وسائر علوم القرآن والسنة وترجمة معانى القرآن ومن هذا يتضح أن وجود بعض الأخطاء أو الهنات التى يرى العلماء المتخصصين أنه لا ماص معها من النشر والتداول لا يستلزم أى حظر

على مسلكتهم فى هذا الشأن بأحكام تصدر عن القضاء والتبعية فى ذلك تقع على هؤلاء العلماء بما يحملون من امانة العلم وحسابهم فى ذلك عند الله علام الغيوب ، وخلص الطاعن الى طلب الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وأصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا بعدم اختصاص القضاء الادارى ولائيا بنظر الدعوى ورفض طلب المطعون ضده الأول مع الزامه بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

ومن حيث أن الأزهر وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره وتحمل امانة رسالته الاسلامية الى كل الشعوب ، وتعمل على اظهار حقيقة الاسلام وأثره فى تقدم البشر وفى الحضارة كما يهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للامة العربية وشيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستغلين بالقرآن وعلوم الاسلام الرئاسية والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية وقد عدت المادة ٨ من القانون هيئات الأزهر : من يهتما مجمع البحوث الاسلامية وادارة الثقافة والبعوث الاسلامية ، وحددت المادة ٢٥ من القانون اختصاصات ادارة الثقافة والبعوث الاسلامية بحيث تختص بكل ما يتصل بالنشر والترجمة والعلاقات الاسلامية من البحوث والدعاة واستقبال طلاب لهذا القانون تفصيل ذلك ووسائل تنفيذه واعمالا لما تقدم فقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار ليه وصحت المادة ٣٨ منها على أن ادارة الثقافة والبعوث الاسلامية هى الجهاز اتقنى لمجمع البحوث الاسلامية ، كما نصت المادة ٣٩ من ذات اللائحة على أن تبأشر هذه الادارة اختصاصاتها عن طريق الادارات التالية :

- ١ — ادارة البحوث والنشر •
- ٢ — ادارة البحوث الاسلامية •
- ٣ — ادارة الدعوة والارشاد •

وعددت المادة ٤٠ من اللائحة المشار اليها اختصاصات ادارة البحوث والنشر ومن بينها : مراجعه المصحف الشريف والتصريح بطبعه وتداونه ، فحص المؤلفات والمصنفات الاسلامية أو التي تتعرض للاسلام وابداء رأبها فيما يتعلق بنشرها أو تداولها أو عرضها ، مراجعة الترجمات الموجودة لمعالي القرآن الكريم واختيار احسنها ولقت انظار المسلمين الى الالتفاع بها •

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى يرأسه الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر صاحب الرأي الأول نى كل ما يتصل بشئون الاسلام وعلومه ، وهو يمارس صلاحياته المشار اليها عن طريق هيئاته المختلفة وإداراته المتعددة ومن بينها مجمع البحوث الإسلامية الذى يقوم بنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى وتجلية مبادئ الاسلام وأحكامه وتراثه الفقهى والفكرى فى جوهرها الأصيل الخالص ، ولقد حددت اللائحة التنفيذية على سبيل الحصر الحالات التى يختص فيها الأزهر بإصدار قرارات التصريح بالطبع كما هو الحال فى طباعة المصاحف وكذلك الحالات الأخرى التى يتعين عليه أن يبدى رأيه فيها بالموافقة أو القبول على النشر أو التداون أو العرض ، يشمل ذلك المؤلفات التى تتعرض للاسلام بالاضافة الى مراجعة الترجمات القائمة لمعالي القرآن الكريم واختيار احسنها ولقت انظار المسلمين للالتفاع بها ، وفى غير ذلك فإن ما يصدر من الأزهر من آراء وفتاوى وتوجيه لا يبدو فى كل الأحوال أن يكون رأيا فقهييا يبدىه فى مجال الدعوة والارشاد والتوجيه ونشر الثقافة الإسلامية والتعريف بها ،

وهذه مهمة فنية وعلمية وفهمية من الملاحظات هيئات الأزهر تقوم بها وتنتهي
فيها الى رأى بعد الرجوع الى العلماء المتخصصين فى العلوم الاسلاميه
والعربية باعتبارهم أقدر من غيرهم على الوصول الى صحيح حكم انشرع
الاسلامى ، وغنى عن البيان أن مثل هذا العمل الفكرى لا سبيل الى
الاعتراض عليه الا بعمل فكرى مماثل يكون لكل مسلم وصاحب رأى
أو اجتهد أن يدلى بدلوه فى الموافقة أو الرفض أو التحيب ، فباب الاجتهاد
والعمل الفكرى والابداعى فى هذا الشأن مفتوح لكل مسلم ويمتدح
فى حدود الأصول والقواعد وأدب الحوار ، ومن هنا فليس صحيحا ما
نخلص اليه الحكم المطعون فيه من أن موضوع الدعوى هو الطعن فى
القرار السلبى للأزهر بالامتناع عن سحب قراره باعتماد ترجمة مردوك
بكتال لعمالى القرآن الكريم وتصريحه بنشر هذه الترجمة وتداولها وأن
الملقى (المطعون ضده) يطالب بوقف تنفيذ هذا القرار والفائه مع ما
ترتب على ذلك من آثار .

(طعن ١٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

الباب الثاني - جامعة الأزهر

الفصل الأول - أعضاء هيئة التدريس

الفرع الأول - مجلس الجامعة

أولا - التفويض في الاختصاصات

قاعدة رقم (١٠٢)

المادة :

عدم جواز تفويض مجلس جامعة الأزهر رئيس الجامعة في اختصاصاته
المفردة بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر، وهيئاته
از في لائحته التنفيذية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى القسوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر ١٩٨٧ فاستعرضت المادة
٢ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي
بشملها التي تنص على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى
لتي تقوم على حفظ التراث ودراسته وتجليته ونشره وحمل أمانة
الرسالة الإسلامية الى كل الشعوب . وتنص المادة على أن يكون للأزهر
شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول
التبرعات التي ترد اليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض
مع الغرض الذي يقيم عليه الأزهر . وشيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر . .
وتنص المادة ٨ على أن « شمل الأزهر الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر •
- ٢ - مجمع البحوث الإسلامية •
- ٣ - إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية •
- ٤ - جامعة الأزهر •
- ٥ - المعاهد الأزهرية •

وتنص المادة ٣٩ على أن يتولى إدارة جامعة الأزهر :

- ١ - رئيس جامعه الأزهر •
- ٢ - مجلس الجامعة •

وتنص المادة ٤٢ على أن يتولى رئيس الجامعة إدارة شئون الجامعة العلمية والادارية المالية وهو الذى يمثلها أمام الهيئات الأخرى ، وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح فى الجامعة وقرارات مجلس الجامعة فى حدود هذه القوانين واللوائح وتنص المادة ٤٨ على أن يختص مجلس جامعة الأزهر بالنظر فى الأمور الآتية •• « كما استعرضت الجمعية المادة ٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتى تنص على أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمى وثقافى ، ولكل منها شخصية اعتبارية ••••• وكذلك المادة ٧ البند ٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة والتى تنص على أنه يجوز لمجلس الإدارة أن يمدد الى لجنة من أعضاء أو الى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته •

ومفاد ما تقدم أن الأزهر وان اعتبر هيئة عامة وفقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العسومية وأنه يجوز للمجلس الأعلى للأزهر تخصيص بعض اختصاصاته الى الامام الأكبر شيخ الأزهر ، رغم خلو قانون تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية من نص يجيز مثل هذا التفويض ، بحسبان أن الأزهر بوصفه هيئة علمية يجرى عليه حكم المادة ٧ من القانون (٢١ م - ج ٢)

رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة من جواز هذا التفويض ،
الذى يمد بنشابة الشريعة العامة التى يرجع الى أحكامه فى كل ما لم يرد
عليه نص فى قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . وهو ما
أفتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٧ من يناير ١٩٧٦ . الا أن
الأمر مختلف بالنسبة لجامعة الأزهر فانها وفقا لحكم المادة ٨ من قانون
تنظيم الأزهر سالفة البيان تعتبر احدى الهيئات التابعة للأزهر ، وبالتالي
لا يمكن اعتبارها بذاتها هيئة علمية يسرى عليها ما يسرى على الأزهر أو
على الهيئات العامة الأخرى من أحكام المادة ٧ من القانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة وطالما خلا قانون الأزهر المذكور ولائحته
تنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ أى نص
بمجاز تفويض مجلس جامعة الأزهر فى بعض اختصاصاته الى رئيس الجامعة
فيتعين القول بعدم جواز هذا التفويض لانعدام السند القانونى ولا مجال
للقياس فى هذا الشأن على الجامعات الأخرى التى ينظمها القانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه . وذلك لان كل جامعة تعتبر فى ذاتها هيئة
علمية خاصة أما جامعه الأزهر فهى جهاز من الأجهزة التابعة للأزهر ، والذى
يعتبر بمجموع هيئاته السالف ذكرها هيئة عامة ومن ثم فجامعة الأزهر لا
تعد من الهيئات العامة فى مفهوم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
نفيوض مجلس جامعة الأزهر رئيس الجامعة فى بعض اختصاصاته المقررة
فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية .

(ملف ١٠٩٦/٤/٨٦ - جلسة ١١/١١/١٩٨٧) .

ثانيا - منح الدرجات العلمية

قاعدة رقم (١٠٣)

المادة :

الواد ٢ ، ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٨ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها -
الواد ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من اللائحة التنفيذية
لقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة
١٩٧٥ مفادها - قرار منح الدرجة العلمية سواء درجة التخصص أم درجة
العالية (الدكتوراه) يكون من اختصاص مجلس جامعة الأزهر - هذا
القرار ليس قرارا بسيطا يصدر عن ارادة هذا المجلس ولكنه قرار مركب
من عدة قراوات متلاحقة ومرتبطة - يتعين ان تصدر فى كل مرحلة من
المراحل ليكون فى النهاية قرار مجلس الجامعة بقرار منح الدرجة العلمية
سواء الماجستير أو الدكتوراه - يشارك فى تكوين هذا القرار واصداره عدة
اوادات أخرى هى ارادة الأستاذ المشرف على الرسالة - الذى يقدم بعد
الانتهاء من اعداد الرسالة تقريرا عما اذا كانت صالحة للعرض على لجنة
الحكم - اذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم على
الرسالة - ثم بعد ذلك ارادة هذه اللجنة التى يعينها مجلس الجامعة -
يقدم كل عضو من اعضاء اللجنة تقريرا علميا مفصلا على الرسالة - تقدم
اللجنة مجتمعة تقريرا بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس الكلية
- ثم ارادة مجلس الكلية بالموافقة على تقرير لجنة الحكم - ثم يتوج الأمر
فى النهاية بمنح الطالب درجة التخصص أو العالية - يعتبر تاريخ حصول
الطالب على هذه الدرجة فى حالة الانتهاء بصور قرار مجلس الجامعة بمنح
الدرجة العلمية هو تاريخ اعتماد مجلس الكلية لتقرير لجنة الحكم باهلية
الطالب للحصول على الدرجة العالية - يكون قرار مجلس الجامعة بمنح
الطالب الدرجة العلمية هو نتاج التعبير المتلاحق لهذه الإرادات مجتمعة -

الارادات السابقة على قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية هي حجر الأساس في تكوين هذا القرار يختص مجلس الجامعة باصدار هذا القرار - الدرجة العلمية تصدر باسم الجامعة وهي قمة السلطة الادارية والعلمية - دون ان يخل ذلك بكل ارادة اخرى نص عليها القانون ولائحته التنفيذية - مراتب تكون القرار عبر المراحل التي يمر بها قصد منها ان يتخذ القرار السمة الادارية والعلمية وفقا للوحدات التي يتكون منها البيان العلمي للجامعة - مجلس جامعة الأزهر وهو يمارس هذا الاختصاص في مجال الدراسات الإسلامية اما يارسه بصفته السلطة العليا العلمية والادارية بالجامعة التي تصدر القرار بمنح الدرجة العلمية - مستندا في ذلك الى ما سبق صدوره من قرارات من الأجهزة العلمية المختصة الأدنى منه - مجلس الجامعة له ان يتحقق علميا واداريا وقانونيا من سلامة ما سيق صدوره من قرارات قبل ان يصدر قراره بمنح الدرجة العلمية او يرفض هذه الدرجة - بان يستعين برأى مجمع البحوث الإسلامية - سلطة مجلس الجامعة في هذا الشأن تعد سلطة تحكمها مواد القانون ولائحته التنفيذية - يتقيد مجلس الجامعة وهو يمارس الاختصاص بمنح الدرجات العلمية بعدم انتهاك المبادأة والحدود محل الأجهزة العلمية المختصة التي تسبقه حسب مواد قانون الأزهر ولائحته التنفيذية المشار اليها - لا يسوغ لمجلس الكلية ان يهدر الارادات السابقة على قراره بمنح الدرجة العلمية دون ان يكون لمجلس الجامعة سند قانوني وسبب مشروع .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة (٢) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعاده تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أنه : « الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية الى كل الشعوب وتعمل على اظهار حقيقة الاسلام واثره في تقدم البشر ورفق الحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة النفس لكل الناس في الدنيا وفي الآخرة

كما تهتم بعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرة للامة العربية واظهار اثر العرب فى تطور الانسانية وتقدمها ، وتعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والانسانية والتقييم الروحية وتزويد العالم الاسلامى والوطن العربى بالمختصين وأصحاب الراى فيما يتصل بالشريعة الاسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن «٥٥» وتنص المادة ٨ من القانون المشار اليه على أن : « يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

١ — المجلس الأعلى للأزهر •

٢ — مجمع البحوث الاسلامية •

٣ — ادارة الثقافة والبعوث الاسلامية •

٤ — جامعة الأزهر •

٥ — المعاهد الأزهرية •

« وتنص المادة (١٥) من ذات القانون على أن : « مجمع البحوث الاسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الاسلامية وتقوم بالدراسة فى كل ما يتصل بهذه البحوث وتعمل على تجديد الثقافة الاسلامية وتجريدها من انفضول والشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى وتجليتها فى جوهرها الاصيل الخالص ، وتوسيع نطاق العالم بها لكل مستوى وفى كل بيئة ، وبيان الراى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالمقيدة ، وحمل تعب الدعوى الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة •

وتعاون جامعة الأزهر فى توجيه الدراسات الاسلامية العليا لدرجتى اختصاص والعالية والاشراف عليها والمشاركة فى امتحاناتها •

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون واجبات مجمع البحوث الاسلامية بالتفصيل الذى يساعد على تحقيق الغرض من انشائه » •

وتنص المادة (١٦) على أن : « يتألف مجمع البحوث الإسلامية من حسين عضوا من كبار علماء الاسلام يشلون جميع المذاهب الاسلامية »

وتنص المادة ٣٣ على أن « تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر ، وبحل البحوث التي تتصل بهذا التعليم أو ترتب عليه وتقوم على حفظ التراث الاسلامي ودراسته وتجليته ونشره ، وتؤدي رسالة الاسلام الى الناس . وتعمل على اظهار حقيقته وأثره في تقدم وكفالة السعادة لهم في الدنيا وفي الآخرة . كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للامة العربية » وتتكون جامعة الأزهر من كليات للدراسات الاسلامية تحدد عددها اللائحة التنفيذية ومن الكليات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٣٤) من القانون المشار اليه التي نصت فقرتها الأخيرة على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأقسام التي تتبع كل كلية من هذه الكليات وأنواع الدراسات بها والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة من هذه الكليات . ونصت المادة (٤٨) على أن يختص مجلس جامعة الأزهر بمنح الدرجات العلمية والشهادات ويثبت المادة (٧٥) الدرجات العلمية التي تمنحها جامعة الأزهر وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية ومنها درجة التخصص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى الكليات وتعادل درجة الماجستير ونصت المادة ٧٦ على أن : « تبين اللائحة التنفيذية تفصيل الدرجات العلمية والاجازات التي تمنحها جامعة الأزهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها ٠٠ »

ونصت المادة ٧٨ على أن : « تنظم اللائحة التنفيذية الامتحانات ولا تمنح الدرجات العلمية أو الاجازات العالية أو الشهادات الا من نجح : وجميع الامتحانات المقررة لها » .

ومن حيث ان مادده (٢١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، الصادرة

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص فى فقرتها الأخيرة على انه : « يتحدد تاريخ منح الدرجة العلمية من تاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة » • وتنص المادة (٢٢٢) من اللائحة المشار اليها على انه « مع مراعاة أحكام هذه اللائحة واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد • تمنح الجامعة بناء على اقتراح الكليات والمعاهد المختصة دبلومات الدراسات العليا ودرجات التخصص (الماجستير) — والعالية (الدكتوراه) المقررة وفقا لما يأتى :

(أولا) دبلومات الدراسات العليا :

• • • • •

(ثانيا) الدرجات العلمية العليا وتشمل :

(أ) درجة التخصص (الماجستير) •

وتشمل الدراسة فيها مقررات دراسية عالية وتدرىا على رسائل البحث واستقراء النتائج ينتهى باعداد رسالة قبلها لجنة الامتحان ولايجوز أن تقل المدة اللازمة لنيل هذه الدرجة عن سنتين على الأقل •

(ب) درجة العالمية (الدكتوراه)

• • • • •

وتحدد اللوائح الداخلة للكليات والمعاهد فروع التخصص وأقسام الدراسة لدرجات التخصص والعالية التى تمنحها والشروط اللازمة للحصول على كل منها •

وتنص المادة (٢٢٩) من ذات اللائحة على ان : « يقدم المشرف على الرسالة بعد الانتهاء من اعدادها تقريرا عما اذا كانت صالحة للعرض على لجنة الحكم ، فاذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم عنى الرسالة ••• » وتنص المادة (٢٣٠) على ان : « يعين مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس انكلية لجنة الحكم على الرسالة من ثلاثة أحدهم المشرف على الرسالة والعضوان الآخران من الأساتذة المساعدين بالجامعة

او الجامعات الأخرى أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من في
مستواهم العلمى من الاختصاصيين على ان يكون أحد أعضاء النجفة من
خارج الكلية ٠٠٠ » وتنص المادة (٢٣١) على أنه « يقدم كل عضو من
أعضاء لجنة الحكم تقريرا عليه مفصلا عن الرسالة وتقدم اللجنة مجتمعة
تقريراً بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس الكلية ويجوز الا
تجرى المناقشة فى بعض الدنات ؛ وفقا لما تنص عليه اللوائح الداخلية »
وتنص المادة (٢٣٣) على أنه : « لمجلس الكلية بناء على اقتراح لجنة
الحكم على الرسالة أن يرخص للطلاب الذى لم تتقرر أهليته لدرجة
التخصص أو العالمية فى إعادة تقديم رسالته بعد استكمال أوجه النقص
فيها أو فى تقديم رسالة أخرى » .

ومن حيث ان معاد ما سبق بيانه من مواد قانون الأزهر ولائحته
التنفيذية المشار اليهما ؛ ان قرار منح الدرجة العلمية سواء درجة التخصص
(الماجستير) أم درجة العالمية (الدكتوراه) ولئن كان من اختصاص مجلس
جامعة الأزهر ، بصريح نص المادة ٤٨ من قانون الأزهر المشار اليها الا أنه
ليس قرارا بسيطا يصدر عن ارادة هذا المجلس وحده وببإدارة منه ولكنه
قرار مركب من عدة قرارات متلاحقة ومرتبطة ويتعين أن تصدر فى كل
مرحلة من المراحل ليوجها فى النهاية قرار مجلس الجامعة بقرار منح
الدرجة العلمية سواء درجة التخصص أو الماجستير يشارك فى تكوينه
واصداره عدة ارادات أخرى هى ارادة كل من الأستاذ المشرف على الرسالة
الذى يقدم بعد الانتهاء من اعدادها تقريرا عما اذا كانت صالحة للعرض
على لجنة الحكم ، فادا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة
الحكم على الرسالة ثم ارادة هذه اللجنة التى يعينها مجلس الجامعة بناء
على اقتراح مجلس الكلية ويقدم كل عضو من أعضائها تقريرا علميا مفصلا
عن الرسالة وتقدم اللجنة تقريرا بنتيجة المناقشة وتعرض جميعها على مجلس
الكلية بما يفيد أهلية الطالب للحصول على درجة التخصص أو العالمية ،

ثم ارادة مجلس الكلية بالموافقة على تقرير لجنة الحكم الأهلية - ثم يتوج الأمر فى النهاية بناء على اقتراح الكليات والمعاهد المختصة بإرادة مجلس الجامعة بمنح الطالب درجة التخصص أو العالمية ويعتبر تاريخ حصوله عليها فى حالة الانتهاء بصدر قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية هو تاريخ اعتماد مجلس الكلية لتقرير لجنة الحكم بأهلية الطالب للحصول على الدرجة العلمية وعلى هذا يكون قرار مجلس الجامعة بمنح الطالب الدرجة العلمية هو نتاج التعبير المتلاحق والمتساند لهذه الارادات مجتمعة التى تصدر متتابعة خلال المراحل التى حددها القانون ولائحته التنفيذية والذى حددت موادها شروط وأوضاع تكوينها بما يجعل الارادات السابقة على قرار مجلس الجامعة بمنح الدرجة العلمية خصوصا ارادة لجنة الحكم هى الأسباب والركن الرئيس وحجر الأساس فى تكوين هذا القرار، واختصاص مجلس الجامعة باصداره طبقا لنص المادة (٤٨) من قانون الأزر المشار اليه ان الدرجة العلمية تصدر باسم الجامعة وهى قمة السلطة الادارية والعلمية فيها دون ان يخل ذلك بكل ارادة أخرى نص عليها القانون ولائحته التنفيذية وتكونت فى المراحل الأدنى لأعداد القراء برصفها من مكوناته الأساسية الادارية والفنية والعلمية للصيغة به غير المنفصلة عنه .

ومن حيث ان مراتب تكون القرار عبر مراحل الأربع السالفة الذكر، يبدأ بتقرير المشرف على انرساله ثم بتقرير لجنة الحكم على الرسالة وهو ركن القرار الابتدائى وحجر الزاوية الرئيسى فيما يسبقه من اجراءات سبئية أو ما يلحقه من اجراءات قصد بها ان يتخذ القرار سمته الادارى والعلمى وفقا للوحدات العلمية الادارية الرئاسية المتدرجة التى يتكون منها البنيان العلمى للجامعة ، وهما مجلس الكلية المشرف على الكلية كوحدة تخصص علمى متكامل ثم مجلس الجامعة المشرف على جميع كليات

الجامعة ومعاهدا والذي يمثل قمة السلطة الادارية والعلمية فى الجامعة وهى الشخص المعنوى العام ذى الطابع العلمى الثقافى ولا ريب فى ان تقرير لجنة الحكم هو ما ينظر فى صميم العملية البحثية العلمية ، وهو يشمل الفحص التخصصى العنى للبحث المد والمناقشة الفنية العلمية له من الاساتذة أعضاء لجنة الحكم ذوى التخصص العلمى والبحثى الدقيق وهذا هو جوهر التقويم العلمى للجهد المبذول فى الرسالة ، وجوهر التقدير العلمى لما يستحقه هذا الجهد ونتائجه من حيث الدرجة والتقدير وهى التى أسسها المشرع لجنة الحكم ، لأنها هى التى تملك فى مبدأ الأمر الحكم علما على الرسالة بما قدره وتحده من مرتبة علمية للبحث ودرجة تقدير الجهد المبذول فيه •

ومن حيث ان مجلس جامعة الأزهر حال ممارسته هذا الاختصاص فى مجال الدراسات الاسلامية انما يمارسه بصفته السلطة العليا العلمية والادارية بالجامعة التى تصدر القرار بمنح الدرجة العلمية مستندا الى ما سلف صدوره من قرارات من الأجهزة العلمية المختصة منه وهى مجلس الكلية ومجلس القسم ولجنة الحكم وله أن يتحقق علميا واداريا وقانونا من سلامة كل ما سلف قبل أن يصدر قراره بمنح الدرجة العلمية أو برفض ذلك أن يستعين برأى مجمع البحوث الاسلامية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأزهر المشار اليه كلما كان لدى مجلس الجامعة من الأسباب ما يجعل ثمة مقتضى لاستطلاع رأيه ، وذلك لما للرسائل العلمية : مجال الدراسات الاسلامية من أهمية خاصة تتعلق بعقيدة غالبية الشعب المصرى وتأثير الأزهر وجامعته والدراسات والأبحاث التى تصدر عنهما وعن كل ما ينتج اليها من كليات ومعاهد وأجهزة علمية اسلامية على المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها حيث ان هذا المجمع هو الهيئة العليا للبحوث الاسلامية التى أناط بها القانون القيام بالدراسة فى كل

ما يتصل بهذه البحوث والعمل على تحديد الثقافة الاسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وأثار التعصب السياسى والمذهبى وتجليتها فى جوهرها الأصيل الخالص ونوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفى كسل بيئة وبيان رأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة وأحكام الشريعة الاسلامية وغير ذلك من المهام المنوطة بهذا المجمع بمقتضى نص المادة ١٥ من قانون الأثرر ، المشار اليه الا أن سلطة مجلس الجامعة فى هذا الشأن برمته جمانه وتفصيلا تعد سلطة تحكمها مواد القانون ولائحته التنفيذية وهى سلطة ختامية يصدر عنها قرار منح الدرجة دون أن يكون لمجلس الجامعة المبادأة دون مجلس الكلية أو ما يسبقه من مجالس أو لجان علمية ذات اختصاص فى اصدار القرار والتقدير بشأن البحث أو الرسالة العلمية مثل مجلس الجامعة فلا مجال لسلطة مجلس الجامعة لاي تقدير مستندا أو لا يستند الى المراحل السابقة على عرض الأمر عليه والمتمثلة فى تقرير كل من الأستاذ المشرف ولجنة الحكم ومجلس الكلية ، باعتبار أن عملهم جميعا ينصب أساسا على البحث العلمى لموضوع الرسالة وتقويمه لتقرير كفايته لمنح صاحبه الدرجة العلمية ، شأنه فى ذلك شأن عمل كافة اللجان العلمية ولجان الامتحانات ومن حيث أنه قد جرت أحكام القضاء الادارى على أنه ليس القضاء أن يحل نفسه محل هذه اللجان فبستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قامت به من فحص أوراق الامتحان والبحوث وتقويمها فنيا وعلميا وتحديد ما تستأهله من درجات وتقديرات ، وذلك باعتبار ان القضاء الادارى سلطة رقابة مشروعية أتا بها الدستور والقانون مباشرة هذه الولاية والرقابة على ما يصدر من قرارات ادارية من اللجان العلمية ولجان الامتحانات وليس سلطة علمية وادارية عليا تلوها وتمنح الدرجات العلمية مثل مجلس الجامعة •

ومن حيث أنه يتقيد مجلس الجامعة حال ممارسته الاختصاص بمنح

الدرجات العلمية بعدم اتخاذ المبادأة والحلول محل الأجهزة العلمية المختصة التي تسبقه حسب مواد قانون الأزهر ولائحته التنفيذية المشار اليهما ، كما لا يسوغ لمجلس الجامعة الاصدار الكامل للارادات السابقة على قراره بمنح الدرجة العلمية والتي أسهمت كل منها بالقدر الذي ينه القانون ولائحته التنفيذية في تكوين هذا القرار ، دون أن يكون لمجلس الجامعة سند قانوني وسبب مشروع يتعلق اما بفقد الطالب شرطا من الشروط التي نص عليها قانون الأزهر ولائحته التنفيذية للحصول على الدرجة العلمية أو بطلانا في الاجراءات التي اتخذت في المراحل السابقة عني العرض على مجلس الجامعة سواء في اجراءات مجلس الكلية أو مجلس القسم أو لجنة الحكم أو غير ذلك من الاجراءات التي حتم القانون ، واللائحة التنفيذية للجامعة الأزهرية مراعاتها ضمانا لجدية وسلامة البحث العلمي وتقييمه في مراحل متلاحقة ومتابعة كل منها يراقب ويحقق سلامة ما سبق حتى العرض على مجلس الجامعة كما سلف القول والبيان ، واما ستين لمجلس الجامعة بالدليل القطعي ان ثمة خروجا شديدا على أصول وفواعد البحث العلمي أو ما هو من المسلمات العلمية الأساسية المعروفة بالضرورة من جميع العلماء في مجال البحث المعروض أو أن غشا شاب أية مرحلة من تلك المراحل السابقة بحسبان أن الفسـد كل شيء ولا يعتد بأثر ينشئ عليه في مجال الشريعة وسيادة القانون واما ان مجمع البحوث الاسلامية بناء على طلب مجلس جامعة الأزهر ولأسباب تبرر هذا اطلب ارتأى بتقرير مسبب عدم صلاحية الرسالة لمنح صاحبها الدرجة العلمية لمساسها بالعقيدة الاسلامية ومن ثم فانه ما لم يكن لدى مجلس جامعة الأزهر دليلا من هذه الأسباب أو ما يماثلها فليس له ان يتمتع أو ان يرفض منح الدرجة العلمية لصاحبها اذ يندو قراره بذلك فاقتدا لسببه ، ويقع من ثم غير مشروع خليفنا القضاء بالغائه .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق أن مجلس جامعة الأزهر بعد أن أطلع على قرار لجنة الحكم على الرسالة بالتوصية بمنح الطاعن درجة التخصص بتقدير ممتاز ، وموافقة مجلسي (قسم العقيدة) ومجلس الكلية على ذلك ، قرر بناء على ما تقدم به (قسم الحديث) من ملاحظات ومآخذ تطعن على ما تضمنته الرسالة بين دفنها من أمور ارتآها قسم الحديث ماسة بالسنة النبوية المطهرة وكذلك ببعض كبار أئمة الحديث - استطلاع رأى أئمة مجمع البحوث الاسلامية فى رسالة الطاعن ومن حيث أن ما قرره مجلس الجامعة على النحو سالف الذكر لا تريب عليه لأنه اجراء يجد سنده القانونى فى نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأزهر ، كما نجد مبرره الموضوعى فى الالفاظ والمآخذ التى أبداهها قسم الحديث بالكلية طعنا على الرسالة •

ومن حيث أن اثبات من الصورة الضوئية للتقرير الجماعى المقدم من لجنة العقيدة والفلسفة بجمع البحوث الاسلامية بشأن الرسالة المقدمة الى كلية أصول الدين فى موضوع (عقيدتا رفع عيسى ونزوله بين الاسلام والنصرانية) للطالب / المعيد بالكلية (الطاعن) المودع بحافظة مستندات جامعة الأزهر بجلسته ١٦/١١/١٩٨٩ والتي لم يجدها الطاعن ، أن مجلس جامعة الأزهر قد أحال الرسالة الى مجمع البحوث الاسلامية للحكم عليها من الناحية الاسلامية فأحالها مجمع البحوث الاسلامية بدوره الى لجنة العقيدة والفلسفة بالمجمع لدراستها وكتابة تقرير علمى عنها بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٢ واقترحت لجنة العقيدة والفلسفة ضم أمثاذين من لجنة السنة بالمجمع لعلاقة الموضوع بالسنة النبوية أيضا فرشحت أمانة المجمع فضيلة الأستاذ الشيخ مصطفى محمد الطير عضو المجمع وعضو لجنة السنة ليضم فضيلته الى اللجنة كما دأبت اللجنة نسخا من الرسالة بعدد أعضاء اللجنة وتسلم كل عضو نسخة

من الرسالة لقراءتها وكتابة تقرير مفصل عنها ، وعلى مدى أربعين يوما تقريبا اجتمعت اللجنة مرتين فى ادارة الأزهر فى جلستين ، احدهما فى ١٦ يونية سنة ١٩٨٢ والثانية فى ٨ يوليو سنة ١٩٨٢ وقرأ كل عضو الرسالة كما قرأ المذكرتين المكتوبتين من « قسم الحديث بكلية أصول الدين » والطاعتين فى الرسالة وقرأ كذلك رد الطالب على مذكرة قسم الحديث وكتب كل عضو تقريراً مفصلاً عن الرسالة ورأيه فيها ، وأرفقت التقارير الفردية بهذا التقرير الجماعى . وبعد أن استعرض أنتقرير الجماعى أقسام الرسالة وأبوابها أورد رأى اللجنة ونصه : « ترى اللجنة بالاجماع أن موضوع رفع عيسى ونزوله موضوع خلافى ، وأن العلماء المسلمين لهم فيه رأيان ، وأن الطالب اختار أحد الرأيين فهو مسبوق بالقول به ، وإن كان اختار الرأى المرجوح فلا يظعن ذلك فى دينه كمسلم ، لأنه قلد غيره من العلماء السابقين عليه . وهم علماء لهم وزنهم وفكرهم .

غير أن اللجنة تأخذ على الطالب ما يأتى :

١ - أن هذا الموضوع ما كان يصح التسجيل فيه ، لأنه موضوع ليس جديداً وموضوع معاد فيه الكلام ولن يصل الطالب فيه الى الحق بطريقة قطعية لأنه من المغيبات .

٢ - وقع الطالب فى كثير من الأخطاء العلمية والأخطاء الأخلاقية التى لا يصح لعالم منتسب الى الأزهر أن يقع فيها .

(أ) فمن الأخطاء العننية كلامه فى النسخ وأن على الباحث أن يعرف المتقدم والمتأخر من الآيات والناسخ والمنسوخ ، مع أنه يتكلم فى العقيدة ، والعقائد لا نسخ فيها .

(ب) ومنها كلام فى الوسطة بين الخالق والمخلوق ، وكلامه هذا بوجه افكار الطالب للشفاعة حيث يعيب صراحة على بعض المسلمين الاستشفاع بصلاتهم مع أن القرآن صريح فى اثباتها (ولا يشفعون الا لمن ارتضى) (من ذا الذى يشفع عند الله) .

(ج) ما ذكره الطالب فى ص ١ ، ب من مقدمة الرسالة من أن بعض المفكرين ينشطون كلما عابت عنهم رسل الله فيدخلون فى الأدبان ما يزعمون قصور رساله عنه ، مع أن ذلك لم يوجد بين المسلمين •

(د) ومن الأخطاء العلمية ما ذكره فى ص (١٠٦) بشأن كتب السنة وما يدل على تشككه فيها فالطالب / شاع بين المسلمين أن هناك بعض الكتب المتداولة ، الحاملة لواء الدفاع عن السنة ، والمحافظة عليها وأن هذه الكتب لا يأتيها الباطل قط وراح المسلمون يرددون هذا المعنى ، ويتمسكون به ، ولو كان فيه مخالفة لصريح المعقول ، وصحيح المنقول ، وكان الاعتزاز بما فى هذه الكتب وحرص رجال الدين على أن تنال من الثقة ما يقارب كتاب الله ، ذلك كله بمثابة تسلط جديد على الفكر الاسلامى ، فالنقى حرية التفكير ، التى بثها القرآن الكريم فيهم ، وتسلك الأفكار المسيحية من خلالها اليهم وقد أرفقت اللجنة ملحقاً بهذا التقرير بالموضوعات التى يجب حذفها •

٣- ومن الأخطاء الأخلاقية :

(أ) تعامله الشديد على العلماء الأجلة وتقده اللاذع للعلماء الذين خالفوه فى رأيه ، بل والسخرية منهم أحيانا وهم الذين قالوا برفع عيسى بجسده وروحه ، ونزوله فى آخر الزمان ، من أمثال فضيلة الشيخ محمود خطاب السبكي ، وفضيلة الأ تاذ الشيخ حسنين محمد مخلوف المفتى الأسبق ، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد خليل هراس ، وغيرهم •

(ب) كما كان له رأى غير كريم فى الصوفية فقد اتهمهم اتهامات باطلة فى أغلب الاحيان ، وقد اتهم الصوفية فى الموضوع بدون داع ولا سبر بدعو الى ذلك ، فموضوع رسالته : رفع عيسى ونزوله ، فما شأن أصحاب القبور والمزارات فى هذا الموضوع ، مما يعيب الطالب فى منهجه العلمى ،

وأنه لم يسلك المنهج العلمى الصحيح فان من حقه النقد ، ولكن بأسلوب عف وثرية .

ولذلك قررت اللجنة الآتى :

١ - قبول الرسالة من الناحية الموضوعية لأن الموضوع خلافى ، وللعلماء فيه رأيان قديما وحديثا ، وقد اختار الطالب أحد الرأيين ، ولا يظن ذلك فى دينه كمسلم .

٢ - مطالبة الطالب بتصويب الرسالة ، وتنقيتها من الأخطاء ، وما يمس السنة النبوية الشريفة ورجالها وحذف النقد اللاذع للعلماء الاجلاء ، وحذف ما يتصل برجال الصوفية وما يؤهم تأثر المسلمين فى الموضوع بالمسيحيين .

وصياغة مقدمة الرسالة وفصولها صياغة جديدة ، يبعد بها عن الغمز واللمز .

٣ - رجوع الرسالة مرة أخرى بعد تعديلها الى اللجنة لمعرفة ما تم فى اصلاحها . وخالف فى هذا القرار الأخير فضيلة الدكتور / محمد شمس الدين ابراهيم ، وفضيلة الأستاذ الشيخ / عطية صقر ، ووافق عليه الأعضاء الأربعة .

ومن حيث ان الثابت بالصورة الرسمية طبق الأصل (لتقرير قسم الحديث) بكلية أصول الدين عن الرسالة المقدمة من الطالب /
..... - المؤرخ ١٨٢/٨/٢٦ أن مجلس قسم الحديث بكلية أصول الدين اجتمع بعد ان قرأ التقارير الفردية والتقرير الجماعى لمجمع البحوث الاسلاميه وبعد اعادة قراءة الرسالة المشار اليها واستعرض المجلس المراحل التى مر بها هذا الموضوع وآخرها أن تقارير مجمع البحوث الاسلامية جاءت وأحيلت الى الكلية لاعادة عرضها على مجلس قسم

الحديث وقسم العقيدة ندرستها مع الرسالة ، وبعد اسبوع من الدراسة المستفيضة اجتمع مجلس القسم وقرر ما يأتي :

أولاً : (يرى مجلس القسم أن تقارير مجمع البحوث الاسلامية تؤيد ملاحظات قسم الحديث وتؤكددها وهي في مجوعها لا تخرج عن ملاحظات قسم الحديث •

ثانياً : يتسك مجلس القسم بملاحظاته ويرى ضرورة اعادة صياغة الرسالة على ضوءها لتصبح بحثاً علمياً صحيحاً ، وتتلخص ملاحظات القسم في أن الباحث أخطأ المنهج العلمي الصحيح في دراسة الأحاديث وتجراً على السنة ، وعمز كتبها . وخط من شأن الموثوق منها واستخدام الأسلوب المنحدر الساخر اللاذع في معارضته للعلماء الأفاضل الاجلاء مما يبعد الرسالة عن البحث العلمي النزيه •

ثالثاً : يرى مجلس القسم ما رآه مجمع البحوث الاسلامية ان الطالب تبني رأياً لا يقبله القسم ولا جمهور العلماء لكنه لا يكفر بمخالفتهم •
رابعاً : وانطلاقاً من احترام قسم الحديث للقوانين واللوائح والنظم الجامعية ، يرى القسم أنه ليس من حقه ادارياً الاعتراض على منح الدرجة العلمية لأن المنح من اختصاص لجنة المناقشة والحكم ، وقسم الحديث بكن لها كل احترام وتقدير ثم هو من اختصاص قسم العقيدة والفلسفة ثم مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة وكل ما أبداه القسم ويديه ملاحظات وأخطاء علمية وأدبية يطلب تصحيحها في الرسالة) •

في حين جاء بتقرير اللجنة المنبثقة عن قسم العقيدة المؤرخ ١٩٨٢/٩/١١ المودع صورته ضمن مستندات جامعة الأزهر - ان اللجنة ترى بالاجماع ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة والكفيلة بالغاء قرار لجنة المناقصة القاضي بمنح الطالب درجة التخصص الماجستير ، وذلك لسد الطريق أمام المتربصين بالاسلام من أصحاب الأعراض النخيثة والمعائد الفاسدة للقفز منها والتسلل الى عقائد الملة مما (م ٢٢ - ج ٢)

يتسبب البلبلة والاضطراب فى صفوف الأمة الاسلامية فى وقت نحن أشد ما نكون فيه (حاجة) الى وحدة الصف وجمع الكلمة •

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٣/٨/٥ بعد ان اطلع مجلس جامعة الأزهر على كافة المراحل أنسى مر بها موضوع منح الطالب / درجة التخصص « الماجستير » فى العقيدة والفلسفة عن رسالته المقدمة منه بعنوان « عقيدتا رفع عيسى ونزوله بين الاسلام والنصرانية » وبعد ان اطلع المجلس أيضاً على كافة التقارير والتوصيات الصادرة فى هذا الشأن من مجلس قسم العقيدة والفلسفة والحديث ومجلس كلية أصول الدين بالقاهرة ومجمع البحوث الاسلامية أصدر المجلس قراره بالنص الآتى : « يرفض المجلس منح الطالب / محمد حسيني موسى العيد بقسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة — درجة التخصص « الماجستير » فى العقيدة والفلسفة من الكلية لما فى رسالته من مثالب تتعلق بالعقيدة الاسلامية أشارت اليها كافة التقارير » •

ومن حيث انه ولئن كان لمجلس جامعة الأزهر فى نص الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الأزهر المشار اليه ، سنداً قانونياً فى شرعية قراره باحالة رسالة الطالب الى مجمع البحوث الاسلامية لاستطلاع رأيه بها من الناحية الاسلامية فانه بعد صدور التقرير الجماعى لهذا المجمع الاسلامى السابق ابراد نصه ، فان مجلس جامعة الأزهر فى سبيل استكمال بحثه وتكوين رأيه وعقيدته قرر احالة الرسالة وتقرير مجمع البحوث الاسلامية الى قسم الحديث وقسم العقيدة بكلية أصول الدين لاداء الرأى فى صلاحية الرسالة لمنح الطالب درجة التخصص (الماجستير) فأوصت اللجنة المنبثقة عن قسم العقيدة بالغاء قرار المنح أما توصية قسم "الحديث — صاحب الطعن على الرسالة — فقد ارتأت أنه نبس من حق القسم اداريا الاعتراض على منح الدرجة العلمية وان كل ما أبداه القسم ويديه ملاحظات وأخطاء علمية وأدبية يطلب تصحيحها فى الرسالة •

ومن حيث انه لما كان ذلك كذلك ، فان قرار مجلس جامعة الأزهر برفض منح الطالب درجة التخصص (الماجستير) عن رسالته المذكورة مستندا الى ما أوصت به اللجنة المنبثقة عن « قسم العقيدة » وحده برخص منح الدرجة على الاطلاق خلافا لما ارتأته لجنة الحكم على الرسالة ، ومجلس قسم العقيدة ومجلس الكلية وخلافا لما ارتأه مجمع البحوث الاسلامية السابق ايراد نص توصيته والاسباب العلمية التى اقامها عليها .

ومن حيث انه يتبين من ذلك ان ما قرره مجلس جامعة الأزهر مستندا

الى توصية قسم واحد فى الكلية ومهدار الآراء العلمية المسببه لبافى الجهات العلمية المختصة أصلا سواء طبقا لقانون الأزهر ولائحته التنفيذية أو التى لجأ اليها المجلس للاستشارة والاستنارة وعلى قمتها مجمع البحوث الاسلامية لا يقوم على سند صحيح من أحكام قانون الأزهر ولائحته التنفيذية حيث انه لا سوغ لهذا المجلس أن يبنى قراره على أسباب نحى اليها جهة علمية واحدة على خلاف كل الجهات الأخرى التى لما ذهبت اليه تسبب واضح وظاهر يساند علميا ومنطقيا وعدالة ما اتهمت اليه من ، أى عرضته على مجلس الجامعة بشأن الرسالة محل النزاع .

وحيث ان مقتضى ذلك جميعه ضرورة الأخذ — بتوصيات مجمع البحوث الاسلامية فى تقريره الجماعى السالف الذكر ، ومن ثم فيغدو قرار مجلس جامعة الأزهر فيما انتهى اليه من الرفض المطلق لمنح الطاعن الدرجة انعلمية محل النزاع غير مشروع متعينا القضاء بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار تمثل فى تمهيد توصيات مجمع البحوث الاسلامية وما يقتضيه ذلك من إتاحة الفرصة للطالب فى تصويب رسالته وتصحيحها وتقويتها من المثالب والأخطاء المحددة حصرا وتفصيلا فى التقرير الجماعى لمجمع البحوث الاسلامية ، تمهيدا للنظر فى منحه الدرجة العلمية » .

(طعن ٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٩١)

الفرع الثاني - التمين

التمين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٣ و ١٥٤ - التمين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر يتم بقرار من شيخ الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص - جميع الاجراءات السابقة على صدور هذا القرار لا تعدو ان تكون مجرد اجراءات تحضيرية تمهيدا لاصدار القرار من السلطة المختصة ولا تشكل قرارا نهائيا بما يقبل الطعن فيه استقلالا بالالفاء امام محاكم مجلس الدولة طبقا للعادة العاشرة من قانون المجلس - ليس ثمة ما يمكن ان يستوى قرارا سلبيا بعدم التمين في الوظيفة - مناط وجود مثل هذا القرار في حكم الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ان يكون رفض السلطات الادارية او امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح - الامر في التمين في الوظائف العامة غير ذلك لان الجهة الادارية ترفض في التمين في الوظائف العامة بسطقتها التقديرية بما لا يعقب عليها الا في احوال اساءة استعمال السلطة ما لم يقيد القانون بنص خاص او تقيدها نفسها بقواعد تنظيمية صحيحة - التمين امره متروك للجهة الادارية موكل اليها باعتبارها المسئولة عن حسن سير المرافق العامة - ليس في قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ولا لائحته التنفيذية او فيما انبثق عن ذلك من قواعد تنظيمية صحيحة ما يفرض عليها في الدعوى الراهنة التزاما محسدا من هذا

القبيل - يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بعد اذ انتفى وجود قرار نهائى
مما تتسع له ولاية الالغاء - العلاقة التنظيمية بين جهة الادارة ومن ينشدد
الوظيفة العامة لا تنشأ او تقترب بمحض الاعلان عن الوظيفة ، والتقدم
بطلب التعيين فيها مهما قيل عن سلامة كل من الطلب او الاعلان قانونا .

الحكمة :

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ ينص فى المادة العاشرة على أن « تختص محاكم مجلس اندولة
دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : ٠٠٠٠ ثالثا - الطلبات التى يقدمها
ذوو الشأن بالعلن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى
انوظائف العامة ٠٠٠٠ » وان المادة (١٤٨) من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها
الصادرة بقرار ريس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على
« ٠٠٠ يعين شيخ الأزهر أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس
الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص » .
وتنص المادة (١٤٩) من تلك اللائحة على ان « ٠٠٠ يكون التعيين فى
وظائف أعضاء هيئة التدريس والمعيردين بناء على اعلان فى صحيفتين
يومييتين وفقا للنظام الذى يضعه المجلس الاعلى للزهر بناء على اقتراح
مجلس الجامعة ٠٠٠٠ وللمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو
المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ان يضمن الاعلان فيما عدا
وظائف الاساتذة شروطا معينة بالاضافة الى الشروط العامة المينة فى
القانون وهذه اللائحة ٠٠٠ » كما ان المادة (١٥٣) منها تنص على
« ان تشكل لجان علميه دائمة تتولى فحص الاتاج العلمى للمرشحين
لشغل وظائف الاساتذة ٠٠٠٠٠٠ اما بالنسبة الى المرشحين لشغل وظيفة
أستاذ مساعد أو مدرس فيكون تشكيل اللجان العلمية بقرار من مجلس

الجامعة بعد أخذ رأى كل من الكلية ومجلس القسم المختص
واخيرا فان المادة (١٥٤) من اللائحة تنص على ان « يحيل عميد الكلية
تقرير اللجان العلمية الى القسم المختص للنظر فى الترشيح ثم تعرض على
مجلس الكلية ومجلس الجامعة » وان البين من استعراض النصوص
المتقدمة ان التعيين فى وظيفة مدرس بجامعة الأزهر يتم بقرار من شيخ
الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد
ومجلس القسم المختص وان جميع الاجراءات السابقة على صدور هذا
اتقرار لا تعدو ان تكون مجرد اجراءات تحضيرية تمهيدا لاصدار القرار من
السلطة المختصة ولا تشكل قرارا نهائيا مايقبل الطعن فيه استقلالا بالالغاء
امام محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة العاشرة من قانون المجلس .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٩٨٦/٨/٩ اعلنت كلية
انطب فرع جامعة الأزهر للبنات بالقاهرة عن حاجتها لشغل وظيفتى مدرس
بتسم أمراض النساء والتوليد عن الذكور والاناث خريجي جامعة الأزهر
ولم يتقدم للاعلان سوى المدعى وهو حاصل على بكالوريوس الطب
والجراحة من كلية الطب جامعة القاهرة والدبلوم والدكتوراه من كلية
انطب جامعة الأزهر بنين ، وعندما استبان للموظفة المختصة عند فحص
أوراقه انها غير مستوفاة لشروط الاعلان بأن يكون من خريجي جامعة
الأزهر قامت بعرض الأوراق على عميدة الكلية التى أشرت عليها بأن
« لا تقبل الأوراق » حيث ار الطبيب خريجي جامعة القاهرة ، وقد عرض
الموضوع على مجلس قسم أمراض النساء والتوليد فاجمع مجلس القسم
على رفض تعيين المدعى وانه اذا عين فسيقدم أعضاء مجلس القسم
باستقالات جماعية ثم عرض على مجلس الكلية بجلسته رقم ٨٤ بتاريخ
١٩٨٦/١٠/٧ فقرر بان الاعلان المشار اليه تم دون العرض على مجلس

الكلية أو أخذ موافقته واند صدر بناء على تأشيرة وكيل الكلية فى
١٩٨٦/٨/٩ وهو غير مغوض فى ذلك من مجلس الكلية - بإعادة العرض
على مجلس الكلية بجلسته المنعقدة فى ١٤/١٠/١٩٨٦ قرر المجلس اضافة
الى قراره السابق ما يلى « وقف الاجراءات التى تمت بناء على الاعلان
السابق واتخاذ اجراءات اعلاز جديد على ضوء الحاجة الفعلية التى تقرر
وحفظ الموضوع » ، وكان ان تقدم المدعى بشكاوى الى كل من رئيس
مجلس الوزراء وشيخ الأزهر ورئاسة الجمهورية يلتبس فيها اتمام
اجراءات التعيين احيلت الى رئيس جامعة الأزهر الذى احالها بدوره الى
عميدة الكلية حيث عرضت على مجلس الكلية بجلسته رقم ٨٩ بتاريخ
١٩٨٧/٣/٢١ فقرر باجماع الاصوات التمسك بقراريه السابقين ثم تقدم
المدعى بشكاوى أخرى الى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء عند
بناء عليها بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٧ اجتماع بين رئيس جامعة الأزهر وأعضاء
هيئة التدريس بقسم أمراض النساء والتوليد بكلية طب البنات وبعرض
الموضوع للمناقشة واستطلاع رأى الحاضرين افادت عميدة الكلية بانه تم
الاعلان عن شغل هذه الوظيفة اثناء عدم وجودها بالكلية ودون عرضه
على مجلس القسم ولذا يعتبر باطلا حيث لم يأخذ الشكل القانونى وجرى
ذلك اثناء قيام وكيل الكلية بمهام العمادة فى ذلك الحين والذى اشر على
المذكرة المقدمة من رئيس القسم بعبارة « اوافق ويتخذ اللازم » وهو غير
مغوض فى ذلك قانونا وبناء على ذلك وافق كل من نائب رئيس الجامعة
ورئيس الجامعة فى ذلك الوقت على الاعلان ، وبعد عودتها الى الكلية
فوجئت بما تم فطلبت الاوراق التى تقدم بها المدعى لفحصها ومراجعتها
فاستبان لها انها غير مستوفاة شرط الاعلان حيث ان المتقدم حاصل على
بكالوريوس الطب من جامعة القاهرة وبالتالي لا يعتبر من خريجي جامعة
الأزهر وبعد مناقشة الموضوع أخذ رئيس جامعة الأزهر رأى كل عضو
فى القسم فاجمع جميع الأعضاء على رفض ان يكون المدعى عضوا بالقسم .

ومن حيث انه تبين مما تقدم - وايا كانت مشروعية الاعلان عن انوظيفة محل النزاع فان ما قامت به عميدة الكلية من التأثير بعدم قبول أوراق المدعى لعدم اسنيته له شروط الاعلان بان يكون من خريجي جامعة الأزهر وما قرره مجلس الكلية بجلسته ١٤/١٠/١٩٨٦ واعاد التأكيد عليه بجلسته ٢١/٣/١٩٨٧ من وقف الاجراءات التي تمت بناء على الاعلان السابق واتخاذ اجراءات اعلان جديد على ضوء الحاجة الفعلية التي تتقرر وحفظ الموضوع مما يستتبع سقوط الاعلان محل النزاع واعتباره كان لم يكن محل ذلك لا يعدو ان يكون من قبيل الاجراءات التي لا ترقى الى مرتبة القرار الاداري النهائي ولا تصلح بذاتها ممثلا للمطالبة بالغائها امام محاكم مجلس الدولة ، حيث لم يتم دليل بالاوراق على صدور قرار من شيخ الأزهر بوصفه السلطة المختصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر بتعيين غير المدعى في الوظيفة محل النزاع بناء على ذات الاعلان ، مضافا الى انه ليس ثمة ما يمكن ان يستوى قرارا سلبيا بعدم تعيين المدعى في تلك الوظيفة لأن مناط وجود مثل هذا القرار في حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ان يكون رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين والنوائح ، والامر في التعيين في الوظائف العامة غير ذلك لأن اجهة الادارية ترخص في التعيين في الوظائف العامة بسلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها الا في احوال اساءة استعمال السلطة ما لم يتمدها اتفاقون بنص خاص أو تقيدها بنفسها بقواعد تنظيمية صحيحة فالتعيين امره متروك لجهة الادارية موكول اليها باعتبارها المسؤولة عن حسين سير المرافق العامة ، وليس في قانون اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها أو لائحته التنفيذية أو فيما انبثق عن ذلك من قواعد تنظيمية صحيحة ما يفرض عليها في الدعوى الراهنة التزاما محددا من هذا القبيل ومن ثم بتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بعد اذ انتهى وجود قرار نهائي مما

تستند له ولاية الالغاء على صحيح وجهها قانونا ٠٠ ، وغنى عن البيان
فى ذلك ان العلاقة التنظيمية بين جهة الادارة ومن ينشد الوظيفة العامة
لا تنشأ أو تترتب بنضائها قانونا ٠ بمحض الاعلان عن الوظيفة والتقدم
بطلب التعيين فيها مهما قيل عن سلامة كل من الطلب أو الاعلان قانونا ٠
وبرتيب على ما تقدم واذ أخذ لحكم المظعون فيه بغير النظر المتقدم فانه
يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله الامر الذى يتعين معه
الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المظعون فيه وبعدم
قبول الدعوى والزام المدعى المصروفات » ٠

(طعن ٢٤٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦)

الفرع الثالث - الإشراف على رسائل الدكتوراه (العالية)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

المادتين ٢٢٥ و ١/٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ - لم يستلزم المشرع صراحة لصلاحيته المشرف على تحضير الرسالة أن يبقى محتفظا بصفته الوظيفية التي عين بها ابتداء الى حين انتهاء لجنة الحكم على الرسالة من مهمتها - المبرة في سلامة التعيين من عدمه بالصفة الوظيفية عند التعيين .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١١/٤/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص في فقرتها الثانية على أنه « يعين مجلس الكلية أسنآذا بشرف على تحضير الرسالة من أعضاء هيئة التدريس أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية والمجلس أن يعهد بالإشراف على الرسالة الى أحد الأساتذة المساعدين ويجوز أن يتعدد المشرفون من بين أعضاء هيئة التدريس أو منهم ومن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ومن أعضاء هيئات التدريس السابقين ومن الهيئات العلمية الأخرى » . وأن المادة ١/٢٣٠ من ذات اللائحة تنص على أن « يعين مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية لجنة الحكم على الرسالة من ثلاثة أعضاء أحدهم المشرف على الرسالة وانعضوان الآخران من الأساتذة أو الأساتذة

المساعدين بالجامعة أو من الجامعات الأخرى أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو من هي مستواهم العلمى من الاختصاصيين على أن يكون أحد أعضاء اللجنة من خارج الكلية » •

كما استعرضت الجمعية قرار لجنة الدراسات العليا والبحوث العلمية المعتمد من رئيس الجامعة فى ١٩٨٨/٣/٢٠ والذى نص فى الفقرة (د) من البند خامسا على أن تظل صلاحية تشكيل اللجنة فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ اعتمادها •

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع قيد مجلس الكلية عندما يعين الأستاذ المشرف على تحضير الرسالة بأن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أو أحد الأساتذة المساعدين وعند تعدد المشرفين أوجب المشرع أن يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو منهم ومن أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ومن أعضاء هيئة التدريس السابقين ومن الهيئات العلمية الأخرى كما قيد المشرع مجلس الجامعة عند تشكيل لجنة الحكم على الرسالة بأن يكون المشرف من بين أعضائها ، بيد أن المشرع يستلزم صراحة لصلاحية المشرف أنبقى محتفظا بصفته الوظيفية التى عين بها ابتداء الى حين انتهاء لجنة الحكم على الرسالة من مهمتها ، ومن ثم ، فانه ليس فيما يقرأ من تعديل فى هذه الصفة ما يجرده من صلاحيته كمشرف على الرسالة ، بعد اذ فرغ من اشرافه الفعلى واكمل طبع الرسالة ، اذ العبرة فى سلامة التعيين من عدمه والصفة الوظيفية عند التعيين •

وخلصت الجمعية مما تقدم الى أن مجلس كلية التجارة وافق فى ١٩٨٥/١١/١٢ على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على رسالة الباحث من الأستاذ الدكتور / . . . عميد الكلية فى ذلك الوقت مشرفا على الرسالة وقام بالاشراف عليها بالفعل حتى تمام طبعها وقام بتعبير

عنوانها أكثر من مرة ، ومن ثم ، فانه وان زایلته صفته كأستاذ جامعی بإحالة الى المعاش اعتباراً من ١٨/٣/١٩٨٨ الا أنه ليس من شأن ذلك أن یجرده من صلاحیته كمشرف على الرسالة . الأمر الذى یتعین معه الانتفاع عن قرار مجلس الكلية الصادر فی ١٣/٩/١٩٨٨ بنقل الاشراف على الرسالة الى الأستاذ الدكتور / ٠٠٠٠٠ ، أخذاً بعین الاعتبار فی ذلك واقم الاخطار المبلغ من عبد الكلية والى الأستاذ الدكتور / ٠٠ ٠٠٠ . تاریخ ٧/٨/١٩٨٩ منضنا ترحیب الكلية بمناقشة رسالة الدكتوراه فی ٨/٨/١٩٨٩ من قبل لجنة يرأسها الدكتور أ ٠٠٠٠٠ الأمر الذى یفدو معه قرار لجنة الحكم والمناقشة بتشكيلها الأول بمنح السيد / ٠٠٠٠٠ الدكتوراه قد صادف صحیح حکم القانون ، ما یسوغ معه القول بجواز منحه درجة الدكتوراه ودون أن ینتقص من ذلك أن صلاحية تشکیل لجنة المناقشة والحکم على الرسالة قد سقطت بمضى ستة أشهر من تاریخ اعتمادها فی ١٢/١١/١٩٨٥ دون تجدید اذ ليس شأن ذلك أن یولد بطلاناً یؤثر فی قرار اللجنة بمنحه درجة الدكتوراه — ویفدو من ثم من الملأتم لمجلس الجامعة النظر فی اعتماد قرار اللجنة الصادر فی هذا الشأن .

النتيجة :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز منح اباحث ٠٠٠٠٠ درجة الدكتوراه .

(فتوى ٤٢٦/٦/٨٦ حلسة ١٢/٤/١٩٩٢)

الفرع الرابع - النقل

النقل من جامعة الأزهر الى جامعة أخرى

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

لا يجوز لمؤسسة التدريس بجامعة الأزهر ان يشغل مثل وظيفته بأحدى الجامعات الخاضعة للقانون الجامعات بطريق النقل فهو لا يعدو ان يكون تعيينا من الخارج .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان الأصل ان شغل وظيفه أساذ مساعد يكون بالتعيين فيها وفقا لما تنص عليه في المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - أولا - من بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ذاتها أو بطريق النقل طبقا للمادة (٨٧) من القانون المشار اليه وعلى ما نص عليه صراحة في هذه المادة من جواز نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة الى أخرى من الجامعات الخاضعة لهذا القانون واستثناء من هذا الأصل اجازت المادة ٦١ - ثانيا - من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التعيين في هذه الوظائف من خارج الجامعات الخاضعة لأحكامه وبمراعاة المادتين ٦٩ و ٧٠ التي أحالت اليها المادة ٧١ في الخصوص ، وبطريق الاعلان عن الوظائف الشاغرة على ما نص عليه في المادة ٧١ .

ومن حيث ان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات حدد في المادة الثانية منه الجامعات التي يسرى عليها أحكامه وليس منها جامعة

الأزهر ، وبين أحكام نقل أعضاء هيئة التدريس ومنهم الأساتذة المذكورين واشترط ان يكون من جامعة الى أخرى من الجامعات الخاضعة لأحكامه ومن ثم فلا يجوز لمعضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر ان يشغل مثلاً ، وظيفته بإحدى الجامعات الخاضعة لقانون الجامعات بطريق النقل فهو لا يعدو ان يكون تعيينا من الخارج .

ومن حيث أنه لا يغير شيئاً أن المادة ١٦٣ من اللائحة التنفيذية لقانون 'إعادة تنظيم الأزهر' بصت على أنه « يجوز بقرار من وزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة مجلس الجامعة وأخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص نقل عضو هيئة التدريس بإحدى الجامعات المصرية أو ما يعتبر فى طبيعتها من معاهد مصرية عالية الى مثل وظيفته بجامعة الأزهر أو الموافقة على نقل أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر الى إحدى هذه الجامعات أو المعاهد ، ولشيخ الأزهر عند الاقتضاء عرض الأمر على المجلس الأعلى للأزهر » . ذلك ان ما ورد من أحكام قانون الأزهر ولائحته التنفيذية بشأن تنظيم جامعة الأزهر تختص بكليات الجامعة وفروعها ، ولا يتناول شيئاً مما يتعلق بإعدادها من كليات فى الجامعات الأخرى ، مما يستقل ببيانه القانون الخاص بها . ثم أن ما جاء بهذه المادة من اللائحة التنفيذية ينطوى على تعديل لأحكام قانون الجامعات ، يجوز ان يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التى يسرى عليها أحكامه بطرق النقل من خارج تلك الجامعات وهو ما لا تقوى عليه اللائحة لان ذلك لا يكون الا بقانون يورد هذا الحكم ضمنه . كما انه من المعلوم ان شروط وظائف أعضاء هيئة التدريس ومنهم الأساتذة المساعدين فى كليات جامعة الأزهر تختلف فى بعض قواعدها على ما هو مقرر بالنسبة الى نظرائهم بالجامعات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ومن ذلك تقدير صلاحية البحوث التى يقدمها من يعين أو يرقى

الى وظيفة أستاذ مساعد لا تتولاه اللجان العملية الدائمة التى نص عليها
فى المادة ٧٣ من قانون الجامعات وانما تتولاه لجنة طبية تشكل بقرار
من مجلس جامعة الأزهر •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن قتل الدكتور /
الأستاذ المساعد بكلية الطب جامعة الأزهر الى كلية الطب جامعة المنوفية
لا تجيزه نصوص القانون على ما سبق يسانه وان كانت احكام قانون
الجامعات لا تمنع تعيينه بالجامعة الأخيرة اذا ما توافرت له شروط هذا
التعيين واكملت اجراءاته •

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الحاق
السيد الدكتور / بجامعة المنوفية لا يجوز ان يتم بطريق انقل
وانما بالتعيين على النحو الموضح بالاسباب •

(ملف رقم ٧٨٦/٣/٨٦ فى ٢١/١١/١٩٩٠)

الفرع الخامس - الأجازات

إجازة لمرافقة الزوج

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

المادة (١٧٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ - ناط المشرع برئيس الجامعة سلطة الترخيص لعضو هيئة التدريس في إجازة لمرافقة الزوج - لا ينفرد رئيس الجامعة بهذا الاختصاص - يجب أخذ رأى مجلس القسم المختص - يعتبر هذا الاجراء من الاجراءات الجوهرية التى تمثل ضمانة جوهرية لكل من الكلية وعضو هيئة التدريس - يترتب على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٧٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن (تسرى على أعضاء هيئة التدريس أحكام المواد ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ٠٠ وأحكام هذه اللائحة وتنص المادة ١٨٤ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على أن (تسرى أحكام المواد ١١٦ ، ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كما تسرى أحكام المادة ١١٦ على مدير الجامعة ووكيلها) .

ومن حيث أن المادة ٨٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على

أنه (مع مراعاة حسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يعجز
الترخيص لمعضو هيئة التدريس في أجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج
المرخص له في السفر الى الخارج لمدة سنة على الأقل ، ويكون الترخيص
بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب عميد الكلية أو المعهد بعد أخذ
رأى مجلس القسم المختص) .

ومن حيث أن النواصح من عبارة النص المشار اليه أن ناط برئيس
الجامعة سلطة الترخيص لمعضو هيئة التدريس في أجازة لمرافقة الزوج ،
ولكنه اشترط ألا ينمرد رئيس الجامعة بهذا الاختصاص ونص على وجوب
أخذ رأى مجلس القسم المختص وجعل من عميد الكلية سلطة مختصة
يعرض طلب الأجازة سواء على رئيس الجامعة أو على مجلس القسم
المختص ، ويبين من ذلك أن اختصاص مجلس القسم المختص بإبداء الرأى
في منح الأجازة الخاصة لمرافقة الزوج من عدمه على ضوء ما يراه من
اعتبارات تصل بحسن سير العمل في القسم وبالتالي في الكلية ، وأن
المشرع حين نص على هذا الاختصاص لمجلس القسم إنما عني بذلك أن
يكن الترخيص بالأجازة بعد أخذ رأى الجهة الأقدر والأقرب الى حقل العمل
العلمي داخل القسم والتي يمكنها بحكم تخصصها ترجيح بين اعتبارات
المصلحة العامة الخاصة بالكلية أو المعهد وبين مصلحة عضو هيئة التدريس
الطالب للأجازة ثم بعد ذلك جعل القرار النهائي لرئيس الجامعة باعتباره
هو السلطة المختصة والمسئول الأول والممثل الأعلى للجامعة أمام جميع
السلطات والهيئات العلمية والسياسية ، ومن ثم وبناء على ذلك فانه يجب
تمكين مجلس القسم المختص من مباشرة هذا الاختصاص عند الترخيص
بهذه الأجازة وعلى كل مرة يطلب فيها تجديد هذا الترخيص ، ولا يفنى عن
ذلك ولا يجب لهذا الاختصاص أن يعرض أمر الأجازة أو تجديدها على
مجلس الكلية حيث أنه سلطة مغايرة تماما لمجلس القسم حيث يمثل
(٢٣ - ٢٤)

بمجلس القسم جميع الأساتذة المتخصصين فى فرع العلم الذى يتولاه ويقوم على شئون وتبرير هذا القسم من الناحية الناحية العلمية والفنية وهو الأقدّر على تقدير احتياجات القسم من هيئة التدريس على ضوء المناهج التى يتوفر على تدريسها ، أما مجلس الكلية فهو إحدى الهيئات التى تعاون عميد الكلية فى إدارة الشئون العلمية وشئون الطلاب والمكتبات بالكلية ويشكل من رؤساء الأقسام المختلفة ، دون أن يكون معينا بقسم معينه ، ومن ثم فقد عنى المشرع وحرص على أن يجعل إبداء الرأى فى منح الأجازة الخاصة لمرافقة الزوج من شأن مجلس القسم المختص وحده دون مجلس الكلية وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ تعليقا على نص المادة ٨٩ المشار اليه أن (المشرع قد أخضع أجازات أعضاء هيئة التدريس لمرافقة الزوج لضوابط معينة تراعى الوضع العائلى دون اضرار بصالح الجامعة) وبديهي أن مراعاة صالح الجامعة لا يتأتى الا باحترام الضوابط والضمانات التى وضعها المشرع عند الترخيص بهذه الأجازة أو تجديدها وأههما أن يؤخذ رأى مجلس القسم المختص حتى يكون رأيه العلمى والمهنى الصادر عن وعى بحقيقة أوضاع هيئة التدريس داخل القسم ، تحت نظر رئيس الجامعة عند اصدار قراره بالترخيص بهذه الأجازة أو برفض الترخيص بها ، هذه ولا يجدى فى تحقيق الاكتفاء بمرض الموضوع على مجلس الكلية أو أن ينفرد رئيس القسم بإبداء الرأى فى هذا الطلب .

ومن حيث أنه ومتى كان الثابت أن القرار الصادر برفض منح الطاعنة أجازة خاصة لمرافقة الزوج لمدة سنة خامسة قد تخلف فى شأنه إصداره اجراء جوهري نص عليه القانون وهو أخذ رأى مجلس القسم المختص وهو من الاجراءات الجوهرية التى تمثل صماتة جوهرية لكل من الكلية وعضو هيئة التدريس ومن شأن اغفاله بطلان القرار الصادر فى

هذا الشأن ومن حيث أن أساس وسند اصدار القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٢ بإنهاء خدمة الطاعنة هو اعتبارها منقطعة عن العمل بدون إذن تبعاً لرفض طلبها فن تجديد الأجازة وهو الأمر الذى ثبت من الأوراق فساداً وبطلانه ، وبناء على ذلك وبعد أن تبين بطلان القرار الصادر برفض تجديد الأجازة ، يتعين القضاء ببطلان القرار الصادر بإنهاء خدمة الطاعنة واعتبار خدمتها مستمرة بدون انقطاع : وم يترتب على ذلك من آثار قانونية وبكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب على خلاف هذا المذهب حكماً غير مستند الى صحيح حكم القانون خليفاً بالالفاء .

(ملن ٢١١١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢٢ / ١٩٨٧) .

— ٥ —

قاعدة رقم (١٠٨)

البدا :

مدة الأجازة الخاصة بدون مرتب التى يقضيها المبعوث لمرافقة زوجته التى تعمل بالخارج خلالها لا تحسب ضمن المدة التى يلتزم طبقاً لقانون البعثات بقضائها فى خدمة جامعة الأزهر .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٥/١٢/١٩٩٠ فتبين لها أن المادة (١) من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ ينظم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح نصت على أن « الغرض من البعثة — سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أم خارجاً — هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عبادة أو الحصول على مؤهل علمى أو كسب مران علمى وذلك لسد انقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة ونصت المادة ٣١ على أن « يلتزم عضو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التى اوفدته أو أية جهة حكومية أخرى يرى ألحاقه بها بالاتفاق مع الجهة التنفيذية للبعثات

لمدة تحسب على أساس سنتين من كل سنة قضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية وبعد أقصى قدره ٧ سنوات لمضو البعثة ٥٠٠٠ ويجوز للجنة العليا للبعثات إعفاء عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة من التزامه المشار إليه إذا اقتضت ضرورة قومية أو مصلحة وطنية إلى الاستفادة منه في جهة غير حكومية ٥٥٠ » والمادة ٣٣ تنص على أن « اللجنة التنفيذية العليا للبعثات أن تقرر مطالبة المضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الإجازة أو المنحة إذا خالف أحكام المادة ٢٥ ، ٣١ ، ٥٥٥٠ » .

وبين من ذلك أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أجاز إيفاد العاملين المخالفين بأحكامه في بعثات علمية أو عملية وحدد الغرض من هذه البعثات سواء كانت داخلية أو خارجية بأنه للقيام بدراسات علمية أو فنية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران أو خبرة عملية وذلك بهدف سد النقص أو تحقيق حاجة تقتضيها المصلحة العامة وفي سبيل ذلك تسهيل الدولة بنفقات هذه البعثات على أن يلزم عضو البعثة بخدمة الجهة الموفدة أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها الجهة التنفيذية للبعثات لمدة معينه حددها المشرع عن كل سنة قضاها في ابعثة وذلك بعد أقصى سبع سنوات واستثناء من ذلك أجاز المشرع للجنة العامة للبعثات إعفاء عضو البعثة من التزامه بالخدمة في الحكومة إذا ما اقتضت المصلحة العامة أو الضرورة القومية الاستفادة منه في جهة أخرى غير حكومية ورتب القانون على إخلال عضو البعثة بالتزامه هذا تحمله لكافة المصاريف والمرتبات التي اتفقت عليه أو صرفت له خلال مدة البعثة .

ومن حيث أن نص المادة ٣١ من القانون سالفة الذكر يظهر في دلالاته على معناه وما سبق له وهو التزام المبعوث بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى هذه الجهة بالاتفاق مع اللجنة العليا للبعثات

الموافقة على التحاقه بخدمتها ، للمدة التي يجب عليه قضاؤها في خدمتها بعد عودته من البعثة . وانه استثناء من ذلك يجوز اغاؤه من التزامه هذا اذا دعت ضرورة قومية أو مصلحة حكومية الى الافادة منه في جهة غير حكومية اذا وافقت على ذلك اللجنة العليا للبعثات .

ومن حيث أنه على مقتضى ما سبق فإن الوفاء بهذا الالتزام لا يتحقق الا اذا عمل المبعوث بخدمة الجهة التي اوفدته فعلا ، فلا يكفي مجرد استمرار صلته الوظيفية بها اذا كان قد امضى مدة الالتزام في خدمة جهة غيرها الا أن تكون جهة حكومية أو غير حكومية بالشروط وفي الأحوال التي بينها النص وهي تكون في الدولة فلا يغني عنها أن يقضى بعضها لمرافقة زوجته في الخارج ، حتى لو عمل بخدمة دولة غيرها ، وعلى ذلك فلا يحسب منها المدة التي يقضيها المبعوث في اجازة خاصة بدون مرتب ، لمرافقة زوجته مما نجيزه قوانين التوظيف ، لانها لا تعتبر مدة خدمة فعلية ، وانما تعتبر ضمن مدة الخدمة في الوظيفة حكما ، وليس مما يترتب على ذلك في الوقائع أو في القانون ، أن يعتبر قد أوفى بالتزامه في خدمة الجهة التي اوفدته ، اذ واقع الحال غير ذلك ، فهذه الاجازة الخاصة من شأنها أن تبعد الموظف عن عمله كلية طوال مدتها ، فلا تحسب ضمن مدة الخدمة الفعلية محل الزامه ، ولا يغير من ذلك أن هذه المدة تحسب اعتبارا ضمن مدة خدمته في أقدمية درجته وعلاواته وفي المعاش طبقا لقوانين التوظيف والمعاشات اذ أن ذلك مقصور على محله ولا يمتد الى حساب مثل هذه المدة ضمن مدة التزامه بالخدمة الفعلية في الجهة التي اوفدته ، طبقا للمادة رقم ٣١ من قانون البعثات التي لا تتجه بحسب نفسها وطبيعته الالتزام المقرر فيه والمقصود منه الى الاعتبار مدة الاجازة بدون مرتب — وفيها ينقطع المبعوث عن خدمة الجهة لسنة أو أكثر ، بناء على طلبه لظروف خاصة به ، لا تعتبر قانونا عذرا قهريا بوجهه ، ضمن خدمة المدة التي يجب عليه أن يعمل طوالها بخدمة الجهة التي اوفدته ، ومن ثم

فلا تحسب مدة الأجازة بدون مرتب فى مثل هذه الحالة من مدة الخدمة الواجب عليه قضاؤها فى خدمة تلك الجهة ومن ثم فانه اذا انتهت خدمته بعده ولم يكن قد اكمل فى الخدمة الفعلية المدة المقررة قانونا لذلك — فانه يلتزم بأداء المصاريف والمرتبات التى اتفقت عليه أو صرفت له خلال مدة البعثة ، عملا بما اوجبه نص المادة ٣٣ من قانون البعثات وتمهد به عند قيامه بالبعثة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الوقائع سالفة البيان، انه وان استمرت علاقة الدكتور / المدرس بكلية التربية بجامعة الأزهر قائمة لمدة ثماني سنوات بعد عودته فى ٢٠/٨/١٩٨٠ من البعثة التى اوفد اليها فى سبتمبر ١٩٧٤ للحصول على درجة الدكتوراه — الا أنه فى ١/١٠/١٩٨٤ قام بإجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجته التى كانت تعمل بالخارج حتى ٣٠/١/١٩٨٨ فانه بذلك يكون قد أمضى فى خدمة جامعة الأزهر ، مدة السبع سنوات التى يتعين عليه أن يقضيها فى خدمتها بعد عودته من البعثة خدمة فعلية . اذ أنه فى تاريخ تلك الإجازة انقطع فعلا عن ذلك لأربع سنوات تالية حتى انتهت خدمته بعد ذلك لعدم عودته الى عمله بعدها حتى صدر قرار الانهاء فى ٢٣/٤/١٩٨٩ اعتبارا من تاريخ انتهاء آخر اجازة خاصة : ومن ثم فانه لا يكون قد اوفى بخدمة جامعة الأزهر المدة التى تتطلبها اتفاق كامل .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى أن مدة الإجازة الخاصة بدون مرتب التى حصل عليها الدكتور / لمرافقة زوجته التى كانت تعمل بالخارج خلالها لا تحسب ضمن المدة التى يلتزم طبقا لقانون البعثات بقضاؤها فى خدمة جامعة الأزهر .

(ملف رقم ٤٠٩/٦/٨٦ فى ٥/١٢/١٩٩٠)

الفرع السادس - التأديب

أولا - التحقيق مع عضو هيئة التدريس

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر قد تطلبت اجراء التحقيق مع عضو التدريس قبل احالته الى مجلس التأديب - المقصود من تطلب هذا الاجراء هو الوقوف بصفة مبدئية على مدى جدية الوقائع المنسوبة الى عضو هيئة التدريس - استجلاء لحقيقة الوضع وما اذا كان ثمة محل لاحالة العضو الى مجلس التأديب حتى لا يؤخذ بمجرد الشبهات - اذا كانت الوقائع المنسوبة الى عضو هيئة التدريس قد قامت عليها الدلائل الجدية التي تكفي بذاتها لتكوين عقيدة بان هناك محلا لاحالة العضو الى مجلس التأديب ففي هذه الحالة لا يتطلب اجراء تحقيق مسبق مع عضو هيئة التدريس بخصوص هذه الوقائع .

المحكمة :

ومن حيث ان النابت بالأوراق ان الطاعن - وكان يعمل أسناناذا مساعدا بكلية الشريعة وناقون بجامعة الأزهر - اعير للسعودية - جامعة الملك سعود بالرياض) اغبارا من ١٩٨٥/٨/٣٠ وفي يوم الخميس الموافق ١٩٨٧/٨/٨ ألتقت السلطات السعودية القبض عليه بتهمة الرشوة السائفة الاشارة اليها حيث أخذت أنواله وصدق عليها شرعا واحيلت الأوراق الى هيئة الرقابة والتحقيق فاستجوبت الطالب المبلغ ٥٠٠٠٠ والمتهم (الطاعن) وبعد استيفائها للتحقيقات على النحو الذي قامت به انتهت الهيئة الى اقامة الدعوى فى حق المتهم فى ١٩٨٧/٥/٧ واحيلت أوراق القضية وقرار

لاحالة (رقم ٤٥٧ ج لسنة ١٤٠٧ هـ) الى الدائرة الجزائية بديوان المظالم
التي حكمت بجلسة ١٦/٥/١٩٨٧ بادانة المتهم فى جريمة الرشوة المنسوبة
اليه وسجنه سنة واحدة . وادعاد المتهم للقاهرة فى ٢٢/١٠/١٩٨٧ (بعد تنفيذ
للعقوبة التى اعفى من ريع مدها) واذ كانت جامعة الأزهر تتبادل المكاتبات
مع جامعة الملك سعود والقنصل المصرى بالسعودية بشأن هذا الموضوع ،
واذ تقدم الطاعن لجامعة الأزهر فى ٢٦/١٠/١٩٨٧ بطلب لتسليم عمله ،
فقد وافق رئيس الجامعة فى ١٣/١٩٨٧ على احالته لمجلس التأديب —
على النحو السابق الاشارة اليه — الذى قرر بجلسة ٢٨/٥/١٩٨٨ معاقبته
بالعزل من الوظيفة مع حقه فى الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة — وذلك كله
على النحو السابق بيانه — بانيا قضاءه على ما جاء بحكم الدائرة الجزئية
بديوان المظالم فى الحكم رقم ٤٢/د/ج لعام ١٤٠٧ هـ (القضية رقم
١٢٠٠/١/ق لعام ١٤٠٧ هـ) من اعتراف المتهم بجريمة الرشوة اعترافا
مصدقا شرعا ، وعلى ما جاء بكتاب القنصل المصرى رقم ١٤٢٥ فى
٨/٣/١٩٨٧ الموجه الى السفير / ٠٠٠٠ مساعد وزير الخارجية .

ومن حيث أن المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن
اعادة تنظيم الأزهر : وان كات قد تطلبت اجراء التحقيق مع عضو هيئة
التدريس قبل احالته الى مجلس التأديب (فان المقصود من تطلب هذا
الاجراء هو الوقوف — بصفة مبدئية — على مدى جدية الوقائع المنسوبة
الى عضو هيئة التدريس ، استجلاء لحقيقة الوضع ، وما اذا كان ثمة محل
لاحالة العضو الى مجلس التأديب وذلك حتى لا يؤخذ بمجرد الشبهات
فاذا ما تبين من واقع الحال وظروفه وملابساته فى الحالة المعروضة ان الوقائع
المنسوبة الى عضو هيئة التدريس قد قامت عليها دلائل جدية تكفى فى
حد ذاتها لتكوين عقيدة بأن هناك محلا لاحالة العضو الى مجلس التأديب
الأمر فى هذه الحالة لا يتطلب اجراء تحقيق مسبق معه بخصوص هذه
الوقائع .

ومن حيث ان التائب من كتاب القنصل المصرى رقم ١٤٢٥ فى ٨/٣/١٩٨٧ الموجه للسفير ٠٠٠٠ مساعد وزير الخارجية ، ان الطاعن قرر للقنصل — وهما على افراد — انه طلب قرضا من أحد الطلاب قدره ثلاثة آلاف ريال سعودى لاستكمال ثمن سيارة فيات ١٢٨ . غير ان هذا الطالب قدم زميلا له يدعى ٠٠٠٠ كان قد رسب فى الامتحان فى العام الماضى وطلب منه مساعدته هذا العام ، وانه فوجئ بطرق على الباب فوجد الطالب ٠٠٠٠ الذى قال له انه احضر القرض واعطاه له فوجده عشرة آلاف ريال ، ثم دخل الحمام وترك الطالب ٠٠٠ بالمنزل وكافت أوراق الطلبة موجودة على المنضدة ، وخلال فترة تواجدته بالحمام — وبلغت حوالى ٢٠ دقيقة — قام الطالب بملء ورقة اجابة جديدة باسمه وتركه على المكتب ، وذلك الى آخر ما جاء بكتاب القنصل المشار اليه على التفصيل السابق .
ايراده ، فان ما جاء بهذا الكتاب وفى الحدود التى قررها الطاعن للقنصل — يعنى عن اجراء تحقيق جديد فى الواقعة المنسوبة للطاعن قبل الاحالة لمجلس التأديب ، لأنه يعتبر فى حقيقة الأمر بمثابة اقرار من الطاعن للقنصل — بصفته موظفا رسميا — بما جاء فيه ، يقوم فى هذه الحالة بديلا عن التحقيق .

(ضمن ٢٧٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

ثانياً - عقوبة تأخير العلاوة

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية - تسرى على أعضاء هيئة التدريس بالأزهر القواعد الخاصة بالمرتبات والطلوات المستحقة لنظائرهم بالجامعات المصرية الأخرى - من بين هذه القواعد سنوية العلاوة الدورية - توقيع عقوبة اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة معناه تأخير العلاوة الدورية المستحقة لفترة واحدة - صدور قرار الجزاء بتأخير العلاوة الدورية لمدة عامين ينطوى على مخالفة للقانون والخطأ فى تطبيقه وتاويله - .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خالف القانون للأسباب الآتية :

١ - قيام قرار مجلس التأديب المطعون فيه على اجراءات باطلة قانوناً لبطان قرار الاحالة اذ أن المخالفة الثانية المنسوبة والمتعلقة بانقطاعه عن العمل تم التحقيق فيها وصدر قرار رئيس الجامعة فى شأنها وتضمن هذا القرار ضمناً عدم الموافقة على رأى المستشار القانونى للجامعة بمؤاخذة الطاعن تأديبياً وهذا القرار صدر ممن يملكه وقد تحصن بنص ستن يوماً على اصداره دون أن يسجبه مصدر القرار أو يلغيه فضلاً عن عدم اعلانه ببيان المخالفات المنسوبة اليه وجاء قرار الاتهام خلواً من النصوص القانونية انواجبة التطبيق على تلك المخالفات .

كما أن قرار اللجنة العلمية الدائمة مشوب بعيب عدم الاختصاص إذ ليس من سلطتها بحث الغاية الفنية للموضوعات التى يقوم عضو هيئة

التدريس بتدريسها للطلاب وانما ينحصر اختصاصها فى فحص الاتساج
العلمى للمتقدمين لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس فضلا عن أن اثنين
من أعضائها غير متخصصين فى مادة الفقه المقارن •

٢ — بطلان قرار مجلس التأديب لقيام سبب من أسباب الرد بالسيد
الدكتور رئيس مجلس التأديب الذى صدر منه ما يمد رأيا فى
الدعوى التأديبية وقد تكلم بما يمكن أن يستشف منه رأيه فى الطاعن •
٣ — قرار مجلس التأديب المطعون فيه صدر مشوبا بعبء الانحراف
بالسلطة اذ أن كلية الشريعة والقانون قد اتخذت حيال الطاعن عدة
اجراءات تتم بذاتها عن مظاهر انحرافها بالسلطة منها ايقافه عن العمل
وايقاف صرف مرتبه وتوزيع جدولته على زملائه واتخاذ اجراءات اقصاء
خدمته دون أن يسبق ذلك اذاره أو اخطاره •

٤ — عدم قيام الفرار المطعون فيه على سبب صحيح اذ أن اركان
الجريمة التأديبية لكل سبب من الأسباب التى استندت اليها الجامعة فى
نحالة الطاعن الى مجلس اتأديب غير متوافرة فلا توجد مخالفة وظيفية
ولا تنهض الأوراق بأى دليل يفيد خروج الطاعن على مقتضى الواجب
الوظيفى •

٥ — الاخلال بحق الدفاع : بين الطاعن فى مذكرة دفاعه الاسانيد
التي يعتمد عليها فى نفى الوقائع ودرء الاتهام الا أن مجلس التأديب
ادعى على خلاف الحقيمه أن الطاعن قد اثار الدفوع المختلفة ولم يقدم
دفاعا موضوعيا ومن ثم يكون قراره مشوبا بعبء الاخلال بحق الدفاع •
٦ — القصور فى التسييب اذ لم يتعرض قرار مجلس التأديب فى
أسبابه الى مناقضة أوجه دفاع الطاعن •

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالمخالفات المنسوبة الى الطاعن فقد
أصاب مجلس التأديب وجه الحق فيما انتهى اليه من ادانة السيد المذكور

للاسباب التي قام عليها قرار مجلس التأديب وتضيف اليها هذه المحكمة في مقام الرد على أوجه الطعن أنه لا محل لما ادعاه الطاعن من بطلان قرار إحالته الى مجلس التأديب لعدم إعلانه بالمخالفات المنسوبة اليه وخلو قرار الإحالة من النصوص القانونية الواجبة التطبيق على تلك المخالفات اذ الثابت من الأوراق أنه ووجه بالمخالفات المنسوبة اليه سواء أمام جهات التحقيق أو أمام مجلس التأديب كما تضمن قرار الإحالة أن تلك المخالفات تتنافى مع واجباته كعضو هيئة تدريس بجامعة الأزهر وغنى عن البيان أن الجرائم التأديبية ليست محددة في القوانين حصرا وبوعا ادمردها الى الاخلال بواجبات الوظيفة إيجابا أو سلبا .

أما بالنسبة لما اثاره الطاعن من بطلان قرار مجلس التأديب بحجة أن السيد الدكتور قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية فانه فضلا عن أن الطاعن لم يقدم الدليل على ذلك فانه لم يثبت من الأوراق أنه قام برئيس مجلس التأديب أى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات .

كما أنه لا حجة فيما اثاره الطاعن بالنسبة للمخالفة الثانية المنسوبة اليه والمتعلقة بانقطاعه عن العمل من أن رئيس الجامعة أصدر في شأنها قرارا تضمن عدم الموافقة على رأى المستشار القانوني للجامعة بمؤاخذة انطاعن تأديبيا وان هذا القرار قد تحصن بمرور ستين يوما على إصداره، فان هذا القول مردود عليه بما هو ثابت في الأوراق من أن رئيس الجامعة قد أشر على مذكره المستشار القانوني للجامعة بمبارتين الأولى « يعاد الى العمل » والثانية « يجب أن يستوفى التحقيق وذلك بسؤال عميد الكلية وهو المسئول عن ادارتها » الأمر الذي يستفاد منه أن رئيس انجامعة على العكس مما ادعى الطاعن قد اتجه الى استكمال التتبع فيما يتعلق بالمخالفة المنسوبة الى الطاعن في هذا الخصوص .

كما أن لا محل لما اثاره الطاعن من عدم جواز معاقبته تأديبياً عن المخالفة الأولى المنسوبة اليه لأنه يفرض صحتها لا تشكل مخالفة تأديبية لأنه فضلاً عن ثبوت هذه المخالفة على النحو السابق بيانه فإن المخالفة التأديبية هي اخلال الموظف بواجبات وظيفته ايجاباً أو سلباً ومن أخص واجبات الموظف اداء العمل المنوط به بدقة وامانة وعدم الانقطاع عن العمل بدافع من نفسه الا أن يكون الانقطاع فى اجازة قانونية مسوح بها مسبقاً من الادارة ضمناً لحسن واطراد سير المرافق العامة وحتى لا تمطل مصالح المتعاملين معه .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها نص فى المادة (٧٢) على أن :
العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - الانذار .

٢ - توجيه اللوم .

٣ - توجيه اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة .

ومن حيث أن جدول المرتبات والمكافآت الملحق باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ نص على أن تسرى فى شأن أعضاء هيئة التدريس جميع الأحكام والقواعد المقررة أو التى تقرر خاصة المرتبات والعلاوات التى تستحق لنظرائهم بالجامعات المصرية الأخرى وطبقاً لنفس الشروط والأوضاع .

وطبقاً لجدول المرتبات والبدلات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المرفق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات فإن العلاوة الدورية المستحقة لمضو هيئة التدريس هي علاوة سنوية .

والمستفاد من ذلك أن العلاوة المستحقة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية المشار إليها هي علاوة سنوية ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر حين نص في البند (٣) من المادة ٧٢ على عقوبة توجيه اللوم مع تأخير العلاوة المستحقة إنما يعنى فى ضوء ما تقدم تأخير العلاوة الدورية المستحقة لفترة واحدة ومتى كان ذلك فإن قرار مجلس التأديب المطعون فيه اذ قضى بمجازاة الطاعن بعقوبة اللوم مع تأخير أول علاوة دورية مستحقة لمدة عامين يكون قد خالف القانون واطلاً فى تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين تعديل قرار مجلس التأديب المطعون فيه ومجازاة الطاعن بعقوبة اللوم مع تأخير العلاوة الدورية المستحقة لفترة واحدة .

(طعن ٣٦٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

ثالثا - عقوبة العزل

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

إذا كانت الواقعة الثانية لمضو هيئة التدريس من شأنها أن تزدى بشرفه وتمس نزاهته مجازاته بعقوبة العزل تكون حقا وعدلا .

الحكمة :

« ومن حيث ان المادة (٧٢) من قانون تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - يعد ان عددت العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس - نصت على ان كل فعل يزرى بشرف عضو هيئة التدريس أو لا يلائم صفته كعالم مسلم ، أو يتعارض مع حقائق الاسلام ، أو يمس دينه ونزاهته ، يكون جزاؤه العزل . ولما كانت الواقعة المستندة الى الطاعن - والثابتة في حقه على النحو السابق - من شأنها أن تزدى بشرفه وتمس نزاهته ، فان مجازاته بعقوبة العزل تكون حقا وعدلا ، وتطبيقا سليما لصريح نص المادة (٧٢) من القانون المشار اليه . ومن حيث أنه لما تقدم ، فان القرار المطعون فيه يكون قد قام على صحيح أسبابه ، وجاء تطبيقا سليما لحكم القانون ، ومن ثم فان الصنع عليه يكون قائما على غير سند سليم قانونا ، الأمر الذي ينعين معه الحكم برفضه » .

(طعن ٢٧٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

الفرع السابع - انتهاء الخدمة

١ - استقالة ضمنية

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يعتبر عضو هيئة التدريس مستقila من الخدمة اذا انقطع عن عمله اكثر من شهر بدون اذن ولم يصد الى عمله خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع هذا الانقطاع يعد قرينة على هجر الوظيفة والاستقالة منها - تنتفى هذه القرينة متى عاد عضو هيئة التدريس المنقطع قبل انقضاء مدة الستة اشهر المشار اليها - في هذه الحالة يمكن حيوت احد الامرين : الأول : ان يعود العضو المنقطع ويقدم عدا يقبله في هذا الغرض يعتبر الفيساب اجازة خاصة بمرتب في الشهرين لاولين وبدون مرتب في باقى المدة الامر الثانى : ان يعود عضو هيئة التدريس خلال المدة المذكورة ولا يقدم علرا لانقطاعه او يقدم علرا لا يقبله مجلس الجامعة - في هذا الغرض يعتبر غيابة انقطاعا يستبعد من المعاش ومدد الترقية ولا برخص للعضو باجازات خاصة الا بعد انقضاء نصف المدد المقررة قانونا دون اخلال بقواعد التأديب - متى عاد عضو هيئة التدريس المنقطع بدون عذر خلال ستة اشهر من تاريخ انقطاعه فلا يجوز اعتباره مستقila من الخدمة وبالتالى لا يجوز اصدار قرار باعتباره خدمته منتهية حتى ولو لم يقدم علرا ويرد انقطاعه او قدمه ولم تقبله الجامعة - اساس ذلك : مجرد العودة لاستلام العمل تنفى قرينة الرغبة فى الاستقالة المستفادة من الانقطاع . نتيجة ذلك : القرار الذى يصدر بانتهاء خدمة عضو هيئة التدريس المنقطع بالرغم من عودته قبل انقضاء ستة اشهر من بدء الانقطاع هو قرار مشوب بعيب مغالفة القانون - .

المحكمة :

ومن حيث أن المستظهر من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن وهو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر كان قد أُشير الى جامعة قاريونس بليبيا اعتبارا من ١٤/٩/٧٦ وجددت اعارته للأعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩/١٥٧٨ وقد سافر الى ليبيا في ٢٩/٨/٧٩ مصطحبا معه أسرته بعد ان طلب تجديد اعارته لمدة سنة رابعة وبعد أن وافق مجلس الكلية على ذلك بجلسته المنعقدة في ٢/٨/١٩٧٩ واذا لم يوافق بعد ذلك مجلس الجامعة بجلسته ١٩/٩/٧٩ على التجديد لمدة سنة رابعة ٧٩/٧٩ لسنة ١٩٨٠ لسبق اعارته الى الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة في العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦ - فقد عاد وتسلم عنه بالكلية في ٢٤/١/١٩٨٠ وقد وافق مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة في ٦/٣/٨٠ على حساب المدة من ٤/٩/١٩٧٩ حتى ٢٣/١/١٩٨٠ أجازة بدون مرتب واذا باشر الطاعن عمله بعد ذلك في كلية اللغة العربية التي يعمل بها الى أن صرح له بأجازة لمدة خمسة عشر يوما تبدأ من ٨/٣/١٩٨٠ لئلا يغفّر ان ليبيا لاحتضار أسرته ولم يحضر عقب انتهاء أجازته فأصدر مجلس الجامعة في ٤/٦/١٩٨٠ قراره المطعون فيه الذي نص في بنده الأول على اعتباره منقطعا عن العمل بالكلية وقرر بنده الثاني سحب قرار مجلس الجامعة الصادر بجلسته ٦/٦/١٩٨٠ الخاص بحساب المدة من ١/٩/١٩٧٩ حتى ٢٣/١/١٩٨٠ أجازة بدون مرتب واعتبار استلامه العمل كأن لم يكن ونص في بنده الثالث على انتهاء خدمته اعتبارا من نهاية العام الجامعي ٧٨/٧٩ ومقابلته برد المبالغ التي صرفت له دون وجه حق من الكلية .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن الطاعن قد استلم عمله بكلية اللغة العربية في ٢٤/١/١٩٨٠ وبأشر عمله فعلا بالكلية من هذا التاريخ وأصدر مجلس الجامعة بجلسته ٦/٣/١٩٨٠ قرارا بالموافقة على حساب المدة من (٢٤ م - ج ٢)

١٩٧٩/٩/١ حتى ١٩٨٠/١/٢٣ أجازة بدون مرتب للطاعن وهو قرار سليم وصدر في حدود السلطة المقررة قانونا لمجلس الجامعة واذ استمر الطاعن بعد ذلك قائما بعمله الى أن حصل على أجازة لمدة خمسة عشر يوما اعتبارا من ١٩٨٠/٣/٨ ثم انقطع عن العمل عقب انتهاء الأجازة فقام مجلس الجامعة في ١٩٨٠/٦/٤ بسحب ذلك القرار ومن ثم فإن القرار الساحب وهو في نفس الوقت أحد بنود القرار المطعون فيه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون حيث لا يجوز أصلا سحب القرارات الادارية السلبية كما لا يجوز سحب القرارات غير المشروعة الا في خلال سنتين يوما من تاريخ صدورها . وهو ما يتعين معه الغاء القرار الساحب المشار اليه .

ومن جث أنه منى كان الأمر كذلك وكان الطاعن قد باشر عمله في كلية اللغة العربية التابعة لجامعة الأزهر منذ ١٩٨٠/٣/٢٤ اليوم السابق على قيامه بالأجازة المصرح له بها من ١٩٨٠/٣/٨ لمدة خمسة عشر يوما وهي الأجازة التي لم يعد بعدها الى عمله فأصدرت الجامعة قرارها بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤ بإنهاء خدمته باعتباره منقطعا عن العمل كما هو واضح من صريح هذا القرار ومن ثم فإن سبب هذا القرار كما افصحت عنه جهة الادارة في ضلله هو الانقطاع عن العمل . وفي اطار هـ . ذأ انسبب تتحدد مشروعية انقرار المطعون فيه ومن ثم لا وجه لتلمس أسباب أخرى غير مستخلصة من أصول ثابتة في الأوراق وهو ما يتعين معه طرح ما ابدته الادارة من أن انها خدمة الطاعن كان اعمالا لحكم المادة ٣/٩٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة التي تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بخدمة أى جهة أجنبية بدون ترخيص من حكومة مصر العربية ذلك لان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه قد قام على أساس سبب معين ودت صدوره ألا وهو انقطاع الطاعن عن العمل ولو

صبح ما ذهبت اليه الجامعة لما كانت قد أرسلت اليه انذارا بتأجيل
١٩٨٠/٤/٢٣ بضرورة العودة والا اتخذت ضده اجراءات انتهاء الخدمة
هذا فضلا عن أنه لا يسوع القول في الحالة المعروضة بأن الطاعن قد
استحق بخدمة جهة أجنبية تغير اذن ما دام قد ووفق له من قبل مجلس
الكلية على الاعارة لمدة سنة رابعة على النحو السالف ايضاخه خاصة وأن
هذا الاذن طبقا للمدة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٨ يصدر
من وزارة الداخلية وأن المشرع في هذا القانون جعل من الاشتغال بخدمة
جهة أجنبية دون الحصول على اذن من وزارة الداخلية جريمة جنائية
وأناط بمصلحة الأمن انعام بوزارة الداخلية الاختصاص بمنح اذن العمل
أو تجديده ولا تسلك النجهة الادارية التي يتبعها العامل أن تقرر خلاف
ذلك مما لا يقبل معه بعد ذلك قول الجامعة دون ثمة دليل أن الطاعن لم
يحصل على هذا الاذن أو أن هذا الاذن قد سقط برجوعه .

ومن حيث أن رقد ثبت مما تقدم أن قرار انتهاء خدمة الطاعن قد قام
على أساس انقطاعه عن العمل ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة ١١٧
من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد نصت على أن
« يعتبر عضو هيئة التدريس مستقila اذا انقطع عن عمله بدون اذن ولو
كان ذلك عقب انتهاء مده ما رخص له فيه من اعارة أو مهمة علمية أو
أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج أو أى أجازة أخرى ، ذلك
ما لم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر خدمته
منتتية من تاريخ انقطاعه عن العمل . فاذا عاد خلال الأشهر الستة
المذكورة وقدم عذرا فاهرا وقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس
الكلية أو المعهد ومجلس القسم اعتبر غيابه أجازة خاصة بمرتب في
الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية . أما اذا عاد خلال
الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل فيعتبر

غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المدة المنصوص عليها في المادتين (٩٦ / أولا و ٧٠ / أولا) وذلك دون الاخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له من بعد في أعارة أو مهمة أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المواد ٨٨ / ١ و ٩٠ » وواضح أن هذا النص يعتبر عضو هيئة التدريس مستقila من الخدمة إذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون إذن ولم يعد إلى عمله خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وقيم المشرع ذلك على قرينة الرغبة الضمنية لعضو هيئة التدريس المنقطع في هجر الوظيفة والاستقالة منها وتنفي هذه القرينة حسا متى عاد العضو المنقطع قبل انقضاء ستة أشهر على بداية الانقطاع ونفي هذه الحالة يفرض المشرع حصول أحد الأمرين ووضع لكل فرد منها حكمه . والفرض الأول : أن يعود العضو المنقطع خلال المدة المذكورة ويقدم عذرا يقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم وعندئذ يعتبر غيابه أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في باقى المدة . والفرض الثانى : أن يعود عضو هيئة التدريس خلال المدة المذكورة ولا يقدم عذرا لانقطاعه أو يقدم عذرا لا يقبله مجلس الجامعة وعندئذ يعتبر غيابه انقطاعا يستبعد من المعاش ومن مدد الترقية المنصوص عليها في المادتين ٦٩ « أولا و ٧٠ / أولا كما لا يرخّص له فى الأجازات الواردة فى النص الا بعد انقضاء ضعف المدد المنصوص عليها فى المادتين ٨٨ / ١ و ٩٠ ولا يخل كل ذلك بقواعد التأديب التى يجوز اتخاذها ضده .

ومن حيث أن المستخلص ما تقدم أنه متى عاد عضو هيئة التدريس المنقطع دون عذر عن العمل خلال ستة أشهر من تاريخ انقطاعه فلا يجوز اعتباره مستقila من الخدمة وبالتالي لا يجوز اصدار قرار باعتبار خدمته

منتية حتى وأن لم يقدم عذرا يبرر انقطاعه أو قدم عذرا لم تقبله الجامعة
وأساس ذلك أن هذه العودة الى العمل تنفى قرينة رغبته فى الاستقالة
المستفادة من الانقطاع وهو نص خاص بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات
العاملين بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه — والطاعن
منهم — ومن ثم فإن القرار الذى يصدر بانهاء خدمة عضو هيئة التدريس
المنقطع بالرغم من عودته قبل انقضاء مدة ستة أشهر على الانقطاع يكون
مشوبا بيب مخالفة القانون حقيقا بالالغاء ولما كان الأمر كذلك وكان
الثابت من الأوراق أن مجلس الجامعة قد قرر فى ٤/٦/١٩٨٠ اعتبار
الطاعن منقطعا عن العمل وانهى خدمته لهذا السبب فى حين أن الثابت أن
انقطاع الطاعن عن عمله عقب انتهاء الأجازة المصرح له بها وحتى تاريخ
صدور القرار المطعون فيه لم يتجاوز ثلاثة أشهر عاد بعدها مبدىا اعداره
السالف الاشارة اليها ومن ثم ما كان يجوز اصدار قرار باعتبار خدمته
منتية للانقطاع لاتفاء قرينة رغبته فى الاستقالة ويكون لذلك القرار
المطعون فيه قد صدر بالمخالفة للقانون جديرا بذلك بالالغاء واذا لم يهيج
الحكم الطعن هذا النهج فانه يكون قد خالف القانون خليقا بالالغاء •
ومن حيث أن جامعة الأزهر خسرت هذا الطعن فقد تعين التزامها
بمصرفاته عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(طعن ٩٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٨٧)

انقطاع عضو هيئة التدريس عن العمل

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

سريان احكام المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - الاستفادة من المادة ١١٧ المشار اليها ان المشرع وضع تنظيميا خاصا لمواجهة حالة انقطاع اعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن العمل - اقام قرينة قانونية تعل محل طلب الاستقالة الصريحة ونقوم مقامها في رغبة عضو هيئة التدريس ترك وظيفته - هذه القرينة هي انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله اكثر من شهر بدون اذن وعدم العودة الى العمل خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ الانقطاع - اذا تحققت هذه الواقعة اعتبرت خدمة عضو هيئة التدريس المنقطع منتهية من تاريخ الانقطاع عن العمل - اذا عاد خلال مهلة الستة اشهر فلا تملك الجامعة اعمال قرينة الاستقالة الضمنية في حقه - حظر المشرع إنهاء خدمة عضو هيئة التدريس في هذه الحالة حتى ولو لم يقدم المدرس البرر للانقطاع او قدم علرا لم تقبله ادارة الجامعة - عضو هيئة التدريس المنقطع عن عمله بذلك يستمد حقه في الاستفادة من تلك الرخصة من القانون مباشرة ، دون ان يكون لادارة الجامعة اية سلطة تقديرية في هذا الصدد - اذا عاد عضو هيئة التدريس خلال هذه المدة نشأ له مركز قانوني ذاتي لا يجوز المساس به باى حال من الاحوال - عدم جواز اثناء خدمته للانقطاع - لا ينال ذلك في الوقت نفسه من حق الجامعة في مؤاخذته تأديبيا ، اذا ثبت ان انقطاعه عن العمل كان بغير علر مقبول .

الحكمة :

باستعراض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة
تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تبين أن المادة ١٨٤ من هذا القرار
تنص على أنه تسرى أحكام المواد ١١٦ و ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٢ على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن تنظيم الجامعات يتضح أن المادة ١١٧ منه تنص على أنه « يعتبر
عضو هيئة التدريس مستقبلا اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون
إذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من إعارة أو مهمة
علمية أو إجازة تفرغ علمي أو إجازة مرافقة الزوج أو أى إجازة أخرى ،
ذلك ما لم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر
خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل » .

فاذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذرا قاهرا وقله
مجلس الجامعة بعد أخذ رأى - مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم
اعتر غيابه إجازة خاصة بمرتب فى الشهرين الأولين وبدون مرتب فى
الأربعة أشهر التالية .

أما اذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم
عذرا لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة
فى المعاش ولا ضمن المدة المنصوص عليها فى المادتين ٦٩/ أولا و٧٠/
أولا وذلك دون اخلال بقواعد التأديب ولا يجوز الترخيص له من بعد
فى إعارة أو مهمة علمية أو إجازة تفرغ علمي أو إجازة مرافقة الزوج
قبل انقضاء ضعف المدد المنصوص عليها فى المواد ١/٨٨ و ٩٠ « .

ومن حيث أن المادة ٩ من لائحة القومسيونات الطبية الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه « إذا طرأت على عامل الموجود خارج الجمهورية حالة مرضية تمنعه من العودة الى البلاد وجب عليه أن يخطر الجهة الرئاسية التابع لها مباشرة بنتيجة الكشف الطبي عليه الذي يقيم بمعرفة طبيين وأن يرفق بهذا الاخطار شهادة مصدقا عليها من القنصلية المصرية أو من الادارة الصحية الأجنبية المختصة وعلى الجهة الرئاسية ارسال النتيجة الى القومسيون الطبي المختص للنظر في اعتمادها » .

ومن حيث أنه يستعد من نص المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الجامعات السالف الاشارة اليه طبقا لما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أن المشرع وضع تنظيما خاصا لمواجهة حالات انقطاع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن العمل حيث أقام قرينة قانونية تحمل محل طلب الاستقالة الصريحة وتقوم مقامها في رغبة عضو هيئة التدريس ترك وظيفته وهذه القرينة هي انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله أكثر من شهر بدون اذن وعدم العودة الى العمل خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع فاذا تحققت هذه اواقعة اعتبرت خدمة عضو هيئة التدريس المنقطع منتية من تاريخ الانقطاع عن العمل أما اذا عاد خلال مهنة الستة أشهر المذكورة فلا تملك الجامعة اعمال قرينة الاستقالة الضمنية في حقه حيث حظر المشرع انهاء خدمة عضو هيئة التدريس في هذه الحالة حتى ولو لم يقدم العذر المبرر للانقطاع أو قدم عذرا لم تقبله ادارة الجامعة ومن ثم فان عضو هيئة التدريس المنقطع عن عمله يستمد حقه في الاستفادة من تلك الرخصة من القانون مباشرة ودون أن يكون لادارة الجامعة أية سلطة تقديرية في هذا الصدد فاذا عاد عضو هيئة التدريس خلال هذه المدة نشأ له مركز

قانونى ذاتى لا يجوز المساس به بأى حال من الأحوال ويتمثل فى عدم
جواز انتهاء خدمته للاقطاع وإن كان ذلك لا ينال فى الوقت نفسه من
حق الجامعة فى مؤخذاته تأديبيا إذا ثبت لها أن انقطاعه عن العمل كان
بغير عذر مقبول فضلا عن خضوعه للجزاءات الأخرى المنصوص عليها فى
عجز الفقرة الثالثة من المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ مألقة
الذكر « .

(ملن ١٧٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)

الفصل الثانى — طلبة الأزهر

الفرع الأول — قبول الطلاب بالجامعة

أولاً — الفاء الاستثناءات

قاعدة رقم (١١٤)

المبسطة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٥ بالفاء المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ — الفى المشرع القواعد التى كانت تجيز قبول بعض الطلاب بجامعة الأزهر دون التقيد بمجموع الدرجات بالنسبة لإبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالجامعة — أساس ذلك : تعارض هذه القواعد مع مبدأ المساواة بين المواطنين فى التعليم — مؤدى ذلك : أنه إذا كانت الدولة مسئولة عن كفالة التعليم طبقاً للمادة (١٨) من الدستور وكانت 'لفرص' التى تلتزم بإلتاحتها لراغبين فى الالتحاق به مقيدة بإمكانياتها الفعلية التى تقصر عن استيعابهم جميعاً فإن السبيل إلى فض نزاحهم لايتأتى إلا بتحديد مستحقىها وترتيبهم وفق شروط موضوعية تتحقق بها المساواة أمام القانون — •

المحكمه :

ذلك فإن البادى من الأوراق أن لجنة شئون الطلاب بجامعة الأزهر عندما عرض عليها موضوع قبول تحويل الطاعن إلى كلية طب الأزهر قررت أن يعامل أعضاء هيئة التدريس والعاملون فى الجامعة معاملة نظرائهم فى الجامعات المصرية بشأن قبول تحويل أبنائهم من الجامعات الأجنبية إلى جامعة الأزهر بالشروط التى تقر فى الجامعات • وقد سبق للمحكمة الدستورية العليا قضاء (الحكم الصادر بجلسته ٢٩ من

يونية سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ القضائية دستورية) بأنه اذا كانت الدولة مسئولة عن كفاءة التعليم الذى يخضع لاشرفها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها لراغبين فى الالتحاق به مقيدة بامكانياتها الفعلية التى يتعسر معها استيعابهم جميعا فان السبيل الى فض تراحمهم لا يتأتى الا بتحديد مستحقىها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعة يتحقق بها من خلالها كفاءة النص والمساواة لدى القانون . وانطلاقا من هذا الأصل الذى كشفت عنه المحكمة الدستورية العليا فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٥ بالقاء المادة ١٩٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ التى كانت نرفر جواز قبول بعض الطلاب دون التقييد بمجموع الدرجات لكليات جامعة الأزهر من أبناء أعضاء هيئة التدريس أو العاملين بالجامعة . ومعابودة انحاء استثناء من قواعد القبول ، على ما اتجهت اليه لجنة شئون الطلاب ، متضمن مخالفة أصل دستورى ويشكل مخالفة جسيمة لنظم القبول بالجامعة ، فلا يكون من شأنها أن تكسب من تقرر ل حقا أو تنشئ له مركزا قانونيا يحول دون عدول الجهة الادارية عن قرارها المشوب بهذا العيب الجسيم الذى يمنع من القول بإمكان تحصن . وبالإضافة الى ذلك جميعه فانه اذا كان الدكتور رئيس الجامعة قد اعتمد فى ١٢/٨/١٩٨٥ قرار نائب رئيس الجامعة بالموافقة عن تحويل الطاعن على ألا يقيد بالسنة الأولى الا بعد قضاء السنة التأهيلية دراسة وامتحانا بنجاح . فان الثابت أنه بعد أن اعترض السيد /..... عبيد كلية اللغة العربية والمشرف على السنة التأهيلية عن قبول الطاعن بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ أشار السيد رئيس الجامعة بعرض الموضوع على مجلس الجامعة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٣ . وأنه وان كان مجلس الجامعة قد فرر

بالأغلبية الموافقة على هذا التحويل الا أنه رأى عرض الأمر على المجلس الأعلى للأزهر الذى انتهى بجلسة ١٥/٤/١٩٨٦ الى وقف المبل قرار مجلس الجامعة الصادر بجلسة ١٩٨٦/٢/٥ . وبذلك يمتنع القول فى احوالة المائلة ، بأن القرار بقبول تحويل الطاعن الى كلية طب الأزهر قد نوافر له الاستقرار القانونى . فى الفرض الجدلى بإمكان تحصنه بفوات الميعاد المقرر للطعن عليه ، الذى يمتنع معه على الجهة الادارية معاودة النظر فى مدى صحته ومشروعيته . اذ أن السيد / رئيس الجامعة قد رأى على ما سبق انبيان ، فى ١٩٨٦/٢/٣ بناء على ما تلقاه من السيد / عميد كلية اللغة العربية عرض الموضوع على مجلس الجامعة مما يعنى معاودة النظر والدراسة فى قراره السابق الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١ باعتماد قبول تحويل الطاعن . فاذا كان مجلس الجامعة قد ارتأى بتسريح ١٩٨٦/٢/٥ ، وخلال الميعاد المقرر للسحب ، احوالة الأمر الى المجلس الأعلى للأزهر ، وهو يعد جهة الاختصاص التى قررت شروط وقواعد قبول الطلبة المصريين من الحاصلين على المؤهل اللازم للالتحاق بكلليات جامعة الأزهر للعام الجامعى ١٩٨٦/٨٥ ، والتى تمتلك بهذه المثابة وحدها تقرير الاستثناء من القواعد التى وضعتها فى هذا الشأن متى ارتأت ذلك وكان جائزا قانونا ، فانه لا يكون ثمة محل للقول بأن قرارا نهائيا قد صدر بقبول تحويل الطاعن الى كلية الطب بجامعة الأزهر لا يجوز انحدول عنه وان تبين عدم مشروعيته ، لفوات المواعيد المقررة للطعن عليه بالالغاء . ومؤدى ما تقدم أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ينتقد بحسب الظاهر من الأوراق لركن الجدية . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه مما لا يكون ثمة وجه للنعى عليه .

نانيا - اجتياز الامتحان التأهيلي

فصلعة رقم (١١٥)

للبسدا :

المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر
- المادة ١٩٧ من اللائحة التنفيذية له - قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية
العامة بجامعة الأزهر يستند الى قواعد عامة مجردة وليس الى حالات فردية
لاعتبارات شخصية - اجتياز الامتحان التأهيلي يحقق التعادل بالمعنى الذى
يمكن الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة من مواصلة الدراسة بتلك الجامعة
ويقربهم من مستوى زملائهم الحاصلين على الثانوية العامة الأزهرية وما يعادلها
من شهادات أخرى - المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٦١ المبني الى مفادها - يجوز النظر في الطلبات المقدمة من طلاب
السنة الأولى وتحويلهم او نقل فيدهم الى مجليات مناظرة او غير مناظرة
داخل جامعة الأزهر دون تفرقة بين الحاصلين على الثانوية العامة وغيرهم وبين
كلية وأخرى *

الحكمة :

ومن حيث انه عن الطلب الاجتياطى بوقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر
بالامتناع عن تحويل الطاعه الى كلية أخرى تابعة لجامعة الأزهر فان
المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يختص مجلس
جامعة الأزهر بالنظر فى الأمور التالية : (١) ٠٠ (٤) شروط قبول الطلاب نى
الجامعة ونظام تأديتهم ٠٠ » نص المادة ١٩٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون
على أنه « يشترط فى قيد انطال فى الجامعة للحصول على درجة الاجازة
العالية (الليسانس أو البكالوريوس) : (١) أن يكون حاصلًا على شهادة
الثانوية العامة أو ما يعادلها وفى هذه الحالة يشترط نجاحه فى امتحان
يحقق التعادل بينه وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة للازهر ».

وظاهر تلك النصوص أن قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بجامعة الأزهر إنما يستند إلى قواعد عامة مجردة وليس خاصا بحالات فردية لاعتبارات شخصية كما أن ظاهر نص اللائحة أن اجتياز الامتحان التأهيلي يحقق التعادل بالمعنى الذى يمكن الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة من مواصلة ادراسة بتلك الجامعة وتقريبهم ما أمكن من مستوى زملائهم الحاصلين على الثانوية العامة الأزهرية وما يعادلها من شهادات أخرى . وإذا كان الثابت من صور المستندات التى قدمتها الطائفة ولم تجدها جامعة الأزهر وسبق أن كلفتها المحكمة بإداعها ولم يتم ذلك — أن مجلس جامعة الأزهر سبق له فى الجلسة رقم ٢٣٤ بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨٤ أن نظر مذكرة الادارة العامة لشئون التعليم (التسجيل) بشأن عرض قرار لجنة شئون الطلاب بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤ بخصوص إعادة قد الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة واستشهدوا نرضى الرسوب باحدى كليات الجامعة بكلية أخرى من كليات الجامعة وصدر قرار المجلس بالموافقة على إعادة قيد هؤلاء الطلاب ما داموا قد اجتازوا بنجاح امتحان السنة التأهيلية فبذلك يكونون قد حققوا التعادل مع الثانوية الأزهرية وتتخذ اجراءات عرض الموضوع على المجلس الأعلى للأزهر ، ولم تقدم الجامعة بما يفيد إلغاء هذا القرار من مجلس الجامعة أو فى المجلس الأعلى للأزهر كما أن دليل الطلاب المودع بالأوراق لم يصدر من مجلس الجامعة باعتبارها الجهة المختصة بتحديد شروط قبول الطلاب فى كليات الجامعة وأن المادة ٢٠٦ من اللائحة التنفيذية نصت على أن يكون لكل كلية دليل سوى يتضمن محتوى المقررات الدراسية فى سنى الدراسة المختلفة وفقا لقرارات مجلس الكلية ومن ثم فلا قيمة لما حواه الدليل من حظر تحويل طالبات شعبة اللغات الأجنبية الى كلية أخرى بجامعة الأزهر ، كما أن ذلك يخالف ما نصت عليه المادة ٢٣٤ من اللائحة التنفيذية

لقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ من أنه « لا يجوز النظر فى تحويل طلاب
ان سنوات الاعدادية والاولى فى الكليات التى ليس بها سنة اعداديه بين
الكليات المناظرة فى جامعة الأزهر والجامعات الأخرى الا فى الحالتين
الآتيتين (١) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ كما يجوز نقل قيد الطالب من كلية الى كلية
أخرى غير منازرة فى جامعة الأزهر أو فى جامعة أخرى بشرط أن يكون
حاصلا على المجموع الذى فلتته الكلية سنة حصوله على الثانوية العامة
وبشرط موافقة عميدى الكليتين الا اذا كان طلب نقل القيد قد تم بعد
الشهر الأول للسنة الدراسية فيشترط موافقة مجلس الكليتين فظاهر انص
جواز النظر فى الطلبات المقدمة من طلاب السنة الأولى لتحويلهم أو نقل
قيدهم الى كليات منازرة أو غير منازرة داخل جامعة الأزهر دون تفرقة بين
الحاصلين على الثانوية العامة وغيرهم وبين كلية وأخرى وأن ظاهر الأوراق
أن الطالبة ٠٠٠٠٠٠٠ تقدمت بطلب الى الكلية (الترجمة التورية) بتاريخ
١٩٨٨/٩/٣ — بعد استنفاد سنتى الرسوب — وأن مجلس الكلية أعاد
بحث موضوع فصل المذكورة وزميلاتها على بساط البحث وقرر بجلسته
(٩٠) بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٣ اعادة النظر بشأن فصل طالبات السنة الأولى
تسمى اللغة الانجليزية والعربية حيث ان الدراسة بهذين القسمين تدوم
خمس سنوات بخلاف بقية الاقسام التى تدوم الدراسة فيها أربع سنوات
فقط ويوصى المجلس بشأن تطبيق اللائحة الخاصة بالكليات العملية التى
تكون الدراسة فيها لمدة خمس سنوات وأن هذا تطبيق للمادة ٢٢٠ من
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بالقرار الجمهورى
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ كما يفتتح المجلس منح الطالبات بالقسمين الحق فى
اختيار بقاھن بالقسمين فى العام الاستثنائى أو تحويلهن الى قسم آخر
بانكليزية أو الى كلية أخرى أسوة بالطالبات الحاصلات على الثانوية
الازهرية ، ومفاد ذلك أن مجلس كلية الدراسات الانسانية عدل عن فصل

الطاعنة وزميلاتها بالقرار رقم ٨٩ بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٨ وأن مجلس الكلية وافق على إمكان تحويلهن الى كليات أخرى بجامعة الأزهر ، وبديهي أن اتمام التحويل انما يكون في ضوء الشروط والحالات المقررة في اللائحة التنفيذية سالفة الذكر وبعد بحث كل حالة بظروفها وملابساتها ، واذ رفضت جامعة الأزهر النظر في طلب الطاعنة بتحويلها أو إعادة قيدها في كلية أخرى - وقبل بحث شروط وحالات ذلك فان قرارها المذكور يكون - بحسب الظاهر - غير مشروع ومن شأنه تعويت فرص الدراسة على الطعنة من سن مناسبة مما لا يمكن تداركه بمدفوعات الزمن ، وبذلك ينوّر ركن الاستعجال في طلب الطاعنة وقف تنفيذ هذا القرار ، واذ ذهب الحكم المظنون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تحصيل الوقائع وفي تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بالقائه في هذا الشق ويوقف تنفيذ هذا القرار » .

..

(طعن ١٦٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٩)

ثالثا - طلب التحويل

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ - اشترط المجلس الأعلى للأزهر ان يكون قبول الطلبة المصريين بكليات جامعة الأزهر للعام الجامعى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مقصورا على الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية بشعبها المختلفة - تتعين مراعاة هذا الشرط فيمن يطلب التحويل من جامعة أجنبية الى الأزهر - أساس ذلك : - ان طلب التحويل فى حقيقته التحاق مبتدأ بالجامعة المحول إليها - مخالفة الشرط السابق عند التحويل ينحصر بالقرار الصادر بقول التحويل الى درجة الانعدام - اثر ذلك: عدم تحصن القرار بغوات ميعاد الطعن فيه - .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : « يحدد المجلس الأعلى للأزهر فى نهاية كل عام دراسى بناء على اقتراح مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة عدد الطلاب المصريين الذين يمكن قبولهم فى العام الدراسى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية أو على الشهادات المعادلة لها « . » والثابت من الأوراق أن المجلس الأعلى للأزهر قد وافق بجلسة رقم ٧٩ المنعقدة فى أول اكتوبر منه ١٩٨٥ على قواعد وشروط القبول للطلاب (٢٥ م - ج)

المصريين والوافدين بمرحلة الاجازة العالية (ليسانس / بكالوريوس)
بكلليات الجامعة التى عرضها السيد / رئيس الجامعة رفق مذكرته المؤرخة
١٩٨٥/٨/٩ • ويبين من الاضلاع على هذه القواعد أن المجلس الأعلى للأزهر
قرر أن يكون قبول الطلبة المصريين بكلليات جامعة الأزهر للعام الجامعى
١٩٨٦/٨٥ مقتصرًا على اونتك الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية
بشعبها المختلفة عام ١٩٨٥ ، وعلى أن يكون قبولهم عن طريق مكتب تنسيق
القبول بجامعة الأزهر وفقا لرغباتهم والمجموع الكلى لدرجاتهم فى الشهادة
الثانوية الأزهرية فى حدود الشروط المقررة للقبول بالكليات وقواعد
التوزيع الجغرافى على النحو الموضح بالقواعد المرفقة بمذكرة رئيس
الجامعة المشار إليها • وقد تضمنت هذه القواعد تحت البند رابعا « الطلاب
الحاصلون على شهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٥ أو ما يعادلها » على ما نأتى
« يقتصر قبول الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٥ على من
تقدم منهم لشعبة اللغات الأوروبية والترجمة الفورية للبنات وفقا للقواعد
الآتية » •

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن من الطلبة المصريين وهو حاصل على
شهادة عام ١٩٨٥ (وهى ليست الثانوية العامة المصرية كذالك)
والتحق بمعهد ياكو يرومابا بالعالم الجامعى ١٩٨٦/٨٥ وطلب تحويله الى
الفرقة الأولى بكلية الطب بجامعة الأزهر لذات العام الجامعى ١٩٨٦/٨٥
فيكون هذا الطلب فى حصة تكيفه القانونى طلب للاتحاق بهذه الكلية
الأخيرة مما يلزم معه أن تتوافر فى الطالب الشروط المقررة قانونا لذلك •
فاذا كانت القواعد المقررة للقبول بجامعة الأزهر للعام الجامعى ١٩٨٦/٨٥

تقضي على ما سلف البيان ، بأن يقتصر قبول الطلبة المصريين على الحاصلين منهم على شهادة الثانوية الأزهرية فانه يتعين مراعاة هذا الشرط الجوهري فيما يتم من تحويل هو في حقيقته التحاق مبتدأ • وتكون مخالفة هذا الشرط من شأنها أن نصم القرار بقبول التحويل بعيب جسيم لا يتحصن معه بفوات الميعاد » •

(ملعن ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

الفرع الثانى - القوائم الداخلية لكلية

أولا - اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون

رسائل درجة العالية (الدكتوراه)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يسميها - القرار الجمهورى رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لهذا القانون - المادتان ٢٢٥ و ٢٢٩ - قرار الامام الاكبر شيخ الأزهر رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٨٠ باللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون بالقاهرة وطنطا واسيوط - درجة العالية (الدكتوراه) - المواد من ٢٢ الى ٤٣ من هذه اللائحة الداخلية - المادة ٣٦ من اللائحة المذكورة تسرى بمقتضى الاثر الفورى لهذه اللائحة على ما يكون مسجلا وقت العمل بها من رسائل خاصة بدرجة العالية (الدكتوراه) - منح علم واحد كمهنة حتمية لمن انقضت المدة المقررة لهم (المادة ٤٤) - الفاء قيد الطالب فى درجة العالية اذا انقضت ست سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته دون ان يتقدم بها - لمجلس الكلية بناء على تقرير من الأستاذ المشرع مد فترة التسجيل لمدة أخرى بعدها (المادة ٣٦) - اتفاق هذا الحكم وحكم المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية ، سواء فيما يتعلق بتحديد مدة التسجيل او فيما يخص تخويل مجلس الكلية مدحا - غير انها اتبعت ذلك باشتراط عدم تجاوز مدة بقاء الطالب بمرحلة العالية (الدكتوراه) تسع سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته - القدر التيقن ان مناط الفاء التسجيل

هو اقتضاء المدة المصدة أصلاً ثم المصدرة تبعاً دون تقديم الرسالة بصرفه
البنظر من طبع الرسالة وتقديم نسخ منها تمهيداً لمناقشتها - يكفى لمنع الغاء
تسجيل الرسالة تقدم الطالب بها بعد اعتداده إياها حيث يعد المشرف تقريراً
مفصلاً عن مدى صلاحيتها للعرض على لجنة الحكم .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في انشئ
المستعمل من الدعوى ، أن الطاعن سجل في ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٥ بكلية
الشريعة والقانون جامعة الأزهر موضوع الإيجار في الشريعة الإسلامية
لتليل درجة العالمية (الدكتوراه) في قسم القانون المقارن وقرر مجلس
الكلية مد فترة التسجيل حتى نهاية العام التاسع في ٣٠ من مارس سنة
١٩٨٤ ، وقدم الأستاذ المشرف على الرسالة مذكرة مؤرخة ٢٥ من مارس
سنة ١٩٨٤ الى السيد عميد الكلية بأن الطاعن اتم الدراسة بالكامل ويحتاج
مدة اضافية لطبع الرسالة وتقديمها الى الكلية للمناقشة ، وبناء على هذه
المذكرة قدم الطاعن طلباً في ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٤ الى السيد رئيس
الجامعة لمنحه هذه المدة فأشر في اليوم التالي بحالة الطلب الى السيد عميد
الكلية لاجراء اللازم ، وأرسلت الكلية الكتاب رقم ٢١٩ في ٥ من سبتمبر
سنة ١٩٨٥ الى الطاعن على عنوان منزله بطلب ثلاث عشرة نسخة من الرسالة
خلال اسبوع تنفيذاً لقرار مجلس الكلية في ٦ من أغسطس سنة ١٩٨٥ ،
كما قرر مجلس الكلية في أول اكتوبر سنة ١٩٨٥ و ٤ من يناير سنة ١٩٨٦
، فض التماسين متالين من الطاعن ، ثم عرض الموضوع على لجنة
الدراسات العليا والبحوث بالجامعة فقررت في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٦
تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية للكلية عليه ، كما قررت في ٩ من
يوليه سنة ١٩٨٦ التمسك بقرارها السابق . وهو ما طبقته الكلية بالغاء قيد
الطاعن في درجة العالمية (الدكتوراه) ، وأفادت الادارة العامة للشئون

انقانونية بجامعة الأزهر النيابة الادارية للاوقاف وشئون لأزهر فى المذكرة
ملفقة بالكتاب رقم ١٠٨٦ بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٨ أن الطاعن قدم
نرسالة مطبوعة الى الكلية فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ .

ومن حيث ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن
بعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشغلها وهى اللائحة الصادرة بالق. ار
انجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ نصت فى المادة ٢٢٢ على أنه (٥٠٠٠
تمنح الجامعة ودرجتى التخصص (الماجستير) والعالمية
(الدكتوراه) (.....) ونصت فى المادة ٢٥ على أنه (تحدد اللوائح
الداخلية للكلية اجراءات تسجيل الرسائل الخاصة بدرجة التخصص
والعالمية والمدة التى يسقط التسجيل بعدها الا اذا رأى مجلس الكلية
الابقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير الأستاذ
امشرف (.....) : نصت فى المادة ٢٢٩ على أنه (يقدم المشرف على
الرسالة بعد الانتهاء من اعدادها تقريراً عما اذا كانت صالحة للعرض على
لجنة الحكم ، فاذا قرر صلاحيتها اقترح مجلس الكلية تشكيل لجنة الحكم
على الرسالة ، وعلى الطالب أن يقدم الى الكلية ست نسخ منها على
الاقل (.....) . وصدر قرار الامام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٥٧٦ فى ١٥
من ديسمبر سنة ١٩٨٥ باللائحة الداخلية لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة
وطنطا وأسويط ، وقد تنازلت هذه اللائحة الداخلية درجة العالمية
(الدكتوراه) فى المواد من ٣٣ الى ٤٣ حيث نصت المادة ٣٦ على أنه
(لا يناقش الطالب فى موضوع رسالته الا بعد مضي سنتين ميلاديتين على
الاقل من تاريخ الموافقة على تسجيل الموضوع ويلغى قيده اذا انقضت ست
سنوات من تاريخ الموافقة دون أن يتقدم برسائه ، ويجوز لمجلس الكلية
بناء على تقرير من الأستاذ المشرف مد فترة التسجيل لمدة أخرى يحددها
مجلس الكلية بحيث لا يتجاوز مدة بقاء الطالب بهذه المرحلة تسع

سنوات) ، ثم نصت ذات اللائحة فى المادة ٤٤ على أنه (تطبق هذه اللائحة اعتباراً من تاريخ صدورهما ويمنح الطلاب الذين انقضت المدة المقررة لهم للتقيد فى الماجستير والدكتوراة عاماً واحداً من تاريخ صدور هذه اللائحة) .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أنه ولئن كانت المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون بالقاهرة وطنطا وأسيوط والصادرة بقرار الامام الأكبر شيخ الأزهر رقم ٥٧٦ فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ تسرى بمقتضى الأثر المباشر الفورى لهذه اللائحة على ما يكون مسجلاً وقت العمل بها من رسائل خاصة بدرجة العالمية (الدكتوراه) مثل الرسالة التى سبق أن سجلها الطاعن فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٥ وما زال تسجيلها قائماً عند العمل بتلك اللائحة ، فلا يستمر خضوعها فى قابل أمرها لأحكام اللائحة السابقة على نحو ما رعى اليه الطعن بمقولة تسجيلها فى ظل هذه اللائحة القديمة ، ولذا عمدت المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية الجديدة بعد أن أكدت هذا الأثر الفورى الى منح عام واحد كمهلة حتمية من انقضت المدة المفترضة لهم ، وأياً كان الرأى فى مدى قانونية ما حوته المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية الصادرة سنة ١٩٨٠ من تقييد مجلس الكلية بعدم تجاوز تسع سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع الرسالة عند مدة فترة التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير من الأستاذ المشرف ، وذلك بمرعاة أن المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أضافت باللوائح الداخلية لكليات جامعة الأزهر تحديد المدة التى يسقط بعدها تسجيل الرسائل ورخصت لمجلس الكلية فى الإبقاء على التسجيل مدة أخرى يحددها بناء على تقرير الأستاذ المشرف وتطبيقاً لهذا قضت المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية لكليات الشريعة والقانون بإلغاء قيد الطالب فى درجة العالمية (الدكتوراه) اذا انقضت ست

سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته دون أن يقدم بها وأجاز مجلس الكلية بناء على تقرير الأستاذ المشرف مدة نثرة التسجيل لمدة أخرى يحددها . وهي في هذا تتفق وحكم المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية سواء فيما يتعلق بتحديد مدة التسجيل أو فيما يخص تحويل مجلس الكلية بسطها . غير أنها اتبعت ذلك باشتراط عدم تجاوز مدة بقاء الطالب بمرحلة انعمية (الدكتوراه) تسع سنوات من تاريخ الموافقة على تسجيل موضوع رسالته ، الا أن القدر المتيقن أن مناط الغاء التسجيل هو انقضاء المدة المحددة أصلاً ثم المحدودة تبعاً دون تقديم ارسالة حسب صريح نص المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية بصرف النظر عن طبع الرسالة وتقديم نسخ منها تمهيداً لمناقشتها طبقاً للسادة ٢٢٩ من اللائحة التنفيذية . ومؤدى هذا أنه يكفي لمنع الغاء تسجيل الرسالة تقديم الطالب بها بعد اعداده ايأها حيث بعد المشرف تقريراً مفصلاً عن مدى صلاحيتها للعرض على لجنة الحكم ، ولما كان البادى من ظاهر الأوراق حسبما سلف أن الاستاذ المشرف على رسالة الطاعن رأى في ٢٥ من مارس سنة ١٩٨٤ أن الطاعن انهما بالكامل ويحتاج الى مدة اضافية لطبعمها وتقديمها الى الكلية لمناقشتها ، وهو ما يعنى أن الطاعن أعد الرسالة كاملة وقدمها للاستاذ المشرف الذى أقرها واذن بطبعمها حيث بدت الحاجة الى مدة للطبع تمهيداً للنقاشه وبذا تحقق المناط الذى يعصم تسجيل الرسالة من الالغاء بتقديم الرسالة مكتملة من جانب الطاعن قبل أن ينتهى ائند الذى رخص فيه مجلس الكلية حتى نهاية العام التاسع فى ٣٥ من مارس سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم فإن ما رآته لجنة الدراسات العليا والبحوث بجامعة الأزهر فى ٣٥ من أبريل سنة ١٩٨٦ وأيدته فى ٩ من يوليه سنة ١٩٨٦ من تطبيق المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية على رسالة الطاعن ، وان لم ينص صراحة على الغاء تسجيل الرسالة . فانه قرر ذلك ضمناً وهو ما تفذته

الكلية فعلا . وذلك التماثا عا سبق من تقديم الطاعن الرسالة من قبل أن يحل الأجل الممدود لتقديمها على نحو يدرأ عن تسجيلها الالغاء ويحفظ يحل الأجل الممدود لتقديمها على نحو يدرأ عن تسجيلها الالغاء وحفظ لقيدها البناء . صرف النظر عما اذا كانت تلك اللجنة شأن الكلية على بصيرة ايضا من سبق قيام الطاعن بعرض الرسالة مطبوعة على الكلية في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ قبل أن تصعد الكلية الموضوع الى اللجنة المذكورة . وبالتالي فإن القرار الصادر بالغاء تسجيل رسالة الطاعن يكون بظاهر الأوراق مخالفا للقانون مما يوفر ركن الجدية اللازم لنقض بوقف تنفيذه الى جانب ركن الاستعجال الذي يتمثل فيما يترتب من نتائج يتعذر تداركها اذا منعت الرسالة من أخذ سبيلها الى نهايتها ، ان نجاحا بما يحقق غايتها وبؤى ثمارها ويسكن صاحبها من الانطلاق بها حالا ، وان اخفاقا بما يصرفه الى شأنه قالوا : دون ارجاء قد يقعد به عن تدبير مستقبله علما أو عملا أو يصرفه الى تلمس غيرها عودا على بدء . وذلك على بقيض ما جرح اليه الحكم المطعون فيه اذ نفى توافر ركن الاستعجال بالبناء على عدم مناقشتها ، الأمر الذي يوجب القضاء بالغاء هذا الحكم فيما تضمنه من رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ويستتبع القضاء بوقف تهذيب هذا القرار الصادر بالغاء تسجيل رسالة الطاعن وما يترتب على ذلك من آثار » .

(ملعن ١٢١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٢)

ثانيا - اللائحة الداخلية لكلية الطب

مدة الدراسة بكلية الطب

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشغلها أوكل الى اللائحة التنفيذية التي تصدر بقرار جمهوري وضع الإطار العام لتنفيذ أحكامه وبيان الأحكام والنظم العامة المشتركة بين كليات الجامعة ومعاهدها - المادتين ٢١٨ ، ٢١٩ من اللائحة التنفيذية المشار إليها قد حددت سنوات الدراسة في كلية الطب وهي خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية لكلية - هذه اللائحة توضع بقرار من مجلس الجامعة لبيان الإطار الخاص بكلية وما يخص شئونها الداخلية المتميزة - ذلك وفقا لطبيعة الدراسة وبمراعاة الإطار العام أو النظام العام المبين في القانون ولائحته التنفيذية - اللائحة الداخلية منحصرا تنص على لوضع بعض الأحكام التفصيلية اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية بقصد تكملة هذه الأحكام بما يتناسب مع طبيعة الدراسة في الكلية فإن ذلك يجب أن يجري بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القانون أو ولائحته التنفيذية - ذلك لأن القانون ولائحته التنفيذية أداة تشريعية أعلى مرتبة من اللائحة الداخلية لكلية - يتعين أعمالا للشرعية وسيادة القانون التي تخضع الأدوات التشريعية الأدنى للأدوات التشريعية الأعلى في مراتب التدرج التشريعي - على جميع تلك الأدوات التشريعية أن تخضع لقمة النظام القانوني المصري .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى انظمن المائل يقوم على ان الحكم المعلوم به
ند خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فضلا عما شابه من فساد في
الاستدلال والتناقض بين الأسباب والنتيجة التي خلصت اليها المحكمه
بالاضافة الى القصور في تحقيق دفاع الطاعن (المدعى) ذلك ان المادة
٢٨٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم
الأزهر والهيئات التي يشملها قضت بأن مدة الدراسة في كلية الطب
خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية ، كما أن المادة ٢١٩ من ذات اللائحة
قد نصت على منح الطالب مرتبة الشرف اذا كان تقديره النهائي ممتاز أو
جيد جدا ، على الا يقل تقديره العام في أية سنة من سنى الدراسة عدا
السنة الاعدادية عن جيد جدا ، وبتطبيق أحكام هذين النصين على حالة
الطاعن يبين انه حصل في جميع سنوات دراسته بكلية الطب عدا السنة
الاعدادية التي أدى فيها الامتحان في العام الجامعى ١٩٨٢/٨١ على تقدير
لا يقل عن جيد جدا وبذلك يستحق الحصول على مرتبة الشرف في السنة
انتهائية ولا يغير من ذلك ان يكون مجلس جامعة الأزهر قد قرر بتاريخ
١٩٨٢/١٢/٢٢ نظاما حديثا في كلية الطب جعل الدراسة في الكلية
بمقتضاه على مراحل ولا تسبقها سنة اعدادية ، مع سريان القرار بأثر رجعى
يرتد الى العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ اذ لا يغير هذا القرار من أحقية الطاعن
في الحصول على مرتبة الشرف وذلك لأنه كان قد أدى هو وزملاؤه طلبة
الكلية امتحان نهاية العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ باعتبار أنها سنة اعدادية
ولم يكن القرار قد خلع عليها وصف السنة الأولى — ذلك وفقا للنظام
اقديم بالكلية الذى نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون في المادة ٢٨٠
وبذلك يكون قد ترتب له هو وزملاؤه الذين أدوا الامتحان في هذا العام
مركزا قانونيا خاصا لا يجوز المساس به حتى ولو نص قرار مجلس جامعة

الأزهر على تطبيقه بأثر رجعى وبذلك يكون قرار مجلس جامعة الأزهر الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ بالنظام الحديث قد صدر باطلا فيما تضمنه من أعمال حكمه بأثر رجعى يرتد الى العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ ذلك ان الاثر ارجعى لا يجوز تقريره الا بقانون وبذلك يكن خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من عدم اعتبار السنة الدراسية ١٩٨٣/١ التى أدى فيها الطاعن الامتحان وحصل به على تقدير جيد فقط هى السنة الاعدادية المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من اللائحة التنفيذية للقانون تلك اللائحة الواجبة التطبيق على طلاب كلية طب الأزهر فى العام الجامعى ١٩٨٢/٨١ المشار اليه وليس قرار مجلس جامعة الأزهر الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ واذا كان ما تقدم وكان تقدر السنة الاعدادية لا يعتد به عند حساب مرتبة الشرف عملا بحكم المادة ٢١٩ من اللائحة المشار اليها ، فمن ثم يكون من حق الطاعن الحصول على هذه المرتبة لتوافر كافة الشروط اللازمة لنحصول عليها فى شأنه بالتطبيق لأحكام اللائحة التنفيذية سالفه البيان ، كما يتمثل خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من تطبيق أحكام قرار مجلس جامعة الأزهر الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ والذي تضمن مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية انتمى كان يتعين اعمال أحكامها على حالته ، لأن هذه اللائحة تسمو وتعلو على قرار مجلس الجامعة لصدورها بأداة - تشريعية أعلى ، فهى صادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ، وبذلك تكون هى الواجبة التطبيق وليس قرار مجلس جامعة الأزهر ، وبضاف الى ما تقدم ان الحكم المطعون فيه قد خالف جميع التفسيرات والتطبيقات التى سارت عليها أحكام عديدة وعدة فتاوى صادرة فى هذا الخصوص وافقت جميعها وبالنسبة لكافة كليات الطب فى الجامعات المخلفة على ان السنة الأولى فى النظام الحديث فى كليات انطب مساوية للسنة الاعدادية من حيث عدم الاعتماد بها فى حساب مرتبة الشرف وخلص

الطاعن الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وأحقينه فى تعديل درجة نجاحه فى الإجازة العالية (البكالوريوس) فى الطب والجراحة الى ممتاز مع مرتبة الشرف وتعديل نتيجة امتحان السنة النهائية بكلية الطب المعتمدة بالقرار المطعون ضده الصادر فى ١٩٨٨/٣/٢ و'ملعن فى ١٩٨٨/٣/٣ مع ما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجامعة المطعون ضدها بالمصروفات .

ومن حيث ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ومنها جامعة الأزهر قد اوكل الى اللائحة التنفيذية اتى تصدر بقرار جمهورى وضع الاطار العام لتنفيذ أحكامه وبيان الأحكام والنظم العامة المشتركة بين كليات الجامعة ومعاهدها وعلى ان تنظم هذه اللائحة بصفة خاصة بيان الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات والشروط العامة للحصول عليها .

ومن حيث انه تنص المادة (٢١٩) من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والصادر - بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ على انه يجب التقدير العام لنجاح الطالب عند كل فرقة وفقا للتقديرات التى يحصل عليها وبسح مرتبة الشرف الطالب الذى يكون تقديره انتهائى ممتاز أو جيد جدا على الأقل على الاقل تقديره العام فى أية سنة من سنى الدراسة عدا السنة الاعدادية عن جيد جدا ويشترط لحصول الطالب على مرتبة الشرف الا يكون قد رسب فى امتحان تقدم له فى احدى هذه السنوات كما نصت المادة ٢١٨ من ذات اللائحة على ان « مدة الدراسة لنيل درجة الاجازة العالية فى الطب والجراحة خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية ومؤدى ذلك ان اللائحة التنفيذية قد تكفلت ببيان سنوات الدراسة فى كلية الطب وحددتها بخمس سنوات تسبقها سنة اعدادية بحيث يكون مجموع سنوات الدراسة ست

سنوات كما وضعت اللائحة شروطا معينة يتعين توافرها لمنح الطالب مرتبة انصرف وهي :

أولا — أن يكون تقديره النهائي فى سنة التخرج ممتاز أو جيد جدا على الأقل .

ثانيا — الا يقل تقديره العام فى اية سنة من سنى الدراسة — عدا السنة الاعدادية — عن جيد جدا .

ثالثا — الا يكون قد رسب فى أى امتحان تقدم له فى احدى هذه السنوات .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٢١٨ من اللائحة التنفيذية التى حددت سنوات الدراسة فى كلية الطب سائلة البيان قد نصت على ان مدة اندراسة بهذه الكلية هى خمس سنوات تسبقها سنة اعدادية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للكلية وهى لائحة توضع بقرار من مجلس الجامعة لبيان الاطار الخاص بالكلية وما يخص شئونها الداخلية المتميزة وفقا لطبيعة اندراسة وبراعة للاطار المد أو النظام العام المبين فى القانون ولائحته التنفيذية ، فان لازم ذلك ان اللائحة الداخلية عندما تتصدى لموضع بعض الأحكام التفصيلية اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية بقصد تكملة هذه الأحكام بما يناسب مع طبيعة الدراسة فى الكلية فان ذلك يجب ان يجرى بالقدر الذى لا يتعارض مع أحكام القانون أو ولائحته التنفيذية لأن كل منهما أداة تشريعية أعلى مرتبة من اللائحة الداخلية للكلية ويتمين اعمالا للشرعية وسيادة القانون التى تخضع الادوات التشريعية الأدنى للادوات التشريعية الأعلى فى مراتب التدرج التشريعى وعلى جميع تلك الادوات التشريعية ان تخضع لقمة النظام القانونى المصرى ممثلين فى أحكام الدستور وعلى ذلك واذا كان مجلس جامعة الأزهر قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٢ نظاما حديثا لكلية الطب هو فى جوهره

مجرد تعديل للاتحتها الداخلية ألغى بمقتضاه مسمى السنة الاعدادية وأسمائها بالسنة الأولى مع بقاء سننى الدراسة على حالها لمدة ست سنوات فان ذلك لا يسوع معه بحال ان يمس القاعدة المقررة على اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار جمهورى فى حساب مرتبة الشرف والمتمثلة فى منح الطالب الحاصل فى سنة التخرج على درجة الامتياز أو جيد جدا مرتبة الشرف اذا كان حاصلا فى جميع سننى الدراسة على درجة جيد جدا على الأقل على الا يدخل فيها السنة الاعدادية يضاف الى ذلك انه لمسا دام انه قد نجح الطالب واجتاز الدراسة فى السنة الاعدادية فى ظل القاعدة آتفة الذكر فانه يكون قد أصبح فى مركز قانونى خاص يتعين معه عدم اهداره طبقاً للتعليمات الجديدة الا بالاداة التشريعية المناسبة » .

(طعن ٧٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٤/٢٠)

ثالثا - اللائحة الداخلية لكلية البنات

قاعدة رقم (١١٩)

المبحث :

منع درجة العالمية (الدكتوراه) في الطب اصحت تتطلب اجتياز امتحانات تكميلية في الموضوعات المتصلة بالبحث .

الفتوى :

ان موقف اللائحة الداخلية لكلية الطب للبنات بجامعة الأزهر والصادرة بقرار شيخ الأزهر رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٨٥ وذلك بالنسبة الى الامتحان التكميلي للمتقدمين لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في انطب يختلف قبل تعديلها بالقرار رقم ٥١٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر في ١٩٨٩/٧/٢٥ عنه بعد التعديل اذ هو في انحاله الاولى جوازي للجنة الحكم والمناقشة ترخص في تقريره متى ندرت ذلك شريطة أن يكون الامتحان في الموضوعات المتصلة بالبحث وبحيث لا تمنح الطالبة درجة الدكتوراه الا بعد اجتيازها هذا الامتحان بينما بعد التعديل اضحى الامتحان وجوبيا بعد تقديم رسالة البحث ومناقشتها واجازتها وان يكون في العلوم انظية الأساسية غير منحصر فقط في الموضوعات المتصلة بالبحث - تقرير لجنة الحكم على رسالة مقدمه من طيبة لنيل درجة العالمية لقبولها مع التوصية باجماع الآراء بان تؤم الطالبة بامتحان في الموضوعات التي تتصل بحثها - التوصية مما يدخل في صميم ما اسند لها من اختصاص بمقتضى المادة ٢/٤٥ من اللائحة الداخلية لكلية قبل تعديلها ومؤدى ذلك عدم أحقية الطبية لدرجة الدكتوراه الا بعد اجتياز امتحانات تكميلية في الموضوعات المتصلة بحثها .

(ملف رقم ٥٨/١/٥٩ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

رابعاً - اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة

قاعده رقم (١٢٠)

المبدأ :

كلية الصيدلة بجامعة الأزهر كانت تطبق في الأصل اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة - اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة الأزهر صدرت بقرار شيخ الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ في ١٧/٣/١٩٨٤ - هذه اللائحة لم يتم تطبيقها حتى صدر قرار شيخ الأزهر رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ في ٢/٢/١٩٨٥ - الباب الرابع من هذا القرار الأخير تضمن احكاما انتقالية - استمرت الكلية على اى حال في هذه المرحلة التدريجية على اعمال الحكم الوارد في المادة ١٢ من اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة بنقل الطلاب الى الفرقة الأعلى اذا كان راسبا في مقررين اساسيين على الاكثر - وذلك اتساقا مع ما جرت عليه جامعة الأزهر من منح الطلاب الراسين فرصة رابعة للتقدم الى الامتحان من الخارج - يسر ذلك للطلاب الفرقتين الثانية والثالثة حتى العام الجامعى ٨٧/٨٨ - النقل الى الفرقة التالية بمادتين اساسيتين على الاكثر - يستمد الطالب حقه القانوني في تحديد الفرصة المتاحة له لاداء الامتحان من القواعد التنظيمية العامة باللائحة او بالقرارات التنظيمية التي تصدر تنفيذها لها دون ان يكون ثمة سلطة تقديرية للجامعة فى منح او منح فرص الامتحان او النجاح او النقل من سنة الى اخرى - المنازعة فى احقية الطالب لفرصة اداء الامتحان او اعتباره ناجحا ومنقولا ليست طعنا فى قرار ادارى بالفصل من الكلية او استغناء مرات الرسوب انما هى منازعة ادارية حول استحقاق الطالب قانونا لتلك الفرص الأخرى لإيداء لامتحان او مدى اعتباره ناجحا - الرأى القانونى الذى يدور النزاع بشأنها بين جامعة الأزهر والطلاب متى توافرت شروط استحقاقها هى منازعة ادارية حول مركز قانونى مستمد من القواعد التنظيمية العامة ومنطوى على الطعن فى القرارات السلبية الصادرة من جهات الإدارة بالامتناع عن تطبيق اللائحة التى التحقوا بالدراسة على أساسها .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من كتاب عميد كلية الصيدلة بجامعة الأزهر
المودع حافظة مستندات الطاعين والمؤرخ ١٣/٦/١٩٨٩ ان اللائحة الخاصة
بكلية الصيدلة - جامعة القاهرة هي التي التحق عليها الطلاب منذ عام
١٩٨١/٨٠ .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ١٣ من اللائحة الداخلية لكلية
الصيدلة بجامعة الأزهر الصادرة بقرار شيخ الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤
تص على انه : « لا ينتقل الطالب من الفرقة الاعدادية الى الفرقة الأولى الا
اذا كان ناجحاً في جميع المقررات ، ويسمح للطالب الراسب في امتحان
نهاية العام أو من تخلف عنه بعذر مقبول بالتقدم لامتحان الدور الثاني في
المقررات التي رسب فيها أو تخلف عنها وبالنسبة للفرق الأخرى فيما عدا
المواد الإسلامية والتي تطبق عليها القواعد الصادرة من مجلس الجامعة يحق
للتطالب الراسب فيما لا يزيد عن ثلاثة مواد في الدور الأول ان يدخل
امتحان الدور الثاني وفي حالة رسوب الطالب في الدور الأول في أكثر من
ثلاث مواد يعتبر باقياً للاعادة ، ولا ينتقل الطالب الى الفرقة الاعلى الا بعد
نجاحه في جميع المواد ، اما طلاب الفرقة النهائية الراسبين فيما رسبوا
فيه » .

ومن حيث انه ولئن كان نص المادة سائلة الذكر قد جرى على النحو
السالف يباه الا ان الثابت وعلى النحو الذي استظهرته هذه المحكمة في
الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق انصاح بجلسته ١/٦/١٩٩٠ والطعن رقم ٣١٦٥
لسنة ٣٥ ق الصادر بجلسته ١/٢٧/١٩٩٠ ان اللائحة المذكورة لم يتم
تطبيقها حتى صدر في ٢ من مارس سنة ١٩٨٥ أى بعد عام من صدورها -
قرار شيخ الأزهر رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٥ ونصت المادة الأولى منه على

أذ : « تضاف مادة جديد برقم ٢٩ لقرار شيخ الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ تحت عنوان « باب رابع » (الاحكام الانتقالية) نصها الآتى :

مادة ٢٩ : يطبق هذه اللائحة اعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ بالنسبة لحطة الدراسة ومما لم يلى :

- (أ) تطبق على انفرقة الاعدادية ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ .
- على الفرقة الأولى ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٦/٨٥ .
- وعلى الفرقة الثانية ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ .
- وعلى الفرقة الثالثة ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ .
- وعلى الفرقة الرابعة ابتداء من العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ .

(ب) يطبق نظام الاسمان وقواعد النقل الذى كان معمولاً به فى الكلية على الامتحانات التى اجريت عام ١٩٨٤/٨٣ ، ويمتد بالامتحانات التى اجريت للمواد المتخلفة فى سبتمبر سنة ١٩٨٤ كامتحان تخلف وتسرى عليه هذه القواعد .

ومن حيث انه وثق كان مفاد ما تقدم ان كلية الصيدلة بجامعة الأزهر كانت تطبق اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة التى نصت المادة ١٢ منها على ان ينقل الطالب من الفرقة المقيدها الى الفرقة التالية اذا فجع فى جميع المقررات أو رسب فيها لا يزيد على أربعة مقررات فيها مقرران اساسيان على الأكثر ثم صدرت اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة الأزهر بمقتضى قرار شيخ الجامع الأزهر رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٤ فى ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ ونصت المادة ١٣ منها بان طلاب لفرق غير الاعدادية وغير النهائية لا ينقلون الى الفرقة الأعلى الا بعد النجاح فى جميع المواد ، ثم صدر قرار شيخ الجامع الأزهر رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ باضافة مادة جديدة برقم ٢٩ تحت باب جديد ، هو الباب الرابع وسماه ، « الاحكام الانتقالية — الى هذه اللائحة ، وتضمنت المادة ٢٩ سالفه البيان مرحلة تدريجية لتطبيق اللائحة بدءا من الفرقة الاعدادية فى العام

الجامعى ٨٤، ١٩٨٥ مروراً بالسنة الثانية من العام الجامعى ١٩٨٧/١٠. أنه يبين من ظاهر الأوراق أنه فى هذه المرحلة التدريجية استمرت كلية الصيدلة فى اعمال الحكم انوارد فى المادة ١٧ من اللائحة الداخلية لكلية الصيدلة بجامعة القاهرة بنقل الطالب الى الفرقة الاعلى اذا كان راسب فى مقررين أساسيين على الأكثر وذلك انساقاً مع ما جرت عليه جامعة الأزهر من اتباع قواعد تيسر بقاء الطلاب الراسبين دون فصلهم من كلياتهم سيجه استنفادهم مرات الرسوب الثلاثة وذلك بمنحهم فرصة رابعة للتقدم الى الامتحان من الخارج ، وفند سرى هذا الحكم على كلية الصيدلة بجامعة الأزهر ويسر لطلاب الفرقتين الثانية والثالثة حتى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ النقل الى الفرقة النالبة كل بمادتين أساسيتين على الأكثر .

ومن حيث انه بناء على ذلك وعلى أحكام اللائحة التنفيذية مانه البيان فان الطالب يستمد حقه القانونى فى تحديد الفرص المتاحة له لأداء الامتحان واعتباره ناجحاً ومنفولاً من النصوص المتضمنة القواعد التنظيمية العامة باللائحة المذكورة أو بالقرارات التنظيمية العامة التى تصدر تنفيذاً لها دون ان يكون ثمة سلطة تقديرية للجامعة فى المنع أو المنح لفرص الالتحاق أو النجاح أو النقل من سنة الى أخرى ومن ثم فان المنازعة فى مدى أحقية الطالب لفرصة لأداء الامتحان أو فى اعتباره ناجحاً ومنفولاً ليست طعناً فى قرار ادارى بالفصل من الكلية أو استنفاد مواد الرسوب أو مرات الرسوب التى تعتمد بها الكلية التى يتبعها لعدم معاملته بالفرصة أو بالفرص الأخرى التى يستمد حقه منها مباشرة من القانون انما المنازعة فى هذه الأحوال تكون فى حقيقتها منازعة ادارية حول استحقاق الطالب فانونا تلك الفرص الأخرى لأداء الامتحان أو مدى اعتباره طبقاً للقانون ناجحاً وهذه المراكز المراكز القانونية التى يدور النزاع بشأنها بين جامعه الأزهر والطلاب طالما توافرت شروط استحقاقها هى فى الحقيقة منازعة

إدارية حول مركز قانوني مستمد من القواعد التنظيمية العامة ومتساوي على الطعن في القرارات الزمنية الصادرة من جهات الإدارة بالامتناع عن تطبيق اللائحة التي التحقوا بالدراسة على أساسها والتي ظلوا معاملين بها وكانت تعطيهم الحق في الانتقال إلى السنة الدراسية التالية مع التخلف في مادة أساسية أو مادتين ، وأنه كان يتعين على إدارة الجامعة في ضوء ما سارت عليه من الاستمرار في تطبيق القواعد التي كانت مطبقة على طلبة كلية الصيدلة بجامعة القاهرة أن تعمل هذه القاعدة عليهم ، ويشكل امتناعها عن أعمال هذه القواعد التي كان الوضع القانوني السليم يوجب تطبيقها قرارات سلبية بالامتناع عن القيام بما يفرضه الوضع القانوني الصحيح والقواعد السارية الملزمة للجامعة ، وبالتالي تظل مواعيد الطعن قديمة ومفتوحة طالما قامت واستمرت حالة الامتناع ، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطعن إنما يذهب على قرارات فصلهم لاستنفاد مرات الرسوب بسببهم في مادة تخصصية واحدة أو مادتين قد جانب الصواب في التكيف حربا بالالغاء فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لاقامتها بعد المواعيد .

ومن حيث أن الطاعنين يطلبون الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرارات المطعون فيها وإذا أصبح طنب وقف تنفيذ هذه القرارات مهياً للفصل فلا تكون ثمة حاجة وقد قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلا إلى أعادتها إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجددا طالما كان الطنب العاجل قد صار صالحا للحكم فيه وأبدى كل طرف ما لديه من دافع ودفاع .

ومن حيث أن الثابت من البيانات الدراسية لحالة الطاعنين جميعا أنهم رُسبوا في امتحان التفرقة الثانية دور سبتمبر ١٩٨٨/٨٧ بعضهم في مادة أساسية واحدة والبعض الآخر في مادتين أساسيتين فانه كان يتعين على الجامعة وأعمالا للتعهد التدريجية الانتقالية التي سارت عليها وطبقها أن

تنقلهم الى الفرقة الثالثة بحث يؤدون الامتحان فيما رسبوا فيه مع طلاب
الفرقة الثانية .

ومن حيث انه وتأسيسا على ما تقدم فان القرار المطعون فيه بكوفه
بحسب ظاهر الاوراق قد شابه عيب مخالفة القاعدة التنظيمية التي طبقتهما
الجامعة والتي تحكم حانة الطاعنين وعلى ذلك يكون ركن الجدية متوافرا
في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، واذ كان ركن الاستمجال بدوره
يكون متوافرا في هذا الطلب لما يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه من
آثار يتعذر تداركها تتمثل في حرمان الطاعنين من مواصلة الدراسة بما يهدد
مستقبلهم العملى ، فانه بذلك يتوافر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون
فيه ركناه اللزمان للحكم به ويتعين بناء على ذلك الحكم بوقف تنفيذ القرار
المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على حافظة المستندات المقدمة من
الحاضر عن السيد الطاعن في المطن رقم ٢٤٨٤ لسنة ٣٦ ق ،
ومما قرره محامى الطاعنين بجلسة ١٩٩١/٣/١ ان الطاعن المذكور وزميله
اسيد / أحد الطاعنين في المطن رقم ٢٤٢٨٥ لسنة ٣٦ ق انهما
فد اجيبا الى طلبهما واذ احدهما مع طلاب آخرين قد عرض على مجلس
كلية الصيدلة في دوره المنعقدة خلال الفترة من ١٣ - ١٨/١/١٩٩٠
ووافق المجلس على الطلبات المقدمة من الطلاب المفصولين من الكلية
سوبهم في مادة أو ماديين تطبيقا لنظام اللائحة الجديدة ومطالبتهم ان
يعاملوا على نظام اللائحة القديمة لالتحاقهم بالكلية قبل تطبيق نظام
اللائحة الجديدة ، وقد طلب الحاضر عن الطاعنين اعتبار الخصومة منتهية
بالنسبة لهم من تحميل جامعة الأزهر المطن ضدها بالمصروفات .

ومن حيث ان ما قرره مجلس الكلية بقراره رقم ٣٣ يعتبر 'جاجة
للمذكورين الى طلبهما الى اقاما بها الدعوى الأصلية التى صدر فيها

انحكم المطعون فيه ووفقا لمصحيح أحكام القانون وإن اجابتهما الى طلبهما قد وقعت بعد أن اقاما الدعوى والطنن المائل ومن ثم فإنه يتعين بالنسبة لهما الحكم باعتبار الخصومة منتهية مع الزام جامعة الأزهر بالمصروفات •

ومن حيث أنه من الواضح الى أن ما قامت به كلية الصيدلة بجامعة الأزهر من الاستجابة الى الطلبات المقدمة من بعض الطلاب المفصولين لرسوبهم في مادة أو مادتين أساسيتين على النحو السالف بيانه إنما كان استنادا الى ذات الأساس التذنبوني الذي أقيمت عليه دعوى الطاعنين وأنتمى عليه الطعنين المائلين •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك ما سبق بيانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعرض معه القضاء بالنائه •

(طعن رقم ٢٤٨٤ لسنة ٣٦ ق بجلسته ٢٣/٢/١٩٩١)

الفرع الثالث - دخول الامتحانات واجتيازها

أولاً - الدراسات الدينية والدراسات العلمية

التخلّص - فى امتحان المواد الدينية

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى تسلمها .

الدراسة فى الكليات الحديثة بجامعة الأزهر تقوم على دعمتين رئيسيتين متساويتين هما الدراسات الدينية والدراسات العلمية - تختلف فى أداء الامتحان بالنسبة لمواد الدراسات الدينية كلها أو بعضها يؤدى الى انعدام القرار الصادر بمنح صاحب الشأن الدرجة العلمية - أساس ذلك : - فقدان القرار ركنًا من مقوماته الأساسية - أثر ذلك : - انحصار القرار بمنح الدرجة العلمية الى الانعدام فيجوز سحبه فى أى وقت دون لتفيد بالواعيد القانونية .

المحكمة :

ومن حيث أنه فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى تسلمها والقائم هذا القانون على عدة أسس لعل من أهمها أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان لتحقيق بخريجى الأزهر الحديث وحدة فكرية ونفسية

بين أبناء الوطن وبحقن بهم للوطن وللعالم الاسلامى نوع من الخرجين مؤهل للعبادة فى كل مجال من المجالات الروحية والعلمية وعلى هدى ذلك تم انشاء عديد من الكليات من بينها كلية الطب لا تكون صورة مكررة للكليات القائمة فى الجامعات الأخرى بل لتحقيق لها مع صفاتها العامة صفة تلائم الصفة الخاصة بجامعة الأزهر بحيث يكون فيها الى جانب الدراسات الفنية الخاصة دراسات اسلامية ودينية تتحقق بها للطالب ثقافة دينية سليمة وداعية الى جانب الثقافة المهنية التى يجعلها نظرائه فى المائلة فى الجامعات الأخرى وبحث متاح لخريجها بعد الحصول على درجة الاجازة المالية الليسانس أو البكالوريوس من أى من كلياتها دراسة عليا فى مادة التخصص أو فى مادة من مواد الدراسات الاسلامية والعربية العابة المحصول بها على درجة التخصص أو الدرجة العالية (الماجستير أو الدكتوراه) فى مادة الدراسة وليس مثل هذا النظام مستحدثا فى تاريخ الأزهر والجامعات الاسلامية فان أعظم علماء الطب والكيمياء فى الماضى كانوا علماء فى الدين منهم ابن سينا والفارابى وابن الهيثم وجابر بن حيان و...

ومن حيث انه يبين من ذلك أن الدراسات فى الكليات الحديثة بجامعة الأزهر تقوم على دعائتين رئيسيتين متساويتين هما الدراسات الدينية والعلمية ، ومن ثم فان التخلف فى أداء الامتحان بالنسبة لمواد الدراسات الدينية كلها أو بعضها يؤدى الى انعدام القرار الصادر بمنح صاحب الشأن الدرجة العلمية لما يتصور مثل هذا القرار من عيب جسيم يفقده مقوماته الأساسية كقرار ادارى ومن ثم يجوز سحبه فى كل وقت دون التمسك بالمواعيد القانونية .

ومن حيث انه متى كان الأمر كما تقدم وكانت جامعة الأزهر قد اصدرت قرار بوقف المدعى عن التدريب وارجاء حصوله على درجة

ابكالوريوس واسترداد المبالغ التي صرفت له لتخلفه في مادتي القرآن الكريم وتاريخ الخلفاء — نأى هذا القرار بحسب الظاهر من الأوراق يقوم على أسباب جدية ويكون طلب المدعى وقف تنفيذه بصفة مستعجلة على غير أساس سليم متعينا رفضه •

ومن حيث انه لما تم، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف ذلك فانه يكون قد خالف انصاح وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الفاؤه والحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلبات المدعى في شبه المستعجل مع الزامه المصروفات •

(طعن ٢٠١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠)

ثانيا - التخلف عن دخول الامتحان لمدر قهرى

للعادة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر مفادها - يشترط لعدم اعتبار الطالب المتخلف عن دخول الامتحان راسبا أن يتقدم بمذر قهرى قبله الكلية - تقدير قبول المذر ومدى جديته يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لمجلس الكلية - لا يخضع مجلس الكلية للرقابة القضائية الا اذا كان قراره مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة .

الحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالقرار المطعون فيه بعدم منح الطاعن فرصة • امتحان بديله بدلا من دور سبتمبر ١٩٨٦ الذى لم تقبل الكلية عذره المرضى عن نخمه فى دخوله فان الظاهر من الأوراق أن الطاعن قد تقدم لعميد الكلية بطلب نى ١٩٩٠/١/٩ لقبول عذره المرضى عن عدم دخول دور سبتمبر ١٩٨٦ - قد أحال العميد الطلب الى لجنة شئون الطلاب ومجلس الكلية فلم يتم الموافقة على قبول عذره واذ تنص المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر فى فقرتها الثالثة والخامسة على انه اذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان بمذر قهرى قبله مجلس الكلية فلا يحسب غيابه رسوبا » • • ويعتبر الطالب المتعيب عن الامتحان بغير عذر مقبول راسبا بتقدير «صعيف جدا » • الأمر الذى يستفاد منه أن يشترط لعدم اعتبار الطالب المتخلف عن دخول الامتحان راسبا أن يتقدم بمذر قهرى قبله الكلية ومن المقرر أن تقدير قبول المذر ومدى جديته هو أمر يدخل فى نطاق السلطة

التقديرية لمجلس الكنية ولا يخضع هذا المجلس اذا ما باشر هذه السلطة
التقديرية بمراعاة الاجراءات والأوضاع التي حددها القانون بالرقابة
القضائية الا اذا كان قرارها مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة وهو أمر
لا تكشف عنه ظاهر الأوراق كما لم يقدم الطاعن دليلاً عليه ولا ينال من
ذلك أن العذر المرضى الذي تم تقبله الكلية في دور سبتمبر ١٩٨٦ هو ذات
العذر المرضى الذي قبلته في دور مايو ١٩٨٦ ولا شك أن سكوت انطاعن
عن الحاجة في صحة هذا العذر لمدة تجاوزت الثلاث سنوات أمر يكشف عن
عدم جدية هذا العذر على النحو الذي يبدو بحسب ظاهر الأوراق أنه قد
استشعرته الجامعة ورات حياله طبقاً لسلطتها التقديرية عدم قبوله ومن ثم
فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى سلامة قرار الادارة المطعون فيه في هذا
النق بحسب الظاهر من الأوراق وقضى باتفاء ركن الجدية في طلب وقف
تنفيذه فانه يكون قد اصاب وجه الحق وأعمل صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٣٦ ق بجلسته ١٩٩١/٢/٢)

ثالثاً - شروط نقل الطالب من سنة دراسية الى اخرى

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادتين ٧٧ و ٧٨ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشغلها مفادها - يتعين لنقل الطالب من سنة الى اخرى ان يدخل لامتحانات المقررة وينجح فيها جميعا بالحصول على الحد الأدنى للدرجات المقررة لاثبات وتنظيماً للنجاح في الامتحان على اذقل - لا يجوز نقل الطالب الا بعد تحقق السبب المبرر قانوناً لذلك وهو نجاحه في الامتحان - هذا النجاح هو وحده الذي يتحقق بمقتضاه سلامة تأهيل الطالب في النهاية للحصول على الشهادة التي تبرر قيامه للمهنة او العمل الذي يخدم به المجتمع - يوجد استثناء من هذا الاصل ومقتضاه انه يسمح بنقل الطالب مع عدم نجاحه في مادة او اكثر - هذا الاستثناء يتقرر بنص صريح - ذلك لحكمة يراها المشرع وهي التيسير على الطالب من جهة وتوفير مكانه لطالب آخر من جهة اخرى - ذلك مع رعاية استكمال التأهيل والنجاح في المواد المنقول بها في فترة اخرى - ذلك ما لم يتقرر عدم جدواها صراحة في النصوص الاستثنائية التي تسمح بالنقل الى السنة التالية دون النجاح في بعض المواد - هذا الاستثناء لا يفترض وئعاً يجب ان يتقرر صراحة بالاداة التشريعية اللازمة - لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء او القياس عليه - يتعين ان يفسر في حدود الغاية المقصودة منه وفي نطاق صريح عباراته ومناط حكمه .

الحكمة :

« ومن حيث انه عن مدى توافر ركن الجدية فى طلب الطاعن الأصلى الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبوقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بالامتناع عن رفع مادة المصطلحات القاولية باعتبارها مادة اختيارية للتثقيف فقط واعتباره منقولا ببادتين الى السنة الخامسة بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر واذا تنص المادة (٧٧) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها على ان : « تبين اللائحة التنفيذية مناهج الدراسة والمقررات التى تدرس لنيل الدرجات العلمية والاجازات والشهادات التى تمنحها جامعة الأزهر كما تبين كيفية توزيعها على سنين الدراسة وفصولها الدراسية • ولمجلس الجامعة بناء على عنب الكلية أو المعهد وموافقة المجلس الأعلى للأزهر كل فيما يخصه ان يمدل هذه المناهج والمقررات بالإضافة أو بالحذف اذا اقتضت مصلحة التعليم ذلك ... » وتنص المادة (٧٨) من ذات القانون على ان « تنظم اللائحة التنفيذية الامتحانات ولا تمنح الدرجات العلمية أو الاجازات العالية أو الشهادات الا لمن نجح فى جميع الامتحانات المقررة لكل منها ... » •

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ومن استعراض باقى نصوص القانون واللائحة ان ثمة قاعدة عامة يقوم عليها التعليم الجامعى فى الجامعة الأزهرية مقتضاها ان يتعين لنقل الطالب من سنة الى أخرى ان يدخل الامتحانات المقررة وينجح فيها جميعا بالحصول على الحد الأدنى للدرجات المقررة لاثيا وتنظيما للنجاح فى الامتحان على الأقل ولا يجوز تقل الطلاب الا بعد تحقق السبب المبرر قانونا لذلك وهو نجاحه فى الامتحان اذ ان هذا النجاح هو وحده الذى يتحقق بمقتضاء سلامة تأهيل الطالب فى النهاية للحصول على شهادة التى تبرر قيامه بالمهنة أو العمل لذى يخدم به المجتمع ولذا وجد النص الصريح الذى يسمح بنقل الطالب مع عدم

بجاحه فى مادة أو أكثر فان ذلك يعد استثناء من هذا الأصل العام لحكمة
بإرها المشرع وتبرر هذا الأصل الاستثنائى الحكيم مقتضاها التيسير على
الطالب من جهة وتوفير مده لطالب آخر من جهة أخرى مع رعاية استكمال
التأهيل والنجاح فى المواد المنفول بها فى فترة أخرى فى غالب الاحياء ان
ما لم يتقرر عدم جدواها مراحة والنصوص الاستثنائية التى تسمح بالنفل
الى السنة التالية دون النجاح فى بعض المواد ولا تقترض وانما يجب ان
تتقرر صراحة بالاداة التشريعية اللازمة وهى ايضا لا يجوز التوسع فى
تفسيرها أو القياس عليها وانما يتعين ان تفسر فى حدود الغاية المقصودة
منها وفى نطاق صريح عباراتها ومناط حكمها باعتباره استثناء على الأصل
اعام سالف البيان •

ومن حيث انه بين من ظاهر الأوراق ان جامعة الأزهر قد جعلت من
مادة المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية احدى المواد المقررة على طلاب
الفرقة الرابعة بكلية الشريعة والقانون ومقررا لدراستها ساعتان وانما مادة
أساسية بالنسبة لطلاب هذه الفرقة حسب المدرج بالخطه الدراسية وان
نطاقه كان مقبدا بالفرقة الرابعة بكلية الشريعة والقانون فى العام الجامعى
١٩٨٧/٨٦ ورسب فيها وفى العام ١٩٨٨/٨٧ ورسب كذلك وفى العام
الجامعى ١٩٨٩/٨٨ منح سنة استثنائية ورسب فى ثلاث مواد هى مادة
المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية للسنة الرابعة والقرآن الكريم للسنة
الثانية والقرآن الكريم للسنة الثالثة ودخل امتحان القرآن الكريم للسنتين
الثانية والثالثة دور سبتمبر ١٩٨٩/٨٨ لاستنفاذه مرات الرسوب بالكلية
وتم تحويل ملفه الى كلية ادراسات الاسلاميه والعربية بالقاهرة بتاريخ
١٩٨٩/١١/٢٩ وعلى ما تقدم ولما كانت مادة المصطلحات القانونية باللغة
الأجنبية من المواد الأساسية المقررة على طلاب الفرقة الرابعة بكلية الشريعة
والقانون فى العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ ولم تعدل الخطه الدراسية لطلاب

هذه الفرقه بإلغاء هذه المادة أو جعلها مادة اختيارية ودخل الطاعن الامتحان المحدد لها ورسب فانه يعد راسباً في مادة المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية اضافة الى رسوبه في مادتي القرآن الكريم للسنة الثامنة والقرآن الكريم للسنة الثامنة في الدورين المحددين للامتحان في انعام الجامعي ١٩٨٨/٨٨ ومن ثم يعد راسباً في ثلاث مواد ويكون طلب الطاعن وقف تنفيذ قرار جامعة الأزهر بالامتناع عن رفع مادة المصطلحات القانونية من مقررات الفرقه الرابعة بكلية الشريعة والقانون باعتبارها مادة اختيارية ونقاه بالتالي للفرقة الخامسة بمادتين على غير أساس من القانون » .

(طعن ٢٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

الفرع الرابع - قواعد التيسير لطلاب الجامعة

أولا - عدم جواز الجمع بين قواعد التيسير السابقة على قرار
رئيس جامعة الأزهر رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ وقواعد التيسير
التي تضمنها هذا القرار

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ يقضى بأنه - لا يجوز
انجمع بين قواعد التيسير السابقة وبين قواعد التيسير التي يتضمنها هذا
القرار - بحسبان أن في هذا القرار عدولا عن القواعد السابقة ونسخا لها -
لا يجوز الجمع بين ما يقوم به الكنترول بالرفع التلقائي في حدود نسبة ٢٪
من النهاية العظمى للمادة حتى يصل بدرجةها الى الحد الأدنى لدرجة النجاح
وبين الاستفادة بنسبة ١٥٪ من مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة
الفرقة - ذلك أن الرفع التلقائي يجرى تطبيقه أولا بأول حين تصحيح أوراق
الاجابة في الكنترول - ذلك حتى ولو لم تتغير بها حالة الطالب في حين
تطبق القاعدة الأخرى في وقت لاحق بعد أن تستبين وضوح الطالب في
الامتحان وحتى تتفصح حالته بحيث يؤدي تطبيق نسبة ١٥٪ الى تغير
حالته في مادة او أكثر .

المحكمة :

« ومن حيث ان رئيس جامعة الأزهر استنادا الى القانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والى القرار الجمهورى رقم ٢٥٠
(٢٧ - ج ٢)

لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لهذا القانون وعدولا عن قواعد سابقة للتيسير بتلك الجامعة قد أصدر قراره رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣ ونص في المادة الأولى منه على التزام كليات الجامعة بنين وبنات بقواعد التيسير الواردة في القرار في مرحلة الاجازة العالية (البكالوريوس) ونص القرار في مادته الأولى بند ثالث على أن « نرفع تلقائيا بمعرفة الكنترول المختص الى الحد الأدنى لدرجة النجاح كل مادة تقل درجة الطالب فيها عن هذا الحد بنسبة ٢٪ من النهاية العظمى لها ولا تدخل ضمن الاستفادة بنسبة ١٪ ويطبق ذلك البند بكل امتحان على حدة حتى لو لم تتغير بها حالة الطالب » ونص في البند ثامنا (ج) من ذات المادة على أن : « الطلاب المعرضون للفصل بسبب استنفادهم جميع فرص القيد من الداخل والخارج ولم يسبق لهم الاستفادة من قواعد التيسير في الاعوام السابقة يمنحون ١٥٪ من مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة بفرقتهم اذا ترتب عليها تغيير في حالتهم في مادة أو أكثر وبشرط ألا يقل تقدير المادة التي يجبر فيها الطالب عن تقدير ضعف (ض) » .

ومن حيث ان اثنين من النصين السابقين ومن سائر ما تضمنه انقرار المذكور من قواعد للتيسير وعلى هدى ما سبق بيانه من مبادئ جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيقها أنه لا يجوز الجمع بين قواعد التيسير السابقة . وبين تلك التي تضمنها القرار آتف البيان بحسبان ان في القرار الأخير عدول عن القواعد السابقة ونسخ لها كذلك لا يجوز الجمع بين ما يقوم به الكنترول بالرفع التلقائي في حدود نسبة ٢٪ من النهاية العظمى للمادة حتى يصل بدرجةها الى الحد الأدنى لدرجة النجاح على النحو الوارد بالبند ثالثا من المادة الأولى من القواعد السابقة وبين الاستفادة بنسبة

١٥٠٪ من مجموع النهايات العظمى للمواد المقررة بالفرقة لمينة فى البند ثامنا (ج) من ذات القواعد ذلك ان الرفع التلقائى يجرى تطبيقه اولا بأول حين تصحيح يوراق الاجابة فى الكترول حتى ولو لم تتغير بها حالة الطالب فى حين تطبيق القاعدة الأخرى فى وقت لاحق بعد ان يستبين وضع الطالب فى الامتحان وحين تتصح حالته بحيث يؤدى تطبيق نسبة ١٥٠٪ المشار إليها الى تغيير حاله فى مادة أو أكثر على النحو الوارد بالقواعد المشار إليها .

ومن حيث انه لما كان البادى من الاطلاع على أوراق الطعن ان الطاعن فى امتحان السنة الثالثة بكلية طب الأزهر بنين دور سبتمبر ١٩٩٠ والذى يطعن على قرار اعلان نتيجة امتحانه فيه قد حصل فى مادة الباثولوجى على ٦١ درجة فى امتحان التحرير وعلى ٨٩ درجة فى الشفهى والمملى وبلغ مجموع درجاته فى هذه المادة ١٥٠ درجة من ٣٠٠ درجة بتقدير ضعيف اذ درجة النجاح فيها ١٨٠ درجة ويتبقى له ٣٠ درجة للنجاح فيها ولهذا السبب لم تطلق عليه الجامعة قاعدة الرفع التلقائى بنسبة ٢٠٪ لعدم تحقق مناط تطبيقها ، كما حصل فى مادة الفارماكولوجى على ٧٢ درجة

فى التحرير وعلى ٣٠ درجة فى الشفهى $\times \frac{1}{4} = ١٢٧٥$ درجة تجبر الى ١٢٨ درجة من ٣٠٠ درجة بتقدير ضعيف اذ درجة النجاح فيها ١٨٠ درجة ويتبقى له ٥٢ درجة للنجاح فيها ولم تطبق عليه قواعد الرفع التلقائى ، ولا يفيد الطاعن سوى من قاعدة التيسير الواردة فى البند ثامنا (ج) من قرار رئيس الجامعة رقم ٥١ لسنة ١٩٨٩ سالف البيان بنسبة ١٥٠٪ من النهاية العظمى لمجموع مواد الفرقة الثالثة وقدرها ١٣٥٠ درجة وهى ٢١ درجة واطافة هذه الدرجات الأخيرة ليس من شأنه ان يغير من حالة الطاعن ، وبؤدى الى اعتباره ناجحاً لاحتياجه لدرجات أكثر من هذا القدر ، فضلاً عن

انه لو اعتد على سبيل الجدل المخطئ بما ساقه الطاعن من اذخففة درجاته فى مادة الباثولوجى ١٥٥ درجة وفى مادة الفارماكولوجى ١٧٨٫٧٥ درجة فانه يظل محتاجا للنجاح فى المادتين السابقتين ما يزيد على القدر الماسح وفقا لقواعد التيسير السابقة وبالتالى لن تتغير حالته الى النجاح ومن ثم يكون قرار الجامعة باعتبار الطاعن راسبا فى مادتي الباثولوجى والفارماكولوجى قد صدر مستندا الى صحيح سببه ومتفقا واحكام القانون » .

(طعن ٢١٥٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

(ضمن ٢١٥٨ لسنة ٣٧ بجلصة ١٩٩٢/١/٢٦)

ثانيا : اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - مذكرة رئيس الجامعة في ١٩٨٨/١/٢٧ الى الامام الاكبر شيخ الأزهر عدد الفرص المتاحة للطلاب الراغبين في التقدم الى الامتحان بكلية الأزهر

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها - سواء في نصها بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ او في نصها المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ صريحة في انه - بالنسبة للسنوات الجامعة الوسيطة فوق السنة الافتتاحية اعدادية او أولى ودون السنة النهائية تكون القاعدة هي - حظر بقاء الطلاب أكثر من سنتين في الفرقة الواحدة - الاستثناء من هذه القاعدة جوائز الترخيص لهم من مجلس الكلية في البقاء سنة ثالثة - الا ان جامعة الأزهر سنت قواعد ميسرة لبقاء الطلاب الراغبين تضمنت منح فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية بالنسبة لطلاب الفرقة الثانية والفرقة الثالثة بالكليات التي مدة الدراسة بها خمس سنوات او أكثر - استمر العمل بهذه القواعد ثم رُئي تعديل عنها والعودة الى حكم المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية مع جعل مرحلة انتقالية علم ١٩٨٨/٨٧ تطبق بعدها اللائحة التنفيذية عام ١٩٨٩/٨٨ .

الحكمة :

« ومن حيث ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها نص في المادة ٣ على ان يعين بقرار من رئيس

الجمهورية وزير لشئون الأزهر ، وحدد فى المادة ٨ الهيئات التى يشملها الأزهر ومن بينها المجلس الأعلى للأزهر وكذا جامعة الأزهر ، ووضح فى المادة ١٠ اختصاصات المجلس الأعلى للأزهر ، ونظم فى المواد من ٣٣ الى ٨٢ جامعة الأزهر حيث فضى فى المادة ٣٩ بأن يتولى ادارة جامعة الأزهر مدير الجامعة ومجلس الجامعة ، وتضمنت المادة ٤٢ النص على أن يتولى مدير الجامعة ادارة شئونها ، وفصلت المادة ٤٨ اختصاصات مجلس الجامعة • ثم خول ذات القانون فى المادة ١٠٠ الوزير المختص اصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة بما لا يتعارض مع هذا القانون لحين صدور اللائحة التنفيذية له وصدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بهذه اللائحة التنفيذية ، وعمل به وفقا للمادة الرابعة منه اعتبارا من تاريخ نشره وهو ما تم فى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٥ ، ونصت اللائحة التنفيذية فى المادة ١١ على أن يكون للمجلس الأعلى للأزهر بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للجامعات بالنسبة للجامعات الأخرى ، والقوانين واللوائح المنظمة لها ، ونصت فى المادة ١١٥ على أن يؤلف مجلس الجامعة لجانا فنية من بينها لجنة شئون الطلاب ونصت فى المادة ١٢٥ على أن يتولى مدير الجامعة تصريف أمورها وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية فى حدود السياسة التى يرسمها المجلس الأعلى للأزهر ومجلس الجامعة ، ونصت فى المادة ٢٢٠ قبل تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ المنشور فى ٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ على أنه (لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من ستين • ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم مستتين فى التقدم الى الامتحان من الخارج فى السنة التالية فى المقررات التى رسموا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الإعدادية والسنة الأولى فى الكليات التى ليس بها سنة إعدادية • وعلاوة على ذلك يجوز لمجلس الكلية

الترخيص لطلاب السنة النهائية بفرصة أخرى للتقدم الى الامتحان من الخارج ، فاذا تخلفوا في مقررين حسب الاحوال يرخص لهم في الامتحان نحين النجاح في مواد التحلف ٥٥ وبالنسبة لطلاب السنوات الاعدادية او الاولى في الكليات التي ليس بها سنوات اعدادية يفصلون اذا حصلوا على تقدير ضعيف جدا في أكثر من نصف عدد المقررات ٥٥) وضعت في ذت المادة معدلة بالقرار اجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ على انه (لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين رضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة الثانية في المقررات التي رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الاعدادية والسنة الأولى في الكليات التي ليس بها سنة اعدادية ، ويستثنى من ذلك من استنفذ مرات الرسوب من الطلاب الوافدين غير العرب بحيث يقوّن في السنة الاعدادية أو الأولى بكلياتهم لسنة ثالثة) .

ومن حيث انه يبين من ظاهر الأوراق أن جامعة الأزهر وضعت فواعد لبقاء الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب في الامتحان من داخل الكلية ، منها القواعد التي وافق عليها مجلس جامعة الأزهر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ وتضمنت أن طلاب الفرقة الثانية والفرقة الثالثة بالكليات التي مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر يمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية ، وتأكدت هذه القواعد بقرار مجلس جامعة الأزهر في ٥ من مايو سنة ١٩٧٦ كما وافق رئيس جامعة الأزهر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٤ على استمرار العمل بها ، وقد طبقت فعلا حيث رخص لهؤلاء الطلاب في فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج . ثم أعد رئيس جامعة الأزهر مذكرة مؤرخة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٨ للعرض على السيد رئيس مجلس الوزراء جاء بها أن المادة

٢٣٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نظمت فرص بقاء الطلاب بكلليات جامعة الأزهر ، وتبين أن أحكامها لا تسير المعمول به فى الجامعات المصرية الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لذا أصدر كل من المجلس الأعلى للأزهر ومجلس جامعة الأزهر ولجنة شئون التعليم بالأزهر على مدى الاعوام الماضية أحكاما تكميلية نظمت فرص بقاء الطلاب بما يوائم المعمول به فى هذه الجامعات ويحقق المساواة بين طلاب جامعة الأزهر ونظرائهم طلاب الجامعات الأخرى لحين تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، ورأت جامعة الأزهر هذا العام العدول عن تلك القرارات التكميلية مسايرة للجامعات الأخرى التى عدلت بعض أحكام اللائحة التنفيذية لفنونها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وقد تضرر الكثير من طلاب جامعة الأزهر من هذا القرار حيث يترتب عليه فصل عدد غير قليل منهم . و انتهت المذكرة الى اقتراح الموافقة على استمرار تطبيق القواعد التى سارت عليها جامعة الأزهر حتى نهاية العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ كمرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ فقط كفرصة أخيرة للطلاب هذا العام تفاديا لحرمانهم من مواصلة تعليمهم بحيث تطبق بعدها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها التى تقسم الجامعة باعداد مقترحاتها بما يسير المعمول به فى الجامعات الأخرى وإعلان ذلك للطلاب قبل بداية العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ بوقت كاف . وإرسال الامام الاكبر شيخ الأزهر هذه المذكرة بالموافقة رفق الكتاب رقم ٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ الى السيد رئيس مجلس الوزراء محيلا الى حديثهما الشفهي بشأن الطر فى الموافقة على استمرار تطبيق القواعد التى سارت عليها جامعة الأزهر حتى نهاية العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ بمنح طلاب سائر الفرق الدراسية بكليات الجامعة فرصة استثنائية أخيرة للتقدم الى الامتحان من الخارج للعام اندراسى ١٩٨٨/٨٧ تفاديا لحرمانهم من مواصلة

تعليمهم • ووافق السيد رئيس مجلس الوزراء على ذلك حسب الواضح من كتاب المستشار أمين عام مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ الى الامام الأكبر شيخ الأزهر • ووجه السيد رئيس جامعة الأزهر كتابا مؤرخا ١٤ من يولية سنة ١٩٨٨ الى عمداء الكليات بشأن فرص البقاء المسموح بها بفرق الدراسة اعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ جاء فيه أن الفرصة الاستثنائية التى منحت للطلاب فى العام الجامعى ١٩٨٧/٨٧ وما قبله واعتبارا من العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ تطبق القواعد المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية • واعمالا لهذا الكتاب لم تمنح فرصة التقدم الى الامتحان من الخارج فى العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ لطلبة الفرقة الثانية والفرقة الثالثة بالكليات التى مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر الذين سبق رسوبهم فى الامتحان من الداخل ثم رسبوا فى الامتحان من الخارج فى العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ ، ومن هذه الكليات كلية الشريعة والقانون وكلية الطب وكلية الصيدلة •

ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم أنه ولئن كانت المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ، سواء فى نصها الأصلى بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ أو فى نصها المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ ، صريحة فى أنه بالنسبة للسنوات الجامعية الوسيطة فوق السنة الافتتاحية اعدادية أو أولى ودون السنة النهائية ، تكون القاعدة هى حظر بقاء الطلاب أكثر من سنتين فى الفرقة الواحدة ، ويكون الاستثناء من هذه القاعدة هو حواز الترخيص لهم من مجلس الكلية فى البقاء سنة ثالثة ، الا أن جامعة الأزهر سنت قواعد ميسرة لبقاء ائحاب الراسين تضمنت أن طلاب الفرقة اثنائية والفرقة الثالثة بالكليات انبى مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر بمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية

واستقر العمل بهذه القواعد بما تقترب عليها من مراكز قانونية ثم رعى
اسدول عنها والعودة الى حظيرة المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية مع جعل
مرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ تطبق بعدها اللائحة التنفيذية عام ١٩٨٩/٨٨
على النحو الواضح من مذكرة السيد رئيس جامعة الأزهر المؤرخة ١٧ من
يناير سنة ١٩٨٨ والمشفوعة بتركية الامام الأكبر شيخ الأزهر بالكتاب
رقم ٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ والمتوجه حسب كتاب السيد أمين
عام مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ بموافقة السيد
رئيس مجلس الوزراء باعتباره الوزير المختص بشؤون الأزهر . وأذا كان
الرأى فى مدى مشروعية القواعد التى سنتها جامعة الأزهر وجرى تطبيقها
على الوجه المتقدم ، فان المدازعة المطروحة تتحصل فيما اذا كان السيد رئيس
جامعة الأزهر فى كتابه المؤرخ ١٤ من يولية سنة ١٩٨٨ الى السادة عمداء
الكليات بأن الفرصة الاستثنائية التى منحت للطلاب فى العام الجامعى
١٩٨٩/٨٨ تطبق القواعد المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية — قد
انزم ما سبق أن وافق عليه الامام الأكبر شيخ الأزهر والسيد رئيس مجلس
انوزراء باعتباره الوزير المختص بشؤون الأزهر من تنظيم مرحلة انتقالية
لنعدول عن القواعد السابقة والعودة الى اللائحة التنفيذية . واذا اقتضح أن
هذه المرحلة الانتقالية انما تظل فترتين من الطلاب المقيدين خلال العام
الدراسى ١٩٨٨/٨٧ من الخارج ، الفئة الأولى وتشمل من كان عام
١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم العام الذى يؤدون فيه امتحان الفرصة الرابعة
الاستثنائية والفئة الثانية وتشمل الطلاب المقيدين فى العام الدراسى
١٩٨٨/٨٧ لأداء الفرصة الأولى للامتحان من الخارج ، فهذه الفئة الأخيرة
هى الفئة المعنية بمرحلة الانتقال حيث تتيح لطلابها فيما لو رسبوا فرصه
ثابة للامتحان من الخارج فى العام الجامعى التالى ١٩٨٩/٨٨ وبذلك
يحقق اعمال منهموم القاعده التى عبرت عنها جامعة الأزهر بأنها مدحله
انتقالية بما يعنى أن يكون العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ هو بداية هذه المرحلة

الاتقالية التي لا يتحقق استكمال أوضاعها الا بمنح من رتب في هذا
انعام للمرة الثالثة فرصة رابعة أخيرة العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ ، ومن ثم
فاز قرار السيد رئيس الجمعه وما صدر تنفيذا له من قرارات بعدم منح
فرصة ثانية للتقدم الى الامتحان من الخارج عام ١٩٨٩/٨٨ مخالفا
للقاعدة التنظيمية التي تقررت لتنظيم تلك المرحلة الاتقالية تمهيدا للعدول
عن القواعد التي وضعها وطبقها فيما سلف ، وبالتالي يتوافر ركن الجدية
في الطلب المستعجل بوقف تنفيذه كما يتوافر أيضا ركن الاستعجال اللازم
لذلك بما يترتب عليه من آثار يتعذر تداركها تتمثل في الحرمان من مواصلة
الدراسة ، الأمر الذي يقتضي الحكم بوقف تنفيذه مع ما يترتب على ذلك
من آثار أهمها القيد لإداء الامتحان من الخارج في العام الجامعي ١٩٩٠/٨٩
اذ كان عدم القيد في العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨ يرجع الى سبب خارج عن
ارادة الطالب صاحب الشأن مما يعد عذرا مقبولا طبقا للمادة ٢٠٩ من
اللائحة التنفيذية ، وهو ما يصدق على الطاعن بالنظر الى أنه طالب بكلية
الشريعة والقانون جامع الأزهر ومدة الدراسة بها خمس سنوات ورتب
بافرة الثالثة في الامتحان من الداخل العام الجامعي ١٩٨٦/٨٥ والعام
الجامعي ١٩٨٧/٨٦ وفي الامتحان من الخارج العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧
ومن ثم من الفرصة الثانية للامتحان من الخارج العام الجامعي ١٩٨٩/٨٨
المحافظة للقاعدة الحاكمة للمرحلة الاتقالية سالمة الذكر ، فان الحكم
المطعون فيه اذ قضى برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون قد
حارب الصواب مما يوجب القضاء بالفاء هذا الحكم ويوقف تنفيذ ذلك
القرار مع الزام جامعة الأزهر المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون
المرافعات » .

(طعن ١٧٧٣ لسنة ٣٥ جلسة ١٢/٢ / ١٩٨٩)

(وطعن ٢٦٤٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/١٦ / ١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٣٦)

البسبسا :

القواعد التى وضعتها جامعة الأزهر فى شأن الفرص المتاحة للطلاب انراسيين فى التقدم للامتحان من الخارج هى وحدها التى جرت على تطبيقها واعملت احكامها اعتبارا من سنة ١٩٧٥ حتى تقدم رئيس الجامعة الى الامام الاكبر شيخ الأزهر بالذكره المؤرخه ١٩٨٨/١/٢٧ - تتضمن هذه المذكره الرغبة فى المدول عن تلك القواعد والعودة الى الحكم الوارد باللائحه التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦١ مع تنظيم مرحلة انتقاليه - هذه المرحلة الانتقاليه تظل فئتين من الطلاب الذين قيدوا بالكلية للعام ١٩٨٨/٨٧ من الخارج - الفئة الاولى وتشمل من كان عام ٨٨/٨٧ بالنسبة لهم العام الذى يؤدون فيه امتحان الفرصه الرابعه الاستثنائية - الفئة الثانيه فئة الطلاب الذين قيدوا بالكلية للعام ٨٨/٨٧ طبقا لاحكام اللائحه التنفيذية لاجاء امتحان الفرصه الاولى من الخارج - اى بصد استنفادهم مرات الرسوب من الداخل - هذه الفئة الثانيه هى الفئة المعنيه بمرحلة الانتقال - فيتاح لطلاب هذه الفئة لو رسبوا فرصه اخيره من الخارج فى السنه التاليه وهى سنة ٨٩/٨٨ - بذلك يتحقق اعمال مفهوم القاعده التى عبرت عنها الجامعة بلقها مرحلة انتقاليه .

المحكمه :

» ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المظنون فيه قد اخفا فى تطبيق القانون وتأويله اذ انتحق الطاعن بالكلية فى ظل قواعد سطى طلاب السنه الثالثه فرصتين من الخارج وهو ما تضمنه دليل الكلية .
ومن حيث ان فضاء هذه المحكمه قد جرى فى احكامها الصادرة بجلسه ١٩٨٩/١٢/٢ وما تلاها على ان القواعد التى وضعتها جامعة الأزهر هى شأن الفرص المتاحة للطلاب الراسيين فى التقدم للامتحان من الخارج ، هى وحدها التى جرت على تطبيقها واعملت احكامها اعتبارا من سنة ١٩٧٥

وبعد العمل مباشرة بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وحتى تقدم رئيس الجامعة الى الامام الاكبر شيخ الأزهر بالمذكرة المؤرخة ٢٧ من يناير ١٩٨٨ وتتضمن الرغبة فى العدول عن تلك القواعد والعودة الى حظيرة الحكم الوارد باللائحة التنفيذية مع تنظيم مرحلة انتقالية ، فعلى ذلك وأيا ما كان رأى فى مدى مشروعية القواعد التى وضعتها الجامعة فى هذا الشأن وجرت على تطبيقها عند العمل باللائحة التنفيذية ولقراءة خمسة عشر عاما ، فان موضوع النظم الماثل يحصل فيما اذا كان رئيس الجامعة قد التزم فيما تضمنه كتابه المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٨٨ الى عسداء الكليات — من ان الفرصة الاستثنائية التى منحت للطلاب فى العام الجامعى ٨٧/١٩٨٨ هى الفرصة الأخيرة طبقا للقواعد التى كانت مطبقة فى العام الجامعى ٨٦/١٩٨٧ وما قبله واعتبارا من العام الجامعى ٨٨/١٩٨٩ تطبق القواعد المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية — ما سبق ان وافق عليه الامام الاكبر شيخ الأزهر والسيد رئيس مجلس الوزراء باعتباره الوزير المختص بشئون الأزهر ، من تنظيم « للمرحلة الانتقالية » التى رعى تقريرها صدد تنظيم الاوضاع والمراكز الناشئة عن العدول عن القواعد التى استثنىها وجرت عليها جامعة الأزهر ، ويستفاد من عبارة المذكرة المؤرخة ٢٧ من يناير ١٩٨٨ المشار اليها ان « المرحلة الانتقالية » التى عنتها انما نفل فئتين من الطلاب المقيدبن خلال العام الدراسى ٨٧/١٩٨٨ من الخارج افئة الاولى وتشمل من كان عام ٨٧/١٩٨٨ هو بالنسبة لهم العام الذى يؤدون فيه امتحان الفرصة الرابعة الاستثنائية ، والفئة الثانية فئة الطلاب الذين فبدوا بالكلية للعام ٨٧/١٩٨٨ طبقا لأحكام المواد ٢٠٢ وما بعدها من اللائحة التنفيذية لاداء امتحان الفرصة الاولى من الخارج — أى بعد استفادهم مرات الرسوب من الداخل — فهذه الفئة الأخيرة تكون هى الفئة المعنية « بمرحلة الانتقال » فيتاح لطلابها فيما لو رسبوا فرصة أخيرة من الخارج فى السنة التالية وهى سنة ٨٨/١٩٨٩ وبذلك يتحقق اعمال مفهوم

القاعدة التي عبرت عنها الجامعة بأنها « مرحلة انتقالية » بما يعنى ان تكون سنة ١٩٨٨/٨٧ هى بداية المرحلة الانتقالية التي لا يتحقق استكمال أوضاعها الا بمنح من راسب فى تلك السنة للمرة الثالثة ، فرصة رابعة أخيرة عام ١٩٨٨/٨٨ ومن ثم يكون قرار رئيس الجامعة وما صدر تنفيذا له من قرارات بعدم منح فرصة رابعة وأخيرة عام ١٩٨٨/٨٨ للامتحان من الخارج قد شأها مخالفة القاعدة التنظيمية التي تقررت بالجامعة لتنظيم مرحلة انتقالية تمهيدا للعدول عن القواعد التي وضعتها الجامعة وجرت على تطبيقها على نحو ما سلف البيان ، وبالترتيب على ذلك يكون ركن الجدية متوافرا فى طلب وقف تنفيذ القرار المظعون فيه ، فاذا كان ركن الاستعجال يتوافر فى هذا الطلب ايضا بما يترتب على تنفيذ القرار المظعون فيه من آثار يتعذر تداركها تتمثل فى حرمان الطاعن من مواصلة الدراسة بما يقضى على مستقبله الذى يعقد عليه الامل والرجاء فانه بذلك وقد توافر فى طلب وقف التنفيذ ركناه اللزمان تكون خليقا بالقضاء به مع ما يترتب على ذلك من آثار اهمها أحقية الطاعن فى القيد لأداء امتحان السنة الاستثنائية الاخيرة عام ١٩٩٠/٨٩ بمعد اذ كان قدم قيده عام ١٩٨٩/٨٨ انما يرجع الى سبب خارج عن ارادته مرده موقف الجامعة مما يعتبر سذرا مقبولا فى حكم المادة ٢٠٩ من اللائحة التنفيذية سالفة الذكر .

ومن حيث أن الحكم المظعون فيه ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد حاب الصواب فيما يتعين معه الحكم بالفائه .

ومن حيث ان من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها اعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات » .

(طعن ٣١٠٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

(وطعن ٣٣٤ لسنة ٢٦ ق وطعن ٣٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/١/١٩٩٠)

قاعده رقم (١٢٧)

المبدأ :

القواعد التى وضعتها جامعة الأزهر فى شأن الفرص المتاحة للطلاب والراسين فى التقدم لامتحان من الخارج هى وحدها التى جرت على تطبيقها واعملت أحكامها اعتبارا من سنة ١٩٧٥ وبعد العمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وحتى تقدم رئيس جامعة الأزهر الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر بمذكرة فى ٢٧ يناير سنة ١٩٨٨ - قد تضمنت هذه المذكرة الرغبة فى الصلح عن تلك القواعد والعودة الى حظيرة الحكم الوارد باللائحة التنفيذية - مع تنظيم مرحلة انتقالية لمدة عام واحد .

الحكمة :

» ومن حيث ان الظمن يقوم على أن الحكم المطعون عليه خطأ فى تطبيق القانون وتأويله كما شابه الفساد فى الاستدلال وبيان ذلك :

ان الظمن فى القرار اسلبى بالامتناع عن منح الطاعنين فرصة ثانية لامتحان من الخارج بتمت مقبولا طالما بقى القرار نافذا فلا يكون من أساس للقول بخضوع المعنى عليه وطلب الغائه للمواعيد المقررة فانونا فضلا عن أن الأسباب التى أثار عليها الحكم المطعون عليه قضاءه هى أسباب واهية تتعارض مع أحكام سابقة صدرت من المحكمة الادارية العليا ومن محكمة القضاء الادارى مفادها قبول الدعاوى المقامة من طلبة تتماثل أوضاعهم الدراسية مع اوضاع الطاعنين بالظمن المائل .

ومن حيث أن التبت من الاوراق أن الطاعن الأول (السيد /) كان قد نقل الى الفرقة الثانية مستجد بكلية الطب البشرى بجامعة الأزهر فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ ودخل الامتحان ورسم فى الدورين ، فقيـ

بذات الفرقة كباق للانعاده فى العام الجامعى ١٩٨٦/٨٥ الا أنه ، سب أيضا فى الدورين فاعطى فرصة أولى لأداء الامتحان من الخارج فى العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ فرسب بدور مايو وقدم عذرا مقبولا عن دور سبتمبر ١٩٨٧ ، وسمح له بأداء امتحان دور مايو سنة ١٩٨٨ بدلا من دور سبتمبر ١٩٨٧ الا أنه رسب ، فصدر قرار مجلس الكلية رقم ٣٣٤ فى ٣١ من يوليه سنة ١٩٨٨ بفصله من الكلية - اما الطاعن الثانى (السيد / ٠٠٠٠) فكان قد التحق بذات الكلية وكان مقبدا بها بالفرقة الثانية كطالب مستجد بالعام انجامى ١٩٨٥/٨٤ ودخل الامتحان ورسب فى الدورين كما رسب فى دورى ١٩٨٦/٨٥ واعطى فرصة لأداء الامتحان من الخارج بالعام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ فدخل بدور مايو ١٩٨٧ ورسب وقدم عذرا مقبولا عن عدم أداء امتحان دور سبتمبر ١٩٨٧ فى المواد العلمية ، وبدور مايو سنة ١٩٨٨/٨٧ - دخل امتحان المواد العلمية الا أنه رسب فصدر القرار رقم ٣٣٤ المؤرخ ٣١ من يوليه سنة ١٩٨٨ بفصله من الكلية لاستنفاد مرات انرسوب . وتحصل حاله الطاعن الثالث (السيد / ٠٠٠٠) فى أنه كان مقبدا بالكلية المشار اليها كطالب مستجد بالفرقة الثانية فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ وأدى الامتحان فى الدورين ورسب فقيده باق للانعاده منه ١٩٨٦/٨٥ ودخل الامتحان ورسب فى الدورين ومنح فرصة لأداء الامتحان من الخارج بالعام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ فأدى امتحان دور مايو ورسب وقدم عذرا مقبولا عن دور سبتمبر ١٩٨٧ ، فكان قد أدى الامتحان بدور مايو سنة ١٩٨٨ الا أنه رسب صدر قرار مجلس الكلية المؤرخ ٢١ من يوليه سنة ١٩٨٨ بفصله من الكلية . وعن حالة الطالب الرابع السيد / ٠٠٠٠٠٠ فقد كان مقبدا بالفرقة الثانية بالكلية المشار اليها بالعام الجامعى ٨٥/٨٤ كطالب مستجد وأدى امتحان تلك الفرقة بدورين ورسب فقيده بالعام انجامى ١٩٨٦/٨٥ باق للانعاده بذات الفرقة . وأدى الامتحان بالدورين

ورسب ومنح فرصة لأداء الامتحان من الخارج بالعام الجامعى ١٩٨٧/٨٦
لا أنه رسب فى الدورين فأصدر مجلس الكلية القرار رقم ٢١٤ بتاريخ ١٠
من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بعصله من الكلية .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة ، على أنه ولئن كانت
المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن
إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٧٥ والمعمول بها اعتباراً من ١٩ من مارس وقبل تعديلها
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « لا يجوز أن
ينفى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص
لطلّاب الذين قضوا برفقهم سنتين فى التقدم الى الامتحان من الخارج فى
السنة التالية فى المقررات التى رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة
الاعدادية أو السنة الأولى فى الكليات التى ليس بها سنة اعدادية .. الا أن
مجلس جامعة الأزهر وافق فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ على أن طلاب
الفرقتين الثانية والثالثة من الكليات التى مدة الدراسة بها خمس سنوات
يمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكنة ،
وتأيد مملك الجامعة فى هذا الشأن بقرار مجلس الجامعة فى ٥ من مايو
سنة ١٩٧٩ ، كما وافق رئيس جامعة الأزهر فى ١٢ من اغسطس سنة
١٩٨٤ بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل
المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية المشار اليها اعتباراً من ١ من فبراير سنة
١٩٨٤ ، على استمرار العمل بالقواعد التى سبق أن أقرها مجلس الجامعة
السابق الاشارة اليها ، وقد استمر بالفعل العمل بتلك القواعد مع ما برتب
عليها من اوضاع ومراكز قانونية سواء الناشئة عن قيد الطلاب بمختلف
سنى الدراسة الجامعية أو منحهم الشهادات العلمية على النحو المقرر فى
قانون الأزهر ، وكان أن اعد رئيس جامعة الأزهر مذكرة فى ٢٧ من يناير
(٢٨ م - ج ٢)

سنة ١٩٨٩ للعرض على السيد / رئيس مجلس الوزراء تضمنت أن جامعة الأزهر رأت العدول عن ذلك المسلك ، — ونظرا لتعذر كثير من الطلاب ولما يترتب على العدول من فصل عدد غير قليل منهم فقد انتهت المذكرة اني اقترح الموافقة على استمرار تطبيق القواعد السارية عام ١٩٨٧/٨٦ كمرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ فقط وذلك كفرصة أخيرة للطلاب هذا العام تفاديا لحرامهم من مواصلة تعليمهم بحيث تطبق بعدها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ — وتعديلاتها مع اعلان ذلك على الطلاب قبل بداية العام المدرسي ١٩٨٩/٨٨ بوقت كاف فكان أن ارسل فضيلة الامام الاكبر شيخ جامعة الأزهر تلك المذكرة ، بالموافقة وفق الكتاب رقم ١٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ الى السيد / رئيس مجلس الوزراء الذي وافق على ذلك حسبما يبين من كتاب المستشار أمين عام مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر . ومفاد ما سبق أن القواعد التي وضعتها جامعة الأزهر في شأن القرض المتاح للطلاب الراغبين في التقدم للامتحان من الخارج ، هي وحدها التي جرت على تطبيقها واعلنت أحكامها اعتبارا من سنة ١٩٧٥ وبعد العمل مباشرة بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ وحتى تقدم رئيس جامعة الأزهر الى فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر بالمذكرة المؤرخة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٨ التي تضمنت الرغبة في العدول عن تلك القواعد والعودة الى حظيرة الحكم الوارد باللائحة التنفيذية مع تنظيم مرحلة انتقالية لذلك لمدة عام واحد ، فعلى ذلك رأيا ما كان وجه الرأي في مدى مشروعية القواعد التي وضعتها الجامعة في هذا الشأن وجرت على تطبيقها على الرغم من قيام اللائحة التنفيذية ولمدة خمسة عشر عاما على نحو ما سلف بيانه ، فان الثابت ان استمرار وتوافر العمل بتلك القواعد طوال

هذا الرديج من الزمن قد ترب عليه اوضاع ومراكز دعت الجامعة ، عندما فررت العودة الى تطبيق حكم المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المنسار اليها : الى تنظيم مرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/١٩٨٩ تفاديا للعمل عدد غير قليل من الطلاب والقضاء ، من ثم ، على مستقبلهم التعليمى على فتر ما تضمنته كتب رئيس جامعة الأزهر وفضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر المشار اليها » .

(طعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٧ ق بجلسة ٢٧ /٤ / ١٩٩١)

نفس المعنى (طعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٢٩ /١٢ / ١٩٩٠)

(طعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٧ ق بجلسة ٣٠ /٣ / ١٩٩١)

(طعن رقم ٢٥٥١ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٣٠ /٣ / ١٩٩٠)

(طعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٦ /٤ / ١٩٩١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المادة ٢٢٠ من القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ مفادها - حظر بقاء الطلاب اكثر من سنتين فى الفرقة الواحدة - الاستثناء من هذه القاعدة هو جواز الترخيص لهم من مجلس الكلية فى البقاء سنة ثالثة - جامعة الأزهر قد سنت قاعدة ميسرة لبقاء الطلاب الراشدين تضمنت أن طلاب الفرقة الثانية والثالثة بالكليات التى مدة الدراسة بها خمس سنوات او اكثر يمنحون فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس الكلية - عدول جامعة الأزهر عن هذه القاعدة والعودة مرة اخرى الى الحكم الوارد فى المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية المنسار اليها - ذلك مع تنظيم مرحلة انتقالية - هذه المرحلة الانتقالية تطلق

فئتين من الطلاب المقيدین خلال العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ من الخارج : -
(١) الفئة الأولى : تشمل من كان عام ١٩٨٩/٨٧ بالنسبة هم العام الذي
يؤدون فيه امتحان الفرقة الرابعة الاستثنائية . (٢) الفئة الثانية : تشمل
انطلاب المقيدین فی العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ لاداء الفرصة الأولى للامتحان
من الخارج - هذه الفئة الثانية هي الفئة المعنية بمرحلة الانتقال - ذلك
حيث تتيج لطلابها فيما لو رسبوا فرصة ثانية للامتحان من الخارج في العام
الجامعي التالي ١٩٨٩/٨٨ .

الحكمة :

» ومن حيث ان المادة (٢٢٠) سواء في نصها الأصلي بانفرار
جمهوى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ أو نصها المعدل بالقرار الجمهورى رقم
٢٢ لسنة ١٩٨٤ صريحة في انه بالنسبة للسنوات الجامعية الوسيطة فوق
السنة الافتتاحية اعدادية أو اولى ودون السنة النهائية تكون القاعدة هي
حظر بقاء الطلاب أكثر من مستين في الفرقة الواحدة ويكون الاستثناء من
هذه القاعدة هو جواز الرخيص لهم من مجلس الكلية في البقاء سنة فاشة
الا ان جامعة الأزهر سنت قاعدة ميسرة لبقاء الطلاب الراسبين تضمنت ان
طلاب الفرقة الثانية والثالثة فالكليات التي مدة الدراسة بها خمس سنوات
أو أكثر يمنحون فرصتين لتقديم الى الامتحان من الخارج بموافقة مجلس
الكلية واستقر العمل بهذه القواعد بما ترتب عليها من مراكز قانونية ثم
رؤى المدول عنها والعودة الى أحكام المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية مع
حمل مرحلة انتقالية عام ١٩٨٨/٨٧ تطبق بعدها اللائحة التنفيذية عام
١٩٨٩/٨٨ على النحو الواضح من مذكرة السيد رئيس جامعة الأزهر
المؤرخة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٨ والمشفوعة بترقية الامام الأكبر شيخ الأزهر
بانكتاب رقم ٧٧ المؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٨ والمتوجه حسب كتاب
السيد أمين عام مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨
موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء باعتباره الوزير المختص بشئون الأزهر

— وايا كان الرأى فى مدى مشروعية القواعد التى سنتها جامعة الأزهر
والتى قامت بتطبيقها على انوجه المتقدم فإن هذه المرحلة الاتفالية وعى
ما جرى عليه قضاء هذه المحكمه انما تظل فئتين من الطلاب المقيدين خلال
العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ من الخارج الفئة الأولى وتشمل من كان عام
١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم الدام الذى يؤدون فيه امتحان الفرقة الرابعة
الاستثنائية والفئة الثانية وتشمل الطلاب المقيدين فى العام الدراسى
١٩٨٨/٨٧ لأداء الفرصة الأولى للامتحان من الخارج فهذه الفئة الأخيرة هى
الفئة المعنية بمرحلة الالتفال حيث تتيح لطلابها فيما لو زسبوا فرصة ثانية
للأمتحان من الخارج فى العام الجامعى التالى ١٩٨٩/٨٨ وبذلك يتحقق
اعمال مفهوم القاعدة التى عبرت عنها جامعة الأزهر بانها مرحلة انتقالية بسا
بمعنى ان يكون العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ هو بداية هذه المرحلة التى
لا يتحقق استكمال اوضاعها الا بمنح من رسب فى هذا العام للمرة الثالثة
فرصة رابعة أخيرة العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ وهو ما لا يتحقق بالنسبة
لنطاقين والذى كان مقيدا فى العام ١٩٨٩/٨٨ لأداء الفرصة الأولى للامتحان
فى الفرقة الرابعة من الخارج وتأسسبا على ذلك يكون قرار الجامعة المطعون
فيه بالامتناع عن منح الطائفة فرصة ثانية للامتحان من الخارج متفقسا
بحسب الظاهر من الاوراق وصحيح حكم القانون غير مرجح الالغاء عند
الفصل فى الموضوع » •

(طعن ٢٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

ثالثاً - القرار ٢١٦ الصادر من مجلس جامعة الأزهر
بشأن الراسيين في مقرر أو مقررين

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

يشترط للاستفادة من قرار مجلس الجامعة رقم ٢١٦ لحين الحصول على البكالوريوس أن يكون الطالب راسياً في مقرر أو مقررين - الرسوب في أكثر من مقرر أو مقررين لا يستفيد من حكم قرار مجلس جامعة الأزهر رقم ٢١٦ .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ والمعمول بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية في ٢٧/٣/١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها وذلك فيما عدا طلاب السنة الاعدادية والسنة الأولى في الكليات التي ليس بها سنة اعدادية » ، وقد وافق مجلس جامعة الأزهر بتاريخ ٣١/١٠/١٩٧٥ على منح طلاب السنوات قبل النهائية اربع فرص في التقدم للامتحان فرصتين اساسيتين ، وفرستين من الخارج بموافقة مجلس الكلية ، كما وافق رئيس جامعة الأزهر بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٤ - بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ الذي عدل اللائحة المشار اليها - على استمرار العمل بالقواعد التي سبق ان اقرها مجلس الجامعة حتى عام ١٩٨٨/٨٧ كمرحلة انتقالية وكمرصة

أخيرة لطلاب هذا العام تعديا من حرمانهم من مواصلة تعلمهم بحيث تطبق بعدها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها ، وفى هذا الشأن قضت هذه المدكمة ان المرحلة الانتقالية المشار اليها تظل فئتين من الطلاب المقيدين خلال العام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ من الخارج الفئة الأولى تشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم هو العام الذى يؤدون به الفرصة الثانية من الخارج ، والفئة الثانية تشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ بالنسبة لهم هو العام الذى يؤدون فيه امتحان الفرصة الأولى من الخارج ، وهذه الفئة الأخيرة هى المعنية بالمرحلة الانتقالية حيث يتاح لطلابها فيما لو رسبوا فرصة ثانية للامتحان من الخارج فى العام الجامعى التالى ١٩٨٩/٨٨ ، وبذلك يتحقق اعمال مفهوم المرحلة الانتقالية ويكون عام ١٩٨٩/٨٨ هو الفرصة الأخيرة .

وقد قرر مجلس جامعة الأزهر بجلسته رقم ٣٠٢ المنعقدة فى ١٩٨٩/١١/١ تطبيق انقواء المطبقة بالجامعات المصرية من حيث فرص البقاء والرسوب والتخلف عن دخول الامتحان فى سنوات النقل والفرق النهائية ، ويطبق ذلك على الطلاب الراسبين فى امتحانات العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ ، ومؤدى ذلك منح طلاب الفرق النهائية الراسبين فيما لا يزيد عن نصف عدد المواد سنة استثنائية خامسة أو سادسة على ان يكون عام ١٩٩١/٩٠ فرصة أخيرة لهم .

كما قرر مجلس جامعة الأزهر بجلسته رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٩١/٢/٦ بأنه على الكليات التى قامت بفصل طلاب الفرق النهائية الدراسية فى مقرر او مقررين اعتبارا من امتحانات العام الجامعى ١٩٩٠/٨٩ ومكتوا ست سنوات بالفرقة النهائية ان تحظر هؤلاء الطلاب بأحقيتهم فى الاستمرار بالدراسة ويرخص لهم فى الامتحان فى المواد الراسبين فيها لحين نجحهم اعمالا لنص المادة ٢٢٠ من اللائحة .

ومن حيث انه بنطبق الفواعد السالفة على حالة الطاعن فان البادىء من بيانات حالته — والتي لم يدحضها — انه نقل الى الفرقة الخامسة فى العام ١٩٧٩/٧٨ ، وقد اعتذر عن دخول الامتحان فى الأعوام ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ وقد حصل بدلا منها على الاعدام ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ ولانه راسب فى أقل من نصف عدد المواد (أربعة مواد) فقد منح فرصتين من الخارج عام ١٩٨٧/٨٦ (الخامسة) زفرصة ثانية من الخارج فى العام النجائى (١٩٨٨/٨٧) (السادسة) ورسب فى العامين .

وبذلك يكون الطاعن قد ظل عشر سنوات بالفرقة الخامسة بكلية طب الأزهر قدم اعذار مرضية مقبولة عن اربع منها وأدى الامتحان ورسب فى ست منها متصلة راسبا فى أربعة مواد فلا يستفيد من قرار مجلس انجامة رقم ٣٠٢ المشار اليه ، كما لا يستفيد من قرار مجلس انجامة رقم (٣١٦) التى تشترط الاستفادة من حكمها بالاستقرار فى الدراسة لحين الحصول على البكالوريوس ان يكون الطالب راسبا فى مقرر أو مقررين فقط لأن انطاعن راسب فى أربع مواد .

ومن حيث انه على مفتضى ما تقدم فان الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى الى رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه تخلف ركن الجدية بحسبان ان القرار المطعون فيه هو قرار سليم ، يكون قد اصاب فى النتيجة التى انتهى اليها صحيح حكم القاضون ، مما يتعين معه رفض الطعن المائل بعدم استناده على اساس سليم » .

(طعن ٢٧٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

الأصل هو ان ما تسفر عنه نتيجة الامتحان تكون وحدها مناط التمييز بين الطلاب - استثناء من هذا الأصل منح الطالب فرصة استثنائية في احدى السنتين الثالثة أو الرابعة - هذا الاستثناء لا يقاس عليه او يتوسع في تفسيره .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة معدلة بأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٤ ، تنص على ان فصل الطالب من الأكاديمية في الحالات الآتية :

١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٠٠٠

٤ - اذا رسب الطالب بكلية الشرطة أكثر من مرة في السنة الدراسية الواحدة ويجوز لمجلس ادارة - الأكاديمية ، منحه فرصة استثنائية في كل من السنتين الدراسيتين النهائيتين بالأكاديمية .

٥ - ٠٠٠٠٠

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في البند رقم (٥) من هذه المادة تكون الفصل بقرار مسبب من مجلس ادارة الأكاديمية ، ولا ينفذ الا بعد تصديق وزير الداخلية عليها .

ومن حيث ان الظاهر من الأوراق والاطلاع على القرار المطعون عليه رقم ٩١ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٧/٨/١٩٩١ ، ان مجلس الأكاديمية عدلته لحالات الطلاب الراغبين لمدة سنتين في المرحلة الدراسة الواحدة والثالثة أو الرابعة قد اتخذ على أساس الموافقة على منح الفرصة الاستثنائية بعض الطلب ورفضها بالنسبة للبعض الآخر ومنهم الطاعن ، وقد أورد

القرار أسباب رفض هذه الفرصة للطاعن ثبوت تدنى مستوى الحالة النظامية والانضباطية لكل منهم .

ومن حيث ان مقطع انفصل فى الطعن المائل هو مدى توافر السبب اصحيح فى القرار الصادر من — مجلس أكاديمية الشرطة فى رفض منح الفرصة الاستثنائية للطاعن على سند ما نسب اليه من الاخلال بالضبط والنظام ولما نسب اليه من ارتكاب جريمة الغش فى الامتحان وثبوت التهمة عليه بما وقع عليه بسببها من جزاء بالكلية بالجس الانفرادى خمسة عشر يوما .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة ، يجرى على انه طبقا لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار الادارى موافق ركنين :

الأول : — هو ركن الجدية بأن يكون القرار فيه معيبا بحسب الظاهر من الأوراق مما يحمل معه عى — ترجيح الغائه عند الفصل فى الموضوع .
والثانى : — هو ركن الاستعجال ، بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج تعذر تداركها .

ومن حيث انه ولنن كاد الدستور قد كفل حق التعليم لكل الموازين على نحو سواء ، بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع . كما ان الدولة مزمة بأن تكفل تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، وتخضع مبدأ سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة (المواد ٨ ، ٦٤ ، ٦٥ من الدستور) .
ومن ثم فان هذا الحق يتساوى فيه كل مواطن بلا تمييز الا بقدر ما يميز فيه الفرد عن اقرانه بقدرته على تحصيل العلم وترتيب نتائج هذا التحصيل على نحو يفيد المجتمع . ولهذا شرع المجتمع نظام الامتحانات أو الاختبار لبتمكن من التمييز بين طلاب العلم على قدر تباينهم فى التفوق وترتيب هذا التفوق فى مراتب محددة ولما كان الأصل ان ما تسفر عنه نتيجة

لامتحان تكون هي وحدها مناط التمييز بين الطلاب ، الا أن المشرع قد
يخرج عن هذا الأصل استثناء بقاعدة تنظيمية عامة يكون هدفها مساعدة
بعض من تمر من الطلاب في هذا الامتحان وذلك بمنح من واصل نجاحه
من الفرقة الأولى الى الثانية ثم الى الثالثة والرابعة ، فرصة استثنائية في
أى من السنتين الاخيرتين اثلاثة أو الرابعة . بما يمكنهم من اجتياز ما اتم
بهم من ظروف حالت بينهم وبين النجاح في أى من هاتين السنتين وذلك بغية
تحقيق هدفين اما ان لا يتمكن الطالب من اجتياز محتته وتمثله في هذه
السنة الاستثنائية فيترك مكانه لغيره من طالبي العلم الاكفاء أو تمكنه من
الاستمرار والحصول على مؤهل يكون سندده ووسيلة لأداء المهام المنوط
بالكلية — أو المعهد المنتمى اليه وشغل احدى وظائفه بالمجتمع من جهة
أخرى .

وهذا الاستثناء أو الخروج على الأصل السالف يباهه يقدر بقدره
فلا يقاس عليه أو يتوسع في تفسيره .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى فيما يتعلق بأسباب القرار
الادارى أنه كلما لزم الدارع صراحة في القوانين واللوائح جهة الادارة
تسبب قراراتها وجب ذكر هذه الأسباب التي بنى عليها القرار ، واضحة
جليّة حتى اذا ما وجد فيها صاحب الشأن مقنا تقبلها ، والا — كان له ان
يمارس حقه في التقاضى ويسالك الطريق الذى رسمه القانون — كما في
الحالة الماثلة عندما ذكر الادارة سببا لقرارها — واللجوء الى السلطة
القضائية للدفاع عن حقوقه وطلب اعادة الشرعية الى قضائها حيث يكون
لمحكمة الموضوع مباشرة رقابتها على التصرفات أو القرار الادارى لتحقيق
— المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التي بنى عليها
القرار من حيث التكيف القانونى والصحة الواقعية والرقابة على مدى
استخلاص تلك الأسباب من الواقع ومدى مطابقتها القانون ، وما اذا كانت

الجهة الادارية فى مباشرتها، لمهتها قد انحرفت بها أم انها سلكت وصولا
نهي قرارها طريق الجادة • لرقابة محاكم مجلس الدولة - وفى ذات الوقت
فإن كل تصرف غير ادارى مثل اعمال السيادة والتصرفات والقرارات ذات
الطبيعة السيامية وان خضع للمشروعية وسيادة القانون فانه لا تخضع
لطبيعته السياسية لولاية الالغاء أو وقف التنفيذ المنوطة بمحاكم مجلس
الدولة طبقا لأحكام الدستور - والقانون المنظم لمجلس الدولة •

ومن حيث انه من نافله القول أنه فى دولة المشروعية وسيادة القانون
لا يوجد ثمة ما يسمى بالسلطة المطلقة للجهة الادارية حيث ينظم الدستور
والتوانين واللوائح اختصاص كل من السلطات الثلاث للدولة وولاياتها فى
تسيير وافجاز مهامها وبينها السلطة التنفيذية وذلك فى اطار من المشروعية
وسيادة القانون وقد أفرد الدستور المصرى كما سلف ان جرى قضاء
هذه المحكمة بيانا كاملا لسيادة القانون هو الباب الرابع منه ونص صراحة
فى المادة (٦٤) على ان سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة وتنص
المادة (٦٥) منه بان تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصاته
ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ، ونص فى المادة (١٧٢)
على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات
الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ،
ومن ثم فان كل تصرف أو قرار للإدارة يخضع للدستور والقانون ، كما
لا يجوز النص على تحصين أى عمل أو قرار ادارى - من رقابة القضاء
وفقا لصريح نص المادة (٦٨) من الدستور فكل تصرف أو قرار ادارى
فضلا عن خضوعه للمشروعية فانه يخضع والقول بأن السلطة التقديرية
نجهة الادارة هى سلطة مطلقة من كل قيد يعد عدوانا من الادارة على حق
التقاضى وعلى حق الدفاع وتحصينا غير دستورى وغير قانونى وغير
مهروع للقرار والتصرف الادارى واهدار لسيادة القانون • الأمر الذى :

تتبعن معه خضوع قرارات الإدارة بما فيها قراراتها التي تصدرها بما لها من سلطة تقديرية لرقابة القضاء من حيث مشروعية وسيادة القانون .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة من ناحية أخرى على أن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية ، هي رقابة مشروعة تسلطها على انقرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلغيها أو توقف تنفيذها ، لو تبين صدورهما مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة ، أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق الصالح العام الى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة — أو لآى من العاملين بها . وأن القضاء بالنسبة لوقف التنفيذ للقرار الإداري ، يجب ان يستند القاضى فيما يقضى بوقف تنفيذه من قرارات ادارية — بحسب الظاهر من الأوراق — فى الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار فضلا عن توافر نتائج يتعذر تداركها على الاستمرار فى التنفيذ ، ما لم يوقف أثر القرار غير المشروع على سبيل الاستعجال وهذه الرقابة التي تقوم عليها ولاية محاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية ، وتتولى المحكمة الإدارية العليا نظر الطعون فى أحكام محاكم مجلس الدولة الجائز الطعن فيها أمامها . ووزن هذه الأحكام بميزان القانون سواء من حيث الشكل أو الاجراءات أو سلامة مباشرتها لولاية رقابة الالغاء أو وقف التنفيذ على القرارات الإدارية على النحو السالف البيان طبقا وفى حدود أحكام الدستور والقانون ولا يحل القضاء الإدارى على أى نحو فى مباشرته لولاية رقابة الالغاء أو وقف التنفيذ محل الجهة الإدارية فى أداء واجباتها ومباشرة نشاطها فى تسير المرافق العامة وإدارتها ومباشرة السلطات التنفيذية والإدارية الممنوحة لها طبقا لأحكام الدستور والقانون على مسئولية الإدارة السياسية والمدينة

والجناية والتأديبية • كما ان مجلس الدولة لا تلتزم محاكمه فى مباشرة رقابتها للمشروعية على قرارات وتصرفات الجهات التنفيذية بالادارة العامة لواجباتها ، بغير أحكام الدستور والقانون وسيادة القانون وان عو المصلحة العامة الغاية الوجددة لكل ممارسة عامة وسندا لمشروعية هذه الممارسة ومبررها وتقف رقابة المحكمة لمشروعية القرار عند حدها الطيمى وهى مراجعة قرارات الاداره وتصرفها الايجابى أو السلبى ، ووزنه بميزان المشروعية وسيادة القانون ووقف تنفيذ أو الغاء ما يتبين خروجه من قرارات الادارة وتصرفاتها عن ذلك لتقيد الادارة وفقا لما تضمنه الأحكام منطوقا وأسبابا مرتبطة به تصحيح تصرفاتها وقراراتها ، اعلاء للمشروعية وسيادة القانون •

(طعن ٨٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

قاعدة رقم (١٢١)

انندا :

المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يتصلها تقضى بان - لا يجوز ان يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين - يجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين فى التقدم الى الامتان من الخارج فى السنة التالية فى الفترات التى رسبوا فيها - جامعة الأزهر قد سنت قواعد قصدت بها التيسير على الطلاب الراسبين من شأنها ان - يمنع طلاب الفرقتين الثانية والثالثة والى مدة الدراسة بها خمس سنوات أو أكثر فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بعد موافقة مجلس الكلية - عدلت جامعة الأزهر عن هذه القاعدة وجعلت عام ١٩٨٨/٨٧ مرحلة انتقالية للعودة مرة أخرى الى اعمال نص المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية المشار اليها •

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تنص على أنه « لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية اترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم الى الامتحان من انخارج في السنة الثانية في المقررات التي رسبوا فيها .. » .

ومن حيث أن جامعة الأزهر كانت قد استنت قواعد قصدت بها التيسير على الطلاب الراغبين من شأنها أن يمنح طلاب الفرقتين الثانية والثالثة والتي مدة ادراسة بها خمس سنوات أو أكثر فرصتين للتقدم الى الامتحان من الخارج بعد موافقة مجلس الكلية ، وعدلت الجامعة من هذه القاعدة وجعلت عام ١٩٨٨/٨٧ مرحلة انتقالية للعودة مرة أخرى الى اعمال نص المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية دون سواها .

ومن حيث أنه بين من الأوراق « ومن مدونات الحكم المطعون فيه -- أن تم قيده مستجدا بالفرقة الثانية بكلية الطب في العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ ، ودخل امتحان دور يوليو سنة ١٩٧٦ ورسب ثم تليق عن امتحان دور سبتمبر سنة ١٩٧٦ بدون عذر ولما أعيد قيده بأقبا في العام الدراسي سنة ١٩٧٧/٧٦ دخل امتحان دورى مايو وسبتمبر عام ١٩٧٧ ورسب، ورخص له في التقدم الى الامتحان في العام الدراسي ٧٨/٧٧ بدوريه مايو وسبتمبر الا أنه رسب فيها ، وفي امتحان مايو سنة ١٩٧٩ رسب وفي سبتمبر ١٩٧٩ تليق عن دخول الامتحان بدون عذر ، وناه على حكم صدر لصالحه من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٧٥٩ لسنة ٣٩ بجلسة ١٣/٣/١٩٨٥ فقد رخص له فى التقدم لامتحان دور سبتمبر ١٩٨٥ ، فرسب ومن ثم صدر قرار مجلس الكلية فى ١٣/١١/١٩٨٥ يفصله لاستنفاده فرص التقدم للامتحان سواء طبقا

ثلماده (٢٢٠) من اللائحة أو أخذاً بالقواعد الميسرة التي كان معمولاً بها بالجامعة .

ومن حيث أن دخول الطاعن امتحان دور أكتوبر سنة ١٩٨٦ الذي لم تعلق نتيجته كان بناء على طلب قدم منه شخصياً الى مجلس الكلية زعم فيه أنه لم يدخل امتحان دورى ديسمبر ١٩٧٨/٧٩ بسبب لا دخل لارادته فيه وهو إيقافه تجديداً وأن مجلس الكلية وافق على دخول الامتحان (أكتوبر ١٩٨٦) على ألا تعلق نتيجته الا بعد موافقة الجامعة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس الكلية اذ وافق على دخول الطاعن الامتحان ، انما كان ذلك بقصد تمكين المدعى بصفه عاجلة من دخول امتحان قرب مواعده على أن يتم التحقق من مدى صحة ادعائه بعد الرجوع الى انجامة لبيان مدى قانونية هذا الاجراء ، ولذلك فقد اشترط مجلس الكلية ألا تعلق نتيجته الا بعد التحقق من الأمر واذ ثبت للجامعة من واقع ما هو وارد بكشوف الكنترول للفرقة الثانية بكلية الطب أن الطالب (الطاعن) قد دخل امتحان دور مايو ١٩٧٩ ورسب فيه وفى دور سبتمبر ١٩٧٩ وتغيب عن الامتحان بدون عذر ، ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن قرار الجامعة المدعى عليها باعتبار دخوله امتحان دور أكتوبر سنة ١٩٨٦ كأن لم يكن لاستنفاده مرات الرسوب ، يكون قد صادف التطبيق القانونى الصحيح .

ومن حيث أنه لا وجه لما جاء بتقرير الطعن من أن الطاعن لم يدخل دورى مايو وسبتمبر من العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ بسبب إيقافه تجديداً ذلك لان الثابت من الأوراق أن الطاعن تقدم للامتحان الى هذين الدورين ورسب فيهما ، ولم يقدم الطاعن ما يدحض ذلك ، وأن ادعائه بعدم دخوله الامتحان جاء ادعاءً مرسلًا لا سند ولا دليل عليه ويتنافى مع الأوراق الرسمية المودعة بملف الدعوى والطعن ، ومن ناحية أخرى فلا وجه لما

ينعاه الطاعن على الحكم الطعن من أنه لم يطبق عليه ما أعملته الجامعة
فى حالة زميل مماثل لحالته ، ذلك أنه وأيا كانت صحة ما يثيره الطاعن
بشأن حالة ذلك الزميل الذى لم يقدم بيانا مفصلا عنه أو عن حالته أو عن
القاعدة التى طبقت عليه ، فإن الحكم المطعون فيه أنزل القاعدة القانونية
الواجبة التطبيق على حالة الطاعن سدا أن استعرض وقائع النزاع على
النحو الصحيح وذلك كله وفقا لأحكام القانون الخاص بنتيجة جامعة
الأزهر واللائحة التنفيذية المشار إليها .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم الحكم المطعون فيه وقد
قضى برفض الدعوى للأسباب التى قام عليها فإنه يكون صحيحا ولا مطعن
عليه ، ويكون من المتعين رفض الطعن » .

(طعن ١٧٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٩٣)

الفرع الخامس - تأديب الطلاب

أولا - ضمانات التأديب

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

المادتان ٢٤٦ ، ٢٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢ - أحكام التأديب وضوابطه تندرج ضمن قاعدة أساسية تستقي منها جزئياتها وتفصيلها وهي تحقق الضمان وتوفر الاطمئنان لذوى الشأن - يتعارض مع هذا الأصل العام اشتراك عضو لجنة التأديب (أول درجة) فى مجلس التأديب الأعلى - قرار مجلس التأديب يعمل محمل الصحة طالما صدر مستوفيا اجراءاته ما لم يتم دليل على عكس ذلك .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بمناسبة التقرير المقدم من السيد / مدير رعاية الطلاب بجامعة الأزهر بشأن الأحداث التى وقعت بحرم الجامعة يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ وتضمن نسبة مخالفات لبعض الطلاب الذين حددهم التقرير ، ومنهم الطاعنين ، فقد أشار السيد / نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب بإطلاع بعض السادة عمداء الكليات بالجامعة ، ومنهم السيد / عميد كلية الشريعة والقانون ، عليه وضمه ائى نشرة الصحوة ، وهي ما ورد بها نشرة غير دورية يصدرها نادى الفكر العربى بجامعة الأزهر ، مع اتخاذ اللازم وفقا لأحكام المواد ٢٤٦ و ٢٤٨ و ٢٤٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر . وبتاريخ ٢ من أبريل

سنة ١٩٨٥ أشر السيد/ عميد كلية الشريعة والقانون بأن يحال الى التحقيق الطلبة / ... (الطاعن بالظن المائل) و... و... و... ، فبأشرت الادارة العامة للشئون القانونية بالجامعة التحقيق معهم واتته الى الحفظ بالنسبة للطلاب ، انى صحة نسبة بعض المخالفات الى كل من انطالين / ، وبالنسبة للطلاب / اتته الى أنه قد تحقق فى حقه أنه « خرج عن مقتضى السلوك الواجب توافره فى طالب جامعة ، لأزهر وذلك لقيامه بالخطابة فى جمع من الطلبة بالكافتيريا يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ واعترافه بتأسيس نادى للفكر والصحة وقيامه بتقديم زملاء له لالتقاء كلماتهم دون أن يرخص له بذلك مخالفا ما نصت عليه المادة ٢٤٦ وبراءته من اتهامه بانبيان الموقع عليه لاثبات دعاية انتخابه لرئاسة الاتحاد وهو مجرد أفكار لبرنامج هذا الاتحاد » . وبتاريخ ١٦ من أبريل وافق السيد نائب مدير الجامعة لشئون الطلاب على احوالة الطلاب المشار اليهم الى لجنة التأديب . وقد انعقدت اللجنة يومى ٤ من مايو و٧ من يوليو سنة ١٩٨٥ . والثابت من الأوراق أنها استمعت الى أقوال السيد / مدير عام رعاية الطلاب (مقدم التقرير المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥) والى أقوال الطلبة المخالين الى التأديب واتته بجلستها الأخيرة الى القرار الآتى :

« أولا : فصل الطالب / عاما دراسيا كاملا للعام الدراسى

١٩٨٥/١٩٨٦ .

ثانيا : براءة كل من الطالب / والطالب / » .

وقد جاء بأسباب القرار (المستند رقم ٣ بحافظة مستندات الجامعة المودعة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) بالنسبة للطاعن عن أنه « ثبت أن الطالب المذكور وان كان قد أنكر ما نسب اليه الا أن انكاره افتقر الى دليل يثبت تواجده فى مكان آخر غير الكافتيريا وخاصة بعد ما جاء بأقواله

انه ليس بينه وبين مدير عام رعاية الطلاب أى خلاف • وحيث ثبت تواجد الطالب / ٥٥٥٠ بالكافتريا يوم ٣٠/٣/١٩٨٥ وحيث ثبت من أقسوال الطالب / ٥٥٠ أن الطالب / ٥٥٠ هو الذى كان دائما يناقشه فى نادى الفكر بحجرة الاتحاد • وحيث أنه لم يستأذن المسئولين بالجامعة فى انشاء مثل هذا النادى وجاء فى أقواله أنه مجرد خواطر وعليه يكون منسوباً اليه الشروع فى انشاء نادى للفكر دون استئذان السلطة المختصة مخالفاً بذلك اللائحة الجامعية • كما جاء بأقوال الطالب / ٥٥٠ من أن الطالب / ٥٥٠ كان يقوم بتوزيع مجلة الصحوة وانها من عمل نادى الفكر • وحيث أنه قد خالف ما نصت عليه اللائحة الطلابية من قيامه بالخطابة بمكان عام ودعوته لانشاء نادى للفكر دون استئذان السلطة المختصة بذلك • وقد أخطر ولى أمر الطاعن بهذا القرار بكتاب صدر بتاريخ ٢٤ من يولييه سنة ١٩٨٥ • فتظلم الطاعن بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٥ الى السيد / نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب • وقامت الادارة العامة للشئون القانونية باعداد مذكرة بشأن التظلم انتهت فيها الى اختصاص مجلس انديب الأعلى المنصوص عليه بالمادة ٢٥١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر (المعدلة له بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣) منظر التظلم فاشر السيد / نائب رئيس الجامعة بالموافقة على ما جاء بالمذكرة وقد تحدد لانعقاد المجلس الأعلى للتأديب جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ وتحرر باخطار ولى أمر الطالب ببيعادها خطاب صدر بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ - وبالجلسة المحددة لنظر تظلم الطاعن بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ صدر قرار المجلس بتأييد قرار لجنة التأديب • ومن حيث أن الطاعن ينهى على القرار بفصله عاما دراسيا ١٩٨٥/١٩٨٦ ما لحق به من عيوب شكلية ولجرائية شابت تشكيل لجنة اناديب وأخرى لحقت بتشكيل من اجراءات مجلس التأديب الأعلى ، وأن القرار لا يقوم على سبب صحيح فضلا عما شاب من اعتراف بالسلطة •

ومن حيث أن العيب الشكلى الذى ينسب للطاعن الى تشكيل لجنة
انتايب يتحصل فى أن محضر اللجنة قد تضمن حضور الدكتور / ٥٥٥٠
لجنة التأديب فى حين أنه تنحى عن عضويتها ولم يشترك بها . وما يقول
به الطاعن فى هذا الصدد لا أساس له من واقع . ذلك أن بما قدم من
صور ضوئية لمحاضر اللجنة تخلو من بيان يفيد أن الدكتور / ٥٥٥٠ كان
عضوا بلجنة التأديب التى انعقدت لمساءلة الطاعن . وأنه وإن كان قد
جاء بالمذكرة المؤرخة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ التى أعدتها الادارة العامة
للتشئون القانونية للعرض على السيد / نائب رئيس الجامعة فى شأن التنظيم
المقدم من الطاعن من قرار لجنة التأديب أن اللجنة قد انعقدت بتاريخ ٧ من
يوليه سنة ١٩٨٥ برئاسة الدكتور / ٥٥٠ الشيخ عميد كلية الشريعة
والقانون وعضوية كل من الدكتور ٥٥٠ وكيل كلية الشريعة والقانون
والدكتور / ٥٥٥٠ أستاذ ورئيس القسم بالكلية (مستند رقم ٨ من حافظة
مستندات الجامعة المقدمة بجلسة المرافعة أمام محكمة القضاء الادارى
تاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) ، الا أن الجامعة قد أقربت بمذكرتها
المودعة قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة
١٩٨٥ ما أبداه الطاعن عن تنحى الدكتور / ٥٥٠ عن عضوية لجنة التأديب
لصلة القربى التى تربطهما . وقد قررت الجامعة بأن الدكتور / ٥٥٠
قد حضر بدلا عنه كما اشترك فى عضوية اللجنة الدكتور / ٥٥٠ أستاذ
ورئيس قسم القانون الخاص بالكلية . الأمر الذى يؤكد صحته توقيع
المادة المشار اليهم أعضاء اللجنة على منطوق القرار الصادر عنها بجلسة
٧ من يوليه سنة ١٩٨٥ . وأنه وإن كانت المادة ٢٥٠ من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدلة بالتطبيق لأحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن يشترك وكيل الكلية المختص
فى عضوية لجنة التأديب ، مما كان يستلزم بحكم النص المشار اليه اشتراك

الدكتور / ٠٠٠ وكيل الكلية فى عضوية اللجنة ، الا أنه وقد قام به بسبب دعاه الى التنحى عن الاشتراك بعضويتها لصلة القربى التى ربطه بالطاعن ، على ما أقر به الطاعن نفسه ، فإنه يكون صحيحا ومتفقا مع حكم الفقرة الرابعة من ذات المادة أن يحل محله أقدم أعضاء مجلس الكلية أو أقدم أعضاء هيئة التدريس بها . فإذا كان ذلك هو ما اتبع فى شأن تشكيل لجنة التأديب بمناسبة تصديها لما نسب الى الطاعن من مخالفات فلا يكون ثمة وجه للنحى على تشكيلها . ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن مفتقدا سنده الصحيح من واقع أو قانون .

ومن حيث أنه عن سبق اشتراك عضوى مجلس التأديب الأعلى الدكتور / ٠٠٠ والدكتور / ٠٠٠ فى عضوية لجنة التأديب المشكلة لنظر المخالفات للطاعن ، فقد سبق بيان أن اللجنة المشار اليها كانت برئاسة السيد عميد كلية الشريعة والقانون وعضوية كل من السيدين / الدكتور ٠٠٠ والدكتور ٠٠٠٠

وأنه وإن كانت المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٣) تنص على أن يكون تشكيل مجلس التأديب الأعلى برئاسة نائب رئيس الجامعة المختص وعضوية عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة أو أحد أساتذتها وأستاذ من الكلية التى يتبعها الطالب ، فإنه وقد سبق اشتراك السيد / عميد كلية الشريعة والقانون فى لجنة التأديب المشكلة للنظر فيما نسب الى الطاعن من مخالفات ، بالتطبيق بحكم المادة (٢٥٠) من اللائحة التنفيذية المشار اليها باعتباره عميد الكلية التى يتبعها الطالب ، فإن تنحى السيد / عميد الكلية عن الاشتراك فى عضوية مجلس التأديب الأعلى ان صح بكونه منفقا مع الأصل العام فى شأن التأديب ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ومفاده أن أحكام التأديب وضوابطه تنطوى فى كنف قاعدة

اساسية كلية تصدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتفاصيل وهي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لذوى الشأن • وما يتعارض مع هذا الأصل العام الاشتراك فى عضوية كل من لجنة التأديب ومجلس التأديب الأعلى • فإذا كان ذلك وكانت المادة (٢٥١) المشار اليها لا تستلزم عضوية عميد كلية الشريعة والقانون بالمجلس الأعلى للتأديب فقد أوردت بأن يشترك فى عضوية المجلس عميد كلية الشريعة والقانون أو أحد أساتذة الكلية المذكورة وأستاذ فى الكلية التى يتبعها الطالب ، فلا يكون ثمة وجه للنعى على تشكيل المجلس • خاصة وأن الطاعن لم يحاول فى ان السيد بن المذكورين / ٥٥٥ و ٥٥٥ عضو المجلس هما من الأساتذة بكلية الشريعة والقانون ولم يسبق اشراكهما فى لجنة التأديب الأدنى خلافا لما ادعاه الطاعن ، ويكون اشراكهما فى عضوية المجلس صحيحا ، أحدهما باعتباره أستاذا بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة والآخر باعتباره أستاذا بكلية التى يتبعها الطاعن وهى فى الخصوصية الماثلة كلية الشريعة والقانون • رغير صحيح ما ينسب الطاعن من أن المادة الخاصة بتشكيل مجلس التأديب^{٩٣}على تنظم طريقا للحلول محل من يتنحى عن تشكيل المجلس • فلم يرد المشرع بيانا لذلك الا فى المادة (٢٥٠) بشأن تشكيل لجنة التأديب • أما المادة (٢٥١) وهى بشأن تنظيم تشكيل مجلس التأديب الأعلى فقد خلت من بيان نظام الحلول محل من يغيب من أعضائها أو يفوم به المانع ، واقتصرت على أن يكون تشكيل المجلس الأعلى برئاسة نائب رئيس الجامعة المختص وعضوية عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة أو أحد أساتذتها، وأستاذ من الكلية التى يتبعها الطالب • ويصدر باختيار الأساتذة الأعضاء قرار من رئيس الجامعة • ولم يحاول الطاعن فى أن عضو المجلس هم العضوان الصادر بعزوينهما للمجلس قرار من رئيس الجامعة •

نقيا - ما يعد مخالفة تأديبية

واعسدة رقم (١٣٣)

المسدا :

اعتبر المشرع ان كل تنظيم للطلاب داخل الجامعة او الاشتراك فيه بدون اذن سابق من السلطات الجامعية المختصة يعد مخالفة تأديبية .

الحكممة :

ومن حيث أنه عما أثاره الطاعن من صدور القرار مفتقرا الى سبب صحيح مما يكشف عن أن الجهة الادارية قد انحرفت بسلطانها في هذا الشأن . فضلا عن أنه قد شابته المغالاة في توقيع الجزاء مما يعد اساءة لاستعمال السلطة . فالتأنيب من الأوراق أن السيد / مدير عام رعاية شؤون الطلاب بجامعة الأزهر قدم تقريرا بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ تضمن نسبة مخالفات الى الطاعن . وغيره من الطلاب ، وقعت بحسرم الجامعة في يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٥ . وعما نسبة التقرير الى الطاعن فيتحصل في أنه في اليوم المشار اليه وفي مقر الكافتيريا قام يخطب في الحاضرين وهاجم المسؤولين في الجامعة والدولة لان الحركة الطلابية مقيدة وأن البلد كلها نفاق وأخذ يهتف بحياة الحركة الطلابية كما نادى بالوقوف الى جوار الحركة الفلسطينية . كما ان الطاعن عمل على تكوين نادى الفكر العربى بجامعة الأزهر حتى يكون منبرا حرا في الجامعة ، وكان الطاعن ومعاونوه يحثون الطلبة على التجمع حوله . ولوحظ أنه يضع علم فلسطين الى جواره على حائط صغير ، وقد قام بتقديم طالين آخرين هاجم أحدهما المسؤولين في الجامعة وألقى الآخر قصيدة . وكان من ضمن ما تكلم فيه الطاعن موضوع اشتراك اسرائيل في معرض الكتاب ثم المعرض الدولي ، وأن الدولة قامت باعتقال المتظاهرين في المعرض . وقد تضمن التقرير

تحديد أسماء بعض الطلبة الذين كانوا مع الطاعن ومنهم الطلبة / ...
... من كلية الشريعة والقانون . وقد قدم الطاعن مع الطالبين
... على ما سبق البيان ، الى لجنة التأديب التى انتهت الى مساءلة
الطاعن وبراءة كل من الطالبين الآخرين ، وتحصل المخالفات التى أدبى
الطاعن بسببها ، حسبما يبين من الاطلاع على أسباب القرار الذى أصدرته
لجنة التأديب ، فى قيامه بالخطابة بمكان عام ودعوته لانشاء نادى الفكر
دون استئذان السلطة المختصة مما يعد مخالفة لأحكام اللوائح الطلابية .
وقد صدر قرار مجلس التأديب الأعلى بتأييد قرار لجنة التأديب ، دون أن
يضيف أو يعدل من أسباب قرار لجنة التأديب مما يفيد أن مجلس التأديب
الأعلى قد أيد قرار لجنة التأديب للأسباب التى قام عليها واذ كان المستفاد
من الأوراق أن الطاعن وان كان قد أنكر اسهامه فى انشاء نادى الفكر
العربى المشار اليه مؤكدا بأنه التقى بأكثر من مرة بالسيد / نائب رئيس
انجامة ودار الحديث حول انشاء ناد للفكر أو مركز للدراسات وهو عبارة
عن أسرة وأنه لم تتم الموافقة على التأسيس ولم يمارس النادى أى نشاط،
كما قرر أن هناك اتفاقا بينه وبين رائد الاتحاد الدكتور / ... حال دون
تنفيذه سفر الأخير للعمرة ، الا أن الطالب / ... قد أقر بأنه قد عرضت
عليه فكره انشاء النادى وأنه قبل العضوية به (ص ٣ من محضر تحقيق
الادارة العامة للشئون القانونية) ، وقد تم اختياره أمينا مساعدا لهذا
النادى وأن الطاعن هو الذى قام بتوزيع النشرة (ص ٤ من محضر جلسة
لجنة التأديب بتاريخ ٧ من يونيه سنة ١٩٨٥ مستند رقم ٢ من حافظة
مستندات الجامعة المقدمة بجلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) . فاذا
كان ذلك وكانت النشرة الصحوة (المستند رقم ٢ من حافظة مستندات
الجامعة المودعة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥) قدورد بها أنه قد
تم تأسيس نادى الفكر العربى بجامعة الأزهر يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٥

وانعقدت الجمعية العمومية وتم تشكيل الهيئة الادارية للنادى من الطاعن
أميناً له والطالب / أميناً مساعداً . كما تضمنت النشرة المشار بها
رأياً للطاعن تحت عنوان « مجرد رأى بقلم أمين النادى » ، فان كل
ذلك مما يفيد اشتراك الطاعن فى تنظيم ما سعى بنادى الفكر العربى
بالجامعة ، ويكون استخلاص لجزء التأديب لصحة هذه الواقعة وان عبرت
عنها بأنها شروع فى انشاء نادى الفكر العربى الا أن مفاد سباق ما أورده
بأسباب قرارها أنها اجرت هذا التغير بحسبان أن الانشاء لم يسبقه
ترخيص . وصحة نسبتها الى الطاعن كل ذلك مما يقوم على سند مما
تنتجه الأوراق . ولما كانت المادة (٢٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون
تنظيم الأزهر الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص
على أن « تعتبر على الأخص مخالفات تأديبية : . . . (٤) كل تنظيم للطلاب
داخل الجامعة أو الاشتراك فيها بدون اذن سابق من السلطات الجامعية
المختصة . . . » : فان كل تنظيم للجمعيات أو الاشتراك فيها لا يكون
مסوحاً به . طبقاً لأحكام اللائحة ، الا اذا استوفى هذا التنظيم الاجاء
الذى تتطلبه اللائحة وهو اترخيص المسبق الصادر من السلطة الجامعية
المختصة . وذلك أياً ما يكون من مشروعية الغرض من التنظيم واتفاقه مع
القيم الروحية والأخلاقية والوعى الوطنى والقومى بين الطلاب واتاحة
الأصل العام الذى يحكم التنظيمات الطلابية بحسبانها تهدف الى تنمية
الفرص لهم للتعبير عن آرائهم . وما يسمى بنادى الفكر العربى بالجامعة،
على ما قرر الطاعن فى التحقيقات من الهدف من انشائه وما تكشف عنه
النشرة المعنونة الصحوة ، لا يعدو أن يكون تنظيمًا أو تجمعاً طلابياً مما
يعتبر من قبيل الجمعيات فى مفهوم حكم البند (٤) من المادة ٢٤٦ من
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر . وقد أنشئ على ما تكشف عنه
الأوراق دون أن يرخص بهذا الانشاء من جهات الاختصاص . وعلى ذلك

فإن إنشاء هذا النادي أو الاشتراك فيه، وهو ما ثبت في حق الطاعن ، مما يعتبر مخالفة تأديبيه بالتطبيق لحكم المادة ٢٤٦ من اللائحة التنفيذية المشار إليها ، ولا يعبر من ذلك ما يدعيه الطاعن ، بفرض صحته ، من أنه قد نطلب إنشاء هذا النادي من جهات الاختصاص أو فاتح بعض المسؤولين في ذلك ، إذ العبرة ، بالتطبيق لحكم اللائحة السارية ، هي بصدور الترخيص انسابق . ويكون استباق الطاعن إنشاء النادي وممارسة نشاطه قبل صدور الترخيص به ، مهما كان من سلامة القصد وحسن الطوية ، مخالفة تأديبية ، خاصة وأن النادي قد مارس بالفعل نشاطا ممثلا في بشرة صدرت عنه تحت مسمى الصحة مما يشكل مخالفة تأديبية أخرى بالتطبيق لحكم البند (٥) من المادة ٢٤٦ المشار إليها الذي بنى على أن توزيع النشرات أو اصدار جرائد حائط بالكلية يعتبر مخالفات تأديبية . ومتى كان ذلك فإن هذه المخالفات تقوم سندا صحيحا وتكفي بذاتها لحمل القرار المطعون فيه .

(طعن ٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

ثالثاً - تناسب المخالفة والجزاء

فصل ثلثة رقم (١٢٤)

أولاً :

متى كانت الوقائع السنوية للمحال فى مجلس تأديب ثابتة فى حقه وتكون مخالفات تكفى لحمل قرار مجلس التأديب فلا وجه للنقض على قرار الجزاء بالمغالة .

المحكمة :

اذ لا يلزم لصحة قيام القرار التأديبى ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن تثبت جميع الوقائع التى استند اليها متى كانت الوقائع ثابتة تكون مخالفات تكفى لحمل القرار . فاذا كان ذلك وكان القرار بتوقيع الجزاء على الطاعن لا ينطوى على مغالة فى الجزاء يتمثل فى عدم تناسب المبين بين ما ثبت من مخالفة وما وقع من جزاء ، كما خلت الأوراق مما يكشف عن أن الجامعة قد انحرفت بسلطتها أو أساءت استعمالها بإصدار القرار المطعون فيه . فان طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون مفتقدا لركن الجدية مما ينعين معه رفضه دون الحاجة للتعرض على استقلال لمدى توافر ركن الاستعجال ، اذ يلزم للقضاء بوقف تنفيذ القرار الإدارى توافر ركنى الجدية والاستعجال معا . ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب وقف التنفيذ قد أصاب الحق فيما قضى به ، ويكون الظمن عليه غير قائم على أساس صحيح متعين الرفض .

ومن حيث أن الطاعن وقد خسر طعنه تعين الزامه بمصروفاته اعمالا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(ظمن ٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

الباب الثالث مسائل متنوعة

الفصل الأول - العلماء خريجو الأزهر

قاعدة رقم (١٢٥)

المسألة :

العلماء خريجو الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات المحددة
عالمدة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته يحالون الى المعاش
فى سن الخامسة والستين ولو لم يكونوا معاملين بهذه المؤهلات وظيفيا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٩/١١/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة
الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي
الأزهر ومن فى حكمهم المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ والتي تقضى بأنه استثناء من أحكام القوانين التى تحدد
سن الاحانة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة
وحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
تتبعها لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث
وغيرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة
شهادة الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية
الأزهر وحاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقية
شهادة الأزهر يبلغوهم سن الخامسة والستين ..

واستبان لها أن المشرع استثنى العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات المحددة بمادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات من أحكام القوانين التي تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى باحالتهم الى المعاش يبلغهم سن الخامسة والستين •

ومن حيث أن المشرع لم يشترط الاستفادة للمخاطبين بأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته من الاستثناء المقرر بالمادة الأولى منه بقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين سوى أن يكونوا من حملة مؤهلات المحددة بهذه المادة ولم يقيد ذلك بأي شرط آخر وقد كشفت المدكرة الايضاحية للقانون المقرر لهذا الاستثناء عن أن الهدف منه هو: نصاب العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم وذلك لطول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عن تلك المقررة في التعليم العام ومن ثم فإن جميع حملة المؤهلات المشار إليها من العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من العاملين في إحدى الهيئات المشار إليها في النص يحالون الى المعاش في سن الخامسة والستين ولو لم يكونوا معاملين بهذه المؤهلات وظيفيا والقول بغير ذلك يتضمن اضافة لشرط جديد لم يتطلبه القانون ويتنافى مع الغاية المستهدفة من هذا التشريع •

اتته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات المحددة بمادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته يحالون الى المعاش في سن الخامسة والستين ولو لم يكونوا معاملين بهذه المؤهلات وظيفيا •

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

طائفة العلماء من خريجي الأزهر لها مدلول محدد في قوانين الأزهر المتعاقبة وهي تنصرف الى الحاصلين على شهادة العالية - ذلك وفقا لاحكام هذه القوانين دون غيرهم - الاستثناء المقرر في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر مقصور مدلاه وفقا لصريح نص المادة الاولى منه على طائفتين هي طائفة العلماء من خريجي الأزهر وطائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وحاملي العالية المؤقتة او العالية على النظام القديم غير السبوقية بشانوية الأزهر - بحيث لا يمتد هذا الاستثناء او حكمه الا عليهم وخدمهم دون غيرهم بما لا معدى من وجوب الالتزام والتقييد بصريح نص القانون دون توسع فيه او القياس عليه وانزال هذا الحكم على الطائفتين المشار اليهما الوجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون او من التحقوا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة من تاريخ العمل التزاما لصريح نص المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ - اخذا في الاعتبار ان المشرع لو اراد سريان حكم هذا الاستثناء على جميع خريجي الأزهر ما اعوزه النص على ذلك صراحة - لا وجه في التفرقة في سن الاحالة الى المعاش كاصل عام بحسب سنوات الدراسة - ما قدره المشرع بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ من قصر الاستفادة من حكم الاستثناء على الطائفتين المشار اليهما لا مناص من وجوب الالتزام بحكمه والنزول عند صريح نصه وعدم التوسع فيه .

الفنوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستظهرت اقتناءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٨٨ وحاصلة ان المادة ٢٦ من

فانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١. كانت تنص على أن « ينقسم التعليم فى الجامع الأزهر الى أولى وثانوى وعالمى وقسم للتخصص ٠٠٠٠ » وتنص المادة ٥٤ من القانون المشار إليه على أن « الشهادات ثلاثة أنواع : شهادة أولية وهى لمن أتموا الدراسة فى القسم الأولى وشهادة ثانوية وهى لمن أتموا الدراسة فى القسم الثانوى وشهادة العالمية وهى لمن أتموا الدراسة فى القسم العالى ٠٠٠ » وان المادة ١١٦ منه تنص على ان « العالم هو من بيده شهادة العالمية » فى حين تنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ باعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الاسلامية على أن « الشهادات التى تعطى للناجحين فى الامتحانات النهائية هى ٠٠٠ (٥) شهادة العالمية لمن أتموا دراسة اختصاص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد ٠٠٠ » كما تنص المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر على أن « يشمل الجامع الأزهر الكليات الآتية :

(١) كلية الشريعة ٠٠٠

(٢) كلية أصول الدين ٠٠٠

(٣) كلية اللغة العربية ٠٠٠ » وتنص المادة ٥٠ من القانون المشار إليه على أن « تمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

(١) ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

(٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء ٠

(٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى الفقه والأصول ٠٠٠ » وتنص المادة ٥٦ منه على أن « تمنح بناء على طلب كلية أصول الدين وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية :

(١)

(٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى الدعوة والارشاد .

(٣) شهادة العالمية مع درجة استاذ فى التوحيد والفلسفة .

(٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى علوم القرآن الكريم والحديث

أشرف .

(٥) شهادة العالمية من درجة استاذ فى التاريخ الاسلامى » . وتنص

المادة ٦٢ على أن « تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الأعلى للشهادات الآتية :

(١)

(٢) شهادة العالمية مع الاجازة فى التدريس .

(٣) شهادة العالمية من درجة استاذ فى النحو .

(٤) شهادة العالمية من درجة استاذ فى البلاغة » .

كما تنص المادة ١١٢ على أن « العالم من يده شهادة العالمية طبقاً لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه » .

هذا بينما نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر المستبدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه « استثناء من أحكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة وحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي (٢٠ - ٣٠ ج ٢)

كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر ، وحاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقة بثانوية الأزهر يبلغوهم سن الخامسة والستين » .

واستظهرت الجمعية في سابق افتتاحها ومما تقدم جميعا أن المشرع انصافا منه لخريجي جامعة الأزهر وتعويضا لهم عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عن تلك المقررة في التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الادارى للدولة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه من أحكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى بانهاء خدمتهم يبلغوهم سن الخامسة والستين وقصر هذا الاستثناء على طائفتين من خريجي الأزهر الأولى : طائفة العلماء والثانية : طائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وكذلك حاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقة بثانوية الأزهر . وفى تحديد المقصود بطائفة العلماء خريجي الأزهر استبان للجمعية فى الافتاء المشار اليه ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ آتف البيان ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نصت على أن العالم من بيده شهادة العالمية طبقا لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه ، وباستعراض أحكام فوائين الأزهر المتعاقبة استبان ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الأزهرى الى تعليم أولى وثانوى وعالى ، وان شهادة العالمية كانت تمنح طبقا لاحكامه لمن أتموا الدراسة فى القسم العالى والأمر كذلك فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى قرر منح شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص فى التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد ، أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الأزهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وحدد

شهادات العالمية التي تمنح لخريجي هذه الكليات الثلاث وذلك على النحو الوارد به ، بيد ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها جاء خلوا من نص مماثل لنص المادة ١١٢ من افانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، وهو الامر الذي يكشف بجلاء عن اتجاه ارادة المشرع في حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بالبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين في الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لأحكام القوانين أرقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليها .

وخلصت الجمعية مما تقدم جميعا وعلى ضوء افتائها السابقين الى ما يأتي :

أولا : ان طائفة العلماء من خريجي الأزهر لها مدلول محدد في قوانين الأزهر المتعاقبة وهي تنصرف الى الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لأحكام هذه القوانين دون غيرهم ، يقتزن بذلك ان القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ آنف البيان نصت المادة ٧٥ منه على أن « تمنح جامعة الأزهر الدرجات العلمية الآتية وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية :

(أولا) درجة الاجازة العالية للكليات والمعاهد ، وتعادل الليسانس

أو البكالوريوس . . .

(ثانيا) درجة الخصصر في دراسة من الدراسات المقررة في احدى

الكليات وتعادل درجة الماجستير .

(ثالثا) درجة العالمية في أى الدراسات الاسلامية أو العربية من احدى

كليات اندراسات الاسلامية والدراسات العربية للحاصلين

على الاجازة العالية منها أو من غيرها من الكليات وتعادل

درجة الدكتوراه .

(رابعا) درجة العالمية أو الدكتوراه فى أى الدراسات العليا فى أى

الكليات الأخرى » •

هذا وإبان اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تفصيل الدرجات العلمية والاجازات التى تمنحها جامعة الأزهر والشروط اللازمة للحصول على كل منها ، الامر الذى يستفاد منه ان شهادة العالمية لها مدلولها المنحدد بما لا مجال معه للخلط بينها وبين غيرها من الشهادات أو الدرجات أو الاجازات الأخرى التى تمنحها جامعة الأزهر •

ثانيا : ان الاستثناء المقرر فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وتمديلاته مفصور مداه وفقا نصريح نص المادة الأولى منه على طائفتين هما طائفة العلماء من خريجي الأزهر ، وطائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب احاصلين على المؤهلات المنصوص عليها وحاملين العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقه بثانوية الأزهر بحيث لا يمتد هذا الاستثناء أو حكمه الا عليهم وحدهم دون غيرهم ، بما لا معدى معه من وجوب الالتزام والتقيد بصريح نص القانون دون توسع فيه أو القياس عليه ، وانزال هذا الحكم على الطائفتين سالفتي البيان الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون أو من النحوقا بالمعاهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة بعد تاريخ انعمل به التزاما بصريح نص المادة الثابته من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ أخذنا بميز الاعتبار ان المشرع لو اراد سريان حكم هذا الاستثناء على جميع خريجي الأزهر ما أعوزه النص على ذلك صراحة ، وانه لا وجه فى التفرقة فى سن الاحالة الى المعاش كأصل عام بحسب سنوات اندراسة اد ان من الكليات ما تستطيل فيها الدراسة الى سبع سنوات بينما تقصر فى أخرى عن هذا القدر حال ان سن الاحالة الى المعاش واحد لا يختلف بينها وانه ايا ما كان الامر فى ذلك وازاء ما قدره المشرع بمقتضى

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ من قصر الاستفادة من حكم الاستثناء على
انطائفتين سالتى الياد فلا مناص من وجوب الالتزام بحكمه والنزول عند
صريح نصه ، وعدم اتوسع فى استثناء لا مندوحة من تفسيره تفسيراً
ضيقاً .

واستظهرت الجمعية فيما تقدم جميعه استقامة سند افتاءها السابق
ومبرراته وصحيح مسنده من صريح النص ومن ثم فلا مجال الى عدول عن
الرأى القانونى الذى كشفت به الجمعية عن وجه الحق وصائب حكم
القانون سيما وانه لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى تغييراً فيه .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة
حملة الشهادة العاليه من خريجي الأزهر المسبوقه بثانوية الأزهر ببلوغ سن
الستين تأكيداً لافتائها السابق بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٨
والذى لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

(ملف رقم ٨٦ / ٢ / ٢٢٧ فى ١٨ / ١٠ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد سن التقاعد للعلماء خريجي
الأزهر - المشرع انصافاً منه لخريجي جامعة الأزهر وتعويضاً لهم عن مدة
الدراسة فى التطعيم الأزهرى عن تلك المقررة فى التعليم العام قرر استثناء
خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الإدارى للدولة وغيرها من الجهات
الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣
للمساز اليه من احكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى
بانتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الخامسة والستين وقصر الاستثناء على طائفتين -

(١) الطائفة الأولى وهي : طائفة العلماء - (٢) الطائفة الثانية : طائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها من حملة ثانوية الأزهر وحاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم الفير المسبوقه بثانوية الأزهر - اتجاه ارادة المشرع فى حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء فى الضفة حتى سن الخامسة والستين من الحاصلين على شهادة العالمية وفقا لاحكام القوانين ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستظهرت افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٨٨ وحاصله « أن المادة ٢٦ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ كانت تنص على أن « ينقسم التعليم فى الجامع الأزهر الى أولى وثانوى وعالى ونقسم للتخصص ... » وتنص المادة ٥٤ من ذات القانون على أن « الشهادات ثلاثة أنواع : شهادة أولية وهى لمن أتموا اندراسة فى القسم الأولى وشهادة ثانوية وهى لمن أتموا الدراسة فى القسم لثانوى وشهادة العالمية وهى لمن أتموا الدراسة فى القسم العالى » وأن المادة ١١٦ منه تنص على أن « العالم هو من يیده شهادة العالمية » فى حين تنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بأعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الاسلامية على أن « الشهادات التى تعطى المتناجحين فى الامتحانات النهائية هى : - (هـ) شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد » . وأن المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بأعادة تنظيم الجامع الأزهر تنص على أن « يشمل الجامع الأزهر الكليات الآتية :

(١) كلية الشريعة ٠٠ (٢) كلية أصول الدين ٠٠٠ (٣) كلية اللغة العربية ٠٠٠

وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على أن « تمنح بناء على طلب كلية الشريعة وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ (٢) شهادة العالمية مع اجازة القضاء ٠ (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ في الفقه والأصول ٠٠٠ » وتنص المادة ٥٦ منه على أن « تمنح بناء على طلب كلية أصول الدين وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : ٠ ٠ ٠ (٢) شهادة العالمية مع الاجازة في الدعوة والارشاد ٠ (٣) شهادة العالمية بدرجة استاذ في التوحيد والفلسفة (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ في علوم القرآن الكريم والحديث الشريف ٠ (٥) شهادة العالمية من درجة استاذ في التاريخ الاسلامي » وتنص المادة ٦٢ على أن : « تمنح بناء على طلب كلية اللغة العربية وموافقة المجلس الأعلى الشهادات الآتية : ٠٠٠٠ (٢) شهادة العالمية مع الاجازة في التدريس (٣) شهادة العالمية من درجة استاذ في النحو (٤) شهادة العالمية من درجة استاذ في البلاغة » وتنص المادة ١١٢ من ذات القانون على أن « العالم من يده شهادة العالمية طبقاً لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه » ٠ هذا بينما نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه المستبدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه « استثناء من أحكام القوانين التي تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهي خدمة العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والهيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات ، من العلماء وخريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي

كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر ، وحاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوبة بثانوية الأزهر يبلغهم سن الخامسة والستين ٥ .

واستظهرت الجمعية في سابق افتتاحها ومما تقدم جميعا أن المشرع .
انصافا منه لخريجي جامعة الأزهر وتعويضا لهم عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عن تلك المقررة في التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة المعينين بالجهاز الإدارى للدونة وغيرها من الجهات الأخرى المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار ايه من أحكام القوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقضى بانهاء خدمتهم يبلغهم سن الخامسة والستين وقصر الاستثناء على طائفتين من خريجي الأزهر الأولى : طائفة العلماء والثانية : طائفة خريجي دار العلوم وكلية الآداب الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها من حملة ثانوية الأزهر وكذلك حاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوبة بثانوية الأزهر . وفى تحديد المقصود بأفراد الطائفة الأولى استبان للجمعية فى الاقتاء انشار اليه ان المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ آف البيان — ومن قبلها المادة ١١٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١١ — نصت على أن العالم من بيده شهادة العالمية طبقا لأحكام هذا القانون والقوانين السابقة عليه . وباستعراض أحكام قوانين الأزهر المتعاقبة استبان أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١١ قسم التعليم الأزهرى الى تعليم أولى وثانوى وعالى وأن شهادة العالمية كانت تمنح طبقا لأحكامه لمن اتموا الدراسة فى القسم العالى والأمر كذلك فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ الذى قرر منح شهادة العالمية لمن اتموا دراسة التخصص فى مهنة التدريس أو القضاء الشرعى أو الوعظ أو الارشاد . أما القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ فقسم جامعة الأزهر الى ثلاث كليات هى كلية الشريعة وكلية أصول الدين

وكلية اللغة العربية وحدد شهادات العالمية التي تمنح لخريجي هذه الكليات
اثنلاث وذلك على النحو الوارد به يد أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣
بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها جاء خلوا من نص مماثل
لنص المادة ١١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، الأمر الذي
يكشف بجلاء عن اتجاه ارادة المشرع فى حصر طائفة العلماء خريجي الأزهر
الذين يفيدون من حكم الاستثناء المقرر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بالبقاء
فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين فى الحاصلين على شهادة العالمية وفقا
لأحكام القوانين أرقام ١٠ لسنة ١٩١١ و ٤٩ لسنة ١٩٣٠ و ٢٦ لسنة ١٩٣٦
ناشار اليها .

وارتأت الجمعية على ضوء من افتائها السابق واستقامة سنده ومبرراته
وصحيح مسنده من صريح النص ان حكم الاستثناء فى مثل الحال المعروض
لا ينبسط أو يمتد الا بالنسبة لحملة العالمية من خريجي الأزهر دون حملة
الشهادة العالمية حيث لا سبيل الى التوسع فى استثناء الأصل فيه ان يفسر
تفسيرا ضيقا .

وترتيا على ما تقدم ، واذا كان الثابت ان المعروض حالته حصل على
شهادة الاجازة العالمية من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر سنة ١٩٦٣
المسبوقه بشهادة الثانوية الأزهرية فانه لا يندرج فى عداد المخاطبين بحكم
المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ولا يفيد من ثم
بالاستثناء المتاح على مقتضاه وتنتهى خدمته ببلوغه سن الستين .

لذلك :

اتمت الجمعية العمومية لقسمى القنوى والتشريع الى عدم أحقية
السيد / فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

(ملف ٢٩/٦/٨٦ بجلسة ١٨/١٠/١٩٩٢)

وبهذا رأى ايضا الفت الجمعية (ملف ٢٢٨/٢/٨٦ بجلسة ٢٧/١٢/١٩٩٢)

الفصل الثانى المعاهد الأزهرية

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

تعتبر المعاهد الأزهرية المحددة فى اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر من المرافق القومية وما يترتب على ذلك من آثار فتخرج عن اختصاص جهات الحكم المحلى - اما مكاتب تحفيظ القرآن الكريم فلا تعد من المعاهد الأزهرية فتخضع فى انشائها وإدارتها لأحكام قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على اللجنة الصومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٨٥ فاستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها الذى نصت المادة ٤ منه بأن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستغلين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية فى الأزهر وهيئاته » كما نصت المادة ٨٣ بأن « تلتصق بالأزهر المعاهد الأزهرية المذكورة فى اللائحة التنفيذية ويجوز ان تنشأ معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ثم استعرضت نص المادة ٤٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه « تتبع المعاهد الأزهرية الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وهى نوعان :

١ - المعاهد الأزهرية العامة :

وهي معاهد التعليم العام وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم العام الثلاث التي تهدف الى تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الاسلامية والعربية ، والى جانبها المعارف والمعلومات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى .

٢ - المعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل :

(أ) معهد البحوث الاسلامية وهو الذي يعد الطلاب الوافدين لتلقى العلوم الدينية والعربية .
(ب) معاهد الفراءات وهي التي تعد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه « .

كما نصت المادة ٨٩ من ذات اللائحة على أن « تحدد القائمة الملحقة بهذه اللائحة بيان المعاهد الابتدائية والاعدادية والثانوية بأنواعها .
ولوزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبعد أخذ رأي الادارة العامة للمعاهد الأزهرية انشاء معاهد أخرى » .

وتبينت الجمعية أن نص المادة ٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ماصدار قانون نظام الحكم المحلى قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلى انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها وفي حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس مجلس الوزراء مرفقا قويا » وقد أنحقت تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الى المرافق القومية الواقعة ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

كما نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن: « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بسقضى القوانين واللوائح ثم نصت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي انصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ فى ١٩٧٩/٧/٢٥ والمعدلة بالقرار رقم ٣١٤ لسنة ٨٢ على أن « تتولى المحافظة انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الدينية الأزهرية الثانوية . كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى انشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهرية الاعدادية والابتدائية وكذلك مكاتب تحفيظ القرآن الكريم » .

واستعرضت الجمعية كتاب رئيس مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٧٩/١١/٢٤ الى فصيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر الذى جاء به أنه تقرر الآتى : « يسرى فى شأن التعامل مع المعاهد الأزهرية القواعد المتبعة مع المرافق القومية ويضع الأزهر السياسة المتعلقة بالتعليم الأزهرى بما فى ذلك الموافقة على انشاء المعاهد الدينية ووضع المناهج التعليمية وتحديد مستويات القبول لهذه المعاهد. » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع اختص شيخ الأزهر فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بالرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الاسلام ، وجس له الرئاسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية فى الأزهر وهيئاته . وألحق بالأزهر المعاهد الأزهرية التى حددها فى اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ، كما أجاز انشاء معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر ، وبينت اللائحة التنفيذية لقانون المذكور أنواع المعاهد الأزهرية وهى المعاهد الأزهرية العامة وتشمل المعاهد الأزهرية لمراحل التعليم العام الثلاثة ، والمعاهد الأزهرية الخاصة وتشمل معهد البحوث الاسلامية ومعاهد القراءات وهى .

لتى تعد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه • وإذا كان المشرع قد اختص في قانون الحكم المحلى وحدات الحكم المحلى بانشاء وإدارة جميع المرافق الدائمة الواقعة فى دائرتها وناطق بها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى انوانين واللوائح فانه أخرج من ذلك المرافق القومية التى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس مجلس الوزراء وكذلك المرافق ذات الطبيعة الخاصة وتطبيقا لهذا النص المعدل أصدر رئيس مجلس الوزراء فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ قرارا - توافرت فيه كافة أركان القرارات الادارية النهائية - بأن تسرى فى شأن التعامل مع المعاهد الأزهرية القواعد المتبعة مع المرافق القومية وأن الأزهر يضع السياسة المتعلقة بالتعليم الأزهرى بما فى ذلك الموافقة على انشاء المعاهد الجديدة ووضع المناهج التعليمية وتحديد منسوبات القبول لهذه المعاهد • وبذلك فإن رئيس مجلس الوزراء أخرج انشاء وإدارة المعاهد الأزهرية من اختصاص وحدات الحكم المحلى باعتبارها من المرافق القومية ، فلا تسرى فى شأنها النصوص الواردة فى لائحة قانون الحكم المحلى المنظمة لاختصاص المحليات فى شأن المعاهد الأزهرية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٧٩/١١/٢٤ •

ولما كانت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر سالفة البان قد بينت على سبيل الحصر أنواع المعاهد الأزهرية بمستوياتها المختلفة والعامه والخاصة ، ولم يشمل هذا الحصر فصول أو مكاتب تحفيظ القرآن باعتبارها مقصورة على مجرد تحفيظ القرآن الكريم للراغبين فى ذلك - ولا تمنح أية شهادات علمية ، وهى فى ذلك تختلف عن معاهد القراءات الأزهرية المندرجة تحت المعاهد الأزهرية والتى تعد حفاظ القرآن الكريم لاجادة أدائه الواردة التى اختص المشرع الأزهر الشريف بتنظيمها والاشراف عليها ، ومن ثم تخرج فصول ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم

من حيث ادارتها والاشراف عليها والمواقفة على انشائها عن اختصاص
الأزهر الشريف وتدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلى باعتبار أن
المشرع فن قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية ، قد ناط بها انشاء وإدارة
جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها . وبذلك يكون قرار محافظ الدقهية
رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان قد أصاب صحيح حكم القانون
ولا مطن عليه .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار المعاهد
الأزهرية المحددة في اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر من المرافق القومية
وما يترتب على ذلك من آثار فتخرج عن اختصاص جهات الحكم المحلى .
أما مكاتب تحفيظ القرآن فلا تمد من المعاهد الأزهرية فتخضع في انشائها
وادارتها لأحكام قانون الحكم المحلى ولائحته التنفيذية .

(ملف ٣٠١/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨)

استثمار المال العربي والأجنبي

والمناطق الحرة

الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة :

أولاً - منح تراخيص المشروعات الاستثمارية والفلاها .

ثانياً - نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها

أمام القضاء أو العمير .

ثالثاً - النقل الى الهيئة أو العكس .

الفصل الثاني : المعاملة القانونية للاستثمار :

أولاً - بنوك الاستثمار : مدى مشروعية الترخيص لها بالقيام بعمليات

ارتهاق المحال التجارية .

ثانياً - مدى خضوع المشروع الاستثماري للتسعير الجبري .

ثالثاً - الإعفاءات الضريبية .

رابعاً - عدم اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين بشركات

الاستثمار .

خامساً - محاذير على شركات الاستثمار .

الفصل الثالث : المناطق الحسرة

أولاً - تكييف المنطقة الحسرة .

ثانياً - الأنشطة المسموح بها داخل المناطق الحرة .

ثالثاً - مدى الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها مشروعات المناطق

الحسرة .

الفصل الرابع : مسائل متنوعة :

الفصل الأول - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

أولا - منح تراخيص المشروعات الاستثمارية والفأوها

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية - يبين من استعراض التطور التشريعي للقوانين الخاصة باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ان هذه القوانين تتفق من حيث الهدف وتختلف من حيث الوسائل التي تضمن تحقيق هذا الهدف - تهدف هذه القوانين الى تحقيق رغبة الشارع المصرى فى تشجيع رؤوس الاموال العربية والاجنبية على الاستثمار داخل الاراضى المصرية وتوفير العديد من الزايا والضمانات لهذه الاموال تشجيعا لها على الاسهام فى انعاش الاقتصاد القومى - لم تنتهج هذه القوانين مسلكا واحدا فى تحديد هذا الهدف - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية واكب ظهور عصر الانفتاح الاقتصادى فحدد الضمانات اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومدى سلطة الدولة فى وضع القيود اللازمة عليها لحماية للاقتصاد الوطنى وحدد المشرع الاجراءات ونقيدها ان مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار حتى تصدر موافقتها على المشروع - اثر ذلك : - اذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جديده خلال ستة اشهر من صدور الموافقة تعتبر هذه الموافقة كأن لم تكن - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ كان يتفق فى مسلكه مع الفهم القائم وتنت صموده وهو سيطرة الدولة على كافه مرافقها بحسبان ان ذلك هو الاصل العام لتحقيق سيادة الدولة على اقليمها تشريعا وتنفيذا وقضاء - اثر ذلك : - مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار فى ظل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ هو السلطة المهيمنة على تصريف شئونها ووضع السياسة العامة التى تبس عليها واتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالمستثمرين -

(م ٣١ - ج ٢)

الحكمة :

ومن حيث أن مثار المنازعة فى هذا الطعن هو ما اذا كان مجلس اداره الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة يملك سلطة اسقاط الموافقة الصادرة عنه من قبل للمشروعات الاستثمارية ، وما اذا كان القرار الصادر منه يجلسه المعقودة بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦ انطلاقا من هذه السلطة قد غام على السبب المسوغ لاصداره من عدمه •

ومن حيث أنه يبين من استعراض التطور التشريعى للقوانين الخاصة باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ان المشرع لمصرى قد أصدر عدة قوانين تتفق جميعها فى الهدف والحسن من اصدارها وإن اختلفت كل منها عن الأخرى من حيث التنظيم والوسائل التى تضمن تحقيق هذه الأهداف . واد اتفقت هذه القوانين على تحقيق رغبة الشارع المشرى فى تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار داخل الأراضى المصرية وتوفير العديد من المزايا والضمانات لهذه الأموال تشجيعا لها على الاسهام فى انعاش الاقتصاد القومى ، الا أن هذه القوانين لم تنتهج مسلكا واحدا فى تحديد هذه الضمانات التى يوفرها للمشروعات الاستثمارية ومدى سلطة الدولة فى وضع القيود اللازمة عليها حماية للاقتصاد الوطنى بحسابه وهو الغاية النهائية من اصدار هذه التنظيمات فبيما حددها المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية لظهور عصر الافتتاح الاقتصادى — على أساس واضح ومنضبط يحدد الاجراءات الخاصة بتقديم طلبات الاستثمار والشروط والبيانات الواجب توافرها بشأن المشروعات المقدمة الى مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار حتى تصدر موافقتها على المشروع ونص فى المادة ٢٧ منه على اعتبار هذه الموافقة ساقطة من نلقاء نفسها اذا لم يقم المستثمر باتخاذ خطوات جدية خلال ستة أشهر من صدورها ، فإن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن

استثمار المال العربى والمناطق الحرة كان له مسلك آخر ينق مع النهم القائم فى ذلك الوقت لسلطة الدولة وميطرتها على كافة مراقبها بحسابه الاصل العام فى تحفين سيادة الدولة على اقليمها تشريعا وتنفيذا وقضاء ، واطلاقا من هذا الاصل جعل مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على تصريف شئونها ووضع السياسة العامة التى تدير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة (م ١٣) وخوله حق انشاء مناطق حرة لاقامة مشروعات صناعية أو تجارية أو مالية يساهم فيها رأس المال العربى والأجنبى (م ١٩) كما جعل من مجلس ادارة الهيئة لسلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ووضع السياسة العامة التى تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ من أجله هذه المناطق (م ٢٠) ، وبمقتضى هذا التنظيم يملك سلطة اصدار القرارات التنظيمية الخاصة باجراءات تقديم طلبات المستثمرين والشروط والبيانات اللازمة فى المشروعات التى يتقدم بها المستثمرون وطبيعة الموافقة التى تقدمها الهيئة وحدودها واستمرارها طبقا لاجراءات التنفيذ التى تعبر عن جدية المشروع ومدى جدواه من الناحية الفنية والاقتصادية فى انعاش الاقتصاد المصرى ، وبذلك جرى العمل لدى الهيئة العامة للإستثمار فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، على أن يتقدم المستثمر بطلب يمرض على مجلس ادارتها تعيينا به ظروف المشروع والبيانات الخاصة بصفة اجمالية فيصدر المجلس بعد دراسة المشروع موافقته المبدئية عليه ، بعد أن يحدد للمستثمر الاجراءات التنفيذية التى يحدر به اتخاذها حتى يبلغ المشروع أهدافه ويحدد له المهلة المناجاة للقيام بها ، واعادة عرض الأمر على مجلس الادارة من جديد لتقرير مدى أهلية الاستمرار فى الموافقة أو غرض النظر عن المشروع طبقا لما يندمه المستثمر من اجراءات جادة نحو التنفيذ .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن المؤسسة الطاعنة قد تصدّمت إلى مجلس إدارة الهيئة المطعون ضدها في ١٣/١١/١٩٧٣ بطلب لاقامة معسر لتكرير البترول تحت نظام المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ أُرِفقت به مذكرة مختصرة بشأن الخطوط الرئيسية للمشروع أوضحت فيه قيسا رأس المال المقترح والموقع المزعم انشاؤه عليه والجدول الزمني للبدء في التنفيذ وبجلسة ٢٥/١٢/١٩٧٣ أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بالموافقة المبدئية على المشروع على أن تقوم المؤسسة الطاعنة بتنفيذ البرنامج الزمني الذي توافق عليه الهيئة وفي مقدمته الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع كما تقدم بيانا بالمصادر المحددة لاستيراد خام النفط اللازم لأغراض المشروع والمصادر اللازمة لتسويله ، وبتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ أخطرتها بضرورة موافقتها بالبيانات المشار إليها والتي أثبتت عليها الموافقة المبدئية لمجلس الإدارة وحررت لها موعدا أقصاه شهر من التاريخ المذكور والا اعتبرت الموافقة المبدئية على المشروع كأن لم تكن ، واعادت عليها الكرة بتاريخ ٣/١٠/١٩٧٤ مع منحها مهلة أخرى قدرها شهران لتقديم المستندات المشار إليها ، وبعد أن أصدرت الهيئة قرارا بإنشاء منطقة حرة خاصة في الموقع الذي تقدمت به المؤسسة الطاعنة في طلبها أعيد عرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة في ١٣/١٢/١٩٧٧ لبحث مدى جدية المشروع والاجراءات المطلوب اتخاذها فقرر المجلس إلزام المؤسسة الطاعنة بتقديم ما تائي :

أولا : دراسة انجدوى للمشروع وذلك قبل أول مارس سنة ١٩٧٨ •

ثانيا : عقد نهائي لتوريد الخام •

ثالثا : عقد تكوين الشركة •

رابعا : مصادر التمويل للمشروع •

ومنحها مهلة لتقديمها قدرها ستة أشهر من تاريخ تقديم دراسة الجدوى ولما لم تقدم المؤسسة بالمستندات المشار إليها أعادت الهيئة مطالبتها بذات المستندات في ١٤/١١/١٩٧٨ ، إلا أن المؤسسة الطاعنة لم تهر طلب الهيئة اهتماما إلا بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٧٨ حيث وجهت إلى السيد وزير الدولة للتعاون الاقتصادي خطابا تعرض فيه لبعض المشاكل التي اعترضت المشروع ، ثم ألحقت به خطابا في ٣١/١٢/١٩٧٨ تبدي فيه اعتذارها عن تنفيذ طلبات الهيئة ، وفي ١٥/١٠/١٩٨٠ عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعا لدراسة موقف المؤسسة الطاعنة والعقبات التي تعترض تنفيذ المشروع المقدم منها وانتهى المجلس إلى ضرورة التزام المستثمر بتقديم خطاب نونا من بنك يتضمن مصادر التمويل للمشروع ، وتقديم عقد توريد خمسة ملايين طن بترول خام لمدة عشر سنوات وذلك في موعد أقصاه ٣١/١٢/١٩٨١ على أن تشكل لجنة من ممثلين من الهيئة ووزارات الصناعة والبتترول والثروة المعدنية والسياحة لدراسة موقف المشروع بعد تقديم خطاب النوايا والعقد المشار إليه ، إلا أن المؤسسة الطاعنة امتنعت عن تقديم المستندات المطلوبة بمقولة أن طبيعة عملها تحول دون تعريض مستنداتها للاطلاع عليها إلا بصفة سرية ، ولما أصرت الهيئة على تقديم المستندات المشار إليها باعتبارها الحد الأدنى الذي يمثل فيه مدى جدية المشروع ، أفادت المؤسسة الطاعنة أن الخطب الخاص بمصادر التمويل قد حصلت عليه فعلا من أحد البنوك العالمية إلا أنها ليست على استعداد لعرضه على مجلس إدارة الهيئة حفاظا على سرته ، وأنها لا تستطيع أن تطلع عليه أحدا إلا النائب الأول لرئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية شخصيا الأمر الذي رفضه السيد / نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية استنادا إلى أن مجلس إدارة الهيئة هو وحده المختص بتقييم

خطاب النوايا المدعى بوجوده تحت يد المؤسسة الطاعنة وتقدير مدى جديته فى تمويل المشروع ، وظل امتناع المؤسسة الطاعنة عن تقديم المستندات التى طلبتها الهيئة قائما حتى صدر قرار مجلس ادارتها المطعون فيه بإسقاط الموافقة على المشروع .

ومن حيث أنه يبين من العرض المتقدم أن الموافقة المبدئية على المشروع الصادرة من مجلس ادارة الهيئة المطعون ضدها - كانت منذ صدورهما وحتى تاريخ صدور قرار الاسقاط موافقة مقترنة بالشروط التى افصحت عنها الهيئة منذ تاريخ الموافقة على المشروع والتى ارتبطت فى عقيدتها ببدى جدية المشروع وظلت تطالب المؤسسة الطاعنة بتنفيذها وتعطيلها المهلة تلو المهلة لتقديمها ، بعد أن وضعت كل امكانياتها لاعانها على الحصول عليها وتدعيم موقفها لدى الجهات الحكومية والأجنبية حتى تقاعست المؤسسة الطاعنة عن استكمال المستندات التى اقترنت بها موافقة الهيئة المبدئية وظلت أساسا لقيامها والاستمرار فيها ، ومن ثم تفقد هذه الموافقة المشروطة سند قيامها فى الوقت الذى ثبت فيه للهيئة امتناع المؤسسة الطاعنة أو عجزها عن تقديم المستندات أو تنفيذ الاجراءات التى تتحقق بها الشروط : ويكون للهيئة فى الوقت الذى ترى فيه تعذر تحقق هذه الشروط سحب موافقتها المبدئية على المشروع واعتبارها كأن لم تكن : دون التحدى بشئء حقوق مكتسبة للغير أو مركز قانونى لا يسوغ المساس به ، ما دام قرارها فى هذا الشأن قد قام على أسباب جدية تسوغ إسقاط هذه الموافقة لتعذر اقامة المشروع بمعرفة المؤسسة الطاعنة وعجزها أو امتناعها عن تنفيذه طبقا للاشتراطات التى تعلقها بها الموافقة المبدئية السابقة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة المطعون ضدها لم نأل جهدا فى سبيل اعانة المؤسسة الطاعنة على اقامة المشروع الذى تقدمت

به ومنحها الفرصة تلو الفرصة لتنفيذ الشروط التي تعتبرها الهيئة معيار الحكم على جدية المشروع وأهمها تقديم خطاب نوايا من أحد بيوت المال يبين مصادر التمويل ، وعقد تتعهد احدى المؤسسات البترولية بمقتضاه فى حالة قيام المشروع — بتوريد خمسة ملايين طن من البترول الخام وعززت موقفها بإرسال خطابات الى المؤسسات البترولية والمالية أوضح فيها أهمية المشروع ودعت فيها هذه المؤسسات للتعاون مع المؤسسة الطاعنة ، الا أن المؤسسات المذكورة قد اعتذرت عن الاسهام فى المشروع والتعهد بتوريد النفط الخام فى حالة قيامه — مما حدا برئيس المؤسسة الطاعنة الى ارسال خطاب الى الرئيس آية الله الخومينى موقعا منه تحت اسم الأمير محمد الفضل الندراوى « يطلب منه امداد المشروع بما يحتاجه من النفط الخام وقدره ٢٥٠ ألف برميل زيت من الصنف الجيد لتشغيل معمل تكرير البترول خلال عام ١٩٨٥ ولمدة اثني عشر عاما ، بعد أن أكد له أن انتاج هذا المعمل سوف يستخدم من خلال المجموعة الاسلامية أو المنظمات الاسلامية للصناعة فى الوجه القبلى والسودان » على النحو الوارد بتقرير اللجنة المشتركة المشكلة بمجلس الشعب للنظر فى الموضوع ومع ذلك فلم يثبت من الأوراق أن المؤسسة الطاعنة قد تلقت ردا من الحكومة الاىراية متضمنا التعهد بتوريد الكمية المطلوبة من النفط الخام ، كما عجزت نهائيا عن تقديم ما يفيد امكانية توفير هذه الكمية من البترول الخام اللازم لتشغيل المعمل المزمع انشاؤه من أية جهة أخرى بعد أن اعتذرت المؤسسة المصرية العامة للبترول عن تقديم هذا التعهد لعدم وجود فائض لديها من البترول الخام من ناحية ، وخضوع بترولها الخام فى حالة وجود الفائض لسياسة خاصة فى التسويق تمنع التزامها بالتوريد مسبقا لنجة معينة ، ومن ناحية أخرى فقد امتنعت المؤسسة الطاعنة عن تقديم خطاب النوايا الذى طلبته الهيئة لبيان مصادر تمويل المشروع بحجة

عدم تعريض مستنداتها للاطلاع عليها الا بصفة سرية وهي حجة واهية ،
مهما كانت سلامة الباعث عليها ، ذلك أنه لا يمكن اجبار الهيئة —
بحسبائها السلطة المختصة — على الموافقة على المشروع فى الوقت الذى
بحجب عنها الاطلاع على خطاب النوايا لتقدير قيمة مصادر التمويل
الواردة به ومدى قدرتها على تنفيذ المشروع ، ومن ثم فان ادعاء المؤسسة
انطاعة بأن خطاب النوايا موجود تحت يدها الا أنها لن تطلع عليه أحدا
الا النائب الأول لرئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء للشئون المالية
والاقتصادية ، انما يعد بذاته افصاحا من المؤسسة المذكورة عن ارادتها
فى الامتناع عن تقديم المستندات التى طلبتها الهيئة وأصرت عليها
واعتبرتها أساسا لقيام الموافقة على المشروع والاستمرار فيه وظلت على
امتناعها هذا اعتبارا من تاريخ الموافقة المبدئية على المشروع فى
١٩٧٣/١٢/٢٥ حتى ١٩٨٣/٦/٢٦ تاريخ صدور القرار المطعون فيه ،
كما امتنعت عن اقامة منشآت بالموقع الذى خصصته لها الهيئة وأصدرت
قرارا باعتباره منطقة حرة خاصة تتمتع بكافة امتيازات المناطق الحرة منذ
عام ١٩٧٧ ، ولم تتقدم للجهات المختصة بالترخيص لها باقامتها على الرغم
من استلامها الأرض المخصصة للمشروع وامتناع التعرض لها من الغير
بمقتضى أحكام نهائية استقر بها المقام فى عام ١٩٨١ ، وقد أجمعت تقارير
اللجان المشكلة من الوزارات المعنية واللجنة التى شكلها الجهاز المركزى
للمحاسبات واللجنة التى شكلها قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة ، أن
الموقع لا يزال خاليا من أية منشآت سوى أربع لافتات للاعلان عن
المشروع ، الأمر الذى يدل على أن المؤسسة الطاعنة قد امتنعت عمدا أو
عجزا — عن اتخاذ الاجراءات التنفيذية لاقامة المشروع مما حدا بالهيئة
الى اصدار القرار المطعون فيه بسحب الموافقة على المشروع ، فان قرارها
فى هذا الشأن يكون قد صدر من الجهة التى تملكه قانونا فى حدود

السلطة المخولة لها بأحداث أثر قانوني معين هو إسقاط الموافقة على المشروع واهدار آثارها للأسباب الجديدة التي تسوغ تدخلها لأحداث هذا الأثر وهي امتناع المؤسسة الطاعنة عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ المشروع على الوجه الذى اشترطته الموافقة المبدئية الصادرة من مجلس ادارة الهيئة اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٢٥ •

ومن حيث أنه لا يسوغ للمؤسسة الطاعنة التحدى بانها قد أبدت استعدادها فيما بعد لتقديم خطاب النوايا المطلوب وعرضه على مجلس ادارة الهيئة ، اذ الثابت من الأوراق أن المؤسسة المذكورة قد امتنعت عن تقديم الخطاب المطلوب الى الهيئة لدراسته بمعرفة مجلس ادارتها حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه بإسقاط الموافقة على المشروع ، ومن ثم فلا يجديها فى توقي آثار هذا الاسقاط ، أو اظهاره بمظهر القرار غير المشروع أن تبدى استعدادها أمام محكمة القضاء الادارى أو تضع المستندات الدالة على ذلك تحت نظرها اذ أن المحكمة المذكورة غير مختصة أصلا بالموافقة على المشروعات الاستثمارية أو دراسة جدواها الاقتصادية •

ومن حيث أنه لا وجه للنعى على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول تدخل جمعية العاشر من رمضان تدخلا انضماميا للحجة الادارية ، بحجة انتفاء الصلة المباشرة بين الجمعية المذكورة والخصومة القائمة المنحصرة بين المؤسسة الطاعنة والهيئة العامة للاستثمار فى شأن قرارها الصادر بإسقاط الموافقة على المشروع محل النزاع ، لا وجه لذلك ما دامت الجمعية المذكورة تدعى حقا على الأرض محل المشروع ، وكان الحكم الصادر لمصلحة المؤسسة الطاعنة - بفرض صدوره - سوف يؤدى فى النهاية الى الترخيص لها باقامة مشروعها على الأرض التى تدعى الجمعية حقا عليها ، مما يجعل لها مصلحة قانونية مباشرة قد يمسها الحكم فيما

عساه أن يرتبه من آثار لا تقف عند حد المؤسسة الطاعنة ، بل تمتداه الى كل من يدعى حقا على الأرض المخصصة لاقامة المشروع ومن بينها الجمعية طالبة التدخل : الأمر الذى يتعين معه القضاء بقبول تدخلها . واذا انتهت المحكمة المطعون فى حكمها هذا النهج وقضت برفض الدعوى بعد أن استبان لها قيام القرار المطعون فيه على السبب المسوغ له قانونا ، فإن حكمها فى هذا الشأن يكون قد أصاب الحق فيما انتهى اية ، ويكون الطعن قد قام على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض .

(طعن ٢٢٠٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة - انط الشرع بمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار الموافقة على انشاء المشروع الاستثمارى وعلى انشاء منطقة حرة خاصة به وذلك بما يحقق يهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للسياسة العامة للدولة وخطتها القومية - جعل الشرع مجلس ادارة الهيئة السلطة المهيمنة على شئون تلك المشروعات وخوله اصدار القرارات اللازمة لذلك الامر الذى يسبغ عليه اختصاصا اصيلا سواء ضد منح الترخيص ابتداء او فى مراقبه تنفيذه بعدئذ او الفائه فى ضوء الغرض الذى قام عليه المشروع الاستثمارى او المنطقة الحرة - مؤدى ذلك - اختصاص مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بالفاء ترخيص المشروع اذا خالف الافراض المحددة له - لا يكفى لاصدر قرار بالفاء الترخيص للمشروع مجرد مخالفته لاية احكام قانونية بصرف النظر عن مجالها وانما يلزم ان تكون المخالفة قد نالت من ذات الاستثمار بما يناقض اغراض الهيئة واهداف المشروع او المنطقة الحرة - سلطة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار فى هذا الشأن هى سلطة تقديرية لا معقب عليها الا فى حالة اساءة استعمالها - تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، يبين انه قضى فى المادة ٣ بأن يكون هذا الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية ، ونص فى المادة ٢٥ على أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هيئة عامة نهى شخصية اعتبارية ويكون مجلس ادارتها هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها واتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضها ويقوم نائب رئيس مجلس الادارة بدارتها وتصريف شئونها وتمثيلها أمام القضاء وأمام الغير ، وعقد فى المادة ٢٧ لمجلس الادارة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار وقضى فيها بسقوط هذه الموافقة اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جديدة بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر مجلس الادارة تجديدها للمدة التى يراها ، وأجاز فى المادة ٣٠ لمجلس ادارة الهيئة اصدار قرار بإنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد ، وجعل فى المادة ٣١ مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ووضع السياسة العامة التى تسير عليها واتخاذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضها ، وخوله فيها على الأخص الاشراف على المناطق الحرة الخاصة ، وجعل فى المادة ٣٤ الترخيص فى شغل المنطقة الحرة شخصيا لا يجوز التنازل عنه كليا أو جزئيا أو اشراك الغير فيه الا بموافقة الجهة التى أصدرته . كما أنه باستقراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون والصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ ، يتضح أنها أوجبت فى المادة ٢٤ على المشروعات الموافقات عليها من الهيئة الالتزام بالشرط والأهداف الأساسية التى تضمنتها

مطلب الاستثمار المقدمة منها والتي حصلت الموافقة عليها ، وقررت فيها عرض الأمر على مجلس الإدارة في حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات . ومفاد هذا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أنفذ بمجلس إدارة الهيئة الموافقة على انشاء المشروع الاستثمارى وعلى انشاء منطقة حرة خاصة له وذلك بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للسياسة العامة للدولة وخطتها القومية ، وجعله السلطة المهيمنة على شؤون المشروعات لاستثمارية والمناطق الحرة . وخوفاه اصدار القرارات اللازمة لذلك ، الأمر الذى يسبغ عليه اختصاصا أصيلا سواء فى منح الترخيص ابتداء أو مراقبة تنفيذه بعدئذ أو الفائه انتهاء على أساس من الغرض الذى قام عليه المشروع الاستثمارى أو المنطقة الحرة الخاصة وفقا للسياسة التى رستها الهيئة للاستثمار عامة وللمناطق الحرة خاصة تحقيقا لأهداف التنمية فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية . فكما أن لمجلس الإدارة حق اصدار الترخيص ابتداء صدورا عن تحقق مناطه ، فإن له أيضا حق إلغاء هذا الترخيص انتهاء تبعا لتخلف هذا المناط ، اذ حرص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى المادة ٢٥ على اطلاق سلطة مجلس الإدارة فى اصدار القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة بصفة عامة ، كما حرص فى المادة ٣١ على تخويله سلطة اصدار القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض المستهدفة من المناطق الحرة بصفة خاصة ، ومصادقا لهذا قضت اللائحة التنفيذية له فى المادة ٢٤ بأنه فى حالة عدم الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التى تضمنها طلب الاستثمار وحصلت الموافقة بناء عليها يمرض الأمر على مجلس الإدارة ، وهذا الغرض يستهدف منه بداهة النظر فى هذا الخروج واصدار القرار اللازم حياله ، وهو قرار قد يصل الى حداث الغاء الترخيص يرمته اذا ثبت أن المشروع الاستثمارى تنكب الاغراض المحددة

له أو المستهدفة من المنطقة الحرة الخاصة له أو الأهداف المنشودة من الهيئة بأن وقعت منه مخالفة أو مخالفات تأبأها هذه الأغراض والأهداف كمناط للترخيص ابتداء وبناء على نحو ما يقدره مجلس الإدارة دون سلف أو عسف . فلا يكفي لإصدار هذا القرار مجرد مخالفة المشروع لأبنة أحكام قانونية بصرف النظر عن مجالها ، وإنما يلزم أن تكون المخالفة قد نالت من ذات الاستثمار بما يناقض مبتغاه ممثلاً في أغراض الهيئة العامة وأهداف المشروع أو المنطقة الحرة الخاصة وذلك حتى تستوى المخالفة مسيياً قانونياً في مجال الاستثمار لطى مظلمته وحسر مزيمته ، وهو ما يترخص مجلس الإدارة في وزنه بمحض سلطته التقديرية التي لا معقب عليها الا في حالة اساءة استعمالها . ولا يقدح في هذا أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لم يقض في المادة ٢٧ بسقوط الموافقة على طلب الاستثمار الا في حالة عدم اتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر مجلس الإدارة تجديدها للمدة التي يراها ، لأن هذه المادة تناولت حالة عدم تنفيذ الترخيص على هذا النحو وقررت سقوطه بما يتسق وعدم التنفيذ أصلاً ، وبذا لا تنبسط دلالاته الى ما قد يعرض بعد التنفيذ من دواعى الغاء الترخيص قانوناً . وعلى هذا فإن مجلس إدارة الهيئة يملك الغاء الترخيص السابق صدوره بإنشاء المشروع الاستثمارى أو بإنشاء منطقة حرة خاصة له ، اذا ثبت ارتكابه مخالفة أو مخالفات للأغراض المحددة للمشروع أو للمنطقة الحرة وبالتالي لأهداف الهيئة في مجال الاستثمار والمناطق الحرة وذلك بمحض سنطته التقديرية في وزن خطورتها تلمسا لتحقيق الصالح العام .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٣ أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قراراً بالموافقة على طلب المطعون ضده اقامة مشروع استثمارى باسم مشروع « موصيلاي » لتجهيز الأنسجة القطنية وتحويلها الى شمسواه وفيو

صناعى • كما أصدر فى ٢ من يونية سنة ١٩٧٤ قرارا بالترخيص للمشروع فى شغل منطقة حرة خاصة فى المنطقة الصناعية بمصر الجديدة ، وتضمن الترخيص الأخير أحكاما منها أنه ترخيص شخصى ولا يجوز التنازل عنه كليا أو جزئيا أو اشراك الغير فيه ويلتزم صاحبه بدفع أجور ومرتبات الموظفين الذين تكفلهم الهيئة بالعمل فى المنطقة الحرة الخاصة وبعدم ادخال أو اخراج أية أدوات أو مهمات أو منتجات الا بحضور مندوبى الهيئة وبمراعاة أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية والتعليمات وانقرارات التى تصدرها الهيئة • ونسبت الهيئة الى المشروع فى المنطقة الحرة الخاصة له ارتكاب عدة مخالفات • وبناء على هذه المخالفات قرر مجلس الادارة الغاء قراره بانشاء منطقة حرة خاصة للمشروع وعدم سران أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عليه • وصدر بذلك القرار رقم ١٠٥ - ١٨ - ٨٣ فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٨٣ • واستعرض الوقائع المشككة للمخالفات المشار اليها حسب طاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل فى طلب وقف التنفيذ ، يتضح أن منها أولا ما لا يقتصر على مجال الاستثمار وحده بل يمرض فى مختلف المجالات على السواء باعتباره خروجا عن أحكام قانونية عامة التطبيق وتنسبى مواجهته طبقا لما مثل انواقعات الخاصة بعدم سداد مبالغ مدينة ، وثانيا ما يحدث فى مجال الاستثمار وحده ولكن دون أن ينال من أغراض المشروع أو المنطقة الحرة الخاصة له أو أهداف الهيئة مثل مجرد الاعتراض على تعيين حراس الموانئ طلبا للهيئة حق الالتفات عنه بل واتخاذ ما يقتضى التمكين لهم من مباشرة مهامهم ان لزم الأمر ، وثالثا ما يتعلق بالاستثمار خاصة ويتصل بالأغراض والأهداف المتقدمة مثل واقعة تخصيص مخزن داخل المنطقة الحرة الخاصة لأحد البنوك اذ تصور الهيئة هذه الواقعة بانها اشراك للغير فى الترخيص وهو أمر محظور ، فى حين أن دفاع المطعون ضده قائم على أن هذه الواقعة تتمثل فى رهن لصالح

البنك جائز قانونا ولا تقطع الأوراق المقدمة بحسب الظاهر منها بالوجه الصحيح لهذه الواقعة ، ومتل واقعة التشغيل لحساب الغير فانه علاوة على انها تدخل حسب الظاهر من الأوراق ضمن المخالفات التي تشكل وقائع التهرب الجبركي والمخالفات الاستيرادية والنقدية المطروحة امام الجرح المستأنفة فان هناك موافقة من الهيئة للمطعون ضده سابقة على ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ لتصنيع أقمشة الصنفرة لشركة سابى وكذلك واقعات تصرف المنتجات فى السوق المحلية وغيرها مما يشكل جرائم جنائية تحققها النيابة العامة حيث لم تقدم انبهة ما يفيد صدور أحكام نهائية فى الوقائع موضوع القضية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٥ التى أشارت اليها فى تعقبها على الدعوى خاصة وأن الظاهر مما قدمه المطعون ضده ، ولم تجعده الهيئة ، أن الحكم الصادر بإدائته فى القضية رقم ٢ لسنة ١٩٨٥ جنح شئون مالية بجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٥ تم استئنافه وبذا أوقفت حجته طبقا للقاعدة المقررة فى المادة ٤٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية وقضت محكمة جنوب القاهرة للجرح المستأنفة فى جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨٧ أولا بقبول الاستئناف شكلا . وثانيا قبل الفصل فى الموضوع بشطب لجنة على مستوى عال لتقدير تقرير فى المخالفات المنسوبة الى المطعون ضده نظرا لأن وقائع الدعوى ومستنداتها غير كافية لتكوين عقيدة المحكمة وجرى التأجيل بعدئذ أكثر من مرة حتى ٩ من يناير سنة ١٩٨٨ كى تقدم اللجنة المنتدبة تهيرها ، وبذا لم يتم بعد القطع بثبوت هذه الوقائع حسب الظاهر من الأوراق المقدمة وبالقدر اللازم للفصل فى الطلب المستعجل دون خوص فى الموضوع أو ثبر لغيره أو مساس بأصله ، ومن ثم فانه لا مندوحة من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه على نحو ما جرى به منطوق الحكم محل الطعن ، وبالتالي فانه يتعين الحكم برفض الطعن والزام الهيئة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٢٦٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٣/١/١٩٨٨)

ثانيا - نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة هو صاحب الصفة
في تمثيلها امام القضاء او الغير

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال
الخاص - لا يجزى المناطق الحرة - نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة هو
صاحب الصفة في تمثيلها امام القضاء او الغير في كل ما يثور من منازعات
وكل ما يرفع منها او عليها من دعوى - لا ينال من ذلك تمتع المناطق الحرة
شخصية اعتبارية وفقا لحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
المشار اليه - اذ ان هذه الشخصية تقوم في نطاق الشخصية الاعتبارية
الاشمل للهيئة العامة للاستثمار بحكم انشائها وتكوينها .

المحكمة :

« ومن حيث ان الطعن رقم ٣٤٠٤ لسنة ٣٣ ق يقوم على ان الحكم
المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك للأسباب
التالية أولا - دورته على غير ذي صفة ذلك لأن صاحب الصفة الواجب
اختصاصه في الدعوى الماتة هو رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة بمدينة
نصر وليس نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار لأن المنطقة المذكورة وحدة
اقتصادية قائمة بذاتها لها شخصية اعتبارية وهي بذلك تنفصل عن الشخصية
القانونية للهيئة اعمالا لنص المادتين ٣٠ ، ٣٣ من القانون رقم ٤٣/١٩٧٤
وان لكل من الهيئة في المنطقة الحرة هيكلها وجهازها الوظيفي المستقل عن
الآخر وان الهيكل الوظيفي للمنطقة الحرة ينتهي عند درجة مدير ادارة
قانونية - فئة أولى - وهي الوظيفة التي تقل اليها وشغلها المطعون ضده
بالمفعول .

ثانياً — ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه استنادا الى تنفيذ الشركة انتى كان يعمل بها المدعى للحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٨١/٩٦٣ عمال كلى جنوب القاهرة وقامت بتسكينه على وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالهيكل الوظيفى بها ، وهذا الحكم صدر ضد الشركة وفى مواجهتها وفى ضوء الأوران والمستندات التى اودعتها ملف الدعوى والتى أبانت ان هيكلها الوظيفى سمح بتسكين المدعى على الوظيفة المذكورة وهو ما لا يسمح به الهيكل الوظيفى للادارة القانونية بالمنطقة الحرة بمدينة مصر حيث ينتهى هذا الهيكل عند وظيفة مدير ادارة قانونية وبالتالي فان هيكلها الوظيفى لا يتلاءم وتسكين المطعون ضده على وظيفة مدير عام بالمنطقة الحرة لذلك فان الحكم المذكور ينصرف تطبيقه الى الشركة وحدها دون سواها .

ثالثاً — ان الحكم المطعون فيه اخطأ حين استند الى المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٤٧/١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية كأساس لأحقية المطعون ضده فى تسوية حالته باعتباره شاغلا لوظيفة مدير عام ادارة قانونية اعتبارا من ٢٩/١٠/١٩٨٠ لأن حكم المادة الأولى مقصور على حالة نقل مديرى وأعضاء الادارات القانونية الى وظائف غير قانونية وهو الامر غير المتحقق فى الدعوى الراهنة وان المادة الثانية لا تنطبق على ظروف وملاسات الدعوى اذ انها (المادة ٢٤) لا تنطبق فيما لم يرد منه نص خاص وان نص المادتين ٣٠ ، ٣٣ قد اصبح مقيدا لأعمال نص هذه المادة باعتبارهما واردتين فى قانون خاص هو القانون رقم ٤٣/١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ هذا فضلا عن ان لائحة سنون العاملين بالهيئة الصادر بها القرار رقم ١٥٤/١٩٨٠ قد وضعت هيكلا تنظيميا للعاملين بها راعت فيه ما ورد بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٣ سالف الذكر .

ومن حيث ان الطعن رقم ٣٣/٣٤١٨ ق يقوم على أسباب حاصلها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك لأنه استند فى عدم أحقية الطاعن للبدلات والمميزات الخاصة بوظيفة مدير عام بهيئة الاستثمار فى الفتره من ١١/١٢/١٩٨٠ حتى ٢٢/١٢/١٩٨٥ على أساس عدم شغله لهذه الوظيفة اعمالا للاصل العام الذى يقضى بعدم استحقاق البدلات والحوافز الا لمن يقوم باعباء الوظيفة وشغلها فى حين ان العاملين بالهيئة يخصعون لحكم المادة ٢٤ من لائحة شئون العاملين بها وهو حكم خاص يتقرر بموجب حقه فى البدلات والحوافز بمجرد تحقق واقعة استحقاقهم للاجر الاساسى للوظيفة بغض النظر عن شغلهم الفعلى لها من عدمه وذلك حسبما ورد بنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة اننى توجب استمرار صرف كافة المخصصات وبدلات الوظيفة خلال الاجازات من أى نوع ومهما طالت وكذلك خلال المأموريات التدريبية أو الرسمية أو اثناء النذب الذى قد يتم على وظيفة غير مقرر لها بدل أصلا وذلك كله على سبيل الاستثناء من القواعد العامة التى تربط البذل بالوظيفة ذاتها وتجعله حقا لمن يشغلها فعلا سواء كانت بدلات ترتبط بالوظيفة ونعتبر من المميزات الملحقة بها كبذل التمثيل أو بدل الانتقال أو حوافز وبدلات لا ترتبط بالوظيفة ولا تعتبر من المميزات الملحقة بها وانما تعتبر من ملحقات الاجر ذاته كالحوافز والجهود غير العادية .

ومن حيث انه بالنسبة للدفع المبدى من الهيئة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بمفولة ان صاحب الهيئة الواجب اختصاصه فيها هو رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة بمدينة نصر وليس نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار فانه لما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تنص على ان « تنشأ هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء » و من ينوب

عنه ... ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس ادارة يصدر تشكيكه
قرار من رئيس الجمهورية ... ويتولى نائب رئيس مجلس الادارة ادارة
الهيئة وتصريف شئونها ويمثلها امام القضاء أو امام الغير ... » .

ومن حيث انه يبين من النص المشار اليه ان نائب رئيس مجلس ادارة
الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها امام القضاء أو الغير في كل ما يثور
من منازعات وكل ما يرفع منها أو عليها من دعاوى ولا ينال من ذلك تمتع
المناطق الحرة بشخصية اعتبارية وفقا لحكم المادة ٣٠ من القانون المذكور
اذ ان هذه الشخصية تقوم في نطاق الشخصية الاعتبارية الاشمل للهيئة
العامة للاستثمار بحكم انشائها وتكوينها هذا فضلا عن ان الهيكل التنظيمي
لقطاع الشئون القانونية بالهيئة المعمول به في ١/٩/١٩٨٠ هو هيكل واحد
بشمل كلا من الادارة المركزية القانونية لشئون الاستثمار والادارة
المركزية لشئون المناطق الحرة ، وهو يضم الوظيفة مثار المنازعة الرهنة
وبهذه المثابة فان اختصاص نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار
في المنازعة الماثلة يكون موافقا لصحيح حكم القانون ويكون الدفع
المبدى في هذا الخصوص على غير اساس سليم من القانون متعين
رفضه » .

(طعنين ٣٤٠٤ و ٣٤١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

ثالثاً - النقل الى الهيئة او العكس

قاعدة رقم (١٤٢)

البدا :

المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية -
المادة الاولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح الهيئة العامة
للاستثمار والمناطق الحرة - المادة ٦٩ من قرار نائب رئيس مجلس
الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠
بلائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار يجوز نقل العامل من احدى
شركات القطاع العام الى الهيئة العامة للاستثمار او العكس - الاصل فى
النقل الا يترتب عليه اى تغيير فى حالة الموظف المنقول فيستصحب مركزه
القانونى فى الجهة المنقول منها ما فى ذلك اقدميته فى الفئة التى كان يشغلها
قبل النقل - ذلك دون مساس بالمركز القانونى للعامل المنقول والا خرج
النقل عن المعنى الذى حدده القانون وترتب عليه آثاره .

الحكمة :

« ومن حيث ان المادة ١٩ من القانون رقم ٤٧/١٩٧٣ بشأن
الادارات القانونية تنص على ان « لا يجوز نقل أو نذب مديرى وأعضاء
الادارات القانونية الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم الكتابية .. »
وتنص المادة ٢٤ منه على ان « يعمل فيما لم يرد منه نص فى هذا القانون
بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدينين بالدولة أو بالقطاع العام
على حسب الاحوال وكذلك باللوائح المعمول بها فى الجهات المنشأة بها
الادارات القانونية » .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٣/١٩٧٦ بشأن منح
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حق وضع اللوائح المتعلقة بنظم

العاملين بها ... تنص على ان لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار المائل
العربي والأجنبي والمناطق الحرة فى سبيل تنفيذ اغراضها اتخاذ الوسائل
الآتية أ — ب — ج — وضع اللوائح المتعلقة بنظم
العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم .

وتنفيذا لذلك فقد أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون
الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد القرار رقم ١٥٤/١٩٨٠ بلائحة شئون
العاملين بالهيئة ونصت المادة ٦٩ منها على انه « يجوز نقل العامل من
الهيئة الى احدى الوحدات التى تطبق أحكام قانون نظام لعاملين المدنيين
بالدولة أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام وبالعكس وذلك بناء على
طلبه ويكون النقل فى هذه الحالات بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد
العرض على لجنة شئون العاملين ... » .

ومن حيث انه وفقا للنصوص المتقدم ييناها فقد ايجز نقل العامل من
لحدى شركات القطاع العام الى الهيئة العامة للاستثمار أو العكس والاصل
فى النقل بمفهومه الاصطلاحي الا يترتب عليه أى تغيير فى حالة الموظف
المنقول فيستصحب مركزه القانونى فى الجهة المنقول منها بما فى ذلك
أقدميته فى الفئة التى كان يشغلها قبل النقل دون مساس بالمركز القانونى
للعامل المنقول والا خرج النقل عن المعنى الذى حددده اتفاقون وربما
عليه آثاره .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ومن مطالعة ملف خدمة المدعى انه
كان من العاملين بالشركة المصرية العامة للحوم والدواجن واعير الى الهيئة
المدعى عليها لمدة ستة أشهر تمهيدا لنقله اعتبارا من ١١/١٢/١٩٨٠ بالقرار
رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٠ ثم نقل قفلا نهائيا اليها بالقرار رقم ٣٣٧/١٩٨١
الصادر فى ٢٣/٦/١٩٨١ لبشغل وظيفة مدير ادارة الشئون القانونية —

درجة أولى — بالمنطقة الحرة بمدينة نصر بالهيئة بأقدمية فيها من ١٩٧٩/٩/١٥ ، وكان المدعى قد اقام الدعوى رقم ١٩٨١/٩٦٣ عملاً على جنوب القاهرة ضد انشركة المذكورة وصدر فيها الحكم بجلسته ١٩٨٤/٣/٢١ قاضيا بأحقية المدعى فى التسكين على الهيكل الوظيفى المعتمد فى ١٩٨٠/١٠/٢٩ على وظيفة مدير عام ادارة قانونية كما صدر حكم آخر فى ذات الدعوى بجلسته ١٩٨٤/١٢/٣١ قضى بالزام المدعى عليه بأن يؤدى للمدعى فروق مالية قدرها ٦٤ر٤٠٠ عن الفترة من ١٩٨٠/١٠/٢٩ حتى ١٩٨٠/١٢/١١ وتنفيذا لهذا الحكم اصدر مجلس ادارة الشركة القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٥ فى ١٩٨٥/١١/٢٠ بالموافقة على تنفيذ منطوق الحكم المشار اليه ثم صدر قرار الشركة رقم ١٩٨٥/٥٤٠ فى ١٩٨٥/١٢/١٥ بتسكين المدعى على وظيفة مدير عام ادارة قانونية اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/٢٩ وبصرف مبلغ ٦٤ر٠٠ قيمة الفروق المالية المقضى بها — ومتى كان ذلك وكان الحكم المشار اليه يعد كاشفا للمركز القانونى للمدعى وليس منشئا له ومن ثم يكون المدعى قد اكتسب مركزا قانونيا بهذا الحكم فيما تضمنه من أحقيته فى التسكين على درجة مدير عام شئون قانونية بأقدمية فيها ترجع الى ١٩٨٠/١٠/٢٩ ومتى كان المدعى قد نقل الى الهيئة على نحو ما سلف ببيانه فانه يتعين استصحابه للمركز القانونى الذاتى الذى كشف عنه هذا الحكم واعتباره فى درجة مدير عام شئون قانونية بالهيئة ولا ينال ذلك ما تدعيه الهيئة من أن الهيكل الوظيفى للمنطقة الحرة بمدينة نصر ينتهى عند درجة مدير ادارة قانونية التى تقلل اليها المدعى اذ ان الواضح من مطالعة الهيكل التنظيمى لقطاع الشئون القانونية بالهيئة والمعمول به من ١٩٨٠/٩/١ انه يشمل كلا من الادارة المركزية القانونية لشئون الاستثمار والادارة المركزية القانونية لشئون المناطق الحرة فهو هيكل واحد للقطاع المذكور يشمل الاداءتين سالفتي

البيان ، ومتى كان ما تقدم فانه لا يجوز للهيئة بأى حال تعديل الآثار
القانونية المترتبة على نقل المدعى اليها ايا كانت الاعتبارات التى قام عليها
وأخص هذه الآثار استصحابه الدرجة المنقول منها وأقدمية فيها على النحو
الذى كشف عنه الحكم المذكور وقامت بتنفيذ مقتضاه الشركة المذكورة
ومن ثم فان المدعى يكون محقا فى طلبه تسوية حالته باعتباره شاغلا
لدرجة مدير عام بشئون قانونية اعتبارا من ٢٩/١٠/١٩٨٠ والاعتداد فى
نقله الى الهيئة بشغله لتلك الدرجة واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا
النظر فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون 'لظعن عليه فى
غير محله متعين الرضى » .

(طعنين ٣٤٠٤ و ٣٤١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

الفصل الثانى - المعاملة القانونية للاستثمار

اولا - بنوك الاستثمار ، مدى مشروعية الترخيص لها
بالقيام بعمليات ارتهان المحلات التجارية

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ بشأن بيع المحال التجارية ورهنها -
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى
والمناطق الحرة وتعديلاته - سمح المشرع لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال
التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحر أن تقوم بالعمليات
الحرة أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية سواء تطلعت بمشروعات فى
المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية داخل جمهورية
مصر العربية - أجاز المشرع لهذه البنوك القيام بتمويل عمليات تجارة مصر
الخارجية - استثنى المشرع نشاط هذه البنوك من الخضوع لأحكام القوانين
والوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد - هناك ارتباط وثيق
بين عمليات منح التسهيلات الائتمانية التي يقوم بها البنك وبين الضمانات
التي يطالب بها - خلو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من النص الصريح على
حق تلك البنوك فى قبول الضمانات لا يعنى حظر قبوله لها - أساس
ذلك : ان قبول الضمانات من مقتضيات نشاط تلك البنوك فى المجال
المصرفى - القول بغير ذلك يجعل دعوة الشارع لهذه البنوك للإسهام فى
تمويل المشروعات الاقتصادية فى البلاد بلا طائل طالما ان من شأنها تعريض
تلك البنوك لمخاطر جسيمة قد تودى بأموالها وهو ما يتعارض مع أهداف
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التي ترمى الى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية
للمساهمة فى إعادة بناء الاقتصاد المصرى تحقيقا لأهداف الدولة وخطتها؟

القومية - لم يفرق المشرع بين البنوك المصرية والأجنبية في صدد الترخيص بأرتهان المحال التجارية - صدور ترخيص من وزير التجارة لبنوك الاستئثار ببيع المحال التجارية ورهنها جائز قانونا - لا يجوز لجهة الادارة الفاء هذا الترخيص الا اذا تحققت الاسباب المبررة له وكانت مستمدة من اصول ثابتة بالاوراق .

الحكمة :

ومن حيث أن مناط الفصل في الطعنين المضمومين المشار اليهما يتعلق بمدى مشروعية الترخيص للبنوك الأجنبية التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة ، وفقا للمادة ٣ بند ٥ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالقيام بعمليات ارمهاز المحال التجارية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، وبالرجوع الى نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وتعديلاته يتبين أنه نص في المادة الثانية من مواد الاصدار على أن « تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل ما لم يرد فيه نص خاص في القانون المرافق » ونصت المادة ٣ من القانون المرافق على أن (يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات علمية في مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج الى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة

أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتحويل عمليات تجارة مصر الخارجة . كما نص في المادة ١٣ على أنه « مع مراعاة حكم البند (٦) من المادة الثالثة تستثنى بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين المشار إليها في البند (٥) من المادة الثالثة من هذا القانون من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد . ومفاد ذلك أن لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة ، والمنشأة وفقا للمادة ٣ بند ٥ من القانون المشار إليه ، القيام بالعمليات التمويلية والاستثمارية سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية كما أن لها أن تقوم بتحويل عمليات تجارة مصر الخارجية ، ونشاطها في هذا المجال مستثنى بحكم القانون من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد . وأنها كما تخضع لأحكام هذا القانون تخضع أيضا لغيره من أحكام القوانين واللوائح المعمول بها وذلك في كل ما لم يرد فيه نص خاص في القانون المذكور وبالنظر إلى أن ثمة تلازما وارتباطا وثيقا بين عمليات منح التسهيلات الائتمانية التي يقوم بها البنك وبين الضمانات التي يطالب بها لكافة حقوقه قبل المشروعات المستفيدة من هذه التسهيلات فلم يكن خلو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من النص الصريح على حق تلك البنوك ، قول تلك الضمانات دليلا على خطأ قبوله لها وذلك باعتبارها من مقتضيات نشاطها في المجال المصرفي والذي لا تقوم له قائمة بدونها — والقول بغير ذلك يجعل دعوة الشارع لهذه البنوك للاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية في البلاد بلا طائل من ورائها . طالما أن من شأنها تعريض تلك البنوك لمخاطر جسيمة قد تودي بأموالها وهو الأمر الذي يتعارض تماما مع أهداف القانون رقم ٤٣/ ١٩٧٤ وقوامها

تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى إعادة بناء الاقتصاد المصرى تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السدسة العامة للدولة وخطتها القومية • ويبين من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها — أنه نص فى المادة ٩ على أنه « يجوز بالشروط المقررة فى هذا القانون رهن المحال التجارية » ونص المادة ٩ على أن « رهن المحل التجارى يجوز أن يشمل ما يأتى : العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجازة والاتصال بالملاء والسمعة التجارية ••••• ونص فى المادة ١٠ أنه « لا يجوز أن يرهن لدى غير البنوك وبيوت التسليف الذى يرخّص لها بذلك (وزير التجارة والصناعة) بالشروط التى يحددها بقرار يصدره • ونص فى المادة (١١) على أن ثبت الرهن بمقد رسمى أو بمقد عرفى مقرون بالتصديق على توقعيات أو اختتام المتعاقدين ••• ونص فى المادة ١٤ على أنه عند عدم الوفاء بباقى الثمن أو بالدين فى تاريخ استحقاقه ولو كان بمقد عرفى يجوز للبائع أو الدائن المرتهن بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه على مدينه والحائز للمحل التجارى بالوفاء تنبيهاً وسجاً أن يقدم عريضة لقاضى الأمور المستعجلة فى المحكمة التى يوجد بدائرتها المحل بطلب الاذن بان يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها التى يتداولها امتياز البائع أو الراهن ••• وواضح من هذه النصوص وغيرها مما ورد فى انقانون انها لم تفرق بين البنوك المصرية والبنوك الأجنبية فى صدد اترخيص بارتهاان المحال التجارية كما لم تتضمن لائحته التنفيذية الشروط التى أشارت اليها المادة (١٠) والتى يحددها الوزير المختص بقراره الذى يصدره بمنح الترخيص • ومؤدى ذلك كله أن الترخيص الذى يصدره وزير التجارة لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالقيام بعمليات ارتهاان المحال التجارية بعد

مُرخصها قانونيا سليما متى صدر طبقا للاجراءات والالوضاع المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنا على هذا النحو لا يجوز للجهة الادارية المختصة اصدار قرار بالغائه الا اذا تحققت الاسباب المبررة لذلك وكانت هذه الاسباب مستمدة من وقائع صحيحة لها اصل ثابت بالاوراق .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم وفى صدد هذه المنازعة — فى حدود الشق المستعمل منها موضوع الطعن المائلين — فانه يلزم لوقف تنفيذ أى قرار ادارى توافر ركنى الجدية والاستعمال ، وعن ركن الجدية ، فالبادى من الاوراق أن مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سبق أن وافق بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٧٤ على فتح فرع لبنك أبو غلبى الوطنى (المطعون ضده فى الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٣١ ق عليا) فى جمهورية مصر العربية للتعامل بالنقد الأجنبى الحر استنادا الى البند (٥) من المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه كما وافق بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٤ على فتح فرع لبنك لويذر اترناشيونال (الطاعن فى الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٢ ق عليا) لياشر نشاطه فى نظام أحكام القانون سالف الذكر ، وبذء على طلب هذين البنكين الترخيص لهما بارتهاى المحال التجارية كضمان لما ينبعاه من قروض وسلفيات وبعد موافقة البنك المركزى المصرى على ذلك فقد صدر قرار وزير التجارة رقم ١٩٧٨/٧٠٦ بالتريخى لفرع البنك الأول بالقيام بعمليات ارتهاى المحال التجارية والصناعية طبقا لأحكام والشروط الواردة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنا ، كما صدر قرار مماثل بالتفويض برقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ لصالح فرع البنك الثانى — ثم بدأت وزارتى الاقتصاد والتموين — فى بحث مشروعية الترخيص لفروع البنوك الأجنبية التى تتعامل بالنقد الأجنبى فقط بعمليات ارتهاى المحال التجارية

وذلك فى ضوء ما لاحظته جهة الادارة من صعوبات تتعلق بكيفية حصول هذه البنوك على حصيله بيع الرهونات من النقد المصرى على الرغم من أنه غير مرخص لها أصلا بالتعامل فى العملة المصرية ، واستنادا الى فتوى صادرة من ادارة الفتوى لوزارة المالية والتجارة والتموين ذهبت الى أن حصيله بيع المحال التجارية بالمزاد والتي تكون بالعملة المصرية تؤول الى اندائن المرتهن فى حدود دينه وبالتالي يتعين أن يكون مسوحا لهذا الدائن بالتعامل فى النقد المصرى وأن الترخيص لفرع البنك الذى يتعامل فقط بالعملات الأجنبية بالتقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية يؤدى اما الى عدم امكانية بيع المحل التجارى الضامن للدين أو الى الحصول على العملة المصرية بالمخالفة للقانون مما يقتضى الغاء الترخيص الصادر لفرع البنك الأجنبى فيما يتعلق بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية طبقا للقانون رقم ١١/١٩٤٠ — ازاء ذلك — فقد صدر بتاريخ ١١/٣٠/١٩٨٤ انقرار الوزارى رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٨٤ بالتفويض — المظنون فيه — بالغاء القرارات الوزارية التى صدرت بشأن الترخيص للمصارف التى تزاوّن نشاطها بالنقد الأجنبى فقط بالقيام بعمليات ارتهان المحال التجارية والصناعية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، وتضمن قرار الالغاء الترخيص السابق صدوره لبنك أبو ظبى الوطنى بموجب القرار رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٧٨ وكذلك الترخيص الصادر لبنك لويديز اترافاشيونال بمقتضى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ ، ومتى كان ذلك هو المستظهر من الأوراق فان الغاء هذه التراخيص على هذه الصورة الجماعية دون أن يجد جديد ينسب الى هذه البنوك وقائع محددة أو أمورا واقعية معينة تبرر الغاء التراخيص الصادر لها بارتهان المحال التجارية وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ واكتفاء بملاحظات الجهة الادارية بتحقيق صعوبات عملية أو تصوراته تقدم على اقتراحات نظرية كان بانوسع توقعها

عند دراسته الطلبات المقدمة من هذه البنوك للترخيص لها بارتهاض المحال التجارية لأمر يخالف - بحسب الظاهر - أحكام القانون ، اذ يتعين مشروعية قرار الغاء الترخيص المطعون فيه أن يكون قائما على أسباب صحيحة مستمدة من وقائع لها أصل ثابت بالأوراق ، وما ذكرته الجهة الادارية تبريرا لقرارها عن الصعوبة العملية من عدم امكان حصول البنك (الدائن المرتهن) انذى يتعامل بالنقد الأجنبى فقط على حصيله بيع المحل التجارى المرتهن بالمزاد العلنى وهى حتما بالعملة المصرية ، أمر ينبت الصلة بالترخيص له بعمليات ارتهاض المحال التجارية اذ يمكن أن تتحقق هذه الصعوبة فى كل حاله يطالب فيها البنك مدينه بحقوقه لديه ويتخلف المدين عن الوفاء فى الميعاد ، فيتم التنفيذ فى هذه الحالة جبرا عن المدين بحكم قضائى ويكون للبنك الدائن استيفاء حقوقه من حصيله البيع اما بالاولوية على غيره من المدينين اذ كان دينه مضمونا بضمان أو يشارك هؤلاء فى النظام العام للدائنين ويقسمه الغرماء ان لم يكن لدينه أى ضمان - وفى الحالتين تظل الصعوبة المشار اليها قائمة فلا يذللها الغاء الترخيص الصادر للبنك بارتهاض المحال التجارية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ، كذلك فان ما قيل من اتساع نطاق التعامل فى السوق السوداء خارج الجهاز المصرى وسيطرة البنوك الأجنبية على المشروعات الاقتصادية فى البلاد فى حالة التنفيذ الجبرى على المحل التجارى المرخص للبنك الأجنبى بارتهاضه ، لا أساس له من القانون ، ذلك أن القرار الذى يصدر للبنك بهذا الترخيص لا ينتج عنه بذاته مثل هذه النتائج فهناك القانون رقم ٤٣/١٩٧٤ المنسار اليه الذى صرح لبنوك الاستثمار وبنوك

الأعمال المنشأة وفقا لأحكامه بالتعامل بالعملات الحرة فقط فى المجالات التى حددتها ، والمدى لها ملزم بالوفاء بذات العملة عند حلول ميعاد السداد فىكون سبيله الى الوفاء بدينه ان لم يكن لديه موارد ذاتية كافية من ذات العملة اللجوء الى السوق السوداء للعملة الحرة وخارج نطاق الجهاز المصرفى الرسمى ولو لم يكن ثمة تنفيذ جبرى على محله التجارى المرتقى لدى البنك الدائن - أما عن سيطرة هذه البنوك على المشروعات الاقتصادية فى البلاد كنتيجة للترخيص لها بارتهاض المحال التجارية ، فضلا عن خلو الأوراق مما يصممها بذلك فى هذه المنازعة بالذات ، فان الأمر فى ذلك لا يكون قد تعلق بالترخيص الممنوح لها بارتهاض المحال التجارية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وانما يكون متعلقا بالنظام القانونى سنوك الاستثمار والأعمال المنشأة وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي يسمح بنشاط هذه البنوك وما يترتب عليه من آثار وهى أمر آخر يخرج عن مجال هذه المنازعة فاذا ما ذهبت الى ما تقدم أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لم يحظر اترخيص للبنوك الأجنبية المنشأة وفقا لأحكامه بانقيام بعمليات ارتهاض المحال التجارية على ما سلف بيانه ، وأن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى قد خلا من هذا الحظر ولم يفرق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهناها بين البنوك المصرية والبنوك الأجنبية فى صدد مزج التراخيص بارتهاض المحال التجارية ، فان القرار المطعون فيه والحالة هذه يبدو بحسب الظاهر مغالفا للقانون فيتحقق ركن الأسباب الجدية فى طلب وقف تنفيذ كما يتحقق أيضا ركن الاستمجال بالنظر الى خطورة النتائج المترتبة على

الاستمرار فى تنفيذہ فیما لو فرض وقضى بالغائه ، وعلى ذلك يتعين
الحکم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه من مثل البنکین المذكورین ولما
كان الحکم المطعون فيه بمقتضى الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٣١ القضائية ند
سائر هذا النظر فقضى بوقف تنفيذ هذا القرار بينما قضى الحکم المطعون
فيه بالطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٢ القضائية بغير ذلك ، فان الحکم الأول يكون
قد صادف صحيح النظر فى تطبيق حکم القانون بينما يكون الثانى قد
أخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يستوجب رفض الطعن رقم ٣٤٠١ لسنة ٣١
القضائية والزام الجهة الادارية الطاعنة بمصروفاته ، والغاء الحکم المطعون
فيه بمقتضى الطعن ٣١٦ لسنة ٣٢ القضائية والقضاء بوقف تنفيذ القرار
المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

(طعن ٣٤٠١ لسنة ٣١ ق و ٣١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٨٧)

ثانيا - مدى خضوع المشروع الاستثمارى لتسعير الجبرى

قاعدة رقم (١٤٤)

البدا :

الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التموين والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار المال المصرى والأجنبى والمناطق الحرة معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ - القوانين والقرارات الصادرة فى شأن التسعير الجبرى تضمنت قواعد عامة مجردة للتسعير الجبرى وتحديد اسعار السلع الغذائية المختلفة محلية كانت ام مستوردة - هذه القواعد تنطبق على كافة الافراد والمنشآت والشركات العاملة فى مجال انتاج وتوزيع السلع ولا يجوز التحلل منها او الاستثناء من احكامها الا بنص خاص فى القوانين المشار اليها او بتعديل تشريعى يصدر بذات الادارة التى صدرت بها .

الحكمة :

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ انخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح ينص فى المادة (١) منه على أن يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية . وتنص المادة (٢) منه على أن تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد الميينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ، ولوزير التجارة والصناعة قرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة ، كما نصت المادة (٤) على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والجزءة وذلك بالنسبة الى اية سلعة تصنع محليا (م - ٣٣ ج ٢)

أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة التموين وخص فى المادة الأولى منه على أن تهدف وزارة التموين الى توفير احتياجات الجماهير من السلع الغذائية فى نطاق الخطة الاقتصادية للدولة سواء عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلى والاشراف على تداولها وتسعيرها والرقابة على عدالة التوزيع وتباشر الوزارة مسئوليتها بالتعاون مع أجهزة الدولة عنى النحو التالى : أولا ثانيا ثالثا : توفير احتياجات السلع الغذائية بجميع أنواعها من الانتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد ، ولها فى سبيل ذلك : تحديد أسعار السلع الغذائية الأساسية المنتجة محليا أو المستوردة مع العمل على موازنة هذه الأسعار .

وعد نصت المادة الرابعة من ذات القرار على أن يعتبر وزير التموين الوزير المختص فى ممارسة السلطات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها فى كل ما يتعلق بالسلع الغذائية سواء المستوردة أو من الانتاج المحلى الزراعى أو الصناعى .

ومن حيث أنه يبين من استقراء هذه النصوص وغيرها من المواد التى تضمنتها أحكام القوانين والقرارات الصادرة فى شأن التسعير الجبرى أنها قد تضمنت قواعد تنظيمية عامة مجردة للتسعير الجبرى وتحديد أسعار السلع الغذائية المختلفة محلبة كانت أم مستوردة تنطبق على كافة الأفراد والمنشآت والشركات العاملة فى هذا المجال طالما كانت تتعامل فى مجال انتاج وتوزيع هذه السلع . وهى قواعد قانونية لا يجوز التحلل منها أو الاستثناء عن تطبيق أحكامها إلا بتعديل تشريعى يصدر بذات الاداة القانونية التى صدرت بها أحكام هذا النظام الذى ينطبق على الكافة دون تمييز .

(ملفان رقم ١٢٣١ و ١٢٣٥ لسنة ٣١ ق: جملة ١/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تضمن تنظيماً قانونياً خاصاً بشأن نظام الاستثمار وحدد على سبيل الحصر المزايا والخصومات والإعفاءات التي نمتع بها المشروعات والعاملون فيها المخاطبون بأحكامه - الأصل هو خضوع المشروعات المخاطبة بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لكافة أحكام النظام القانوني المصري - الإعفاء من بعض القوانين هو استثناء بالقدر والحدود الواردة على سبيل الحصر في صلب القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته - الإعفاءات الواردة بالقانون المذكور لم تتضمن الإعفاء من الخضوع لنظام التسعير الجبري - مؤدى ذلك : - خضوع مشروعات الاستثمار لقوانين التسعير الجبري - أساس ذلك : - أن قانون التسعير الجبري قانون إقليمي يسرى بصريح النص على كافة السلع والمنتجات الزراعية والصناعية والمحلية أو المستوردة التي يتم تداولها في جمهورية مصر العربية - هذا القانون يمثل قاعدة عامة يؤخذ بها على عمومها ما لم يرد نص خاص يقيد بها - لا يغير من هذا النظر صدور قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بعدم خضوع المشروعات المخاطبة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لنظام التسعير الجبري - أساس ذلك : - أن تقرير مثل هذا الإعفاء لا يكون إلا بنص قانوني خاص وصريح بنفس الأداة التشريعية لقوانين التسعير الجبري وهو ما لا تملكه الهيئة المذكورة .

المحكمة :

ومن حيث أن الماد ٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ نصت على أن تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون وأيا كانت جنسية مالكيها أو محل إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، كما تتمتع

المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة في المواد ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالأجراءات المنصوص عليها فيه . وتنص المادة ٧ منه على أنه لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها ، ولا يجوز الحجر على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي . وتنص المادة ٨ على جواز حل منازعات الاستثمار المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر أو بطريق التحكيم ، وتنص المادة ٩ على اعتبار شركات الاستثمار من شركات القطاع الخاص أي ما كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيه ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام والعاملين فيه . وتعفى المادة ١٠ هذه الشركات من الخضوع لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن انتخاب العمال في مجالس الإدارة . وتقضى المادة ١١ باستثناء العاملين بهذه المشروعات من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٢١ من قانون العمل ومن أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ . وتستثنى المادة ١٤ هذه المشروعات من بعض أحكام تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي . كما تستثنى المادة ١٥ تلك المشروعات من بعض القواعد المنظمة للاستيراد والتصدير . وتقرر المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ إعفاءات ضريبية لتلك المشروعات وأرباحها لمدة معينة . وتنص المادة ١٩ على عدم خضوع مباني الإسكان الإداري وفوق المتوسط المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليه في القوانين الخاصة بإيجارات الأماكن . وتنظم المادة ٢١ حق صاحب الشأن في إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج أو تنصرف فيه . كما نصت لمادة ٢٢ على القواعد الخاصة بتحويل عائد

المال المستثمر الى الخارج • بين من كل ذلك أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تضمن تنظيمًا قانونيًا خاصًا بشأن الاستثمار حدد على سبيل الحصر التزاما والضمانات التي يتمتع بها المشروع الذي يستفيد من أحكامه والعاملين فيه وله تبسيط هذه الاعفاءات الى الاعفاء من كافة أحكام القوانين التي لم يتضمنها ومنها نظام التسعير الجبرى • فالمشرع لم يقر خروج هذه المشروعات من انجال الاقليمى لكافة أحكام النظام القانونى المصرى • بل العكس هو الصحيح اذ الاصل خضوعها والاستثناء الاعفاء من بعض أحكام القانون المصرى التي وردت على سبيل الحصر فى صلب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وحدها • فقانون التسعير الجبرى قانون اقليمى يسرى بصريح النص على كافة السلع والمنتجات الزراعية والصناعية محلية أو مستوردة التي يتم تداولها فى جمهورية مصر العربية ، والقاعدة أن العام يؤخذ على عمومه ما لم يرد نص خاص يقبده • وهو الأمر الذى خلا منه النظام القانونى الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة اذ لم يتضمن أى اعفاء من انطباق القانون المذكور عليه • ولا يغير من هذا النظر أن يصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار قرارا بعدم خضوع المشاريع الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه نظام التسعير الجبرى ، ذلك لأن تقرير مثل هذا الاعفاء لا يمكن أن يتم الا نص قانونى خاص صريح بعدم سريان قانون التسعير الجبرى على تلك المشروعات وخدماتها ، ولا تكفى فى تقريره اداة أدنى لا تخرج عن كونها مجرد قرار أو توصية ، لا يجوز أن تعطل نفاذ حكم تشريعى قائم كما أن الجهة التى قررت لا تملك التشريع أصلا • واذا كان النظام القانونى الخاص بالاستثمار فى مصر لا يسمد مصادره وأحكامه من القوانين والتشريعات الداخلية الصادرة فى شأن الاستثمار فقط وانما يجد مصادره أيضا فيما تكون جمهورية مصر العربية قد أبرمته مع بعض الدول من معاهدات

بشأن تشجيع وحماية الاستثمار فى نطاق مجال سريان كل من هذه الاتفاقيات فقط . فانه يبين من نصوص بعض هذه المعاهدات التى تقدمت بها الهيئة العامة للاستثمار أو شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية أنها لم تتضمن سوى أحكام عامة تتعلق بعدم جواز المصادرة دون تمويض عادل وحق رعايا هذه الدول الأجنبية فى تحويل رؤوس الأموال وعائدات الاستثمار . والقواعد التى تحكم سعر الصرف ، وضمان رعاية وحماية معينة لهذه المشروعات لا تخرج فى أحكامها العامة أو التفصيلية عما هو منصوص عليه فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . وبذلك فان التنظيم القانونى الخاص بالسعير الجبرى يكون سارى المفعول على المشروعات وللشركات المنشأة طبقا للقانون المذكور .

وبذلك يكون قرار وزير التموين باخضاع منتجات الشركات الطاعة لنظام التسعير الجبرى فأما بحسب ظاهر الأوراق على سند من صحيح حكم القانون فينتفى ركن انجدية فى طلب تنفيذه . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب فيكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن عليه على غير سند من الواقع والقانون خليقا بالرفض مع الزام الطاعنين بالمصروفات .

(طعن ١٢٣١ و ١٢٣٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١)

ثالث- الإعفاءات الضريبية

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

سيارات الركوب التي تم استيرادها طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية نفل معفاة من الضرائب الجمركية ولا تستحق عليها أية ضرائب جمركية بعد العمل بهذا القانون - هذه الإعفاءات المذكورة تُلغى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه - تستحق الضرائب الجمركية على السيارات التي يتم استيرادها بعد العمل بهذا القانون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فاستعرضت نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من أنه « مع مراعاة الأحكام التي تقرها القوانين واللوائح فى شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه فى هذا القانون ، كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها فى هذه المنطقة . كما استعرضت نص المادة ٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية من أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من انضرائب والرسوم الملحقة وبشرط المعاينة : (١) ما تستورده المنشآت

المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة من الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل (فيما عدا سيارات الركوب والأثاث) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ، وذلك دون اخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ « والمادة ١١ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع عدم الاخلال بما نص عليه في هذا القانون من أحكام خاصة تخضع للاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : (٤) لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية سيارات الركوب ولا تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة » كما تنص المادة ١٣ من القانون المذكور على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة والدول . . . يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الماحقة بما المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية : . . . القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة » .

وتبينت الجمعية أن المشرع أعفى في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه جميع الادوات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في جميع المناطق الحرة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات ، ويسرى الاعفاء على سيارات الركوب باعتبارها تندرج في مدلول وسائل النقل الواردة في النص متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات .

وقد فصر المشرع اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ في ٢٩/٧/١٩٨٣ هذا الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية صراحة على ما تسودده منشآت المشار اليها من أدوات ومهمات وآلات ووسائل نقل لازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة ، واستبعد من ذلك سيارات الركوب ، فنص صراحة في المادة ١١ منه على أن عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالاعفاءات الجمركية لا تشمل سيارات الركوب ، ولا تعفى من الضرائب الجمركية أو غيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة . كما ألغى بمقتضى المادة ١٢ منه كل ما يخالف أحكامه من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب وائرسوم الملحقة بها ومنها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه . واذ لم تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على شمول وسائل النقل المقرر لها الاعفاء سيارات الركوب صراحة فيتعين اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في ٢٩/٧/١٩٨٣ خروج سيارات الركوب من نطاق هذا الاعفاء اعمالا للآثر المباشر للقانون المذكور . لذلك فإن سيارات الركوب التي قامت المشروعات المرخص بها في المناطق الحرة باستيرادها حتى التاريخ المذكور تكون قد تمتعت بالاعفاء الذي كان مقررا في مدلول المادة ٣٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه . واذ تمت الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وهي استيراد السيارات في ظل القانون المقرر للاعفاء فيكون الاعفاء قد تم فعلا . ولا يترتب على تعديل القانون بعد ذلك بالغاء هذا الاعفاء من تاريخ التعديل العودة الى استحقاق الرسوم الجمركية لعدم حدوث الواقعة المنشئة للضريبة بعد هذا التعديل . أما السيارات التي تم استيرادها بعد التاريخ المذكور فان الواقعة المنشئة للضريبة تكون قد تمت بالنسبة لها في

ظل النص الموجب لاستحقاق الضريبة بعد الغاء الاعفاء فتستحق عليها
الضرائب الجمركية .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى أن سيارات
الركوب التى تم استيرادها طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم
٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية تظل معفاء من الضرائب
الجمركية . ولا تستحق عليها أية ضرائب جمركية بعد العمل بالقانون
المذكور .

الغاء الاعفاء المذكور اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٨٣ المشار اليه ، وبذلك تستحق الضرائب الجمركية على السيارات
التي يتم استيرادها بعد العمل بهذا القانون .

ملف ٣٧/٢/٣١٩ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

المشروعات المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا داخل
المجتمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ تجمع بين الاعفاءين
المقررين فى القانون طبقا للمادة ١٦ من القانون الأول لمدة (٥) سنوات ثم
انشء خارج نطاق المجتمعات العمرانية طبقا لقانون الاستثمار ثم نقل كله
طبقا للمادة ٢٤ من القانون الثانى لمدة (١٠) سنوات - اذا كان المشروع قد
او بعضه داخل المجتمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فان
النشاط الذى لم ينقل بعد يتمتع بالاعفاءات المقررة فى المادة ١٦ من قانون
الاستثمار لمدة (٥) سنوات - اما النشاط الذى انتقل الى داخل مناطق

المجتمعات الجديدة فيستولى وحده الاعفاء المقرر في المادة ١٦ من قانون الاستثمار لمدة الباقية من مدة الخمس سنوات المذكورة ثم يتمتع بالاعفاء المقرر في المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاسترجعت فتواها الصادرة بجلستها المقودة في ١٧/١١/٨٢ التى اتهمت الى أن المشروعات الخاضعة لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والتى سبق تمتعها بالاعفاء الضريبى طبقا للمادة ١٦ من قانون الاستثمار المشار اليه خلال الخمس سنوات التالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالاعفاءات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لأحكام قانون المجتمعات العمرانية المشار اليه لمدة عشر سنوات أخرى عن أرباحها من هذا النشاط دون غيره ولا ينبع من تمتعها بهذا الاعفاء سبق اعفاؤها طبقا لنصوص أخرى أو عن أنشطة أخرى وقد أقامت الجمعية هذا الرأى على ما تضمنته نص المادة ١٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا المشار اليه من اعفاء أرباح المشروعات المنشأة طبقا لهذا القانون من هذه الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى ما توزعه من أرباح من الضريبة على إمدادات القيم المنقولة وملحقاتها دون الضريبة العامة على الإيراد وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال وذلك مع عدم الإخلال بأى إعفاءات ضريبية أفضل تقرر فى قانون آخر ، وكذلك ما تضمنه المادة ٢٤ من قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه من إعفاء أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاوَل نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر

سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وذلك مع عدم الاخلال بأى إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار . ومفاد ذلك أن منازع التمتع بالإعفاءات الواردة فى المادة ٤٤ المذكورة مزاولة المشروعات والمنشآت نشاطها فى المناطق المحددة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المذكورة وتكون مدة الإعفاء عشر سنوات محسوبة اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية انتاج هذه المشروعات أو مزاومتها النشاط ويقصد ببداية الانتاج أو مزاولة النشاط فى مفهوم هذه المادة قيام المشروعات والمنشآت بممارسة نشاطها أو بدء انتاجها فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون المذكور حتى ولو كانت تمارس قبل انتقالها العمل بالمجتمعات العمرانية الجديدة نشاطا فى جهة خارجها وكانت تستمتع بإعفاءات من هذه الأنشطة الا أن الإعفاء طبقا للمادة ٢٤ المذكورة لا يطبق سوى على الأرباح التى تحقق لها من نشاطها فى هذه المناطق دون غيرها من المناطق الأخرى . فالمشروعات الخاضعة لأحكام نظام الاستثمار والتى سبق تمتعها بالإعفاء الضريبى طبقا للمادة ١٦ المشار إليها خلال الخمس سنوات التالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالإعفاءات لمدة عشر سنوات أخرى تالية للخمس سنوات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وعن أرباحها عن هذا النشاط دون غيره ولا يمنع من تمتعها بهذا الإعفاء أن تكون قد سبق اغفاؤها طبقا لنصوص أخرى وعن أنشطة أخرى . ويؤكد هذا رأى صريح نص المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية من عدم اخلال الإعفاءات الواردة بها بالإعفاءات المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار وهو ما يقطع فى الجمع بينهما ، وبذلك فإن المشروع اذا كان بدأ نشاطه طبقا لقانون الاستثمار خارج المناطق العمرانية الجديدة وتمتع

بالاعفاء لمدة ٥ سنوات طبقاً للمادة ١٦ من القانون المذكور ثم انتقل بعد انقضاء هذه المدة الى المناطق العمرانية الجديدة فيتمتع بالاعفاءات المقررة فى المادة ٢٤ من قانون المناطق العمرانية لمدة عشر سنوات • ويقتصر هذا الاعفاء على النشاط الذى يزاول داخل هذه المناطق فقط • أما اذا كان المشروع بدأ نشاطه طبقاً لقانون الاستثمار خارج المناطق العمرانية ثم انتقل بالكامل الى المناطق العمرانية خلال مدة الاعفاء المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار فإن نشاطه الذى يزاوله فى المناطق المذكورة يستمر فى التمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ١٦ المذكورة لباقي مدتها ، ثم يبدأ فى التمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية لمدة ١٠ سنوات أخرى أما اذا نقل جزءاً من النشاط فقط الى المجتمعات العمرانية فيستمر النشاط المقم خارجها فى التمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ١١ من قانون الاستثمار حتى يستكمل مدة السنوات الخمس لمقررة فيها ، أما النشاط الذى انتقل الى داخل المنطقة فيستكمل هذه المدة ثم يبدأ فى الاستفادة وحده من الاعفاء المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية • أما اذا بدأ النشاط طبقاً لقانون الاستثمار فى المجتمعات منذ البداية فيجمع بين الاعفاءين المقررين فى النصين طبقاً للمادة ١٦ من قانون الاستثمار لمدة ٥ سنوات وطبقاً للمادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية لمدة ١٠ سنوات أخرى هذا مع مراعاة أن كلا من الاعفاءين يقتصر على الضرائب الواردة على سبيل الحصر فى النص المقرر للاعفاء •

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المشروعات المنشأة طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً داخلياً المجتمعات العمرانية طبقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ تجمع بين الاعفاءين المقررين فى القانونين طبقاً للبادة ١٦ من القانون الأول لمدة ٥ سنوات

نم طبقا للمادة ٢٤ من القانون الثانى لمدة ١٠ سنوات • واذا كان المشروع قد أنشئ خارج نطاق المجتمعات العمرانية طبقا لقانون الاستثمار ثم نقل كله أو بعضه داخل المجتمعات العمرانية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩. فان النشاط الذى لم ينقل بعد يتمتع بالاعفاء المقررة فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار لمدة ٥ سنوات أما النشاط الذى انتقل الى داخل مناطق المجتمعات الجديدة فيستوفى وحده الاعفاء المقرر فى المادة ١٦ من قانون الاستثمار للمدة الباقية من مدة الخمس سنوات المذكورة ثم يتمتع بالاعفاء المقرر فى المادة ٢٤ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة •

(ملف ٣٧/٢/٣٢٥ — جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٤٨)

المسألة :

رؤوس الاموال الاجنبية فى المشروعات القائمة بنظام الاستثمار الداخلى طبقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى تخضع لرسم الابلولة على التركات المقررة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وللضريبة على التركات المفروضة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ •

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرس على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٥ من يونية ١٩٨٦ فاستعرضت أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات ، وتبينت أنه ليس فيها ما يسمح بافراد رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى المشروعات القائمة بنظام الاستثمار الداخلى طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بمعاملة خاصة بالنسبة الى رسم الابلولة على التركات وضريبة التركات ،

كذلك ليس فى تلك الأحكام ما يعنى رؤوس الأموال المذكورة من ذلك
الرسوم أو تلك الضريبة ، ولا ما يحول دون خضوعها لهما طبقا للقواعد
والضوابط المنصوص عليه فى القانونين المنظمين لهما .

ومن حيث أن المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق
الحرّة الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢
سنة ١٩٧٧ فى تحديدها للنزاي والاعفاءات الضريبية التى تتمتع بها
المشروعات المقامة بنظام الاستثمار الداخلى ، لم تدرج بين تلك النزاي
والاعفاءات أى إعفاء لرؤوس الأموال الأجنبية فى تلك المشروعات من رسوم
الايولة أو من ضريبة التكرار ، وذلك على خلاف ما قرره ذات القانون
فى مادته ٤٦ من إعفاء للأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرّة
من ضريبة التكرار ورسوم الايولة ، الأمر الذى يستفاد منه حتما خضوع
رؤوس الأموال الأجنبية فى مشروعات الاستثمار الداخلى للضريبة والرسوم
المذكورين .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية الى أن رؤوس الأموال الأجنبية فى
المشروعات المقامة بنظام الاستثمار الداخلى طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣
سنة ١٩٧٤ ، تخضع لرسوم الايولة على التكرارات المقرر بالقانون رقم ١٤٢
سنة ١٩٤٤ وللضريبة على التكرارات المفروضة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٢ .

قائمة رقم (١٤٩)

المبدأ :

المادة ٢٣ من قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة :
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧
- المشرع أعفى من رسم التبعة ورسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس جميع
المشروعات الاستثمارية وجميع العقود المرتبطة بها بما فى ذلك عقود القرض
والرهن وشراء العقارات وغيرها حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة
على تشغيله - تقدر المشرع بتمام التنفيذ يفيد معنى التنفيذ الفعلى -
نتيجة ذلك : النطاق الزمنى للاعفاء المذكور يتحدد بتمام التنفيذ الفعلى
للمشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله - لاعبرة فى هذا المجال بالتنفيذ
المخطط فى البرنامج الذى يقدمه اصحاب المشروع وتوافق عليه الهيئة
العامة للاستثمار - اساس ذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع يرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى .
والتشريع بجلستها المقودة فى ٢٥ من يونية • فتبينت أن المادة ٢٣ من
قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر به القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ • المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن
يعفى من رسم الدفعة ومن رسم التوثيق والشهر عقود تأسيس جميع
المشروعات أيا كان شكلها القانونى وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع
بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المعاونة
وع غيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله
ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة •

ومن حيث أذ، المشرع فى الفقرة الأخيرة من المادة السابقة حدد النطاق
الزمنى للاعفاء من الرسوم الذى قرره للمشروعات • فان يكون حتى تمام

تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله . ويعتبر المشرع « بتسليم التنفيذ » فى هذا المقام يفيد معنى التنفيذ الفعلى لا التنفيذ المخطط فى البرنامج الزمنى الذى يقدمه أصحاب المشروع وتوافق عليه الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ولو أراد المشرع ربط ذلك الاعفاء بموعد التنفيذ الوارد فى البرنامج الزمنى الموافق عليه لما أعوزه التصريح بالنص على ذلك ، واذ لم يفعل واستعمل عبارة « تمام التنفيذ » فانه يكون فاصدا اكمال التنفيذ الفعلى للمشروع .

ومن حيث أنه فضلا عن أن هذا التفسير يتفق مع سياق نص القانون المقرر للاعفاء وصياغته ، فان المفهوم أن البرنامج الزمنى للتنفيذ الذى عرضه أصحاب الشأن فى الطلبات التى يتقدمون بها الى الهيئة • لا يعدو أن يكون من قبل التوقع والاحتمال بما لا يصلح أساسا لبيان نطاق الاعفاء من الرسوم ، وهو نطاق يتطلب أن يقوم على التحديد • لا على التوقع والاحتمال •

ومن حيث أنه ولئن كد من شأن ذلك أن يمتد زمن الاعفاء بتراخى زمن تنفيذ المشروع الا أن هذا ما لا خشية منه • اذ عندما يكون التراخى فى التنفيذ ناشئا عن تعطيل متعمد من جانب المشروع ذاته : او بما يشبه ذلك تملك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى شأن المشروعات ما تراه مناسباً من اجراء طبقا للقانون فى ضوء ما تنص عليه المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه • من أن لمجلس ادارة هذه الهيئة ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة ، وما تنص عليه المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ من أنه فى حالة عدم التزام المشروعات بالشروط الموافق عليها أو (٢ - ٢٤) .

خروجها عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن العبرة فى الاعفاء من الرسوم المشار إليها هو تمام التنفيذ الفعلى لنشروع .

(ملف ٣٧/٢/٣٤٠ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٥٠)

البدا .

الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ لا ينسحب على النشاط الاستثمارى وإنما ينسحب على الشركة التى تقوم به والتى تتمتع بمزايا قانون الاستثمار .

- عدم جواز استرداد الشركة الوطنية للأسكان للنقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التى قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقارى عن عفود شراء أراضى مشروع اسكان النصرية والملك فيصل .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ فتبينت أن المشرع فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أن المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة أو ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها أسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانونى واسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأس مالها ونسبة مشاركة

الأطراف الوطنية والعربية والأجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من أحكام ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبي بحسب الأحوال ، سواء تم التصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية ، وتعفى من رسوم التبعة ومن رسوم التوثيق والشهر وعقود أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقه د القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

ونصت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه « تؤدى جميع الشركات أيا كان شكلها القانوني بما فيها شركات الأموال عند تكوينها أو تأسيسها أو تعديلها رسما شاملا بواقع ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وبحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبي بحسب الأحوال وذلك مقابل التصديق على توقيعات الشركاء مع اعفاء هذه العقود من رسوم الدفعة والتوثيق والشهر المقررة على تأسيس أو توثيق أو شهر هذه المشروعات وشهر عقود الشركات أيا كان نوعها بدون رسوم . وفيما عدا هذا الرسم تعفى جميع العقود المرتبطة بالمشروعات الموافق عليها من النهية سواء كانت فرعية أو مشتركة أو فروع أجنبية بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها من العقود من رسم الدفعة ورسوم التوثيق والتصديق والشهر وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله » .

ومفاد ما تقدم أن المنصرع قد نص صراحة على أن المشروعات التي تتمتع بالاعفاء هي المشروعات المشتركة التي تنشأ وفق أحكام القانون في شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة ، أى أنه يتعين أن يكون هناك مشروع ، وأن يتخذ المشروع شكل الشركة ، بمعنى أن المشروع هو الشركة وليس النشاط التي تقوم به وعلى ذلك فالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لا ينسحب على النشاط الاستثمارى وإنما ينسحب على الشركة التي تقوم به والتي تتمتع بمزايا قانون الاستثمار .

ومن حيث أن التركة الوطنية للاسكان قد أسست ومضى أكثر من سنة على بدء تشغيلها ، وبالتالي فإن مشروع امكان المنصورية والملك فيصل لا يعدو أن يكون أحد أنشطة الشركة فلا يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

لذلك :

اتتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استرداد الشركة الوطنية لاسكان النقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التي قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقارى عن عقود شراء اراضي مشروع امكان المنصورية والملك فيصل .

(ملف ٣٧/٢/٣٢٦ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المادة :

يعتبر مالا مستثمرا النقد الاجنبى الحر المستخدم سواء فى تنفيذ احد المشروعات او التوسع فيها - لا يجوز قصر وصف المشروع الذى يتمتع بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على حالة

المشروع الجديد وحده وانما يسرى هذا الوصف على كل نشاط بمثل
إضافة جديدة تعتبر فى حكم المشروع ويوافق عليها مجلس إدارة الهيئة
العامة للاستثمار والمناطق الحرة سواء كان نشاطا جديدا او توسعا فى
نشاط قائم بالفعل عن طريق زيادة رأس المال الاصلى - سنوات الاعفاء
الخمس تسرى اما من تاريخ اصدار الاسهم بمناسبة التأسيس او بمناسبة
اصدار اسهم جديدة بسبب زيادة رأس مال الشركة .

الفنوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة
معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حيث تنص المادة (١) منه على أنه
« يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى
من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
العربى والأجنبى والمناطق الحرة » . وتنص المادة الثانية من هذا القانون
على أنه « يعتبر مالا مستثمرا فى تطبيق أحكام هذا القانون .

١ - النقد الأجنبى انحر المحول لجمهورية مصر العربية بالسم
ارسمى عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى
لاستخدامه فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

• • • • • وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أنه
« تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام هذا
القانون وأيما كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم بالضمانات والمزايا
المنصوص عليها فى هذا القانون .

• • • • • وتنص المادة السادسة عشر من هذا القانون أيضا
على أنه « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقرر فى قانون

آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها بحسب الأحوال ، ومن الضريبة الصائمة على الإيراد بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية لبداية الانتاج أو مزاوله النشاط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الاعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطات الخاصة المكونة التي يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة عن فترة الاعفاء والتي يتم توزيعها بعد انقضاءها ، وتعفى الاسهم من رسم الدفعة النسبي السنوى لمدة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم لاول مرة كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدفعة والذي ينص في المادة (١) منه على أن « تفرض ضريبة دفعة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون ، وتنص المادة (٨٣) من ذات القانون على أن « تستحق ضريبة سنوية على السندات أيا كانت جهة اصدارها وجميع الاسهم والحصص والأنسبة الصادرة من الشركات المصرية سواء كانت مساهمة أو توصية بالاسهم ، أو ذات مسئولية محدودة وسواء مثلت تلك الاسهم والحصص الأنسبة والسندات في صكوك أو لم تمثل وسواء سلمت الصكوك لأصحابها أم لم تسلم كما تنص المادة (٨٧) من هذا القانون على أن « تستحق الضريبة بالنسبة للشركات التي تؤسس أو تزيد رأسمالها بعد أول يناير بنسبة محددة باقية من السنة مع عدم حساب كسور الشهر .

.

ومن حيث أن مفاد ما تقدم فإن المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه - وطبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية لتسمى القنوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٣ - قد واجه حالة التوسع فى المشروعات القائمة والخاضعة لنظام استثمار المآل العربى والأجنبى ، اذ اعتبر مآلا مستمرا النقد الأجنبى الحر المستخدم سواء فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها وهو بذلك فرق تنفيذ المشروع بالتوسع فيه ، ولما كانت المادة (١) من هذا القانون قد عرفت المشروع بأنه كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ، ومن ثم فإن كل ما يصدق عليه وصف المشروع يتمتع بالاعفاء الضريبى المنصوص عليه بالمادة (١٦) من هذا القانون ، ولا يجوز قصر هذا الوصف على حالة المشروع الجديد وحده وانما يسرى هذا الوصف على كل نشاط يمثل اضافة جديدة تعتبر فى حكم المشروع ويوافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة سواء كان نشاطا جديدا أو توسعا فى نشاط قائم بالفعل عن طريق زيادة رأس المآل الأصيل .

وحيث أنه لا يغير من ذلك القول بأن النص المادة (١٦) سائفة الذكر قد جاء صريحا فى تقرير الاعفاء من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والإيراد العام فى حالة زيادة رأس المآل فى حين قرر الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية على مرحلة واحدة واعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم المقرر قانونا لأول مرة ، لا عبرة بهذا القول لأنه ليس المقصود بعبارة (استحقاق) الرسم المقرر قانونا لأول مرة « انه - أى الرسم - هو المقرر فقط على الاسهم الموجودة وقت تأسيس الشركة دون الاسهم الجديدة المصدرة بعد التأسيس لأن هذا التفسير يخصص النص بلا سند يؤيده ذلك أن ضريبة الدمغة وفقا لنص المادتين (٨٣) ، (٨٧) سالتقى الذكر- تسرى على الاسهم الموجودة وقت تأسيس

الشركة وعلى الاسهم التى يزداد بها رأس مال الشركة ، حيث تقضى المادة (٨٧) المشار اليها باستحقاق الضريبة بالنسبة للشركات التى تؤسس أو يزيد رأسمالها بعد أول يناير بنسبة المدة الباقية من السنة ، وهو ما يجعل المقصود باستحقاق الرسم المستحق قانونا لأول مرة كما ينسحب الى الاسهم المصدرة بمناسبة زيادة رأسمال الشركة ، أى أن سنوات الاعفاء الخمسة تسمى اما من تاريخ اصدار الاسهم بمناسبة التأسيس أو بمناسبة اصدار اسهم جديدة بسبب زيادة رأس مال الشركة . ومن ثم يمكن القول بأن ما ورد فى نهاية نص المادة ٩/١٦ سائلة الذكر فى مجال الاعفاء من رسم الدمغة النسبى يعتبر تضييقا لما ورد قبله فى مجال الاعفاء من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة والإيراد العام ، أى أن المشرع فى هذا النص قرر مبدأ الاعفاء من هذه الضرائب والرسوم سواء بالنسبة لرأس المال الأصلى أو بالنسبة الى زيادة رأس المال .

ومن حيث أنه بالبقاء على ما تقدم ولما كان الثابت أن الشركة المصرية الايرانية للمقاولات قد توسعت فى نشاطها باصدارها أسهما جديدة ، وأن هذا النشاط يمثل زيادة فى رأسمالها ومن ثم فإن هذه الاسهم الجديدة تتمتع بالاعفاء من ضريبة الدمغة .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء الزيادة فى رأس مال الشركة المصرية الايرانية للمقاولات من ضريبة الدمغة النسبية المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(ملف ١١١/١/٤٧ - جلسة ١٩/١١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

رسوم الشهر والتوثيق - عدم جواز استرداد الشركة الوطنية لاسكان النقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التي قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقاري عن عقود شراء أراضي مشروع اسكان المنصورية والملك فيصل - المادة ٣ من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي المعدل بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - المقصود بالمشروع في حكمها هو الشركة وليس النشاط الذي تقوم به .

الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع ما جاء بمذكرة رئيس قطاع الشؤون القانونية بالهيئة العامة للاستثمار المؤرخة ١٩٨٧/٣/٢ المرفق بكتاب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٠٦٨ الى رئيس مجلس الدولة . واستعرضت فتاها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ ملف ٣٢٦/٣/٣٧ والتي انتهت - للاسباب الواردة بها - الى عدم جواز استرداد الشركة الوطنية لاسكان النقابات المهنية لرسوم الشهر والتوثيق التي قامت بسدادها لمصلحة الشهر العقاري عن عقود شراء أراضي مشروع اسكان المنصورية والملك فيصل ، كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ وتبين لها أن المقصود بالمشروع في هذا النص هو الشركة وليس النشاط الذي تقوم به وعلى ذلك فالاعفاء المشار اليه لا ينسحب على نشاط الاستثماري وانما ينسحب على الشركة التي تقوم به .

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ .

(ملف ٣٢٦/٣/٣٧ جلسة ١٩٨٨/١/٦)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

تتمتع سيارات الركوب التي تم استيرادها طبقا لأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي والناطق الحرة قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية - ذلك طالما كان استعمال سيارات الركوب مقصورا على المشروع .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت ما سبق أن انتهت اليه بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/١٩ وتبينت أن المشرع فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار الماز العربى والأجنبى المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ اعفى جميع الادوات والآلات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها فى جميع المناظر الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات ، ويسرى الاعفاء على سيارات الركوب باعتبارها تندرج فى مدلول وسائل النقل الواردة فى النص المشار اليه متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات . وقد قصر المشرع اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية فى ١٩٨٣/٧/٢٩ هذا الاعفاء السابق تقريره فى قانون استثمار المال العربى والأجنبى على ما تستورده المنشآت المشار اليها من أدوات ومهمات وآلات ووسائل نقل لمزاولة أعمالها داخل المنطقة الحرة واستبعد من ذلك سيارات الركوب ، فنص صراحة فى المادة ١١ منه على أن عبارة وسائل النقل الواردة فى هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعاقبة بالاعفاءات الجمركية لاتشمل سيارات الركوب ، ولا تعفى من الضرائب الجمركية أو غيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة . كما ألتى بمقتضى

المادة ١٣ منه كل ما يخالف أحكامه من إعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ومنها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه . واذ لم تنص المادة ٣١ من القانون على شمول وسائل النقل لسيارات الركوب صراحة فيتعين اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه في ٢٩/٧/١٩٨٣ خروج سيارات الركوب من نطاق الإعفاء المنصوص عليه في قانون الاستثمار اعمالا للآثر المباشر للقانون : لذلك فان سيارات الركوب التي قامت المشروعات المرخص بها في المناطق الحرة باستيرادها حتى التاريخ المذكور تكون قد تمتعت بالإعفاء الذي كان مرورا في مدلول المادة ٣١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ سالفة البيان ، فطالما تمت الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وهي استيراد الحيازة في ظل القانون المقرر للإعفاء فيكون الإعفاء قد تم فعلا ويستمر هذا الإعفاء قائما بالنسبة للسيارات التي تم استيرادها قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ طالما كانت هذه السيارات مقصورا استعمالها على اغراض المشروع المرخص له بالعمل بنظام المناطق الحرة وفي حدود الترخيص الصادر له . ولا يترتب على تعديل القانون بعد ذلك بإلغاء هذا الإعفاء من تاريخ التعديل العودة الى استحقاق الرسوم الجمركية لعدم حدوث الواقعة المنشئة للضريبة بعد هذا التعديل . ومن ثم فطالما تمتت السيارات بالإعفاء على الوجه سالف البيان فان هذا الإعفاء يستمر ويظل قائما طالما كان استعمالها مقصورا على المشروع المرخص له . ولا وجه للقول باشتراط أن تستخدم هذه السيارات داخل حدود المنطقة الحرة لاستمرار تمتعها بالإعفاء من الرسوم الجمركية ذلك أن هذا القول بخلف ما بين نشاط المشروع المرخص له بالعمل بنظام المناطق الحرة وبين أدوات ممارسة هذا النشاط فلا يشترط تواجد هذه الأدوات دائما داخل حدود المنطقة الحرة حسبما استقر على ذلك إفتاء هذه الجمعية طالما كانت

بطبيعتها تنأى أن توجد داخل هذه الحدود إذ أن هذه الحدود التي يمارس فيها النشاط تكون في المكان المحدد في الترخيص اما أدوات أو وسائل هذا النشاط فلا يشترط نوافرها فلا يتصور عملاً أن نظراً لطبيعتها -- تواجدها داخل ذات الحدود وعلى ذلك فطالما كانت السيارات مستخدمة في خدمة المشروع المرخص له بالعمل بنظام المناطق الحرة ومقصوراً استعمالها عليه فيسنر تمتعها بالاعفاء من الرسوم الجمركية السابق تقريره قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ • سواء استخدمت هذه السيارات داخل أو خارج حدود المنطقة الحرة طالما كانت تستعمل في اغراض المشروع •

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاوها السابقة بجلسة ١٩/٣/١٩٨٦ طالما كان استعمال سيارات الركوب السابق تمتعها بالاعفاء من الرسوم الجمركية مقصوراً على المشروع •
(ملف ٣٧/٢/٣١٩ جلسة ٢/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة معدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - زيادة رأس المال يتمتع بالاعفاء من ضريبة الدمغة - اتهام الطاعنين بتقرير اعفاء زيادة لرسمال شركة استثمارية لم يرد بالمخالفة لصحيح حكم القانون •

الحكمة :

« انه في خصوص الاتهام الموجه للطاعنين باعفاء زيادة رأس المال رغم عدم توافر شروط الاعفاء فان هذا الاتهام بذاته لا أساس له من الأوراق

جث أنه لا خلاف على مبدأ الاعفاء من ضريبة الدفعة وإن ما أثبت بالتحقيقات هو فى خصوص ناريج سريان الاعفاء ، وانه وفقا للمادة (١٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى فإن زيادة رأس المال يتمتع بالاعفاء من ضريبة الدفعة ، وهو ما قرره بالفعل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برأىها الصادر بجلسة ١٩ من نوفمبر ١٩٨٦ ، ومن ثم فإن اتهام الطاعنين بتقرير اعفاء زيادة رأس المال لشركة مصر ايران فرنسا لنفادق لم يرد بالمخالفة لصحيح حكم القانون وبالتالى ينهدر اساس هذا الاتهام » .

(طعن ٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

تتمتع لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى قانون الاستثمار على النشاط الذى يقوم به الاستثماريون المصريون تنفيذا لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة أن يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالشاركة مع بيوت خبرة اجنبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (٣) من قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ — التى تنص على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية ... وذلك فى المجالات الآتية :

(٨) نشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشذركة رأس المال العربى فيها عن خمسين فى المائة •

(٩) نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العاملة اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار إليها فى البنود السابقة والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة ، على أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس ادارة الهيئة » • واستعرضت المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتمير المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ التى تنص على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو البيوت الاستشارية الأجنبية العاملة فى مشروعات التعمير بالاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبى بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة •

وتتمتع بذات الاعفاءات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة العمليات الى تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستشارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية فى المشروعات التى يكون فيها التعاون من مقتضيات التعمير ويصدر بنحديدها قرار من وزير الاسكان ولتعمير • • » كما استعرضت المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية التى تنص على أن « تخضع الاعفاءات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ للشروط المقررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ • • • • فى البندين الثامن والتاسع من المادة الثالثة من القانون المذكور » • وتبينت الجمعية أن المادة (٢١) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تطبق الأحكام

الواردة فى كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذ الأحكام هذا القانون ٥٥٥ » وأن المادة الأولى من مواد اصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « ٥٥٥ وتلغى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، وذلك فيما عدا المواد ٢٥ ، ٢٦ فقرة أولى ، ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه » وأن المادة (١٥) من ذات القانون تنص على أن تفرض ضريبه عامة على صافى الايراد الكلى الذى يحصل عليه الاشخاص الطبيعيون .

ويقصد بالايراد فى تطبيق أحكام هذا الباب الايراد الخاضع لاحدى الضرائب النوعية ٥٥٥ » .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن قانون المجتمعات العمرانية الجديدة فى المادة ٢١ منه قرر تطبيق أحكام الاعفاءات الضريبية الواردة فى كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها وذلك على الانشطة التى يزاوها المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون تنفيذا للقانون لأول .

ولما كان قانون التعمير قد نص فى المادة (٢/٥) على تمتع العمليات التى تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستثمارية المصرية بالتعاون مع شركات أو بيوت أجنبية ٥٥٥ بالاعفاءات الضريبية المقررة بموجب قانون الاستثمار ، وهذه الاعفاءات تخضع للشروط المقررة فى البندين ٨ و ٩ من المادة (٣) بالقانون المذكور ، وذلك أعمالا لنص

المادة ٢٦/١ من قانون تحقيق العدالة الضريبية • وقد ورد في البند (٩) المشار اليه انه يلزم لمنع نشاط بيوت الخبرة الفنية المصرية بالاعفاءات الضريبية أن تكون متحدة شكل الشركة المساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية ••• وعلى ذلك فيتعين لتطبيق الاعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون الاستثمار على النشاط الذى يقوم به الاستشاريون المصريون تنفيذاً لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ان يكون هذا النشاط من خلال شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت خبرة أجنبية •

ولما كان المروضة حالته ذلك قام بأعمال استشارية لصالح مشروع لاحدى الجمعيات التعاونية للاسكان يقع بالساحل الشمالى ، وطلب اعفاء المبلغ الذى تقاضاه كاتعاب من الضرائب استنادا لحكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة سالف البيان ، والثابت من الأوراق انه لم يزاول هذا النشاط من خلال شركة مساهمة • ومن ثم فعلى فرض دخول نشاط هذا الممول ضمن الأنشطة المرتبطة بالتعمير فانه لا يجوز تطبيق الاعفاءات الضريبية المشار اليها بقانون الاستثمار على حالته • ودون حاجة لبحث مدى قيام المشروع المذكور طبقا لقانون المجتمعات ••• وتوافر شروط تقديم الخبرة الفنية فى شأن المروضة حالته • ومن ناحية أخرى فان الايراد الذى حصل عليه المذكور ما دام «خضع لاحدى الضرائب النوعية» ، فيندرج بالتالى فى وعاء الضريبة العامة على الايراد اعمالا للمادة ٩٥ من قانون الضرائب على الدخل •

الذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان حكم المادة ٢١ من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ فى الحالة المروضة •

(ملف رقم ٤٧/١/١١٨ فى ١٩/٤/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

الإعفاء الضريبي المقرر على سيارات الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة يسرى على الوقائع التي تحققت في الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ والذي امتنع بسنـد نفاذه تمتع سيارات الركوب الواردة للمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة واللازمة لنشاطها بالضرائب والرسوم الجمركية لذلك فإن الإعفاءات التي تقررت وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون ٨٨/٤٣ المشار اليه قبل العمل بالقانون ١٩٨٣/٩١ نفل سارية في ظل العمل باحكام هذا القانون الأخير .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لفسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٩ فتبين لها أن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ نص في المادة ٣٦ منه على أنه « مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب والرسوم جميع الادوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية للمنشآت المرخص بها في المنطقة ... » وأن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تنظيم الإعفاءات الجمركية نص في المادة ٥ منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة وبشـرط المعاينة : - (١) ما تستورده المنشآت المرخص بها بالعمل في المناطق الحرة

(٣٥ - م)

من الادوات والآلات ووسائل النقل فيما عدا سيارات الركوب) اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الاخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ « ٠٠٠ » وفي المادة ١٣ على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقلية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من اغفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية ٠٠٠٠ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة » .

والمستفاد من ذلك أن المشرع في المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه أعفى جميع الآلات والادوات ووسائل النقل الضريبية للمنشآت المرخص بها في جميع المناطق الحرة من الضرائب والرسوم والجمركية متى كانت لازمة لنشاط هذه المشروعات ، ويسرى هذا الاعفاء على سيارات الركوب باعتبارها تندرج في مدلول وسائل النقل الواردة بهذا النص متى كانت لازمة لنشاط المشروعات . على أنه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في ٢٩/٧/١٩٨٢ فقد قصر المشرع الاعفاء سالف الإشارة على ما تستورده المنشآت المرخص بها في المناطق الحرة من ادوات ومهمات وآلات ووسائل نقل لازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة واستبعد من نطاق الاعفاء سيارات الركوب ، ولغى كل ما يخالف أحكامه من اغفاءات جمركية منها الاعفاءات التي قررها نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ومن حيث انه على ضوء ذلك فان الاعفاء الضريبي المقرر على سيارات

الركوب وفقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه يسرى على الوقائع التى تحققت فى الفترة من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والذى امنع منذ نفاذه تمتع سيارات الركوب الواردة للمنشآت المرخص بها فى المناطق الحرة واللازمة لنشاطها بالضرائب والرسوم الجمركية وتبعا لذلك فن الاعفاءات التى تقرر وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ تظل سارية فى ظل العمل باحكام هذا القانون الأخير ذلك أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التى تتم تحت سلطاته أى فى الفترة ما بين تاريخ العمل به وانعائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمنى فلا يسرى القانون الجديد بأثره المباشر على انواقائع والمراكز التى تقع أو تتم قبل نفاذه ما لم يوجد نص صريح فيه يقرر هذا الاثر الرجعى .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الثابت أن السيارة المعروض النزاع بشأنها قد وردت الى الاسكندرية فى ١٢/٦/١٩٧٦ افرج عنها بمعرفة مصلحة الجمارك افراجا جمركيا مؤقتا بالشهادة رقم ١٢٣٢٤ م ٣ بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٦ لصالح شركة هرسون اقترانشيونال (منطقة حرة خاصة) بضمان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وبالتالي فقد تم الافراج فى ظل العمل بالاعفاء المنصوص عليه فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وقبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم تتمتع هذه السيارة بالاعفاء الجمركى السالف الذكر ولا يكون هناك محل لمطالبة مصلحة الجمارك للهيئة ببلغ ٥٣٩٦٨٠ قيمة ما تطالب به من ضرائب ورسوم جمركية .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة .

(ملف رقم ٣٢/٢/٧١٠٤ فى ١٨/١٠/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

يسرى الاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقرر بقانون استثمار المال العربى والأجنبى على أعمال المقاولات لمشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام فى الأراضى الصحراوية الخاصة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات - احقية التركة الصينية العامة للهندسة المعمارية فى التمتع بالاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠/١٢/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ٣ من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تنص على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية ... فى المشروعات التى تتطلب خبرة عالمية وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك فى المجالات الآتية :

(٢) استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ..

(٧) نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق

المدن الحالية ..

وتنص المادة ١٦ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررده فى قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ... » .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء الجمعيات العمرانية الجديدة على أن « تطبق الأحكام الواردة فى كل من

القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من اعمال تنفيذ الأحكام هذا القانون .. » •

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه « مع عدم الاخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مفررة فى قانون آخر أو بالإعفاءات المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاوّل نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات التقييم المنقولة وملحقاتها •

• • • • •

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية على أن « يسرى على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والسياسات والإعفاءات والاجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذى تقوم بها .. » •

وتنص المادة ٨ من قرارات وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح لأراضى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية على أن « تتمتع مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه بذات والإعفاءات .. المنصوص

عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه إما كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم بها وعلى التفصيل الوارد بالمواد التالية ٥٥ » .

ونص المادة ١٢ من ذات اللائحة على أن « تطبق الأحكام الواردة في كل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير ومديلاتها على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من البائنين والاستشاريون من أعمال في مجال مشروعات الاستثمار » .

ومفاد ما تقدم أنه رغبة في تشجيع عمليات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وتخفيف لسياسة التنمية الزراعية التي تستهدفها الدولة مرور المشرع مد نطاق سريان الاعفاءات والتيسيرات والاجراءات المفروضة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن التجميعات العمرانية الجديدة على مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وذلك إما كانت الجهة أو الشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه قد تضمن العديد من الاعفاءات بخصبة كالاغفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لأرباح المشروعات والمنشآت التي تمارس نشاطها في المناطق الخاضعة لأحكامه والاعفاء من ضريبة القيمة المضافة لما يوزع من أرباح تلك المشروعات والمنشآت وكذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم الجبركية المستحقة على وارداتها كما أحال أيضا في المادة ٢١ منه إلى الاعفاءات الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والقانون الخاص بالتعمير وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الاصليون والمقاولون من البائنين من أعمال تنفيذا لأحكامه ولما كانت الأحالة الواردة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الى الاعفاءات والتيسيرات المقررة بقانون التعمير وقد جاءت عامة دون تحديد ومطلقة دون تقييد فقد تونت اللائحة التنفيذية لقانون الأراضي الصحراوية تحديد الأحكام التفصيلية تطبيق الاعفاءات المحال اليها على أعمال مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وذلك بما يضمن تحقيق الغاية المستهدفة من تقرير تلك الاعفاءات والمتمثلة في تشجيع الأفراد والهيئات على القيام بمشروعات الاستصلاح من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية وفي هذا المقام رددت المادة ١٣ من اللائحة المذكورة ذات الحكم الوارد بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الذي يقضى بتطبيق الاعفاءات الواردة بكل من قانون الاستثمار والقانون الخاص بالتعمير على ما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال في مجال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وذلك أخذاً في الاعتبار أن أعمال المقاولات اللازمة لتلك المشروعات تدخل في عوأم أعمال مشروعات الاستصلاح والاستزراع وتعد جزءاً متمازاً ومكسلاً لها بحيث تمتد اليها مظلة الاعفاءات المقررة لتلك المشروعات .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المحال اليه في تحديد الاعفاءات الضريبية لمشروعات الاستصلاح والاستزراع قد أحال بدوره في تحديد الاعفاءات التي تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن الى تلك الاعفاءات المقررة بقانون استثمار المال العربي والأجنبي ولما كان هذا القانون الأخير قد أعفى مشروعات استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها وكذلك أنشطة التسمير التي تتم في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحارة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك لمدة عشر سنوات ومن ثم يسرى هذا الاعفاء على أعمال المقاولات لمشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام

في الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٨١ المشار اليه وذلك أيا كانت الجهة أو اشخص القائم على تنفيذ تلك المشروعات .

وترتبيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير قد تعاقدت مع الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية على قيام بأعمال المقاولات لمشروع استصلاح واستزراع أرض منطقة لتوبارية وأن هذا المشروع يقع في نطاق الأراضي الصحراوية الخاضعة للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ومن ثم فانه يحق لها التمتع بالاعفاءات من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالمادة ١٦ من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

المبدا :

اتهمت رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الشركة الصينية العامة للهندسة المعمارية في التمتع بالاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك على النحو المتقدم .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٨٣ جلسة ١٢/٢٠/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدا :

أحقية شركات المقاولات المصرية التي تراول نشاطها بصفة اصلية وأساسية في منطقة الساحل الشمالى وكذلك التي تقوم بعض الأعمال في تلك المنطقة من الاستفادة من الاعفاءات المقررة بكل من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون المنظم لاستثمار المال العربى : الأجنبى دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالاعفاءات من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة او وجوب تعاونها في تنفيذ الأعمال مع الشركات الأجنبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتيبت أن المادة ٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن ائشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تنص على أن « تنشأ هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لأحكام البيان الثانى فى هذا القانون ، تكون دون غيرها — جهاز الدولة المسؤون عن ائشاء هذه المجتمعات العمرانية ٠٠ » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن للهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها أن تجرى جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق البرامج والاولويات المقررة ولها أن تعاقد مباشرة مع الاشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقاً للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية للهيئة . وتنص المادة ١٣ على أنه « الى أن يتم تسليم المجتمع العمرانى الجديد الى الحكم المحلى ٠٠٠ يكون للهيئة وللجهزة والوحدات التى تنشئها فى سبيل مباشرة اختصاصها المنصوص عليه فى هذا القانون جميع السلطات والصلاحيات المقررة قانوناً بالوحدات المحلية ٠٠٠ كما تختص الهيئة بالموافقة واصدار التراخيص اللازمة لائشاء واقامه وإدارة وتشغيل جميع ما يدخل فى اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات ٠٠٠ وتنص المادة ٢١ على أن « نطبق الأحكام انواردة فى كل من قانون نظام الاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتسمير وتعديلاتهما على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذاً لأحكام هذا القانون ٠٠ » .

وتنص المادة ٢٤ على أن « مع عدم الاخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقرررة فى قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى

أرباح المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما معنى الأرباح التي توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ٥٥ « ٥

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه اعتبر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز الدولة المسئول عن انشاء تلك المجتمعات وفاظ بها القيام بجميع الاختصاصات المقررة للأجهزة والوحدات المحلية في مناطق التعمير الجديدة وذلك الى أن يتم تسليمها اليها كما خصها بإصدار الموافقات والترخيص اللازمة لاقامة وإدارة — وتشغيل جميع ما يدخل في اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأجاز لها في سبيل تحقيق أهدافها التعاقد مباشرة مع الاشخاص والشركات والهيئات وذلك وفقاً لنقواعد التي تحددها لائحتها الداخلية ، هذا وقد أحال القانون المذكور في تحديد الإعفاءات الضريبية لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تتعلق بتنفيذ أحكامه الى الأحكام الواردة بكل من القانون الخاص بالتعمير والقانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي كما أعفى مباشرة في المادة ٢٤ منه المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها في المناطق الخاضعة لأحكامه من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة القيم المنقولة بالنسبة لما يتم توزيعه من أرباحها وذلك لمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول سنة مالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ٥٥

ومؤدى ذلك أن الإعفاءات المقررة بالمادة ٢٤ سالفة الذكر تسرى على جميع المشروعات والمنشآت التي تزاول نشاطها بصفة أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة

١٩٧٩ كما تسرى أيضا على المشروعات والمنشآت التي تنتقل أنشطتها الى تلك المناطق ونظـل هذه الاعفاءات سارية لمدة عشر سنوات من تاريخ أول السنة المالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط وطبيعى أن هذه المشروعات والمنشآت لا تقام أو تنتقل الى المجتمعات العمرانية الجديدة الا بموافقة الهيئة باعتبارها جهاز الدولة المنقول عن اقامة المجتمعات العمرانية الجديدة والجهة المسؤولة عن منح جميع التراخيص والموافقات اللازمة لاقامة المشروعات بها الى أن يتم تسليمها الى وحدات الحكم المحلى المختصة ولذلك فإن موافقة الهيئة تعدو شرطا لاقامة المشروع فى المجتمع العمرانى الجديد وليس شرطا لتمتعه بالاعفاءات المقررة بالمادة المذكورة ، أما بالنسبة للأعمال التى يقوم بها المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون فيرجع فى شأن الاعفاءات المقررة لها فى الأحكام الواردة فى هذا الشأن بكل من القانون الخاص بالتعمير والقانون المنظم للاستثمار .

ومن حيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتنص على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنسية الاقتصادية والاجتماعية ... وفى نطاقاتقوائهم التى تعدها الهيئة ومنمدها مجلس الوزراء وذلك فى المجالات الآتية : (٧) نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الخالية (٨) نشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائة .

(٩) نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة . مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار إليها فى البنود السابقة » .
وتنص المادة ٦ من ذات القانون والمستبدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة

١٩٧٧ المشار اليه على أن « تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة في المواد ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ منه » .

وتنص المادة ١٦ على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال من الضريبة العامة على الإيرادات بالنسبة للاوعية المعفاة من اضرية النوعية طبقا لهذا النص ٠٠٠ » .

وتنص المادة ٥ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير المعدن بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « تتمتع شركات المقاولات الأجنبية أو البيوت الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التعمير بالاعفاءات المقررة لرأس المال الأجنبي بمقتضى قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة » .

وتتمتع بذات الاعفاءات، المنصوص عليها في الفقرة السابقة العمليات التي تقوم بها شركات المقاولات أو البيوت الاستثمارية مع شركات أو بيوت أجنبية في المشروعات التي يكون التعاون فيها من مقتضيات التعمير ويصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان .

وتنص المادة الرابعة من قرار وزير التعمير والمجمعات الجديدة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاعفاء الضريبى والجمركى وفقا لقانون التعمير على أنه « فى جميع الاحوال يشترط للاعفاء الضريبى أو الجمركى المنصوص عليه فى هذا القرار الحصول على كافة الموافقات والترخيص التى تتطلبها التشريعات السارية وأن يكون الاعفاء واردا ضمن شروطهما يطرح اعتبارا،

من تاريخ العمل بهذا القرار من عطاءات أو يطلب تقديمه من عروض أو يرم من اتفاقات متعلقة بالعمليات أو المشروعات التي تخضع لأحكام هذا القرار .

ومن حيث أن المشرع تشجيعا منه لسياسة التوسع العمراني واقامة المدن الجديدة قرر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه منح شركات المقاولات الأجنبية وبيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية العاملة في مشروعات التعمير كافة الاعفاءات الضريبية المقررة لرأس المال الأجنبي بمفضى أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى ثم مد نطاق هذه الاعفاءات بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ لتسرى على التطبيقات التى تتولاها شركات المقاولات وبيوت الخبرة الاستشارية المصرية بالتعاون مع الشركات الأجنبية وذلك بالنسبة للعمليات التى يكون التعاون فيها من مقتضيات التعمير والتى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الاسكان ومن ثم فانه طبقا لأحكام هذا القانون كان التعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية يعتبر شرطا لمتنع هذه الأخيرة بالاعفاءات المقررة بالنسبة لما تقوم به من أعمال فى مجال التعمير وبحيث كان تمتنع تطبيق هذه الاعفاءات عليها اذا ما قامت بتنفيذ لتلك الأعمال بمفردها .

الا أن قانون استثمار المال العربى والأجنبى قد عدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ و اضاف التعديل على المجالات التى يجوز الاستثمار فيها نشاط التعمير خارج نطاق الرقعة الزراعية والمدن العالية ونشاط المقاولات الذى تقوم به شركات مساهمة لا تقل نسبة مساهمة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائة وكذلك نشاط بيوت الخبرة الأجنبية العاملة العاملة فى احدى المشروعات الاستشارية ، كما حدد ايضا المزايا والاعفاءات الضريبية التى تمنح للمشروعات العاملة فى احدى المجالات الاستشارية المشار اليها ونص صراحة فى المادة السادسة منه المستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ على تمتنع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية ومملوكة

للمصريين بالاغفاءات والمزايا المقررة به ومن ثم فانه طبقا لهذا التعديل الذى ادخله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت الشركات المصرية العاملة فى مجال التعمير والمملوكة للمصريين تمتع بكافة الاعفاءات والمزايا المقررة بقانون الاستثمار .

ومن حيث انه وئسن نادر قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ٧٩ المشار اليه فد اُحال فى المادة ٢١ منه فى شأن الاعفاءات التى تمنح لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن من أعمال فى مجال التعمير الى الأحكام الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والقانون الخاص بالتعمير الا أنه لما كان الثابت أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه المعدل لقانون الاستثمار جاء لاحقا فى صدوره على القانون الخاص بالتعمير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٠٥ ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يكون لشركات المقاولات المصرية العاملة فى مجال التعمير الحق فى التمتع بكافة الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار بالنسبة لما تقوم به من أعمال فى ذلك المجال ولو قامت بتنفيذها بمفردها ودون أى تعاون أو مشاركة مع أى طرف أجنبى كما كان يقضى بذلك القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فالتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية لم يعد منذ صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه شرطا لاستفادة تلك الشركات من الاعفاءات المشار اليها كما لا يشترط أيضا لاستفادتها من تلك الاعفاءات الحصول على موافقة خاصة بالاغفاء من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وانما يكفى أن تكون الأعمال التى تتولى تنفيذها داخلة فى نطاق أحد المشروعات التى تم الترخيص بها من قبل الهيئة المذكورة وذلك طبقا للسلطة المخولة لها بمقتضى حكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بالحلول محل الوحدات المحلبة

فى اصدار التراخيص والموافقات اللازمة فى نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة الى أن يتم تسليمها اليها •

ومن حيث انه لا يغير من ذلك أن قرار وزير التعمير رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ قد قضى فى المادة الرابعة منه بأن تكون تلك الاعفاءات واردة ضمن شروط ما يطرح من عروض أو يطلب من اعطاءات أو يبرم من عقود ذلك أن هذا القرار قد صدر تنفيذا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ومتجاوزا لنطاق التعمير الذى خوله المشرع لمصدره بأن يحدد فقط العمليات التى يكون التعاون فيها بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية من مقتضيات التعمير هذا فضلا عن أنه بصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه أصبحت شركات المقاولات المصرية تستمد حقها مباشرة فى الاستفادة من الاعفاءات المنشأ اليها بالنسبة لما تقوم به من أعمال فى مجال التعمير من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى وذلك وفقا لحكم الاحالة المنصوص عليها بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه •

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركات المقاولات المصرية التى تزاوّل نشاطها بصفة أصلية وأساسية فى منطقة الساحل الشمالى وكذلك التى تقوم ببعض الأعمال فى تلك المنطقة فى الاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقررة بكل من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة خاصة بالاعفاءات من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو وجوب تعاونها فى تنفيذ تلك الاعمال مع الشركات الأجنبية وذلك على النحو الوارد تفصيلا فيما تقدم •

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٩٤ فى ٢١/٢/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

نشاط التصدير والاستيراد الذى تقوم به المشروعات والمنشآت القائمة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والكائنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة والتى يقع فى اطار نشاطها الاصلوىلا يستقيم وحده نشاطا منفصلا قائما بذاته يتمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة تطبيقا لما صدر عن الجمعية العمومية من اقتضاء سابق بجلستها المنعقدة فى ٢١/٢/١٩٩٠ لم يطرا جديد يقتضى المدول عنه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرّض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٥ من يناير سنة ١٩٩٢ واستبان لها ان المش. ع منح المشروعات والمنشآت القائمة وفقا لنظام استثمار المال العربى والأجنبى مزايا ضريبية واعفاءات اضافية اذا زاولت نشاطها فى المجتمعات العمرانية الجديدة فنصت المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ لمشار اليه على أنه : « مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررّة فى قانون آخر أو بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادة (١٦) من القانون المنظم لاستثمارات المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاوّل نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الاتساج أو مزاولته لنشاط بحسب الأحوال » . كما تنص المادة (٢٥) من القانون ذاته على أن « تعفى من الضريبة العامة على الايراد ، ولذات المدة كافة الاوعية المعفاة

من الضرائب النوعية وفقاً لأحكام هذا القانون» واستظهرت الجمعية افتاءها الصادر بجلسة ٢١/٢/١٩٩٠ والذي خلصت فيه الى أن الاعفاءات المقررة بالمادة (٢٤) تسرى على جميع المشروعات والمنشآت التي نزول نشاطها بصفة أصلية وأساسية بالمجتمعات العمرانية الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ كما تسرى أيضاً على المشروعات والمنشآت التي تنقل نشاطها الى تلك المناطق . فالعبرة اذن في مجال التمتع بالاعفاء هي بالموقع الجغرافي لممارسة النشاط .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان نشاط التصدير والاستيراد الذي تقوم به المشروعات والمنشآت المقامة وفقاً لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والكائنة بالمجتمعات العمرانية الجديدة — والذي يقع في اطار نشاطها الأصلي ولا يستقيم وحده نشاطاً منفصلاً قائماً بذاته — يستمتع بالاعفاءات الضريبية المقررة بالمادتين ٢٤ ، ٢٥ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه تطبيقاً لما صدر عن الجمعية العمومية من افتاء لم يطرأ جديد يقتضى العدول عنه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية اقسام الفتوى والتشريع الى تأكيد ما سبق من افتاء سابق للجمعية العمومية والذي لم يطرأ جديد يقتضى العدول عنه .

(فتوى ٣٧/٢/٤٣٢ جلسة ١/٥/١٩٩٢)

رابعا - عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع
العاملين بشركات الاستثمار

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين فى الشركات
الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٧ او التى تساهم فى رأسمالها بنوك او شركات قطاع عام ، لأن الشركات
المدكورة تخرج عن مدلول الحكومة والهيئات العامة الواردة فى النص المذكور .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٩٨٦/٣/٥ فتبينت أن المادة (١) من
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن
سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص
على أن « مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها العامل فى الرقابة وفحص
الشكاوى والتحقيق نسرى أحكام المواد ٣ الى ١٢ و ١٤ و ١٧ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على ٢٠٠٠٠٠٠ العاملين فى
شركات القطاع العام أو الشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات
العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من
الأرباح .

ومفاد ما تقدم أن المشرع سرى بنص مواد قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على العاملين بشركات القطاع العام التي تخضع لنظام قانوني خاص بها .

كما سرى ذات النصوص على العاملين فى الشركات التى تخضع لنظام قانونى مغاير للنظام القانونى لشركات القطاع العام أيا كان هذا النظام . وقانونى . وذلك فى حالتين أولهما أن تكون الحكومة أو الهيئات العامة مساهمة فى رأسامها بنسبة لا تقل عن ٢٥ . وثانيهما أن تضمن لها لحكومة حدا أدنى من الأرباح وعلى ذلك فإن مناط خضوع العاملين فى هذه الشركات فى الحالة الأولى أن تكون الحكومة أو الهيئات العامة مساهمة فيها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسامها . ولما كانت شركات القطاع العام بعد من أشخاص القانون الخاص حسبما ما استظهرته المحكمة العليا فى الدعى رقم ٢١ لسنة ٧ ق تنازع جلسة ١١/٥/٧٧ فانها بهذا الوصف تخرج عن مدلول لفظى الحكومة والهيئات العامة الواردن فى المادة ١ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٩٧٢ لسنة ١٩٨١ . وهى بهذا الوصف لها شخصيتها القانونية وذمتها المستقلة عن شخصية وذمة هيئة القطاع العام التى تتبعها . ولا يغير من ذلك أن رؤوس أموال تلك الشركات مملوكة لهيئات القطاع العام التى تتبعها ، فإن هذه الملكية لرأس المال لا تعنى أكثر من ملكية الاسم المكونة لرأس المال ، ومالك أسهم الشركة لا يعتبر مالكا لأموالها بل تنسب الشركة هى المالكة لأموالها وموجوداتها طبقا لأحكام القانون ، وبالتالي فإن شركات القطاع العام لا تدرج بأية حال فى مدلول هيئات القطاع العام التابعة لها ولا تعتبر مملوكة لها ، وبذلك نخرج عن نطاق الحالة المذكورة فى القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

ملفك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ندوم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين فى الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والتي تساهم فى رأسمالها بنوك أو شركات قطاع عام ، لأن الشركات المذكورة نخرج عن مدلول الحكومة والهيئات العامة الواردة فى النص المذكور .

(ملف ١٧٣/٢/٨٦ — جلسة ٨٦/٣/٥)

خامسا - محاذير على شركات الاستثمار

قاعدة رقم (١٦١)

لا يجوز قيد شركات الاستثمار في سجل المصدرين •

الفتوى :

عدم جواز قيد شركات الاستثمار في سجل المصدرين - أساس ذلك : أن المشرع في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ولئن حظر التصدير إلا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك والذي فاط أمساكه بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلا أن المشرع أعفى من هذا القيد المشروعات الفردية وشركات الاستثمار المنشأة وفقا لنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك بالنسبة الى ما اخص بتصدير انتاجها شريطة أن تقدم الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ما يثبت ذلك وليس هذا سوى ترديد لما نص عليه المشرع في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وهو ما أكدته المشرع حينما أعد ذات النص في المادة ١٩ من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذي ألغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - فصوص القانون صريحة جلية المعنى في جواز قيام شركات الاستثمار بتصدير منتجاتها دون حاجة الى قيدها في سجل المصدرين فلا معدى والأمر كذلك من الوقوف بحكم تلك النصوص دون مجاوزة لها أو خروج على مقتضاها المشرع قصر نشاط شركات الاستثمار في حدود أغراضها المثبتة في الترخيص الممنوح لها مبينا أوجه النشاط الجائز الترخيص في اقامته وليس من بين

تلك الاغراض بأى حال من الأحوال الترخيص لها فى القيام بتصدير منتجات الغير وهو الامر الذى لا يسوغ معه فى هذا المجال القول بأجازه ممارسة تلك الشركات لمثل هذا النشاط اذ لا ينهض سند قانونى يبين متاح لها معه تصدير منتجات الغير وبجيز لها تبعا القيد فى سجل المصدرين لهذا الغرض بحسبان أن ذلك ينبو عن أغراض وأهداف تلك الشركات ويتناقض والترخيص الممنوح له ومبتغاه .

(ملف رقم : ٤٧/٢/٣٨٩ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١)

الفصل الثالث : المناطق الحرة

أولا - تكييف المنطقة الحرة

قائمة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المادتان ٢٥ و ٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ - المنشور رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٦ الصادر من الإدارة العامة للتعريفات بمصلحة الجمارك - تعتبر المناطق الحرة أرضا أجنبية من الوجهة الجمركية - يجوز الترخيص في المناطق الحرة بأية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تحيد أو غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة - تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع والسيارات التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد إجراء أي من العمليات المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ -

الحكمة :

ينص نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه في المادة (٢٥) منه على ما يأتي : يجوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتي :

١- تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخالصة الضريبة المدة للتصدير الى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية في شأن البضائع الممنوع تداولها .

٢- عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو ببضائع محلية

واعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع الموجودة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتهيئتها بالشكل الذى تتطلبه الأسواق .

٣ — أية صناعة أو عمليات تجبيع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للانفاذة من مركز البلاد الجغرافى .

٤ — مزاولة أى مهنة يحتاج إليها النشاط والخدمات التى يحتاجها العاملون داخل المنطقة .

وينص فى المادة ٢٧ على ما يأتى : « تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد التصنيع ٠٠٠ » .
وبناء على هذا القرار تم الافراج عن الأربع سيارات تحت نظام النقل وطبق عليها البند الجمركى رقم ٢/٨٧ ب ب فئة ٢٠٪ رسوم فى ظل تعريفه الجمركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ والتى ألغيت بعد ذلك بقرار رئيس الجمهورية برقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ .

ومتى كان ذلك فان تهيئة المحال الأول السيد / ٠٠٠٠٠٠ نكون متفقة مع أحكام المنظمة للمناطق الحرة المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقرارات والمنشورات الصادرة تنفيذا له ، بحسبانه ان الضرائب والرسوم الجمركية تؤدى عن السيارات التى تسحب من المنطقة الحرة كما لو كانت مستوردة من الخارج وطبقا لحالتها بعد اجراء التعديلات والتجهيزات اللازمة لها لاستخدامها كنقل داخل المنطقة الحرة ومن ثم فان الافراج عن الأربع سيارات المشار إليها تحت نظام النقل بفئة ٢٠٪

فى ظل التعريفه الجمركيه للسيارة المفعول وقت الافراج يكون سلبيا
لا مضمن عليه وتكون المخالفات التى نسبت الى المحالين الأربعة المذكورين
غير قائمة على أساس سليم من القانون •

لا ينال من تصرفات المحالين قيام ادارة مرور الاسكندرية ومستغلى
قوة اسيارات بتغيير استعمال هذه السيارات بعد الافراج عنها من نقل
الى ملاكى برفع الحاجز اثبكتى المعدنى من خلف الكنبه الامامية ووضع
انكنبه الخلفية بها الأمر الذى يشكل فى حق مستغلى هذه السيارات
فضلا عن مخالفة ترخيص تسيير السيارة كنقل جريمة التهريب الجمركى
ومن ثم فقد قامت مصلحة الجمارك بتحصيل فروق الرسوم الجمركية
والتعويض المقرر قانونا فضلا عن ان الثابت من الأوراق ان ادارة مرور
الجيزة قامت بترخيص السرة موضوع شهادة الاجراءات رقم ٦٤٢٧ التى
بيعت الى السيد / ٠٠٠٠ كسيارة نقل عقب الافراج عنها من الجمارك
وأصدرت لها لوحة معدنية برقم ١٠٩٠٨ نقل جيزة وبعد ذلك قام مالكها
بتغيير استعمالها من نقل الى ملاكى وتم تحصيل فروق الرسوم الجمركية
والتعويض على النحو السابق بيانه •

كما ان الثابت من الانلاع على التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية
واستمعت فيه الى أقوال رئيس وأعضاء اللجنة التى شكلت بقرار رئيس
مصلحة الجمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ انه وان انتهت اللجنة الى اصدار
قرارها باعتبارها السيارات المخرج عنها ملاكى الا أن رئيس وغالبية أعضائها
قد أقروا بعدم معرفتهم لكيفية تطبيق بنود التعريفه الجمركية وانه لا شأن
لهم بتفسير القرارات والمنشورات الصادرة من الادارة العامة للتعريفات
فى هذا الخصوص وليس لهم خبرة فى هذا المجال وانهم اعتدوا فى كل
ذلك على رأى السيد / ٠٠٠٠ رئيس قسم التعريفه وعضو اللجنة

(ص ٥٤ — ٧١ من أوران التحقيق : ص ٨ — ١٠ من مذكرة النيابة الادارية) •

وهذا الذى ورد على لسان أعضاء اللجنة فى التحقيق يزعم الثقة فى قرارها وفضلا عن ذلك فان قرار اللجنة صدر فى ١٤/٧/١٩٨٢ أى بعد ان تمت معاملة السيارات جبركيا بأكثر من عامين وبناء على الاخبارية السريه التى تضمنت ان السيارات المشار اليها أصبحت تستعمل ملاكى من ناحية أخرى فقد أقر المحالان الثالث والرابع « . . . و . . . » فى التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية بأن عدولهما عن رأيهما على النحو السابق بيانه لم يكن راجعا الى وجود قرارات أو منشورات تقضى بذلك ولم يكن هذا العدول راجعا الى عدم انطباق مواصفات أنقل على تلك السيارات وانطباق مواصفات السيارات الملاكى عليها وانما كان هذا العدول نتيجة لرهبه ولخوف لما اشتملت عليه السيارات من كماليات والرغبة فى أن تتحمل الرئاسة الاعلى نتيجة القرار الصادر فى هذا الشأن (ص ٣٤ — ٣٩ من أوراق التحقيق ، ص ٧ ، ٨ من مذكرة النيابة الادارية) •

ومن حيث أنه تأسيسا على كل ما سلف ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمجازاة المحالين المذكورين بدعوى ثبوت المخائفات فى حقهم بالوصف الوارد فى تقرير الاتهام يكون قد جانب الصواب وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المحالين مما نسب اليهم •

(طعن ٢١٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٨/٣/١٩٨٦)

ثانيا - الأنشطة المسموح بها داخل المناطق الحرة

قائمة رقم (١٦٣)

المبدأ :

قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة قيامها بتاجرها للعمل داخل البلاد خارج المناطق الحرة - امر لا يتفق وصحيح القانون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى اقتوى والتشريع فاستعرضت فتوانا المشار اليها واستظهرت به احكام قانون استثمار المال العربى والأجيبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن المادة ٣٥ منه حددت صراحة ما يجوز الترخيص بتخزينه فى المناطق الحرة وقصرت بالنسبة للبضائع الأجنبية على أن « يجوز الترخيص فى المناطق الحرة بما يأتى : ١ - لبضائع العبارة والبضائع الواردة بغير رسم الوارد من ثم فلا يجوز الترخيص بتخزين البضائع فى المناطق الحرة بغرض استخدامها خارج هذه المناطق فى داخل لإقليم الجمركى للدولة مع بقاء تمتعها بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات العامة فى المناطق الحرة كما يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٦/١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية التى تنص على أن « تطبق الاعفاءات الجمركية الممنوحة للمشروعات المقامة داخل المناطق الحرة والدوائر الجمركية على ما يستخدم فقط داخل هذه المناطق » . فالبضائع التى يقتضى الامر على مجرد تخزينها داخل المنطقة الحرة ويكون استعمالها خارج المناطق الحرة تكون فى الحقيقة بضائع

ممتوردة للاستهلاك والاستخدام داخل البلاد فتتخضع للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، ولكنها تتخفى وراء ستار التخزين فى المناطق الحرة على وجه لا يجيزه القانون للتهرب من أداء هذه الضرائب والرسوم ، وهو ما يتعارض وصراحة قصر المشرع الترخيص بالتخزين فى المناطق الحرة بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع التى لا يجوز استخدامها داخل الاقليم الجمركى للدولة : وهى البضائع العابرة والبضائع الواردة بغير رسم الوارد . فاذا ما استخدمت هذه البضائع فى داخل البلاد خارج المنطقة الحرة اغبرت كما لو كانت مستوردة من خارج للاستعمال داخل البلاد . كما لا يجوز للمنشآت المرخص لها بالعمل فى المناطق الحرة استخدام ما تستورده من أدوات وآلات ووسائل النقل (ما عدا سيارات الركوب والاثاث) اللازمة لمزاولة نشاطها خارج المنطقة الحرة الا بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية عنها والا تعارض ذلك مع صراحة نص المشرع فى المادة ٦/١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من: قصر الاعفاءات الجمركية الممنوحة للمشروعات المقامة داخل المناطق الحرة والدوائر الجمركية على ما يستخدم فقط داخل هذه المناطق ، وهو ما يقطع باستحقاق الرسوم الجمركية اذا كان الاستعمال خارج المنطقة الحرة .

لذلك فان قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيامها بتأجيرها للعمل داخل البلاد خارج المناطق الحرة أمر لا يتفق وصحيح القانون .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ٢٦/٦/١٩٨٥ .

(ملف ٢٩٩/٣/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/٣/٥)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

جواز اضافة نشاط التشغيل لحساب الغير ضمن الأغراض المرخص لها للمشروعات الصناعية المقامة بنظام المناطق الحرة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أجاز فى المادة ٣٠ منه اثناء مناطق حرة عامة أو خاصة مقصورة على مشروع واحد وحدد فى المادة ٣٥ ما يجوز الترخيص به من مشروعات بنظام المناطق الحرة ومنها عمليات الفرز والخلط والمزج ولو لبضائع محلية واعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغيير حالة البضائع وكذلك اية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للافادة من مركز البلاد الجغرافى .

وقرر المشرع صراحة فى المادة ٣٤ من ذات القانون عدم تمتع المرخص له بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة الا فى حدود الاغراض المبينة فى ترخيصه وفرض فى المادة ٣٦ ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة وأوجب فى المادة ٣٧ أداء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج .

وأعفى فى المادة ٤٦ منه المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية . وبذلك يكون المشرع قد ربط بين التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة

لمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به كما واجه احتمال دخول بضائع ومواد محلية الى داخل المنطقة الحرة واحتمال خروج بعض البضائع من المنطقة الحرة الى داخل البلاد .

ولما كان المشرع فى تحديده للنشطة التى يجوز الترخيص بزاوتها بنظام المناطق الحرة قد اكتفى بوضع الاطار العام لما يجوز الترخيص فيه ولم يلجأ الى أسلوب الحصر المانع تاركاً للجهة الادارية التى اختصها بحث طلبات انشاء المناطق الحرة والبت فيها سلطة واسعة فى هذا الشأن لا يقيد بها سوى الاطار العام الذى وضعه المشرع والضوابط التى تطلبها لما يجوز الترخيص فيه بنظام المنطقة الحرة .

ولما كان نشاط التشغيل لحساب الغير يدخل فى عموم الصناعات وعمليات الفرز والمزج . . . الخ المنصوص عليها فى الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وكان المشرع لم يستلزم أن تتم هذه العمليات لحساب المرخص له ومن ثم فلا يوجد ما يحول وأن تتم هذه العمليات أو بعضها لحساب الغير بالضوابط التى تراها لازمة الهيئة العامة للاستثمار التى فاط بها المشرع سلطة البت فيما يقدم لها من طلبات انشاء المناطق الحرة وللهيئة أيضاً تعديل غرض المشروعات القائمة بحيث يتضمن اضافة نشاط التشغيل لحساب الغير الى الأنشطة الواردة بقرار مزاوله النشاط وذنت كله مع مراعاة الأحكام الواردة فى قانون الاستسار والمتعلقة بسحب البضائع من المنطقة الحرة وبدخول البضائع المحلية أو بعض المواد الأولية فيها .

اتهمت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواز اضافة نشاط التشغيل لحساب الغير ضمن الأغراض المرخص لها للمشروعات الصناعية المقامة بنظام المناطق الحرة .

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

المادة (٢٥) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - حدد المشرع الأنشطة التي يجوز ممارستها داخل المنطقة الحرة على سبيل الحصر وذلك على النحو التالي :

١ - تخزين البضائع العابرة والوطنية خالة الضريبة المصدرة للتصدير الى الخارج والبضائع الواردة بغير رسم الوارد ٢٠ - عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو لبضائع محلية وإعادة التعبئة ٢٠٠ - اية صناعة او عمليات تجميع او تركيب او تجهيز او تجديد او غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافى ٤٠ - مزاولة اى مهنة يحتاج اليها النشاط او الخدمات التى يحتاجها العاملون داخل المنطقة الحرة - مؤدى ذلك : ان نشاط التخزين المخصص داخل المنطقة الحرة لا يستتبع لذاته اجازة ممارسة الوكالة التجارية بالنسبة للبضاعة المخزنة - أساس ذلك : استقلال كل من التخزين والوكالة التجارية بأحكامها - لا حاجة فى هذا الصدد بمقد تأسيس الشركة وما تضمنه من افراض من بينها مباشرة التوكيلات عن بعض الشركات الأجنبية .

المحكمة :

ومن حيث أنه ينضج من المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ انها قصرت النشاط داخل مناطق الحرة على اقامة المشروعات التى يرخّص بها طبقاً لأحكام هذا القانون ويتضح من المادة ٣٤ أن ينص الترخيص للأغراض الخاضع من أجلها ولا يتسع المرخص له بالاغفاءات أو المزايا الا فى حدود الأغراض المبينة فى ترخيصه ثم حددت المادة ٣٥ أوجه النشاط الجائز الترخيص بها فى المناطق الحرة وهى تخزين البضائع العابرة والوطنية خالصة الضريبة المصدرة للتصدير الى الخارج والأجنبية الواردة بغير رسم الوارد ، ثم عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج - ولو لبضائع

محلية — واعدة التعبئة وما شابهها — عمليات تغير حالة البضائع المودعة بالمناطق الحرة ، وأية صناعة أو عمليات تجسيع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة ، أخيرا مزاولة أية مهنة يحتاج اليها النشاط أو الخدمات التي يحتاجها العاملون داخل المنطقة الحرة وبذلك فقد حصر النص في بنوده الأربعة أوجه النشاط الجائز الترخيص بها في المناطق الحرة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع في تفسيرها ولا يجوز مخالفتها . ولا يمكن انقول بأن نشاط التخزين المنصوص عليها في المادة ١/٣٥ المشار اليه يتعين بداته اجازة الوكالة التجارية بالنسبة للبضائع المخزنة ، فقد حصر النص أنواع البضائع الجائز الترخيص تخزينها داخل المنطقة الحرة وهي البضائع العابرة ، والبضائع الوطنية خاضعة لضريبة المعدلة للتصدير الى الخارج ثم البضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد . ثم قررت المادة ٣٧ معاملة البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقا لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الاجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد ، ومن ثم فإن نشاط التخزين المرخص داخل المنطقة الحرة لا يستتبع بذاته اجازة ممارسة الوكالة التجارية والنسبة للبضائع المخزنة ، فهو نشاط مستقل عن التخزين بفصل عنه ، لا يستلزمه التخزين بذاته على وجه الحتم حتى يمكن القول بأنه يستتبعه بحيث يكون ترخيص التخزين ترخيصا بالوكالة التجارية بالنسبة للبضائع المخزنة ، واذا كان القانون لا يجيز مزاولة نشاط الوكالة التجارية داخل المنطقة الحرة فلا يجوز الترخيص بها لأي عمل قد يتم مخالفته لاحكام القانون ، وبذلك يكون ملك الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، من رفض فيد الشركة المطعون ضدها في سجل الوكلاء التجاريين في المنطقة الحرة تنفق واحكام المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولا حجة في الاستناد

أنى الترخيص الصادر من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مباشرة
نشاط التخزين فى المنطقة الحرة ببورسعيد ، كوكلاء عن بعض الشركات
الأجنبية لمخالفة ذلك لأحكام المادة ٣٥ ساقلة الذكر ولا فى التمسك بقرار
مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن الموافقة على
مذكره للمستشارين القانونيين للهيئة بخضوع الشركات التجارية بالمناطق
الحرة لقانون الوكالة التجارية لمخالفة ذلك جميعه لأحكام المادة ٣٥ من
لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربى
والأجنبى والمناطق الحرة . كما أنه لا حجة فيما اثارته الشركة المطعون
ضدها من أنها كانت مقيدة فى سجل الوكلاء التجاريين قبل العمل بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية واذا نصت
المادة ٢٥ من هذا القانون على أنه يتعين على الوكلاء التجاريين وعلى
المكاتب المشار اليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند نقاذ
هذا القانون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للقيد فى السجلات المعدة
بذلك خلال المدة التى تحددها اللائحة التنفيذية . ومن ثم فقد كان من
الواجب على الجهة الادارية المختصة - عند بحث طلب اعادة التقد ، أن تنزل
صحيح حكم القانون على انطلبات المقدمة اليها ، دون النظر الى الاوضاع
المخالفة لحكم القانون . كما أنه لا حجة فى الاستناد الى عقد تأسيس
الشركة المطعون ضدها والذى يتضمن أن من أغراضها مباشرة التوكيلات
التجارية عن بعض الشركات الأجنبية ، لأن ذلك خاص بأهلينها طبقا لقانون
الشركات ولا يعنى أن ما تضمنه عقد تأسيسها يفيد بذاته الترخيص لها بهذا
النشاط فى داخل البلاد أو فى المناطق الحرة بل يمكن لذلك النظام القانونى
فى كل منهما ، ولا يعنى أن تباشر نشاط تخزين البضائع الأجنبية داخل
منطقة الحرة على سبيل انوكالة التجارية . واذا ذهب الحكم المطعون فيه
الى غير ذلك فى تقدير عنصر الجدية اللازمة لوقف التنفيذ فيكون قد جانب
(٣٧ م)

الصواب فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بعد اذ تبين نخف
ركن الجدية ، ويتعين لذلك القضاء بالغاءه ، واذا كان يتعين الزام من خسر
الطلب بمصرفاته فقد تعين الزام الشركة المطعون ضدها بالمصروفات .

(طعن ١٠٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/٣١ / ١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - المادتان ٢٩ و ٤٢ - القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - المادة
الرابعة من قانون الاصدار - والمادة ٤٦ - اعفى المشرع لاعتبارات المصلحة
العامة المنشآت والمشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة ، ليس فقط من الضرائب
المستحقة قانونا نتيجة توافر الوقائع المنشئة لدين الغريبة في تواريخ
محددة ، ومنذ العمل به ، وانما مد الاعفاء الى ما هو ابعد من ذلك ، اذ جنب
تلك المشروعات من احكام القوانين ذاتها المتعلقة بانشاء الضرائب فلم تصد
مخاطبة باحكام تلك القوانين سواء فيما يتعلق بالاجراءات او الاخطارات او
الربط او التنظيم او التحصيل - هدف المشرع في ذلك الحجب ، وقبل مرحلة
الانفتاح ، هو جذب المستثمرين وتشجيعهم على العمل الجاد في سبيل تنمية
اقتصاديات البلاد ، ودفع حركة الإنتاج والتصدير لزيادة الموارد المالية
للدولة - المشرع في مرحلة تالية ولتفجير الظروف العامة اصدر القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - المادة
الرابعة من مواد اصدار هذا القانون - مؤداهما استمرار تمتع المشرعات
مازاليا التي سبق اقرارها في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - رغم الغاء
هذا القانون - لا يقتصر الاعفاء على ما تحقق قبل الغاء القانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٧١ لان ذلك الاعفاء يشمله مباشرة نص المادة ٤٢ من هذا القانون -
ولو قصده المشرع لما اورد اصلا نص المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ - مؤدى ذلك ولازمه استمرار تمتع المشروعات التي اقرت في

ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بميزة الإعفاء من قوانين الضرائب التي يعررها المشرع من بعد إلغاء هذا القانون - متى كانت ميزة الإعفاء سائلة الذكر تنطبق بالضرائب فإنه يتعين الوقوف عند صراحة النص بقصر الإعفاء على الضرائب دون الرسوم باعتبار أن هذا الإعفاء ورد على خلاف الأصل من خضوع كافة المشروعات للضرائب ، وأن الرسم إنما يستحق مقابل خدمة خاصة محددة ومتميزة - العبارة في ذلك بحقيقة الفريضة المالية ، وما يقابل جبايتها ، وليس بالتسمية التي أوردتها النصوص - المشرع المصري كثيرا ما يطلق اسم الرسم على الفريضة كما في قانون الجمارك رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ - مدار البحث حقيقة المعنى لا ظاهر اللفظ - المادة ٤٦ من نظام الاستثمار والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - مفاد ذلك أن المشرع أخضع المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة للرسوم التي تستحق مقابل خدمات باعتبار أن ذلك نعم للخدمة التي تؤدي للمشروع خاصة أو التي يطلبها ولا يستحق إلا بهذه المناسبة - أخضاع هذه المشروعات لفريضة مالية أخرى لا تزيد على ١٪ ولم يجعلها مقابل خدمة ، أيا كانت حتى ولو بصفة عامة ، وإنما ربط استحقاقها بوقائع مادية هي دخول السلع إلى المنطقة الحرة أو الخروج منها لحساب المشروع - هذه فريضة إجبارية يحدد نسبتها مجلس إدارة الهيئة المذكورة ومحلها قيمة السلع المذكورة - ومن ثم فهي فريضة مالية تقررت بقانون ولا يقابلها خدمة معينة للمشروع فهي في حقيقتها من الضرائب وإن سميت رسما شأنها في ذلك شأن الضرائب الجمركية على الوارد والصادر - استمرار المشروعات المنشأة في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ من هذه الفريضة دون غيرها مما ورد في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

الحكمة :

ومن حيث أن المنازعة الماثلة تنحصر في مدى مشروعة القرار رقم ١٠٢٣ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٢ والمبلغ للطاعن ٥٠٠٠ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٣ متضمنا إلزامه برسوم بنسبة ١٪ من قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة الحرة الخاصة التي تم إقرارها قانونا في ظل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وكذا

البضائع الخارجة منها وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٢٧/٦/١٩٧٤ ، واذ كانت الهيئة العامة المدعى عليها لا تنازع الطاعن فى أن مشروعه باقامة مصنع فى منطقة حرة خاصة بمصر الجديدة قد أقر فى ٢٠/٥/١٩٧٣ فمن ثم يسرى بشأنه القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة وقد نصت المادة ٤٢ من هذا القانون على أن « تعفى المنشآت التجارية والصناعية والمالية التى تقام بالمنطقة الحرة من أحكام فوائى الضرائب المقررة أو التى تقرر مستقبلاً فى جمهورية مصر العربية » وواضح من ذلك أن المشرع لاعتبارات المصلحة العامة أعفى تلك المنشآت والمشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة ليس فقط من الضرائب المستحقة قانوناً نتيجة توافر الوقائع المنشئة لدين الضريبة فى تواريخ محددة ومنذ العمل به وإنما مد الاعفاء الى ما هو أبعد من ذلك اد جنب تلك المشروعات من أحكام القوانين ذاتها المتعلقة بإنشاء الضرائب فلم نعد مخاطبة بأحكام تلك القوانين سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الاخطارات أو الربط أو التظلم أو التحصيل وهدف المشرع فى ذلك الحين — وقبل — مرحلة الافتتاح — هو جذب المستثمرين وتشجيعهم على العمل الجاد فى سبيل تنمية اقتصاديات البلاد ودفع حركة الاتاج والتصدير لزيادة الموارد المالية للدولة ، ومن ثم فإن المشرع فى مرحلة تالية ولتغير الظروف العامة أصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ولكنه نص فى المادة الرابعة من مواد الاصدار على أن « يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ويستمر تمتع المشرعات التى سبق اقرارها فى ظلها بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص علبها فى هذا القانون ، أما المشروعات التى سبق اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها

المزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل باتفاقون المشار إليه ، فواضح أن ما كان يتضمنه القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ من مزايا للمشروعات التي سبق إقرارها في ظلّه يستمر تمتع تلك المشروعات به رغم الغاء هذا القانون وهي ميزات وضمانات قصدها المشرع لعلها واضحة هي أن تلك المشروعات أقرتها الدولة وارتضاها المرخص له على أساس تلك الميزات والضمانات ولا يقتصر الاعفاء على ما تحقق قبل الغاء القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ لأن ذلك الاعفاء يشمل مباشرة نص المادة ٤٢ من هذا القانون ولو قصده المشرع لما أورد أصلاً نص المادة الرابعة من اتفاقون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ إذ أن الضريبة بحكمها دائماً القانون الساري وقت استحقاقها سواء بالنسبة للواقعة المنسنة لها أو دواعي الاعفاء من تحصيلها ، ومؤدى ذلك ولازمه أنه عملاً بنص ائادة الرابعة سالفة الذكر يستمر تمتع المشروعات التي أقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ببيزة الاعفاء من قوانين الضرائب التي يقرها المشرع من بعد الغاء هذا القانون ومرد ذلك كله ارادة المشرع المصري :بتدء وانتهاء •

ومن حيث انه متى كانت ميزة الاعفاء سالفة الذكر تتعلق بالضرائب فإنه يتعين الوقوف عند صراحة بقصر الاعفاء على الضرائب دون الرسوم باعتبار أن هذا الاعفاء ورد على خلاف الأصل من خضوع كافة المشروعات للضرائب وأن الرسم انما يستحق مقابل خدمة خاصة محددة ومتميزة ، والعبرة في ذلك بحقيقة الفريضة المالية وما يقابل جبايتها وليس بالتسمية التي أوردتها النصوص إذ أن المشرع المصري كثيراً ما يطلق الرسم على الضريبة كما في قانون النجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فمدار البحث حقيقة المعنى لا ظاهر اللفظ ، واذ كانت المادة ٤٦ من نظام الاستثمار والمناطق الحرة الصادر باتفاقون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب

والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تمفى الأموال العربية والأجنبية المستشرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة . ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مقابل خدمات ورسم سنوى لا يجاوز ١٠ (واحد فى المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة وتمفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) ومفاد ذلك أن المشرع اختص هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مقابل خدمات باعتبار أن ذلك ثمن للخدمة التى تؤدى للمشروع خاصة أو التى طلبها ولا يستحق الا بهذا المناسبة كما اخضع هذه المشروعات لفريضة مالية أخرى لا تزيد على ١٠ ولم يجعلها مقابل خدمة أيا كانت حتى ولو بصفة عامة وانما ربط استحقاقها بوقائع مادية هى دخول السلع الى المنطقة الحرة أو الخروج منها لحساب المشروع وهى فريضة اجبارية يحدد نسبتها مجلس إدارة الهيئة المذكورة ومحلاها قبضة السلع المذكورة ومن ثم فهى فريضة مالية تقررت بقدر ولا يقابلها خدمة معينة للمشروع ومن ثم فهى فى حقيقتها من الضرائب وان سميت رسما شأنها فى ذلك شأن الضرائب الجمركية على الوارد والصادر ، وترتبطا على ذلك فلما كان المشرع (المصنع) الذى أقرته الهيئة للطاعن ٥٥٥٥ فى المنطقة الحرة فى ظل الأمن بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ متمتعا بميزة الاعفاء من الضرائب على النجم السالف ذكره فإن ذلك يشمل الفريضة المالية المقررة فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ سالف الذكر ويكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار الصادر فى ٢٦/١٠/١٩٨٢ بالزامه بأداء هذا الرسم (الضريبة) غير قائم على أساس من القانون ، واذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين الحكم بإلغائه وإلغاء القرار محل الطعن مع الزام الهيئة بالمصروفات . .

(طعن ٥٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠)

ثالثاً - مدى الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها مشروعات المناطق الحرة

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - المشرع ربط بين التمتع بالإعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المخصص به - يترتب على مخالفة شروط الترخيص الخضوع للغرائب والرسوم الجمركية وفقد المشروع لميزة إعفاء أرباحه من الخضوع للغرائب - اجراء عمليات بيع البضائع المصنعة في المنطقة الحرة الى خارجها يتجاوز حدود نشاط التصنيع المخصص به - أساس ذلك : لا يوجد تلازم بين عملية التصنيع وعملية البيع داخل البلاد - نتيجة ذلك خضوع الربح الناشئ عن هذا النشاط للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال حسب الأحوال - .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بقسوى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ فتبينت أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أجاز في المادة ٣٠ منه إنشاء مناطق حرة خاصة مقصورة على مشروع واحد ، وحدد على سبيل الحصر في المادة ٣٥ ما يجوز الترخيص بأقامته بنظام المنطقة الحرة : ومنها اية صناعة أو عمليات تجسيع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد مما يحتاج الى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافي . وقرر صراحة في المادة ٣٤ عدم

تمتع المرخص له بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام الحرة الا في حدود الأعراس الميمنة في ترخيصه • وأوجب في المادة ٣٧ أداء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج • وأعطى في المادة ٤٦ منه المشروعات انى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية • وبذلك تكون المشرع قد ربط بين انتعج بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به • ورب على الخروج على اطار هذا الترخيص الخضوع للضرائب والرسوم الجمركية فقد المشروع لميزة اعفاء أرباحه من الخضوع للضرائب •

ومن حيث أن الترخيص بإقامة صناعة في المنطقة الحرة الخاصة طبقا لحكم المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليها بحصر النشاط الممكن في النشاط المرخص فيه وحده وفي داخل اطاق المكاني المحدد لها • فيقتصر الترخيص على القيام بالعمليات اللازمة لتصنيع السلعة التي رخص في صناعتها فيتمتع هذا النشاط وحده بكافة الاعفاءات الجمركية المقررة في القانون وكذلك باعفائه واعفاء الأرباح التي يحققها أو يوزعها من الضرائب • فادا جاوز المرخص له حدود نشاط التصنيع وأجرى عمليات بيع للبضائع المصنعة في المنطقة الحرة الى خارجها داخل البلاد فلا يخرج الأمر عن أحد أمرين : اما ان تتم عملية بيع السلعة داخل النطاق المكاني للمنطقة الحرة وعندئذ يكون المرخص له قد خالف شروط الترخيص صراحة التي جعلت التصنيع النشاط الوحيد المصرح به وليس البيع • وثم لا يتمتع هذا النشاط المخافة لشروط الترخيص بالاعفاءات والمزايا المقررة لنشاط المرخص به • واه! أن يتم التعامل في السلعة خارج انطاق المكاني للمنطقة الحرة ، وحينئذ لا يستفيد الربح الناشئ عن هذا التعامل والنشاط

الذى تم خارج نطاق المنطقة الحرة بالاغفاءات والمزايا المقررة للنشاط. المرخص به فى المنطقة الحرة لوقوعه خارج النطاق المكاني المحدد للنشاط خاصة وأنه لا يوجد أى تلاؤم بين عملية التصنيع وعملية البيع داخل البلاد يؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ سائلة البيان من استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج • أى أن المشرع اخضع هذه البضائع — شأنها فى ذلك شأن أية بضائع مستوردة من الخارج — للضرائب والرسوم الجمركية ، سواء تم البيع خارج المنطقة الحرة أو داخلها خلافا لشروط الترخيص • ومن ثم يخضع اربح الناشئ • عن ذلك لكافة الضرائب ومنها الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات، الأموال حسب الأحوال •

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الأرباح التى تحققها المشروعات المقامة بنظام المنطقة الحرة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من بيع انتاجها المصنوع بالمنطقة الحرة داخل البلاد لضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات، الأموال حسب الأحوال •

(ملف ٤٧/١/١٠٥ — جلسة ٨٦/٦/٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المشرع قد ربط بين التمتع بالاغفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به — رتب المشرع على الخروج عن اطار هذا الترخيص فقد المشروع ميزة الاعفاء من الضرائب

والرسوم - المشروعات غير الخاطبة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة لا تتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة فيه .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام العقد رقم (٤) ٨٤/٨٥ المنوع بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٠ بين كل من مصلحة الموانئ والمناير وشركة سميت لوريد شلبايه - شركة ذات مسر به محدودة مؤسسة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة - وذلك لتعويم وانتقال السفينة الفارقة « جاريت » والتصرف فى حطامها وحمولتها ، كما استعرضت الجمعية أحكام قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وتبين لها أن المشرع خصص الفصل الرابع من القانون المذكور الذى يضم المواد من ٣٠ الى ٥٧ للمناطق الحرة واجاز فى المادة ٣٠ انشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد ، واشترط فى المادة ٣٤ ان يتضمن الترخيص فى شغل المناطق الحرة بياناً بالاغراض التى منح من أجلها ونص فى المادة ٣٤ فقره ثانية على انه (ولا يتمتع المرخص له بالاعفاءات أو المزايا المنصوص عليها فى هذا الفصل) الا فى حدود الاغراض المبينة فى ترخيصه (واعفى فى المادة ٣٦ جميع الآلات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها بنظام المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم واعفى فى المادة ٤٦ الواردة فى ذات الفصل المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وبذلك يكون المشرع قد ربط بين

التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بين الالتزام بالنشاط المرخص به . ورتب على الخروج عن اطار هذا الترخيص فقد المشروع لميزة الاعفاء من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها لمعامل المشروع — بالنسبة للنشاط الخارج عن اطار الترخيص — معاملة المشروعات غير المخاطبة بالعمانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فلا يمنع بالاعفاءات والمزايا المقررة فيه .

ولما كان البين من قرار نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٥ بالترخيص لشركة سميث لويد شلباية بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة الخاصة أنه حدد في المادة ١ منه النشاط المرخص به رهو « مزاولة نشاط تقديم كافة خدمات التنقيب البحرية بنظام المناطق الحرة الخاصة بخليلج السويس ويشمل ذلك قطر أرصفة التنقيب العائمة الى المواقع المطاوبة وتزويدها بكافة احتياجاتها » معدات الحفر ومهمات ومستلزمات التنقيب — مواد التموين ٥٥٥ » الخ « خدمات اطفاء الحرائق ، الانقاذ الصيانة الغطس لأرصفة التنقيب العائمة » . وعلى ذلك يكون الترخيص قد حصر نشاط هذه المنطقة الحرة الخاصة في تقديم خدمات التنقيب البحرية وقطر أرصفة التنقيب العائمة الى المواقع المطاوبة وتزويدها باحتياجاتها وخدمات اطفاء الحرائق والانقاذ والصيانة والغطس بأرصفة التنقيب العائمة دون غيرها من أعمال وخدمات فهذه الأنشطة وحدها هي التي تتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة في جمهورية مصر العربية ، فاذا ما خالفت الشركة في احدى عملياتها شروط الترخيص ومارست اعمالا غير واردة به فان هذا النشاط المخالف لشروط الترخيص لا يتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به . واذا بين من عقد تعويم واتشال السفينة حاريت سالف البيان أنه قد نتج عن حادث بحري

رفع فى غاطس بورسعيد فى يوم ١٢/٩/١٩٨١ بين كل من السفينة
الامانية الجنسية مولافيسه والسفينة البنامية الجنسية جاريت جنوح
السفينة جاريت ثم غرقها بشحنتها التى تحتوى على مواد سامة وحماية بها
جهاز ضبى به مادة مشعة ولما كان ملاك السفينة الفارقة وكذلك ملاك
السفينة المتسببة فى الحادث قد احجما عن الاقدام على رفع حطام السفينة
وشحنتها فقد وافقت لجنة البث المشكلة من مصلحة الموانى على العطاء المقدم
من شركة سميث نويد شلباية لتعويم السفينة جاريت والتصرف فى حطامها
وشحنتها وتسليم الحاوية الخاصة بالجهاز الطبى المشع لمصلحة الموانى وذلك
تنفيذا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الكوارث البحرية
والحطام البحرى • وبذلك فان عملية انتشال هذه السفينة مخرج عن الاعمال
المرخص للشركة المذكورة فى القيام بها بنظام المنطقة الحرة التى حصرها
قرار الترخيص فى خدمات التنقيب البحرية وما تستلزمه من أعمال وخدمات
بما فيها اعمال الانقاذ لارصفة التنقيب البحرية ، فكل عملية تتم خارج هذا
لأطار كما فى الحالة المعروضة لا تتمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للنشاط
المرخص به لخروجها عن حدوده ومن ثم يخضع عقد الانتشال المشار اليه
لفرضية الدمغة طبقا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، الصادر قانون
ضريبة الدمغة •

أما بالنسبة لرسم دمنة تقابة المهندسين وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦
نسنة ١٩٧٤ بشأن تقابة المهندسين ورسم دمنة تقابة المهن لفنية التطبيقية
المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ باثشاء تقابة المهن الفنية التطبيقية فقد
خلت الاوراق مما يفيد اندراج المقدم سالف البيان ضمن الاعمال الهندسية
أو الفنية التطبيقية التى اخضعها المشرع لرسمى لدمغة المشار اليهما ومن ثم
فلا تلتزم الشركة بهما لتخلف مناط فرضهما •

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - عدم تمتع عملية انقاذ واتشال السفينة « جارنيت » بالاعفاءات المقررة فى قانون استثمار ائمال العربى والأجنبى والمناطق الحرة بما فى ذلك الاعفاء من رسم الدمغة المتصوص عليه فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

٢ - عدم خضوع عقد العملية المذكورة لرسم دمغة نقانة المهندسين وفقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ ورسم دمغة نقابة المهن الفنية والتطبيقية وفقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ .

(ملف ٣٧/٢/٣٥٤ جلسة ١٩٨٨/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

قوانين الاستثمار - المشروعات القائمة بالمناطق الحرة - اعفاؤها ضرائبيا من جميع انواع الضرائب السارية فى جمهورية مصر العربية بما فيها الضريبة على العقارات - مناط التمتع بهذه الميزة ان تكون المنطقة الحرة قد نشأت وفقا لأحكام قوانين الاستثمار وفى مجالها - عدم تمتع المناطق الحرة التى نشأت قبل ذلك بتلك الميزة - تظل المشروعات القائمة بهذه المناطق خاضعة لتنظيم القانونى الذى اقيمت فى ظله الذى لا يمنح لها سوى الاعفاء من بعض انواع الضرائب وليس من ضمنها الضريبة على العقارات المبنية او رسم النظافة .

الفتوى :

خضوع عقارات شركة ترسانة الاسكندرية بالمنطقة الحرة للضريبة على العقارات المبنية ورسم النظافة أساس ذلك : أن المنطقة الحرة بالترسانة

البحرية بمدينة الاسكندرية قد نشأت بقرار وزير الخزانة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على سند من قانون انجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقد خلا هذا القانون من نص يسمح باعفاء المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة من الضريبة على العقارات المبنية - قوانين الاستثمار المتعاقبة ابتداء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ومرورا بقانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ واتهاء بقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ قد غنيت بتوسيع قاعدة الاعفاء الضريبى للمشروعات المقامة بالمناطق الحرة لتشمل جميع أنواع الضرائب السارية فى جمهورية مصر العربية بما فيها الضريبة على العقارات المبنية - مفاط التمتع بهذه الميزة أن تكون المنطقة الحرة قد نشأت وفقا لأحكام فوانين الاستثمار المشار إليها وفى مجالها الزمنى - عدم تمتع المناطق الحرة التى نشأت قبل ذلك بتلك الميزة اذ تظل المشروعات المقامة بهذه المناطق خاضعة للنظام القانونى الذى أقيمت فى ظله والذى لا يتيح لها سوى الاعفاء من بعض أنواع الضرائب وليس من بينها الضريبة على العقارات المبنية - رسم النظافة يؤدى مقابل خدمة ولا يعفى من ادائه طبقا لقرار محافظ الاسكندرية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٧ سوى شاغلو العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - شركة رسافة الاسكندرية لا تندرج ضمن هؤلاء فتلتزم من ثم بأداء هذا الرسم • (ملف رقم ٣٧/٢/٤٣٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٠)

للمادة رقم (١٧٠)

للمسألة :

يقتصر تمتع المنشآت والمشروعات التى اقرت فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة بالاعفاء من الضرائب دون الرسوم •

الفتوى :

المشرع أفصح بمباراة صريحة جلية المعنى عن استمرار تمتع المنشآت والمشروعات التي أقرت في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي في المناطق الحرة بذات الحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه وذلك بعد صدور قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ومن بينها الضرائب المستحقة قانوناً - هذا الاعفاء الذي تستظل به تلك المنشآت والمشروعات إنما يستند إلى أحكام القوانين ذاتها بإنشاء الضرائب باعتبار أنها غير مخاطبة بأحكام تلك القوانين سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو الربط أو التحصيل - ميزة الاعفاء من الضرائب إنما تقتصر على الضرائب وحدها دون أن يشمل ذلك الرسوم إذ أن هذا الاعفاء ورد على خلاف أصل مقتضاه خضوع جميع المشروعات للضرائب وأن الرسم يستحق مقابل خدمة خاصة بيد أن الأمر في ذلك كله مرده إلى حيفه الفريضة المالية وما يقابل جبايتها ولبس بالتسمية التي أوردتها النصوص - رسم الفئة المضافة المقرر وفقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فريضة إجبارية جرى تحديد نسبتها من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار - فريضة مالية تقررت بقانون ولا يقابلها خدمة معينة تؤدي للمشروع وبذلك فهي في حقيقتها من الضرائب وإن سُميت رسماً - أحقية المشروع الذي أقرته الهيئة في ظل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في استرداد المبالغ التي حصلت منه كرسوم قيمة مضافة والتي يفترض تحصيله منه إلى صحيح سنده قانوناً مع مراعاة أحكام التقادم المسقط المقررة في هذا الشأن .

(فتوى ، رقم ٦٦٣ ملف رقم : ٤٢٨/٢/٣٧ بتاريخ ٨/٨/١٩٩٣)

العصل الرابع — مسائل متنوعة

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

عدم قانونية تخصيص المسطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعجير يقوم على ان دستور مصر الدائم حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء — حظر نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان ما انتهت اليه بجلستها المنعقدة في ٢١ من يونيه سنة ١٩٨٩ في هذا الخصوص المسطح المنزوعة ملكيته للمنفعة العامة كحصة عينية من جانب محافظة الجيزة في رأس مال شركة مصر للتعجير يقوم على أن دستور مصر الدائم — شأنه شأن الدساتير السابقة عليه — حرص على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وحظر نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وانه لما كان رئيس الجمهورية في الحالة المعروضة قد أصدر القرار رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية العقارات الكائنة بزماد ناحية ساقية مكي بمدينة الجيزة والبالغ مساحتها ٣٧ فدان و ٨ قراريط و ٩ اسهم وذلك للمنفعة العامة لاقامة مشروع الاسكان العاجل لتوفير السكن الصحي للمواطنين في المناطق الصالحة لهذا الغرض ولمواجهة الامتداد الطبيعي للتوسع العمراني بمحافظة الجيزة ، فقد كان من المتعين على جهة الادارة

(محافظة الجيزة) احترام الغرض من نزع ملكية المسطح المشار اليها وعدم مجاوزته الى حد تقديم جزء من المسطح كحصّة عينية فى رأس مال شركة مصر للتعمير الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ • وانه لا ينال فى ذلك انقول بأن المشرع فى التقنين المدنى نص على حالات اثناء تخصيص المال العام للمنفعة العامة كوسيلة لتحويله الى مال خاص ، ومن بين هذه الحالات صدور قرار من الوزير المختص باهاء التخصيص ، وأن المحافظ بمقتضى قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، أضحت له بالنسبة لجميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الادارة المحلية جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء فى القوانين واللوائح ، مما يجوز معه صدور قرار من المحافظ باهاء تخصيص المال للمنفعة العامة وتحويله الى مال خاص ثم استخدامه كحصّة عينية فى شركة فهذا القول مردود عليه بان حالات اهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة المشار اليها فى المادة ٨٨ من التقنين المدنى لا تنطبق الا على الاموال العامة المملوكة للأشخاص العامة بهذا الوصف ابتداء دون تلك التى نزع ملكيتها من الافراد لتحقيق غرض معين ذى نفع عام ، والتى لا تفقد صفتها كأموال عامة الا باتهاء الغرض الذى خصصت من أجله تلك الاموال للمنفعة العامة طبقا لصريح نص المادة ٨٨ المشار اليها ، والقول بغير ذلك بشكل انتهاكا صارخا لأحكام نزع الملكية للمنفعة العامة التى لم تقرر الا استثناء وفى حدود معينة مما يتعين معه الاقتصار على تلك الحدود وعدم مجاوزتها •

ومن حيث ان هذه الأسباب التى اعتمدت عليها الجمعية العمومية فى تقرير النتيجة التى رتبها عليها صحيحة فى الواقع وفى القانون وهى ، فى جملتها تتضمن الرد الكافى للالتفات عن الأسباب والاعذار والملاسات التى جاءت فى مذكرة السيد المستشار القانونى لمحافظة الجيزة السالف (م ٢٨ - ج ٢)

مبانها فى مقام ذكر الوقائع . تجادل بها فى سلامة ما اتهمت اليه الجمعية العمومية وكل ما جاء فى تلك المذكرة مردود عليه .

أولا : بأن الشركات المنشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ الذى أنشئت فى ظله شركة مصر للتعوير تعتبر طبقا للمادة التاسعة من هذا القانون من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها وهذا الحكم ذاته ورد فى المادة السابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٠ الذى حل محله ولا تسرى عليها التشريعات والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام والعاملين به وهذه الشركات تسعى بطبيعتها من وراء استثمار أموالها الى تحقيق أقصى ربح ، ولذا فهى تتجه دائما صوب المشروعات التى تحقق هذا الغرض وتأتى عن تلك التى تباعد بينها وبين هذا المسعى .

ثانيا : لا يغير من حقيقة أمر هذه الشركة والتكيف القانونى لشخصها على ما أراد المشرع ونص عليه فى المادة (٧) سالفة الذكر ما ذكر من أن الجهات التى شاركت فى تأسيسها جهات عامة . وأن حقيقة ما استهدفته فى المشاركة فيها ان كان هو اقامة مشروعات الاسكان المتعلقة بإنشاء الأحياء والامتداد العمرانى لأن ذلك لا يحمل على القول بأن محافظة الجيزة حين شاركت فى رأس مال هذه الشركة بقطعة الأرض المنزعة ملكيتها للمنفعة العامة لاقامة مشروع للاسكان العاجل قد التزمت الغرض الذى فزعت من أجله الملكية ذلك ان البوز شاسع بين مشروع للاسكان العاجل تقبمه المحافظة بنفسها ، وتوفر به للطبقات غير القادرة السكن اللائق وتلتزم تحقيقا لهذا الغرض عند التصرف فى وحدات هذا المشروع بقواعد معينة فى تحديد الثمن وفقا لما يئنه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ — وبين مشروع للاسكان تقبمه كما فى الحالة المعروضة احدى الشركات الخاصة الاستثمارية « مشروع برج الجوهرة » تسمى من ورائه الى تحقيق

أقصى ربح ولا يقيد بها في سبيل الوصول الى هذا الهدف القيود التي نلتزم بها الجهات الادارية عندما يفيم المشروعات الاسكانية بنفسها •

ثالثا : لا ربح في ان محافظة الجيزة — وعلى خلاف تبدي — لم تعد الى المشاركة في رأس مان شركة مصر للتعمير بقطعة الأرض المنزوعة ملكيتها الا ابتغاء المنفعة المالية التي تعود عليها والمتشكلة في أرباح المشروعات التي تقيمها الشركة المذكورة وليس ذلك بحسب الاصول العامة واجبة الاتباع هو ما تقوم عليه المحافظة ولا هو من أعمالها ومهامها ، فهي ليست شركة ولا تاجرا ولا يحق لها التصرف في تلك الأرض على هذا الوجه ولا يجوز لجهة الادارة ان تخرج عن الغرض المحدد لنزع الملكية جريا وراء تعنيق مصلحتها المالية فذلك منها يتسم بعدم المشروعية لما فيه من اضرار الضمانات التي حددها الدستور لنزع الملكية وانحراف بهذه الوسيلة عن الغرض الذي شرعت من أجله •

رابعا : ولا يصح في هذا المقام التعلل باعتبارات المصلحة العامة اذ ليست هناك مصلحة عامة تتحقق بمخالفة أحكام القانون والدستور في الخصوص على ما انتهت اليه الجمعية العمومية •

خامسا : ولا عبرة بما قيل في تلك المذكرة في ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٦٩ بنزع ملكية تلك الأرض للمنفعة العامة المحددة في مذكرته الايضاحية قد انقضى عليه ما يزيد على عشرين عاما ، وتقاضى ملاك تلك الأرض الذين نزع ملكيتهم مقابل ذلك رضا بقيمتهم أو قضاء ، اذ ان ذلك لا يعبر من وجه الرأي الصحيح في المسألة في شيء ، من حيث أثر القرار في ضم ملكيتها الى ملكية الدولة العامة ، وتخصيصها للغرض الذي حدده ذلك القرار وليس في القانون ما يجعل لمحافظة أو الادارة بعامة ان تخرجها من تلك الملكية الى الملكية الخاصة التي ارادت المحافظة ان تسهم في رأسمالها بقيمة تلك الأرض كحصة عينيه فيه وان تخصصها لمثل مشروع « برج الجوهرة » وماله تملك اشخاص آخرين من

القادرين بمالهم لما يقام عليها من وحدات سكنية أو ادارية ، وهو غير من تخصص لهم وحدات الاسكان العاجل طبقا للغرض المحدد لنزع الملكية ، ممن تلجئهم الحاجة التى تبلغ مبلغ الضرورة الى السكنى فى مشروع وحدات الاسكان العاجل . وهى ما تقرر نزع الملكية من أجل سد تلك الحاجة فى حينها وبسببها وبشروطها الواجب توافرها فى كل منهم ، مما تولاه المحافظة بذاتها » . وبين الحاجيات والضرورات وبين التحسينات فروق كثيرة ، ولا يستويان فى المقول وفى القانون حكما وبخاصة فى مجاز نزع الملكية الذى ما شرع الا استثناء وللمنفعة العامة ، ولا يصح ان يعتبر منها الغرض الذى ينشأ مشروع « برج الجوهرة » الذى تقوم به الشركة الخاصة المشار اليها . فليس هذا مما يعتبر مشروعا ذا نفع عام ، وانما هو نفع خاص .

سادسا : أما القول بان المشروع ذا النفع العام الذى نزع الملكية من أجل اقامته لم يتم وتراخى تنفيذه سنين عددا ، فلا معنى له ، وهو لا يسهف لتبرير المخالفة ، وانما هو يشكك فى جدية السبب الذى يسوغ نزع الملكية ، وفى مشروعية القرار الصادر به هذا الى ان نزع الملكية ابتداء لحساب تلك الشركة الخاصة واعمالها ، لا يصح قانونا ولا يصح تبعا ، ومن ناب أولى : تحويل ملكية تلك الأرض اليها ، وتغيير سبب نزع الملكية والغرض المحدد له - الى ما هو من أغراض تلك الشركة واوجه نشاطها . ومن حيث انه لكل ما تقدم ، فان ما انتهت اليه الجمعية العمومية ، يكون فى محله ، لأسبابه وما أضيف اليها ، وليس ثم ما يقتضى اجابة المحافظة الى طلبها المدول عنه ، واجازة تلك المخالفة ، للدستور والقانون .

لذلك :

اتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٩/٦/٢١ فى هذه المسألة .

(ملف رقم ١٠٠/١٧/٧٣ جلسة ١٩٩٠/١٠/١٧)

قاعدة رقم (١٧٢)

البسما :

أحقية العامل المنتدب خارج الهيئة العامة للاستثمار اذا لم يكن النذب
بناء على طلبه فى مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج المقررة بقرار
نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ .

الفتوى :

أحقية العامل المنتدب خارج الهيئة العامة للاستثمار اذا لم يكن النذب
بناء على طلبه فى مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج المقررة بقرار
نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ — عدم جواز صرف
مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج الى العامل الذى تم نذبه لنعمل
طول الوقت بناء على طلبه خارج الهيئة العامة للاستثمار ويجوز للسلطة
المختصة تتجاوز عن استرداد هذا المقابل منه وفقا للشروط والاولضاع
المقررة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ أساس ذلك : نص المادة ٢٤/٢ من
لائحة شئون العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة بالقرار رقم ١٥٤
لسنة ١٩٨٥ التى تقضى باستمرار صرف جميع المخصصات المقررة للوظيفة
والبدلات بما فى ذلك بدل التمثيل للعامل خلال الاجازات بأنواعها أو
المأموريات الرسمية والتدريبية أو خلال فترات النذب وذلك طالما أن
العامل مستحقا لمرتبته الاساسى — قرار نائب رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة
١٩٨٥ قرر صرف حوافز الانتاج للعامل المنتدب خارج الهيئة وفقا لتقرير
تقييم الاداء الذى تحرره عنه الجهة المنتدب اليها ما دام النذب لم يكن بناء
على طلبه — المشرع لم يفرق بين كون انذب طول الوقت أو بعض الوقت
عدم جواز صرف مقابل الجهود غير العادية وحوافز الانتاج اذا ثبت ان نذب
العامل كان بناء على طلبه — المشرع فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ أراد ان
يخفف عن كاهل الموظف فلا يرهقه ببرد مبالغ صرفتها الجهة الادارة له فافهمها

ويصعب عليه بعد ذلك ردها بعد أن ادركت جهة الصرف خطأها فتجاوز بمقتضى هذا القانون دون ما حاجة لأى إجراء آخر عن استرداد ما صرف بغير حق إذا كان المنح قد تم تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو رأى لأحدى الإدارات القانونية معتد من السلطة المختصة أما التجاوز عن الاسترداد فى غير هذه الحالات فيخضع لتقدير السلطة المختصة ويحتاج الى قرار منها ولا ريب أن علة التجاوز هذه ثابتة شاخص لا تفرق بين المبالغ التى ورد النص عليها صراحة من مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى وتلك التى تذكر فى النص بالفاظها كمكافآت التشجيعية وحوافز الانتاج فتأخذ حكمها وتعامل مثلها عند التجاوز عن استردادها •

(فتوى رقم ٤٤٢ ملف رقم : ١٢٣٧/٤/٨٦ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٩٣)

استيراد وتصدير

- ١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير .
- ٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التي تخضع للرقابة النوعية على الصادرات والواردات .
- ٣ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد اذا تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا .
- ٤ - كيفية تحديد سعر السلطة المستوردة لمعرفة هامش الربح المقرر .
- ٥ - مناهضة الفاداة المستورد من التخفيضات الجمركية .
- ٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها .
- ٧ - استيراد النحون الحيوانية .

١ - القيود الواردة على الاستيراد والتصدير - لوزير الاقتصاد
والتجارة الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات
الاستيراد والتصدير .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ولائحته التنفيذية - قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ -
الاستيراد والتصدير من القومات الرئيسية للتجارة الخارجية يهيمن على
تنظيمها القانوني احكام الخطة العامة للدولة في اطار نظامها الاقتصادي
واوضاع الميزانية النقدية السارية - خول المشرع وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية سلطة تحديد القواعد التي تنظم عمليات الاستيراد بما في ذلك من
جواز قصر الاستيراد من بلاد معينة او من القطاع العام او حظر استيراد سلع
معينة او اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من جهات او لجان تحدد
لهذا الغرض - يتعين على المستورد استيفاء القواعد والاجراءات المقررة قبل
الاستيراد - تسقط الموافقة الاستيرادية التي تصدرها لجان الترشيح اذا لم
يسدد التامين النقدي لدى البنك عن الرسالة المطلوب استيرادها خلال ثلاثة
اشهر من تاريخ الموافقة - هذه الموافقة لا ترتب بذاتها مركزا قانونيا نهائيا
في استيراد السلع الصادرة عنها - يجوز لوزير الاقتصاد تغيير نظم الاستيراد
في اى وقت متى تطلبت خطة الدولة ذلك وله اعادة النظر في الموافقات
الاستيرادية السابقة او ايقاف ترتيب اى آثار عليها بعدم السماح بفتح
اعتمادات مالية لها ، لا حاجة في هذا الصدد بسبق صدور موافقة
استيرادية او الاحتجاج بفكرة الحق المكتسب او المركز القانوني المستقر طالما أن
احكام التنظيم الجديد واعتباراته اقتضت ذلك .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاستيراد والتصدير تنص على ان « يكون استيراد احتياجات البلاد السليعية عن طريق القطاعين العام والخاص » وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفى حدود الموازنة النقدية السارية وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ، ويعد وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التى تنظم عمليات الاستيراد . ولوزير التجارة ان يقصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات وكذا استيراد بعض السلع الاساسية على جهات القطاع العام . وتنص المادة ١٥ من القرار الوزارى رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون على ان تكون استيراد احتياجات البلاد والأفراد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص . . . وفقا لاحكام الخطة العامة للدولة وطبقا للاحكام والقواعد الواردة بهذه اللائحة . ومفاد ذلك ان الاستيراد والتصدير وهما من المقومات الرئيسية للتجارة الخارجية يمين على التنظيم القانونى لهما احكام الخطة العامة للدولة ونظامها الاقتصادى واوضاع الميزانية النقدية السارية .

ولذلك خول المشرع انوزير المختص — وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية — سلطة واسعة فى تحديد الانظمة والاجراءات والقواعد التى تنظم عمليات الاستيراد بما فى ذلك جواز قصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات أو قصره على جهات القطاع العام أو حظر استيراد سلع معينة أو اشتراط الحصول على موافقات مسبقة من جهات أو لجان تحددها تلك القواعد . وهذه الموافقات الاستيرادية لا تعدو ان تكون اجراء من بين الاجراءات العديدة التى يتعين على المستورد ان يستوفىها قبل ابرام الاستيراد وفتح الاعتمادات المالية الخاصة بالسلع المستوردة آية ذلك ان الموافقة

الاستيرادية • التي تصدرها لجان الترشيد - طبقا لما تنص عليه قواعد الاستيراد - تسقط اذا لم يتم سداد التأمين النقدي لدى البنك عن الرسالة المطلوب استيرادها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة ، الامر الذي يفيد ان هذه الموافقة لا ترتب بذاتها لصاحبها مركزا قانونيا نهائيا وناظرا في استيراد السلع الصادرة عنها . وانما يجوز لوزير الاقتصاد - باعتباره الجهة المختصة التي خولها المشرع تنظيم الاستيراد وتحديد قواعده اذا ما فرأ بعد صدور الموافقة وقبل فتح اعتماداتها تغيير في خطة اندونه للاستيراد أو في اوضاع ميزانية النقدية من شأنه تغيير اسس نظام الاستيراد وقواعده ، يجوز له ان يتخذ ما يراه من قرارات في شأن الموافقات الاستيرادية السابقة في نظام ضوء المتغيرات الجديدة ولما كان قد صدر بتاريخ ١٩٨٥/١/٣ اقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ وعمل به اعتبارا من ١٩٨٥/١/٥ مستهدفا الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله . نص على ان يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد وكذلك بنسب التأمين النقدي بالجنيه المصرى بالسعر الذى تحدده اللجنة المختصة بالبنك المركزى ، وعدل نسب التأمين والتقى على عاتق الجهاز المصرفى عبء تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل الاستيراد من الخارج ، والنفى الاحكام المخالفة لهذا النظام ، وقد تطلب هذا التغيير الجوهرى فى نظام الاستيراد اعادة النظر فى الموافقات الاستيرادية السابق صدورها على تاريخ العمل بالنظام الجديد والتي لم يتم فتح اعتماداتها المالية حتى هذا التاريخ • فصدر القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٥/١/٣ بعدم فتح اعتمادات لهذه الموافقات الا بعد الرجوع الى لجنة الترشيد للنظر فى تعديل نسب التأمين المقررة وفقا للنظام الجديد • وانه ولئن اقتصر هذا القرار فى بيان مبرراته على ما ذكره بخصوص اعادة النظر فى نسب التأمين المقررة وفقا للنظام الجديد - الا ان ذلك - وايا ما كان الرأى فى تفسير

المقصود بالقرار وصيغة عباراته — لا يصادر من حيث الاصل سلطة الجهة الادارية المختصة طبقا للقانون في اعادة النظر في الموافقات الاستيرادية السابقة ، أو ايقاف ترتيب أى آثار عليها ، بعدم السماح — مثلا — بفتح اعتمادات مالية منها دون ما حاجة الى فكرة الحق المكتسب أو المركز القانونى المستقر — على نحو ما سبق بيانه — طالما ان احكام التنظيم الجديد واعتباراته قد اقتضت ذلك .

(طعن ٧٨٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٧)

٢ - لوزير التجارة سلطة تحديد السلع التي تخضع للرقابة
النوعية على الصادرات والواردات .

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المواد ١ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير - وزير التجارة من سلطته تحديد السلع التي تخضع للرقابة النوعية على الصادرات والواردات وحظر استيراد هذه السلع إلا اذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير التجارة ما لم تكن مصحوبة بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية تثبت توافر تلك الشروط والمواصفات - لوزير التجارة سلطة اصدار قرار بتحديد اجراءات معاينة الرسائل وفحصها واخطار صاحب الشأن بالنتيجة والأوضاع الخاصة بالنظم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات التي تصدر شهادات الفحص والمراجعة .

الحكمة :

ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير تنص على انه « يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدونة وفي حدود الموازنة التقديرية السارية ٠٠٠٠ » وتنص المادة ٩ من هذا القانون على انه « تخضع السلع التي يحددها وزير التجارة للرقابة النوعية على الصادرات والواردات » وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه : « لا يجوز استيراد السلع الخاضعة للرقابة النوعية على الواردات إلا اذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير التجارة أو كانت مصحوبة

بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية تثبت توافر تلك الشروط والمواصفات » وتنص المادة ١٣ من القانون المشار اليه على أنه « تحدد بقرار من وزير التجارة اجراءات معاينة الرسائل وفحصها واخطار صاحب الشأن بالنتيجة والاوضاع الخاصة بالتظلم من نتيجة الفحص وكيفية ابيت فيه والجهات التي سدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ » ونص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه « على وزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون » .

ومن حيث ان مفاد المواد المشار اليها ، ان المشرع اجاز بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير للقطاعين العام والخاص استيراد احتياجات البلاد الساعية ، وناط بوزير التجارة سلطة اختصاص تحديد السلع التى تخضع نرقابة النوعية على الصادرات والواردات ، وحظر استيراد هذه السلع الا اذا تم فحصها للتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة : ما لم يكن مصحوبة بشهادة فحص أو مراجعة معتمدة من السلطات المصرية تثبت توافر تلك الشروط والمواصفات : كما اناط هذا القانون بوزير التجارة السلطة والاختصاص فى اصدار قرار بتحديد اجراءات معاينة الرسائل وفحصها واخطار صاحب الشأن بالنتيجة والاوضاع الخاصة بالتظلم من نتيجة الفحص وكيفية البت فيه والجهات انى تصدر شهادات الفحص والمراجعة المنصوص عليها فى المادتين ٩ ، ١٠ من هذا القانون » .

(طعن ١٦٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٦/١)

٢ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج لترخيص الاستيراد اذا تجاوزت قيمتها الحد المسموح به قانونا .

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ ١

المادة (١) من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ - خضوع كل سلعة تصل من الخارج ، ولو كانت للاستعمال الشخصي لترخيص الاستيراد اذا كانت قيمتها تجاوز الحد المسموح به قانونا - اذا لم يتم الحصول على هذا الترخيص ، اصبحت من السلع الغير مرخص باستيرادها - وتعامل معاملة البضائع المحظور استيرادها لوقوعها تحت طائلة الحظر المتعلق بالاستيراد المنصوص عليه في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المعمول به وقت ضبط الواقعة - ايداع هذه الاشياء بخزانة الجمارك ، وطلب الحصول على ترخيص استيراد شأنها - انقضاء المهلة القانونية لبقاء البضائع بالمخازن والمستودعات الجمركية مضي ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الابداع دون ان تحصل صاحبة الشأن على ترخيص الاستيراد او ثبت انها قد طلبت بموجب القواعد القانونية المقررة اعادة المصوغات الى الخارج - قيام مصلحة الجمارك ببيعها - المصلحة تكون بذلك قد باعت سلعة محظور استيرادها مما ينطبق عليها نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من قانون رقم الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ البضائع المحظور استيرادها يصبح باقى ثمن بيعها حقا للخزانة العامة .

الحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالسبب الآخر للطعن وسنده أن مصوغات المدعية المطالب بثمنها تعد من السلع أو البضائع المحظور استيرادها في تطبيق أحكام قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وقانون الجمارك رقم ٦٦/١٩٦٣ فيضحي باقى ثمن بيعها حقا للخزانة العامة . فان هذا السبب

سديد وينال من سلامه الحكم المطعون فيه ذلك أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — وهو الذى حدثت وقائع الدعوى فى ظله — نص فى المادة (١) على أن « يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها • ويسرى هذا الحظر على السلع التى تصل الى أحد جمارك « اقليم » مصر وتكون قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص • • • » ونص فى المادة (٦) على أنه « لا يسرى أحكام هذا القانون على السلع التى يتقرر اعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية • • وكذلك لا تسرى على ما يأتى : (أ) • • • • (ز) الههديات والسلع الواردة للاستعمال الشخصى بشرط ألا تزيد قيمتها على مائة جنيه • • وفاد ذلك أن يخضع لترخيص الاستيراد كل سلعة تصل من الخارج ولو كانت للاستعمال الشخصى اذا كانت قيمتها تجاوز الحد المسموح به قانونا فان لم يتم الحصول على هذا الترخيص أضحت من السلع الغير مرخص باستيرادها ومن ثم تعامل معاملة البضائع المحظورة استيرادها لوقوعها تحت طائلة الحظر المتعلق بالاستيراد المنصوص عليه فى هذا القانون وهذا هو ما تحقق فى المنازعة الماثلة فقد ثبت من الأوراق أن المصوغات التى كانت بصحبة المدعية عند وصولها من الخارج الى مصر بتاريخ ٢٤/٥/١٩٧٣ تجاوز قيمتها التقديرية مائة جنيه واتضح ذلك من واقع ابيان الذى حرره موظف الجمارك المختص والمودع حافظة مستندات الحكومة وقد تضمن أن وزنها التقريبى ٤٤٥ جراما وتقبل بسعر خمسون قرشا للجرام وتحجز ويطلب ترخيص استيراد وتم بناء على ذلك ايداعها بغزاة الجمارك حتى انقضت المهلة القانونية لبقاء البضائع بالمخازن والمستودعات الجبركية ومضى ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ الابداع

دون أى تحصل المدعيه على ترخيص الاستيراد أو يثبت أنها قد طلبت بموجب القواعد القانونية المقررة إعادة المصوغات الى الخارج فقامت مصلحة الجمارك ببيعها بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٥ وبذلك تكون المصلحة قد باعت سلعة محظور استيرادها مما يعطى عليها نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٠ من قانون الجمارك ويجرى على أنه « أما البضائع المحظور استيرادها فيصبح باقى ثمن بيعها حقا للخزافة العامة » • والقول بغير هذا النظر لا يستقيم مع صراحة هذا النص فضلا عن أنه يسوى بين البضائع المرخص باستيرادها والبضائع الغير مرخص باستيرادها مما يهدر علة التشريع فى التفرقة بين هذه وتلك ويقضى الى ضياع حق الخزافة العامة وكل ذلك يستوجب القضاء برفض الدعوى » •

(طعن ١٨٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٨)

٤ - كيفية تحديد سعر السلعة المستوردة لمصرفة هامش
الربح المفسر

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

المادة (١) من قرار وزير التموين رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الحد الأقصى للربح في تجارة السلع الغذائية المستوردة - القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح - القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح - القرار الوزاري رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ - حدد المشرع الحد الأقصى للربح عند بيع السلع الغذائية غير المعبأة المستوردة من الخارج - يلتزم مستوردو السلع بأن يقدموا إلى الإدارة العامة للخبراء والتسعير مستندات الرسالة كاملة فور الإفراج النهائي عنها صحياً وجبرياً لتحديد أسعار تداولها - يتعين على جهة الإدارة المختصة مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تداولها - إذا أهمل المستورد أو تراجى في تقديم تلك المستندات فإن تحديد السعر يكون في حدود المستندات الصحيحة المقدمة منه إلى تلك الإدارة دون غيرها مما قد يحصل عليه بعد تمام عملية تحديد السعر .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١) من قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد الحد الأقصى للربح في تجارة السلع الغذائية المستوردة تنص على أن يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المستوردة المذكورة بعد نلستهلك وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

أولاً : السلع الغذائية غير المعبأة $\frac{30}{100}$ من تكاليف الاستيراد توزع على الوجه التالي : $\frac{9}{100}$ للمستورد - $\frac{6}{100}$ للمودع - $\frac{15}{100}$ لتاجر

التجزئة ٠٠٠ » وتنص المادة (٢) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح الصادر بناء على القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسمير الجبرى وتحديد الأرباح ، تنص — بعد تعديلها بقرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ — على أن « تحدد عناصر التكلفة الاستيرادية التى تتخذ أساسا لاحتساب نسبة الربح فى تجارة السلع المستوردة على الوجه الآتى :

١ — مصاريف البريد والبرقيات والتلكس وفنح الاعتماد .

٢ — ثمن شراء البضاعة طبقا للفاتورة الخارجية المعتمدة من بلد المصدر والمصدق عليها من انسفارات والقنصليات المصرية بالخارج حسب الأحوال وطبقا لتأمين مصلحة الجمارك أيهما أقل ، أو حسب الفاتورة المعتمدة من لجنة الأسعار المشكلة بالقرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليها بالنسبة للسلع الواردة بالجدول المرفق له ، على أساس الأسعار التشجيعية للعملة الأجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٣ — مصاريف الشحن (النولون) والتأمين وفقا للقيمة الواردة بالمستندات الأصلية محسوبة بالأسعار التشجيعية للعملة الأجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها .

٤ — الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والنفقات التى يتحملها المستورد داخل الدائرة الجمركية من واقع المستندات الفعلية الصادرة من الجهات الرسمية التى لا يكون اتفاقها راجعا عن ارادة المستورد .

٥ — مصاريف الأرضيات التى تقاضاها شركات التخزين داخل الدائرة الجمركية التى تتحمل بها السلعة وفقا للمستندات الرسمية بصفة هائية متى كانت بسبب خارج عن ارادة المستورد . ومصاريف التخزين

داخل الدائرة الجمركية أو خارجها في حالة الافراج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقا للفئات المعتمدة بشركات القطاع العام المختصة .

٦ — عمولة تحليل الضاعة بنسبة قدرها (نصف في الألف) من قيمة السلعة المحددة طبقا للبندين ٢ و ٣ بحد أدنى قدره عشرون جنيهاً وحد أقصى قدره مائة جنيهاً .

٧ — قيمة العينات التي تسحبها الجهات الرسمية مقومة بالسعر طبقا للبندين ٢ و ٣ .

٨ — مصاريف النقل الداخلى للضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد في منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى ووفقا للمستندات المقدمة من المستورد الصادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة في قيمتها ٥٪ (خمسة في المائة) عن تعريفه النقل بالقطاع العام المختص وعلى المستورد تقديم صورة طبق الأصل من الفاتورة الأصلية للسلع المستوردة الى الجمرک المختص موضحا بها نوع السلعة وقيمتها بالتفصيل ، على أن نرد الى المستورد بعد سداد الرسوم الجمركية مؤشرا عليها من الجمرک المختص برقم وتاريخ السداد وقيمة الرسوم الجمركية المسددة ورقم البند الجمركي وفتته ومعتمدة بحاتم شعار الجمهورية الخاص بالجمرک » وتنص المادة ١ من قرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية على أنه « على مستوردي السلع الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار التقدم الى الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية بمستندات الرسالة كاملة فور الافراج النهائى عنها صحيا وجمركيا لتحديد أسعار تداولها بالحلقات المختلفة طبقا لأحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه واتقرارات المعدلة له . وعلى الادارة العامة المذكورة

مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة واطار مستورديها بذلك . وقد ورد بالكشف المرفق بهذا القرار تحت رقم مسلسل (٢) عبارة الأكباد المجدة .

ومن حيث أن المسند من جماع النصوص السابقة أن وزير التموين والتجارة الخارجية بناء على الاختصاصات المخولة له بموجب القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح - قد وضع حدا أقصى للربح عند بيع لسلع الغذائية غير المعبأة المستوردة من الخارج بموجب القرار رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، بحيث لا يتعدى هذا الربح ٣٠٪ من تكاليف الاستيراد يخص المستورد منها ٩٪ على الأكثر من تلك التكلفة وبموجب القرار الوزاري رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ عدلت المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتحديد الأرباح بحيث حددت عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لحساب نسبة الربح في تجارة السلع المستوردة ومن بينها السلع الغذائية وأتبع وزير التموين والتجارة الخارجية ذلك بإصدار القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقدير وسائل لمنح التلاعب بأسعار بعض السلع الغذائية التي حددها ومن بينها لأكباد المجدة - بأن يقدموا الى الإدارة العامة للخبراء والتسعير مستندات الرسالة كاملة فور الافراج النهائي عنها صحيا وجمركيا لتحديد أسعار تداولها ، وأوجب على الإدارة العامة المذكورة مراجعة مستندات الرسالة وتحديد أسعار تداولها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم المستندات مستوفاة أي أن تحديد تلك الأسعار يكون في نطاق عناصر التكلفة المحددة بالمادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ويشترط تقديم المستندات اللازمة لاثبات كل عنصر من عناصر التكلفة المذكورة ، فإن أهمل المستورد أو تراخى في تقديم تلك المستندات فإن تحديد السعر

يكون في حدود المستندات الصحيحة المقدمة منه الى تلك الادارة دون غيرها مما قد يحصل عليه بعد تمام عملية تحديد السعر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الرسالة الأولى التي وردت الى السيد المذكور بموجب الموافقة الاستيرادية رقم ٢٢ بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٢ والاعتساد المستندى رقم ٧٧١٦٦ بتاريخ ٢٥ من يولية سنة ١٩٨٢ والمحرم عنها شهادة الاجراءات رقم ١٠٦٤٠١ م ٣ بتاريخ ١٤ من ستمبر سنة ١٩٨٢ . فان البين من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول المحررة بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الداخلية عن تلك الرسالة أنها عبارة عن ٣٥ طنا من الكبدة البقرى المجبدة ، ران الادارة المذكورة قدرت اجمالى تكاليف استيراد هذه الرسالة بمبلغ ٣١٦٨٢٣١٨ جنيه ، وذلك على اعتبار أن قيمة البضاعة وفقا للفاكتورة فبلغ ٢٩٤٥٠٠ جنيه (٣٥٠٠٠ دولار أمريكي \times ٨٤ ر جنيها للدولار) وفيمة التأمين ٣٧٦٦١٤ جنيه (٤٤٨٣٥ دولار أمريكي \times ٨٤ ر جنيها للدولار) فتكون جملة القيمة ٢٩٧٧٦١١٤ جنيه ، يضاف اليها مبلغ ٢٦٦٣١٧ جنيه نفقات البريد والتللكس ومبلغ ٣٩٩٥٥٠ قيسة الرسوم الجمركية المؤداة بالايصال رقم ٧٩٩٨٠٧ . ومبلغ ٤٨٨٠٥٥ جنيه رسوم واردات مدفوعة بالايصالات أرقام ٢٢١٧٨ و ٢٢١٧٩ و ٥٨٤٣٦٩ ، ومبلغ ١٨٥٧٨٠ جنيه رسوم صحية بالايصاليين رقم ١٨٤٦٥٦ ورقم ١٠٩٣٣ ، ومبلغ ٢٠٠ جنيه مصاريف التفريغ الوارد: بايصال توكيل أبو سنبل رقم ٨١١١ ومبلغ ٥٣٧٠٢ جنيه قيسة مصاريف التخزين بالفواتير أرقام ١٢٢٧٤ و ١٠٦٨٥٩ و ١٢٢٤٦ . ومبلغ ٢٠ حنيه عمولة تخلص (بواقع ١/٧٪ من القيمة سيف وبعد أدنى ٢٠ حنيه وحد أقصى ١٠٠ حنيه) ومبلغ ١٥٠ حنيها مصروفات ادارية ، ومبلغ ٥٢ حنيها مصاريف أخرى (فواتج بالايصاليين رقمي

٨٣٩٤٥٣ و ٨٣٩٤٥٤) وبلغ ٩٠٣٠٧ جنيه مصاريف النقل الى مخازن المستورد (٣٧٦٢٨ طنا \times ٢٤٥٠٠ جنيه) •

ومن حيث أنه بالاطلاع على مذكرة المستورد المذكور وحفاظ بمستنداته التى ورد فيها مفردات ما يطالب به والأوراق المؤيدة لها يتبين أن بعض من العناصر التى يطالب بها دخلت بالفعل فى حساب التكلفة الذى أجرته جهة الادارة بالقيمة التى يطالب بها ، وهذه العناصر هى : قيمة الرسالة بحسب الفاتورة وتبلغ ٣٥٠٠٠ دولار أمريكى احتسب بالسعر التشجيعى السارى حينئذ وهو ٨٤ قرشا وذلك وفقا لنص المادة (٣) من القرار الوزارى ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ الذى تقضى بأن يكون الحساب على أساس الأسعار التشجيعية الرسمية للعملة الأجنبية المملنة من مجمع البنوك التجارية • ولا وجه بعد ذلك لما يطالب به المذكور من حساب هذا المبلغ على أساس أن سعر الدولار يتراوح بين ١٢٠ الى ١٢٥ قرشا لمخالفة ذلك لنص القرار الوزارى المشار اليه • وكذلك فإن عموله فتح الاعتماد المستندى (٢٠٣٩٢ دولار) وكذلك مصاريف تعديل الاعتماد والبريد والدمغة (٤٧٣٨ دولار) ومبلغ ٥٥٢٢٥ جنيه قيمة الدمغة النسبية المستحقة على الرصيد غير المفصل من الاعتماد المستندى ، قد أضيف الى تكلفة الرسالة حيث ورد بها مبلغ ٣٦٦٣١٧ جنيه — كما يبين من النموذج المقدم من جهة الادارة — نظير البريد والتلكس وغيرها ، ولذلك حسبت جهة الادارة بالكامل قيمة المصروفات الادارية المستحقة على استيراد الرسالة وقدرها ١٥٠ جنيهًا اذ يقوم البنك الذى يفتح الاعتماد بتحصيلها وايداعها بحساب خاص بالبنك المركزى المصرى ، ويلاحظ أن المستورد المذكور أورد ذكر هذه المصروفات الادارية مرتين : الأولى تحت رقم ٧ من مذكرته بدعوى أنها مصاريف ادارية لبنك مصر • ثم مرة أخرى تحت رقم (٢٧) تحت عنوان

(رسوم البنك المركزي - حسابات الحكومة) والصحيح أنها مبلغ واحد يحصله بنك مصر لحساب الحكومة ويودع بحساب خاص بالبنك المركزي المصرى . كما حسبت جهة الادارة بالكامل قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة عن الرسالة بموجب الايصال رقم ٧٩٩٨٠٧ وتبلغ ٣٩٩٠٥٥٠ جنيه ، وكذلك مبلغ ٤٨٨٠٥٠ جنيه تحت بند « رسوم واردات » وهى المبالغ المدفوعة بالايصال رقم ٢٢١٧٨ كرسوم تحليل لمعامل الواردات (٣٥٢٩٠٠ جنيه) والايصال رقم ٢٢١٧٩ كرسوم تحليل لمعامل الصحة (١٠٥١٠٠ جنيه) والايصال رقم ٥٨٤٣٦٩ كرسوم هيئة ميناء الاسكندرية (٣٠٠٥٠ جنيه) ، وكذلك حسبت جهة الادارة مبلغ ١٨٥٧٨٠ جنيه تحت بند رسوم صحة مدفوعة بالايصالات ١٨٤٦٥٦ (١٨٤٧٣٠ جنيه) و ١٠٩٣٣ (١٠٥٠٠ جنيه) كما أضيف الى التكلفة مبلغ ٥٣٧٠٠ جنيه كمصاريف تخزين مدفوعة الى شركة المستودعات المصرية العامة بالايصال رقم ١٢٢٤٦٠ (٢١٥٥٠ جنيه) والايصال رقم ١٢٧٧٤ (١٠١٦٠ جنيه) والايصال رقم ١٠٦٨٥٩ (٢١٥٥٠ جنيه) . وكذلك أضيف مبلغ ٥٢ جنبها مصاريف نوباتجية مدفوعة بالايصاليين رقمى ٨٣٩٤٠٤ و ٨٣٩٤٠٣ قيمة كل منها (٢٦ جنيه) . وكل هذه العناصر لا خلاف على تمام حسابها من عناصر التكلفة بين المستورد وجهة الادارة ، وانما ينحصر الخلاف بينهما فى بعض عناصر التكلفة التى حسبتها جهة الادارة بقيمة يتنازع المستورد المذكور فيها يطالب بزيادتها ، وكذلك فى عناصر أخرى من عناصر التكلفة فذهب المستورد أنه كان يجب على جهة الادارة حسابها ضمن التكلفة الاجمالية فى حين لم تأخذ بها جهة الادارة عند حساب تلك التكلفة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى عناصر التكلفة التى ينازع المستورد فى تقدير جهة الادارة لها فانها تشمل قيمة التأمين على الرسالة ومستحقاق التوكيل الملاحي بما فيها مصاريف التفرغ ومصاريف النقل وما يتعلق بها

من نفقات التحميل والتعتيق وكذلك عمولة التخليص ، وبالنسبة الى قيمة التأمين فإن البند (٢) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ينص على أن بين عناصر التكلفة الاستيرادية التي تتخذ أساسا لاحتساب نسبة الربح في تجارة السلع المستوردة « مصاريف الشحن (النولون) والتأمين وفقا للقيمة الواردة بالمستندات الأصلية محسوبة بالأسعار التشجيعية للعملة الأجنبية أو بالعملة المصرية حسب طريقة الدفع المتفق عليها » . ويبين من وثيقة التأمين على الرسالة المرفقة بالأوراق أن قسط التأمين المدفوع يبلغ ١١٧٩ر٨٥ دولار أمريكي منه ٣٨٥ دولار تأمين بحرى . و٧٣١ر٥٥ رفض صحى والباقي قسط تأمين عن مخاطر الحروب ورسوم ودمعة ومصاريف اصدار . ولقد حسبت جهة الادارة من ذلك المبلغ ٤٤٨ر٣٥ دولار تبلغ قيمتها بالعملة المصرية ٣٧٦ر٦١٤ جنيه على أساس أن سعر الدولار ٨٤ قرشا ، إلى أنها استبعدت مبلغ ٧٣١ر٥٥ دولار . ما يقابل قسط التأمين عن الرفض الصحى . وهذا الذى انتهت اليه جهة الادارة لا يتفق مع نص البند (٢) من المادة (٣) المشار اليها حيث ورد بصيغة عامة ليشمل مصاريف التأمين المتعلقة بالرسالة دون تخصيص بالتأمين البحرى ، ولا تعدو نفقات التأمين عن الرفض الصحى — من ناحية أخرى أن تكون مصروفات تكبدها المستورد بمناسبة الرسالة وتدخل فى عموم النفقات التى تتخذ أساسا لحساب التكلفة الاستيرادية ، وعليه فقد كان على جهة الادارة أن تحسب هذا المبلغ من التكلفة الاستيرادية وهو مبلغ ٦١٤ر٤٦٠ جنيه (٧٣١ر٥٥ × ٨٤ = ٦١٤ر٤٦٠) — أما بالنسبة الى مستحقات التوكيل الملاهى بما فيها مصاريفه التفريغ ، فالملحوظ أن المستورد المذكور كان قد قدم طلبا بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ الى جهة الادارة جاء فيه أن المستندات الخاصة بالرسالة المذكورة المقدمة الى جهة الادارة اشتملت على ابعال التوكيل الملاهى

وأنه اذا يتعذر عليه في ذلك التاريخ الحصول على التسوية النهائية لمصاريف التفرغ طبقا لاجراءات التوكيل (الملاحى) فانه يقبل التنازل عن ادراج مصاريف التفرغ المشار اليها ضمن عناصر التكلفة ، وأنه على الرغم من هذا التنازل فان جهة الادارة أدرجت ضمن عناصر التكلفة مبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة التأمين المقدم الى التوكيل الملاحى ليعطى مصاريف التفرغ وغيرها من مستحقات ذلك التوكيل ، فلا وجه بعد ذلك لأن يطالب المستورد المذكور بمبلغ ٢٠ جنيتها كرسوم للتوكيل الملاحى ومبلغ ٥٧٢٢٠ جنيهه قيمة فاتورة الوارد رقم ٣٣٤٦ الصادرة من ذلك التوكيل ، وكذلك مبلغ ٦٠٠ جنيتها لمصاريف التفرغ ، وخاصة وأنه لم يقدم ايصالا يفيد أنه أدى هذا المبلغ بالفعل . وانما أورد أن ذلك وفقا لتقدير الجمارك . أما بالنسبة الى مصاريف النقل الى مخازن المستورد فقد حسبت جهة الادارة لذلك مبلغ ٩٠٣٧٠ جنيه فى حين يطالب المستورد بمبلغ ٤٠٠ جنيه كمصاريف النقل الداخلى للبضاعة من الميناء حتى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا للسجل التجارى . ووفقا للمستندات المقدمة من المستورد الصادرة من القطاع الخاص بشرط ألا تتجاوز الزيادة فى قيمتها ٥٪ عن تعريفه النقل بالقطاع العام المختص « ولم يقدم المستورد المذكور أى ايصالات صادرة من مقاول النقل تفيد أنه أدى مبلغ ٤٠٠ جنيه بالفعل لمصاريف للنقل الداخلى ولم يقدم أى شواهد أخرى ينتج منها أن تقدير جهة الادارة لمصاريف النقل الداخلى تقل عن الفئات المعمول بها فى القطاع العام المختص ، كما أن الايصال المقدم عن مصاريف التحميل والتعليق مكتوب على أوراق المستورد المذكور وباسم دون تعريف ، بذلك الشخص أو صفته الأمر الذى يمسد اية دلالة مستفادة من ذلك الايصال . وبالمثل فان عبولة التخليص التى يطالب المستورد بحسابها بمبلغ ١٠٠ جنيه على أساس ايصال مكتوب على أوراقه وبالمخالفة لنص

البند (٦) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الذي يقضى بأن تحسب تلك العمولة « ٠٠٠ بنسبة ١/٣ / ١/٣ (نصف فى الألف) من قيمة السلعة المحددة طبقا للبندين ٢ و ٣ بحد أدنى قدره عشرون جنيها وحد أقصى مائة جنية » وهذه القيمة حوالى ٣٠ ألف جنية تحسب عنها عمولة تخليص بالحد الأدنى وهو عشرون جنيها وليس بالحد الأقصى الذى يطالب به المستورد المذكور .

ومن حيث أن المسنود المذكور يذهب الى أنه فضلا عن عناصر الكلفة التى حسبتها جهة الادارة - فانه كان عليها أن تدخل فى الاعتبار عناصر أخرى تستل فى قيمة ايجار ثلاجات لتخزين البضائع (٢١٠٠ جنية) وضرائب ارباح تجارية بواقع ٢.٢ / وقيمة عيّنات وزارة الصحة (٤٥٥ جنيها) وقيمة عيّنات الطب البيطرى (١٢٦٨٤٠ جنية) وأجور عمال ومرتبين (١٤٠ جنية) ونثرات عابرة عن تبرع اجبارى لهيئة البناء (٥ جنية) وعملية تصوير مستندات (٧٥٠ جنية) . وهذا الذى يذهب اليه المسنود المذكور غير سديد . ذلك أنه بالنسبة الى قيمة ايجار الثلاجات فانه ران كان البند (٥) من المادة (٣) من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بنص على أن تحسب من ييز عناصر التكلفة الاستيرادية « ٠٠٠ مصاريف التخزين بالثلاجات داخل الدائرة الجبركية أو خارجها فى حالة الافراج المؤقت عن السلعة تحت التحفظ وفقا للفتات المعتدة بشركات القطاع العام المختص » فان قيام جهة الادارة بحساب هذه المصاريف رهين بأن يقدم صاحب الشأن المستندات الدالة على سدادها . وقد قدم المستورد المذكور ضمن حافظة مستنداته ايضا لا مؤرخا ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨١ ومكتوبا على نموذج من أوراقه هو عنوانه « ايصال استلام قديمة » ويجرى نصه كالآتى « استلمت أنا السيد / ٠٠٠٠٠٠ مبلغا وقدره ألفين ومائة جنيها مصريا لا غير وذلك قيمة تخزين ٢٥ طن كبدة بقرى أمردكى مستورد لحساب

الخوفى للاستيراد عن أشهر سبتمبر و اكتوبر ونوفمبر بمعدل ٢٠ جنيهه
للطن الواحد » وهذا الايصال على أوراق المستورد المذكور ودون ذكر
لصفة او مهنة المتسلم أو تحديد لشخصه لا يصلح مستندا للاعتداد به
عند حساب تكلفة التخزين بالثلاجات فلم يقدم المستورد فاتورة معتمدة من
صاحب الثلاجة أو مختومة بخاتمه التجارى ، فضلا عن ذلك فان هذا
الايصال المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ لا يتصور أن المستورد المذكور
قد قدمه ضمن المستندات المرفقة بطلبه المؤرخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ ،
وبالتالى فمن غير الثابت أنه كان تحت نظرية الادارة لدى تحديدها لأسعار
تداول هذه الرسالة ، ولا يكون ثمة خطأ منسوب اليها ان هى اغفلت ذكر
تلك القيمة ، وبالنسبة الى مبلغ ٥١٧ر٥٤٠ جنيه الذى يطلب المستورد
بصاحبها ضمن عناصر التكلفة الاستيرادية فانه عبارة عن مبالغ احتجزت على
ذمة ما عساه يستحق عليه من ضريبة أرباح تجارية عن مجمل نشاطه ان تحقق
له ربح فى نهاية سنة المحاسبة ، فهذا المبلغ لا يتعلق بهذه الرسالة ولا يعتبر
من عناصر تكلفتها حيث أنه تقابل التزام المستورد المذكور بأداء ضريبة
الأرباح التجارية ، وقد اقتطع تحت نظام التحصل لحساب الضريبة حيث
تنص المادة ٤٩ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٨١ على أنه « على مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القطاع
الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للانجار
فيها أو تصنيعها تحت حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى
تستحق عليهم ٥٠٠٠ » وكذلك الأمر بالنسبة الى قيمة العينات التى سلمت
الى وزارة الصحة والطب البيطرى حيث قدم المستورد ايصالات على
أوراقه الأولى بمبلغ ٤٥٥ جنيهًا عن ٣٥٠ كيلو جرام من الكبد ورد بالايمالى
أنها سلمت الى معامل تحاليل الصحة والبيطرى والواردات وذلك عن
رسالتى كبد الأولى بكمية ٣٥ طنا والثانية بكمية ٣٧ طنا ، والايصالان

الثانى بسبلغ ١٢٦٨٤٠ جنيه عن ١٤٠ كيلو جرام من الكبد أخذت عينات أيضا لمعامل تحاليل الصحة والبيطرى والواردات عن الرسالتين المذكورتين وذلك لاعادة الفحص . وهذه الايصالات — حتى بفرض تقديمها الى جهة الادارة — غير جديده بالاعتبار لأنها غير صادرة من أية جهة رسميه والكميات مبالغ فيها وعن رسالتين وليس الرسالة موضوع التسعير وحدها . ولم يثبت أنه قد أعيد الفحص الصحى أو البيطرى أو التجارى الذى تجريه هيئة الرقابة على الصادرات والواردات . وتقوم البياسات الواردة بالايصالين على تناقض حيث أن تكلفة الكيلو جرام فى الايصال الاول تسبلغ ($\frac{٤٥٥ \text{ جنيها}}{٣٥٠ \text{ كيلو جرام}}$) ١٣٠ جنيه تقريبا فى حين أن التكلفة بحسب الايصال الثانى ($\frac{١٢٦٨٤٠ \text{ ملج}}{١٤٠ \text{ كيلو جرام}}$) ٩٠ جنيه تقريبا . مع العلم

بأن الأمر يتعلق بعينات مأخوذه من ذات البضاعة . اما بالنسبة للتبرع وقيمة تصوير المستندات فإنه لا يدخل فى عناصر التكلفة حيث أن التبرع لا يكون الا اختياريا كما لا يبين من الأوراق أن المستندات التى تم تصويرها تتعلق بذات الرسالة وبالتالي فلا وجه باضافة أى من هذه المبالغ الى التكلفة الاستيرادية . وكذلك الأمر بنسبة للايصال الذى قسسه المستورد المذكور على أوراق بسبلغ ١٤٠ جنيها تسلمها اليه / ٥٠٠٠٠٠ نظير اكراميات وغذاء وموصلات للعمال والسهر عند التحميل ، فإن هذا المبلغ لا يدخل فى عناصر التكلفة فضلا عن عدم ثبوته بدليل يعتد به .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن عناصر التكلفة الاستيرادية التى اعتدت بها جهة الادارة عند تحديد أسعار هذه الرسالة سليمة وذلك فيما عدا مصروفات التأمين عن انقراض المحبى التى استبعدتوا جبة الادارة من حساب التكلفة وتبلغ ٤٦٠ ر ٦١٤ جنيه يضاف اليها ٩/١ ربح المستورد فبكون المبلغ الذى خصا عنى المستورد المذكور بسبب هذا الخطأ

(٦١٤ر٤٦٠ + ٥٥ر٣٠٠ = ٦٦٩ر٩٦٠ جنيه • ويضاف الى ذلك أن
الثابت من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول الخاصة بالرسالة المذكورة
والمقدمة من جهة الادارة تفيد أن التكلفة الاستيرادية للكيلو جرام من
الكبد المستوردة تبلغ $\frac{٣١٦٨٢ر٣٨}{٣٥٠٠٠٠}$ = ٩٠٥ ر مليم ويكون سعر بيع المسنورد
الى تاجر الجملة بناء على ذلك ٩٨٠ ر مليم ، فى حين أن كتاب مدير ادارة
الخبراء الموجه الى المسنورد المذكور بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢
يفيد أن تكلفة الكيلو جرام ٨٣٢ ر مليم فقط وبالتالي يكون سعر بيع
الكيلو جرام الى تاجر الجملة ٩٠٦ ر مليم أى بفارق قدره ٧٤ مليا فى
الكيلو جرام الواحد - وهذا التخفيض فى تكلفة الوحدة من السلعة
المستوردة وسعر البيع الى تاجر الجملة لا يوجد ما يبرره من الأوراق
وبالتالى فإن قرار الادارة فى هذا الشأن ترتب عليه الحاق خسارة تمثل فى
ضياح قيسة هذا الفرق عليه عند البيع الى تاجر الجملة وهو ما يبلغ
(٣٥٠٠٠ × ٠٠٧٤ ر =) ٢٥٩٠ جنيه فىكون جملة ما لحق المسنورد من
خسارة بسبب ما شاب عملية التسعير من اخفاء يبلغ
(٢٥٩٠ + ٦٦٩ر٩٦ = ٩٦٠ ر م ٣٢٥٩ ج •

ومن حيث أنه بالنسبة لتلك الرسالة الثانية التى وردت الى المسنورد
المذكور بموجب الموافقة الاستيرادية رقم ٢١ بتاريخ ٩ من أغسطس سنة
١٩٨٢ والاعتباد المستندى رقم ٧٧٢٣٩ بتاريخ ٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٢
والمحرر عنها شهادة الاجراءات رقم ١٩٣٨٣ م ٣ بتاريخ ٣٠ من اكتوبر
سنة ١٩٨٢ ، فإن البين من نموذج قائمة تكاليف وأسعار التداول المحررة
بمعرفة الادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين والتجارة الخارجية
عن تلك الرسالة انها عبارة عن ٣٧ر٢٨٤ دنا من الكبد البقرى لمجمدة ،
وان الادارة المذكورة قدت اجمالى تكاليف هذه الرسالة ببلغ
٣١٠١٧ر٨٢٠ جنيه وذلك على أساس مفردات النفقات والتكاليف المبينة

بالنموذج المذكور بمطالبه المستورد المذكور الواردة بمذكرته المقدمة الى المحكمة الادارية العليا ان ثمة عناصر قد تم الأخذ بها عند تقدير الارادة للسعار بما يتفق مع مطالبه المستورد المذكور ، فى حين أن ثمة عناصر أخرى ينازع ذلك المستورد فى القيمة التى حسبتهما بها جهة الادارة . كما أنه يطالب باضافة تكاليف أخرى الى ما أخذت به الادارة — وأنه بالنسبة الى ما تم الأخذ به من عناصر التقدير بالاتفاق مع المستورد ، فإنه يشمل قيمة البضاعة مرفقا للفاتورة وهو مبلغ ٢٨٩٦٩٠٦٦٨ جنيه وذلك على أساس أن قيمة البضاعة طبقا للفاتورة ٣٤٤٨٧٠٧٠ دولار امريكيًا بواقع ٨٤ جنيهًا لكل دولار وهو السعر الشجيعى المعمول به بمجمع النقد الأجنبى لدى البنوك التجارية فى ذلك الحين . وكذلك حسبت جهة الادارة مبلغ ٣٣٧٠٢٩٥ جنيه هى عبارة عن (٣٣٨٠٩٨ دولار امريكى \times ٨٤ =) ٢٨٤٠٧٤٥ جنيه عبارة عن عمولة فتح الاعتماد المستندى ومصاريف بريد ، دمغة ومصاريف برقية مع استبعاد حسابها مرتين على ما جاء بمذكرة المستورد ، بالاضافة الى مبلغ ٥٢ جنيه و ٥٥٠ ملية دمغة نسبية ، ولم نحسب مبلغ ٨ دولار مصاريف تلخيص لأن الايصال الصادر بهذا المبلغ مؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٨٣ وبالتالي فلم يكن تحت النظر عند تحديد السعر ، وكذلك حسب مبلغ ٢٩٤ جنيه و ٥٨٨ ملية قيمة التأمين البحرى (٣٥٠٧٠ دولار امريكى \times ٨٤) والمصاريف الادارية بواقع ١٥٠ جنيهًا — مع استبعاد تكرار حسابها ثلاث مرات بحسب مذكرة المستورد ، ومبلغ ٣٩٣ جنيه و ١٢٠ ملية قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة بالاىصال رقم ٨٦٨٣١٧ بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وكذلك مبلغ ٤٤ جنيه قيمة هباتجيات الجمارك (الايصال رقم ٨٤٣١٤٢ بمبلغ ١٨ جنيه والاىصال رقم ٨٤٣١٢٧ بمبلغ ٢٦ جنيه) ومبلغ ٤٨٧٩٦٠ جنيه قيمة رسوم رقابة الواردات (٣٧٥ جنيه و ٧٤٠ ملية بالاىصال رقم ٣٩٥٦٠٩ و ١١١ جنيه

و ٩٥٥ مليم بالاىصال رقم ٣٩٥٦١٠) ومبلغ ٢٠٢ جنيه و ٠٧٠ مليم رسوم
صحية (٧ جنيه و ٧٦٠ مليم بالاىصال رقم ٨٨٢٥٦ + ١٩٣ جنيه ٥١٥ مليم
بالاىصال رقم ١٨٤٩١٥ + ١ جنيه و ٠٥٠ مليم بالاىصال رقم ١٠٧٦٣)
ومبلغ ٣٠ جنيه و ٠٥٠ مليم رسوم لهيئة ميناء الاسكندرية مسودة بالاىصال
رقم ٨٤٨٧٤٨ . ومبلغ ١٠ جنيه ١٦٠ مليم مصاريف تخزين مؤداه الى
المستودعات المصرية بفاتورة رقم ٦٥٥٦ وكل هذه المبالغ لا خلاف بين
طرفى النزاع حولها وذلك فم' عدا سعر الصرف حيث يطالب المستورد بأن
يكون سعر الصرف متراوحا بين ١٢٠ و ١٢٥ قرشا للدولار ، بينما حسبت
جهة الادارة سعر الصرف بمبلغ ٨٤٠ ر جنيه للدولار وهو السعر التشجيعى
المعمول به فى مجمع النقد الأجنبى بالبنوك التجارية ، وهو مما يتعين الأخذ
به وفقا لحكم المادة (٢) من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
سالف الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة الى عناصر التكلفة التى وردت بكل من نموذج
فائمة تكاليف وأسعار التداول ومذكرة المستورد مع اختلاف وجهات النظر
بالنسبة لقيمة كل عنصر ، فنخلص فى عمولة التخليص حيث احتسبتها جهة
الادارة بمبلغ ٢٠ جنيها بينما يطالب المستورد بحسابها بمبلغ ١٠٠ جنيه ،
ولما كانت قيسة البضاعة حوالى ٣٠ ألف جنيه وعمولة التخليص — بحسب
القرار الوزارى — نصف فى الألف بحد أدنى ٢٠ جنيها ، فإن المستورد
يستحق الحد الأدنى المذكور ، أما بالنسبة الى مصروفات النقل الى مخازن
المستورد فقد حسبتها جهة الادارة بمبلغ ٧٩ جنيه و ١٧٠ مليم
(٣٩٨٥٨٦ ل.ن ٢٠ جنيه للطن) فى حين يطالب المستورد بمبلغ ٤٥٠ جنيها
ولم يقدم ما يؤيد ادعاءه بأن مصاريف النقل تصل الى الحد الذى يطالب
به . ومن ناحية أخرى فإن تقدير جهة الادارة لفئة نقل الطن من الكبدية
المنجمدة من الميناء الى مخازن المستورد فى منطقة مركزه الرئيسى وفقا

للسجل التجارى وذلك بمبلغ ٢ جنيه للطن ، حال كونها قدرت فئة نقل
الطن للمسافة المذكورة تبلغ ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم يعد تناقصا من جهة الادارة
فى هذا الشأن نظرا لتمازى النقل فى ذات الفترة الزمنية وبالنسبة لنفس
المسافة ، وعليه فان الفئة المعمول عليها هى ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم للطن وتكون
تكلفة النقل (٣٩٠٥٨٦ طن \times ٢ جنيه و ٤٠٠ مليم = ٩٥ جنيه) بفارق يبلغ
(٩٥ - ٧٩١٧٥ =) ١٥ جنيه و ٨٢٥ مليم .

ومن حيث أنه بالنسبة الى عناصر التكلفة التى أوردتها المستورد فى
مذكرته ولم ترد فى تقدير جهة الادارة للاسعار ، فتخلص فى مبلغ ٢٨٨٠
جنيها قيمة قدم بها ايضا مدونا على أوراقه تفيد أداء ذلك المبلغ نظير
تخزين ٣٨ طن كبدة برى أمريكى واردة على الباخرة الواحدة رحلة
٢٨/١٠ وذلك عن أشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر والايصال المؤرخ ٣٠ من
ديسمبر سنة ١٩٨٢ . والايصال المذكور غير جدير بالأخذ به للأسباب التى
سبق الإشارة اليها بالنسبة للإبصال المسائل المقدم عن الرسالة الأولى فضلا
عن عدم دقته لأنه يفرض أن الباخرة وردت فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٢
وقد حررت شهادة الاجراءات بتاريخ ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ طلب
المستورد حساب مصاريف تخزين عن البضاعة المذكورة خلال شهر اكتوبر ،
كما أن الاخطار بتسعير البضاعة قد تم فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ مما
لا وجه معه لحساب مصاريف تخزين عن المدة اللاحقة . وعلى أية حال
فانثابت من الأوراق أن هذا الايصال المؤرخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ لم
يكن تحت النظر عند تحديد أسعار البضاعة فى ١١ من ديسمبر السابق ،
وكذلك الأمر بالنسبة الى مبلغ ٢١٠ جنيها المقدم عنه ايصال مدون على
اوراق المستورد على اعتبار أنه عبارة عن اكراميات وغذاء وبدلات
للعمال ، فهى مبالغ غير ثابتة على وجه يعتد به عند حساب التكلفة
الاستيرادية ولقد قدم المستورد الى جهة الادارة - كما بين من كتابه
(م - ٤٠ ج ٢)

المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ ايصالا بأمانة التوكيل الملاحي الذى
يفابل مصروفات التفرغ وغيرها من مستحقات ذلك التوكيل وتبلغ ١٥٠.
جنيها — وقد كان على جهة الادارة — على الرغم من تنازل المستورد فى
كتابه المذكور عن حساب مصروفات التفرغ من عناصر التكلفة — أن تأخذ
بما جاء بهذا الايصال من حساب الأمانة باعتبارها مقابل مصروفات تفرغ
— كما فعلت بالنسبة للرسالة الأولى حيث حسبت مبلغ الـ ٢٠٠ جنية أتى
قدمها للمستورد كأمانة للتوكيل الملاحي عن تلك الرسالة — والواقع أن
مصروفات التفرغ من ضمن عناصر التكلفة التى ينبغى على جهة الادارة
أن تحسبها طالما كان تحت يدها من الأوراق ما يمكنها من ذلك ، وذلك
بصرف النظر عن طلب المستورد اغفالها تحت ضغط ضرورات الانتهاء من
تسمير الرسالة حتى يمكنه أن يتصرف فيها على وجه مشروع — أما بالنسبة
الى مبلغ ٥٠٩٩٦٠ جنية الذى أداه المستورد بالايصال رقم ٨٦٨٣١٨
فالبادى أن هذا المبلغ هو خصم من ضرائب الأرباح التجارية ولا يتعلق
بالتالى بهذه الرسالة ولا يدخل فى عناصر تكلفتها على ما سلف القول .
أما بالنسبة الى وثيقة التأمين الخارجية فيتبين بالاطلاع عليها أنها صادرة
من اللويدز وتغطى مخاطر الرسالة أو مصادرتها . ولا يتبين منها قيمته
القسط المنفوع ، وإن كتب عليها — على ما يبدو بخط المستورد أو تابعيه
— عبارة (المدفوع تأمين ٩٠٢ دولار امريكى) ولا بين من الأوراق أن
اللى أدى هذا المبلغ هو المستورد أو غيره ، الأمر الذى لا يمكن معه
اضافة هذه القيمة الى تكلفة الاستيراد بعدم ثبوتها . واخيرا فان المبلغ
الذى يطالب بها المستورد بمقولة أنه أداه كتبرع اجبارى أو نظير تصوير
مستندات لا يدخل فى عناصر التكلفة للأسباب السابق الاشارة اليها
بالنسبة للمبلغ المقابل فى الرسالة السابقة .

ومن حيث أنه يستفاد مما سبق أن جهة الادارة لم تحسب للمستورد

المذكور مبالغ من التكلفة الا-مترادية تبلغ $(١٥٠ + ١٥٨٢٥) = ١٥٩٨٢٥$ جنيه يضاف اليها ٩ : مقابل ربح المستورد فتبلغ $(١٤٩٩٢٥ + ١٥٩٨٢٥) = ١٨٠٨١٤٩$ جنيه وهو ما يستحقه المستورد كتعويض عن مسلك الادارة بالنسبة لتقدير سعر هذه الرسالة حيث ترتب على ذلك حرمانه من هذا المبلغ لدى البيع الى تاجر الجملة ، ويكون جملة ما يستحق للمستورد المذكور عن الرسالتين موضوع دعواه كتعويض عن خطأ الادارة في تقدير الاسعار هو مبلغ $(٣٢٥٩٩٦٠ + ١٨٠٨١٤٩)$ جنيه $= ٣٤٤٠٨٧٠٩$ جنيه) وهو ما تحكم به المحكمة وترفض ما عدا ذلك من طلبات المستورد المذكور ، وبصفة خاصة لا وجه لبحث ما يطالب به المستورد المذكور من فوائد قانونية عن المبلغ المحكوم به حيث لم يطلب ذلك بداءة بصحيفة دعواه ولم يعدل طلباته في هذا الشأن على الوجه المبين بالقانون .

(طعن ٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

المادتان ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣ - المادتان ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ بتقرير وسائل لمنع التلاعب بأسعار السلع الغذائية - أقصى نسبة لربح في تجارة السلع المستوردة هي ٣٠٪ من المستورد حتى المستهلك الاخير - يلتزم المستورد أو تاجر الجملة أن يقدم الى تاجر التجزئة فاتورة معتمدة موضحة بها تاريخ البيع ونوع السلعة المباعة وعلامتها المميزة ووحدة البيع وثن بيع الوحدة وعدد الوحدات المباعة والتمن المدفوع من المشتري - مستوردي السلع الغذائية عليهم التقدم للادارة العامة للخبراء والتسعير بوزارة التموين بمستندات الرسالة كاملة فور الافراج النهائي عنها صحيحا وجمركيا - ذلك لتحديد أسعار تداولها بالعلاقات المختلفة - يحتظر على

المستوردين وتجار الجملة والتجزئة طرح تلك السلع بالأسواق والتصرف فيها بأى وجه قبل تحديد أسعار تداولها ووضع سعر البيع للمستهلك على كل وحدة قابلة للتداول .

المحكمة :

ومن حيث انه ينضح مما تقدم أن السادة (٥٥٥٥) و (٥٥٥٥) كلفوا بحملة تموينية بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢١ كان من نتيجة أعمالها تحرير محضر تحفظ على عدد ٥٧ قطعة من أجزاء اللحم الخلفية للبقر بثلاجة بشتبل السوق منلوكة للمدعو ٥٥٥٥٥ . وكان التحفظ من أجل عدم تقديم الأخير لفاتورة ومستندات الشراء لتحديد أسعار تداول السلعة . وذلك ثابت من التحقيقات ومن صورة محضر التحفظ المرفق بالأوراق .

ومن حيث انه اتضح من التحقيقات أن حملة أخرى تموينية مشككة من / ٥٥٥٥ و ٥٥٥٥ (الطاعنين فى الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٣٤ ق . عليا) قامت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٧ بنقض هذا التحفظ عن تلك الكمية ، دون التأكد من أن سبب التحفظ الأول قد أزيل . بل انه ثبت أيضا من التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية ومن صور الأوراق المرفقة به ان تلك الرسالة حرر عنها محضر بالنيابة العامة لطحها بالأسواق قبل أن يتم تكلفتها . وترتب على فض التحفظ أن محضر اعادة التحفظ انما تم على عدد ٢٧ قطعة لحم فقط وتم التصرف فى الباقي .

ومن حيث ان هذا الذى ثبت من تحقيق النيابة الادارية فى هذه القضية يترتب عليه ادانة ساحة الطاعنين الثلاثة المشار اليهم فى الطعن المذكور . بما يجعل نساء المحكمة التأديبية بمجازاتهم قائما على سببه الصحيح قانونا ، وبما يجعل طعنهم عليه مجرد مجادلة فى الدليل الثابت الذى قامت على صحته أدله فى نظر المحكمة التأديبية ، وبما توافقها فيه هذه المحكمة العليا .

(طعن ٢٤٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠)

٥ - مناهج المادة المستوردة من التخليصات الجمركية

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

متى يقدم المستورد بطلب مستوفى الشروط والبيانات المطلوبة للاستفادة من التخليصات الجمركية المنصوص عليه بالمادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ نشأ له حق في الاستفادة من هذه التخليصات ولو تراخى رئيس مصلحة الجمارك في إصدار القرار المنوط به - سلطة رئيس مصلحة الجمارك المقررة بنص المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٢٦/١٩٨٠ ليست سلطة مطلقة إنما هي سلطة مقيدة بتوافر الشروط والبيانات المطلوبة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١/١/١٩٨٧ وتبين لها ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل التعريفات الجمركية تنص على أن « تعدل التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وفقاً لما هو مبين بالجدول المرفق » .

وتنص المادة الثانية من ذات القرار على أن « يستبدل نص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه النص التالي :

« مع عدم الإخلال بفئات التعريفات بالجدول المرفق بهذا القرار يجوز لصناعات التجميع أن تطلب النصريح بمعاملة منتجاتها المجمعة وفقاً لأحكام البندين التاليين :

(أ) الأجزاء المفككة تفكيكا كاملا التي تستوردها المصانع لتجميعها وتخضع لبند المنتج النهائي طبقا لقواعد وملاحظات التعريفات الجمركية تعامل جمركيا بفئة ضريبة الوارد على المنتج الكامل بعد تخفيضها بواقع ٢٠٪ (عشرون في المائة) •

(ب) إذا أضيفت أجزاء محلية الى الأجزاء الداخلة في المنتج النهائي المجمع تعامل الأجزاء المستوردة جمركيا بفئة لوارد المقررة على المنتج النهائي الكامل المصنع بعد تخفيضها بالنسبة التالية وبعد أقصى ٦٠٪ (ستون في المائة) أو تحصل على الأجزاء المستوردة ضريبة الوارد المقررة على بنودها الخاصة أيهما أقل •••••

ويصدر بشروط وقواعد تحديد فئة التعريفات الجمركية المستحقة طبقا للندنين السابقين قرار من وزير المالية ••• »

ونص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن شروط التمتع بتخفيضات صناعة التجمع على أنه « بشرط للاستفادة من أحكام المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها ما يلي :

(أ) أن يكون المسنود مرخصا له صناعيا بتجميع مواد الاتساح المستوردة ••

(٣) بيان تفصيلي لعملية التجميع موضعا به :

(أ) ماهية المنتج انشائي كامل التصنيع والبند الجمركي الذي يخضع له وقيمه •

(ب) ماهية ونوعية وكمية وقيمة الأجزاء المفككة الأجنبية من الخارج سنويا والداخلة في عملية التجميع ونسبتها الى مجموع قيمة الأجزاء الأجنبية والمحلية للمنتج النهائي •

(ج) ماهية ونوعية وقيمة الأجزاء المحلية الداخلة فى عملية التجميع ونسبتها الى مجموع قيمة الأجزاء الأجنبية والمحلية للمنتج النهائي .

(٤) اعتماد مصلحة الرقابة الصناعية للبيانات الموضحة بالفقرات أ و ب و ج أعلاه ... » .

وتنص المادة اثنائية من ذات القرار على أن « يصدر رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه قرارا مسبقا لكل عملية تجميع قبل ورود الأجزاء الأجنبية من الخارج ... » .

من حيث أنه يبين مما سبق أنه تمشيا مع السياسة الاقتصادية للدولة فى تنمية وتشجيع الصناعات الوطنية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه متضمنا سياسة جمركية ميسرة بالنسبة لصناعة التجميع باعتبارها الخطوة الأولى نحو اقامة الصناعة الوطنية الخالصة وأجاز لهذه الصناعة طلب التصريح بمعاملتها جمركيا وفقا لأحكام البندين (أ) أو (ب) من المادة السادسة من القرار المشار اليه اللذين يفرقان فى المعاملة الجمركية بحسب ما اذا كانت صناعة التجميع تعتمد كلية على الأجزاء المفككة المستوردة من الخارج أم أنها تعتمد على اضافة أجزاء محلية الصنع الى الأجزاء المفككة المستوردة كما أفاط القرار المشار اليه بوزير المالية تحديد شروط وقواعد تحديد فئة التعريف الجمركية المستحقة فى كلتا الحالتين وقد صدر تنفيذا لذلك قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الذى وضع عدة شروط للاستفادة من التخفيضات الجمركية المقررة ومن بينها أن يكون المستورد مرخصا له صناعيا بتجميع مواد الاتاج المستوردة وأن يقدم بياقا تفصيليا معتمدا من مصلحة الرقابة

الصناعية بماهية المنتج النهائي والبند الجمركي الخاضع له وكذلك ماهية ونوع وكمية وقيمة الأجزاء المستوردة أو الأجزاء المحلية ونسبتهما الى الأجزاء الأجنبية أو الى مجموع الأجزاء الأجنبية والمحلية معا وذلك على النحو المقرر تفصيلا بالفراز المشار اليه كما ألزم رئيس مصلحة الجمارك أو من ينييه اصدار قرار مسبق بالنسبة لكل عملية تجميع وذلك قبل ورود الأجزاء المستوردة .

ومن حيث أن قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الصادر تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد تولى بيان الشروط المطلوبة والبيانات التي يجب على المستورد تقديمها للاستفادة من التخفيضات الجمركية المقررة لصناعة التجميع كما ألزم رئيس مصلحة الجمارك اصدار قرار مسبق لكل عملية تجميع قبل ورود الأجزاء المستوردة ومن ثم فانه متى تقدم المستورد بطلب مستوفى للشروط والبيانات المطلوبة للاستفادة من التخفيضات الجمركية المشار اليها نشأ له حق في الاستفادة من هذه التخفيضات ولو تراخى رئيس مصلحة الجمارك في اصدار القرار المنوط به ذلك ان تراخى اصدار هذا القرار بسبب ما تدعى من مصلحة الجمارك من وجهات نظر في البيانات المعتمدة المقدمة من المستورد وطلب إعادة النظر فيها من الجهة المختصة باعتادها ينبغي ألا يؤثر على حق المستورد في التمتع بالتخفيضات المقررة ما دام أنه قدم بطلبه مستوفيا لشروط والبيانات المطلوبة قبل ورود الأجزاء المستوردة وترتبا على ما تقدم ولنا كذا الثابت أن الشركة المشار اليها في الحالة المعروضة قد تقدمت بطلب الاستفادة من التخفيضات الجمركية المقررة لصناعة التجميع وتم اعتماد البيان الخاص بنسبة الأجزاء المحلية الى الأجزاء المستوردة من الجهة المختصة قبل ورود الرسالة المستوردة فان طلبها يكون قد استوفى الشروط والبيانات المطلوبة ويحق لها الاستفادة من التخفيضات

المشار اليها ولا يغبر من ذلك ما تذهب اليه مصلحة الجمارك من أن المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه لم تقضى بأحقية صناعات التجميع من الاستفادة بالتخفيضات المقررة بمجرد توافر الشروط المطلوبة وانما أجازت لها فقط طلب التصريح في التمتع بها وأن الأمر في ائهاية متروك لتقدير مصلحة الجمارك - ذلك أن سلطة رئيس مصلحة الجمارك في هذا الشأن ليست سلطة مطلقة انما هي سلطة مقيدة تتوافر الشروط والبيانات المطلوبة ويؤكد ذلك أن نص المادة الثانية من قرار وزير المالية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه الذى عهد الى رئيس مصلحة الجمارك باصدار قرار مسبق لكل عملية تجميع قد جاء بصيغة الأمر .

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية شركة النصر للتليفزيون فى الاستفادة من التخفيض الجبركى المنصوص عليه بالمادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .
(ملف ٤٧/٢/٣٧١ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

٦ - استيراد الحكومة لاحتياجاتها

قاعدة رقم (١٧٩)

المسألة :

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير لا يسرى على ما تستورده مصالح الحكومة والهيئات العامة .

الفتوى :

ان أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير لا تخطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الزارات والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج ويؤيد ذلك ان أحكام المادة ١٥ منه والتي تجيز لوزير التجارة الافراج عن السلع التى تم استيرادها بالمخافمة لحكم المادة ١ من هذا القانون مقابل دفع المخالف تمويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا لتأمين مصلحة الجمارك وهذه الأحكام لا تخطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ولا تسرى أحكامها تبعا على ما تستورده تلك الجهات .

(ملف رقم ٣٣/٢/١٩٣٠ جلسة ١٩٩٢/٣/١)

٧ - استيراد الدهون الحيوانية

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدا :

استيراد الدهون الحيوانية ١٠٠٪ لفرض الاستهلاك المباشر مطلوب لخطورتها على الصحة - فصر استيراد هذا النوع لأغراض التصنيع فقط - قرار اللجنة العليا لمراقبة إجراءات الرقابة على المواد الغذائية الواردة من الخارج بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٠ - قرار اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٤ - الكميات التي بالموانى ولم يفرج عنها من هذا النوع ، وكذا الكميات التي فتحت لها اعتمادات بالبنوك أو التي بالطريق الى الموانى المصرية تتسلمها وزارة التموين وبالتنسيق مع وزارة الصناعة تصنع وتخلط بالزيوت النباتية لإنتاج مسلى صناعى وفقا للمعايير المقررة - محاسبة وزارة التموين لمستوردي القطاع الخاص على التكلفة الاستيرادية لرسائل التي تتسلمها منهم - المقصود الدهون المشار اليها ان تكون قد وردت مطابقة لشروط الاستيراد المقررة عند استيرادها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الشركة التى يمثلها المطمون ضده هى احدى شركات القطاع الخاص حصلت على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢ لاستيراد مسلى صناعى حيوانى . وبعد ورودها الى جمرك بورسعيد فى ١٩٨٣/٦/١٤ قرر مكتب مراقبة الأغذية بالجمرك رفض الرسالة بسبب أن العينات غير مطابقة للمواصفات القياسية ٥٠ لسنة ١٩٧١ لارتفاع درجة انصهارها عن الحدود المقررة وأخطر

مدير الشركة فى ٢٠/٧/١٩٨٣ بذلك لاعادة تصديرها أو اعدامها خلال ٣٠ يوما على تفقته الخاصة ضبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ • كما أن الادارة العامة للمعامل المركزية قامت بفحص عينات من المسلى بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٣ وكانت النتيجة غير مطابقة للمواصفات القياسية ٥٠ لسنة ١٩٧١ لارتفاع درجة انصهارها عن الحدود المقررة • وبعد صدور القرارين المطعوز فيهما طلبت الشركة من الجهات المعنية تسلم رسالة الدهون المستوردة فردت عليها الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٥/٣/١٩٨٤ بالرجوع الى وزارة الاقتصاد فى هذا الشأن تنفيذًا لقرار اللجنة العليا للسياسات وانشئون الاقتصادية بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤ • كما ردت عليها وزارة التموين والتجارة الداخلية بذلك فى ٧/٣/١٩٨٤ • وبتاريخ ٢ و ٣/٤/١٩٨٤ أرسلت الشركة الى السادة رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الصناعة اذارا لتسليم الرسالة الى الجهة التى يحددها ربس مجلس الوزراء • وبناء على طلب الشركة اعادة تصدير الرسالة وافقت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على اعادة تصديرها وأخطرت بكتابها المؤرخ ١٩٨٤/٥/٦ مصلحة الجمارك بذلك وطلت منها استيفاء الآتى :

١ - التحقق من أن الرسالة المشار اليها من شحوم حيوانية غذائية ١٠٠٪ وانها قد وردت أو فتحت اعتماداتها قبل صدور قرار اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤

٢ - أن تكون قد صدرت عنها موافقة من لجنة الاستيراد (ترشيد الاستيراد) قبل استيرادها •••

٣ - اعادة التصدير تنفيذًا لقرار اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٤ بمنع استيراد الشحوم الحيوانية ١٠٠٪

لارتفاع نسبة الكولسنرول . وبعد أن تأكدت مصلحة الجبارك من استيفاء الرسالة للشروط السابقة قام المطعون ضده بإعادة تصدير ١٩٩٩٩٦ عبنة ولم يتم بتصدير باقى الرسالة

ومن حيث أنه ولئن كاذ البند ثانيا من قرار اللجنة العليا المتابعة اجراءات الرقابة على المواد الغذائية الواردة من الخارج الصادر فى ١٩٨٣/١١/٣٠ يقضى بأن الكميات التى بالموانى والتى لم يفرج عنها من هذا النوع . . . لا يسمح بطرحها فى السوق للاستهلاك المباشر بل لابد من تسليمها لوزارة التموين لتقوم بالتنسيق مع وزارة الصناعة باتخاذ اجراءات اعادة تصنيعها . . . وعلى أن تقوم وزارة التسوين بحاسبه مستوردى القطاع الخاص على التكلفة الاستيرادية للرسائل التى تسلمها منهم حتى وصولها للموانى المصرية أو مخازن المستوردين . فان المقصود بالدهون المشار اليها أن تكون قد وردت مطابقة لشروط الاستيراد المقررة عند استيرادها والتى كانت على هذا الوجه جائزا استيرادها حينذاك وأصبح ذلك غير جائز تطبيقا للبند الأول من قرار اللجنة المذكورة فتخضع للبند الثانى منه ولا يسرى ذلك على المواد الواردة بالمخالفة لشروط الاستيراد المحددة لها عند هذا الاستيراد واذا كان الثابت أن الرسالة موضوع النزاع مستوردة قبل صدور قرار اللجنة السالف الذكر . وقد استند قرار رفض الرسالة الى ما تقضى به المادة الثانية من قرار وزير التجارة رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٥ بالرقابة على المستورد من المسلى الصناعى الذى تنص المادة الثانية منه فى الاشتراطات العامة أن ٢٠٠ — تتراوح درجة الانصهار بين ٣٦ — ٤٠ درجة مئوية حيث زادت درجة انصهار عينات الرسالة المذكورة

على ٤٠ درجة مئوية اذ بلغت درجة انصهارها ٤١ و ٤١٫٥ و ٤٢ درجة مئوية ومن ثم كان يتعين على المطعون ضده ان يتخذ الاجراءات التى ينص عليها القانون فى حالة رفض ارسالة المستوردة لمخالفة شروط الاستيراد والقرار الوزارى المذكور فالرسالة عند وصولها فى شهر يونيو سنة ١٩٨٣ كانت مخالفة لشروط الاستيراد المقررة فى ذلك الحين وذلك قبل قرارات اللجان الوزارية التى يستند اليها المطعون ضده والتى كان محظورا استيرادها أصلا عند الاستيراد لمخالفتها أصلا للمواصفات المعمول بها عند استيرادها واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين انحكم بالقائه » .

(من ١١٦٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠)

الاستيلاء

الفصل الأول : ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد ، ومبرراته ، والاختصاص به ، والظمن فيه بالإلقاء .

١ - ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد (التفرقة بين الاستيلاء المؤقت والدائم) .

٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد .

٣ - الاختصاص بإصدار قرارات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الأفراد .

٤ - وجوب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد الظمن فيه بالإلقاء .

الفصل الثاني : الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفق التعليم .

١ - مفهوم خطو العقار .

٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية المساهمة في رسالة التعليم ولو بمصرفات .

الفصل الثالث : الاستيلاء على العقارات اللازمة لضمان تمويل البلاد .

١ - سلطة وزير التموين .

٢ - مناصب الاستيلاء لأغبيارات التموين .

٣ - موافقة لجنة التموين العليا شرط شكلى جوهرى لصحة قرار
الاستيلاء .

٤ - الاستيلاء لضمان تموين البلاد يجوز لصالح الشركات التموينية
بالقطاع العام التى تسهم مع وزارة التموين فى مهامها .

**الفصل الأول - ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد
ومبرراته والاختصاص به والظن فيه بالالفاء**

**١ - ماهية الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد التفرقة
بين الاستيلاء المؤقت والدائم**

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

المادتان ٢٢ و ٢٤ من الدستور الدائم - مادة ٨٠٢ من القانون المدني -
القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتغويل وزير التعليم سلطة الاستيلاء على
العقارات اللازمة للوزارة - تنظيم الحقوق يدخل في نطاق السلطة التقديرية
للمشرع - للمشرع تنظيم حق الملكية على الوجه الذي يقتضيه الصالح
العام - يجب التفرقة بين احكام الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقا لقانون
نزع الملكية للمنفعة العامة وبين الاستيلاء على العقارات لصالح مرفق التعليم
ويتضح ذلك من عدة وجوه : **اولا :** الاستيلاء المؤقت في قانون نزع الملكية
محدد بثلاث سنوات بينما النوع الثاني من الاستيلاء لا يتقيد بهذه المدة .
ثانيا : لم يشترط المشرع ان يكون العقار خاليا في الاستيلاء المؤقت بخلاف
الاستيلاء لمصلحة مرفق التعليم . **ثالثا :** في الاستيلاء المؤقت اشترط المشرع
استخدام العقار في منفعة عامة بينما اجاز الاستيلاء في النوع الثاني لصالح
الهيئات غير الحكومية التي تساهم في رسالة التعليم - **مؤدى ذلك :** عدم
اشتراط تأمين الاستيلاء على العقارات لصالح مرفق التعليم بمدة ثلاث
سنوات .

النتيجة :

ومن حيث أن المادة (٣٢) من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر
سنة ١٩٧١ تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير
(م ٤١ - ج ٢)

المستغل وتنظيم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في مرق استخدامها مع انخير العام للشعب » كما تنص المادة (٣٤) من الدستور على أنه « الملكية الخاصة مصنونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل التعويض وفقا للقانون • وحق الارث فيها مكفون » كما تنص المادة ٨٠٢ من القانون المدني على أن « لمالك الشيء وحده في حدود القانون ، حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه • ومفاد ما تقدم من أحكام ، على ما ذهبت المحكمة الدستورية العليا ، أنه ولنس كان تنظيم الحقوق من سلطة المشرع التقديرية الا أنه في تنظيمه لحق الملكية ، في إطار وظيفتها الاجتماعية ، ينبغي الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقاءه وانما يتعين على المشرع الالتزام في هذا الشأن بالقواعد الأصولية التي أرساها الدستور أساسا لما يوضع من تنظيم تشريعي (الحكم الصادر بجلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ قضائية دستورية) • كما ذهبت تلك المحكمة الى ان المشرع الدستوري لم يقصد أن يجعل من حق الملكية حقا عصيبا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي تقتضيه الصالح العام استندا الى ما ورد بالمادة (٣٢) المشار اليها من الدستور من تأكيد للوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع ، وبالتالي يكون للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام • (الحكم الصادر بجلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٦ في الدعوتين رقمي ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ٥ القضائية دستورية » •

ومن حيث أنه بمراجعة التشريعات التي تعاقبت بتقرير وتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لمرفق التعليم يبين أنه بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥ بتحويل وزير المعارف

العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ونص في المادة (١) منه على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية ، بموافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعتين أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها . ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل » . وتلا ذلك صدور القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، ثم صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بنحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذى نص فى المادة (١) على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم . ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل » . وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون أنه « صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بنحويل وزير المعارف سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم على اختلاف أنواعها وقد أظهر العمل به أن ثمة تعديلات جوهرية من الواجب ادخالها فى هذا القانون حتى تتحقق الغاية التى صدر من أجلها ذلك أن القرار يستلزم عرض الأمر فى كل حالة على مجلس الوزراء لأخذ موافقته ثم يصدر قرار الاستيلاء من الوزير وقد يستغرق ذلك من الوقت ما تضيع معه فرصة الاستيلاء على العقار كأن يبادر حائزه الى شغله أو تأجيله كما أن القانون صدر موقوتا نسبة الى جواز تجديد العمل به بقرار من مجلس الوزراء وظل يتجدد العمل بأحكامه سنويا منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٦ لاستمرار قيام المبررات التى دعت الى اصداره والتى لا تنتظر انتهاءها فى

القريب العاجل فضلا عن أنه لم يكن يبيح الاستيلاء لصالح الهيئات التي تشارك بنصيب في رساله انوزارة » • ثم صدر القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ باضافة فقرة ثالثة الى المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اجازت الاستيلاء على الاراضى المنزرعة أو الهيئات للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم • كما صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض لأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ونص فى المادة (٣) على أن « يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » • ويختص الاحالة النواردة بالمادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فان الأحكام التى تتبع فى شأن الاستيلاء استنادا الى أحكامه تكون هى ذات الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين •

ومن حيث أن لهذه المحكمة قضاء بأنه لا مجال لأعمال حكم تأقيت الاستيلاء ببدء ثلاث سنوات على نحو ما ورد بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين على ما يتم من استيلاء بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تأسيسا على أنه « لا يشفع للطاعن ما ذكره خاصا بأن الاستيلاء مؤقت بطبيعته بما لا يجاوز ثلاث سنوات فاذا جاوزها اعتبر لاستيلاء دائما ذلك أن فى هذا النظر خلطا واضحا بين الاستيلاء المؤقت على العقارات طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة والذي يتعين ألا تزيد مدته على ثلاث سنوات بحيث اذا دعت الضرورة الى مدها وتعدو لاتفاق مع المالك وجب على السلطة المختصة أن تتخذ اجراءات نزع الملكية قبل انقضاء السنوات الثلاث بوقت كاف ، وبين الاستيلاء وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وهو الاستيلاء الذى

برد على منفعة العقار المستولى عليه ما دامت دواعى الاستيلاء ومبرراته
فائبة وهى تحقيق المصالح التموينية على أكمل وجه » . (الحكم الصادر
بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٢٦ القضائية
عليه) . فاذا كان ذلك هو وجه التفسير الصحيح لحكم الاستيلاء بالتطبيق
لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، فإن
الاحالة الواردة بالقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه الى الأحكام
المنصوص عليها بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مؤداها أن تسرى على
الاستيلاء الذى يتم استنادا الى أى منها ذات الأحكام فيما عدا تلك التى
وردت على سبيل التخصيص فى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل
بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ومنها استلزام خلو العقار المبني عند
الاستيلاء . ويكون ولا وجه للقول بأن الاستيلاء استنادا الى أحكام
انقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ يكون مقيدا ، فى حين الزمن ، بمدة الثلاث
سنوات التى نصت عليها المادة (١٨) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ذلك ان التنظيم
القانونى للاستيلاء المؤقت على العقارات على نحو ما ورد بالباب الرابع من
القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، لا يسرى على قرارات الاستيلاء
التي تصدر استنادا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين على ما سبق أن جرى به قضاء المحكمة على النحو السابق
الإشارة اليه ، كما لا يسرى . بحكم الاحالة الواردة بالقانون رقم ٥٢١
لسنة ١٩٥٥ لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على قرارات
الاستيلاء الصادرة استنادا الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ .
فالعبارة فى مجال اعمال أى من أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
أو القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ هى باستمرار لزوم محل الاستيلاء لخدمة
الأنغراض المحددة قانونا للاستيلاء . والاختلاف بين الاستيلاء المؤقت

المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، والاستيلاء المقرر بقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ظاهر فى أن استيلاء وزارة التربية والتعليم على العقار — عدا الأرض الزراعية بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ — مشروط بأن يكون العقار خاليا فى حين أن عدم خلو العقار ليس مانعا من الاستيلاء عليه طبقا لأحكام قانون نزع الملكية . وهو ظاهر أيضا فيما رسمه المشرع من اجراءات وأحكام خاصة بتقدير مقابل الانتفاع فى كل منهما وفى سكوته فى الاستيلاء الأول عن وضع أى أحكام خاصة بتقدير ثمن العقار مهلت مالت مدة الاستيلاء عليه ووضعه تلك الأحكام بالنسبة للاستيلاء الذى تزيد مدته على ثلاث سنوات فى قانون نزع الملكية . كما هو أظهر ما يكون فى نطاق تطبيق كل من الاستيلاءين اذ هو فى الاستيلاء الأول يجوز لصالح الهيئات غير الحكومية التى تساهم فى رسالة التعليم بينما لا يجوز الاستيلاء المؤقت المنصوص عليه فى قانون نزع الملكية الا لاستخدام العقار فى منفعة عامة . كل ذلك مما يؤكد أن المشرع غاير بين أحكام الاستيلاءين وقصد الى هذه المغايرة ، ولو كان الأمر غير ذلك لما كان المشرع بحاجة الى اصدار القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اذ كان فى أحكام الاستيلاء المؤقت الواردة فى قانون نزع الملكية ما يغييه عن اصداره ولو أراد أن يكون استيلاء وزير التربية والتعليم على العقارات اللازمة لحاجة التعليم محددا بمدة معينة لنص على ذلك كما فعل فى قانون نزع الملكية أما وقد سكت عن ذلك وأحال الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان هذا المرسوم بقانون قد خلا من تحديد الاستيلاء الذى يتم وفقا لأحكامه بمدة معينة وجعل انقضاءه على ما يستفاد من المادة (٦٤) منه رهنا بصدور قرار من الوزير برد الشيء المستوإى عليه الى صاحبه اذا انقضت الحاجة اليه ، فان القرار بالاستيلاء استنادا الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ لا يكون محددا سلفا بمدة معينة

وبطل قائما طالبا استمر لازمنا لخدمة الغرض الذى صدر من أجله قانونا •
وعلى ذلك ومتى كان أساس صحة قيام القرار بالاستيلاء فى جميع الأحوال
نوافر الاحتياج والنزوم فإن استمرار القرار بالاستيلاء صحيحا يكون رهينا
باستمرار دواعيه ، فيدور القرار بالاستيلاء فى قيامه صحيحا واستمراره
صدقا مع توافر واستمرار علته تقديره وجودا وعدما • وليس فى ذلك
ما يتعارض مع القواعد الدستورية التى تضمنها الدستور باعتبار حق الملكية
وظيفة اجتماعية يكون لصاحبه ، فى حدود القانون ، استعماله واستغلاله
والتصرف فيه •

ومن حيث أنه فى واقعة المنازعة الماثلة فإن محكمة القضاء الادارى
قد سبق أن قضت بجلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ٩٤٥
لسنة ٣٣ القضائية بأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨
بالاستيلاء على عقار المطعون ضدها بالظن المائل قد صدر صحيحا متفقا
مع حكم القانون لقيام دواعيه ، وقد أصبح ذلك الحكم نهائيا بعدم الطعن
عليه • وقد أوضحت المذكره الإيضاحية للقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ ،
بالاستيلاء على عقار المطعون ضدها ، عن دواعى اصداره وتحصل فى أن
اخلاء مبنى المدرسة المذكورة يترتب عليه عرقلة الدراسة بها وتشريد أكثر
من ستمائة تلميذ لا مكان لهم فى أية مدارس قريه بتلك المنطقة الآهنة
بالسكان ، وأن الادارة التعاليمية بشرق القاهرة تعاني ازمة شديدة فى
دور التعليم ويتعذر ايجار مكان مناسب آخر للمدرسة فى هذه الظروف •
فكل ذلك ما يكشف عن أن الاستيلاء تم لمواجهة ظروف ودواع من نك
المحددة قانونا لصحته • ولا يبين من الأوراق أن دعوى الاستيلاء على
عقار المطعون ضدها قد زالت وانقضت • كما أنه ليس فى وجود وقيام
مدرسة أو أكثر قريه من عقار المطعون ضدها أو بالمنطقة المحيطة به ،
ما يكشف عن انحراف بالسلطة باستمرار الاستيلاء رغم زوال دواعيه ، أو

ينبغي بذاته استمرار لزوم العقار المستولى عليه لخدمة الغرض الذي تقرر الاستيلاء ابتداء من أجل تحقيقه . ويجدى المطعون ضدها ما تثيره من أن عدد التلاميذ بالمدرسة التي تشغل العقار المستولى عليه لا يتجاوز أربعائة تلميذ يمكن تدبير أماكنهم بالمدارس القريبة أو في المنطقة المحيطة بالعقار المستولى عليه . ذلك أن قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ينيط بوزير التعليم : بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم ، أن يحدد أعداد التلاميذ التي يجب ألا يتجاوزها الفصل المدرسي الواحد ، وهو تحديد يتم برعاية تمام الاستفادة من العملية التعليمية ووفقا لمعايير تربوية توضع لتحقيق الغرض الأساسي من التعليم وتربية النشء ولا تكشف الأوراق عن أن بالمدارس القريبة من العقار المستولى عليه أماكن يمكن معها استيعاب أعداد التلاميذ الذين يتلقون العلم بالمدرسة دون أن يكون في ذلك إخلال بالقدرة الاستيعابية للوصول على النحو المشار إليه بقانون التعليم . فضلا عن ذلك فانه في إطار اعتبار الدستور التعليم حقا تكفله الدولة على النحو المقرر بالمادة (١٨) من الدستور من أن « التعليم حق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الالتزام اني مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله » . فقد نص قانون التعليم على تحديد التعليم الأساسي الالزامي بتسع سنوات . (المادة ٤ من قانون التعليم) . ولهذه المحكمة قضاء بأن مرفق التعليم باعتباره من المرافق العامة ذات الأهمية الكبرى لما يندرج سيره وانتظام واطراء في مفهوم الأمن العام بمعناه الواسع الذي يشمل استتباب الأمن وتوفير الشعور بالطمأنينة لدى الناس . وبالترتيب على ذلك جميعه واذ لم تكشف الأوراق عن أد الاستيلاء ، في واقعة المنازعة الماثلة ، استمر فائما بعد زوال مقتضاه وانتفاء دواعيه . فانه لا يكون ثمة وجه للقول بقبام الالتزام القانوني في حق الجهة الادارية المستولية على العقار برده

الى مالئته . ذلك أن استمرار قيام القرار بالامتلاء صحيحا ينتفى معه قيام الالتزام بالرد قامونا . فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالفائه والقضاء برفض الدعوى لعدم قيامها على أساس من القانون .

(طعن ٤٢٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هي وسيلة لا يجوز للإدارة اللجوء اليها سعيا لتحقيق مصلحة عامة الا اذا استنفذت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة - في هذه الحالة يتوافر في حق التصرف الضرورة الملجئة التي اقتضتها الصالح العام الذي يملو على مصالح الأفراد - تقدير قيمة الضرورة الملجئة الى هذه الوسيلة الإدارية الاستثنائية أمر تترك في الجبهة الإدارية بسطقتها التقديرية في حدود القيود القانونية التي لوجبها القانون بشير معقب عليها من القضاء - هذه السلطة أمر يلزم أن يمارس في نطاق احكام الدستور والقانون على نحو يكفل حق المواطنين في الملكية الخاصة - نزع الملكية لا يجوز أن يكون إلا بناء على ضوابط وشروط كفلتها القوانين لتحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة للأفراد وصيانتها - المادتان ١٠ و ٢٩ مكرر من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين - يتعين على جهة الإدارة أن تودع في مكتب الشهر العقاري النماذج الوقع عليها من اصحاب الشأن أو قرار نزع الملكية الصادر من الوزير المختص - أو أن تقوم بتنفيذ المشروع المطلوب نزع ملكية العقارات من أجله - أو أن تبدأ في تنفيذ المشروع خلال سنتين - سقوط مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة بالنسبة الى العقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها ولم تدخل

فى تنفيذ الشروع - أثره - اعتباره كان لم يكن والتزام جهة الادارة برد
المقاررات التى سقط مفعوله بالنسبة لها الى اصحاب الحقوق فيها اذا كانت
قد استولت عليها منهم تنفيذاً لهذا القرار .

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ ق . فإنه لما كان
الحكم الصادر فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وان كانت نه
مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه وجواز الطعن
فيه استقلالا امام المحكمة الادارية العليا . الا أنه حكم وقتى بطبيعته
يستنفذ غرضه وينتهى أثره من تاريخ صدور حكم فاصل فى موضوع
الدعوى ولما كانت محكمة القضاء الادارى اصدرت بجلسته ٢٨/٤/١٩٨٨
حكماً فى موضوع الدعوى رقم ٥١٦٦ لسنة ٣٨ ق . قضت فيه بسقوط
القرار المطعون عليه بالنسبة لمساحة (٢ فدان و ١٠٠ قيراط) الملوكة للمدعية .
وهو الحكم المقام بشأنه الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٣٤ ق . فان الحكم
الصادر من المحكمة بجلسته ٣١/١/١٩٨٥ فى الشق المستعجل من الدعوى
المذكورة . واتقاضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه يكون قد استنفذ
غرضه وانتهى أثره . ومن ثم يكون الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٢ فى المقام
شأنه قد أصبح غير دى موضوع بعد ان اتفق عنصر النزاع فيه الأمر
الذى يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منتهية فى هذا الطعن والزام
جهة الادارة المصروفات .

ومن حيث أنه فيما يحتص بالطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٣٤ ق . فان
الثابت من الأوراق أنه قد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٤
لسنة ١٩٧٩ باعتبار مشروع اسكان اصحاب الدخول المحدودة بمدينة
أسيوط من اعمال المنفعة العامة فيما تضمنته من تقرير الاستيلاء على مساحة
سبعة أفدنة بالقطعة ١٠ بحوض الريع القبلى رقم ٣١ بزماء مدينة أسيوط .

وقدمت المدعينة اثني عشر مستندا ومذكرة وقدمت الجهة الادارية تسعة مستندات ومذكرة وخلال تداول الدعوى قصرت المدعية — المطعون ضدها — طلبها على الغاء انقرار المطعون عليه بالنسبة لمساحة ٢ فدان و ١٠ قراط المملوكة لها بالحدود المشار اليها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هي وسيلة لا يجوز للادارة اللجوء اليها سعيا لتحقيق مصلحة عامة الا اذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها . ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة اذ في هذه الحالة يتوافر في حق التصرف الضرورة الملجئة التي اقتضاها الصالح العام الذي يعلو على مصالح الأفراد . وتقدير قيمة الضرورة الملجئة الى هذه الوسيلة الادارية الاستثنائية أمر ترخص فيه الجهة الادارية بسلطانها التقديرية في حدود القيود القانونية التي أوجبها القانون بغير معقب عليها من القضاء الذي لا يسوع له ان يحل نفسه محل الجهة الادارية فيسأعو متروك لتقديرها ووزنها للعوامل التي الجأتها الى الاستيلاء على العقار، وحاجتها اليه دون غيره من انعقارات ما دام القرار قد صدر طبقا للاوضاع التي اوجبها القانون دون تراخ أو انحراف .

بيد أن هذه الساطه يازم ان تبارس في نطاق من أحكام الدستور والقانون وعلى نحو يكفل حق المواطنين في الملكية الخاصة وعلى نحو سواء (المادة ٣٤ من الدستور) وان نزاع الملكية لا يجوز ان يكون الا بناء على ضوابط وشروط كماتها القوانين لتحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة للأفراد وصيانها من ان تنتزع أو يستولى عليها لغير غاية ملحة تدعو اليها تحقبا للمصالح انعام واتباع ما فرضه القانون من شروط ووضعه من ضوابط لآنفاد اجراءات الاستيلاء أو نزاع الملكية للنفعة العامة .

ومن حيث ان المادة (١٠) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن
نزع ملكية العقارات للسنفة العامة أو التحسين تنص على أنه اذ لم تودع
النماذج أو القرارات الوزاري (بنزع الملكية) طبقا للاجراءات المنصوص
عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة
العامة في الجريدة الرسمية • سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات
التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها •

ونص المادة (٢٩) مكرر من هذا القانون مضافة بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٦٢ على انه « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها في المادة
(١٠) من هذا القانون (اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد
ادخلت فعلا في مشروعات ته تنفيذها سواء قبل العمل بهذا التعديل
أم بعده) • ومقتضى هذين النصين أنه يتعين على جهة الادارة أن تودع
في مكتب الشهر العقاري النماذج الموقع عليها من أصحاب الشأن أو قرار
نزع الملكية الصادر من الوزير المختص • أو ان تقوم بتنفيذ المشروع
المطلوب نزع ملكية العقارات من أجله أو على الأقل أن تبدأ فعلا في تنفيذ
المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة
نفي الجريدة الرسمية • فاذا لم تهم جهة الادارة بايداع النماذج أو قرار
نزع الملكية ولم تبدأ في تنفيذ المشروع خلال السنتين المشار اليها • سقط
مفعول القرار المقرر للمنفعة العامة بالنسبة الى العقارات التي لم تودع
النماذج أو القرار الخاص بها ولم تدخل في تنفيذ المشروع • وبترتب على
سقوط مفعول القرار اعتباره كأن لم يكن والتزام جهة الادارة برد
العقارات التي سقط مفعولها بالنسبة لها — الى أصحاب الحقوق فيها اذا
كانت قد استولت عليها منهم تنفيذًا لهذا القرار •

ومن حيث أن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه . أن قضى بسقوط
مفعول القرار على الرغم من بدء تنفيذ المشروع الصادر بشأنه قرار المنفعة
العامة فضلا عن اتمام النماذج بتاريخ ١٩٨٥/٣/٩ .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن قرار المنفعة العامة قد صدر
ونم نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤ ولم تودع النماذج
الخاصة به الشهر العقارى — وفق ما ذكرته الجهة الادارية فى معرض
دفاعها . الا بتاريخ ١٩٨٥/٣/٩ أى بعد مرور أكثر من سنتين على صدور
القرار المطعون عليه . فضلا عن أن تنفيذ المشروع واقعا لم يبدأ الا فى عام
١٩٨٣ أى بعد المدة المفردة قانونا كما أن المطعون ضدها أودعت خمس
شهادات صادرة عن الشهر العقارى بأسيوط صادرة فى ١٩٨٤/١/٣٠ .
١٩٨٤/٢/١٨ ، ١٩٨٤/٤/٥ ، ١٩٨٤/١٠/٩ ، ١٩٨٤/٣/١٧ ، ١٩٨٥/٣/١٧ بعدم وجود
قيود على املاكها . وكذلك ايصالات مؤرخة ١٩٨٥/٩/٢١ و ١٩٨٥/٥/١١
بإداء الضرائب عن الاطيان الزراعية موضوع القرار المطعون فيه وكتاب
صادر من وزير الزراعة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢ بإقامة المشروع — موضوع
الطعن — على أرض أخرى غير التى صدر بها القرار المطعون فيه . فان
القرار المطعون فيه يكون والحال هذه لم يستكمل إجراءاته التى تطلبها
اتفاقون لامكان استمراره وترتيبه للآثار المترتبة عليه .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعا فان القرار المطعون فيه يكون قد فقد
سنده القانونى فيما يتعلق بمساحة الأرض ملك المطعون ضدها محل
النزاع ومقدارها ٢ فدان و ١٠ قيراط المشار اليها ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه والحال هذه اذ قضى بسقوط مفعول القرار المطعون فيه
«النسبة للمساحة المذكورة يكون قد أصاب صحيح حكم القانون . ويتعين
لذلك الحكم برفض الطعن المقام بشأنه والزام جهة الادارة المصروفات .

(طعنين ٢١٣ و ٢٥١٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٤)

٢ - مبررات الاستيلاء على عقارات ومنقولات الافراد

قاعدة رقم (١٨٢)

البدا :

الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد وسيلة لا يجوز للدائرة اللجوء اليها إلا اذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى اليه - فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملجئة اقتضاهما الصالح العام الذى يعلو انصالح الفردى .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨١ قد أشار الى ديباجته الى موافقة لجنة التموين العليا . فالثابت أن اللجنة قد وافقت على القرار بعد صدوره بجستها المنعقدة بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ . وأنه وان كانت موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء بالتطبيق لحكم المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه تعتبر شرعا اجرائيا لأبد من استيفائه لصحة قرار الاستيلاء من حيث الناحية ، إلا أن المرسوم بقانون المشار اليه لم يشترط فى هذه الموافقة موعدا معين . وقد سبق لهذه المحكمة قضاء بأنه يستوى لتسام الاجراءات أن يكون صدور الموافقة سابقا أو لاحقا على قرار وزير التموين بالاستيلاء (الحكم الصادر بجلسة أول يونيه سنة ١٩٨٥ فى الطعن رقمى ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ القضائية) .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هى وسيلة لا يجوز للدائرة اللجوء اليها . ولا سبعا لتحقيق مصلحة عامة الا اذا استنفدت جميع الوسائل

العادية المتاحة لها ، ولم تجد بعد ذلك بدا من الالتجاء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى اليه ، اذ فى هذه الحالة تكون الادارة أمام ضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام الذى يعلو على الصالح الفردى ، وفى خصوصية المنازعة الماثلة فان الشركة الطاعنة قد أبدت بأنها تستعمل مستودعا لأنابيب البوتاجاز ومنقذا لتوزيعها لخدمة أهالى المنطقة ، ونم يحاول المطعون ضدهم فى ذلك • وعلى ذلك فانه ازاء ما تكشف من نية مطعون ضدهم الصريحة وعزمهم الأكيد على اهاء العلاقة الايجارية بشأن العقار محل المنازعة بدءا من توجيه الانذار المعلن بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٨ ثم الالتجاء الى القضاء المدى بطلب ذلك وبإخلاء الشركة ، وما كان من استجابة الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨١ الى ما يطلبون فى هذا الشأن ، فان من شأن ما تقدم قيام الحالة الواقعة التى تبرر للادارة استعمال الوسيلة الاستثنائية المقررة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسوين ، مما يصح معه ركن السبب فى القرار المطعون فيه • ولا يغير من هذا النظر ما أبداه المطعون ضدهم من أن الادارة فى سبيلها الى الانتهاء من مشروع مد خطوط أنابيب الغاز الطبيعى الى المنازل مما من شأنه انعدام الحاجة الى استعمال العين مستودعا ومنقذا لتوزيع أنابيب البوتاجاز ، اذ لا يبين من الأوراق أنه قد تم بالفعل الاستغناء عن استعمال العقار للفرض الذى أشارت اليه الشركة الطاعنة • ومن فاحشة أخرى فليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم الابتدائى الصادر باتهاء العلاقة التجارية وبإخلاء الشركة للعين اذ كان غير مشمول بالنفاذ المعجل وأنه قد تم الطعن عليه بالفعل بطريق الاستئناف ثم قضاء الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى ، كل ذلك مما من شأنه تفى قيام الضرورة الملجئة الى صدور القرار بالاستبلاء ، ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باتهاء عقد الإيجار وبإخلاء الشركة الطاعنة من العين محل المنازعة وان كان حكما قابلا للطعن عليه

بطريق الاستئناف ، وكان الضمن عليه من شأنه أن يوقف من حجية الشيء المحكوم فيه التي تتوفر له من تاريخ صدوره ، إلا أنه وقد كشف عن عدم أحقية الشركة في الاعتداء القانوني لمعد الإيجار فإنه لا يكون ثمة تشرب على جهة الإدارة . وهي بمد ليست طرفا في العلاقة الإيجارية ولا في المنازعة القضائية المترتبة عليها ، أن هي استشعرت ما يهدد بقاء الشركة واستقرارها بعين النزاع . وأن تقوم بناء على ذلك باتخاذ الاجراء الذي يلزم ضمنا لاستقرار أوامر الشركة للخدمة التموينية التي تقوم عليها — فإذا كان الحكم الابتدائي قد صدر في ١١ من مارس سنة ١٩٨١ فقامت الشركة بالظعن عليه بطريق الاستئناف يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٨١ وصدر قرار وزير التموين بالاستيلاء يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٨١ فلا يكون ثمة وجه للنعي بأن الإدارة استعملت سلطتها في غير ما ضرورة تبررها . وليس من أثر لما قضت به محكمة الاستئناف بعد ذلك أو ما يمكن أن يكون عليه وجه الحكم في الظعن بالنقض المقام عن الحكم الاستئنافي . ذلك أن وزن اقرار الإداري بميزان مشروعية إنما يكون بالنظر الى تاريخ صدوره . فإذا كان القرار بالاستيلاء قد صدر صحيحا فإنه اعتبارا من هذا التاريخ تكون العلاقة الإيجارية ، بافراض استقرارها حتى هذا التاريخ ، قد انتهت وحل محلها ، سندا لاستقرار الشركة على عين النزاع ، نظام قانوني آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . فإذا كان ذلك وكانت الأوراق خلوا مما يفيد أن قرار الاستيلاء قد صدر لغاية غير تلك المنصوص عليها بالمرسوم بقانون المشار اليه وهي ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، فيكون قد صدر صحيحا لا محل للنعي عليه . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فيتعين الحكم بالفائه وبرفض الدعوى والزام المدعين بالمصروفات .

٣ - الاختصاص باصدار قرارات الاستيراد على عقارات
ومنتقولات الأفراد

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

اختصاص المحافظ على اصدار قرارات الاستيلاء المؤقت على العقارات مقصور على قيام حالات طارئة او مستعجلة تستدعي هذا الاستيلاء المؤقت لحصول غرق او قطع جسر او تفشى وباء الى غير ذلك من الحالات المشابهة - الاستيلاء على العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام يختص باصدار قرار به رئيس الجمهورية .

الحكمة :

من حيث أنه عن موضوع الدعوى . فان الطاعنين ينعون على قرار محافظ الشرقية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ بالاستيلاء على قطعة الأرض المملوكة لهم بطريق التنفيذ المباشر لتنفيذ مشروع وحدات التنقيه نحارى مدينة الزقازيق ، صدوره معيبا بعب عدم الاختصاص نأسيما على أن الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات ذات نفع عام وأناطه القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بقرار يصدر من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن الماد ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين تنص على أنه « يجوز للمدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة فى حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء أو فى سائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقايه أو غيرها . كما يجوز فى غير الأحوال المتقدمة بالاستيلاء مؤقتا على العقارات

(٤٢ م - ج ١٢)

اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبى المصلحة المختصة من اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة لاتخاذ اجراءات أخرى » . وقد صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات وتنص المادة الثانية منه على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية » . ومفاد ذاك أن اختصاص المحافظ فى اصدار قرارات الاستيلاء المؤقت على العقارات مقصور على قيام حالات طارئة أو مستعجلة استدعى هذا الاستيلاء المؤقت كحصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء الخ غير ذلك من الحالات المشابهة : أما الاستيلاء على العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات ذات تفع عام فيختص باصدار القرار به من رئيس الجمهورية . واذا كان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١/٧/١٩٨٢ صدر قرار محافظ الشرفية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ - المطعون فيه - بالاستيلاء طريق التنفيذ المباشر لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى على قطعة أرض مساحتها ثلاثون فدانا تقريبا لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها اصدار القرار اللازم لنزع الملكية للمنفعة العامة . ويبين من المذكرة المرفقة بالقرار أن الاستيلاء تم لتنفيذ مشروع وحدات التثقية لمجارى مدينة الزقازيق : فمن ثم يكون هذا القرار قد صدر من غير مختص معيب بحسب عدم الاختصاص بما كان يترتب عليه بطلانه والحكم بالغاءه واعادة العقارات المستولى عليها الى يد الطاعنين - الا أنه وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩١ لسنة ١٩٨٣ فى ٢١/٨/١٩٨٣ - والمقدمة - ورة رسمية منه بجلسة ١/١٢/١٩٨٦ أمام دائرة فحص الطعون بهذه

المحكمة — والصادر بناءً على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٢ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض اختصاصاته بقرار المنفعة العامة لمشروع إقامة محطة تنقية سواحل المجارى الجديدة بمدينة الزقازيق والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، فإن القرار المطعون فيه يكون قد زال فعلاً وانقضت آثاره بصدر قرار رئيس مجلس الوزراء أشار إليه ، وبذلك يكون محل طلب الإلغاء في الدعوى قد انقضى ما يترتب عليه زوال الخصومة في شأنه مع الزام محافظ الشرقية بصفته بمصروفاتها . وإن كان ذلك لا يخل بما قد يكون للمدعين من حقوق في التعويض عن الاستيلاء على عقاراتهم وحرمانهم من الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها فعلاً إلى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه . ومتى استبان ذلك يكون الطعن قد أصبح شلى غير سند من القانون متعين الرفض .

(طعن : ١١٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧)

قائمة رقم (١٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلاً بالقانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ — القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات — القرار الجمهوري رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥ بتفويض بعض الاختصاص إلى رئيس مجلس الوزراء — نزع ملكية عقار والاستيلاء عليه للزومه لرفق التعليم صار من اختصاص رئيس مجلس الوزراء تفويضاً — لزوم العقار الخالي لحاجة وزارة التربية والتعليم أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة في رسالة التعليم — طبقاً للقانون التعليم رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ تخضع المدارس الخاصة لإشراف

وزارة التربية والتعليم - مناط ممارسة هذه السلطة يفر كل وجه من أوجه لزوم المقار الخالى لرفق التعليم - وهو لزوم ترخص الجهة الادارية فى وزنه بمحض سلطتها التقديرية ابتداء الصالح العام - يتعين ان يخلو قرار جهة الادارة من التعسف فى استعمال السلطة بالا تكون الحاجة الى الاستيلاء على المقار ناشئة من خطأ من الجهة المستولى لصالحها ترتب عليه انتهاء عقد الايجار - اذا اخذت الجهة المستولى لصالحها بالتزاماتها التعاقدية على ظيل عقد الايجار مما اسفر عن صدور حكم نهائى باخلائها من المقار نتيجة خطئها يمتنع اتخاذ حاجتها الى المقار مبررا للاستيلاء .

المحكمة :

ان القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على المقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ نص فى المادة الأولى منه على أنه (يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة واحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو احدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم . . .) ونص القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على المقارات فى المادة الثالثة منه على أنه (يكون الاستيلاء على المقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم بمعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية) . وقد تضمن القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ تفويض هذا الاختصاص الى رئيس مجلس الوزراء . مفاد هذا أن سلطة اصدار قرارات الاستيلاء على المقارات الخالية اللازمة لوزارة التربية والتعليم أو للمعاهد التعليمية أو للهيئات التى تساهم فى رسالتها كانت من اختصاص وزير التربية والتعليم طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ : صارت من اختصاص رئيس الجمهورية عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، وثبتت تفويضاً

لرئيس مجلس الوزراء ضمن القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ .
وقد شرعت طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والمادة
الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ بما يعصمها من النعى عليها
بالاعتماد على الملكية الخاصة . كما يتضح من هاتين المادتين أنها لم ترهن
بوجود ضرورة معينة وانما أنيطت بلزوم العقار الخالى لحاجة وزارة
التعليم أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة فى وسبنة
التعليم . وهذا المناط يضم فى اطاره كل حالة يلزم فيها العقار لحاجة
الوزارة أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة فى رسالة
التعليم أيا كان كنه الرابطة بينها وبين الوزارة تدرجا من مجرد الوصاية
الإدارية طبقا لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢
أو من محض الاشراف الإدارى كما هو الشأن فى المدارس الخاصة طبقا
لقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وصعودا الى مرتبة
التبعية المطلقة بالنسبة للمعاهد الحكومية . كما أنه مناط يفر كل وجه
من أوجه لزوم العقار الخالى سواء حدا ابتداء الى الاستيلاء على العقار
الخالى فعلا لرصده حالا فى هذا الغرض أو دعا انتهاء الى الاستيلاء على
هذا العقار الخالى حكما لاستمرار رصده فى ذات الغرض وهو ما يعرض
فى حالة صدور حكم قضائى واجب النفاذ بانهاء عقد استئجار العقار لذلك
الغرض مما يصيره عقارا خاليا حكما بينما ظل لزومه قائما للغرض عنه
الأمر الذى يحدو الى الاستيلاء عليه لضمان المضى فى ارضاده نذات
الغرض بقرار من السلطة المختصة قانونا وبناء على هذا السبب الصحيح
المبرر له . ولا يمد فرار الاستيلاء فى هذه الحالة تعطلا لتنفيذ الحكم
القضائى الصادر بانهاء عقد الايجار ولا ينطوى على مساس بحجيته فى
نطاقها وخاصة من حيث انخصوم والموضوع والسبب فيه اذ انطلق فرار
الاستيلاء من صيرورة العقار خاليا بمقتضى الحكم القضائى فى نطاق

حجتيه ثم أحدث بأثر مباشر وضعاً قانونياً جديداً منبت الصلة بسابقة على سند مغاير هو الاستيلاء طبقاً للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وللقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ لصالح مرفق التعليم وإن أنصب على ذات العمداء في مواجهة أصحابه رسداً له في عين الغرض بناء على لزومه في هذا الصدد ، وهو لزوم تخصص الجهة الإدارية في وزنه بحض سلطتها التقديرية ابتغاء الصالح العام . ولئن كان ما تقدم إلا أنه يتعين أن يخلو ذلك كله من التعسف في استعمال السلطة بالألا تكون الحاجة إلى الاستيلاء على العقار ناشئة عن خطأ من الجهة المستولى لصالحها ترتب عليه إنهاء عقد الإيجار ، كما لو أخأت بالتزاماتها العقدية مما أسفر عن صدور حكم نهائي بإخلائها من العقار نتيجة خطئها إذ يمتنع حينئذ اتخاذ حاجتها إلى انعقاد مبرراً للاستيلاء الذي لم يسن لتدارك خطئها أو لجبر تصرفها . والألا انحراف القرار الصادر بالاستيلاء عن الغاية التي شرع لها قانوناً .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الأحكام القانونية على وقائع المنازعة . يبين أنه ولئن كان القرار المطعون فيه بالاستيلاء على العقار المسلوب للسطعون ضدهم صدر من السيد رئيس مجلس الوزراء وهو مختص بإصداره طبقاً للتفويض الوارد في القرار الجمهوري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ . كما استند إلى القانون رقم ٥٢١ لسنة ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بما يبرئه من الجور على الملكية الخاصة دون سند من القانون . ثم انطلق من صيرورة العقار خالياً بمقتضى الحكم القضائي الواجب النفاذ بإخلائه ، كذا لا يقدح فيه مجرد ابتدائه على لزوم العقار لحاجة مدرسة خاصة حسب الثابت من مذكرته الإيضاحية ، إلا أن هذا اللزوم جاء وليد إخلال المستأجر صاحب المدرسة بالتزاماته العقدية بأقامته منشآت تعرض المبنى الأصلي بالعقار للانحيار مما أفضى إلى صدور حكم نهائي شملت حجتيه ما جاء في حيثياته من قيامه على استعمال المستأجر

للعقار بطريقة ضارة بسلامه المبني . ولذا فانه لا يجوز اتخاذ هذه الحاجة الناشئة عن هذا الخطأ شنيعة في الاستيلاء على العقار لصالح ذات البجعة لاتنفع الغاية المشروعة من الاستيلاء قانونا على نحو يصم القرار المطعون فيه وبوفر ركن الحدية اللازم للقضاء بوقف تنفيذه .

(طعن ١٦٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

قائمة رقم (١٨٦)

المبدأ :

الاصل ان يكون تقرير صفة المنفعة العامة والاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية - ومن هذه العقارات على وجه الخصوص العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها - ليس للمحافظ أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي نفع عام الا في الاحوال الطارئة والمستعجلة او حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء .

اذا صدر امر المحافظ بالاستيلاء المؤقت على عقار في غير هذه الاحوال فان هذا الاستيلاء يكون مخالفا للقانون لصدوره من غير مختص - صدور قرار رئيس الجمهورية في هذا الخصوص فيما بعد يزيل من الوجود القرار الباطل لصدوره من غير مختص - وبذلك يكون طلب الالفاء في الدعوى المقامة ضد القرار الباطل قد زال - ومن ثم وجب انتفاء الخصومة بشأنه .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للسفعة العامة تنص على أنه يجوز للمحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء ، وفي سائر الاحوال الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على

العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، كما يجوز في غير الأحوال المتقدمه الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامه . وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على أن يكون تقرير صفة المنفعة العامة أو التصريح للجهة المستهلكة عن وجود نفع عام بالنسبة للعقارات المراد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية . وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه « فيما عدا الأحوال الطارئة والمستعجلة التي نفتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، وتنص المادة ثالثة من القانون المذكور أن « يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » . وبصت المادة الرابعة من القانون على إلغاء كل نص مخالف لأحكام هذا القانون . ومفاد هذه النصوص أن الأصل أن يكون تقرير صفة المنفعة العامة والاستيلاء المؤقت على العقارات التي تقرر لزومها للمنفعة العامة بصفة عامة بقرار من رئيس الجمهورية . والعقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها على وجه الخصوص . وليس للمحافظ أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة الا في الأحوال الطارئة والمستعجلة أو حصول غرق أو قطع جسر أو نفثى وباء . فاذا أمر المحافظ بالاستيلاء على عقار في غير هذه الأحوال فإن هذا الاستيلاء يكون مخالفا للقانون لصدوره من غير مختص باصداره . واذا كان الثابت من الأوراق أن محافظ بنى سويف أصدر القرار المطعون فيه رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بالاستيلاء المؤقت على مبنى مدرسة أحمد ماهر

الابتدائية بمدينة بنى سويف والمملوك للسيد / . . . (المطعون ضده) وآخرين لصالح مديرية التربية والتعليم وذلك لمدة ثلاث سنوات فيكون هذا القرار مخالفا للقانون لصدوره من غير مختص بإصداره مما كان ترتب عليه بطلاله والحكم بالغائه كما انتهى الى ذلك الحكم المطعون فيه — بحق — الا أنه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨١ فى أول سبتمبر سنة ١٩٨١ — بعد أن رفع المطعون ضده دعواه أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٩/٣/١٩٨٠ وضت المادة الأولى من هذا القرار على ان يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع بناء مدرسة على أرض الموقع الذى تشغله مدرسة أحمد ماهر الابتدائية بمدينة بنى سويف محافظة بنى سويف والبالغ مساحتها ٤٧٦٩٥ مترا مربعا » وضت المادة الثانية منه على أن « يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقار اللازم لتنفيذ المشروع والموضح بيان حدوده وأسماء ملاكه بالكشف والمذكرة والرسم الهندسى المرفقة » فان الترار المطعون فيه يكون قد زال فعلا وانقضت آثاره بصدر القرار الجمهورى المشار اليه . وبذلك يكون طلب الالفاء فى الدعوى قد زال مما يترتب عليه زوال الخصومة فى شأنه مع الزام محافظ بنى سويف ورئيس مجلس مدينة بنى سويف بصفتيهما بمصروفاتها وان كان ذلك لا يخل بما قد يكون للمطعون ضده من حق فى التعويض عن الاستيلاء على عقاره وحرمانه من الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء عليه فعلا الى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

(طن ٢٢٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٨٩)

٤ - وجوب العلم اليقيني بقرار الاستيلاء لسريان ميعاد
الظمن بالانقضاء

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

تعتبر قرارات تقرير المنفعة العامة أو الاستيلاء المؤقت على العقارات من القرارات الفردية التي ينبغي لبند سريان ميعاد الظمن فيها بالانقضاء علم ذوي الشأن بها علماً يقينياً شاملاً سواء باعلانها اليهم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلم اليقيني ولا يكفي العلم الافتراضي المستفاد من نشرها بالوقائع المصرية .

المحكمة :

اضطرد قضاء هذه المحكمة على ان قرارات تقرير المنفعة العامة أو الاستيلاء المؤقت على انعقارات ولئن أوجب القانون نشرها بالجريدة الرسمية - الا أنها تعتبر في حقيقة الأمر من القرارات الفردية التي ينبغي لبند سريان ميعاد الظمن فيها بالانقضاء علم ذوي الشأن بها علماً يقينياً شاملاً سواء باعلانها اليهم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلم اليقيني . ومن ثم لا يكفي في هذا الشأن العلم الافتراضي المستفاد من النشر بالوقائع المصرية . اذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فعول على تاريخ نشر القرار المذكور بالوقائع المصرية في حساب بداية ميعاد رفع دعوى الانقضاء وقضى بعدم قبول الدعوى المائلة لرفعها بعد الميعاد ، يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح أحكام القانون وجانبه الصواب .

(ظمن ١١٦٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

الميعاد المحدد قانونا للاعتراض امام اللجنة القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء فى الجريدة الرسمية - لكى ينتج النشر اثره القانونى فى هذا الشأن يجب ان يتم بالطريق الذى رسمه القانون وان يكون شاملا لجميع العناصر التى استلزم القانون ذكرها والتى يمكن على أساسها ان يتبين صاحب الشأن مركزه القانونى - اذا جاء النشر بغير اثبات الاجراءات المنصوص عليها قانونا ومنقرا لبعض هذه العناصر فإنه يفقد حججه فى احداث اثره القانونى - اذ يكون العلم اليقضى الكامل بالقرار قد انتفى ويكون موعد الطعن ما زال مفتوحا .

الحكمة :

من حيث انه عن اوجه الأول من أوجه الطعن بعدم قبول الاعتراض شكلا لتقديره بعد الميعاد الذى قرره المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ وهو خمسة عشر يوما من تاريخ النشر فى الجريدة الرسمية عن القرار الخاص بالاستيلاء ، فان المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحدوث تملك الأجانب للأراضى الزراعية تنص على ان تختص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بتشكيل لجنة قضائية أو أكثر تختص دون غيرها عند المنازعة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التى تكون محل للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه ، كما تنص على ان تبين اللائحة التنفيذية اجراءات التقاضى اما اللجان القضائية ويتبع فيما لم يرد بشأنه نص أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية كما تبين اللائحة البيانات التى تنشر فى الوقائع المصرية عن الأراضى المستولى عليها أو الموزعة ابتداءيا ، وتنص المادة ٢٦

من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه بشر
باسم اللجنة العليا في الجريدة الرسمية بيان عن قرارات الاستيلاء الابتدائي
بتضمن أسماء الأشخاص المستولى لديهم والمساحة الاجبالية للأرض
المستولى عليها ٥٥٥٥. وبعرض البيان التفصيلي عن الأرض المستولى عليها
وأسماء المستولى لديهم أو عن الأراضي الموزعة وأسماء من وزعت عليهم
حسب الاحوال في كل منطقة على الباب الرئيسى لمقر عدة الناحية ومكتب
الاصلاح الزراعى ومركز البوليس المختص لمدة اسبوع من تاريخ النشر ؛
ويجب ان يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا باعلان ذوى الشأن
بأن البيان التفصيلي عن الأرض المستولى عليها وأسماء المستولى لديهم
معروض في الجهات المشار إليها لمدة اسبوع من تاريخ نشره كذلك باعلانهم
بان الالتجاء الى اللجنة القضائية لا يقبل بعد مضي خمسة عشر يوما من
تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار محل الاعتراض أو المنازعة طبقا
لنص المادة ١٣ مكرر من قانون الاصلاح الزراعى - وقد استقر قضاء
هذه المحكمة على ان الميعاد المحدد قانونا للاعتراض امام اللجنة القضائية
يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء في الجريدة الرسمية ولكي ينتج النشر
أثره القانوني في هذا الشأن يجب أن يتم بالطريق الذى رسمه القانون وان
بكون شاملا لجميع العناصر التى استأزم القانون ذكرها والتى يمكن على
اساسها ان يتبين صاحب الشأن مركزه القانوني ؛ فاذا جاء النشر بغير اثبات
الاجراءات المنصوص عليها قانونا ومفتقرا لبعض هذه العناصر فانه يفقد
حجيته فى احداث أثره القانوني . اذ يكون العلم اليقيني الكامل بالقرار
قد اتفق ويكون موعد الطعن ما زال مفتوحا .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الأوراق ان القرار الصادر بالاستيلاء
الابتدائي على الاطيان محل النزاع نشر بعدد الوقائع المصرية رقم ١٠٠ فى
٣٠/٤/١٩٧٩ فى حين ان اجراءات اللصق عن هذه لاطيان تمت فى
١٩/٣/١٩٧٩ وذلك قبل نشر قرار الاستيلاء وذلك فى الوقت الذى يشترطه

فيه القانون انه يتم اللصو لمدة اسبوع من تاريخ نشر قرار الاستيلاء في الجريدة الرسمية فان النطق والحالة هذه لم يتم خلال الاسبوع المحدد من تاريخ النشر ، ومن ثم فان هذا النشر لا يحدث اثره القانوني في اعلام ذوى الشأن بحتواه وبالتالي يبقى ميعاد الطعن مفتوحا امام اللجنة القضائية .

واذ ذهبت اللجنة القضائية في قرارها المطعون فيه هذا المذهب وقضت بقبول الاعتراض شكلا فانها تكون قد اصاب وجه الحق ، ويكون الدفع بعدم قبول الاعتراض شكلا على غير اساس جديرا بالرفض .

ومن حيث انه عا ود بالطعن من ان الأرض تم الاستيلاء عليها عام ١٩٦٣ وطبقا لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ تكون ملكيتها انتقلت الى الدولة بصفة نهائية ، فان الثابت من الأوراق انه ولئن كان الاستيلاء على الأرض تم بالامر الصادر في ١٩/١/١٩٦٣ الا ان الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم تقم بنشر قرار الاستيلاء الا في ١٩٧٩/٤/٣٠ وجاء النشر كما اوضحنا بالمخالفة لأحكام القانون فلم يحدث اثره في اعلام ذوى الشأن بحتواه ، وبالتالي يبقى ميعاد الطعن مفتوحا امام اللجان القضائية واذا قدم الاعتراض في الميعاد وقضى بقبوله فان الأرض محل الاعتراض تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الذي نص في مادته الأولى على ان (الأراضي التي يكون قيد مضي خمس عشر سنة من تاريخ الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تسلك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعين حد أقصى للملكة الأسرة والفرد ، ولم يقدم عنها اعتراضات أو طعون أو قدمت عنها ورفضت بصفة انتهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستوى عليها نهائيا وفقا لأحكام هذا القانون وتتخذ الاجراءات اللازمة لشهر الاستيلاء النهائي عليها وانتوزيعات التي تمت بشأنها () .

(ظعن ٢٨٣٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢)

الفصل الثانى - الاستيلاء على العقارات اللازمة لمرافق التعليم

١ - مفهوم خلو العقار

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم معديا بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٧ - أجاز المشرع لرئيس الجمهورية بقرار يصدره الاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم - مفهوم « خلو العقار » الوارد بنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الا يكون أحد مالكا أو مستاجرا شاغلا له عند صدور قرار الاستيلاء عليه أساس ذلك : - الا يترتب على القرار اخراج شاغل العقار جبرا عنه - اذا تبين ان العقار المستولى عليه كان مشغولا بالجهة التى صدر لمصلحتها ذلك القرار تحقق شرط خلو العقار بالمعنى الذى قصده المشرع .

الحكمة :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨١ المعلنون فيه ينص فى مادته الأولى على أن « يستولى بالإيجار على الأراضى المؤجرة من السيدات » والبالغ مسطحها فدان و ١٠ قرارى بـ ٢٢ هـما بالقطعة رقم ٢٠ بحوض القدم الشريف نمرة (١) بزماء الجيزة والدقى الموضح حدودها بالمذكرة والرسم الهندسى المرفقين وذلك لاستعمالها كملاعب لكلية اتربية الرياضية للبنين بالهرم التابعة لجامعة حلوان . .

• ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ — قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ — تنص على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم • ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين » • وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ على أن يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية •

ومفاد ما تقدم أن المشرع أجاز لرئيس الجمهورية بقرار يصدره الاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم • ومفهوم خلو العقار ألا يكون أحد — مالكا أو مستأجرا شاغلا له عند صدور قرار الاستيلاء عليه ، حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه • فاذا تبين أن العقار المستولى عليه كُن مشغولا بالجهة التى صدر لمصلحتها ذلك القرار نحقق شرط خلو العقار بالمعنى الذى قصده المشرع •

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد تضمن الاستيلاء بالإيجار على مساحة الأرض محل النزاع — فقد أبان أن ذلك لاستعمالها ملاعب لكلية التربية الرياضية للبنين بالهرم التابعة لجامعة حلوان ، وهو غرض من أغراض التعليم التى شرع حق الاستيلاء من أجل تحقيقها • وقد كانت الأرض عند صدور قرار الاستيلاء ، مشغولة بملاعب الكلية بمقتضى عقد الإيجار المبرم بين السيدات المذكورات بتاريخ ٩/٨/١٩٦٠ وبين مراقب

عام مراقبة الجيزة التعليمية نيابة عن وزارة التربية والتعليم ، والتي حلت محلها جامعة حلوان اثر تبعية الكلية للجامعة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٥ . ومفاد ذلك أن شرط خلو العقار الذي تطلبه القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه متحقق في هذه الحالة ، وأن القرار المطعون فيه ظاهر الدلالة على أن المقصود منه هو تلبية حاجة ماسة لاحدى الجامعات المصرية ، بعد أن فازعتها صاحبات الأرض فى استمرار شغلها للأرض ، وما يليه هذا النزاع من تهديد محقق بتشريد طلبة الكلية البالغ عددهم ١٥٦٣ طالبا ، سيما وأنه لا توجد كلية نظيرة بالجامعات الأخرى الموجودة بالقاهرة ، الأمر الذى يبرر لجهة الاداره أن تدرك كل ما من شأنه أن يعوق تحقيق هذه المصلحة العامة . يضاف الى ذلك أنه بالاطلاع على عقد ايجار الأرض المبرم بتاريخ ١٩٦٠/٨/٩ بين المذيعات ووزارة التربية والتعليم ، يبين أن شروط هذا العقد وأحكامه لم تعد تلائم طبيعة استخدام هذه الأرض كملاعب لكلية التربية الرياضية فى وضعها المتطور الحالى . ذلك أنه فى تاريخ تحرير عقد الايجار كانت الأرض أطيانا زراعية ، وقد أخذ ذلك فى الاعتبار عند صياغة أحكام العقد : فنص البند ٨ من العقد على أنه على الطرف الأول « مراقبة الجيزة التعليمية » مراعاة القوانين المعمول بها فى مدة الايجار فيما يتعلق بزراعة الاطيان المؤجرة . ونص البند ١٢ على وجوب تسليم الأرض عند انتهاء مدة الايجار خالية من الزراعة . واذا كانت هذه الأحكام والشروط قد ناسبت ظروف وأوضاع معهد التربية الرياضية للمعلمين وقت تأجير الأرض عام ١٩٦٠ ، فإنها بعد مضى أكثر من خمس وعشرين سنة تطوّر فيها نشاط المعهد ونمت فيها رسالته وتحول الى كلية جامعية تابعة لجامعة حلوان ، كما تطورت ظروف الأرض وأوضاع استقلالها ، فلم يعد عقد الايجار المشار اليه صاحبا كسند مستقر لشغل الكلية للأرض ولتحقيق رسالتها والقيام بنشاطها ، الأمر الذى يبرر لها استصدار القرار المطعون

فيه . خاصة وأن جدية النزاع التي قد تؤدي الى فسخ العقد — سند بقاء الجامعة كمستأجرة في الأرض . واحتمال هذا الفسخ — دون ثبوت خطأ ما في حق الجامعة استدعاء وتسبب فيه — يمثل خطرا جديا يهدد وضع الجامعة كمستأجرة . وقد ينتهي بها الى حكم بالاخلاء ، عليها أن تواجهه . وقد لا تسعفها الظروف آنذاك ، فتضطر الى استصدار قرار بالاستيلاء . وهي احتمالات جدية تهدد سند بقاء الجامعة في الأرض ونجمه في خطر ، نشأ عن فعل المؤجرات دون أن تساهم الجامعة فيه بأي وجه . ولا شك ان استقرار أوضاع الجامعة من حيث بقائها في الأرض يمثل مصلحة جدية مشروعة جدية بالحماية ، بما يمثل معه الخطر الذي يهددها في ذلك حاله ضرورة ملحة عاجلة محدقة بها ، مما يبرر اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه ، ويكون هذا القرار غير مخالف للقانون ولا يشوبه الانحراف بالسلطة وقد توخى تحقيق مصلحة عامة وهامة ، ومن ثم فإن مطالبة المدعيات بالغائه والتعويض عن الاضرار المدعاة الناجمة عنه ، نغدو غير قائمة على أساس صحيح من القانون حقيقة بالرفض . واذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر ، فقضى بالغاء القرار المطعون فيه فيكون قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق صحيح أحكام القانون ، فتعين الغاؤه في هذا الخصوص . أما قضاؤه برفض طلب التعويض ، فانه وإن أصاب في النتيجة التي انتهى اليها وقضى بها ، الا أن رفضه يجد أساسه في مشروعية اقرار المطعون فيه مما ينفي ركن الخطأ في مسألة الادارة عن التعويض ، وليس في انتفاء ركن الضرر كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه . ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣١ ق المقام من وريثة المرحوم اسماعيل محمد هلال فيما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض طلب التعويض .

(طعن ٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

(٢ - ٤٣ ج ٢)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات - اشترط المشرع لامكان الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات أو غيرها من الجهات المنصوص عليها أن يكون العقار خاليا - مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط إلا يكون أحد مالكا أو مستاجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه وهو ما لم يقصده المشرع - صدور حكم بتسليم العقار محل الاستيلاء لا يفيد في اثبات شغل العقار طالما أنه لم يكن مشغولا بالفعل وقت صدور قرار الاستيلاء عليه - أساس ذلك : أن العبرة في شغل العقار بالحيازة الفعلية •

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قام على أساس سليم من القانون بقضائه رفض الدفع بطلان عريضة الدعوى : ورفض الدفعين بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا ، مما يتعين تأييده في هذا الصدد للأسباب التي قام عليها •

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أنه في ١٠/٨/١٩٨٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أن « يستولى بالابجار على كل من مباني المقارن والأرض المحيطة بها الكائنتين ٤ شارع ٥٥٥٠ بالزمالك ، ١٠ شارع ٥٥٠ بالزمالك بالقاهرة التابعين لقسم قصر النيل بمحافظة القاهرة والمتخذين مقرا لكلية الفنون الجميلة بالقاهرة التابعة لجامعة حلوان ، ومساحة العقار الأول المملوك

للسيدة ٢٠٠٠ اثنان من الامتار المربعة تقريبا ، ومساحة العقار الثاني المملوك للسيدة / ٢٠٣٣ ألفان وثلاثة وثلاثون وثلاثة من عشرة من الأمتار المربعة تقريبا ، وقد صدر هذا القرار مشيرا في ديانجته الى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء بالاجبار على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء بالاجبار على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم المعدلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرهما من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ويبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل . ومفاد ذلك أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر قد اشترط لامكان الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات أو غيرها من الجهات المنصوص عليها أن يكون العقار خاليا . ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط ألا يكون أحد مالكا كان أو مستأجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه وهو محظور أراد الشارع أن يتيقنه . واذا كان الثابت يتيقن أنه في تاريخ صدور القرار الجمهوري سالف الذكر لم تكن الطاعتان تشغلان عيني النزاع ، اذ كانت تشغلهما من ١٢/٤/١٩٦٦ كلية الفنون الجميلة التابعة لجامعة حلوان بمقتضى عقدى البيع المؤرخين ١٢/٤/١٩٦٦ بين الحراسة العامة ووزارة التعليم العالي ، ولا يمكن أن ينسب الى جامعة حلوان أى خطأ أو اعتداء أو غصب في شغلها لعيني النزاع لأن وزارة

التعليم العالى قد اشترهما من الحراسة العامة بموجب عقدى البيع المؤرخين ١٢/٤/١٩٦٦ بعد فرض الحراسة على الطاعتين . ولا يؤثر فى ذلك ، القول بانعدام قرار فرض الحراسة والقضاء بالغاء عقدى البيع ، فتلك أمور لا شأن بها للجهة شاغلة العين فلم تكن مصدرة لقرارات فرض الحراسة التى تقرر انعدامها ، ولم تسلب من جانبها حيازة الطاعتين . بل كانت حيازتها على عقد شراء ممن كان يملك البيع عند صدور العقد سُقا للقوانين التى كان معسولا بها فى ذلك الحين . ومن ثم فانه لا يجدى الطاعتان نقما الاستناد الى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ والذي قضى بالغاء عقدى البيع وتسليمهما القبلتين سالفنى المذكور . اذ قام هذا الحكم على ما قرره رئيس الجمهورية بالقرار رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ - بموجب التفويض المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - فى شأن سريان بعض القواعد على الاشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى قضى بأنه يجوز لكل شخص من هؤلاء الاشخاص أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذى يشغله فعلا . وقد أشار الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة أنه لا خلاف بين الطرفين على أن القيلتين محل عقدى البيع موضوع التداعى تمتلك كل من المستأقتين احدهما وهو مسكن خاص لها ولا تمتلك مسكنا آخر غيره ، لذلك كان من حقهما أن يطالبا الغاء البيع الصادر من الحراسة الى وزارة التعليم العالى . واستطرد الحكم الى القول بأنه لا يشترط أن يكون الخاضع شاغلا بنفسه للعقار المملوك له والذي يطلب الاحتفاظ به وقت صدور التيسيرات المذكورة طالما أنه معد فعلا لسكنه اذ ان هدف المشرع لبس أن يسمح له بالسكنى وانما نعود اليه الملكية فينتفع بأوجه الاتفاع المقررة قانونا وهى الاستغلال والاستعمال والتصرف ومن ثم فإن هذا الحكم لا يفيد الطاعتين فى اثبات شغلها لعنى النزاع فى تاريخ

صدور القرار المطعون فيه . الأمر الذى يكون معه الادعاء لعدم خلو
القيلتين من الطاعتين غير قائم على سند صحيح من الواقع ، لأنه لن يترتب
على هذا القرار اخراجهما جبرا عنهما من عيني النزاع . كما أن الحكم
المذكور قد صدر بالفناء عتدى البيع استنادا الى مخالفته لحكم المادة ٧
من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦
لسنة ١٩٦٤ باجازه احتفاظ الخاضع بمسكنه الخاص الذى كان يشغله ،
وبذلك لم يكن للبائع بيع العقارين فلم يقضى ببطان عقد البيع باعتباره
بيعا للملك الغير الذى لا يملك ابطاله الا المشتري . ووصف العقار بالسكن
الخاص المشغول بالمالك فى حكم هذه النصوص ليس وصفا عينيا يلحق
انعين على التأييد بالتصق ، لا يزاولها . وانما وصف اشترطت النصوص
المذكورة توافره عند العمل بأحكامها وبصد تطبيقها فقط ولا يمتد الى
غير مجال اعمالها ، وهو ما فرره صراحة حكم محكمة الاستئناف المشار
اليه حين قرر أنه لا يشترط لتطبيق النصوص المذكورة ان يكون الخاضع
شاغلا بنفسه للعقار المملوك له والذى يطلب الاحتفاظ به وقت صدور
التبسيطات المذكورة طالما أنه معد فعلا لسكنه اذ أن هدف المشرع ليس
أن يسمح له بالسكنى وانما اذ تعود اليه الملكية ينتفع بها بأوجه الاتماع
المقررة قانونا وهى الاستغلاز والاستعمال والتصرف . ولا يترتب على
صدور الحكم المذكور بأنه حال اعتبار العقارين مشغولين فعلا بالمالكين
عند صدوره وطوال المدة اساققة على ذلك كما لا يترتب عليه بأية حال
زوال حيازة المشتري القائمة عند صدوره وطوال المدة السابقة على ذلك كما
لا يترتب عليه بأية حال زوال حيازة المشتري القائمة عند صدوره . انتهى
قامت على سند من عقد بيع اطان الى صدوره من يملكه وانتهى حكم أول
درجة الى سلامته وهى حيازة ظاهرة مستمرة ، فالحيازة واقع قانونى قائم
ان زوال الحق الذى قامت على سند منه بأثر رجعى فلا يمتد ذلك اليها فهى

واقع قانونى قائم ولا يزول الا بزوالها الحقيقى الفعلى باتقالها من يد
الحائز المحكوم بزوال حقه الى المحكوم له بهذا الحق تنفيذا للحكم أو لأى
سبب آخر أو للغير ، وهو قول غير متصور حتى فى مقام الجدل الخالص
لعدم استناده الى أن مفهوم قانونى ، فحيازة جامعة حلوان لعقارى النزاع
كان قائما عند صدور الحكم المشار اليه قياما حقيقيا فعليا ، وهو ما قرره
ذات الحكم بل ووضح أن استعمال الحق فى التيسيرات المقررة للخاضع
بشأن السكن الخاص ليس هدفا السماح للخاضع المحتفظ بالسكنى وإنما
بعودة الملكية اليه فينتفع بها بأوجه الارتفاع المقررة من استغلال واستعمال
وتصرف ، ولم يغير صدور الحكم من هذا الواقع القانونى الذى استوضحة
وقرره ، ولم يثبت من الأوراق خروج العين عند صدور القرار المطعون فيه
أو قبل ذلك أن الفترة بين صدور الحكم وصدور قرار الاستيلاء المطعون
عليه وتنفيذه ، بل ظلت العين منذ صدور الحكم وحتى صدور قرار
الاستيلاء تحت يد الحائز الحقيقى الفعلى وحدد جامعة حلوان المطعون
ضدها بهذا الطعن ، وبذلك فلم يكن العقاران عند صدور قرار الاستيلاء
مشغولتين بالمالكين المحكوم لصالتهما بحكم محكمة الاستئناف
ولا بغيرهما غير جامعة حلوان التى استمرت حيازتها فكانت هى شاغلة العقار
عند صدور الحكم وعند صدور قرار الاستيلاء المطعون عليه فما قضى به
الحكم مع الغاء البيع من تسليم العقارين للمالك لم يثبت تنفيذه الحكم
بصدده فلم تنقل الحيازة من الحائز المحكوم ضده الى المحكوم لصالحه بأى
وجه من الوجوه المقررة قانونا لذلك ، فظل هو شاغلا فعلا للعقارين •
وبذلك واذا ثبت خلو الفيلتين من غير المستفيد من قرار الاستيلاء عند
صدوره فيعتبرين خاليين فى مدلول القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه الذى استند اليه قرار الاستيلاء رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠ وبذلك يعتبر
العقاران خاليين فى مدلول القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه على

ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ، وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر مطابقاً للقانون من حيث أركانه وعبته . ولا يقال أن الحيابة نشأت في أصلها بالغصب فاستمرت منذ البداية بسوء النية استناداً الى ما قيل من أنه عند تخصيص العقارين استراحة لرياسة الجمهورية وهي واقعة ليست محل انكار الطاعنين ، ثم الاستيلاء عليهما بما فيهما من منقولات بل وأشياء شخصية من ملابس وغيرها حتى أخطرت الحراسة بعدم حاجة رياسة الجمهورية للعقارين ، فتسلمهما ثم قامت بتسليمهما الى كلية الفنون الجميلة وييموسا لها ، فالواقعة المذكورة تمت بعد بيع العقارين لشركة التأمين الأهلية في ١٥/٤/١٩٦٣ ، وقد تم تسليم الرياسة لهما في ٢٨/٦/١٩٦٤ ، تحت يد كل من الحراسة وشركة التأمين الأهلية ، ولكن لم تكن لا الحراسة العامة ولا كلية الفنون الجميلة مرتكبة ما ادعته الطاعتان من أفعال وسمتها بالغصب ولم تقم حيابة الحراسة العامة ولا كلية الفنون الجميلة على هذا الغصب المدعى بل أن حيابة الحراسة العامة وشركة التأمين الأهلية سابقة على الواقعة المدعاة لأن الحيابة ثابتة لها منذ فرض الحراسة ، وإذا كانت خرجت من يدها الى يد رئاسة الجمهورية فلم يثبت أن ذلك تم بغير علمها ورضاها على سبيل الغصب ولم يكن له موجب ، بل كان يكفي لتحقيقه أمر من الذي فرض الحراسة أو من المسؤول عن الحراسة لانتهاء هذا التسليم الذي وصف بالغصب ولم يقم عليه أى دليل من الأوراق سوى أقوال الطاعتين استناداً الى ما نسبته من أقوال الى خدماها وعلو قولهما تم ذلك قبل تقرب التيسيرات لهما أى قبل نشوء حقهما الذي كان سندهما في استصدار حكم محكمة الاستئناف المشار اليه ، وإذا عادت الحيابة بعد ذلك من رياسة الجمهورية الى الحراسة ثم سلمت الى العقارين الى كلية الفنون الجميلة وأبرمت معهما عقد ييموسا ، وبذلك لا يتفق مع الواقع أو القانون وصم هذه الحيابة بالغصب أو عدم المشروعية ، بل نشأت حيابة صحيحة

سليمة ممن كان يملك ثقلها مطابقة لحكم القانون آنذاك مستندة الى عقد بيع صحيح . وأخيرا فالقول بتعطيل القرار المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة الاستئناف لصالح الطاعنين وقد صدر مؤكدا ما قرره الحكم من ملكية الطاعنين للعقار مقرر الاستيلاء عليهما آخذا بحكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ على سبيل التأجير ، فصدر مستندا الى قانون تسوغه مطابقة لحكمه مستهدفا تحقيق انصالح العام ، ولم يتعرض للحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة وليس من شأنه تعطيل تنفيذه . فالقرار المطعون فيه لم يمس ملكيتهما ، كما أن القضاء بتسليمهما القيلتين لا يحول دون صدور قرار الاستيلاء ، لأن العبرة في صحة القرار ليست بالتسليم من عدمه وإنما هي بحلو العقار أو شغله ، وقد تحققت واقعة خلو العقار من الطاعنتين وغيرهما عدا المستفيد عند صدور قرار الاستيلاء ، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا وموافقا للقانون . واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض الدعوى موضوعا فانه يكون قد أصاب القانون في قضائه ، ويكون الطعن عليه غير سديد ويتمين القضاء برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ١٧١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التنظيم - يشترط لجواز الاستيلاء ان يكون العقار خاليا - يستوى في ذلك ان يكون عقارا مبنيا او ارضا زراعية - مفهوم الخطو في هذا الشرط - الا يكون أحد مالكا كان او مستاجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه - حتى لا تترتب على

هذا القرار اخراج شاغلي العقار المستولى عليه جبرا عنه - وهو محظور
اراد الشارع ان يتقيه - هذا الشرط ورد عاما في القانون - يتعين ان يؤخذ
به في عمومته ، ولا يكون ثمة سند لتخصيصه بانصراف حكمه الى العقارات
البنية دون غيرها - المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل
وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد
التعليم ، قبل تعديلها بالقانون رقم ١٩٥٦/٢٣٦ تؤكد هذا النظر - تجرى
عبارتها بمثل ما جرت به عبارة القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه من
اشتراط خلو العقار كشرط لازم لجواز الاستيلاء عليه - المذكرة الايضاحية
للقرار لقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . كشفت عن ان المقصود
بتعبير الخلو في مفهوم المادة ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وبالتالي في حكم القانون
رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للأراضي الزراعية محل الاستيلاء الا تكون
مزروعة او مهياة للزراعة ، سواء اكانت مؤجرة او يشغلها مالكها - قرار
الاستيلاء على ارض زراعية مزروعة فعلا وقت صدور القرار بالاستيلاء في
ظل القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يشوبه عيب مخالفة القانون من تاريخ
صدوره - هذه مخالفه جسيمة تلحق القرار لما تمثله من تجاوز صارخ
للحدود التي قررها القانون لتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات ، من شأنها
ان تصيبه بعوار جسيم يتهدد به الى حد الانعدام ، لما ينطوي عليه صدوره
من اخلال بشرط جوهرى . استلزمه القانون في العقار حتى يكون من الجائز
الاستيلاء عليه استنادا لحكمه ، وهو شرط الظو الذى كان المشرع حريصا
على النص عليه - اذا وقع الاستيلاء منعما في اساسه فلا يكون من شأن
استطالته في حكم الزمن ما يصح عواره او يقيمه من العدم - ليس من
شأن صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٥٦/٢٣٦ المشار اليه
« باجازة الاستيلاء على الاراضى المنزرعة او المهياة للزراعة لمعاهد التعليم »
ما يغير من الامر شيئا - اذ ليس لهذا القانون من اثر في احياء قرار سابق
صدر معدوما من اساسه . عدم تفيد طلب الفاء هذا القرار المعدوم بمعاد
الستين يوما - القرار المعدوم لا يتحصن من الالفاء .

المحكمة :

» ومن حيث ان قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ بالاستيلاء على أرض المطعون ضدهم صدر استنادا الى حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذى نص فى المادة (١) على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعتين أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها . وتتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين » . ونص فى المادة (٣) على أن على وزيرى المعارف العمومية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون وبعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وسرى مفعوله لمدة سنة ويجوز تجديد العمل بمرسوم . وقد صدر فى ٢١ من يويه سنة ١٩٤٨ مرسوم يقضى باستمرار العمل بالقانون المذكور لمدة سنة تبدأ من ٧ من يويه سنة ١٩٤٨ وظل بتجدد العمل بأحكامه سنويا منذ سنة ١٩٤٨ الى أن صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . وعلى ذلك فإن المناط فى تقدير مدى مشروعية القرار بالاستيلاء على أرض المطعون ضدهم يكون مرده الى أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ يشترط لجواز الاستيلاء ، أن يكون العقار خاليا يسرى . فى ذلك أن يكون عقارا مبنيا أو أرضا زراعية أو غيرها . ومفهوم الخلو فى حكم هذا الشرط ، كما سبق أن قضت هذه المحكمة : هو الا يكون أحد مالكا كان أو مستأجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه وهو محظور أراد الشارع أن يتقيه . وإذا كان الشرط قد ورد

عاما فى القانون فانه يتعين أن يؤخذ به فى عمومه ولا يكون ثمة سند لتخصيصه بانصراف حكمه الى العقارات المبنية دون غيرها . ومما يؤكد هذا النظر أن عبارة الماد (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم كانت ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، تجرى بنسب ما جرت به عبارة القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه من اشتراط خلو العقار كشرط لازم لجواز الاستيلاء عليه ، ثم صدر بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ الذى نص فى المادة (١) على أن تضاف الى المادة (١) من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فقرة تالفة يجرى نصها كالآتى « ويجوز الاستيلاء على الأراضى المزروعة أو المهيأة للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم على أن يكون لشاغليها الحق فى تعويض يؤدى لهم مقابل ما أفقره فى زراعتها أو فى تهيئتها للزراعة ويتبع فى شأن هذا التعويض الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ويكون تقدير الايجار بالنسبة الى الأراضى الزراعية فى جميع الأحوال طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » . وقد كشفت المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه عن أن المقصود بتعبير الخلو فى مفهوم حكم القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وبالتالى حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، بالنسبة للأراضى الزراعية محل الاستيلاء الا تكون مزروعة أو مهيأة للزراعة سواء كانت مؤجرة أو يشغلها مالكها ، فقد أوردت المذكرة الايضاحية المشار اليها أنه « صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم وقد ظهر عند تطبيق نصوص هذا القانون على الأراضى

الزراعية صعوبة تتعلق بأشراط خلو العقارات لامكان الاستيلاء عليها اذ الأرض الزراعية اما أنها مؤجرة أو مشغولة بمالكها الأمر الذى يضيق من نطاق الأراضى الزراعية اننى يمكن للوزارة أن تستولى عليها وبقصرها على الأراضى البور . ولذلك أعد التشريع المرافق لعلاج هذه الصعوبة بإضافة فقرة ثالثة الى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه نجيز للوزارة . . . » فاذا كان ذلك : فان وزن مشروعية القرار بالاستيلاء على الأرض محل المنازعة الماثلة يتعين أن ينصرف ابتداء الى المحل الذى انصب عليه الاستيلاء بحيث مدى توافر الشروط التى يتطلبها القانون ، فى شأنه : لامكان انصراف سلطة الاستيلاء اليه ، وهى بعد سلطة وردت على خلاف الأصل العام المقرر دستوريا وقانونا بحماية الملكية الخاصة بالشروط والالواضع المحددة لحق الملكية بما يتفق ووظيفتها الاجتماعية فى الحدود المقررة قانونا .

ومن حيث ان الثابت ، عنى ما سبق البيان ، أن الأرض محل الاستيلاء كانت مقررة فعلا وقت صدور القرار بالاستيلاء عليها ، سواء كان القائم بذلك مستأجرا لها على ما قررته المذكرة المقدمة من وزير المعارف العمومية لمجلس الوزراء بشأن طلب الموافقة على الاستيلاء أو بعض مالكيها على ما يستفاد من محاضر أعمار اللجنة المشكلة لتنفيذ قرار الاستيلاء مما مفاده على وجه اليقين أنها لم تكن خالية فى مفهوم حكم القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى نم الاستيلاء فى ظل العمل به واستنادا الى أحكامه . وبالترتيب على ذلك يكون القرار بالاستيلاء عليها ، رغم أنها لا تستعصى قانونا على الاستيلاء . قد شابه . من تاريخ صدوره عيب مخالفة القانون . وهى مخالفة جسيمة تلحق بالقرار ، لما نشله من تجاوز صارخ للحدود التى قررها القانون لتنظيم سلطة الاستيلاء على العقارات ، من شأنها أن تضييه بعوار

جسيم ينحدر به الى حد الانعدام لما ينطوى عليه صدوره من اخلال بشرط
جوهرى استلزمه القانون فى العقار حتى يكون من الجائز الاستيلاء عليه
استنادا لحكمه ، وهو شرط الغلو الذى كان المشرع حرصا على اننص
عليه . فاذا كان ذلك واذ وقع الاستيلاء منعدا فى أساسه فلا يكون من
شأن استطلاته فى حكم الرمن ما يصحح من عواره أو يقيمه من عدم . كما
لا يكون من شأن صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة
١٩٥٦ المشار اليه ، باجازه « الاستيلاء على الأراضى المنزرعة أو المهيئة
للزراعة لمعاهد التعليم .. » ما يغير من الأمر شيئا اذ ليس لهذا القانون من
أثر فى احياء قرار سابق صدر معدوما من أساسه . ومما يؤكد هذا النظر
أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه إنما
يعمل بأحكامه اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ على ما نصت عليه
المادة (٢) منه ، وعلى ذلك فلا ينصرف حكمه الا الى القرارات بالاستيلاء
الصادرة اعتبارا من التاريخ المشار اليه ، دون غيرها من القرارات التى قد
تكون صدرت قبل هذا لتاريخ . ولا يستقيم قانونا القول بأن من شأن
العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار اليه تصحيح قرارات
بالاستيلاء صدرت معدومة فى أساسها فى ظل القانون السارى وفت
صدورها ، اذ أنه ولئن كانت القرارات بالاستيلاء مستمرة الأثر الا أن
ما يلحقها من عوار ابتداء يظل عالقا بها وملازما لها استمرارا . وبالتتيب
على ذلك واذ كان قرار وزير المعارف العمومية رقم ١١٥٩٩ لسنة ١٩٥٣
الصادر بالاستيلاء على أرض المطعون ضدهم قد لحقه العوار الذى ينحدر
به الى درجة الانعدام قانونا فانه يكون حريا بالالغاء مع ما يترتب على ذلك
من آثار ، دون أن يتقيد طلب ذلك بميعاد معين على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة .

(طم : ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٦ - مناط الاستيلاء على العقارات لسير مرفق التعليم أن يكون العقار خاليا - صدور حكم قضائي واجب النفاذ بانتهاء عقد إيجار العقار يحطه عقارا خاليا حكما - لا يجوز للإدارة أن تلجأ لهذا الأسلوب لتفطية خطئها - فإذا أخلت بالتزاماتها العقدة مما أسفر عنه صدور حكم نهائي باخلالها العقار نتيجة خطئها يمنع حينئذ اتخاذ حاجتها الى العقار مبررا للاستيلاء الذي لم يسن لتداركه خطئها والا انحرف القرار الصادر بالاستيلاء عن الغاية التي شرع لها قانونا.

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن بموم على أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون لأن القرار المطعون فيه لم يهدف الى تعطيل تنفيذ حكم قضائي ولم يفتشت على حجته لاختلاف كل منهما في الأساس القانوني وفي الموضوع ، كما أنه صدر من مختص طبقا للقانون بفرض ضمان سير مرفق التعليم .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم معدلا بالقانون رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٦ نص في المادة الأولى منه على أنه (يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أم إحدى الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم) . وبمضى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات في المادة الثالثة منه على أنه

(يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية) • وقد تضمن القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ تفويض هذا الاختصاص الى رئيس مجلس الوزراء • ومفاد هذا أن سلطة اصدار قرارات الاستيلاء على العقارات الخالية اللازمة لوزارة التربية والتعليم أو للمعاهد التعليمية أو الهيئات التى تسهم فى رسالتها كانت من اختصاص وزير التربية والتعليم طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، وصارت من اختصاص رئيس الجمهورية عملا بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، وثبتت تفويضا برئيس مجلس الوزراء ضمن القرار الجمهورى رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ • وقد شرعت طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بما يعصمها من النعى عليها بالاعتداء على الملكية الخاصة • كما يتضح من هاتين المادتين أنها لم ترهن بوجود ضرورة معينة وانما انيطت بلزوم العقار الخالى لحاجة وزارة التعليم أو الجامعات أو المعاهد اتمنيمية أو الهيئات المساهمة فى رسالة التعليم ، وهذا المناط يضم فى اطاره كل حالة يلزم فيها العقار لحاجة الوزارة أو الجامعات أو المعاهد التعليمية أو الهيئات المساهمة فى رسالة التعليم أيا كان كنه الرابطة بينها وبين الوزارة تدرجا من مجرد الوصاية الادارية طبقا لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو من محض الاشراف الادارى كما هو الشأن فى المدارس الخاصة طبقا لقانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وصعودا الى مرتبة التبعية المطلقة بالنسبة للمعاهد الحكومية ، كما أنه مناط يغير كل وجه من أوجه لزوم العقار الخالى سواء حدا ابتداء الى الاستيلاء على العقار الخالى فعلا نرصده حالا فى هذا الغرض أو دعا انتهاء الى الاستيلاء على هذا العقار الخالى حكما لاستمرار رصد فى ذات الغرض وهو ما يعرض فى حانة

صدور حكم قضائي واجب النفاذ بانهاء عقد استئجار العقار لذلك الغرض مما يصيره عقارا خاليا حكما بينما ظل لزومه قائما للغرض عينه الأمر الذي يحدو الى الاستيلاء عليه لضمان المضي في ارضاده لذات الغرض بقرار من السلطة المختصة قابوذا وبناء على هذا السبب الصحيح المبرر له ، ولا يعدو قرار الاستيلاء في هذه الحالة تعطيلاً لتنفيذ الحكم القضائي الصادر بانهاء عقد الايجار ولا ينطوى على مساس بحجيته في نطاقها وخاصة من حيث الخصوم والموضوع والسبب فيه اذ انطلق قسار الاستيلاء من صيرورة العقار خاليا بقضى الحكم القضائي في نطاق حجته ثم أحدث بأثر مباشر وضعا قانونيا جديد خلاف الصلة بسابقة على سند مغاير هو الاستيلاء طبقا للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وللقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ لصالح مرفق التعليم وان انصب على ذات العقار في مواجهة أصحابه رسدا له في عين الغرض بناء على لزومه في هذا الصدد ، وهو لزوم ترخص الجهة الادارية في وزنه بمحض سلطتها التقديرية ابتناء انصالح العام . ولئن كان ما تقدم الا أنه يتعين أن يخلو ذلك كله من التعسف في استعمال السلطة بالا تكون الحاجة الى الاستيلاء على العقار ناشئة عن خطأ من الجهة المستولى لصالحها ترتب عليه انهاء عقد الايجار ، كما لو أخلت بالتزاماتها العقدية مما أسفر عن صدور حكم نهائي باخلائها من العقار نتيجة خطئها اد يستنع حينئذ اتخاذا حاجتها الى العقار مبررا للاستيلاء الذي لم يسن لتدارك خطئها أو لجبر تصرفها ، والا انصرف القرار الصادر بالاستيلاء عن الغاية التي شرع لها قانونا .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الأحكام القانونية على وقائع المنازعة ، يبين أنه ولئن كان اقرار المطعون فيه بالاستيلاء على العقار المملوك للمطعون ضدهم صدر من السيد رئيس مجلس الوزراء وهو مختص باصداره طبقا للتفويض الوارد في القرار الجمهوري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ ، كما اسند

أنى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بما يبرئه من الجور على الملكية الخاصة دون سند من القانون ، ثم انطلق من صيرورة العقار خاليا بمقتضى الحكم القضائى الواجب النفاذ بإخلائه . وكذا لا يقدح فيه مجرد انتائه على لزوم العقار لحاجة مدرسة خاصة حسب الثابت من مذكرته الايضاحية ، الا أن هذا اللزوم جاء وليد اخلال المستأجر صاحب المدرسة بالتزاماته العقدية باقامته منشآت تعرض المبنى لأصلى بالعقار للانهايار ما أفضى الى صدور حكم نهائى شملت حججه ما جاء فى حيثياته من قيامه على استعمال المستأجر للعقار بطريقة ضارده سلامة المبنى ، ولذا فانه لا يجوز اتخاذ هذه الحاجة الناشئة عن هذا الخطأ نفيها فى الاستيلاء على العقار لصالح ذات الجهة ليس للفاية من الاستيلاء المقرر قانونا على نحو يضم القرار المطعون فيه ويوفر ركن الجدية للزوم المقضاء بوقف تنفيذه ، ونظرا لنوافر الركن الثانى وهو استعمال متشلا فى تعرض المبنى لأصلى بالعتار الانهايار نتيجة المنشآت المستحدثة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف صحيح القانون اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وان وجب حملته على الأسباب التى شيدتها هذه المحكمة لهذه النتيجة ، ومن ثم فانه بتعين القضاء برفض الطعن والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ١٦٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٨٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

تفسير معنى الخطو فى ظل القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتخوين وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على المقاررات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم معذلا بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ورفم (٢ - ٤٤ ج ٢)

٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - شرط الخلو مقصود به الا يكون احد ، مالكا أو مستاجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على القرار اخراج شاغله جبرا عنه - شرط الخلو يكون متحققا اذا كان القرار بالاستيلاء قد صدر لصالح الجهة التي تشغل العقار - بالفعل - لا يترتب على الاستيلاء في هذه الحالة ضرر لاحد .

المحكمة :

ومن حيث انه لما كان القرار بالاستيلاء قد صدر لصالح . وبناء على طلب مدرسة الأورمان الثانوية الخاصة للبنين شاغلة العقار وقت صدور القرار المشار اليه ، فيكون العقار قد تحقق بشأنه شرط الخلو على ما تتطلبه أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم المعدن بقرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ . وعلى هدى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى تفسير معنى الخلو المتطلب قانونا لجواز الاستيلاء على العقارات فيما عدا الأراضى الزراعية . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط الخلو مقصود به ألا يكون أحد - مالكا أو مستاجرا - شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على القرار اخراج شاغله جبرا عنه . ويكون شرط الخلو متحققا اذا كان القرار بالاستيلاء قد صدر لصالح الجهة التى تشغل العقار بالفعل اذ فضلا عن أنه لا يترتب على هذا الاستيلاء ضرر لاحد فان لمعى على خلو العقار لم يتقرر قانونا الا لمصلحة شاغل العقار الذى يصدر قرار الاستيلاء اضرارا به - (الحكم الصادر بجلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ فى الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤ القضائية) فاذا كانت المدرسة وقد استشعرت ما يهدد استمرار بقائها فى العين محل المنازعة ، بعد صدور حكم محكمة الجيزة الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٨٠ كنى بجارات الجيزة باخلاء العين المؤجرة وتسليمها لمالكها خالية ، فقد بادرت

بالالتجاء الى الجهة الادارية المختصة طالبة اتخاذ ما يلزم لاصدار القرار بالاستيلاء على العين المشار انيها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه . فكان أن أصدرت الجهة الادارية . وهى بعد ليست طرفا فى العلاقة الايجاريه ولا فى المنازعة القضائية الناشئة عنها . قرارا بالاستيلاء على العقار لمدة ثلاث سنوات فتكون الادارة قد استعملت سلطتها المقررة فى هذا الشأن فى حدود أحكام القانون المنظم لأحكام الاستيلاء وهو القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ . الذى يحيل فى شأن أحكام الاستيلاء الصادرة تأسيسا عليه الى الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسوين . وبالترتيب على ذلك . واذا صدر القرار بالاستيلاء مستوفيا لاوزاعه الشكلية وخن الأوراق منا يفيد صدوره اغير تحقيق الغاية التى تقررت سلطة الاستيلاء لمواجهة ، فتكون قد استقامت فى القرار قرينة الصحة التى تلحق باتقرار الادارى . واعتبارا من تاريخ صدور القرار بالاستيلاء ، تكون العلاقة الايجارية بافترض استمرارها حتى هذا التاريخ ، قد انتهت وحل محلها : سندا لاستمرار يد المدرسة على العقار ، نظام قانونى آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه بمقتضى الاحالة الى أحكامه الواردة بالقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ على ما سلف البيان . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا تشرب على انجهة الادارية ان هى استثمرت ، بعد صدور الحكم ابتداءيا بانتهاء عقد الايجار لصالح جهة قائمة على خدمة من الخدمات التى تقرر القوانين امكان الاستيلاء توفيرها واستمرارا لادائها ، أن تصدر القرار بالاستيلاء ، وبأنه متى صدر القرار صحيحا فانه اعتبارا من تاريخ صدوره تكون العلاقة الايجارية قد انتهت وحل محلها ، سندا لاستمرار يد الجهة شاغنة العقار ، نظام قانونى آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد

بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين (الحكم الصادر بجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ فى الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ القضائية .

ومن حيث أنه بالنظر على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٣ يبين أنه نص فى المادة (١) على أن « يستولى بطريق الإيجار لمدة ثلاث سنوات على انقار رقم ٤٢ شارع عبد الرحيم صبرى بالدقي بمحافظة الجيزة المملوك لورثة المرحوم اسحق ابراهيم والمشغول بمدرسة الأورمان الثانوية الخاصة » . وإذا كان الاستيلاء قد تم لمدة ثلاث سنوات ولم يصدر قرار بمد هذا الاستيلاء مدة أخرى ، فإنه بإنتهاؤها ينعقد الأساس والسند لاحتجار العقار وعدم رده الى مالكه . . واذا لم تجادل الجهة الادارية فى صدور قرار بمد مدة الاستيلاء فإنه لا يجديها التعلل بأن الاعتبارات التى اقتضت اصدار القرار ما زالت قائمة ، اذ أنه ، وبافتراض صحة هذا الزعم ، فإنه كان على الجهة المختصة أن تبادر الى استصدار قرار جديد بمد مدة الاستيلاء ، أو باتخاذ اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة إن هى ارتأت لزوم العقار لخدمة أغراض التعليم على النحو الذى ينظمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقاربات للمنفعة العامة أو التحسين وبالشروط والأوضاع المقررة بالقانون المشار اليه . فاذا لم تقم الجهة الادارية بشئ من ذلك فإنه تلم قانونا ، بإنتهاء مدة الاستيلاء بطريق الإيجار على العقار محل المنازعة وهى ثلاث سنوات ، بإصدار قرار بإعادة العقار الى مالكه فإن لم تفعل كان ذلك قرارا سلبيا مخالفا لصحيح حكم القانون ومنطويا على اعتداء صارخ على حق الملكية الذى حرص الدستور على تأكيده وحمايته .

(الطعن رقم ٢٢٧٩ و ٤٢٠٣ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٣/٥/ ١٩٨٩)

٢ - الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية المساهمة فى رسالة التعليم ولو بمصروفات

فاعدة رقم (١٩٤)

البدا :

الاحكام التى تتبع فى شأن الاستيلاء استنادا الى احكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ هى ذات الاحكام المنصوص عليها فى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - المبرة فى مجال اعمال هذه الاحكام هى لزوم واستمرار لزوم العقار محل الاستيلاء لخدمة الاغراض المحددة قانونا للاستيلاء - الاستيلاء بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ مشروط ، عدا الاراضى الزراعية ، بان يكون العقار خاليا - وهذا الاستيلاء جائز لصالح الهيئات غير الحكومية التى تساهم فى رسالة التعليم ولو بمصروفات - القرار الادارى بالاستيلاء استنادا الى احكام هذا القانون يدور مع علة تقريره وجودا وعدما وهى لزوم العقار لخدمة الغرض الذى شرع له الاستيلاء ليس فى ذلك ما يتعارض مع الدستور باعتبار ان لحق الملكية وظيفسة اجتماعية وللمشرع الحق فى تنظيم هذا الحق على النحو الذى يراه محققا للصالح العام .

المحكمة :

ومن حيث ان النزاع المائل يتعلق بسدى مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣٠ وينص على أن « يستولى بطريق الايجار لمدة ثلاث سنوات على قطعة الأرض القضاء رقم ٢١ شارع الأمير مصطفى بحرم بنك بحافظه الاسكندرية والبالغ مساحتها ١٨٤ ذراعاً ، المملوكة لورثة المرحوم عبد السلام عثمان قنصوه والمستغلة حالياً كفناء ، لمدرسة ابن زهرون الابتدائية وذلك لصالح وزارة التربية والتعليم » وادّعى استند هذا القرار الى احكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء

على العقارات اللازمة لورارذ التربية والتعليم ومعاهد التعليم والى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ، فان بحث مشروعته وبسط ارفاقه القضائية على مدى صحته انما يكون بالنظر الى هذه القوانين باعتبارها مصدر سلطة الادارة فى الاستيلاء وما تلقىه من التزام على عاتق المالك وما ينشأ عنها من حق للمستولى لصالحه ، وهو مصدر قانونى مستقل و متميز عن عقد الايجار الذى يعتبر بذاته مصدرا من مصادر الالتزام بين طرفيه ويختص بتنزيله القضاء العادى أيا كان مثار المنازعة . فى انعقاده أو نفاذه أو آثاره أو انقضائه ، بينما تختص محاكم مجلس اندوة برقابة مشروعية القرار الادارى النهائى للثبوت من مدى صحته قانونا وأنه نم يتوره عيب أو أكثر مما نصت عليه المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين » . وتنص المادة الثالثة من انقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ على أن « يكون الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها بقرار من رئيس الجمهورية » • ومفاد ذلك — وكما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الأحكام التى تتبع فى شأن الاستيلاء استنادا الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فى ذات الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ وأن العبرة فى مجال هذه الأحكام هى بلزوم

واستمرار لزوم العقار محل الاستيلاء لخدمة الأغراض المحددة قانوناً للاستيلاء . وأن الاستيلاء بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ مشروط - عدا الأراضي الزراعية - بأن يكون العقار خالياً وهو جائز لصالح الهبات غير الحكومية التي تساهم في رسالة التعليم ولو بمصروفات . ومن ثم فإن القرار الإداري بالاستيلاء استناداً الى أحكام هذا القانون يدور مع علة تقريره وجوداً وعدماء وهي لزوم العقار لخدمة الغرض الذي شرع له الاستيلاء ، وليس في ذلك ما يتعارض مع الدستور باعتبار أن لحق الملكية وظيفة اجتماعية وأن للمشرع الحق في تنظيم هذا الحق على النحو الذي يراه محققاً للمصالح العام .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان قطعة الأرض الفضاء رقم ٢١ شارع الأمير مصطفى بحرم بك بالاسكندرية مملوكة لمورث المدعى منذ سنة ١٩٢٨ وأن وزارة التربية والتعليم تستأجر المبنى رقم ١٧ شارع ابن زهرون والمجاور لهذه الأرض منذ سنة ١٩٤٢ من نفس المورث وذلك لاستعماله كمدرسة ابتدائية وانها كانت تستعمل هذه الأرض كقضاء ابنة المدرسة واستمر هذا الوصف مستمراً حتى بعد وفاة المؤجر سنة ١٩٦٧ وحتى اقام الورثة الدعوى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ بإخلاء جهة الادارة والمدرسة من هذه الأرض الفضاء واستناداً الى أن عقد اجار المدرسة لا يشملها وبعد نذب خير حكمت المحكمة بالإخلاء ومن ثم فإن هذه الأرض كانت - عند اصدار القرار بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣٠ بناء على التفويض في الاختصاص - خالية غير مشغولة بأحد من الملاك أو بالغير وانما كانت تشغلها مدرسة بن زهرون الابتدائية المستولى لصالحها وتستعملها كقضاء للمدرسة - ومنذ سنوات بعيدة - واذ كان هذا الاستيلاء قد تم لصالح الخدمة التعليمية بما لا يقف عند حد توفير الفصول وانما يشمل ذلك ما يلزم من قضاء صحي متمم للرياضة والترفيه عن التلاميذ الصغار وهو

ما يحقق الأهداف التعليمية والتربوية التي تقوم عليها المدرسة ، فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد صدر متفقا وأحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ وأصبح هو مصدر حق المدرسة في شغل هذه الأرض بعد ان انتهت كل شبهة بشأن نطاق عند الايجار المبرم سنة ١٩٤٢ وعدم شموله لتلك الأرض بحكم نهائي . فنشأت الحاجة الى قرار الاستيلاء كسند قانوني جديد لاستمرار الخدمة التعليمية ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد جانب صحيح حكم لقانون ، ويتمين الحكم بالغاثة والقضاء برفض الدعوى والزام المطعون ضدهم المصروفات » .

(طعن ٣٢٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٩٠)

الفصل الثالث - الاستيلاء على العقارات اللازمة

لضمان تموين البلاد

١ - سلطة وزير التموين

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين معدلا بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ - خول المشرع وزير التموين سلطة الاستيلاء على العقارات والمحال اللازمة لضمان تموين البلاد وتحقيق عدالة التوزيع - وجود منازعة حول العلاقة الإيجارية للمكان المستولى عليه بين وزارة التموين ومالك العقار لا يحول دون صدور قرار الاستيلاء على العقار - اساس ذلك : - اختلاف النظام القانوني لكل من الإيجار الاستيلاء .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار وزير التموين رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه صدر بناء على أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسوين وأقرته لجنة التموين العليا بجلستها المنعقدة في ١٥/١٢/١٩٨٠ نساء على مذكرة شركة الأهرام للمجمعات، الاستهلاكية التي تضمنت أنها سبق أن استأجرت المخزن الكائن بشارع النور بالدقي رقم ٢٢ وحكم بإخلائها منه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة بما سيؤدي الى اختلال العمل بالشركة ؛ فيكون القرار المطعون قد صدر وقت أن كانت الشركة مهددة بتنفيذ حكم الاخلاء وأثره على اضطراب مرفق التموين في منطقة عملها وهو بهذه المثابة يكون قد استهدف تحقيق أغراض المرسوم بقانون المشار اليه واستند الى ظروف ملجئة

ببر إصداره فيغدو قرار مشروعاً مطابقاً للقانون وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن القرار المذكور قد استهدف غرضاً آخر هو توقي أثر تنفيذ الحكم الابتدائي الصادر ضد الشركة بالإخلاء نفي ٢٢/٦/١٩٨٥ اذ لا تريب على جهة الإدارة فيما يحدد مرفق التسوين اذا ما انتزع المخزن من يد الشركة وقامت بإصدار قرار بالاستيلاء عليه ضماناً لاستمرار أداء الشركة للخدمة التسوية التي تقوم عليها . وليس من أثر لما قضت به محكمة الاستئناف بعد ذلك من إلغاء حكم الإخلاء ورفض الدعوى . ذلك أن وزن القرار الإداري بسبب المشروعية انما يكون بالنظر اني تاريخ صدوره فاذا كان قرار الاستيلاء قد صدر صحيحاً فانه اعتباراً من هذا التاريخ تكون العلاقة الاجارية التي كشف عن وجودها الحكم الاستئنافي قد انتهت وحل محلها سنداً لاستمرار بقاء الشركة بعين النزاع نظام قانون آخر قوامه أحكام الاستيلاء على النحو المحدد بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسوين وهو ما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ القضائية بجلسة ٢٥ من اكتوبر ١٩٨٦ . واذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر يكون قد خالف القانون فيتعين الحكم بإلغاءه ورفض الدعوى والزام المطعون ضده بالمصروفات .

(ملعن ٢٦٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٩٦)

البدا :

الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين معدلاً بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ ، أجاز المشرع لوزير التموين ان يستولى على اى عقار أو منقول تحقيقاً لهدفين اولاهما : ضمان تموين البلاد ، وثانيهما : تحقيق العدالة فى توزيع مواد التموين .

— يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء تحقيق الهدف الذى تفياه المشرع وثبوت قيام حالة الضرورة التى تبرر الاستيلاء على العقار — أساس ذلك : — ان الاستيلاء على العقارات والأموال المملوكة للأفراد هو وسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء إليها الا اذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من اللجوء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى اليه — فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام عندئذ يرجع الصالح العام على الفرد بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا خلاف على أن الاستيلاء على المقار والأموال المملوكة للأفراد هو وسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء إليها ولو سعيًا لتحقيق مصلحة عامة الا اذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ، ولم تجد بعد ذلك بدا من اللجوء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى اليه ، اذ فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام ، وعندئذ يرجع الصالح العام ، بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم فانه ولئن كانت المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشئون التمويل قد أجازت لوزير التمويل لضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع الاستيلاء على أى عقار أو منقول تحقيقًا لهذين الهدفين — الا أنه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء فى هذه الحالة فضلًا عن توافر الغايات المخصصة التى أفصح عنها التشريع ، ثبوت قيام حالة الضرورة الملحة التى تبرر انتهاج هذه الوسيلة الاستثنائية : دون اتباع الوسائل العادية لتحقيق الأهداف المشار إليها .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن المطعون ضده كان قد قدم حافظة مستندات طويت على خريطة صادرة عن شركة مصر الجديدة

للاسكان والتعمير — ثم يجدها الطاعنان — بين منها أنه توجد على مقربة من المحل موضوع النزاع عدة حدائق عامة تتسع لاقامة أكشاك لبيع المواد التسوينيه . ومقام على جرة من مساحة احداها جمعية تعاونية لبيع الخضراوات ، ومقار لأقسام المرافق — نظافة وطرق — واذا كانت طبيعة الخدمة التي تقوم الشركة الطاعنة على تقديمها للجمهور يسكن تقديمها في أكشاك مثل تلك المقامة في مختلف أنحاء البلاد بتكاليف قليلة نسبيا وفي وقت غير طويل فلا يوجد في واقعة النزاع دليل على وجود ضرورة ملحة تلجئ وزارة التسوين الى اتهاج تلك الوسيلة الاستثنائية في الاستيلاء على المحل المذكور والذي كان قد أجره المطعون ضده للشركة الطاعنة فانجذرت لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثم أبدى رغبته أثر عودته من العمل الخارج في عدم تجديد عقد الايجار ، وقضى له نهائيا بأحقية في إنهاء عقد الايجار واخلاء المحل من الشركة المذكورة .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك يكون قرار الاستيلاء غير مشروع ، واذا قضى الحكم المطعون به بالفائه ، فقد أصاب وجه الحق والقانون ، ويندو الطعن فيه لا محل له خليا بالرفض .

(طعنان ٨٤٩ و ٨١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٦)

٢ - مناه الاستيلاء لاعتبارات التمويل

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

اذا كان مناه الاستيلاء هو ضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع فان هذا المناه يضم فى اطاره كل مبرر يدعو له سواء لمواجهة حدث حال او لتوفى حدث قابل - لا يلزم ان يكون المبرر امرا واقعا وزمانا بكفى ان يكون امرا واردا ما دام فى الحالتين يستهدف تمويل البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع - ذلك المناه قد تفرضه الحاجة العاجل تجنبها وقد تقتضيه حاجة آجلة تحسبا فى اطار المصلحة العامة التى تنبسط فى مجال التمويل من الحاضر بسداد الاحتياجات الى المستقبل بتغطية الاحتمالات .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن الشركة الطاعة فى الطمن الأول وهى من الشركات التوبنية بالقطاع العام استأجرت من مورث المطعون ضدهم فى الطمنين قطعة أرض فضاء مساحتها حوالى ٤٠٠ منر مربع من كامل القطعة المملوكة ومساحتها ٥٤٦ منرا مربعا بناصيتى شارع يوسف وترعة الجبل قسم المطربة محافظة القاهرة بقتضى عقد ايجار مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٥ تفسر فى البند التهديى تحديد الغرض من استئجار الشركة لقطعة الأرض باء تعاملها فى ايواء بعض السيارات التابعة لها واللازمة لمزاولة نشاطها فى بيع وتسويق الأساك ومباشرة أعمال الصيانة والاصلاح لهذه السيارات أو تخزين بعض الادوات والمهمات اللازمة لأعمالها . ونص فى البند الرابع على حق الشركة فى ادخال أى تعديلات، أو بناء حجرات أو مكاتب أو غير ذلك مما تراه مناسبا لتحقيق الغرض من الاستئجار دون حاجة لأذن من المأجر ، واستصدر المؤجر القرار رقم ٤

لسنة ١٩٨١ مطرية (ملف رقم ٣٠٠/٨١/٣٦) من حى شرق القاهرة بهدم العقار رقم ٢ شارع يوسف المتفرع من شارع ترعة الجبل قسم المطرية محافظة القاهرة . ورفعت انشركة الدعوى رقم ٧٨٧٣ لسنة ١٩٨١ امام محكمة سائر القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الهدم وفى الموضوع بطلانه . وأصدر وزير التموين القرار المطعون فيه رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بناء على موافقة لجنة التموين العليا بالاستيلاء على قطعة الأرض المشار اليها لصالح الشركة طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وحرر محصر بالاستيلاء فى ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٢ . وصدر الحكم محل الطعن فى ٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ بالغاء هذا القرار ، وصدر قرار وزير التموين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦ بالغاء ذلك القرار ونفذه مديره تموين القاهرة فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٦ ، وطلب المطعون ضدهم فى مذكرة مقدمة بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٨ اعتبار الخصومة منبهة مع الزام الطاعنين المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ومفاد هذا أن القرار المطعون فيه صدر من وزير التسوين بموافقة لجنة التموين العليا بغرض كفالة بقاء الأرض المرصودة للشركة فى سبيل تحقيق أغراضها كشركة قطاع عام فى مجال التموين الذى تقوم عليه وزارة التموين وهو ما يتفق وحكم المادة الأولى / هـ . من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ولا يفدح فيه أنه مجرد تحوط من الطرد ولو على سند من قرار الهدم ما دام فى اطار المناط المحدد بهذه المادة على النحو المتقدم . حتى ولو وجد جراج أو أرض غيرها للشركة فى ذات المنطقة ، حيث يدخل وزن الحاجة الى قطعة الأرض المستولى عليها قانونا ضمن السلطة التقديرية المنعقدة للجهة الادارية ابتغاء المصلحة العامة وبصرف النظر عن التكيف القانونى لاقامة الشركة مصنع المخللات على هذه القطعة فى مفهوم عقد اجارها ما دامت الحاجة الى هذا المصنع فى منظور التسوين أسهمت فى

تبرير الاستيلاء على قطعة الأرض المقام عليها . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بالغاء القرار المطعون به مما يوجب القضاء بالغاءه ويرفض الدعوى . ولا يغير من ذلك صدور قرار وزير التسوين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦ بالغاء القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ المطعون فيه ثم تنفيذ مديريته تسوين القاهرة له فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٦ لأن هذا جاء طوعا للحكم المطعون فيه باعتباره حكما واجب التنفيذ رغم الطعن فيه وذلك طبقا للسادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فلا يعبر عن ارتضاء وزارة التسوين هذا الحكم أو قبولها اياه أو تركها الطعن فيه بما يتضح على الطعن المقدم من الشركة فيه اذ بادرت وزارة التسوين الى رفع الطعن الثانى ووالته عن طريق نائبها . وهو هيئة قضائية الدولة بما يفيد الاصرار عليه والمضى فيه دون عدول عند أو ترك له لمجرد الصدع بحكم واجب النفاذ الأمر الذى لا صحة معه لما ذهب اليه المطعون ضدهم من انتهاء الخصومة فى الطعنين بصدور قرار وزير التسوين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فانه يتعين القضاء بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم بالمصروفات .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٨٨)

٢ - موافقة لجنة التموين العليا شرط جوهري لصحة قرار الاستيلاء

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

المادة رقم (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين معدلا بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ - اجاز المشرع لوزير التموين اصدار قرار بالاستيلاء على اى عقار او منقول نو اية مادة او سلعة لضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع - يلزم لصحة القرار موافقة لجنة التموين العليا وقيام القرار على سبب صحيح يبرره ويتمثل فى توافر الحالة التى تبرر انتهاج طريق الاستيلاء وان يكون مستهدفا باصداره ضمان تموين البلاد او تحقيق العدالة فى التوزيع - يستوى ان تكون موافقة لجنة التموين العليا سابقة او لاحقة على قرار وزير التموين .

المحكمة :

ومن حيث أن مناط الفصل فى مدى مشروعية قرار وزير التموين رقم ١٨١ لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء على العقار المملوك للمطمون ضاهم بالظمن المائل ، هو بتوافر أركان قيامه صحيحا على النحو الذى حدته المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ التى تجرى عبارتها على النحو الآتى : « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها : الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل

صناعة أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة وكذلك الزام أى فرد بأى عمل أو اجراء أو تكييف وتقديم أية يافات » • ويستفاد من حكم هذه المادة أنه يلزم لصحة الفرار الصادر من وزير التموين بالاستيلاء موافقة لجنة التموين العليا وقيامه على سبب صحيح يبرره ويتمثل فى توافر الحالة التى تبرر انتهاج طريق الاستيلاء ، وأن يكون مستهدفا بإصداره ضمان تموين البلاد أو تحقيق العدالة فى التوزيع •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضدهم كانوا ، ومورثهم ، يؤجرون العقار محل المنازعة بموجب عقد ايجار مؤرخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ لشركة برتلد جاز التى انتقلت ملكيتها الى الجمعية التعاونية للبترول التى زالت صفتها وحلت محلها الشركة الطاعنة بالطنين المائل ، وقد وجه المطعون ضدهم اليها ائذارا بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٨ يتضمن التنبيه بعدم تجديد عقد الايجار واعتباره منتهيا فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، ثم اقاموا الدعوى رقم ٨٥٢٣ لسنة ١٩٨١ جنوب القاهرة ضد شركة الغازات البترولية (الطاعنة بالطنين المائل) طالبين الحكم باتهاء عقد الايجار المؤرخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ واعتباره كأن لم يكن واخلاء العين المؤجرة تأسيسا على أن العقار المؤجر هو أرض فضاء لا يخضع لقاعدة الاعتداء القانونى لعقود الايجار المقررة لقوانين ايجار الاماكن • وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨١ حكمت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية باتهاء عقد الايجار المشار اليه وباخلاء الشركة الطاعنة بالطنين المائل من عين النزاع • وبتاريخ ٨ من ابريل سنة ١٩٨١ طعنت الشركة بالاستئناف فى الحكم المشار اليه ، وبتاريخ ٩ من ابريل سنة ١٩٨١ صدر قرار وزير التموين رقم ١٨١ لسنة ١٩٨١ بالاستيلاء على العقار استنادا لأحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يسلم العقار المستولى عليه الى شركة الغازات البترولية • فاقام المطعون ضدهم بالطنين المائل الدعوى رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ القضائية امام محكمة القضاء الادارى بطلب (٢٥ م - ج ٢)

وقف تنفيذ والغاء القرار المشار اليه وهى الدعوى التى صدر فيها الحكم
محل الطعن المائل بالغاء القرار .

(طعن ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٢٥ / ١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين - أجاز المشرع لوزير التموين اصدار قرار الاستيلاء على أى عقار
لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع - موافقة لجنة التموين
العليا شرط شكلى جوهرى لصحة القرار - يكفى صدور الموافقة بالتموير
بين أعضائها - أساس ذلك : ان المشرع لم يستلزم صدور هذه الموافقة فى
اجتماع تعقده اللجنة للدراسة والتصويت .
الحكمة :

ومن حيث أن لرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين نص فى المادة الأولى منه على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان
تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها
بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها بالاستيلاء على أية
واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع
أو عقار أو منقول . ومفاد هذا النص أنه يجوز لوزير التموين بموافقة لجنة
التموين العليا اصدار قرار بالاستيلاء على أى عقار لضمان تموين البلاد
ولتحقق العدالة فى التوزيع . وإذا كانت موافقة لجنة التموين العليا شرطا
شكليا جوهريا لصحة قرار الاستيلاء فان المشرع لم يستلزم صدورهما فى
اجتماع تعقده اللجنة للدراسة والتصويت مما يجوز معه تمامها بالتموير
حيث تتحقق حينئذ العلة من الشرط وهى الموافقة وان انفرد كل عضو
بالدراسة والتصويت وحده الأمر الذى لاينال أيضا من الحكمة المرتجاة من
الشرط .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٨٨)

٤ - الاستيلاء لضمان تمويل البلاد يجوز لصالح الشركات
التمويلية للقطاع العام التي تسهم مع وزارة التمويل
في مهامها

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

الاستيلاء على العقار الذي يقصد منه مواجهة حدث حال أو توفي
حدث مقبل متى كان حدوثه أمرا متوقعا وتخشي المفاجأة التي تعرض للخطر
ضمان تمويل البلاد وعدالة التوزيع لا يعد مصادرة لحق مازال مكفولا في
التقاضي أو عرقلة لتنفيذ حكم ما برح أملا محظا - ويجوز الاستيلاء لصالح
الشركات التمويلية بالقطاع العام التي تسهم مع وزارة التمويل في مهامها
من أجل تحقيق ضمان تمويل البلاد وعدالة التوزيع .

المحكمة :

ومن حيث ان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التمويل اجاز في المادة الاولى / هـ لوزير التمويل بموافقة لجنة التمويل
العليا اصدار قرار بالاستيلاء على أى عقار لضمان تمويل البلاد ولتحقيق
العدالة في التوزيع ، وبذا خوله سلطة اصدار قرار الاستيلاء على ان عقار
بشرط استيفاء اجراء جوهرى هو موافقة لجنة التمويل العليا وتوفر منامه
وهو ضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع . وهذا المناط يضم
في اطاره كل مبرر يدعو له سواء لمواجهة حدث حال أو لتوقى حدث مقبل
منى كان حدوثه أمرا متوقعا ما دام في الحالتين يستهدف ضمان تمويل
البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ولا مرة في أن هذا يصدق خاصة على
حالة احتمال الطرد من العقار لسبب أو لآخر بينما تدعو الحاجة التمويلية
الى البقاء فيه على نحو يبرر الاستيلاء عليه خشية المفاجأة التي تعرض للخطر

ضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع • ولا يعد الاستيلاء حينئذ مصادره
لحق ما زان مكفولا في التقاضى أو عرقلة لتنفيذ حكم ما يرح أملا محضا •
كما يستوى ايضا ان تعرض الحاجة التموينية لوزارة التموين ذاتها أو لمن
يسهم معها في مهامها وتستعيد به في تحقيق ضمان تموين البلاد وعدالة
التوزيع مثل الشركات التموينية بالقطاع العام الأمر الذى يجيز الاستيلاء
لصالحها . واذ كان المستفاد من الأوراق ان الشركة الطاعة في الطعن الأول
رقم ١٥١٩ لسنة ٣١ القضائية استأجرت من السيد ٠٠٠٠ وهو المطعون
ضده الأول في هذا الطعن والمطعون ضده في الطعن الثانى رقم ١٧٧٩
لسنة ٣١ القضائية مخزنا بملكه بقرية فيديمين مركز سنورس محافظة
القيوم بفرض استعمال هذا المخزن في اغراضها كشركة للسلع الغذائية ؛
وقد لجأ المؤجر الى القضاء العادى مستهدفا طردها من المخزن فأصدر السيد
وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٦٠ فى ٢١ من مارس سنة
١٩٨١ بناء على موافقة لجنة التموين العليا بالاستيلاء على المخزن وتسليمه
الى الشركة طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وتم تسليم المخزن
الى الشركة تنفيذا لهذا القرار فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ ، ومفاد هذا
ان القرار المطعون فيه صدر من السلطة المختصة بوقف لجنة لتموين العليا
وفرض كماله بقاء المخزن للشركة فى سبيل توزيع المواد الغذائية التى
تتولاها بحكم نشاطها واسهامها فى التموين الذى تقوم عليه وزارة
التموين ، وبذلك يكون متفقا وحكم المادة ١/هـ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فيكون قد
اخلا فى تطبيق القانون وتاويله على ظن من مخالفته القانون ، مما يوجب
الفناء •

(طعن ١٥١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

اصابة عمل

الفصل الأول : شرط اعتبار الاصابة الناتجة عن الارهاق او الاجهاد

• اصابة عمل .

الفصل الثانى : الانتكاسات والمضاعفات والوفاة الناشئة عن اصابة العمل

• تعتبر فى حكم الاصابة ذاتها .

الفصل الثالث : تأمين اصابة العمل لا يرتبط بسن معين .

الفصل الرابع : اصابة العامل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله او عودته منه

• اصابة عمل بشرط مراعاة مواعيد العمل الرسمية .

الفصل الخامس : الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق العودة لا يعتبر

• اصابة عمل .

الفصل الأول - شرط اعتبار الإصابة الناتجة عن الإرهاق أو الاجهاد اصابة عمل

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

المادة الاولى من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط العمل وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد او الإرهاق من العمل اصابة عمل - يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد او الإرهاق اصابة عمل أولا : أن يبدل المؤمن عليه مجهودا اضافيا يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه وذلك بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل او تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى عمله الاصلى ثانيا : ان ينتج عن هذا الاجهاد او الإرهاق فى العمل وفاة المؤمن عليه أو اصابته بعجز .
ثالثا : ان تكون الإصابة مرتبطة ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

الحكمة :

ومن حيث أن الثاب من الأوراق أن المطعون ضدها تقدمت فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ الى السيد مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة لاعادة تـ وية معاشه باعتبار أن وفاة زوجها كانت بسبب اجتهاده فى العمل ، وقامت الهيئة بعرض التصريح على لجنة التحكيم بوزارة التأمينات الاجتماعية للنظر فى اعتبار الوفاة ناتجة عن اصابة عمل ، وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ قام وكيل أول وزارة التأمينات الاجتماعية باخطار المطعون ضدها :

١ - حالة المرحوم عرضت على لجنة التحكيم

يجلسها المنعقد ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ و انتهى رأى اللجنة الى عدم اعتبار وفاة المذكور ناتجة عن اصابة عمل ، ومن ثم رفعت المطعون ضدها دعواها فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٠ ، ومن ثم يكون دفع الهيئه بأن المطعون ضدها لم تتبع حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه على غير أساس ، ذلك أن القانون لم يتطلب فى الطلب انذى يقدمه ذوى الشأن شكلا معينا كما لم يرسم اجراءات بذاتها يتعين تقديم الطلب وفقا لها وطالما أن الطلب قد عرض على اللجنة فعلا ، ومن ثم يعين رفض الدفع المقدم من الهيئه .

ومن حيث ان المادة ٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى تنص على أنه : فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) باصابة العمل :

الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق .
او الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو احراف عن الطريق الطبيعى . . . » .

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد

او الارهاق من العمل اصابة عمل ونص في مادته الأولى على ان « نعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى كان من المصاب أقل من ستين وتوافرت في الاصابة الشروط التالية مجتمعة .

١ — أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافى فوق المجهود العادى للمعرض عليه ، سواء بذل هذا المجهود فى وقت العمل الأسمى أو فى غيره .

٢ — أن يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد نفل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معير فى وقت محدد بالاضافة الى عمله الأسمى .

٣ — أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج ان هناك ارتباطا مباشرا بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

٤ — أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

٥ — أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة .

٦ — أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد نى انعسل اصابة المؤمن عيه بأحد الأمراض التالية :

(أ) نزيف المخ أو اسداد شرايين المخ ، متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة .

(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة .

ومن حيث آن مقتضى ما سلف من نصوص أن من الشروط اللازمة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل .

١ — يبدل المؤمن عليه مجهودا اضافيا يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه وذلك بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالاضافة الى عمله الاصلى .

وأن ينتج عن هذا الاجهاد أو الارهاق فى العمل وفاة المؤمن عليه او اصابته بعجز وتكون الاصابة مرتبطة ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مستشفى سنورس المركزى حرر تقريراً فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٦ أورد فيه :

١ — المرحوم كان معينا بوظيفة مساعد معمل بالعيادة الجلدية والتناسلية بمستشفى سنورس وكان قائما بالأعمال الكتابية للقوميسيون الطبى بمستشفى سنورس المركزى واستمارة الاحصاء ودخول وخروج المستشفى كما حرر المجلس الطبى بسنورس تقريراً أورد فيه ان المذكور كان قائما بالأعمال الآتية :

١ — مساعد معمل وكاتب بالعيادة التناسلية .

٢ — قيد مرضى الدخول والخروج بالنسبة للمستشفى فقط دون الفروع الأخرى .

٣ — عمل الاحصائية الشهرية وكان يتقاضى عليها أجرا شهريا قدره ٢ جنيه .

٤ — عمل الاحصائية للمتوفين بالأقسام الداخلية شهريا .

٥ — بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٧٤ كلف ليكون كاتباً للقوميسيون الطبى والمحلى وكان يعاونه السيد / لمساعدته هى الأعمال السابقة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن ثمة تضارباً بين تقرير مستشفى

سنورس وتقرير المجلس الطبى بسنورس حول الأعمال التى كان يقوم بها المذكور فضلا عن أن المجلس الطبى أثبت أنه كان يعاونه فى هذه الأعمال موظف آخر . واذ كانت هذه الأعمال غالبيتها من طبيعة واحدة وهى الأعمال الكتابية يقوم بها عادة كل من يشغل وظيفة المذكور ومن ثم يتخفف فيها انشراط الأول لاعتبار الإصابة إصابة عمل . إذ جاءت الأوراق خلو من دليل يفيد أن المذكور بذل جهدا اضافيا فوق الجهد العادى بسبب تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالاضافة الى عمله الاصلى .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك كما تقدم وكانت إصابة المرحوم لا تعتبر إصابة عمل فى مفهوم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرار الادارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلاف ما تقدم فيكون قد صدر مخالفا للقانون ويتعين الحكم بالفائه وبرفض الدعوى دون الزام للمطعون ضدها بالمصروفات علا بالمادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

(طعن ١٠٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المواد ٥ و ٥٢ و ٥٣ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التأمينات رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق إصابة عمل - يلزم لاعتبار الإصابة ناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل توافر شروط محددة - تختص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالبت فى نوافر

شرطين منها هما : - (١) المجهود الاضافى غير العادى (٢) أن يكون هذا المجهود ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى عمله الأسمى - الجهة الطبية تختص بالتأكد من توافر الشروط الأربعة الباقية وهى : ١ - ارتباط الاجهاد بالاصابة ٢ - كفاية فترة الارهاق لاحداث الاصابة ٣ - وحدة المظاهر المرضية المصاحبة للاجهاد أو الارهاق ٤ - ان ينتج عن الاجهاد أو الارهاق الاصابة بأحد الأمراض المحددة - .

الحكمة :

ومن حيث أنه طبقا للقرار المقدم يلزم لاعتبار الاصابة ناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل توافر شروط محددة تختص الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالبث فى توافر شرطين منها ، وهما بذل المجهود الاضافى غير العادى . وأن يكون المجهود ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى عمله الأسمى ، كما تختص الجهة الطبية بالتأكد من توافر الشروط الأربعة الباقية وهى ارتباط الاجهاد بالاصابة وكفاية فترة الارهاق لاحداث لاصابة - وحدة المظاهر المرضية للاصابة وان ينتج عن الاجهاد أو الارهاق الاصابة بأحد الأمراض المحددة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فان اصابة المدعى بالشرى التاجى لا تعد من قبيل اصابات العمل - الا اذا كان الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافى وأن يكون هذا المجهود ناتجا عن التكليف بعمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى العمل الأسمى ، وشيئا من ذلك لا يتحقق فى الاصابة التى قامت بالمدعى بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٧ ذلك أن مشاركته فى التاريخ المذكور بالاجتماع الذى عقد بمكتب وزير الصناعة انما تم فى نطاق مباشرته العادية لأعمال وظيفته كرئيس للإدارة المركزية للتصميم الصناعى والتصنيع المحلى ، كما أن الثابت من مذكرة رئيس الادارة المركزية للشئون المالية المؤرخة ١٠/١٢/١٩٧٨ ان تكليف المدعى بأعمال

اضافته تتعلق بمسئوليات كل أو بعض الادارات المركزية م منذ عام ١٩٧٣ ، وبالتالي فلم يكنف بعمل معين بالاضافة الى عمله الأصلي وقت حدوث الاصابة ، ونيس بالأوراق ما يحمل على أن تكليفه بعمل غير عادي كان هو السبب فيما أصابه من جلطة بالشریان التاجي ومن ثم فإن اصابته والحالة هذه لا يمكن اعتبارها اصابة عمل وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن أجل ذلك تكون اثاره هذا الدفع من جديد - بعد أن تناولوه الحكم المطعون فيه وقضى يرفضه - الأساس له متعينا للاتفات عنه .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن ، فإن المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (في تطبيق أحكام القانون بقصد ٠٠٠ (٥) باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

وتنص المادة ٥٢ من القانون المشار اليه على أنه (اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته من ٢٥٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة ٥١ ٠٠٠

وتنص المادة ٥٣ معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أنه (مع مراعاة حكم البند (٣) من المادة ١٨ اذا نشأ عن الاصابة عجز مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضا يقدر بنسبة ذلك العجز قدرته في قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١ وذلك عن أربع سنوات ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة) .

والذى يبين من استعراض النصوص المتقدمة أن المشرع عندما اعتبر الإصابة الناتجة عن الارهاق أو الاجهاد فى العمل اصابة عمل استلزم لذلك أن تتوافر فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة . وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق اصابة عمل : ونص على أن تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق فى العمل اصابة عمل متى كانت سن المصاب أقل من الستين وتوافرت فى الإصابة الشروط الآتية مجتمعة :

١ — أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء بذل المجهود فى وقت العمل الأصلي أو غيره .

٢ — أن يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد معين بالاضافة الى عمله الأصلي .

٣ — أن تقرير الجهة المختصة بالعلاج ان هناك ارتباطا مباشرا بين حالة الاجهاد والارهاق من العمل والحالة المرضية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله : مما يتعين معه الحكم بالفائه . ورفض الدعوى .

(طعن ٢٥٩٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

إصابة عمل — فى تحديد مفهوم الصلة بين الحادث والعمل لا يشترط أن يكون هناك صلة مباشرة بل يكفى وجود هذه الصلة ولو كانت غير مباشرة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩/١١/١٩٨٦ فاستعرضت نص المادة (٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي التي تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون بقصد (هـ) باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الاصابة الناتجة عن الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة • ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي •

ومن حيث أن قانون التأمين الاجتماعي هو قانون للرعاية الاجتماعية فصد بالنص فيه على تأمين اصابات العمل حماية للعاملين من المخاطر التي يتعرضون لها أثناء العمل أو بسببه وأنه تحقيقاً لهذه الغاية لم يقصر المشرع هذه الحماية على الحوادث التي تقع لهم أثناء العمل أو خلال ذهابهم أو عودتهم اليه بل مد نطاق هذه الحماية لتشمل تلك الحوادث التي تقع لهم بسبب العمل ولو كانت في غير أوقات العمل الرسمية وفي تحديد مفهوم هذه الصلة بين الحادث والعمل لا يشترط أن يكون هناك صلة مباشرة بل يكفي وجود هذه الصلة ولو كانت غير مباشرة فظالمنا أن هناك عرقلة سببية ولو غير مباشرة بين الحادث والعمل اعتبرت الاصابة التي ناهتج بالعامل اصابة عمل ولا يقصر مفهوم العمل في مجال تأمين اصابات العمل على الواجبات الوظيفية المقررة قانوناً أو المهام التي يكلف بها العامل من قبل رب العمل ولو كانت خارجة عن نطاق اختصاصات وظيفته بل يتعين

التوسع فى هذا المفهوم بما يتفق ونظام الرعاية الاجتماعية المقررة وسياسة المتسع فى التوسع فى نظام الحماية المقررة للعاملين من المخاطر التى يتعرضون لها أثناء العمل أو بسببه ترتيبا على ما تقدم واذ ثبت أن الحادث الذى أصاب العامل المعروضة حالته وأدى الى وفاته قد وقع له أثناء قيامه باستكمال الأوراق اللازمة لتنفيذ قرار الاعارة التى تقررت له بحكم عمله «نجهه التى يتبعها وأن قيامه بهذا العمل (استكمال الأوراق) هو من مقتضيات تنفيذه لهذا القرار الذى يتعذر تنفيذه بدون هذا الاجراء واذ وقع الحادث المشار اليه أثناء قيام العامل باستكمال اجراءات تنفيذ قرار الاعارة فانه يكون قد وقع له بسبب العمل وتعتبر الاصابة •

لذلك :

اتته الجمعية العموميه لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الاصابة الناتجة عن الحادث الذى وقع للسيد / أثناء قيامه باستكمال الأوراق اللازمة لتنفيذ قرار اعارته اصابة عمل وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المشار اليه •

(منف ٣٤٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩/١١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

(١) تأمين اجتماعى — اصابة عمل — التعويض عنها — القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى — قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة من الاجهاد أو الإرهاق اصابة عمل القواعد التى قررها المشرع بشأن تأمين اصابة العمل والتعويض عنه قواعد كافية لجبر جميع الاضرار المادية والادبية التى يمكن ان تلحق العامل — لا يجوز الزام الهيئة المختصة بتعويضات اخرى بناء على أى قانون آخر — اساس ذلك المادة (٦٨) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

الحكمة :

ومن حيث أن مناط انفصل غى هذه المنازعة هو التكييف الصحيح لحقيقه طلبات الطاعن وما يستهدف منها • فالدعوى مثار الطعن موضوعها طالب التعويض عن اصابة عمل لحقت بالطاعن على ما جاء بعريضتها ومؤسسة على مخالفه الجهة الادارية المختصة - الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر تنفيذا له فى شأن ترمذ وفوائد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل • وبالرجوع الى نصوص هذا القانون يتبين أنه ضمن احكاما تفصيلية معبته فى شأن التعويضات عن اصابات العمل أوردها فى الباب الرابع منه تحت عنوان « فى تأمين اصابات العمل » فيه نص على مصادر تحويل تأمين اصابات العمل والأحكام المتعلقة بالعلاج والرعاية الطبية والحقوق المالية التى تترتب على اصابة العمل والقواعد الاجرائية بشأن التحكيم الطبى عند طاب المؤمن عليه اعادة النظر فى قرار جهة العلاج وما تعلق بالابلاغ عن الحادث والتحقيق الذى يجرى فيه والتزامات صاحب العمل والجهة المختصة بأداء الحقوق التى كفلها هذا الباب وحدود انفعاع المؤمن بها وفى هذا الصدد أفصح القانون عن أن القواعد التى قررها فى هذا الشأن كافية لجبر جميع الأضرار المادية والأدبية التى يمكن أن تلحق العامل الذى يصاب بأصابة عمل فى تطبيق أحكامه ، بما لا وجه معه لالزام الهيئة المختصة بتعويضات أخرى بناء على أى قانون آخر • فنص فى المادة ٦٨ على أنه « لا يجوز للصاب أو المستحقين عنه التسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التى تستحق عن الاصابة طبقا لأى قانون آخر » • ونص المادة ١٤٨ الواردة فى الباب الحادى عشر المتعلق بالأحكام العامة على أن « الحقوق التى تقرر طبقا لأحكام هذا القانون هى وحدعا

١٢٦ - ج ٢

ألنى يلتزم بها الصندوق دذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن ايها زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة المختصة بصرفه على أن تلتزم الخزنة العامة بتلك الزيادة وتؤدي وفقا للقواعد التي يصدر باقرار من وزير التأمينات بعد الاتفاق مع وزير المالية .

(ضمن ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وفوائد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد او الارهاق إصابة عمل - يجب لاعتبار الاجهاد اصصابة عمل أن يؤدي الاجهاد او الارهاق من العمل لاصابة المؤمن عليه بعجز كامل مستديم - اذا انتفى هذا الشرط فلا وجه لبحث الشروط الأخرى الواردة في القانون - الجهة المختصة بالبت فيما اذا كانت شروط الاجهاد اصصابة عمل هي الهيئة النامة لتأمين والمعاشات - العجز الكامل او المستديم هو الذي يحول كلفة وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أية مهنة او عمل يكتسب منه - يعتبر حالات فقد البصر او الذراعين او الساقين كليا من حالات العجز المستديم - .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن حالة الطاعن عرضت على المجلس الطبي العسكري العام ووجد لديه فقد ابصار العين اليسرى بعد عملية انصاف شبكي - سحابة مركزية وتغيرات بالعدسة بالعين اليمنى والنظر بها نظارة ٣٦/٣٦ ثم عرضت الحالة على لجنة الرمد المنعقدة بالمجلس الطبي

بتاريخ ١٩٧٧/١/٦ وقررت له الآتي تقدر نسبة العجز ٥٩٪/ تسعة وخمسون بالمائة اليسرى ٣٥٪/ واليمنى ٢٤٪/

ومن حيث أن المادة (٥) فقرة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : أ هـ باصابة العامل / الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق . أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه . وتعبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ومفاد ذلك أنه اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل يجب أن تتوفر فيها الشروط والقواعد التي بصور بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة . وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابه عمل بحكم واقعة النزاع حيث نص في مادته الثالثة على أنه اذا أدى الاجهاد أو الارهاق من العمل الى اصابة المؤمن عليه بعجز كامل مستديم تعتبر الاصابة اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد الآتية مجتمعة ١ - الخ ويبين ما تقدم أنه فضلا عن الشروط الأخرى المقررة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل فانه يجب لاعتبار الاصابة كذلك أن يؤدي الاجهاد أو الارهاق من العمل لاصابة المؤمن عله بعجز كامل مستديم فاذا لم يكن العجز كذلك اتفقى عن الاصابة وصف اصابة العمل دونما حاجة للبحث في مدى توافر الشروط الأخرى المقررة والجهة المختصة بالبت فيما اذا كانت الشروط المقررة لاعتبار الاصابة في هذه الحالة اصابة عمل من عدمه هي الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وذلك طبقا للسادة الخامسة من ذات القرار والعجز

الكامل المستديم هو العجز الذي يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أية مهنة أو عمل يتكسب منه ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر فقدا كلياً أو فقد الذراعين أو فقد الساقين وما الى ذلك وعلى هذا المعنى نصت صراحة المادة (٥) فقرة (ج) من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه فبد تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ولا يغير من ذلك تعديل حكم هذه الفقرة بأثر رجعي من ١٩٧٥/٧/١ بمقتضى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ الذي استعاض عن تعريف العجز الكامل بتعريف العجز المستديم نص فيه على أن يقصد • بالعجز المستديم كل عجز يؤدي بصفة مستديمة الى فقدان المؤمن عليه لقدرته على العمل كلياً أو جزئياً في مهنته الاصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام وهذا التعريف للعجز المستديم وان اعرض عن بيان أمثلة لحالات العجز الكامل على النحو الذي ورد في الفقرة (ج) قبل التعديل الا أنه لا يختلف عن التعريف السابق في بيان معنى العجز الكامل المستديم وهو المعنى الذي قصده المشرع في قرار وزير التأمينات رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨٦ واستهدف به اخراج العجز الجزئي المستديم من نطاق أحكامه •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان لجنة الرمد بالمجلس الطبي العسكري العام قررت بتاريخ ١٩٧٧/١/٦ أن نسبة العجز للطاعن بمقدار ٥٩ ٪ للمعين اليسرى • ٣٥ ٪ • ٢٤ ٪ للمعين اليسرى وقد قررت الادارة المركزية للجان الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحي بكتابها المؤرخ ١٩٨٨/٣/١٤ المرسل الى مدير الادارة القانونية بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات المرفق بالأوراق ان العجز المبين نسبته فيما تقدم وهي نسبة ٥٩ ٪ يعتبر عجزاً جزئياً وهذا التحديد يتفق مع ما ورد بالجدول رقم (٢) قانون التأمين الاجتماعي من ان نسبة العجز المترتبة على فقد العين الواحدة مقدارها ٥٩ ٪ وانه وان تحقق ذلك بالنسبة للمعين اليسرى فان العجز بالنسبة

للعين اليسنى قد ٢٤، والنظر به بنظارة ٦، ٣٦ وبالتالي فلا يكون هناك فقدا كليا للبصر وبالتالي فان اصابه المدعى لم تؤد الى اصابته بعجز كامل مستديم وبالتالي فلا يعتبر اصابة عمل فى تطبيق احكام قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ انشاء اليه ولا يكون هناك محلا لبحث مدى توافر الشروط الأخرى المقررة لاعتبارها كذلك ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على سند من القانون خليقة بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بهذا النظر قد أصاب صحيح حكم القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن ١٣٣٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الفقرة (هـ) من الماد (٥) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزيرة التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ — يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق اصابة عمل توافر عدة شروط :

- ١ — أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافى يفوق المجهود العادى سواء بذل هذا المجهود فى وقت العمل الاصلى أو فى غيره
- ٢ — أن يكون المجهود الاضافى ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بعمل معين فى وقت محدد بالإضافة الى عمله الاصلى . ٣ — أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوفوع الحالة المرضية وأن هناك ارتباطا بين حالة الاجهاد أو الارهاق والحالة المرضية . ٤ — أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد ذات مظاهر مرضية حادة وبتتج عنها اصابته المؤمن عليه بأحد الأمراض التى حددها المشرع — يلتزم صاحب العمل باخطار

الهيئة المختصة بحالة الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ حدوثها ويرفق باخطار الإصابة تقرير معتمد بظروف الواقعة وتاريخها والأعمال التي أدت الى الاجهاد أو الارهاق - في حالة الوفاة قبل العلاج ترفق صورة من القيد بسجل الوفيات - يفصل في التنظيم من القرارات التي تصدر بعدم اعتبار الإصابة إصابة عمل لجنة تشكل لذلك بوزارة التأمينات .

المحكمة :

ومن حيث أن الفقرة (هـ) من المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت في شأنها الشروط والفوائد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة » وقد صدر قرار وزيرة التأمينات رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل - وهو الذي يحكم واقعة النزاع - ويبين من استعراض أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ من هذا القرار أنه يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى كانت سن المصاب أقل من الستين توافر الشروط الآتية مجتمعة :

١ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٢ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجا عن بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

٣ - أن يكون المجهود الإضافي ناتجا عن تكليف المؤمن عليه بانجاز

عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لانجاز هذا العمل أو تكليفه بعمل معين في وقت محدد بالاضافة الى عمله الأصلي •

٣ — أن تقرر الجهة المختصة بالعلاج أن الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية وأن هناك ارتباطا بين حالة الاجهاد أو الارهاق والحالة المرضية •

٤ — أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد ذات مظاهر مرضية حادة وينتج عنها اصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض الآتية : أ — نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات اكلينيكية واضحة •
ب — الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة • وياتزم صاحب العمل باخطار الهيئة المختصة بحالة الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها ويرفق باخطار الاصابة تقرير معتد منه أو من ينييه متضمنا ظروف الواقعة وتاريخ حدوثها وبيان الأعمال التي أدت الى الاجهاد أو الارهاق • وفي حالة انوفاة مباشرة قبل علاج المصاب معرفة الجهة المختصة يجب على أصحاب الشأن ارفاق صورة من بيانات القيد بسجل الوفيات مبينا بها الأسباب المباشرة وغير المباشرة للوفاة ولجهة العلاج الحق في طلب أى مستندات أخرى لازمة لاعتبار الحالة اصابة عمل من الناحية الطبية وتختص كل من الهيئة وجهة العلاج بالبت فيما اذا كانت الشروط اللازمة لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متوافرة من عدمه ولأصحاب الشأن التظلم من القرارات التي تصدر بعدم اعتبار الاصابة اصابة عمل وتختص بالفصل في التظلمات لجنة تشكل لذلك بوزارة التأمينات •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مورث المدعية السيد /
كان وكيلا بمدرسة شبرا الثانوية بنين وقد توفي بتاريخ ١٣٠٧/١٩٧٧
عودته الى منزله وكان له الوفاة سكتة قلبية — هبوط حاد بالقلب —

جلطه بالقلب بالشرية الاممية التاجي وجلطة أخرى بالشرية الخلفى الناحي
وقد طلبت زوجته (المدعية) من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات اعتبار وفاة
مورثها اصابه عمل باعتبار أنها ناشئة عن الاجهاد والارهاق من العمل
لرفضت الهيئة اعتبارها كذلك لأن المتوفى لم يكلف بعمل محدد ولم يبذل
جهدا يفوق المجهود العادى فتقدمت المدعية بتظلم الى لجنة التحكيم الطبى
بوزارة التأمينات فقررت اللجنة بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥ عدم
الموافقة على اعتبار الوفاة ناتجة عن اصابة عمل .

ومن حيث أن الثاب، من التقرير الادارى والتحقيق الذى أجرته جهة
انصل (مدرسة شبرا وادار شمال القاهرة التعليمية) عن الواقعة والأعمال
التي أدت الى الاجهاد والارهاق ان المذكور كان وكيل المدرسة لشئون
انعاملين وعمله الأساسى الانراف على توقيعات الحضور والانصراف
لناووظفين والمدرسين وتحويل المرضى منهم ومحاسبة المتفنيين . ونظرا لعدم
وجود رئيس وحدة الانراف على الاداريين خلال العام الدراسى ٧٦/٧٧
فقد تكلف بالاشراف العام على أعمال الاداريين وعددهم تسعة وهم
سكرتيرة المدرسة والمعاونون وأمين التوريدات والذى كان المذكور يضطر
لمراجعة أعماله فى فترات متقاربة وأسند اليه اعداد الجدول المدرسى الذى
يتغير باستمرار ويحتاج اعداده الى مجهود ذهنى لساعات عمل متصلة وكان
المطلوب الانتهاء منه فى أقرب وقت ممكن حتى تنتظم الدراسة وكان هذا
قبل الوفاة مباشرة كما أسند اليه تنظيم العمل وتوزيعه على المدرسين أثناء
خروج بعضهم الى الدورات التدريبية فضلا عن اعداد نتيجة امتحانات
النقل وتبويض النتيجة وقد اقتضت ظروف العمل اسناد هذه الأعمال الى
المذكور حيث كان يحضر الى عمله قبل الموعد المقرر بساعة لانجاز أعمال
الجدول وتوزيع الاحتياطين والاشراف على المبنى المتشعب وأنه كان لا يقادر
المدرسة قبل الساعة الثالثة أو الرابعة لانجاز عمله وأنه كان مستمرا بالعمل

يوم الوفاة حتى الساعة الثانية وأن مبنى المدرسة يضم خمسة مباني و ٤٧ فصلا وبها ١٢٠ مدرسا ونسعة ادرايين و ٢٠١٠ طالبا .

ومن حيث أن كل هذه الأعمال التي اسندت لمورث المدعية بتكليف من جهة العمل بالاضافة الى عمله الأصلي وتقتضى بحسب طبيعتها أن يؤدي في أوقات محددة لكي ينتظم العمل بالمدرسة ولا يضطرب هذا المرفق الحيوي الهام وأن ذلك يتطلب بذل مجهود اضافي يفوق المجهود العادي ومن ثم تكون قد توافرت وفاته الشرطان الأول والثاني من الشروط اللازمة لاعتبار الوفاة ناتجة عن اصابة عمل .

ومن حيث أنه بالنسبة لباقي الشروط الأخرى فانه وان كانت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ولجنة التحكيم انطبي لم تعرض لأي منهما لاثبات العلاقة بين الأعمال التي كلف بها المذكور ووفاته اكتفاء بالقول بأنه لم يكلف بعمل محدد ولم يبدل جهده يفوق المجهود العادي وأنه بالرغم من تكليف المحكمة الهيئة بجلسة ١١/١٠/١٩٨٧ بأحالة أوراق الاصابة الى القومسيون انطبي لبيان العلاقة بين تلك الأعمال والوفاة وتأجيل نظر الطعن عدة جلسات على مدى سنة كاملة في ٢٢/١١/١٩٨٧ و ٢٧/١٢/١٩٨٧ و ٢٤/١/١٩٨٨ و ٢٨/٢/١٩٨٨ و ٢٧/٣/١٩٨٨ الا أن الهيئة أعادت ملف الاصابة دون أن تنفذ قرار المحكمة بحجة أن الموضوع سبق عرضه على لجنة التحكيم الطبي ولا يجوز فرضه عليها مرة أخرى وبالرغم من استمرار المحكمة في طلب تنفيذ قرارها اسبق وتأجيل نظر الطعن لجلستي ٢/٥/١٩٨٨ و ٢/١٠/١٩٨٨ الا أن الهيئة قعدت عن تنفيذ القرار وانه ازاء ما تقدم وما يكشف عنه هذا المسلك من عنت جهة الادارة وتسفها لتعطيل الفصل في الطعن والحيولة دون أداء المحكمة لوظيفتها في ازالة حكم القانون وتحقيق العدل وازاء ما يزر به ملف خدمة مورث المدعية من شهادات وتقارير طبية تعين المحكمة على تكوين عقيدتها وتستجلى من خلالها حقيقة

اعلافه بين الأعمال التي كلف بها مورث المدعية ووفاته ، واذا كان الثابت من تلك الشهادات والتقارير أن مورث المدعية كان مصابا بهبوط في القلب وجلطات قديمة بالشريان التاجي الالامى والشريان التاجي الخلفى وذلك منذ منتصف شهر مارس سنة ١٩٧٤ وقد تم الكشف عليه بعرفة مكتب صحة روض الفرج أول قومسيون طبى القاهرة مرات عديدة وتم منحه بهذا السبب اجازات مرضية استثنائية طبقا لقرارى وزير الصحة رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الأمراض المزمنة ومن تلك التقارير الطبية كتاب القومسيون الطبى رقم ٩٣٧٨ م ٤ الذى ورد فيه أنه بالكشف على بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٧ وجد مريضا بجلطة بالشريان التاجي الخلفى وينطبق عليه القرار ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ فى المدة من ١٦/٣/١٩٧٤ الى ١٤/٥/١٩٧٤ ، وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٦ أرسلت المدرسة كتابا الى مدير صحة روض الفرج أول تطلب فيه موافاتها بنتيجة الكشف الطبى على بجلطة ١٩٧٥/٥/٤ وقد تأشر على خطاب المدرسة بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧ بأنه بالافلاص على سجل الاجازات وجد أن منح اجاز مرضية من تاريخ الانقطاع وأنه مريض بجلطة فى الشريان التاجي الخافى مضاعف وجلطة بالشريان التاجي الالامى أدى الى هبوط فى القلب وأرسلت المدرسة الكتاب رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٣ الى مدير عام الادارة التعليمية بشمال القاهرة (اجازات) بشأن ارسال الاجازة المرضية الخاصة بالمذكور مع اقرارتي القيام والعودة وتطلب تطبيق القرار رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على حالته . لما جاء بكتاب القومسيون الطبى وارد ٤٧ تاريخ ١٩٧٧ ١/١٨ أنه بالكشف على وجد مريضا بهبوط فى القلب جلطات قديمة بالشريان التاجي وينطبق عليه القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ وتحسب المدة من ١٨/١٠/١٩٧٦ الى ١٨/١١/١٩٧٦ أجازة استثنائية ، واذا كان يبين مما تقدم أن المرض الذى كان مورث المدعية

الخلفى التاجى الأمر الذى تكون معه وفاة مورث المدعية ناتجة عن الاجهاد والارهاق مع العمل ونكود اصابة عمل ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد فضى بهذا انظر قد اصاب صحيح حكم القانون الا أنه أخطأ فيما قضى به من الزام الهيئة وقد اصاب الخسر — بالمصروفات بينما هي معفاة منها — حسبما جرى به فضاء هذه المحكمة — وذلك اعبالا لنص المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع باعتراف وفاة مورث المدعية ناتجة عن اصابة عمل مع ما يترتب على ذلك من آثار •

(طعن ٢٨٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٨)

الفصل الثانى - الانتكاسات والمضاعفات والوفاة الناشئة عن إصابة العمل تعتبر فى حكم الإصابة ذاتها

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

الوفاة نتيجة لتطور الإصابة التى وقعت للعامل بسبب العمل واثرائه
تعتبر إصابة عمل فى تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ - الهيئة التى عهد اليها الشارع بتقرير مدى ارتباط الإصابة
التي تقع أثناء العمل أو بسبب العمل قد قررت ارتباط وفاة موروثة ارتباطا
مباشرا بالحدث الذى وقع له قررت ان الوفاة كانت نتيجة إصابة عامل
- يحق لورثة العامل المذكور تسوية معاشهم على هذا الاساس .

المحكمة :

ونصت المادة ٨٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين
الاجتماعى على ان « تنوب الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب
أو المريض ورعايته طبيا الى أن يشفى أن يثبت عجزه » فى حين تنص المادة
٨٩ بان تثبت حالات العجز المنصوص عنها فى هذا القانون بشهادة من
الهيئة العامة للتأمين الصحى ..

وحيث ان المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ٧٥
نصت على أنه فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد : . . . (هـ) بإصابة
العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الموافق أو الإصابة
نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الإصابة الناتجة عن
الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط
والقواعد ..

وحيث أنه عن موضوع الدعوى فإن الثابت من الأوراق ان الهيئة العامة للتأمين الصحي أبدت بكتابها رقم ٧١٠ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠ اصالا أعادت بحث ملف المرحوم . . . ومذكرات جهة العمل ونتيجة التحقيق الذى أجرته هيئة الارصاد الجوية بشأن الحادث الذى وقع له واستبان ان المذكور بعد ان اصيب بارتجاج فى المخ أثر الحادث الذى وقع له فى العرش وعاد الى عمله تلاحظ للعاملين معه بالمصلحة أنه فى حالة غير طبيعية وأنه ظل منذ عودته ليعمل يعانى من صداع حاد وعدم اتزان وأحباطا يكون ذلك مصحوبا بدوار وظل على هذه الحال حتى دخوله مستشفى الدمرداش أثر اصابته بارتفاع حاد فى ضغط الدم ادى الى نزيف فى المخ بـ وفاته فى المستشفى وفى ضوء ذلك فإن هيئة التأمين الصحي ترجح أن تكون وفاته نتيجة لتطور الاصابة التى وقعت له بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧ وبناء عليه تقرر الادارة المركزية للجبان الطبية ان وفاته تعتبر مرتبطة ارتباطا مباشرا بتلك الاصابة .

وحيث أنه لما كانت الهيئة التى عهد اليها الشارع بتقرير مدى ارتباط الاصابة التى تقع أثناء العمل أو بسببه بالوفاة فى تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، قد فررت ارتباط وفاة مورث المدعين ارتباطا مباشرا بالحادث الذى وقع له فى التاريخ المشار اليه فى ضوء الاعراض المرضية التى لوحظت عليه منذ اصابته حتى وفاته وقد جاء رأيها فى هذا الصدد متسقا وواقع الحال وظروف وملابسات الاصابة التى وقعت والتطوران والأعراض المرضية التى اقترنت بها أو أعقبتها وانتهت بالوفاة فمن ثم يحق للمدعين الحصول على معاش، مورثهم باعتبار وفاته ناتجة عن اصابة عمل وبكون متعينا على الهيئة المدعى عليها الثانية تسوية معاشهم على هذا الأساس .

(طعن ١٣٨٣ لسنة ٣٠ جلسة ١٩٨٩/١/٢٢)

الفصل الثالث - تأمين اصابة العمل لا يرتبط بسن معين

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الخضوع لاحكام تأمين اصابات العمل والتمتع بمزاياه لا يرتبط بسن معين - تلتزم هيئة التأمينات المختصة طبقا لنص المادة ١٥٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - باداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقررة ثم يكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التي تخلف عن سدادها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بحلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٥ فاستعرضت فتاوها السابقة بجلسته ٩/١٠/١٩٨٥ كما تبين أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته تنص على أن يشمل نظام التأمين الاجتماعى التأمينات التالية :

- ١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
 - ٢ - تأمين اصابات العمل .
 - ٣ - تأمين المرض .
 - ٤ - تأمين البطالة .
 - ٥ - تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات . كما تنص المادة ٢ على أن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :
- (١) العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة

والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

(ب) العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : . .

والمادة (٥) من ذات القانون تنص على أنه « فى تطبيق أحكام هذا القانون بقصد » . . (هـ) باصابة العمل : الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينه بالجدول رقم (١) المرفق أو الاصابة نتيجة حادث وقع أثناء نأدية العمل أو بسببه . وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل صاه عمل . . ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى (و) بالمصاب من أصب اصابة عمل . . « والمادة ٤ من القانون المذكور الواردة فى الفصل الخامس - الأحكام العامة من الباب الثالث الخاص بتأمين الشيوخوخ والمجز الوفاة . تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لأحكام هذا القانون أو لاحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نطاء بدين مقرر وفقا لقانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها أو بلوغه سن الستين أيها أسبق . . . ولا تسرى أحكام هذا التأمين فى شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار اليهم فى البند (١) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها فى المواد ٣١ و ١٦٣ و ١٦٤ وبصرف المعاش فى هذه لحالات من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة » . والمادة ٤٦ من القانون تنص على أن « يمول تأمين أساسات العمل

منا بائى :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل طبقا للنسب الآتية ٠٠٠

٢ - ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها . والمادة ٥١ تنص على أنه « اذا نشأ عن اصابة العمل عجز كامل أو وفاة يسوى المعاش بنسبة ٨٠ ٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٤) » والمادة ٥٢ على أنه « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥ ٪ فأكثر استحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٥١) والمادة ٧١ تنص على أن « يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة فى تأمين اصابات العمل وبين الأجر أو بين الحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقا لما يأتى ٠٠٠٠

٣ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الاصابة والمعاش المنصوص عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بما لا يجاوز أجر تسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذى سوى على أساسه فى المعاشين بحسب الأخوان وذلك بمـ ٠٠٠ يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع المعاشات المسنحة على الأجر الأساسى ٠٠٠٠ والمادة ٩١ تنص على أن « تسرى أحكام هذا الباب (فى تأمين البطالة) على المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية :

٣ - العاملون الذين يبلغون سن الستين » ٠ والمادة ١٥٠ تنص على أن « تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه فى الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات» (٧٢ - ج ٢)

المقررة بهذا القانون » . واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ جعل الأصل هو سريان القانون على كل من يربطه علاقة خاصة بذلك أحكاما بقانون العمل التي نص على استثنائها صراحة كما حدد نظم التأمين التي تضمنها هذا القانون . وهي تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل وتأمين المرض وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ، وأفرض لكل نظام منها بابا مستقلا يتناول موارد ، ومزاياه والأحكام المقررة للاستفادة منه . وذلك بالإضافة الى الأحكام العامة الواردة في الباب الحادى عشر من القانون التي تعتبر الشريعة العامة لكل نظم التأمين المشار إليها .

وفى يتعلق بتأمين إصابات العمل ، فقد جاء المقصود بإصابة العمل هو الندد بالمادة (٥) من القانون ، ويشمل كل حادث يقع للمؤمن عيه خلال فتره ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى . ثم وردت أحكام هذا التأمين تحت الباب الرابع من القانون ، الذى يتضمن أن موارد تمويله تكون من الاشتراكات الشهرية التى يلتزم بأدائها صاحب العمل طبقا للنسب المحددة لها ، وكذلك من ريع استثمار هذه الاشتراكات . وأن المزايا التى يحصل عليها المؤمن عليه « العامل » تشمل فى رعايته طبيا وعلاجه . وصرف تعويضات أو معاشات بحسب الأحوال ، على أن تراعى الضوابط المقررة للجمع بين تلك المزايا وما هو مستحق له من مزايا تأمينية أخرى . وتجدر الإشارة الى أن الباب الرابع لم يتضمن نصا يمنع استفادة المؤمن عليه من أحكام تأمين إصابات العمل إذا بلغ سنا معينة ، باعتبار أن الهدف من هذا النوع من التأمينات هو تغطية مخاطر حوادث العمل المحتل تحققها فى أى سى يبلغها المؤمن عليه حتى لو تجاوز الستين طالما

لا يزال يؤدي عملا ومعرض لهذه المخاطر فضلا عن أنه لو أراد المشرع أن يقف تأمين الإصابة عند سن معينة لنص على ذلك صراحة وهذا ما اتبعه بالفعل بالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة » بسبب غير أصابات العمل « الوارد تحت الباب الثالث من القانون سالف الذكر حيث نص في المادة (٤٠) على عدم انتفاع العامل الذي بلغ سن الستين بأحكام التأمين المذكور باستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل العنصر •

وكذلك بالنسبة لتأمين البطالة الذي جاء بالباب السابع من ذات القانون النص في المادة (٩١) على عدم سريان أحكامه على العامل الذي بلغ الستين •

وإذا كان الأصل أن تأمين أصابات العمل كما هو شأن سائر أنواع التأمين تسرى على العامل أي كانت علاقة العمل بجهة العمل فيما عدا ما استثنى طرحه كما سبق أنبيان ، وكان العامل لا يلتزم بأى استقطاع من مرتبه كشرط السريان هذا النوع من التأمين في حقه اكفاء بما يلتزم به صاحب العمل من اشتراكات شهرية وأن الهيئة المختصة نلتزم بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنه في الهيئة المختصة ويكون للهيئة المختصة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون ، كذلك فإن القول بعدم سريان هذا التأمين لمجرد وقف خصم أقساط التأمين والمعاش التي كانت تخصم من راتبه لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لا تقوم على أساس سليم من القانون لانه لا توجد أقساط يتم خصمها من راتب العامل لسريان هذا التأمين •

ولما كان الدكتور في الحالة المعروضة — قد أصيب في حادث تصادم أثناء عودته من مقر عمله الى منزله دون توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، ما أدى الى عجزه جزئيا مستديما قدرته

الهيئة العامة للتأمين الصحي بنسبة ٥٠٪. وإذا خلت الأوراق من نسبة أى خطأ لتسديد المذكور. ومن ثم فإن إصابته تعد إصابة عمل فى مفهوم قانون التأمين الاجتماعى، ويستحق عنها معاش الإصابة المقررة فى المادة (٥٣) وله أن يجتمع بينه وبين معاش الشيخوخة المستحق له يتلوه سن الستين وذلك فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٧١ « بند ٣ » ولا يؤثر فى استحقاقه لمعاش الإصابة أنه كان فى تاريخ إصابته يعمل استاذًا متفرغًا بجامعة الأزهر قد تجاوز استين من عمره ، ذلك أن الخضوع لأحكام تأمين إصابات العمل والنسج بزياده لا يرتبط بسن معين طالما وجدت علاقة عمل على النحو السالف بيانه . كما لا ينال من استحقاقه لهذا المعاش ان جامعة الأزهر لم ترد اشتراك تأمين إصابات العمل الخاص به ، اذ أن هيئة التأمينات المختصة مانزمة - طبقا لنص المدة ١٥٠ من القانون المشار اليه - بأداء الحقوق التأمينية كاملة بالنسبة للسؤن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المقرره ثم تكون للهيئة حق مطالبة صاحب العمل بالاشتراكات التى تخلف عن سدادها على النحو السابق تفصيله .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق أحكام تأمين إصابات العمل المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على المعروضة حالته على الوجه المبين فيما تقدم .

(ملف ٨٦/٣٠٣/٣٠٣/١٠٩/١٩٨٥)

**الفصل الرابع - اصابة العمل خلال فترة ذهابه
لمباشرة عمل او عودته منه اصابة عمل بشرط
مراعاة مواعيد العمل الرسمية**

قاعدة رقم (٢٠٩)

البدا :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل
بالقانونين رقمي ٩٣ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ - المادة ٥ من
القانون - كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله او
عودته منه تعتبر اصابة عمل بشرط ان يكون الذهاب او الاياب دون توقف
او تخلف او انحراف عن الطريق الطبيعي - باحالة عضو هيئة التدريس
بالجامعة الى المعاش لبلوغه سن الستين يقف خصم اقساط التأمين
والمعاش التي كانت تخصم من راتبه لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
- مناط سريان قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد انتفى بالنسبة
اليه فيما يتعلق بتأمين اصابته في طريقه الى الجامعة للتدريس .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسي الفتوى
والتشريع بجلستها المفودة في ٩/١٠/١٩٨٥ فاستقرت نص المادة ٥
من قانون التأمين الاجناسي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانونين رقمي ٩٣ لسنة ١٩٨٠ و ٤٧ لسنة ١٩٨٤ التي تضمن على انه
« في تطبيق احكام هذا القانون يقصد ٥٥٥٥ (هـ) باصابة العمل الاصابة
بأحد الأمراض المهنة الميئة بالجدول رقم (١) المرافق ، أو الاصابة نتيجة
جادث وقع أثناء تأدبه العمل أو بسببه ، وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد
أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي

يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة • ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه اصابة عمل بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو اصراف عن الطريق الطبيعي • ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه اثناء عودة السيد المعروضة حالته من عمله بمستشفى الحسين الجامعي الى منزله الكائن بجهة المنيل بالقاهرة اصطدمت بسيارته سيارة قتل على النحو المبين بالوقائع مما اسفر عنه وقوع اصابات بالمذكور تخلف عنها عجز قدر بنسبة ٥٠٪ ، فمن ثم فاز الاصابة التي وقعت له تعتبر اصابة عمل في مفهوم البند (هـ) من المادة ٥ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه •

ومن حيث أنه عن الجهة الملتزمة بتعويض السيد المعروضة حالته عن الاصابة التي لحقت به فان الجمعية استعرضت نص المادة ٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والمعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على ان « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية :

(أ.) العاملون المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ... » كما استعرضت نص المادة ٤٠ من القانون المذكور المعدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أنه « اذا كان صاحب المعاش الى عمل يخصه لأحكام هذا التأمين أو لاحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل مقرر وفقا لقانون صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها أو بلوغه سن الستين أيهما أسبق ... ولا تسرى أحكام هذا التأمين في شأن المؤمن عليه اذا تجاوزت سنه الستين وذلك فيما عدا من تمد خدمته بقرار من السلطة المختصة عن

المؤمن عليهم المشار إليهم في البند (أ) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها في المواد (٢١ و ١٦٣ و ١٦٤) ويصرف المعاش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة » . كذلك استعرضت نص المادة ١١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية » . ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية . وينتهي العام الجامعي بانتهاء أعمال الامتحانات في ختام الدراسة في العام الجامعي . ولا تحسب المدة من بلوغه السن الستين الى نهاية العام الجامعي في المعاش » والمادة ١٢١ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ التي تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ يبقى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من بلغوا سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ولا تحسب هذه المدة في المعاش ويتقاضون مكافأة اجمالية توازي الفرق بين المرتب - مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة - وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش . ويجوز عند الاقتضاء تعيين الاساتذة بعد بلوغ سن الخامسة والستين بذات المكافأة المتقدمة ولمدة سنتين قابلة للتجديد أساتذة متفرغين في ذات كلياتهم أو معاهدهم أو في كليات أو معاهد أخرى باحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون وذلك بقرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد المختص بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ويجوز أن يشمل التعيين طبقا لهذا الحكم ولو قبل بلوغه الخامسة والستين الاساتذة الذين لم يفيدوا من حكم الفقرة السابقة اذا زالت الأسباب التي جعلتهم يطلبون عند بلوغهم سن المعاش عدم الاستمرار في العمل » .

واسبابها لها أن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة يقف بالنسبة للمناط بين
ماحكم قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يملوهم سن الستين
وهى السن القانونيه المقررة للاحالة الى المعاش ومن بينهم أعضاء هيئات
التدريس بالجامعات . وان كان هذا لا يمنع عضو هيئة التدريس ضففا
المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات — من العمل كأستاذ متفرغ دون أن
يخل ذلك ببركزه التقاعدى الذى تحدد يملوغه سن الستين •

ولما كانت المادة ٤٦ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه قد
حدد قيسه الاشتراكات الشهرية التى يلتزم بها صاحب العمل لتمويل تأمين
اصابات العمل وقدرها بنسبة ١ . من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز
الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة • واذ يبين من مذكورة
الادارة العامة للشئون القانونية بجامعة الأزهر المرفقة بالأوراق — أنه
باحالة السيد المعروضه حائه الى المعاش تم وقف خصم أقساط التأمين
والمعاش التى كانت تخصم من راتبه لحساب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
فمن نم يكون مناط سريان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
قد اتفى بالنسبة اليه فيما يتعلق بتأمين الاصابة •

ومن حيث أن المادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ
سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ، وهذا النص يحدد نطاق
المسئولية التقصيرية التى تقوم على الالتزام بعدم الاضرار بالغير • ويشمل
التعويض كل ضرر مباشر وهو ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من
كسب • ولما كانت الاصابة الموجبة لتعويض السيد المعروضه حالته تقضى
قانونا مسئولية شخص آخر خلاف رب العمل ، جاز للعامل أن يطالب
بالتعويض رب العمل أو ذلك الشخص الآخر ، ويحل رب العمل — الذى
دفع التعويض — محل العامل فى حقوقه قبل الشخص المسئول ، كما يخصم

التعويض الذى يقبضه العامل فعلا من الشخص المسئول من التعويض
المستحق له قبل رب العمل •

لذلك :

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان
فانون التأمين الاجتماعى ، قـ ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بتأمين الاصابة
على السيد الدكتور / الاستاذ المتفرع بكلية الطب جامعة
الأزهر : وان كان هذا لا يحول دون رجوعه بالتعويض على التسبب فى
الضرر وفقا للقواعد العامة فى المسئولية التقصيرية •

(ملف ٨٦ / ٦ / ٣٠٣ — جلسة ٨٥ / ١٠ / ٨)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

لا تعد اصابة عمل فى مفهوم المادة الاولى من القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٥٩ الاصابة التى تلحق بالعامل الذى لم يلتزم بمواعيد العمل الرسمية
فوقعت الاصابة له اثناء توجهه الى منزله قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية •

المحكمة :

« ومن حيث ان المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
باصدار قانون التأمينات الاجتماعية وهو القانون الذى وقعت الاصابة
فى ظل العمل بأحكامه تقضى بأن يقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض
المهنة المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون أو الاصابة نتيجة حادث
بسبب العمل وفى اثناء تأديته وتعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن
عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه ايا كانت وسيلة المواصلات
بشرط ان يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن
الطريق الطبيعى •

ومن حيث ان المستفاد من النص المشار اليه انه يتعين لكى تكون
الاصابة التى تلحق بالعامل اصابة عمل ان تحدث بسبب العمل وفى اثناء
تأديته ، أو فى الفترة السابقة على بداية العمل أو اللاحقة لها وذلك اثناء
ذهاب العامل الى عمله أو عودته منه بشرط ان يكون الذهاب والاياب دون
توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق ان اصابة الطاعن قد
حدثت بعد نزوله من محطة سيدى جابر . وقد أقر الطاعن فى تقرير الطعن
انه كان ينوى الذهاب الى منزله مستندا فى ذلك انه قضى أكثر مدد مت
ساعات فى عمله وهى فترة العمل الرسمية .

ومن حيث ان المادة ٥٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الذى حدثت الاصابة فى ظل
العمل بأحكامه تقضى بأن تحدد مواعيد العمل بقرار من الوزير المختص أو
من يمارس سلطاته ، ومن ثم فلا يجوز للعامل ان يحدد لنفسه ميعاتا لعمله
بتناسب مع وظيفته أو سنه أو ظروف عمله كما يذهب الى ذلك الطاعن
وانما يتعين عليه أن يلزم بمواعيد العمل الرسمية التى يحددها الوزير
المختص أو من يمارس سلطاته .

ومن حيث ان الطاعن لم يلتزم بمواعيد العمل الرسمية وحدثت اصابته
الساعة ١٢ر١٥ ظهرا اثناء توجهه الى منزله وقبل اتمهاء مواعيد العمل
الرسمية ، ومن ثم لا تعتبر هذه الاصابة اصابة عمل فى مفهوم المادة
الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ويكون الحكم المطعون
عليه صدر سليما متفقا مع أحكام القانون فى هذا الصدد .

(ملعن ١٠٣٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٢٢ / ١٩٨٥)

**الفصل الخامس - الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق
العودة لا يعتبر إصابة عمل**

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

حادث الطريق لا يعتبر إصابة عمل الا اذا كان قد حدث للمتفعل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه - المقصود بالطريق - الطريق الطبقى المألوف الذى يسلكه الشخص المعتاد دون انحراف أو تخلف بين محل اقامته الى موقع عمله أو العكس ، لا يعتبر إصابة عمل الحادث الذى يقع للمعار وهو فى طريق العودة من محل اقامته فى البلد المعار اليه الى بلد الإغارة - .

المحكمة :

ومن حيث ان مقطع النزاع فى الطعن المائل يدور حول ما اذا كانت وفاة المرحوم أثناء عودته من ليبيا الى مصر التى تعتبر من فيل اصابات العمل فى حكم المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى اندولة ومستخدميه وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أم لا . ومن حيث ان المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميه وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تقضى على ان « يسوى المعاش فى حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على أساس اربعة اخماس المرتب أو الأجر الشهري الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويقصد باصابة العمل الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية الا الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو سببه ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمتفعل خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه . . . » .

ومن حيث انه يبين من نص هذه المادة انه يقصد باصابة العمل
الاصابة بأحد الأمراض المنهية المنصوص عليها في الجدول رقم (١) الملحق
بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو
بسببه أو الاصابة نتيجة حادث أثناء الذهاب الى العمل أو العودة منه ،
ومؤدى ذلك ان حادث الطريق لا يعتبر اصابة عمل الا اذا كان قد حدث
للمنتفع خلال فترة ذهابه مباشرة عمله أو عودته منه ، والمقصود بالطريق
في حكم المادة السابقة المريق الطبيعى المألوف الذى يسلكه الشخص
المعتاد دون انحراف أو تحلف بين محل اقامته الى موقع عمله أو العكس .

ومن حيث ان الحادث الذى أدى الى وفاة مورث المدعين لم يقع له
وهو فى طريقه المعتاد لمباشرة عمله أو خلال عودته منه وإنما حدث وهو فى
مريق العودة من محل اقامته فى البلد المعار اليه (ليبيا) الى بلد الاغارة
(مصر) لقضاء اجازته الصيفية ، ومن ثم فانه لا يعتبر من حوادث الطريق
فى حكم المادة (٢٠) المشار اليها ولا ينطبق عليه وبالتالي وصف اصابة
عمل .

؛ نمن ١٢٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١/٥) .

سابقة أعمال الناز العربية للموسوعات

(حسن الفكهنى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الاول والثانى والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم - وعلى راسها محكمة النقض المصرية : وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم : وعلى راسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) وتتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضا ابداعيا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحواجز : (اربعة اجزاء - ٣ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواجز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف

صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبيا موضوعيا وابدعيا مطلقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (٣ اجزاء)

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون : مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (اربعة اجزاء)

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون : مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الاتزامات والعقود المغربى : (ستة اجزاء)

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٦ - **التطبيق على القانون الجنائي المغربي** : (ثلاثة أجزاء ٢) يتضمن
تشرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى
مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٣٣) .

١٧ - **الموسوعة الإدارية الحديثة** : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية
العليا. وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥
(٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي) .

١٨ - **الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية** : ألفتها محكمة النقض
المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيب
أبجديا وزمنية (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الاصدار الجنائي ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

مكتبة
الكتاب
القديم
والنادر
والنادر
والنادر

المكتبة العامة للكتاب القديم والنادر

المكتبة العامة للكتاب القديم والنادر

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

